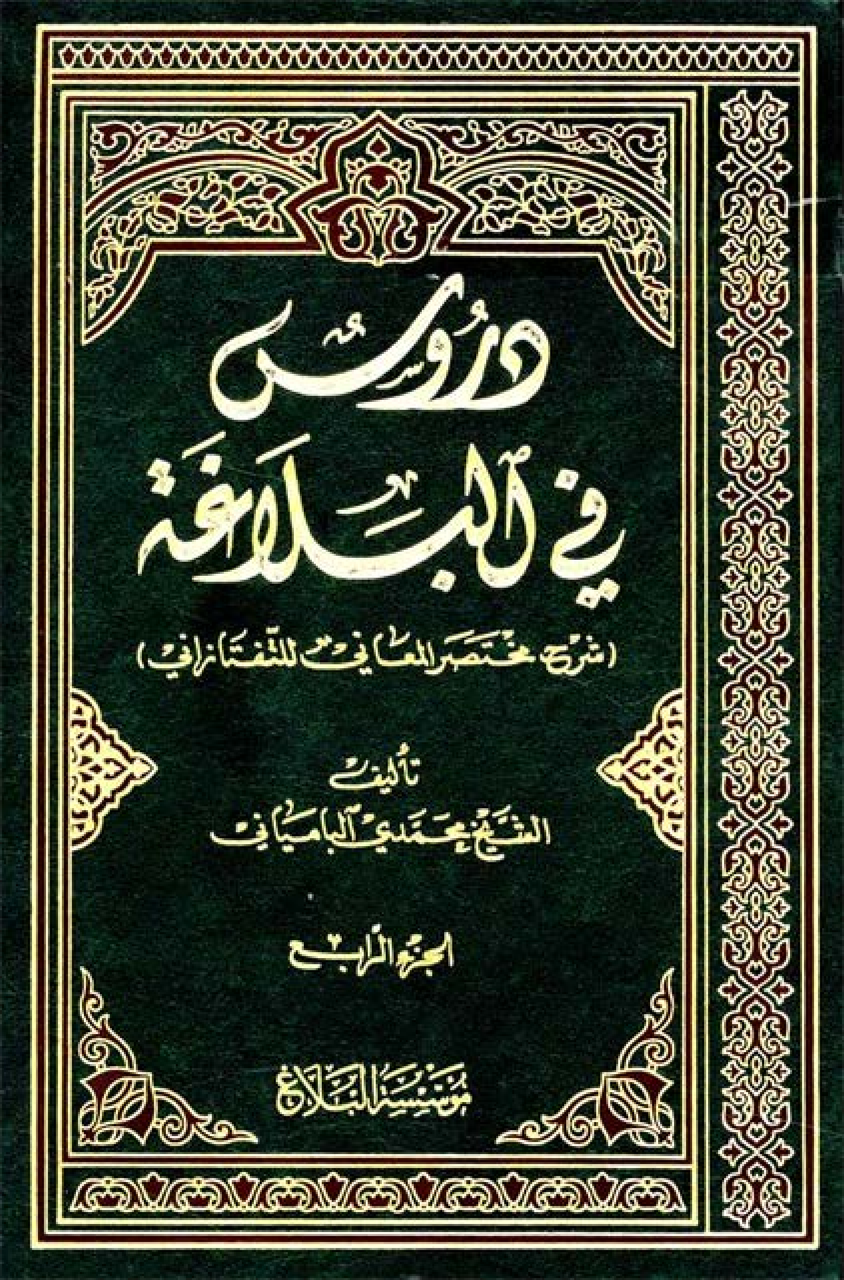
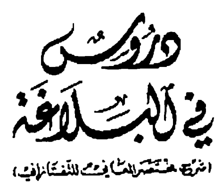

دروس في البلاغة
(شرح مختصر المعاني للتفتازاني)
تأليف
الشيخ محمدي البامياني
الجزء الرابع
مؤسسة البلاغ


دروس
في البلاغة
(شرح مختصر المعاني للتفتازاني)


بسم الله الرحمن الرحيم

دروس في البلاغة

(شرح مختصر المعاني للتفتازاني)

تأليف
الشيخ محمدي البامياني

الجزء الرابع

مؤسسة البلاغ



الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

مؤسسة البلاغ
للطباعة والنشر والتوزيع

المكتب: بئر العبد سنتر الإنماء ١ - ط٣ المستودع: حي الأبيض - شارع القائم
ص.ب: ١١ - ٧٩٥٢ - ١١٠٧ - ٢٢٥٠ بيروت - هاتف: (٠٣/٥١٤٩٠٥) - تلفاكس: ٠١/٥٥٣١١٩ لبنان
الموقع الإلكتروني: www.albalagh-est.com
E-mail : Albalagh-est@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد ﷺ وآله الطّيّبين الطّاهرين.

هذا هو الجزء الرّابع من كتابنا «دروس في البلاغة» أسأل الله أن يوفّقني لإتمامه لأنّه بالإجابة جدير.

[وأداته] أي أداة(١) التّشبيه [الكاف(٢) وكأنّ(٣)] وقد تستعمل(٤) عند الظّن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التّشبيه، سواءٌ(٥) كان الخبر جامداً أو مشتقّاً، نحو: كان زيداً أخوك، وكأنّه قائم، [ومثل وما في معناه(٦)] ممّا يشتقّ من المماثلة(٧)، والمشابهة(٨)، وما يؤدّي هذا المعنى(٩)، [والأصل(١٠)في نحو الكاف]

---

(١) الأداة لغةً الآلة، سمي به عند الأدباء ما يتوسّل به إلى التّشبيه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً، نعم، وما هو المصطلح عند المناطقة والفلاسفة إطلاق الأداة على ما يدلّ على معنى غير مستقلّ بالمفهوميّة، وإن لم يكن مفيداً للتّشبيه.

(٢) قدّمها لأنّها الأصل لبساطتها اتّفاقاً، وتلزمها كلمة ما إذا دخلت على أنّ المفتوحة، فيقال: عمرو فاضل كما أنّ زيداً كذلك، ولا يقال: كأنّ زيداً كذلك لئلّا يلتبس بكلمة كأنّ الّتي هي من أخوات أنّ.

(٣) واختلفوا فيها، فقيل: إنّها بسيطة، وقيل إنّها مركّبة من الكاف وإن المشدّدة، والأقرب الأوّل، لجمود الحروف وعدم وقوع التّصرف فيها على التّصحّيح، ولوقوعها فيما لا يصحّ فيه التّأويل بالمصدر الّذي هو شان أنّ المفتوحة، فلا يصغي إلى دعوى الإجماع على التّركيب.

(٤) أي قد تستعمل كأنّ عند الظّن، أي ظنّ المتكلّم ثبوت الخبر، و«قد» هنا للتّقليل، لأنّ استعمالها للظّنّ قليل بالنّسبة لاستعمالها للتّشبيه.

(٥) تعميم في استعمالها للظّنّ، لأنّ استعمالها للتّشبيه مقيدٌ بما إذا كان خبرها جامداً على هذا القول، وحينئذٍ فهي في المثالين المذكورين للظّنّ لا للتّشبيه. والحقّ استعمالها للتّشبيه وللظّنّ مطلقاً، أي سواء كان الخبر جامداً أو مشتقّاً.

(٦) أي ما معناه فيه ففي الكلام قلبٌ.

(٧) أي كمائل ويمائل وممائل.

(٨) أي كقولك: شابه ويشابه ومشابه.

(٩) أي كقولك ضاهى ويضاهي ومضاهٍ، فيقال: مائل زيد وعمرو، وهكذا.

(١٠) أي والكثير والغالب في الكاف ونحوها أن يقع المشبّه به بعدها بلا فصل، كقولك زيد كالأسد.

أي(١) في الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه(٢) بخلاف كأنّ ويماثل ويشابه(٣)، [أن يليه المشبّه به] لفظاً(٤)، نحو: زيد كالأسد، أو تقديراً، نحو: قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَآءِ﴾[1](٥)]

(١) قيل: إنّ هذا التّفسير إشارة إلى أنّ الكلام من قبيل الكناية، كما تقرّر في قولك: مثلك لا يبخل، لا أنّ في الكلام تقديراً، وذلك لأنّ الحكم إذا ثبت لمماثل الشّيء، ولما هو أدون منه كان ثابتاً له بطريق أولى، فإذا كان ما هو مثل الكاف في حكمه كذا، فالكاف الّذي هو الأصل حكمه كذا بطريق أولى، لكنّ الظّاهر أنّ الأمر ليس كذلك، فإنّ الّذي قدّم في بحث المسند إليه أنّ نحو: مثلك لا يبخل، كناية عن أنت لا تبخل، فلو كان المقام من الكناية للزم أن لا يكون النّحو داخلاً في الحكم، فالظّاهر أنّ المراد من المثل معناه الظّاهر، وثبوت الحكم للكاف إنّما هو بفحوى الكلام، أي مفهومه الموافق.

(٢) أي كلّ ما يدخل على المفرد كلفظ مشابه ومماثل ونحوهما.

(٣) أي كلّ ما يدخل في الجملة، أو يكون جملة بنفسه كالأمور المذكورة، فإنّها لا يليها المشبّه به، بل يليها المشبّه فإذا قيل: يماثل زيد عمرواً كان المشبّه هو زيد، لا عمرو، فيلي الفعل هو المشبّه، فالأصل فيها أن يليها المشبّه.

(٤) قوله: «لفظاً» حال من «المشبّه به» أي حالة كونه ملفوظاً به أو مقدّراً.

(٥) «الصّيّب» هو المطر، «والسّماء» بمعنى العلوّ. والمعنى أو مثل هؤلاء المنافقين في جهلهم وشدّة تحيّرهم، كأصحاب مطر نزل من السّماء فيه ظلمات، أي ظلمة تكاثفه، وظلمة إظلال غمامته، وظلمة اللّيل.

والشّاهد إنّ المشبّه به وهو مثل ذوي الصّيب، قد ولي الكاف والحال أنّه متعدّد، ثمّ وجه الشّبه بين قصّة المنافقين، وقصّة ذوي الصّيّب، هو رفع الطّمع إلى حصول المطالب، ونجح المآرب، وسدّ ضدّها مسدّها، وتحقّقه في المشبّه به ظاهر، وكذلك في المشبّه، حيث إنّ المنافقين كانوا يطمعون انتفاعهم بمزايا الإسلام بواسطة إيمانهم ظاهراً، واتّباعهم المؤمنين صورة، فرفع هذا الطّمع بنزول الوحي، وسدّ مسدّ مطالبهم الأهوال، حيث افتضحوا بنزول الوحي الكاشف عن أسرارهم وسوء سريرتهم، كما في المفصّل للمرحوم الشّيخ موسى

[1] سورة البقرة، ١٩.

على تقدير: أو كمثل ذوي صيّب. [وقد يليه] أي نحو الكاف [غيره] أي غير المشبّه به(١) [نحو: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[1](٢)] الآية، إذ ليس المراد تشبيه حال الدّنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يتمحّل تقديره، بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النّبات الحاصل من الماء، يكون أخضر ناضراً شديد الخضرة، ثمّ ييبس فتطيره(٣) الرّياح كأن لم يكن(٤)، ولا حاجة(٥)

الباميانيّ.

وإنّما قدّر ذوي الصّيّب، لأنّ الضّمائر في قوله بعد ذلك: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ لابدّ لها من مرجع، وليس موجوداً في اللّفظ، فلابدّ من أن يكون مقدّراً.

(١) أي ممّا له دخل فيه كبعض ما ينتزع منه المشبّه به.

(٢) أمر الله تعالى نبيّه الأعظم محمّدﷺ أن يضرب مثلاً للدّنيا تزهيداً، وإعراضاً عنها، وترغيباً إلى الآخرة، حيث قال: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم﴾.

والشّاهد في الآية أنّها مشتملة على تشبيه مركّب بمركّب، أي هيئة انتزعت من الحلول في الدّنيا والتّعيّش فيها، ثمّ الانتقال منها بالموت، وتناثر الجسد بهيئة انتزعت من نزول الماء من السّماء، واختلاطه بالنّبات ونضرتها، ثمّ اصفرارها و تفرّقها في وجه الأرض بجامع هيئة منتزعة من الهيئتين شاملة لهما، ولم يأت المشبّه به بعد الكاف بلا فصل، لأنّها هيئة منتزعة، ولا معنى لوليها الكاف.

نعم، لو كانت يعبّر عنها بمفرد، أو مثل «يتمحّل» أي يتكلّف لتقديره حتّى يكون المشبّه به، والياً للكاف تقديراً، وبالجملة إنّ المشبّه هيئة منتزعة من حلول الإنسان في الدّنيا، والتّعيش فيها بالانتفاع من نعمها، ثمّ فناؤه بالموت وتناثر جسده في بطن الأرض، والمشبّه به هيئة منتزعة من نضرة النّبات ويبسه، آخر الأمر على التّفصيل المذكور، ولا ريب أنّ الهيئة الّتي وقعت مشبّهاً بها لم تل الكاف بل لا يمكن أنّ تل بعدها لأنّها هيئة.

(٣) أي باب التّفعيل تفسير لقوله تعالى: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾.

(٤) أي لم يكن شيئاً مذكوراً.

(٥) أي لا حاجة إلى تقدير حتّى يكون المشبّه به والياً للكاف تقديراً.

---

[1] سورة الكهف، ٤٥.

إلى تقدير: كمثل ماء، لأنّ المعتبر هو الكيفيّة(١) الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف، واعتبارها(٢) مستغن عن هذا التّقدير، ومن زعم أنّ التّقدير كمثل ماء(٣)، وإنّ هذا ممّا يلي الكاف غير المشبّه به بناء على أنّه(٤) محذوف فقد سها سهواً بيّناً(٥)، لأنّ المشبّه به الّذي قد يكون ملفوظاً به وقد يكون محذوفاً على ما صرّح به في الإيضاح

---

(١) أي الصّفة، والحالة الحاصلة من مضمون الكلام أي من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف، وهو النّبات النّاشئ من الماء واخضراره، ثمّ يبوسته، ثمّ تطيير الرّياح له.

(٢) أي اعتبار الهيئة والصّفة «مستغن عن هذا التّقدير»، أي تقدير كمثل ماء، فيكون المشبّه به يلي الكاف تقديراً.

وجه الاستغناء أنّ المعتبر في المشبّه به هي الهيئة الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف، فوجود التّقدير وعدمه سيّان، وإنّما ارتكب هذا التّقدير في ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ لأنّ الضّمائر ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ لما احتاجت إلى تقدير المرجع، وهو ذوي صيّب انفتح باب الحذف والتّقدير، فتقدير المرجع والمشبّه به جميعاً أولى من الاقتصار على تقدير المرجع، لأنّه أدلّ وأشدّ ملائمة للمعطوف عليه، أعني قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾.

(٣) أي من زعم واعتقد أنّ التّقدير في الآية كمثل ماء، «وإنّ هذا» أي هذا المثال «ممّا يلي الكاف غير المشبّه به» وهو الماء، والمشبّه به هو المثل.

(٤) أي المشبّه به محذوف، والمحذوف ليس ممّا يلي الكاف، بل هو مختصّ باللّفظ، ويردّ هذا الزّعم بأنّا لا نسلّم ذلك، لأنّه قد يلي الكاف المشبّه به المحذوف على ما صرّح به في الإيضاح.

(٥) أي هذا الزّاعم قد سها من وجهين: الأوّل: أنّا لا نسلّم أنّ المشبّه به هو مثل الماء وصفته، بل هو الهيئة المنتزعة فلا حاجة إلى التّقدير أصلاً.

الثّاني: أنّا لو سلّمنا أنّ المشبّه به هو مثل الماء، فيكون في التّقدير، إلّا أنّا لا نسلّم أنّ المقدّر لا يلي الكاف، بل المقدّر عندهم كالملفوظ، فكما أنّ المشبّه به الملفوظ يلي الكاف كذلك المقدّر، فليس أنّ الكاف في هذه الآية قد وليها غير المشبّه به، بل الوالي لها هو المشبّه به.

[وقد يذكر فعل ينبئ عنه] أي عن التّشبيه(١)، [كما في علمت زيداً أسداً، إن قرب(٢)] التّشبيه وادّعى(٣) كمال المشابهة، لما في علمت، من معنى التّحقيق(٤)، [وحسبت] زيداً أسداً [إن بعد] التّشبيه(٥)، لما في الحسبان من الإشعار بعدم التّحقيق والتّيقّن(٦) في كون مثل هذه الأفعال منبئاً عن التّشبيه نوع خفاء(٧).

---

(١) أي يدلّ على التّشبيه من غير ذكر أداة، وفي الأطول إنّ المراد بقوله: «فعل» غير الأفعال الموضوعة من أصلها للدّلالة على التّشبيه، كالأفعال المشتقّة من المماثلة والمشابهة والمضاهاة.

(٢) أي إنّما يستعمل «علمت» لإفادة التّشبيه، إن قرب التّشبيه، أي إن أريد إفادة قرب زيد لأسد، أي قريب المشبّه للمشبّه به.

(٣) هذا عطف تفسيري على قوله: «إن قرب» والمراد هو أنّه ادّعى على وجه التّيقّن.

(٤) أي المراد بالتّحقيق هو التّيقّن، فمعنى العبارة حينئذٍ أي لما في علمت من الدّلالة على تحقيق التّشبيه وتيقّنه، وهذا يناسب الأمور القويّة الظّاهرة البعيدة عن الخفاء.

(٥) أي أريد إفادة بعده وضعفه، بأن تكون مشابهة زيد لأسد ضعيفة، لكون وجه الشّبه خفيّاً عن الإدراك وغير متيقّن.

(٦) لأنّ الحسبان إنّما يدلّ على الظّن والرّجحان، فهو يشعر بأنّ تشبيه زيد بالأسد ليس بحيث يتيقّن أنّه هو، بل هو يظنّ ذلك ويتخيّل.

(٧) وحاصل اعتراض الشّارح على قول المصنّف أنّه لا نسلّم أنّ الفعل المذكور منبئ عن التّشبيه للعلم وجداناً بأنّه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك، وإنّما الدّالّ عليه عدم صحّة الحمل، فإنّا نجزم بأنّ الأسد لا يصحّ حمله على زيد للمباينة بينهما، فلابدّ أنّ يكون نحو: علمت زيداً أسداً، ونحو: زيد أسد، على تقدير التّشبيه، وممّا يدلّنا على ذلك عدم توقّف الحمل على التّشبيه على مثل هذا الفعل، فإنّ نحو: علمت زيداً أسداً، ونحو: زيدٌ أسدٌ سيّان في إفادة التّشبيه من دون تفاوت، نعم، يكون مثل هذا الفعل منبئاً عن تحقّق التّشبيه وتيقّنه، وهو من أحوال التّشبيه فهو منبئ عن حاله لا عن أصله، كما أشار إليه بقوله: «والأظهر أنّ الفعل ينبئ عن حال التّشبيه في القرب» كقولنا علمت زيداً أسداً «والبعد» كقولنا حسبت زيداً أسداً.

والأظهر أنّ الفعل ينبئ عن حال التّشبيه(١) في القرب والبعد. [والغرض منه] أي من التّشبيه(٢) [في الأغلب(٣) يعود إلى المشبّه(٤)، وهو] أي الغرض العائد إلى المشبّه [بيان إمكانه] أي المشبّه، وذلك إذا كان أمراً غريباً يمكن أنّ يخالف فيه ويُدّعى امتناعه، [كما في قوله(٥):

فإن تفق الأنام وأنت منهم
فإنّ المسك بعض دم الغزال(٦)]

---

(١) أي يمكن الجواب من قبل المصنّف بأنّ في كلامه حذف مضاف أي الفعل ينبئ عن حال التّشبيه، لا أنّه يدلّ عليه.

(٢) وإنّما قدّمه على البحث عن أقسام التّشبيه لكونه أهمّ.

(٣) أي مقابل الأغلب ما يأتي في قوله: «وقد يعود إلى المشبّه به».

(٤) أي عود الغرض إلى المشبّه لوجهين: الأوّل أنّ التّشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على شيء، فالمشبّه هو المقيس والمشبّه به هو المقيس عليه، ولا ريب أنّ المقصود في القياس بيان حال المقيس، فمن ذلك يعود الغرض إلى المشبّه في الأغلب.

الثّاني: إنّ المشبّه بمنزلة المحكوم عليه، والمشبّه به بمنزلة المحكوم به، والمقصود في الكلام بيان حال المحكوم عليه، فليكن الغرض عائداً إليه.

لا يقال: إنّ تعبير المصنّف هنا بالأغلب ينافي ما سيأتي من قوله: «وقد يعود إلى المشبّه به»، فإنّ هذا التّعبير يفيد أنّ عوده إلى المشبّه به غالب، والتّعبير الآتي يفيد أنّه قليل.

لأنّا نقول: إنّ القلّة المستفادة من العبارة الآتية، هي قلّة إضافيّة، فلا تنافي الغلبة الحقيقيّة، والمراد من الإمكان في قوله «بيان إمكانه» هو الإمكان الوقوعي في مقابل الامتناع الوقوعي، أي بيان أنّ المشبّه أمر ممكن الوجود، أي لا يلزم من وقوعه محال في الخارج هذا في كلّ أمر غريب يدّعى امتناعه الوقوعي من أجل غرابته، فيؤتى بالتّشبيه على طريق الدّليل على إثباته.

(٥) أي قول أبي الطّيّب:

(٦) شرح مفردات البيت «تفق» من فاق تفوق بمعنى علا تعلو، «الأنام» بفتح الألف والنّون، قيل: هو الإنس والجنّ، وقيل: هو جميع ما في وجه الأرض، والمستفاد من قوله: «تفق الأنام...» أنّ الممدوح صار بسبب كونه فائقاً لهم جنساً

فإنّه(١) لمّا ادّعى أنّ الممدوح قد فاق النّاس حتّى صار أصلاً برأسه وجنساً بنفسه، وكان هذا(٢) في الظّاهر(٣) كالممتنع، احتجّ لهذه الدّعوى وبيّن إمكانها(٤)، بأنّ شبّه هذه الحال بحال المسك الّذي هو من الدّماء، ثمّ أنّه(٥) لا يعدّ من الدّماء، لما فيه من الأوصاف الشّريفة الّتي لا يوجد في الدّم، وهذا التّشبيه(٦) ضمنيّ(٧)

آخر، فإنّ الدّاخل في الجنس لابدّ أنّ يساويه فرد منه غالباً، «المسك» طيب معروف.

والشّاهد في البيت: كونه مشتملاً على التّشبيه، والغرض منه بيان إمكان المشبّه، حيث إنّ الشّاعر لـمّا ادّعى أنّ الممدوح فاق النّاس على حدّ صار جنساً آخر بنفسه، وأصلاً مستقلاً برأسه، وكان هذا أمراً يمكن أن تدّعى استحالته، احتجّ لمدّعاه بأنّ الحق حالته بحالة مسلّمة الإمكان لوقوعها، فشبّه حالة الممدوح بتلك الحالة.

ومن هذا التّقريب ظهر أنّ التّشبيه في البيت تشبيه مركّب بمركّب، أي شبّهت الحالة المنتزعة من تفوّق الممدوح الأنام بصفاته الفاضلة، وكونه منهم بحالة منتزعة من تفوّق المسك جنس الدّم، وكونه منه في الأصل بجامع من الهيئتين، وشامل لهما.

(١) أي أبو الطّيب «لـمّا ادّعى أنّ الممدوح قد فاق النّاس» أي علا النّاس على حدّ صار أصلاً برأسه.

(٢) أي صيرورته أصلاً برأسه.

(٣) أي في بادئ الرّأي، وقبل الالتفات إلى النّظائر، وحاصل الكلام في المقام أنّه كان صيرورة الممدوح أصلاً برأسه في بدء النّظر كالممتنع، أتى بالحجّة لدعوى صيرورته أصلاً برأسه، وبيّن إمكانها بالتّشبيه المذكور.

(٤) أي إمكان تلك الدّعوى.

(٥) أي المسك لا يعدّ من الدّماء لما فيه من الأوصاف الشّريفة، وليست في الدّم.

(٦) أي تشبيه الممدوح بالمسك ضمنيّ، ومكنّى عنه، لأنّه ليس فيه أداة التّشبيه لا لفظاً ولا تقديراً.

(٧) أي مدلول عليه باللّازم، لأنّه ذكر في الكلام لازم التّشبيه، وهو وجه الشّبه، أعني فوقان الأصل، وأراد الملزوم وهو التّشبيه، فعلى هذا قوله: «مكنّى عنه» عطف تفسير على قوله: «ضمّني»، فالمعنى أنّ التّشبيه لم يذكر صراحة، بل كناية بذكر لازمه.

ومكنّى عنه [أو حاله] عطف على إمكانه، أي بيان حال المشبه بأنّه على أيّ وصف من الأوصاف [كما(١) في تشبيه ثوب بآخر في السّواد] إذا علم(٢) السّامع لون المشبّه به [أو مقدارها] أي بيان مقدار حال المشبّه في القوّة والضّعف والزّيادة والنّقصان(٣)، [كما في تشبيهه] أي تشبيه الثّوب الأسود [بالغراب في شدّته] أي في شدّة السّواد(٤)، [أو تقريرها] مرفوع(٥)، عطفاً على بيان إمكانه، أي تقرير حال المشبّه في نفس السّامع وتقوية شأنه(٦)، [كما(٧)

وقيل: إنّ هذا التّشبيه سمّي ضمنيّاً، لأنّه يفهم من الكلام ضمناً، ومكنيّاً عنه، لأنّه مكنّى أي خفيّ ومستتر.

(١) أي كبيان حال المشبّه الّذي «في تشبيه ثوب بآخر في السّواد».

(٢) أي إنّما يكون هذا التّشبيه لبيان حال المشبّه إذا علم لون المشبّه به دون المشبّه.

(٣) أي الفرق بين القوّة والضّعف، وبين الزّيادة والنّقصان، هو أنّ الزّيادة والنّقصان أعمّ من القوة والضّعف، لأنّهما تجريان في الكيفيّات وغيرها، والقوّة والضّعف تختصّان بالكيفيّات، ثمّ بيان المقدار أيضاً مقيّد بما إذا علم السّامع مقدار حال المشبّه به دون المشبّه، وإنّما تركه الشّارح لظهوره وانفهامه ممّا ذكره في بيان حاله.

(٤) أي هذا إذا كان أصل سواد الثّوب معلوماً للسّامع، وإلّا لكان التّشبيه لبيان أصل الحال.

(٥) أي لا مجرور، لأنّه عطف على المضاف أعني «بيان إمكانه» لا على المضاف إليه أعني «إمكانه»، لأنّ التّقرير أخصّ من مطلق البيان، إذ هو بيان على وجه التّمكّن، فلو جرّ لكان المعنى أو بيان البيان على وجه التّمكّن، ولا يخفى ما في ذلك من الاضطراب.

(٦) أي شأن المشبّه، أي حاله، فقوله: «تقوية شأنه» عطف على قوله: «تقرير حال المشبّه» عطف تفسير، ويحتمل أن يكون الضّمير في «شأنه» راجعاً إلى الحال، أي تقوية شأن حال المشبّه، فإذاً يكون عطف لازم على ملزوم، فإنّ تقرير حال المشبّه يستلزم تقوية شأن هذا الحال.

(٧) أي كالتّقرير الّذي يكون «في تشبيه من لا يحصل من سعيه»، أي عمله وشغله «على طائل»، أي على فائدة أو فضل، يقال: هذا الأمر لا طائل فيه، أي لا فائدة ولا ـ فضل فيه،

في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء] فإنّك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره، لأنّ الفكر بالحسيّات أتمّ منه بالعقليّات، لتقدّم(١) الحسّيّات وفرط(٢) إلف النّفس بها. [وهذه] أي الأغراض [الأربعة(٣) تقتضي أن يكون وجه الشّبه في المشبّه به أتمّ(٤)، وهو(٥) به أشهر] أي وأن يكون المشبّه به بوجه الشّبه أشهر وأعرف(٦)، وظاهر هذه العبارة أنّ كلاً(٧) من

أي كالتّقرير الّذي يكون في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل «بمن يرقم»، أي يخطّط «على الماء»، فإنّك تجد في هذا التّشبيه من تقرير عدم الفائدة «ما لا تجده في غيره»، أي في غير هذا التّشبيه من التّشبيه بالمعقول، «لأنّ الفكر» أي الذّهن، أي ألف الذّهن «بالحسّيّات أتمّ منه»، أي من ألف الذّهن بالعقليّات.

(١) أي علّة للأتميّة، أي لتقدّم الحسيّات في الحصول عند النّفس على العقليّات، لأنّ النّفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم، ثمّ تدرك الجزئيات بواسطة القوى الخمس الظّاهرة، ثمّ تنبّه وتلتفت لما بينها من المشاركات والمباينات، فينتزع من الجزئيات المتشاركة الكلّيات، ويحصل لها العلوم الكلّيّة.

(٢) أي زيادة ألف النّفس بالحسّيّات.

(٣) أي بيان الإمكان، والحال والمقدار والتّقرير.

(٤) أي أقوى.

(٥) أي المشبّه به بوجه الشّبه أشهر، والمراد من الأتميّة والأشهريّة عند المخاطب، لا عند كلّ النّاس، إذ قلّما يوجد وصف كان أشهر عند جميع النّاس، بل لا يوجد لاختلاف الرّسوم والعادات.

(٦) وفي عطف «الأعرف» على «الأشهر» إشارة إلى أنّ «الأشهر» بمعنى الأعرف، فيكون العطف للتّفسير.

(٧) أي ظاهر العبارة أنّ كلّ واحد من الأربعة يقتضي الأتميّة والأشهريّة، وليس الأمر كذلك، لأنّ بيان إمكان المشبّه إنّما يقتضي أن يكون المشبّه به أشهر بوجه الشّبه ليصحّ قياس المشبّه عليه، ولا يقتضي كون وجه الشّبه في المشبّه به أتمّ، لأنّ المراد في بيان الإمكان إنّما هو مجرّد وقوع وجه الشّبه في الخارج في ضمن المشبّه به، ليفيد عدم الاستحالة.

الأربعة يقتضي الأتميّة والأشهريّة، لكنّ التّحقيق أنّ بيان الإمكان وبيان الحال لا يقتضيان إلّا الأشهريّة، ليصحّ القياس، ويتمّ الاحتجاج في الأوّل، ويعلم الحال في الثّاني، وكذا(١) بيان المقدار لا يقتضي الأتميّة، بل يقتضي أن يكون المشبّه به على حدّ(٢) مقدار المشبّه لا أزيد و لا أنقص، ليتعيّن مقدار المشبّه على ما هو عليه، وأمّا تقرير الحال(٣) فيقتضي الأمرين(٤) جميعاً، لأنّ النّفس إلى الأتمّ والأشهر(٥) أميل، فالتّشبيه به(٦) بزيادة التّقرير والتّقوية أجدر

نعم، لابدّ فيه أن يكون ثبوت وجه الشّبه للمشبّه به معلوماً ومعروفاً للمخاطب، لامتناع تعريف المجهول بالمجهول، وكذلك بيان حال المشبّه لا يقتضي إلّا كون المشبّه به أشهر بوجه الشّبه، لامتناع تعريف المجهول بالمجهول، إن كان المشبّه به أخفى معرفة بوجه الشّبه من المشبّه.

(١) أي كبيان الإمكان والحال بيان المقدار لا يقتضي الأتميّة.

(٢) أي على مرتبة هي مقدار المشبّه به، وعلى الشّارح أن يقول: وأن يكون مقدار وجه الشّبه أشهر، إذ لو لم يكن مقدار الوجه في المشبّه به أشهر، لما حصل بيان المقدار.

نعم، أصل ثبوته فيه لا يجب أنّ يكون أشهر من ثبوته للمشبّه، إذ المطلوب فيه بيان مقداره بعد كون المخاطب عارفاً بأصل ثبوته له، ليتعيّن مقدار المشبّه على ما هو عليه من المساواة.

وتوضيح ذلك أنّ التّشبيه الّذي قصد به بيان مقدار حال المشبّه المخاطب به يعرف الحال في المشبّه، وطالب لبيان مقدار تلك الحال، فلابدّ أن يكون الوجه الّذي هو الحال المطلوب مقداره في المشبّه به على قدره في المشبّه من غير زيادة ولا نقصان، وإلّا لزم الكذب والخلل في الكلام، فإنّه إذا قيل: كيف بيان الثّوب الّذي اشتريته، والحال أنّه في مرتبة التّوسط أو التّسفل في البياض، وقلت: هو كالثّلج، ليكون وجه الشّبه في المشبّه به أتمّ كان الكلام كذباً.

(٣) أي حال المشبّه.

(٤) أي الأتميّة والأشهريّة معاً.

(٥) أي لأنّ النّفس إلى المشبّه به الأتمّ والأشهر أميل.

(٦) أي فالتّشبيه بالأتمّ الأشهر بزيادة التّقرير، والتقوية أجدر، فقوله: «بزيادة التّقرير»

[أو تزيينه(١)] مرفوع عطفاً(٢) على بيان إمكانه، أي تزيين المشبّه في(٣)

متعلّق بقوله: «أجدر»، والباء فيه للسّببيّة، والمعنى حينئذٍ فالتّشبيه به أولى من التّشبيه بالخالي من الأتميّة والأشهريّة بسبب إفادته زيادة التّقرير أي التّقرير الزّائد في نفسه والتقوية، وحينئذٍ فتقرير الحال مقتضٍ للأمرين.

وحاصله إنّ المراد من تقرير حال المشبّه تمكّن ذلك الحال في نفس السّامع بحيث تطمئنّ إليه، ولا يمكن لها مدافعة فيه بالوهم لغرض من الأغراض، كالتّفسير عن السّعي بلا فائدة، فإنّ صاحبه ربّما يدافع بوهمه عدم حصول الفائدة بتوهّم الحصول، فإذا ألحق سعيه بالرّقم على الماء الّذي لا يمكن مدافعة عدم حصول الفائدة فيه بالوهم لقوّته فيه وظهوره، تحقّق هذا عند النّفس في السّعي أيضاً، فتحصل نفرته عن ذلك السّعي، فكلّما كان الوجه في المشبّه به أقوى وأظهر يكون حصول التّقرير والتّنفير بسبب التّشبيه أسهل.

فتحصّل من جميع ما ذكره الشّارح أنّ كلاً من الأغراض الأربعة لا يقتضي الأتميّة والأشهريّة معاً، بل إنّما يقتضيهما كذلك أحدها، وهو كون الغرض تقرير حال المشبّه في الذّهن، وأمّا الباقي فيقتضي الأشهريّة لا الأتميّة، وظاهر كلام المصنّف أنّ الأغراض الأربعة تقتضيهما معاً.

ويمكن الجواب عن ذلك بأنّ مراد المصنّف أنّ مجموع الأغراض الأربعة يقتضي الأمرين على نحو التّوزيع، وليس المراد أنّ كلّ واحد منها يقتضي الأتميّة والأشهريّة معاً، حتّى يرد عليه الاعتراض المذكور، وكأنّ الشّارح كان ملتفتاً إلى هذا المعنى، حيث عبّر بأنّ ظاهر عبارته ذلك، وهو يشعر بأنّ مقصوده الأصلي هو التّوزيع.

(١) أي جعل المتكلّم المشبّه ذا زينة للسّامع بأنّ يصوّره له بما يزيّنه، فكان ذلك داعياً للرّغبة فيه.

(٢) أي «مرفوع» معطوف على «بيان إمكانه»، وليس مجروراً معطوفاً على نفس إمكانه، لأنّ الغرض من تشبيه وجه أسود بمقلة الظّبي ـ مثلاً ـ جعل المتكلّم الوجه الأسود ذا زينة عند المخاطب، لا بيان جعله ذا زينة له.

(٣) وكان الأولى أن يقول عند السّامع بدل «في عين السّامع»، لأجل أن يشمل تشبيه صوت بصوت داود، وتشبيه جلد ناعم بالحرير، وتشبيه طعم البطّيخ بالعسل.

عين السّامع [كما في تشبيه وجه أسود بمقلة(١) الظّبيّ أو تشويهه(٢)]، أي تقبيحه [كما في تشبيه وجه مجدور(٣) بسلحة جامدة(٤)، قد نقرتها الدّيكة] جمع ديك [أو استطرافه(٥)]، أي عدّ المشبّه طريفاً حديثاً بديعاً [كما(٦) في تشبيه فحم فيه جمر موقد

---

(١) وهي الشّحمة الّتي تجمع السّواد والبياض، ويكون سوادها مستحسناً طبعاً، لما يلازمه من الصّفاء العجيب والاستدارة، مع إحاطة لون مخالف غالباً من نفس العين، أو خارجها، فتشبيه الوجه الأسود بها يوجب كونه مصوّراً عند السّامع بصورة حسنة.

(٢) أي تقبيح المتكلّم المشبّه لأجل أن ينفر المخاطب عنه.

(٣) أي وجه عليه آثار الجدري.

(٤) عذرة يابسة «قد نقرتها» أي نقّبتها بالمنقار حال رطوبتها، وفي «قد» إشعار بأنّ أثر النّقر باقٍ في السّلحة بعد، لأنّه يزول بطول الزّمان.

ووجه الإشعار أنّه مفيد للتّقريب، ووصف السّلحة بالجمود ليتمّ شبه بلزوم تلك الحفرة، وتقرّرها كما في الوجه المجدور، والجامع بين الطّرفين الهيئة الحاصلة من شكل الحفر، وما أحاط بها.

ووجه تقبيح المشبّه في هذا التّشبيه أنّ المشبّه به وهو السّلحة المذكورة صورتها في غاية القباحة، فلمّا ألحق بها الوجه المجدور تخيّل قبحه، ولو كان فيه حسن باستقامة رسومه، وصار مظهراً في أقبح صورة لأجل التّنفير عنه.

(٥) أي من استطرفت الشّيء أي اتّخذته طريفاً حديثاً، فالمراد باستطراف المشبّه ـ جعله جديداً بديعاً لأجل الاستلذاذ به، ووجه جعله جديداً أنّه اظهر متلبّساً بوصف أمر غريب مستحدث على ما يأتي.

(٦) أي كالاستطراف الّذي «في تشبيه فحم فيه جمر» أي النّار الموقدة، فعليه لا حاجة إلى قوله: «موقد»، إلّا أن يقال إنّما أوتي به لغرض التّأكيد، ووجه الشّبه هي الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل إلى الحمرة في وسط شيء أسود، وقوله: «لإبرازه» متعلّق بمحذوف، أي إنّما استطرف المشبّه في هذا التّشبيه الكائن في المثال لإبرازه، أي المشبّه.

بيحر من المسك موجه الذّهب لإبرازه] أي إنّما استطرف المشبّه في هذا التّشبيه لإبراز المشبّه [في صورة الممتنع] الوقوع [عادة(١)]، وإن كان ممكناً عقلاً(٢)، ولا يخفى أنّ الممتنع عادة مستطرف غريب(٣). ـ [وللاستطراف وجه آخر(٤)] غير الإبراز في صورة الممتنع عادة [وهو أن يكون المشبّه نادر الحضور في الذّهن إمّا مطلقاً(٥) كما مرّ] في تشبيه فحم فيه جمر موقد [وإمّا عند حضور المشبّه، كما(٦) في قوله(٧):

---

(١) أي وهو بحر من المسك الّذي موجه الذّهب، فإنّه وإن كان ممكناً عقلاً إلّا أنّه ممتنع عادة، والمراد بإبرازه في صورته إبرازه متّصفاً بصفته حيث ألحق به، والإلحاق يوجب تخيّل نقل الامتناع إليه، فالجمر الموقد وإن كان أمراً مبتذلاً، إلّا أنّه لمكان هذا الإلحاق يصبح حديثاً غريباً.

(٢) أي بأن يذوب المسك مع كثرته جدّاً حتّى يعدّ بحراً، ويذاب الذّهب فيه، ويكون موجاً له.

(٣) أي صيرورة الواقع المبتذل ممتنعاً عادة مستطرف غريب.

(٤) أي لمطلق الاستطراف وجه آخر، لا لخصوص الاستطراف في المثال، ومن ذلك لم يأت بالضّمير.

والحاصل إنّ للاستطراف موجبين: الأوّل: إبراز المشبّه في صورة الممتنع في الخارج.

والثّاني: إبرازه في صورة نادر الحضور في الذّهن إمّا مطلقاً، وإمّا عند حضور المشبّه، وهما مختلفان بالعموم والخصوص، إذ كلّما تحقّق كون الشّيء ممتنع الحصول في الخارج يتحقّق كونه نادر الحضور في الذّهن ولا عكس.

(٥) أي ندوراً مطلقاً من غير تقييد بحالة حضور المشبّه في الذّهن، كما مرّ في تشبيه فحم فيه جمر موقد، ففي هذا المثال يصحّ أن يعتبر سبب الاستطراف إبراز غير الممتنع في صورة الممتنع، وإن يعتبر إبراز غير النّادر في معرض النّادر.

(٦) أي كندرة حضور المشبّه به عند حضور المشبّه في قول أبي العتاهية حيث يصف البنفسج.

(٧) أي قول أبي العتاهية.

ولازورديّة(١)] يعني البنفسج [تزهو(٢)]. قال الجوهري في الصحّاح(٣) زهي الرّجل، فهو مزهوّ إذا تكبّر(٤). وفيه(٥) لغة أخرى حكاها ابن دريد: زها يزهو زهواً [بزرقتها(٦) بين(٧) الرّياض على حمر اليواقيت] يعني الأزهار والشّقائق(٨) الحمر.

---

(١) أي قوله: «لازورديّة» منسوب إلى لازورد، وهو بكسر الزّاء المعجمة وفتح الواو وسكون الرّاء والدّال المهملتين معرب لاجورد، فحرف لا جزء من الكلمة، وليست نافية، والياء للنّسبة التّشبيهيّة، أي ربّ أزهار مثل اللّازورد في اللّون، الواو في قوله: «ولازورديّة» واو ربّ، وقوله: «لازورديّة» صفة لمحذوف، أي ربّ أزهار من البنفسج لازورديّة، نسبها الشّاعر إلى الحجر المعروف باللّازورد بمعنى اللّاجورد، لكونها على لونه فالنّسبة تشبيهيّة كما عرفت.

(٢) بالزّاء والهاء بمعنى تتكبر، ونسبة التّكبر للبنفسج تجوّز، والمراد أنّ لها علوّاً أو ارتفاعاً في نفسها.

(٣) أي المقصود من نقل كلامه أنّ زهي ـ على ما ذكره ـ من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، وإن كان المعنى للبناء للفاعل، فما وقع في البيت خطأ بناء على مقالته، إذ قوله: «تزهو» فيه مبني للفاعل، فما وقع في البيت خطأ بناء على مقالته، إذ قوله: «تزهو» فيه مبني للفاعل، والصحّيح أن يقال تزهى ـ بالبناء للمفعول.

(٤) أي إذا علا.

(٥) أي يريد الشّارح أنّ يصحّح ما في البيت بحمله على ما يذكره ابن دريد، أي في «زهى» لغة أخرى حكاها ابن دريد، أي زها يزهو زهواً، فقد جاء زها يزهو مبنيّين للفاعل، فالبيت محمول على هذه اللّغة، إذ لو كان على اللّغة الأولى، لقيل: تُزهى بضمّ الأوّل وفتح الثّالث، فإنّه مضارع من زهي المبني للمجهول.

(٦) الباء للسّببيّة إن كانت الزّرقة راجحة على الحمرة عند القائل، أو بمعنى مع إن كانت مرجوحة عنده، والمعنى هو التّعجب من تكبّرها حينئذٍ، وكيف كان فإضافة «حمر» إلى «اليواقيت» من إضافة الصّفة إلى الموصوف.

(٧) قوله: «بين الرّياض» حال من ضمير «تزهو»، «الرّياض» جمع روض بمعنى البستان.

(٨) أي شقائق النّعمان، وعطف «الشّقائق» على ما قبله من عطف الخاصّ على العامّ و«الحمر» نعت للأزهار والشّقائق، والمعنى أنّها تزهو وتتكبّر على الأزهار الحمر الشّبيهة

[كـأنّـهـا(١) فـوق قـامـات ضعفن بها(٢)
أوائـــل(٣) الـنّـار فـي أطـــراف كبريت]

فإنّ صورة اتّصال النّار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذّهن(٤) ندرة حضور بحر من المسك موجه الذّهب، لكن يندر حضورها(٥) عند حضور صورة البنفسج، فيستطرف بمشاهدة عناقٍ بين صورتين(٦)

باليواقيت الحمر، وهذا غير متعيّن، إذ يجوز أن يكون قد أراد اليواقيت الحمر الحقيقيّة، أي إنّها تزهو على اليواقيت الحقيقيّة إلّا أنّ المناسب للبنفسج هو المعنى الأوّل.

(١) أي اللّازورديّة بمعنى البنفسجة، وعنى بها رأسها من الأوراق، وما أحاطت به لا مع السّاق، بدليل قوله: «فوق قامات»، أي ساقات، وقوله: «فوق قامات» حال من اسم كأنّ، وجمعها مع أنّ البنفسجة فوق ساق واحد ـ باعتبار الأفراد.

(٢) أي ضعفت تلك القامات بتلك الأزهار اللّازورديّة، أي ضعفت عن تحمّلها، لأنّ ساقها في غاية الضّعف واللّين، ولذا انحنت بسببها لثقلها.

(٣) خبر «كأنّها»، أي كأنّ اللّازورديّة أوائل النّار المتّصلة بالكبريت الّتي تضرب إلى الزّرقة، لا الشّعلة المرتفعة، فإنّ صورة اتّصال النّار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذّهن ندرة صورة بحر من المسك موجه الذّهب، وإنّما النّادر حضورها عند حضور صورة البنفسج.

والشّاهد في البيت كونه مشتملاً على تشبيه يكون الغرض منه استطراف المشبّه بسبب إبرازه في صورة المشبّه به النّادر الحضور في الذّهن عند حضوره، فإنّ هذا موجب لانتقال هذا النّدور إليه، وهو يوجب استطرافه وعدّه حديثاً غريباً، وإن كان مبتذلاً في نفسه.

(٤) أي لأنّ الإنسان يستعمل في الغالب الكبريت في النّار عند إيقادها.

(٥) أي صورة النّار يندر حضور النّار عند حضور صورة البنفسج، وذلك فإنّ الإنسان إذا خطر البنفسج بباله لا تخطر بباله النّار لا سيّما في أطراف الكبريت لما بينهما من غاية البعد، لأنّ النّار في أطراف الكبريت في غاية اليبوسة، والبنفسج في غاية الرّطوبة وجمعهما في الذّهن في غاية الاستطراف.

(٦) أي صورة اتّصال النّار بأطراف الكبريت وصورة البنفسج، وحاصل الكلام أنّه

متباعدتين غاية البعد. [وقد يعود] أي الغرض من التّشبيه [إلى المشبّه به(١)، ـ وهو(٢) ضربان: أحدهما إيهام(٣) أنّه أتمّ من المشبّه] في وجه الشّبه [وذلك(٤) في التّشبيه المقلوب(٥)] الّذي يجعل فيه النّاقص مشبّهاً به قصداً(٦) إلى ادّعاء أنّه(٧) أكمل [كقوله(٨): وبدا(٩) الصّباح كأنّ غرته(١٠)]، هي بياض في جبهة الفرس فوق الدّرهم، استعير لبياض الصّبح [وجه الخليفة حين يمتدح] فإنّه قصد إيهام أنّ وجه الخليفة أتمّ من الصّباح في الوضوح والضّياء، وفي قوله: حين يمتدح، دلالة على

يستطرف المشبّه، أي صورة البنفسج بسبب مشاهدة صورة اتّصال النّار، أي بسبب ندرة مشاهدة المعانقة والاتّصال والجمع بين صورتين متباعدتين.

(١) أي في الكلام والظّاهر لا في الحقيقة والواقع.

(٢) أي الغرض العائد إلى المشبّه به ضربان.

(٣) أي إيقاع المتكلّم في وهم السّامع أنّ المشبّه به أتمّ مع أنّه ليس كذلك في الحقيقة.

(٤) أي إيهام أنّ المشبّه به أتمّ من المشبّه في وجه الشّبه.

(٥) أي وهو المسمّى بالتّشبيه البليغ، ثمّ المقلوب أن يجعل ما هو ناقص مشبّهاً به، مع أنّ الأصل أن يكون النّاقص مشبّهاً.

(٦) أي قوله: «قصداً» علّة للجعل المذكور.

(٧) أي النّاقص.

(٨) أي قول محمد بن وهب في مدح المأمون بن هارون الرّشيد العباسيّ.

(٩) أي «بدا» بالموحّدة والدّال المهملة ماض بمعنى ظهر، «الصّباح» كفلاح الفجر أو الضّياء التّام، «يمتدح» مجهول من الامتداح من المدح، وهو خلاف الذّمّ، وفي إتيانه بالبناء للمفعول لطيفة، وهي أنّه يشعر بأنّه لا مدح في بشاشة الأمير خصوصيّة المدح من فاعل معيّن، والشّاهد في البيت: كونه مشتملاً على تشبيه الكامل بالنّاقص تشبيهاً بليغاً لإيهام أنّه هو الكامل.

(١٠) أي غرّة الصّباح، ثمّ استعمال غرّة الصّباح لبياضه من قبيل الاستعارة المصرّحة، حيث شبّه البياض عند الصّباح بالبياض الكائن في جبهة الفرس، ثمّ ترك الأركان عدا لفظ المشبّه به وأريد به المشبّه.

اتّصاف الممدوح(١) بمعرفة حقّ المادح(٢)، وتعظيم(٣) شأنه عند الحاضرين بالإصغاء(٤) إليه والارتياح له(٥)، وعلى كماله في الكرم(٦)، حيث يتّصف بالبشر والطّلاقة(٧) عند استماع المديح.

[و] الضّرب [الثّاني] من الغرض العائد إلى المشبّه به [بيان الاهتمام به] أي بالمشبه به(٨)، [كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الإشراق والاستدارة(٩) بالرّغيف، ويسمّى هذا] أي التّشبيه المشتمل على هذا النّوع من الغرض(١٠)

---

(١) وهو الخليفة.

(٢) أي بمعرفة ما يستحقّه من التّعظيم وغيره.

(٣) هذا تفسير لحقّ المادح.

(٤) متعلّق بـ«تعظيم» أي تعظيم ذلك الممدوح بالإصغاء إلى المادح.

(٥) أي الاطمئنان لذلك المادح.

(٦) أي قوله: «على كماله في الكرم» عطف على قوله: «اتّصاف الممدوح».

(٧) أي طلاقة الوجه وعدم عبوسه، ثمّ المراد بالمديح هو المدح، وحاصل ما ذكره الشّارح أنّ تقييد الشّاعر إشراق وجه الممدوح على وجه يقتضي أكمليّته على الصّباح بحين الامتداح يدلّ على معرفته لحقّ المادح، وعلى كرمه، وذلك لأنّ إشراق الوجه حال الامتداح، يدلّ على شيئين: أحدهما قبول المدح، وإلّا لعبس وجهه وهذا مستلزم لمعرفة حقّ صاحبه بمقابلته بالسّرور التّامّ.

والثّاني: كون الممدوح طبعه الكرم، لأنّ الكريم هو الّذي يهزّه الانبساط حال المدح حتّى يظهر أثره على وجهه، ولو كان لئيماً لعبس وجهه.

(٨) أي إظهار المتكلّم للسّامع أنّه مهتمّ به، ولابدّ في هذا من قرينة كالعدول ممّا يناسبه إلى غيره في المثال الّذي ذكره المصنّف، فإنّ المناسب والمتعارف تشبيه الوجه الحسن بالبدر لا بالرّغيف، فلمّا عدل منه إلى تشبيهه بالرّغيف يعرف أنّ له اهتماماً به، أي بالرّغيف وهو المشبّه به.

(٩) أي كان عليه أن يزيد قوله: واستلذاذ النّفس.

(١٠) أي بيان الاهتمام بالمشبّه به.

[إظهار المطلوب(١) هذا] الّذي ذكرناه من جعل أحد الشّيئين مشبّهاً والآخر مشبّهاً به، إنّما يكون(٢) [إذا أريد إلحاق النّاقص] في وجه التّشبه [حقيقة] كما في الغرض العائد إلى المشبّه [أو ادّعاء] كما في الغرض العائد إلى المشبّه به(٣) [بالزّائد(٤)] في وجه الشّبه. [فإن أريد(٥) الجمع بين شيئين في أمر] من الأمور من غير قصد(٦) إلى كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً، سواء وجدت الزّيادة والنّقصان أم لم توجد ـ [فالأحسن ترك التّشبيه(٧)]

---

(١) أي ذا إظهار المطلوب، ووجه تسميته بذلك كونه مبرزاً لما هو مقصود المتكلّم لبّاً، كما في المثال، فإنّ عدوله عن تشبيه الوجه بالبدر، إلى تشبيهه بالرّغيف ناطق بأنّ الرّغيف يجول في خياله، وأنّه طالب له، والعادة قاضية على أنّه لا يطلبه إلّا الجائع، فيكون التّشبيه دالاً على أنّه جائع، وهو المطلوب.

(٢) أي إنّما يكون الّذي ذكرناه إذا أريد إلحاق النّاقص حقيقة بالزّائد، كما في التّشبيه الّذي يعود الغرض منه إلى المشبّه، وقد عرفت موارد عود الغرض إلى المشبّه، كبيان إمكانه، وبيان حاله، وبيان مقدار حاله، وتقرير حاله، وتزيينه، وتشويهه واستطرافه.

(٣) وهو أمران إيهام أنّه أتمّ، وبيان الاهتمام به.

(٤) قوله: «بالزّائد» متعلّق بـ«إلحاق»، والمراد به أعمّ من الزّائد الحقيقي والادّعائي، والأوّل في فرض كون الغرض عائداً إلى المشبّه، والثّاني في فرض كونه عائداً إلى المشبّه به.

(٥) أي فإن لم يراد إلحاق النّاقص بالكامل، بل أريد الجمع بين شيئين في أمر من الأمور، سواء كان مفرداً أو مركّباً حسّيّاً أو عقليّاً واحداً أو متعدّداً.

(٦) أي بل قصد استوائهما في ذلك الأمر من غير التفات إلى القدر الّذي زاد به أحدهما على الآخر، إن كان في أحدها زيادة في الواقع، إمّا لاقتضاء المقام المبالغة في ادّعاء التّساوي، وإمّا لأنّ الغرض إفادة أصل الاشتراك فيلغى الزّائد، إن كان موجوداً في الواقع، كما في قولك: تشابه وجه الخليفة والصّبح.

(٧) أي فالأحسن ترك المتكلّم التّشبيه ذاهباً إلى الحكم بالتّشابه الّذي هو تشبيه غير معروف، أي التّشابه الّذي قصد فيه التّساوي بين الطّرفين في أمر من الأمور.

ذاهباً [إلى الحكم بالتّشابه] ليكون كلّ من الشّيئين مشبّهاً ومشبّهاً به(١) [احترازاً من ترجيح أحد المتساويين] في وجه الشّبه(٢) [كقوله(٣):

تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي
فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب

فوالله ما أدري أبالخمر أسبلت جفوني*] يقال أسبل الدّمع، والمطر إذا هطل، وأسبلت السّماء، والباء في قوله: أبالخمر، للتّعدية، وليست بزائدة على ما توهّم بعضهم [أم من عبرتي(٤) كنت أشرب]

---

(١) أي في المعنى.

(٢) أي ترك التّشبيه إلى الحكم بالتّشابه لأجل الاحتراز والتّباعد من إيهام ترجيح أحد المتساويين في وجه الشّبه بحسب قصده على الآخر من دون مرجّح، وذلك لأنّ السّابق إلى الذّهن من التّشبيه المعروف أنّ قصد المتكلّم ترجيح المشبّه به على المشبّه في وجه الشّبه.

(٣) أي قول أبي إسحاق الصّابي.

(٤) شرح مفردات البيت «الدّمع» بالدّال والعين المهملتين كفلس ماء العين، «جرى» ماض من الجرى، «ومدامتي» الواو بمعنى مع، ومدامة بضمّ الميم والدّال المفتوحة المهملة قسم من الخمر، وإنّما سمّي بذلك لأنّه ليس شراب يستطاع إدامة شربه إلّا هو، «فمن» الفاء للتّعليل ومن زائدة أو ابتدائيّة متعلّقة بـ«تسكب» أي بسبب كون عيني تسكب دمعاً ناشئاً من مثل الخمر الّتي في الكأس.

«تسكب» بسكون السّين المهملة وضمّ الكاف والموحّدة مضارع من السّكب، بمعنى الصّبّ، «الجفون» بالضّمّ جمع جفن، وهو غطاء العين من أعلى وأسفل، «العبرة» بالعين والرّاء المهملتين بينهما موحّدة ماء العين.

والشّاهد في قوله: «تشابه دمعي ومدامتي»، حيث قصد الشّاعر التّساوي بينهما، فعدل من التّشبيه إلى التّشابه.

لا يقال: إنّ قوله: «من مثل» يدلّ على التّشبيه، وقوله: «تشابه» يدلّ على التّشابه فبينهما تناقض.

لأنّا نقول: إنّ سبق تشابه قرينة على أنّه لم يرد بالمثل التّشبيه المعروف، بل أريد به ما

لمّا اعتقد التّساوي بين الدّمع والخمر ترك التّشبيه إلى التّشابه. [ويجوز(١)] عند إرادة الجمع بين شيئين(٢) في أمر ـ [التّشبيه(٣) أيضاً(٤)] لأنّهما وإن تساويا في وجه الشّبه بحسب قصد المتكلّم(٥) إلّا أنّه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبّهاً والآخر مشبّهاً به لغرض من الأغراض(٦) وسبب من الأسباب مثل زيادة الاهتمام(٧) وكون الكلام فيه [كتشبيه غرّة الفرس بالصّبح(٨) وعكسه] إلى تشبيه الصّبح بغرّة الفرس(٩)

يساوق التّشابه، أعني التّشبيه الّذي أريد به مجرّد الجمع من دون إلحاق النّاقص بالزّائد، فلا منافاة في البيت من جهة اشتماله على التّشابه والتّمثيل معاً.

(١) هذا مقابل لقوله: «فالأحسن»، وهذا وإن كان مستفاداً منه، لكنّه تعرّض له ليوضّحه بالتّمثيل والتّكلّم حوله غاية الإيضاح.

(٢) أي إرادة جمع مشبّه به ومشبّه في وجه شبه.

(٣) قوله: «التّشبيه» فاعل لقوله: «يجوز».

(٤) أي كما كان الحكم بالتّشابه جائزاً، بل كان أحسن.

(٥) أي بأن لم يرد المتكلّم أنّ أحدهما زائد فيه، إن كان هناك زائد، بل قصد اشتراك الطّرفين فيه على حدّ سواء، وإن كان في أحدهما زيادة في الواقع.

(٦) أي غير داخل في وجه الشّبه الّذي قصد تساوي الطّرفين فيه.

(٧) أي لحبّه كما إذا شغف بحبّ فرسه، فقال غرّة فرسيّ كلّؤلؤة في كفّ عبد، قاصداً إفادة ظهور منير في أسود أكثر منه، فليس غرضه من التّشبيه تزيين الغرّة، ولا تقرير كمالها، بل الغرض من تقديم الغرّة، وجعلها مشبّهاً الاهتمام بها، قوله: «وكون الكلام فيه»، أي كما إذا كان حديثه في أحد الطّرفين أوّلاً، فينجرّ الكلام إلى وصفه فيناسب تقديمه وجعله مشبّهاً، لأنّ أصل تركيب الكلام أن يكون كذلك، وهذا من معنى الاهتمام، لأنّ إجراء الشّيء على المناسب الأصلي من التّقديم ما يقتضي الاهتمام.

(٨) أي فيما إذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبّهة، كما إذا كان الكلام قبل التّشبيه حول خصوصياتها، فإنّه يقتضي أن تذكر أوّلاً، وتجعل مشبّهة، أو كانت مورداً لاهتمام المتكلّم، كما إذا كان الفرس، وما فيه من الأوصاف نصب عينه، فيقدّمه للاهتمام.

(٩) أي إذا كان الحال يقتضي ذلك، كما إذا كان الكلام انجرّ إليه، أو كان مورداً لاهتمام المتكلّم.

[متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه] أي من ذلك المنير(١) من غير قصد(٢) إلى المبالغة في وصف غرّة الفرس بالضّياء والانبساط وفرط التّلألؤ(٣) ونحو ذلك(٤) إذ لو قصد ذلك(٥) لوجب جعل الغرّة مشبّهاً والصّبح مشبّهاً به

أقسامه

[وهو(٦)] أي التّشبيه [باعتبار الطّرفين] المشبّه والمشبّه به أربعة أقسام(٧)

---

(١) أي المراد بالمنير في المثال الغرّة وبياض الصّبح، ومن المظلم الّليل والفرس، **والحاصل** أنّه متى قصد إفادة أنّ وجه الشّبه ما ذكر جاز أن تشبّه الغرّة بالصّبح، والصّبح بالغرّة لحصول المقصود بكلّ من التّشبيهين.

(٢) أي من غير قصد المتكلّم إلى المبالغة...

(٣) أي زيادة الّلمعان.

(٤) أي نحو المبالغة في وصف الفرس بما ذكر.

(٥) أي لو قصد تشبيه غرّة الفرس بالصّبح، لأجل المبالغة في الضّياء والتّلألؤ لا لأجل إفادة ظهور منير في مظلم، فإنّه لا يكون حينئذٍ من باب التّشابه، وحينئذٍ فيتعيّن جعل الغرّة مشبّهاً والصّبح مشبّهاً به، ولا يصحّ العكس فيه إلّا لغرض يعود إلى المشبّه به، من إيهام كونه أتمّ من المشبّه على ما عرفت.

(٦) أي لـمّا فرغ المصنّف من الكلام على أركان التّشبيه، والغرض منه، شرع في الكلام على تقسيم التّشبيه، وهو إمّا باعتبار الطّرفين، أو باعتبار الوجه، أو باعتبار الأداة، أو باعتبار الغرض، ويأتي هذا التّرتيب في كلام المصنّف فانتظر.

(٧) لا يخفى أنّ أقسام التّشبيه باعتبار الطّرفين في الحقيقة أكثر من الأربعة، بل هي تسعة أقسام حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة، لأنّ الطّرفين إمّا مفردان أو مقيّدان أو مركّبان، أو المشبّه مفرد والمشبّه به مقيّداً، أو بالعكس، أو المشبّه مفرد والمشبّه به مركّب، أو بالعكس، أو المشبّه مقيّد، والمشبّه به مركّب، أو بالعكس، ولكنّ المصنّف لم يعتبر التّقييد في عرض الأفراد تقليلاً للأقسام، فجعل الأقسام أربعة، وإنّما لم يتعرّض هنا حديث الحسّيّة والعقليّة، لأنّه قد تكلّم حولها مفصّلاً عند البحث عن الطّرفين، فاعتمد عليه هنا، هذا بخلاف حديث الأفراد والتّركيب، فإنّه لم يسبق منه التّكلّم حوله إلّا ضمناً عند البحث عن وجه الشّبه المركّب الحسّي، فلهذا تعرّض له هنا.

لأنه [إمّا تشبيه مفرد بمفرد وهما] أي المفردان [غير مقيّدين كتشبيه الخدّ بالورد(١)، أو مقيّدان كقولهم] لمن لا يحصل من سعيه على طائل [هو كالرّاقم على الماء] فالمشبّه هو السّاعي المقيّد، بأن لا يحصل من سعيه على شيء، والمشبّه به هو الرّاقم المقيّد بكون رقمه على الماء، لأنّ(٢) وجه الشّبه هو التّسوية بين الفعل وعدمه، وهو(٣) موقوف على اعتبار هذين القيدين. [أو مختلفان] أي أحدهما مقيّد والآخر غير مقيّد، [كقوله: والشّمس كالمرآة] في كفّ الأشلّ(٤) فالمشبّه به أعني المرآة مقيّدة بكونها في كفّ الأشلّ، بخلافِ المشبّه أعني الشّمس(٥)

---

(١) أي بأن يقال: خدّه كالورد في الحمرة، فإنّ الخدّ وإن كان مضافاً، لكنّه يعدّ غير مقيّد، لأنّ المضاف إليه لا دخل له في وجه الشّبه.

(٢) علّة لكون المشبّه هو السّاعي المقيّد بما ذكر، والمشبّه به هو الرّاقم المفيد بالقيد الموصوف.

(٣) أي التّسوية موقوف على اعتبار القيدين، لأنّ مطلق ساع ومطلق راقم، قد لا يتّصف واحد منهما بالوجه المذكور، لأنّه يجوز أن يحصل ساع من سعيه على طائل، ويجوز أن يرقم راقم على حجر، فلكلّ من القيدين دخل في التّشبيه، لتوقّف تحقّق وجه الشّبه عليه.

(٤) وقد تقدّم شرح هذا البيت فراجع.

(٥) أي إنّها غير مقيّدة لفظاً، فلا يرد أنّ المشبّه ليس مطلق الشّمس، بل الشّمس المقيّدة بوقت العصر أو وقت الصّباح، إذ قد عرفت أنّه لا يكفى في عدّ الطّرفين أو أحدهما مقيّداً بمجرّد التّقييد في المعنى، بل لابدّ من التّقييد في اللّفظ أو ما في حكمه، بأن يكون مقدّراً في نظم الكلام مضافاً إلى التّقييد في المعنى.

فإن قلت: إنّ المشبّه ليس مطلق الشّمس، بل الشّمس المقيّدة بالحركة فيكون مقيّداً.

قلت: إنّ الحركة لـمّا كانت لازمة للشّمس غير منفكّة عنها أبداً كانت كأنّها جزء من مفهومها، وليست بقيد خارج فلا يكون مقيّداً.

[وعكسه] أي تشبيه المرآة في كفّ الأشلّ بالشّمس، فالمشبّه(١) مقيّد دون المشبّه به [وإمّا تشبيه مركّب بمركّب] بأن يكون كلّ من الطّرفين كيفيّة(٢) حاصلة من مجموع أشياء قد تضامّت وتلاصقت(٣) حتّى عادت شيئاً واحداً [كما في بيت(٤) بشّار] كأنّ مثار النّقع(٥) فوق رؤوسنا وأسيافنا على ما سبق تقريره(٦). [وإمّا تشبيه مفرد بمركّب كما مرّ من تشبيه الشّقيق] وهو(٧) مفرد بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد، وهو مركّب من عدة أمور.

---

(١) أي إذا كان الأمر كذلك، فالمشبّه أعني المرآة في كفّ الأشلّ مقيّد دون المشبّه به، أعني الشّمس.

(٢) أي هيئة حاصلة...

(٣) عطف تفسير على قوله: «تضامّت» أي تلاصقت الأجزاء بعضها مع البعض حتّى عادت، أي صارت شيئاً واحداً، بحيث لو انتزع الوجه من بعضهما اختلّ التّشبيه في قصد المتكلّم، ويجب في تشبيه المركّب بالمركّب أن يكون وجه الشّبه مركّباً، أي هيئة، كما أنّه في تشبيه المفرد بالمركّب، لابّد أن يكون الوجه كذلك، وأمّا في تشبيه المفرد بالمفرد فتارة يكون الوجه مركّباً، وتارة يكون مفرداً.

(٤) الإضافة للعهد، أشار بها إلى ما سبق من قوله: «كأنّ مثار النّقع...».

(٥) أي الغبار.

(٦) أي سبق تقريره في المركّب الحسّيّ الّذي طرفاه مركّباً، أي فقد شبّهت الهيئة المنتزعة من السّيوف المسلولة المقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رؤوسهم بالهيئة المنتزعة من النّجوم، وتساقطها في اللّيل إلى جهات متعدّدة.

(٧) أي الشّقيق مفرد مقيّد، لأنّ الشّقيق قد قيّد بوصف، أي الاحمرار له دخل في وجه الشّبه، والمشبّه به مركّب من عدة أمور، وهي عبارة عن الأعلام، وكونها ياقوتيّة، وكونها منشورة على رماح، وكون الرّماح من زبرجد، فإنّ هذه الأمور اعتبرت متلاصقة كشيء واحد، وانتزع منها هيئة شبّهت بها الهيئة الحاصلة من محمرّ الشّقيق بجامع هيئة شاملة لهما.

والفرق(١) بين المركّب والمفرد المقيّد أحوج شيء إلى التأمل، فكثيراً ما يقع الالتباس. [وإمّا تشبيه مركّب بمفرد، كقوله(٢): يا صاحبيّ تقصّيا(٣) نظريكما]

---

(١) اعلم أنّ الفرق من حيث المفهوم واضح، لا خفاء فيه، لأنّ المركّب هيئة منتزعة من أمور متعدّدة، كالأعلام الياقوتيّة المنشورة على الرّماح الزّبرجديّة، والمفرد المقيّد أمر واحد اعتبر تقيده بشيء كالرّاقم المقيّد بكون رقمه على الماء، فالمقصود بالذّات في المركّب هي الهيئة المنتزعة، والأجزاء الّتي انتزعت منها ملحوظة على نحو الآليّة، ولغرض التّوصل بها إلى تلك الهيئة، هذا بخلاف المقيّد فإنّ أحد الأجزاء فيه مقصود بالذّات والباقي بالتّبع، هذا أمر واضح بحسب المفهوم، وإنّما الخفاء في الفرق بينهما بحسب المصداق بأن يشخّص أنّ هذا مركّب وذاك مفرد مقيّد، حيث إنّ التعدّد معتبر في كلّ منهما، فتعيين أنّ هذه الأمور المتعدّدة ملحوظة تبعاً والمقصود بالأصالة هي الهيئة، أو تلك الأمور المتعدّدة أحدها ملحوظ قصداً والباقي تبعاً في غاية العسر.

ولا يمكن تشخيص أحد الوجهين عند التّردّد من ناحية التّركيب اللّفظي، لاستوائه فيهما، إذ قد ذكرنا أنّ المعتبر في المقيّدان يذكر القيد لفظاً، فليس في المقام ما يرجع إليه عند التّردّد إلّا الذّوق السّليم، وصفاء القريحة، فلابدّ من المراجعة إليه، فإن كان حاكماً بوجود الحسن في جعل المشبّه أو المشبّه به على نحو منع الخلّو هيئة منتزعة نلتزم بالتّركيب، وإن كان حاكماً بحسن جعل أحدهما أو كليهما مفرداً مقيّداً نلتزم بالتّقييد، وعند عدم تشخيص أحد الوجهين بالذّوق يحكم بالإجمال.

(٢) أي قول أبي تمّام من قصيدة يمدح بها المعتصم.

(٣) «تقصّيا» بالقاف والصّاد المهملة المشدّدة والياء، أمر بصيغة التّثنيّة من تقصّيته، أي بلغت أقصاه، أي نهايته، «تريا» مخاطب من الرّؤيّة، «تصوّر» أصله تتصوّر حذفت إحدى التّائين تخفيفاً، «مشمساً» بصيغة اسم الفاعل بمعنى ذا شمس لم يستره غيم، «شابه» بالشّين المعجمة والموحّدة ماض من الشّوب بمعنى الخلطة، «الزّهر» بالزّاء المعجمة والرّاء المهملة كفرس مصدر زهر القمر، كفرح وكرم، وأراد به هنا النّباتات مطلقاً، «الرّبا» بضّمّ الرّاء المهملة وفتح الموحّدة مقصوراً، جمع ربوة وهي المكان المرتفع من الأرض.

في الأساس تقضّيته، أي بلغت أقصاه، أي اجتهدا في النّظر وأبلغا أقصى نظريكما [تريا وجوه الأرض كيف(١) تصوّر] أي تتصوّر حذفت التّاء، يقال صورّه الله صورة حسنة فتصوّر [تريا نهاراً مشمساً] أي ذا شمس لم يستره غيم [قد شابه] أي خالطه [زهر الرّبى خصّها(٢) لأنّها(٣) أنضر وأشدّ خضرة، ولأنّها(٤) المقصود بالنّظر [فكأنّما هو] أي ذلك النّهار(٥) المشمس الموصوف [مقمر] أي ليل ذو قمر، لأنّ(٦) الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشّمس حتّى صار يضرب(٧) إلى السّواد. فالمشبّه مركّب(٨)،

والشّاهد في البيت: كونه مشتملاً على تشبيه أحد طرفيه إلى المشبّه مركّب، وطرفه الآخر، أي المشبّه به مفرد، لأنّ المشبّه في الحقيقة هي الهيئة المنتزعة من النّهار، وكونه ذا شمس ومشوب ضوئه بزهر الرّبا، والمشبّه به هو قوله: «مقمر».

(١) أي قوله: «كيف تصوّر» مقول لقول محذوف، أي قائلين على وجه التّعجب كيف تصوّر، أي كيف تصير صورتها حسنة بأزهار الرّبيع، فهو من الصّورة، أو كيف تتصوّر وتتشكّل، فهو من التّصور.

(٢) أي زهر الرّبا بالذّكر، وأنّث الضّمير لاكتساب زهر التّأنيث من المضاف إليه، ويحتمل أن يكون الضّمير في «خصّها»، يعود إلى «الرّبا»، أي خصّ الرّبا بالذّكر، دون سائر البقاع، لأنّها أي الرّبوة أنضر من غيرها باعتبار ما فيها من الزّرع.

(٣) أي زهر الرّبا أو الرّبوة أنضر وأشدّ خضرة من زهر غيرها، لبعدها عن الوطي بالأرجل.

(٤) أي الرّبوة بمعنى المكان العالي والمرتفع هو المقصود بالنّظر، لأنّ الشّخص بحسب الشّأن يبدأ بالنّظر للعالي، ثمّ بما دونه.

(٥) أي ضوء ذلك النّهار المشمس الموصوف بأنّه قد خالطه لون زهر الرّبا.

(٦) أي قوله: «لأنّ الأزهار...»، علّة لقوله: «فكأنّما هو مقمر».

(٧) أي حتّى صار الضّوء يميل إلى السّواد، فصار بذلك النّهار المشمس كاللّيل المقمر لاختلاط ضوئه بالسّواد.

(٨) أي المشبّه هو النّهار المشمس الّذي شابه زهر الرّبا أي الهيئة المنتزعة من ذلك، فيكون مركّباً، وفي المطوّل ما حاصله من أنّ التّمثيل بهذا المثال لتشبيه المركّب بالمفرد لا يخلو

والمشبّه به مفرد وهو المقمر. [وأيضاً(١)] تقسيم آخر للتّشبيه باعتبار الطّرفين(٢)، وهو(٣) أنّه [إن تعدّد طرفاه(٤) فإمّا ملفوف(٥)] وهو أن يؤتى أوّلاً بالمشبّهات على طريق العطف أو غيره(٦) ثمّ بالمشبّه به كذلك(٧) [كقوله(٨):] في صفة العقاب بكثرة(٩) اصطياد الطّيور. [كأنّ قلوب الطّير رطباً] بعضها(١٠)

عن تسامح، لأنّ قوله: «مقمر» بتقدير ليل مقمر، وحينئذٍ ففي المشبّه به تعدّد وشائبة تركيب. والجواب أنّ الوصف والإضافة لا تمنع الأفراد لما سبق من أنّ المراد بالمركّب هي الهيئة الحاصلة من عدّة أشياء، والمشبّه به هنا ليس كذلك بل مفرد مقيّد بقيد، فلا تسامح فيه، هذا مع أنّ صاحب القاموس ذكر أنّ المقمر ليلة فيها قمر، فليس في الكلام تقدير الموصوف حتّى يرد الاعتراض.

(١) أي ونعود عوداً إلى «تقسيم آخر للتّشبيه»، أي المطلق التّشبيه.

(٢) أي باعتبار وجود التّعدّد فيهما، أو في أحدهما.

(٣) أي التّقسيم، الضّمير في قوله: «أنّه» للشّأن.

(٤) أي تعدّد كلّ منهما بحيث كان التّشبيه في الحقيقة تشبيهات لا تشبيهاً واحداً.

(٥) أي مضموم بعضها إلى بعض في المشبّهات والمشبّهات بها، تسمّى بذلك للفّ المشبّهات فيه، آي ضمّ بعضها إلى بعض، وكذلك المشبّهات بها.

(٦) أي غير العطف، كطريق التّشبيه والجمع كأن يقال: الحسنان٥ كالقمرين، أي كالشّمس والقمر، أو يقال الأئمّةعليهم السلام ـ كالنّجوم اللّامعة.

(٧) أي على طريق العطف أو غيره.

(٨) أي قول امرئ القيس «في صفة العقاب» أي في وصف العقاب، والعقاب مؤنّث سماعيّة، ولذا يجمع على أعقب، فإنّ أفعلا يختصّ به جمع الأناث، نحو: عناق وأعنق وذراع واذرع.

(٩) ووجه كون البيت وصفاً للعقاب بكثرة اصطياد الطّيور أنّه يلزم من كثرة قلوب لدى وكرها رطباً ويابساً كثرة اصطيادها لها.

(١٠) أي زاد لفظ بعض في هذين الموضعين دفعاً لما يقال: إنّ رطباً ويابساً حالان عن قلوب الطّير، والحال يجب مطابقتها لصاحبها في التّذكير والتّأنيث، وهي مفقودة هنا، إذ لم يقل: رطبة ويابسة، بل قال: رطباً ويابساً، وحال الدّفع إنّ الضّمير في «رطباً» و«يابساً»

[ويابساً] بعضها [لدى وكرها العنّاب والحشف] وهو أردأ التّمر [البالي(١)] شبّه(٢) الرّطب الطّرّي من قلوب الطّير بالعنّاب، واليابس العتيق منها بالحشف البالي، إذ ليس(٣) لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتدّ بها ويقصد تشبيهها، إلّا أنّه(٤) ذكر أوّلاً المشبّهين ثمّ المشبّه بهما على التّرتيب. [أو مفروق(٥)] وهو أن يؤتى بمشبّه ومشبّه به، ثمّ آخر وآخر،

راجع إلى القلوب باعتبار بعضها، وليس راجعاً إليها باعتبار كلّها حتّى يرد الإشكال، ولا ضرر في عود الضّمير إلى العامّ باعتبار بعضه على نحو الاستخدام.

(١) شرح مفردات البيت «وكرها» الوكر بالواو والرّاء المهملة كفلس عيش الطّائر ومقامه، والضّمير راجع إلى العقاب وهي طائر معروف، «العنّاب» كشدّاد هو حبّ أحمر مائل للكدرة قدر قلوب الطّير، ثمر السّدر البستاني، «الحشف» بالحاء المهملة والشّين المعجمة والفاء، كفرس أردأ أقسام التّمر «البالي» بالموحّدة الفاسد المندرس.

والشّاهد في البيت: كونه مشتملاً على تشبيه ملفوف، حيث جمع بين المشبّهين، أي رطباً ويابساً، ومشبّهين بهما أي العنّاب والحشف.

(٢) أي شبّه امرئ القيس.

(٣) علّة لمحذوف، أي لم يشبّه الهيئة بالهيئة إذ ليس لاجتماعهما، أي لاجتماع الرّطب من قلوب الطّير مع اليابس منها، والعنّاب مع الحشف البالي هيئة مخصوصة يعتدّ بها ويقصد تشبيهها.

وحاصله:

إنّ التّشبيه في البيت جعل من تشبيه المفرد المتعدّد لا من تشبيه المركّب بالمركّب، لأنّه ليس لانضمام الرّطب من القلوب إلى اليابس منها هيئة يهتمّ بها. ولا لاجتماع العنّاب مع الحشف البالي هيئة يعتدّ بها، حتّى يكون من تشبيه المركّب بالمركّب.

(٤) أي الشّاعر «ذكر أوّلاً المشبّهين» أي الرّطب واليابس، «ثمّ المشبّه بهما» أي العناب والحشف البالي.

(٥) أي تشبيه مفروق، سميّ مفروقاً لأنّه فرّق فيه بين المشبّهات بالمشبّهات بها، وبين المشبّهات بها بالمشبّهات.

[كقوله(١): النّشر(٢)] أي الطّيب والرّائحة [مسك والوجوه دنا#نير وأطراف الأكفّ] وروى أطراف البنان [عنم] هو شجر أحمر ليّن، [وإن تعدّد طرفه الأوّل] يعني المشبّه دون الثّاني(٣) [فتشبيه التّسوية(٤)]، كقوله: صدغ الحبيب(٥) وحالي كلاهما كاللّيالي، وإن تعدّد طرفه الثّاني] يعني المشبّه به دون الأوّل [فتشبيه الجمع(٦)

---

(١) أي قول المرقش الأكبر من شعراء الجاهليّة يصف نساءً.

(٢) شرح مفردات البيت «النّشر» بالنّون والشّين المعجمة والرّاء المهملة كفلس ريح فم المرأة، «المسك» طيب معروف، «العنم» بالعين المهملة كقلم شجرة حجازيّة لها ثمّرة حمراء يشبه شوك الطّلح.

والشّاهد في البيت: كونه مشتملاً على تشبيه مفروق، حيث شبّه النّشر والوجوه وأطراف الأكفّ فيه بالمسك والدّنانير والعنم في الاستطابة والصّفاء واللّين، وقد فرّق بين المشبّهات بالمشبّهات بها، وبين المشبّهات بها بالمشبّهات، كما ترى، ففي هذا البيت ثلاثة تشبيهات كلّ منها مستقلّ بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه شيء، لأنّه شبّه نشرهن برائحة المسك في الاستطابة، ووجوههنّ بالدّنانير في الاستنارة والاستدارة، وأصابعهنّ بالعنم في النّعومة واللّين، فإنّ العنم شجر ليّن الأغصان أحمر، يشبه أصابع الجواري المخضّبة، وقد عرفت أنّه قد وقعت التّفريقات بين المشبّهات بالمشبّهات بها وبالعكس.

(٣) أي المشبّه به.

(٤) أي سمّي بذلك لأنّ المتكلّم سوّى بين شيئين أو أكثر بواحد في التّشبيه.

(٥) شرح مفردات البيت «الصّدغ» بالصّاد والدّال المهملتين والغين المعجمة كقفل ما بين الأذن والعين، ويطلق على الشّعر المتدلّي من الرّأس على هذا الموضع وهو المراد هنا.

والشّاهد في البيت: كونه مشتملاً على تشبيهين قصد الشّاعر تسويتهما، حيث شبّه كلاً من صدغ الحبيب وحاله باللّيالي في السّواد، أي إنّ كلاً منهما مثل اللّيالي في السّواد، غاية الأمر إنّ السّواد في حاله تخييليّ، فقد تعدّد المشبّه، واتّحد المشبّه به، وهو اللّيالي، لأنّ المراد بالتعدّد معنيين مختلفين مصداقاً لا وجود أجزاء لشيء مع تساويها كاللّيالي.

(٦) أي سمّي بذلك، لأنّ المتكلّم قد جمع في المشبّه وجوه شبه، أو لأنّه جمع له ـ امور أشبه هو بها.

كقوله:](١)

بــات نــديــمــاً لــي حــتّــى الصّباح

أغــيــدُ(٢) مــجــدول مــكــان الوشاح

[كأنّما يبسم] ذلك الأغيد، أي النّاعم البدن [عن لؤلؤ منضد] منظّم [أو برد] هو حبّ الغمام [أو أقاح] جمع أقحوان، وهو ورد له نور. شبّه ثغره(٣) بثلاثة أشياء.

[وباعتبار وجهه(٤)] عطف على قوله: باعتبار الطّرفين [إمّا تمثيل وهو ما] أي

---

(١) أي قول البحتري.

(٢) «أغيد» بالغين المعجمة والياء والدّال المهملة كأحمد، النّاعم اللّيّن، «المجدول» مفعول من الجدل، وهو بالجيم والدّال المهملة كفلس بمعنى الفتل والإحكام، فالمجدول هو المحكم المطوي المدمّج، أي المدخل بعضه في بعض غير مسترخ، والمراد هناك لازمه، أي ضامر الخاصرتين والبطن، لأنّ ذلك موضع الوشاح «الوشاح» بالواو والشّين المعجمة والحاء المهملة ككتاب أراد به المنطقة، «يبسم» كيضرب مضارع من التّبسم، وهو أقل الضّحك وأحسنه، «المنضد» بالنّون والضّاد المعجمة والدّال المهملة كمعظم اسم مفعول بمعنى المؤلّف، «البرد» بالموحّدة والرّاء والدّال المهملتين كفرس حبّ الغمام، «الأقاح» بالقاف والحاء المهملة كفلاح جمع أقحوان بالضّمّ وهو البابونج، أي قسم من الورد له نور. شبّه ثغره بثلاثة أشياء.

والشّاهد في البيت: كونه مشتملاً على تشبيه الجمع، فإنّه متضمّن لتشبيه ثغر الحبيب بثلاثة أشياء في الصّفاء، ثمّ المراد من الثّغر إمّا هو مقدّم الأسنان أو الفمّ بتمامه، وحينئذٍ ففي كلام الشّارح حذف مضاف، أي شبّه سن ثغره.

وفي جعل هذا البيت من باب التّشبيه نظر، لأنّ المشبّه أعني الثّغر غير مذكور لا لفظاً ولا تقديراً، وحينئذٍ فهو من باب الاستعارة لا من باب التّشبيه الّذي كان كلامنا فيه، إلّا أن يقال بأنّه تشبيه ضمنيّ لا صريح، وذلك لأنّ الأصل كأنّما تبسماً كتبسّم المذكورات مجازاً، وتشبيه التّبسم بالتّبسم يستلزم تشبيه الثّغر بالمذكورات.

(٣) أي شبّه ثغر الأغيد بثلاثة أشياء، أعني لؤلؤ وبرد وأقاح.

(٤) أي إنّ التّشبيه باعتبار وجه الشّبه ينقسم إلى ثلاثة تقسيمات:

الأوّل: تقسيمه إلى التّمثيل وغير التّمثيل.

أي التّشبيه الّذي [وجهه] وصف [منتزع(١) من متعدّد] أي أمرين أو أمور(٢) [كما مرّ] من تشبيه الثّريّا(٣) وتشبيه مثار النّقع مع الأسياف(٤)، وتشبيه الشّمس بالمرآة في كفّ الأشلّ(٥) وغير ذلك(٦) [وقيّده] أي المنتزع من متعدّد [السّكّاكي بكونه(٧) غير حقيقيّ] حيث قال: التّشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقيّ، وكان منتزعاً من عدّة

والثّاني: تقسيمه إلى مجمل ومفصّل.

والثّالث: تقسيمه لقريب وبعيد وقد أشار إلى الأوّل بقوله: «إمّا تمثيل، وهو ما».

(١) أي هيئة مأخوذة من متعدّد سواء كان ـ الطّرفان مفردين أو مركّبين أو كان أحدهما مفرداً والآخر مركّباً، وسواء كان ذلك الوصف المنتزع حسّياً بأن كان منتزعاً من حسّيّ أو عقليّاً أو اعتباريّاً وهميّاً، هذا مذهب الجمهور وتسميتهم التشبيه الّذي وجهه ما ذكر تمثيلاً تسمية اصطلاحيّة.

(٢) أي في التّفسير المذكور إشارة إلى نكتة اختيار «متعدّد» دون أمور، ثمّ إنّ المراد بالأمرين والأمور أعمّ من الأمور المستقلّة وأجزاء لشيء واحد أو أوصاف له فدخل فيه ما إذا ما كان الطرّفان مفردين ذوي أجزاء أو أوصاف.

(٣) أي بالعنقود الملاحيّة حين نور فالطّرفان مفردان فيه.

(٤) أي باللّيل الذّي تهاوى كواكبه، والطّرفان فيه مركّبان.

(٥) أي فالمشبّه فيه مفرد، والمشبّه به مركّب.

(٦) أي كتشبيه المرآة في كف الأشلّ بالشّمس، فالمشبّه فيه مركّب، والمشبّه به مفرد، ووجه الشّبه في الجميع هيئة منتزعة من أمور والمراد بالمتعدّد ما له تعدّد في الجملة سواء كان ذلك التّعدّد متعلّقاً بأجزاء الشّيء الواحد أو لا، فدخل فيه جميع الأقسام المذكورة.

(٧) أي بكون الوصف المنتزع من متعدّد «غير حقيقيّ» أي بأن لا يكون من المحسوسات ولا من المعقولات الموجودة واقعاً، بل كان اعتباريّاً محضاً لا وجود له في خارج الذّهن، فينحصر التّمثيل عنده في التّشبيه الّذي وجهه مركّب اعتباريّ وهميّ كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدّ، فالتّمثيل عند السّكّاكي أخصّ منه بتفسير الجمهور حيث إنّ تشبيه الثّريّا بالعنقود المنوّر تمثيل عند الجمهور دون السّكّاكي.

أمور خصّ باسم التّمثيل [كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار(١)] فإنّ وجه الشّبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدّ والتّعب في استصحابه، فهو وصف مركّب من متعدّد(٢) وليس بحقيقيّ، بل هو عائد إلى التّوهّم(٣) [وإمّا غير تمثيل وهو(٤) بخلافه] أي بخلاف التّمثيل، يعني ما لا يكون وجهه منتزعاً من متعدّد(٥)، وعند السّكّاكي ما لا يكون منتزعاً من ـ متعدّد ولا يكون وهميّاً(٦) واعتباريّاً(٧)، بل يكون حقيقيّاً. فتشبيه الثّريّا بالعنقود المنوّر تمثيل عند الجمهور دون السّكّاكي(٨).

---

(١) أي في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ الآية.

(٢) أي لأنّه مأخوذ من الحمار واليهود، والحمل وكون المحمول أوعية العلوم، وكون الحامل جاهلاً. وبعبارة أخرى: إنّ هذا الوصف المركّب منتزع من أمور متعدّدة، أعني الحمار واليهود، والحمل وكون المحمول أوعية العلوم، وكون الحامل جاهلاً غير منتفع بما فيها.

(٣) أي أمر عدميّ انتزعه الوهم من الأمور المتعدّدة المذكورة.

لا يقال: إنّ هذا ينافي ما تقدّم من عدّه عقليّاً.

لأنّا نقول: العقليّ هناك بالمعنى الأعمّ الشّامل للوهميّ بالمعنيين، والعقليّ المتعارف.

(٤) أي وغير التّمثيل بخلاف التّمثيل.

(٥) أي بل كان مفرداً، يعني أنّ غير التّمثيل يصدق على صورتين:

الأولى: بأن لا يكون منتزعاً ـ من متعدّد سواء كان حقيقيّاً أو لا.

والثّانية: بأن يكون وجه الشّبه منتزعاً من متعدّد لكن لا يكون وهميّا بل يكون حقيقيّاً.

(٦) وفي بعض النّسخ «أو لا يكون وهميّاً واعتباريّاً» فالمعنى أو كان منتزعاً من متعدّد لكنّه ليس وهميّاً ولا اعتباريّاً، بل كان وصفاً حقيقيّاً بأن كان حسّيّاً أو عقليّاً، وتقدّم أنّ كونه حسّيّاً أو عقليّاً باعتبار مادّته المنتزع منها، وإلّا فالهيئة الانتزاعيّة أمر اعتباريّ لا وجود له.

(٧) عطف تفسيريّ على قوله: «وهميّاً».

(٨) وحاصل الكلام إنّ غير التّمثيل عند السّكّاكي أعمّ من غير التّمثيل عند الجمهور، كما أشار إليه بقوله: «فتشبيه الثّريّا بالعنقود المنوّر تمثيل عند الجمهور» وليس بتمثيل عند السّكّاكي، أمّا كونه تمثيلاً عند الجمهور، فلأنّ وجه الشّبه منتزع من متعدّد، ولا يشترط كون الوجه غير حقيقيّ، وأمّا عدم كونه تمثيلاً عند السّكّاكي، فلأنّ وجه الشّبه

[وأيضاً] تقسيم آخر للتّشبيه باعتبار وجهه وهو(١) أنّه [إمّا مجمل وهو ما لم يذكر وجهه، فمنه] أي فمن المجمل ما هو [ظاهر] وجهه(٢) أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر [يفهمه كلّ أحد(٣)] ممّن له مدخل في ذلك. [نحو زيد كالأسد(٤)، ومنه خفيّ لا يدركه(٥) إلّا الخاصة كقول بعضهم]

فيه وصف حقيقيّ موجود خارجاً في ضمن الهيئتين الكائنتين في الطّرفين، وذلك أنّ الهيئة المنتزعة من الثّريّا الشكل الّذي ينتزع من إحاطة خطوط على الأنجم المخصوصة، وما لها من القرب والبعد، وكذا الحال في العنقود، ولا ريب أنّ هذا الشّكل أمر خارجيّ حسّيّ قائم بالأنجم والعنقود، فكلّ تمثيل عند السّكّاكي تمثيل عند الجمهور وليس كل تمثيل عند الجمهور تمثيلاً عن السّكّاكي، فبين المذهبين عموم وخصوص مطلق باعتبار الصّدق.

(١) أي التّقسيم الآخر إنّ التّشبيه إمّا مجمل وإمّا مفصّل، وكان المناسب أن يقدّم المفصّل، وذلك لأحد أمرين:

الأوّل: لأنّ مفهوم المفصّل وجوديّ.

والثّاني: لأجل قلّة مباحثه، فبتقديمه يندفع طول الفصل بينه وبين المجمل.

(٢) أي من التّشبيه المجمل التّشبيه الّذي ظاهر وجهه، بناء على كون العبارة مشتملة على حذف البدل، وهو وجهه، إذ لا يصحّ أن نحملها على حذف الفاعل، لكونه مقصوراً على موارد ليس المقام منها.

(٣) أي قوله:

«يفهمه كلّ أحد» تفسير لقوله: «ظاهر».

وحاصل ما في المقام إنّ ضمير منه في قوله: «فمنه» إمّا راجع إلى المجمل، وإمّا راجع إلى الوجه الغير المذكور قوله:

«ممّن له مدخل في ذلك» بيان لقوله «كلّ أحد» أي ممّن له مدخل في استعمال التّشبيه لا مطلق أحد.

(٤) أي أنّ كلّ أحد يفهم أنّ وجه الشّبه في المثال هو الشّجاعة.

(٥) أي لا يدرك وجه الشّبه «إلّا الخاصّة» أي الجماعة الّذين ارتفعوا عن طبقة العوامّ ولهم ذهن يدركون به الدّقائق والأسرار.

ذكر الشّيخ عبد القاهر(١) أنّه قول من(٢) وصف بني المهلّب للحجّاج لمّا سأله عنهم، وذكر جار الله أنّه قول الأنماريّة(٣) فاطمة بنت الخُرْشُب، وذلك أنّها سئلت عن بنيها أيّهم أفضل؟ فقالت: عمارة لا بل فلان، لا بل فلان، لا بل فلان، ثم قالت: ثَكِلْتُهُم إن كنت أعلم أيّهم أفضل [هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها، أي هم متناسبون في الشّرف] يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً، وبعضهم أفضل منه [كما أنّها] أي الحلقة المفرغة [متناسبة الأجزاء في الصّورة]

---

(١) أي قصد بقوله: «ذكر الشّيخ...» بيان ذلك البعض.

(٢) أي قول الشّخص الّذي وصف بني المهلّب، وهو كعب بن معدان الأشعريّ، كما قال المبرّد في الكامل، فإنّه ذكر أنّه لما ورد على الحجّاج قال له: كيف تركت جماعة النّاس، فقال له كعب: تركتهم بخير أدركوا ما أمّلوا وآمنوا ممّا خافوا، فقال له: فكيف بنو المهلّب فيهم، فقال: حماة السّرج نهاراً، وإذا أليلوا ففرسان البيات، ومعنى أليلوا: دخلوا في اللّيل، كأصبحوا، بمعنى دخلوا في الصّباح، ثمّ قال: فأيّهم كان أنجد، فقال: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها، قوله: «لمّا سأله عنهم» أي حين سأل الحجّاج عنهم ذلك الواصف بقوله: «أيّهم أنجد» أي أشجع.

(٣) نسبة إلى الأنمار، اسم قبيلة فاطمة بدل أو عطف بيان من «الأنماريّة»، قوله: «وذلك» أي وسبب ذلك القول، قوله: «عن بنيها» أي الأربعة الّذين رزقت بهم من زوجها زياد العبسي، وهم ربيع الكامل، وعمارة الوهّاب، وقيس الحفّاظ، وأنس الفوارس، وقوله: «عمارة لا» أي لما ذكرت عمارة معتقدة أنّه أفضلهم، ثمّ ظهر لها أنّه ليس أفضل، أضربت عنه، وهكذا يقال: فيما بعد قوله: «ثكلتهم» أي فقدتهم بالموت، قوله: «هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها» تشبيه للأربعة بالحلقة المفرغة، أي كانوا كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها، أي لتناسب أصولهم وفروعهم في الشّرف، يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم أفضل منه، كما أنّ الحلقة المفرغة لتناسب أجزائها يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً.

والشّاهد:

في أنّ وجه الشّبه في غاية الدّقّة لا يدركه إلّا الحواسّ، لأنّ وجه الشّبه المشترك بين الطّرفين هو التّناسب الكلّي الخالي عن التّفاوت، وإن كان ذلك التّناسب في المشبّه تناسباً في الشّرف، وفي المشبّه به تناسباً في صورة الأجزاء.

يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً، لكونها(١) مفرغة مصمتة الجوانب(٢) كالدّائرة(٣). [وأيضاً منه] أي من المجمل، وقوله: منه، دون أن يقول: وأيضاً إمّا كذا وإمّا كذا، إشعار بأنّ هذا(٤) من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التّشبيه، أي ومن المجمل [ما لم يذكر فيه وصف أحد الطّرفين] يعني الوصف الّذي يكون فيه إيماء إلى وجه الشّبه(٥)، نحو: زيد أسد. [ومنه(٦) ما ذكر فيه وصف المشبّه به وحده] أي الوصف المشعر بوجه الشّبه

---

(١) أي الأجزاء ممزوجة.

(٢) أي لا انفراج فيها، بل متّصلة من كلّ جانب، وليس المراد بالمصمتة كونها لا جوف لها.

(٣) لا يقال: إنّ الحلقة المفرغة من أفراد الدّائرة، فلا وجه لتشبيهها بها.

لأنّا نقول: المراد كالدّائرة الّتي ليست حلقة، وهي الّتي تكون متداولة في الأشكال عند الفلاسفة.

(٤) أي التّقسيم الّذي شرع فيه من تقسيمات المجمل، أراد بالجمع ما فوق الواحد، كالجمع المنطقيّ، أي إنّ هذا تقسيم المجمل ثانياً، بعد تقسيمه أوّلاً إلى ظاهر وخفيّ، وليس هذا من تقسيمات مطلق التّشبيه.

وحاصل الكلام في المقام:

أنّه لو حذف «منه» وأوتي مكانه «وإمّا كذا وإمّا كذا» لتوهّم أنّ هذا تقسيم لمطلق التّشبيه لاتّحاد أسلوبه مع أسلوب قوله: «إمّا تمثيل وإمّا غير تمثيل»، فدفعاً لذلك قال: «منه» وغيّر الأسلوب.

(٥) أي أتى بهذه العناية دفعاً لما يقال: إنّ ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصّل، فلا وجه لتخصيصه بالمجمل.

وحاصل الدّفع:

إنّ لهذا وجهاً، وذلك لأنّ المراد بالوصف المذكور الوصف المشعر بوجه التّشبيه، وهذا لا يذكر في المفصّل، أو ذكره فيه بمنزلة التّكرار، وهو مستهجن عند البلغاء، قوله: «زيد أسد» مثال لما لم يذكر فيه ما يشعر إلى وجه الشّبه أي الشّجاعة.

(٦) أي من المجمل «ما ذكر فيه وصف المشبّه به وحده».

كقولها(١): هم كالحلقة المفرغة(٢) لا يدرى أين طرفاها. [ومنه ما ذكر فيه وصفهما] أي المشبّه والمشبّه به كليهما [كقوله[1](٣): صدفت عنه] أي أعرضت عنه [ولم تصدف مواهبه عنّي وعاوده ظنّي، فلم يخب كالغيث إن جئته وافاك] أي أتاك [ريقُهُ] يقال: فعله في رَوْقِ شبابه، وريّقه أي أوّله، وأصابه ريّق المطر، وريّق كلّ شيء أفضله، [وإن ترحّلت عنه لجّ في الطّلب] وصف المشبّه، أعني الممدوح بأنّ عطاياه فائضة عليه أعرض(٤)

(١) أي فاطمة الأنماريّة.

(٢) أي فإنّ وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطّرفين مشعر بوجه التّشبيه، كما عرفت.

(٣) شرح مفردات البيت:

«صدفت» بالصّاد والدّال المهملتين والفاء، متكلّم بمعنى انصرفت وأعرضت، أي انصرفت عنه تجريباً لشأنه، أو خطأ منّي، وقلّة وفاء بحقّه «لم تصدف» مضارع من صدف «عاود» ماض من المعاودة، وهو بالعين والدّال المهملتين بينهما واو، بمعنى الرّجوع إلى الأمر الأوّل «الظّنّ» خلاف اليقين وإسناد عاود إليه تجوّز، وحقيقته عاودت لمواصلته طلباً للطفه ظنّاً منّي أنّي أجد فيه المراد «فلم يخب»، أي ظنّي، والمقصود أنّه لم يرد أحداً من بابه مع كونه معرضاً عنه، فلا يردّ أحداً عند عدم الإعراض بطريق أولى «الغيث»، هو المطر الواسع المقبل الّذي يرتجيه أهل الأرض، قوله: «إن جئته» في مقابل قوله: «وعاوده ظنّي»، وقوله: «إن ترحّلت» في مقابل قوله: «صدفت عنه»، «الرَّيِّق» بمعنى أفضل الشّيء وخالصه، فروق الشّباب، وريّقه أفضله وأحسنه «إن ترحّلت عنه» أي إن ارتحلت وفررت وتباعدت عن الغيث، «لجّ» أي كثر اللّجّ بالجيم من اللّجاج، وهو الخصومة، أو بالحاء المهملة من الإلحاح، وهو في الأصل كثرة الكلام أريد به هنا مجرّد الكثرة، والمعنى على كلّ حال بالغ.

والشّاهد:

في البيت كونه مشتملاً على تشبيه مجمل قد ذكر فيه وصف المشبّه ووصف المشبّه به المشعرين بوجه الشّبه، كما بيّنه الشّارح.

(٤) أي أعرض الشّاعر، وهو معنى صدفت عنه.

[1] ـ أي كقول أبي تمّام في مدح الحسن بن سهل.

أو لم يعرض، وكذا(١) وصف المشبّه به أعني الغيث، بأنّه يصبك إن جئته أو ترحّلت عنه، والوصفان(٢) مشعران بوجه الشّبه، أعني الإفاضة في حالتيّ الطّلب وعدمه، وحالتيّ الإقبال عليه، والإعراض عنه. [وإمّا مفصّل] عطف(٣) على إمّا مجمل [وهو ما ذكر فيه وجهه(٤) كقوله: وثغره في صفاء، وأدمعي كاللآلئ(٥)، وقد يتسامح(٦) بذكر ما يستتبعه مكانه] أي بأن يذكر مكان وجه الشّبه ما يستلزمه(٧) أي يكون وجه الشّبه تابعاً له لازماً في الجملة.

---

(١) أي كالمشبّه.

(٢) أي الوصفان الخاصّان، وهما كون الممدوح فائضة أعرضت عنه أو لا، وكون الغيث يصبك جئته أو ترحّلت عنه.

(٣) أي معطوف على قوله: «إمّا مجمل» والعاطف هو إمّا على قول، والواو على قول آخر، وإمّا لمجرّد التّفصيل.

(٤) أي وجه التّشبيه.

(٥) أي فإنّ هذا البيت قد ذكر فيه وجه الشّبه، وهو الصّفاء، وقد تقدّم التّمثيل به لتشبيه التّسوية، ولا بعد في كون كلام واحد مثالاً لشيئين مع تعدّد الجهة كالبيت، فإنّه لاشتماله على تعدّد الطّرف الأوّل يصلح أن يكون مثالاً لتشبيه التّسوية، وباعتبار التّصريح بوجه الشّبه يصلح أن يكون مثالاً للتّشبيه المفصّل، ثمّ إنّ وصف الدّموع بالصّفاء للإشعار إلى كثرتها، فإنّ الكثرة تقتضي غسل المنبع وتنقيته من الأوساخ الّتي تمتزج بالماء، بخلاف ما إذا جرى أحياناً، فإنّه يكون متلبّساً بكدرات المنبع، فسقط من أفاد أنّ وصف الدّمع بالصّفاء لا يناسب كون البيت مسوقاً لبيان كثرة الحزن، لأنّ الدّمع الصّافي لا يدلّ عليها، وإنّما الدّالّ عليه الدمع المشوب بالدّم.

وكيف كان فالشّاهد في البيت: كونه مشتملاً على ذكر وجه الشّبه مفصّلاً، لأنّ وجه الشّبه وهو الصّفاء مذكور مفصّلاً.

(٦) أي قد يتساهل البيانيّون في تسمية ما يستتبع وجه الشّبه وجه شبه بسبب ذكر أهل المحاورة ما يستلزمه مكانه.

(٧) أي تفسير الشّارح، «أي بأن يذكر...» إشارة إلى أنّ قول المصنّف مكانه ظرف لغو متعلّق بذكر لا أنّه ظرف مستقرّ حال من ما الموصولة، فإنّه تكلّف مستغنى عنه،

[كقولهم(١) للكلام الفصيح، هو كالعسل في الحلاوة، فإنّ الجامع(٢) فيه لازمها] أي وجه الشّبه في هذا التّشبيه لازم الحلاوة [وهو ميل الطّبع] لأنّه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة الّتي هي من خواصّ المطعومات. [وأيضاً] تقسيم ثالث للتّشبيه باعتبار وجهه وهو(٣) أنّه(٤) [إمّا قريب مبتذل(٥)، وهو(٦) ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبّه به من غير تدقيق نظر، لظهور وجهه في بادئ الرّأي]

وأنّ الاستتباع معناه الاستلزام، فإنّ الاستتباع أعمّ من استتباع الملزوم للازمه.

توضيح ذلك كما في المفصّل: إنّ الاستتباع قد يطلق على إيجاب العلّة التّامّة وجود معلولها في الخارج، فإنّه يقال: جزّ الرقبة مستتبع للقتل، وإجراء العقد مستتبع للملكيّة، أي إنّهما موجبان لهما، وقد يطلق على اقتضاء المقتضي الّذي هو جزء للعلّة التّامّة وجود مقتضاه في الخارج، فيقال: الجماع مستتبع للحمل، أي أنّه مقتضي له ومؤثّر فيه، لو لم يمنع عنه مانع، وكانت الشّرائط موجودة، وقد يطلق على استلزام الملزوم للازمه، فيقال: الأربعة مستتبعة للزّوجيّة، أي مستلزمة لها، والمراد به هنا المعنى الأخير، حيث إنّ الحلاوة عادة مستلزمة لميل الطّبع وإن لم تكن كذلك عقلاً إلّا أنّه لا ضير فيه، فإنّ المراد من الاستلزام ما هو الأعمّ من العقليّ والعاديّ.

(١) أي كقولهم في وصف الكلام الفصيح أو البليغ: هو كالعسل في الحلاوة.

(٢) أي وجه الشّبه المشترك بين الطّرفين هو لازم الحلاوة، وهو ميل الطّبع، فوجه الشّبه في الحقيقة بين العسل والكلام الفصيح هو ميل الطّبع.

(٣) أي التّقسيم الثّالث.

(٤) أي وجه الشّبه.

(٥) أي مستعمل للعامّة وغيرهم، ومتداول عند الجميع كما إذا أريد تشبيه الهندي بالفحم في السّواد، فإنّه ينتقل من تصوّر الهنديّ بلا تأمّل إلى تصوّر الفحم، فتشبيه الهندي بالفحم مبتذل، لأنّ المراد بالابتذال هنا هو التّداول وكثرة الاستعمال.

(٦) أي القريب «ما» أي التّشبيه الّذي «ينتقل فيه من المشبّه إلى المشبّه به من غير تدقيق نظر»، بيان ذلك: إنّ التّشبيه لـمّا كان مسوقاً حال المشبّه، وجعله كالمشبّه به كان فيه انتقال ذهن من يريده من المشبّه إلى المشبّه به على النّحو المذكور، فإذاً نقول: إن كان ذلك الانتقال

أي في ظاهره إذا جعلته(١) من بدا الأمر يبدو، أي ظهر، وإن جعلته مهموزاً من بدأ فمعناه في أوّل الرّأي، وظهور وجهه(٢) في بادي الرّأي يكون لأمرين: إمّا [لكونه(٣) أمراً جمليّاً] لا تفصيل فيه(٤) [فإنّ(٥) الجملة أسبق إلى النّفس] من التّفصيل ألا ترى أنّ إدراك الإنسان من حيث إنّه شيء أو جسم أو حيوان(٦) أسهل وأقدم ـ من إدراكه

حاصلاً من غير تدقيق نظر، لظهور وجه الشّبه كان التّشبيه مبتذلاً كما في تشبيه الرّجل الشّجاع بالأسد، وإن كان ذلك الانتقال بعد التّأمّل لعدم ظهور وجه الشّبه، كما في قوله: «والشّمس كالمرآة في كفّ الأشلّ» كان التّشبيه غريباً حسناً.

(١) بيان لتفسيره «بادي الرّأي» بقوله: «أي في ظاهره» ثمّ إضافة البادي إلى الرّأي على هذا التّقدير من إضافة الصّفة إلى الموصوف، فالمعنى أي في الرّأي الظّاهر، يعني لا حاجة إلى الرّأي العميق والفكر الدّقيق، بل يكفي فيه رأي ظاهر يحصل لكلّ من تصدّى له.

(٢) أي وجه التّشبيه.

(٣) أي وجه التّشبيه أمراً جمليّاً، قوله: «جمْليّاً» نسبة إلى الجملة بحذف التّاء، كما في بصري وكوفي، على ما قرّر في موضعه.

(٤) أي أتى الشّارح بذلك للإشارة إلى أنّ المجمل في المقام مقابل للمفصّل لا للمبيّن، كي يكون بمعنى ما لم تتّضح دلالته، وحاصل كلام المصنّف ومراده أنّ أحد سببيّ، ظهور وجه الشّبه في بادي الرّأي كونه مجملاً لا تفصيل فيه، سواء كان بسيطاً لا تركيب فيه أصلاً كقولك: زيد كعمرو في النّطق، وزيد كالشّمس في الضّياء، أو مركّباً لم ينظر إلى أجزائه نحو زيد كعمرو في الإنسانيّة.

(٥) علّة للعلّة، فيكون المعنى إنّ الأمر الجملي أظهر من التّفصيليّ، لأنّ الأمر المجمل أسبق إلى إدراك النّفس وفهمه من الأمر المفصّل، والسّرّ في ذلك إنّ المجمل يحتاج إلى ملاحظة واحدة، بخلاف المفصّل، فإنّه محتاج إلى تعدّد الملاحظة بحسب ما فيه من الأجزاء، ولازم ذلك كون المجمل أسبق إلى إدراك النّفس من المفصّل لكونه قليل المؤنة بالإضافة إليه، سيّما إذا كان التّفصيل بتحليل المجمل لا بجمع أمور.

(٦) أي هذه الثّلاثة أعني كون الإنسان شيئاً أو جسماً أو حيواناً متفاوتة الرّتب في العموم والأعرفيّة، فإنّ العامّ أعرف من الخاصّ، وليست متفاوتة في الإجمال المقابل

من حيث إنّه جسم نام حسّاس متحرّك بالإرادة ناطق(١).
[أو] لكون وجه الشّبه [قليل التّفصيل(٢) مع غلبة حضور المشبّه به في الذّهن إمّا عند حضور المشبّه لقرب المناسبة] بين المشبّه والمشبّه به، إذ لا يخفى أنّ الشّيء(٣) مع ما(٤) يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه(٥) [كتشبيه الجرّة الصّغيرة(٦) بالكوز في المقدار والشّكل] فإنّه قد اعتبر في وجه الشّبه تفصيل ما

للتّفصيل، فإنّها متساوية الأقدام في ذلك حيث إنّه لم يلاحظ في شيء منها ما لها من الأجزاء، فكلّها على منوال واحد من هذه النّاحية.

(١) أي فقولنا: الإنسان كالبياض في الشّيئيّة، أو كالحجر في الجسميّة أو كالغنم في الحيوانيّة تشبيه مبتذل، وقولنا: الرّوميّ كالزّنجيّ في أنّ كلًّا منهما جسم حسّاس متحرّك بالإرادة تشبيه غريب، وكذلك قولنا: زيد كعمرو في الإنسانيّة، وشرف الحسب وكرم الطّبع وحسن المعاشرة، ودقّة النّظر في الأمور، هذا هو التّفصيل الجمعيّ، كما أنّ الأوّل هو التّفصيل التّحليلي.

(٢) أي هذا هو الأمر الثّاني من الأمرين الموجبين لظهور وجه الشّبه في بادي الرّأي، يعني أنّ ظهور الوجه إمّا لكونه أمراً جمليّاً، وإمّا لكونه قليل التّفصيل، وإن لم جمليّاً، قوله: «مع غلبة» أي كون وجه الشّبه قليل التّفصيل مع غلبة، أي حال كون قلّة التّفصيل مصاحبة لغلبة «حضور المشبّه به في الذّهن» ثمّ قوله: «عند حضور المشبّه» ظرف لغلبة حضور المشبّه به، قوله: «لقرب المناسبة» علّة لغلبة حضور المشبّه به عند حضور المشبّه.

(٣) أي المشبّه به.

(٤) أي مع المشبّه الّذي يناسبه، بأن كانا من واد واحد، كالأواني والإظهار.

(٥) أي أسهل حضوراً من نفسه مع المشبّه الّذي لا يناسبه، والسّرّ في ذلك: أنّ المتناسبين مقترنان في الخيال بخلاف غير المتناسبين، ولازم ذلك كون أحد المتناسبين أسهل حضوراً في النّفس مع مناسبه الآخر من حضوره مع ما لا يناسبه.

(٦) أي من التّشبيه المبتذل لظهور وجه الشّبه بواسطة كونه قليل التّفصيل مع غلبة حضور المشبّه به في الذّهن عند حضور المشبّه، هو تشبيه الجرّة الصّغيرة بالكوز في المقدار والشّكل حيث إنّ شكل كلّ منهما كرويّ مع استطالة، وإنّما قيّد الجرّة بالصّغيرة، إذ لا مناسبة في

أعني المقدار والشّكل(١)، إلّا أنّ الكوز غالب الحضور عند حضور الجرّة [أو مطلقاً] عطف على قوله:

عند حضور المشبّه(٢)، ثمّ غلبة حضور المشبّه به في الذّهن مطلقاً تكون [التكرّره] أي المشبّه به [على الحسّ] فإنّ(٣) المتكرّر على الحسّ كصورة القمر غير منخسف أسهل حضوراً ممّا لا يتكرّر على الحسّ كصورة القمر منخسفاً(٤) [كالشّمس] أي كتشبيه الشّمس [بالمرآة المجلوّة(٥) في الاستدارة والاستنارة] فإنّ في وجه الشّبه تفصيلاً ما(٦)، لكن المشبّه به أعني المرآة غالب الحضور في الذّهن مطلقاً(٧) [المعارضة كلّ من القرب

الشّكل بين الكوز والجرّة الكبيرة «الجرّة» هي إناء خزف له بطن كبير وفم واسع.

(١) أي وجه الشّبه هو المقدار والشّكل، فيكون قليل التّفصيل لاشتماله على أمرين فقط، وحضور الكوز في الذّهن عند حضور الجرّ ة الصّغيرة غالب لقرب المناسبة بينهما، ولعادة بعض النّاس يصبّون الماء من الجرّة في الكوز ويشربون منه، وحينئذٍ فإذا حضرت الجرّة في الذّهن حضر الكوز فيه لحصول تقارن في الخيال بين الصّورتين.

(٢) أي لمعنى حينئذٍ أو لكون وجه الشّبه قليل التّفصيل مصاحباً لغلبة حضور المشبّه به في الذّهن غلبة مطلقة، وغلبة حضور المشبّه به في الذّهن مطلقاً يكون «لتكرّره» أي لتكرّر المشبّه به «على الحسّ» أي حسّ من الحواسّ الخمس، وكان عليه أن يقول: أو لكونه لازماً لما يتكرّر على الحسّ، فإنّه أيضاً يوجب غلبة حضوره في الذّهن مطلقاً.

(٣) تعليل لكون التّكرّر على الحسّ علّة لغلبة حضور المشبّه به في الذّهن مطلقاً.

(٤) فتشبيه وجه هنديّ بالقمر المنخسف في الاستدارة واللّون تشبيه غريب، وتشبيه وجه امرأة جميلة بالقمر المنير في الاستدارة والضّياء تشبيه مبتذل.

(٥) أي بصيغة اسم المفعول، أي المصقولة، قوله: «في الاستدارة» راجع إلى الشّكل، وقوله: «في الاستنارة» راجع إلى الكيف.

(٦) حيث اعتبر ما يرجع إلى الشّكل، وما يرجع إلى الكيف من الاستدارة والاستنارة.

(٧) أي عند حضور المشبّه وعند غيره، لكثرة شهود المرآة وتكرّرها على الحسّ.

والتكرّر التفصيل(١)] أي وإنّما كانت قلّة التّفصيل في وجه الشّبه مع غلبة حضور المشبّه به بسبب قرب المناسبة(٢) أو التّكرّر على الحسّ(٣) سبباً(٤) لظهوره المؤدّي إلى الابتذال مع أنّ التّفصيل (٥) من أسباب الغرابة لأنّ قرب المناسبة في الصّورة الأولى(٦) والتّكرّر على الحسّ في الثّانية(٧) يعارض كلّ منهما التّفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبّه إلى المشبّه به، فيصير وجه الشّبه كأنّه أمر جمليّ

---

(١) أي لمعارضة مقتضى كلّ منهما لمقتضى التّفصيل، حيث إنّ مقتضاهما ظهور وجه الشّبه، وابتذاله لسرعة الانتقال معهما من المشبّه إلى المشبّه به، ومقتضى التّفصيل عدم ظهور وجه الشّبه للاحتياج معه إلى التّأمّل، فبعد التّساقط يصبح الوجه كأنّه أمر جمليّ لا تفصيل فيه، وقد عرفت أنّ هذا موجب لكونه ظاهراً، وهو موجب لكونه مبتذلاً، قوله: «لمعارضة...» علّة لمحذوف، وهو جواب عمّا يقال: كيف جعل التّفصيل القليل علّة لظهور وجه الشّبه، مع أنّ التّفصيل يقتضي عدم الظّهور.

وحاصل الجواب: أنّه جعلت قلّة التّفصيل سبباً للظّهور مع أنّه من أسباب الغرابة، لمعارضة كلّ من مقتضى القرب والتّكرّر مقتضى التّفصيل، فيصبح التّفصيل، كأنّه غير موجود، وأنّ الوجه أمر جمليّ لا تفصيل فيه، وقد عرفت أنّ هذا أقرب إلى الذّهن، ويورث ابتذال التّشبيه، فظهر من هذا البيان أنّ لفظ مقتضى مقدّر قبل التّفصيل، وقبل قوله: «القرب والتّكرّر»، وأنّ التّفصيل القليل يوجب غرابة التّشبيه لو لم يعارضه القرب والتّكرّر المذكوران، وأنّ نسبة ظهور الوجه إلى التّفصيل مسامحة، فإنّه لا يقتضي الظّهور، بل إنّما يقتضيه الإجمال الادّعائي بعد سقوط مقتضاه بالمعارضة.

(٢) أي كما في التّشبيه الأوّل.

(٣) أي كما في التّشبيه الثّاني.

(٤) خبر لكان في قوله: «إنّما كانت» أي إنّما كانت قلّة التّفصيل في وجه الشّبه... سبباً لظهور وجه الشّبه «المؤدّى إلى الابتذال» أي ـ ابتذال التّشبيه وامتهانه.

(٥) أي مطلقاً، وإن كان قليلاً «من أسباب الغرابة».

(٦) وهي غلبة حضور المشبّه به في الذّهن عند حضور المشبّه.

(٧) وهي غلبة حضور المشبّه به مطلقاً.

لا تفصيل فيه، فيصير سبباً للابتذال. [وإمّا بعيد غريب] عطف(١) على قوله: إمّا قريب مبتذل [وهو(٢) بخلافه] أي ما لا ينتقل فيه من المشبّه إلى المشبّه به إلّا بعد فكر وتدقيق نظر [لعدم(٣) الظّهور] أي لخفاء وجهه في بادي الرّأي، وذلك أعني عدم الظّهور(٤) [إمّا لكثرة التّفصيل كقوله: والشّمس كالمرآة] في كفّ الأشلّ، فإنّ وجه الشّبه فيه من التّفصيل ما سبق(٥)، ولذا(٦) لا يقع في نفس الرّائي للمرآة الدّائمة الاضطراب إلّا بعد أن يستأنف تأمّلاً ويكون في نظره متمهّلاً [أو ندور] أي(٧) لندور [حضور المشبّه به

(١) أي والعاطف هو الواو لا إمّا على الصّحيح، كما بيّن في النّحو.

(٢) أي البعيد، بخلاف القريب المبتذل في المفهوم وهو التّشبيه الّذي لا ينتقل الذّهن في التّشبيه من المشبّه إلى المشبّه به إلّا بعد فكر وتدقيق نظر، فعطف «تدقيق نظر» على «فكر» عطف تفسير.

(٣) علّة لمخالفته للقريب.

(٤) أي عدم الظّهور، يكون لأمرين:

الأوّل: ما أشار إليه بقوله: «إمّا لكثرة التّفصيل».

والثّاني: ما أشار إليه «أو ندور».

(٥) وحاصل ما سبق من التّفصيل أنّ وجه الشّبه في المثال هيئة قد انتزعت من الأمور الكثيرة، كالاستدارة والإشراق والحركة السّريعة على الكيفيّة المخصوصة الّتي يراها النّاظر إذا أحدّ نظره ليرى جرم الشّمس، فهذا التّفصيل أوجب كون وجه الشّبه خفيّاً، وهو أوجب غرابة التّشبيه.

(٦) أي لأجل كثرة التّفصيل في وجه تشبيه الشّمس بالمرآة الموصوفة «لا يقع» أي لا يحصل ذلك الوجه، وهو الهيئة المعتبر فيها التّفصيل المذكور فيما سبق «في نفس الرّائي للمرآة الدّائمة الاضطراب» أتى بهذا القيد لأنّ وجه الشّبه المذكور سابقاً من الهيئة الموصوفة لا يتأتّى إلّا مع دوام الحركة واضطرابها، «إلّا بعد أن يستأنف تأمّلاً» أي يجدّده ويستقلّه «ويكون في نظره متمهّلاً» أي متداوماً.

(٧) أي أتى الشّارح بهذا التّفسير للإشارة إلى أنّ قوله: «أو لندور» عطف على قوله: «كثرة» فالمعنى أنّ عدم الظّهور إمّا لكثرة التّفصيل أو لندور حضور المشبّه به، أي لقلّة التّفصيل مع ندور حضور المشبّه به.

إمّا عند حضور المشبّه(١) لبعد المناسبة(٢) كما مرّ] في تشبيه البنفسج بنار الكبريت(٣) [وإمّا مطلقاً(٤)] وندور حضور المشبّه به مطلقاً يكون [إمّا لكونه(٥) وهميّاً] كأنياب الأغوال [أو مركّباً خياليّاً] كأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد.

---

(١) أي عند حضور المشبّه فقطّ.

(٢) أي هذا علّة للعلّة، أي وإنّما ندر حضور المشبّه به عند حضور المشبّه لبعد مناسبة بينهما.

(٣) فإنّ نار الكبريت وإن كانت بنفسها غير نادرة الحضور في الذّهن إلّا أنّها نادرة الحضور عند حضور صورة البنفسج فيه، حيث إنّ هيئة البنفسج تجذب الذّهن إليها وتجعله ذاهلاً عن غيرها، لمكان كونها ملائمة للطّبع غاية الملائمة.

(٤) أي وإمّا أن يكون ندوره مطلقاً، أي سواء كان المشبّه حاضراً في الذّهن أو غير حاضر فيه.

(٥) أي إمّا لكون المشبّه به وهميّاً، أي لكونه مدركاً بالوهم لا بإحدى الحواسّ الظّاهرة، كما إذا كان نفسه ومادّته غير موجودين في الخارج، ومعلوم أنّ المشبّه به إذا كان كذلك لا يدركه إلّا الوهم، والمراد بالوهم ليس ما يدرك المعنى الجزئيّ كما مرّ في باب الفصل والوصل، بل المراد بالوهميّ ما لا يكون للحسّ مدخل فيه، بأن لا يكون نفسه، ولا مادّته مدركاً به، لكنّه بمثابة لو أدرك لكان مدركاً به كأنياب الأغوال، فإنّها لم تدرك بالحسّ، لعدم وجودها خارجاً، لكنّها بنحو: لو أدركت لأدركت به كأنياب الأغوال، ثمّ المراد بالخياليّ في قوله: «أو مركّباً خياليّاً» أيضاً ليس المعنى الّذي ذكر في باب الفصل والوصل، من أنّ الخياليّ ما هو مخزون في الخيال من الصّور بعد غيبوبتها عن الحسّ المشترك، بل المراد به ما مرّ في أوائل هذا البحث من أنّ الخياليّ هو المعدوم الّذي فرض مجتمعاً من أمور كلّ واحد منها ممّا يدرك بالحسّ، وبهذا يفترق عن الوهميّ، حيث إنّه معدوم فرض مجتمعاً من أمور لا يكون كلّ واحد منها مدركاً بالحسّ، كما أنّها مجتمعة كذلك، وحيث إنّ الخياليّ عبارة عن المعلوم المذكور لا يدركه إلّا المتّسع في المدارك، فيستحضره في بعض الأحيان ليشبّه شيئاً به، ولازم ذلك أن يكون وجه الشّبه خفيّاً، وهو يوجب غرابة التّشبيه كأعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد.

[أو] مركّباً(١) [عقليّاً] ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾(٢)، وقوله: [كما مرّ(٣)] إشارة إلى الأمثلة الّتي ذكرناها آنفاً [أو لقلّة تكرّره(٤)] أي المشبّه به [على الحسّ، كقوله(٥): والشّمس كالمرآة] في كفّ الأشلّ؛

---

(١) أي أتى الشّارح بقوله: «مركّباً» للإشارة إلى أنّه عطف على قوله: «أو خياليّاً» لا على قوله: «أو مركّباً خياليّاً» وإلّا لاكتفى به ولم يذكر «وهميّاً»، لأنّ الوهميّ هنا مندرج في العقليّ، كما عرفت، فلابدّ في المقام من الالتزام بكونه عطفاً على «خياليّاً» حتّى يعود قوله: «مركّباً» عليه بالعطف، ويصبح جعل قوله: «وهميّاً» قسيماً له صحيحاً.

(٢) أي في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ فإنّ المشبّه به مركّب من الحمار وحمل الأسفار، وكلاهما مفهومان كلّيّان، إذ لا قصد إلى الحمار المعيّن، فيكونان عقليّين، فكان المركّب منهما أيضاً عقليّاً، فحيث إنّه ليس بمحسوس كان نادر الحضور في الذّهن مطلقاً، وهو يوجب خفاء الوجه لغرابة التّشبيه.

وبعبارة أخرى:

إنّ المشبّه به هي الصّفة المنتزعة من كون الحمار حاملاً لشيء، وكون المحمول أبلغ ما ينتفع به، وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به، وكون الحمل بمشقّة وتعب، ولا ريب أنّ هذه الأمور أمور كلّيّة فما انتزعت منها أيضاً كلّيّة عقليّة، وحيث إنّها ليست بمحسوسة مع أنّها - لمكان كونها مركّبة - محتاجة إلى الاعتبارات المذكورة تصبح نادرة الحضور في الذّهن، بحيث لا يكاد يستحضرها مجموعة إلّا الخواصّ، وهذا يوجب خفاء الوجه الموجب لغرابة التّشبيه.

(٣) إشارة إلى ما ذكرنا من الأمثلة المذكورة، وقد ذكرنا كلّ منها في مورده.

(٤) عطف على قوله: «لكونه وهميّاً» أي من موجبات ندرة حضور المشبّه به في الذّهن قلّة تكرّره في الحسّ لوضوح أنّه إذا كان كذلك كصورة القمر منخسفاً يكون نادر الحضور في الذّهن مطلقاً، وإن كان محسوساً.

(٥) أي كندرة حضور المشبّه به مطلقاً من جهة قلّة التّكرّر في التّشبيه الواقع في - قوله: «والشّمس كالمرآة في كفّ الأشلّ» فإنّ المرآة في كفّ الأشلّ ليست ممّا يتكرّر على الحسّ.

فإنّ الرّجل(١) ربّما ينقضي عمره ولا يتّفق له أن يرى مرآة في يد الأشلّ. [فالغرابة فيه] أي في تشبيه الشّمس بالمرآة في كفّ الأشلّ [من وجهين] أحدهما كثرة التّفصيل في وجه الشّبه(٢)، والثّاني قلّة التّكرّر(٣) على الحسّ. فإن قلت(٤): كيف تكون ندرة حضور المشبّه به سبباً لعدم ظهور وجه الشّبه. قلت(٥): لأنّه فرع الطّرفين، والجامع المشترك الّذي بينهما إنّما يطلب بعد حضور الطّرفين، فإذا ندر حضورهما ندر التفات الذّهن إلى ما يجمعهما، ويصلح سبباً للتّشبيه بينهما. _ [والمراد بالتّفصيل(٦) أن ينظر في أكثر من وصف] واحد لشيء واحد، أو أكثر(٧)

---

(١) قوله: «فإنّ الرّجل» علّة لقلّة التّكرّر أي ربّما لا يرى أحدٌ مرآة في يد الأشلّ، وعلى تقدير رؤيتها في يده، _ فلا يتكرّر، وعلى تقدير التّكرّر فلا يكثر، فالمحقّق هو قلّة التّكرّر.

(٢) أي وقد صرّح به سابقاً بقوله: «إمّا لكثرة التّفصيل».

(٣) أي قلّة تكرّر المشبّه به على الحسّ.

(٤) وحاصل السّؤال: إنّ وجه الشّبه يغاير المشبّه به، فندرة أحدهما لا توجب ندرة الآخر، حتّى يقال: إنّ ندرة حضور المشبّه به تكون سبباً لعدم ظهور وجه الشّبه، وكذا ظهور أحدهما لا يقتضي ظهور الآخر، فلا يلزم من ندرة أحدهما ندرة الآخر.

(٥) وحاصل الجواب: إنّ وجه الشّبه من حيث إنّه مشترك بين الطّرفين فرع عنهما، فلا يتعقّل إلّا بعد تعقّلهما، ومنهما ينتقل إليه لكونه المشترك والجامع بينهما، فلابدّ وأن يخطر الطّرفان أوّلاً ثمّ يطلب ما يشتركان فيه فحينئذٍ إذا كان أحد الطّرفين نادراً كان الوجه نادراً لكونه فرعاً عن الطّرفين من حيث إنّه وجد بينهما، وأمّا تعليل عدم ظهور وجه الشّبه بندرة حضور المشبّه به دون المشبّه مع أنّ مقتضى ما تقدّم من الجواب أنّ ندرة كلّ من المشبّه والمشبّه به تقتضي عدم ظهور وجه الشّبه، فلأنّ المشبّه به هو العمدة في التّشبيه الحاصل بين الطّرفين، فظهور وجه الشّبه وعدمه إنّما يسند إليه، لكونه عمدة في التّشبيه.

(٦) أي التّفصيل في وجه الشّبه الّذي هو سبب في غرابة التّشبيه، فاللّام في التّفصيل للعهد الذّكري.

(٧) أي أكثر من وصف واحد، ثابت لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر، فالوصف في التّفصيل لابدّ أن يكون أكثر منه، وأمّا الموصوف فقد يكون واحداً، وقد يكون أكثر منه، ثمّ إنّه لم يقصد من قوله: «أكثر» التّفصيل لعدم كون الواحد كثيراً، ليكون الاثنان فصاعداً أكثر منه.

بمعنى أن يعتبر(٢) في الأوصاف وجودها أو عدمها(٣) أو وجود البعض وعدم البعض(٤)، كلّ من ذلك(٥) في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر. فلذا(٦) قال: [ويقع] أي التّفصيل [على وجوه] كثيرة [أعرفها(٧) أن تأخذ بعضاً]

---

(٢) أي يلاحظ «في الأوصاف وجود» تلك الأوصاف، كما في قول الشّاعر: الشّمس كالمرآة في كفّ الأشلّ، فإنّه قد اعتبر في وجه الشّبه وجود أوصاف المرآة والشّمس من الاستدارة والإشراق والحركة السّريعة على جهات مختلفة.

(٣) أي يعتبر عدم الأوصاف كتشبيه الشّخص العديم النّفع بالعدم في نفي كلّ وصف نافع، فإنّه قد اعتبر في وجه هذا التّشبيه عدم وجود الأوصاف الفاضلة من السّخاوة والشّجاعة والعلم والعدالة، وغيرها من الأوصاف.

(٤) أي بأن يعتبر في وجه الشّبه التّركيب من وجود بعض أوصاف، وعدم بعض أوصاف، كما في قول امرئ القيس الآتي، فإنّه قد اعتبر في وجه التّشبيه الكائن فيه وجود الضّوء والشّكل المخروطي في اللّهب وعدم الدّخان فيه.

(٥) أي كلّ واحد ممّا ذكر من الأمور الثّلاثة:

إمّا ثابت لموصوف واحد كما في تشبيه مفرد بمفرد مقيّدين أو غير ـ مقيّدين، أو تشبيه مفرد بمركّب أو بالعكس، أو لموصوفين أو لثلاث موصوفات أو لأربع موصوفات فصاعداً، كما في تشبيه مركّب بمركّب، أو تشبيه مركّب بمفرد أو بالعكس، فمجموع الأقسام (١٢) قسماً، يحصل من ضرب الثّلاثة في الأربعة.

(٦) أي لأجل ما ذكرناه من الصّور المتصوّرة في المقام، قال المصنّف: «ويقع» أي التّفصيل «على وجوه».

(٧) أي أشهر الوجوه وأشدّها قبولاً عند أهل المعرفة لحسنه وجودته من جهة اشتماله على الدّقائق والأسرار هو وجهان:

الأوّل: ما أشار إليه بقوله:

«أن تأخذ بعضاً» أي يعتبر بعض الأوصاف دون البعض.

والثّاني: ما أشار إليه بقوله:

«وأن تعتبر الجميع... » فانتظر توضيح ذلك.

من الأوصاف [وتدع بعضاً] أي(١) تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها [كما في قوله ([١]): حملت(٢) ردينيا] يعني رمحاً منسوباً إلى رُدينة [كأنّ سنانه سنا لهب لم يتّصل بدخّان]

(١) أي أتى بهذا التّفسير للإشارة إلى أنّ مراد المصنّف من قوله: «وتدع بعضاً» اعتبار عدمه لا عدم اعتباره، وإن كان التّرك يصدق عليه أيضاً، والوجه في ذلك ظاهر، فإنّ عدم اعتبار الأوصاف لا يعتبر في تشبيه من التّشبيهات، ثمّ إنّ مراده من ترك بعض الأوصاف التّرك الّذي فيه دقّة ولطافة، كما في البيت الآتي، لظهور أنّ قولك: زيد كعمرو في الجبن، وعدم الكرم، ليس من جملة الأعرف، إلّا أن نلتزم بأنّ مجرّد اجتماع الوجود والعدم ممّا فيه دقّة ولطافة، حيث إنّ المأنوس اجتماع الوجودات أو العدمات لا الوجود والعدم، ولكن دون إثباته خرط القتاد.

(٢) شرح مفردات البيت «حملت» متكلّم من الحمل، «الرّديني» نسبة إلى ردينيّة، وهي بالرّاء والدّال المهملتين، والياء والنون، كرميثة موضع في اليمامة، وقيل: اسم امرأة كانت تقوّم الرّماح وتعدلها، أي هي امرأة كانت تحسن صنعة الرّماح. «السّنان» بالسّين المهملة والنّون ككتاب حديدة الرّمح، «السّنا» بالسّين المهملة كعصا الضّوء، اللّهب اشتعال النّار.

والشّاهد في البيت:

كونه مشتملاً على التّشبيه المفصّل، حيث إنّ امرء القيس قد اعتبر في اللّهب بعض أوصافه من لونه الزّرقة الصّافية، وشكله المخروطيّ، ونفى بعضه الآخر، وهو اتّصاله بالدّخان، إذ لو لم يعتبر عدمه، لاختلّ ما قصده من التّشبيه، وهو بيان حال القناة بأنّ حديدتها مجلوّة اللّون والشّكل والمقدار على ما فصّل سابقاً.

ثمّ إنّ المتحصّل من كلام المصنّف أنّ صور الأعرف (٨) حاصلة من ضرب الصّورتين، أي صورة اعتبار وجود البعض وعدم البعض، وصورة اعتبار الجميع على أحوال الموصوف الأربع، أعني كون الموصوف واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر، فغير الأعرف أربعة، وهي أن تعتبر جميع الأوصاف من حيث عدمها كان الموصوف بتلك الأمور واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر.

[١] ـ أي قول امرئ القيس.

فاعتبر في اللّهب(١) الشّكل واللّون واللّمعان وترك الاتّصال بالدّخان ونفاه(٢) [وأن تعتبر(٣) الجميع كما مرّ من تشبيه الثّريّا] بعنقود الملاحيّة المنوّرة باعتبار اللّون(٤) والشّكل وغير ذلك(٥) [وكلّما(٦) كان

---

(١) أي وهو واحد، وأشار بذلك إلى أنّ المشبّه به هو اللّهب كما أنّ المشبّه سنان الرّمح وحينئذٍ فقوله: «سنا لهب» بمعنى لهب ذو سنا، فإضافة «سنا» للّهب إضافة الصّفة للموصوف، والتّشبيه المذكور باعتبار الشّكل واللّون وعدم الاتّصال بالسّواد، ولو كان المقصود تشبيه سنان الرّمح بسنا اللّهب، فات اعتبار هذه الأوصاف إلّا أن تكون تبعاً، ومع ذلك يحتاج إلى تقدير المضاف أي كأنّ إشراق سنانه سنا لهب، ثمّ المراد بالشّكل هو الشّكل المخروطيّ الّذي طرفه دقيق، والمراد باللّون هي الزّرقة الصّافية.

(٢) عطف على قوله: «ترك» أي لمّا كان التّرك صادقاً بالتّرك قصداً، وبالتّرك بدون قصد بيّن أنّ المراد التّرك قصداً بقوله: «ونفاه» فهو عطف تفسيريّ أي اعتبر عدمه، لأنّ اعتباره يقدح في التّشبيه المقصود، ولا يتمّ التّشبيه بدون اعتبار عدمه.

(٣) عطف على قوله: «أن تأخذ بعضاً» وهذا هو الوجه الثّاني من أشهر الوجوه عند أهل المعرفة، أي تعتبر وجود جميع الأوصاف الّتي لوحظت في وجه الشّبه إثباتاً ولها دخل فيه كالاستدارة والإشراق وتموّجه والحركة السّريعة على الجهات المختلفة، بالإضافة إلى المرآة الّتي تكون في كفّ الأشلّ لا جميع الأوصاف الموجودة في المشبّه به بحيث لا يبقى منها شيء، وعليه فلا يرد أنّ جميع أوصاف الشّيء من الظّاهريّة والباطنيّة لا يمكن أن يطّلع عليها أحد فكيف أن يعتبرها في مرحلة التّشبيه.

(٤) أي فإنّ المعتبر في تشبيه الثّريّا بالعنقود وجود اللّون والشّكل والمقدار في الأجزاء، واجتماعها على المسافة المخصوصة في القرب، وأي اعتبر ما ذكر في المشبّه والمشبّه به.

(٥) أي كاجتماعهما على مسافة مخصوصة من القرب، وكالوضع لأجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص كما تقدّم.

(٦) أي ما في كلّما مصدريّة ظرفيّة، أي كلّ وقت من أوقات كون التّركيب في وجه الشّبه خياليّاً كان أو عقليّاً، أي كان المركّب خياليّاً بأن كان هيئة معدومة انتزعت من أمور كلّ واحد منها يدرك بالحسّ، كما في قوله: وكأنّ محمرّ الشّقيق... «أو عقليّاً» بأن كان وجه الشّبه هيئة

التّركيب] خياليّاً كان أو عقليّاً [من أمور(١) أكثر كان التّشبيه أبعد(٢)] لكون تفاصيله أكثر(٣).
[و] التّشبيه[البليغ ما كان من هذا الضّرب(٤)] أي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل [لغرابته(٥)] أي لكون هذا الضّرب غريباً غير مبتذل.

منتزعة من أمور ليست مدركة بالحسّ، وكذلك مادّتها كما في قوله: ومسنونة زُرق كأنياب أغوال.

(١) أي قوله: «من أمور» خبر كان في قوله: «كان التّركيب».

(٢) أي عن الابتذال والامتهان.

(٣) أي فيبعد تناوله لعامّة النّاس، وإنّما يتناوله حينئذٍ الأذكياء.

(٤) أي التّشبيه الحسن هو التّشبيه الّذي يكون فرده من أفراد هذا القسم أي البعيد الغريب كانت غرابته لكثرة التّفصيل أو لقلّة التّكرّر على الحسّ أو لندور حضور المشبّه به في الذّهن، فكلّ تشبيه تحقّق في الخارج وكان بليغاً حسناً، فهو غريب بعيد، وكذلك العكس، أي كلّ تشبيه تحقّق في الخارج، وكان غريباً فهو بليغ، لمكان قوله: «لغرابته» فإنّ مقتضاه أنّ المناط في كون التّشبيه البليغ غريباً هو غرابته، ولازم ذلك أن يكون كلّ غريب بليغاً، ضرورة أنّ السّبب يقتضي ترتّب مسبّبه عليه، فالنّسبة بينهما هو التّساوي، ثمّ إنّ المراد بالبليغ المذكور في المتن هو الحسن فهو مأخوذ من البلاغة بمعنى الحسن واللّطف لا من البلاغة المصطلح عليها، لأنّ البلاغة المصطلح عليها ما يطابق مقتضى الحال، ولا وجه لتخصيصه بالغريب، لأنّ المبتذل قد يكون مطابقاً لمقتضى الحال دون الغريب، كما إذا كان المخاطب ممّن يقتضي حاله تشبيهاً مبتذلاً، لكونه بليداً.

(٥) أي قوله:

«لغرابته» علّة لكينونة التّشبيه البليغ من هذا الضّرب، والمستفاد من مجموع كلامه أنّ المناط في كون التّشبيه بليغاً هو كونه غريباً، سواء ذكرت الأداة، أو حذفت، وكان وجه الشّبه مركّباً من أمور كثيرة أم لم يكن كذلك، بل كان غريباً لقلّة التّكرّر في الحسّ أو لسبب آخر، وعليه فتسمية نحو: زيد أسدٌ، تشبيهاً بليغاً، كما في كلام بعضهم، ليس بمصطلح عند الجمهور، وإنّما هو مسمّى عندهم بعنوان التّشبيه المؤكّد كما سيأتي عن قريب.

[ولأنّ نيل الشّيء(١) بعد طلبه ألذّ] وموقعه(٢) في النّفس ألطف، وإنّما(٣) يكون البعيد الغريب بليغاً حسناً إذا كان سببه لطف المعنى ودقّته أو ترتيب بعض المعاني على بعض(٤)، وبناء ثان(٥) على أوّل، وردّ تال إلى سابق، فيحتاج إلى نظر وتأمّل(٦).

---

(١) أي حصول الشّيء بعد طلبه ألذّ من حصوله بلا طلب، إذ حصول ما يحرّك الشّوق إليه فيه لذّتان، أي لذّة حصوله لحسنه لذاته، ولذّة دفع ألم الشّوق إليه بخلاف ما يحصل بلا طلب، وحيث إنّ المعنى الغريب المذكور لا يحصل عادة إلّا بعد الطّلب والشّوق إليه فيكون الذّ.

(٢) أي مكانته ومنزلته في النّفس ألطف، أي أحسن وأحلى.

(٣) جواب عن سؤال مقدّر، وهو أنّ الغرابة تقتضي عدم الظّهور وخفاء المراد لاقتضائها قلّة الوجود المقتضية لعدم إدراك كلّ أحد، فيحتاج إلى مزيد التّأمّل والنّظر، ولا شكّ أنّ عدم الظّهور وخفاء المراد يوجب التّعقيد، وقد تقدّم في أوّل الكتاب أنّه مخلّ بالفصاحة، والإخلال بالفصاحة يخلّ بالبلاغة، وحينئذٍ فلا تكون الغرابة موجبة لبلاغة التّشبيه، فبطل قول المصنّف والتّشبيه البليغ ما كان من هذا الضّرب.

وحاصل الجواب: إنّ الخفاء، وعدم الظّهور تارة ينشأ عن لطف المعنى ودقّته، وهذا محقّق للبلاغة، وهو المراد هنا، تارة ينشأ عن سوء تركيب الألفاظ، وعن اختلال الانتقال من المعنى الأوّل إلى المعنى الثّاني، وهذا هو المحقّق للتّعقيد المخلّ بالفصاحة، كما في قوله:

وما مثله في النّاس إلّا مملّكاً
أبو أمّه حيٌّ أبوه يقاربه

على ما تقدّم تقريره في محلّه.

(٤) أي كالتّرتيب في قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[1] الآية، فإنّ خضرة النّبات مرتّبة على الماء، واليبس مرتّب على الخضرة.

(٥) قوله: «وبناء ثان» عطف على «ترتيب بعض المعاني على بعض» عطف تفسير، أو عطف لازم على ملزوم، وكذا قوله: «ردّ تال إلى سابق».

(٦) أي فيحتاج إلى نظر، وتأمّل ثان حتّى يصادف ما فيه من الخصوصيّات والمزايا،

---

[1] سورة الكهف: ٤٥.

[وقد يتصرّف في] التّشبيه [القريب] المبتذل [بما(١) يجعله غريباً] ويخرجه عن الابتذال [كقوله[1]:

لــم تــلــق هـــذا الــوجــه شــمــس نهارنا
إلّا بــوجــه لــيــس فــيــه حياء(٢)]

فتشبيه الوجه بالشّمس(٣) مبتذل إلّا أنّ حديث الحياء وما فيه من الدّقّة والخفاء أخرجه إلى الغرابة(٤) وقوله: لم تلق، إن كان من لقيته، بمعنى أبصرته(٥)

وحسن النَظم والتّرتيب.

(١) أي بالتّصرّف الّذي يجعله غريباً، وذلك بأن يعتبر في أحد طرفي التّشبيه أو فيهما معاً وجود وصف لا يكون موجوداً أو انتفاء وصف موجود، ولو بحسب الادّعاء.

(٢) أي إنّ الشّمس دائماً في حياء وخجل من الممدوح لمكان أنّ نور وجهه أتمّ من نورها، فلا يمكن أن تلاقي وجهه، أو تقابله إلّا إذا انتفى عنها الحياء إمّا عند وجوده، كما هو حقّ الأدب، منها فلا يمكن أن تلقاه.

والشّاهد في البيت:

كونه مشتملاً على تشبيه كان مبتذلاً، ولكن خرج عن الابتذال باعتبار وصف عدميّ في جانب المشبّه به أعني عدم الحياء.

(٣) أي فتشبيه الوجه الحسن بالشّمس قريب مبتذل، أي محتقر بكثرة عروضه للأسماع، وشيوع استعماله عند أبناء المحاورة، فإنّهم غالباً يشبّهون الوجه الحسن بالشّمس في الاستدارة والبهاء، ثمّ إنّه اعترض في المقام أنّ المستفاد من البيت تشبيه الشّمس بالوجه الحسن لمكان حديث نفي الحياء، فإنّه يقتضي كون الوجه الحسن أتمّ في الضّياء والإشراق، وما هذا شأنه هو المشبّه به، فيصبح التّشبيه مقلوباً، وهو من التّشبيهات الغريبة لا المبتذلة، وأجيب عن ذلك إنّ جعل الشّارح الشّمس مشبّهاً به بالنظر إلى مقصود الشّاعر، يعني أنّ المستفاد من البيت وإن كان تشبيه الشّمس بالوجه، لكنّ المقصود للشّاعر تشبيه الوجه بالشّمس.

(٤) أي لإفادته المبالغة في تجليل الممدوح، وأنّ وجهه أعظم إشراقاً وضياءً من الشّمس.

(٥) أي والمعنى حينئذٍ لم تبصر هذا الوجه شمس نهارنا، والإسناد حينئذٍ مجازيّ، لأنّ

[1] أي قول أبي الطيّب.

فالتّشبيه مكنّى(١) غير مصرّح به، وإن كان من لقيته بمعنى قابلته(٢) وعارضته فهو فعل ينبئ عن التّشبيه، أي لم يقابله في الحسن والبهاء إلّا بوجه ليس فيه حياء [وقوله[1]: عزماته مثل النّجوم ثواقباً] أي لوامعاً [لو لم يكن للثّاقبات أفول(٣)] فتشبيه العزم بالنّجم مبتذل(٤) إلّا أنّ اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابة.

الشّمس لا تبصر حقيقة.

(١) أي لأنّ قوله: «ليس فيه حياء» يدلّ على أنّ وجه الممدوح أعظم منها إشراقاً وضياءً، وهذا يستلزم اشتراكهما في أصل الإشراق والضّياء، فيثبت التّشبيه ضمناً لا صريحاً، فقول الشّارح غير مصرّح به تفسير لمكنّى، وليس المراد الكناية بالمعنى المشهور، لأنّ المذكور في البيت ملزوم التّشبيه، وهو نفي الحياء المستلزم لكون الوجه أعظم إشراقاً.

(٢) أي ماثلته «فهو» أي تلق «فعل ينبئ عن التّشبيه، أي لم يقابله في الحسن والبهاء إلّا بوجه ليس فيه حياء». فيكون التّشبيه مصرّحاً به، حيث إنّ المعنى عندئذٍ إنّ الشّمس لا تماثل ولا تعارض وجه الممدوح في المشابهة إلّا بوجه ليس له حياء.

(٣) شرح مفردات البيت: «العزمات» كعرصات جمع عزم، وهو بالزّاء المعجمة، بمعنى القصد و«النّجوم» جمع نجم، وهو الكوكب «الثّواقب» جمع ثاقب بالمثلّثة والقاف والموحّدة، بمعنى اللّامع «الأُفول» بضمّ الألف والفاء وسكون الواو، بمعنى الغروب.

والشّاهد في البيت: كونه مشتملاً على تشبيه مبتذل طبعاً، ولكن أخرجه عن الابتذال تقييد المشبّه به بقوله: لو لم يكن للثّاقبات أفول.

(٤) لأنّ أبناء المحاورة يشبّهون العزم بالنّجم كثيراً في النّفوذ الّذي هو في كلّ منهما تخييليّ، فيكون مبتذلاً لظهور وجه الشّبه وعدم توقّفه على نظر وتأمّل، ولكنّ الشّرط المذكور أخرجه إلى الغرابة.

وتوضيح ذلك:

إنّ وجه الشّبه في هذا التّشبيه ليس دقيقاً، لأنّ كلّ أحد ينتقل منه إلى أنّه النّفوذ والثّقوب على نحو التّخييل، حيث إنّه في العزم بلوغه المراد، وفي النّجم نفوذه في الظّلمات بإشراقها ورفعها به، لكن اعتبر في جانب المشبّه وصفاً زائداً على

---

[1] أي قول الوطواط من شعراء الدّولة العبّاسيّة.

[ويسمّى] مثل [هذا] التّشبيه(١) [التّشبيه المشروط(٢)] لتقييد المشبّه أو المشبّه به أو كليهما(٣) بشرط(٤) وجودي أو عدميّ يدلّ(٥) عليه بصريح اللّفظ أو بسياق الكلام(٦).

الثّقوب، وهو عدم الأفول، فأوجب ذلك الغرابة والدّقّة، فكأنّه قال: هذا التّشبيه بين الطّرفين تامّ لولا أنّ المشبّه اختصّ بشيء آخر زائداً على ما هو المشترك بينه وبين المشبّه به.

(١) أي الّذي يتصرّف فيه بما يجعله غريباً.

(٢) أي يسمّى بالتّشبيه المقيّد، إذ ليس المراد خصوص الشّرط النّحوي، بل ما هو أعمّ.

(٣) أي نحو: زيد في علمه بالأمور إذا كان غافلاً كعمرو إذا كان يقظان.

(٤) أي بقيد فرضيّ، وذلك لأنّ المعتبر في هذا القيد وجوديّاً كان أو عدميّاً أن يكون غير ثابت للمشبّه به واقعاً، وإنّما المتكلّم يفرض تحقّقه لأحدهما أو لكلّ منهما على سبيل فرض ما ليس بواقع واقعاً لداع كالهزل وقصد المبالغة، ويظهر ذلك من التّأمّل في الأمثلة، ألا ترى أنّ عدم الأفول وعدم الحياء وصفان فرضيان للثّواقب والشّمس.

(٥) مبنيّ للمفعول.

(٦) قال المرحوم العلامة الباميانى في المفصّل ما هذا لفظه:

أقول: الّذي يظهر بعد التّأمّل إنّ أقسام التّشبيه المشروط تبلغ (١٢) قسماً، وبيان ذلك: إنّ المقيّد إمّا أن يكون المشبّه، وإمّا أن يكون المشبّه به، وإمّا أن يكون كلّ منهما، وعلى التّقادير الثّلاثة، فالقيد إمّا وجوديّ، وإمّا عدميّ، فالحاصل من ضرب (٢) في (٣) يكون (٦). وعلى التّقادير السّتّة فالقيد إمّا مصرّح به أو مفهوم من سياق الكلام، فالحاصل من ضرب (٦) في (٢) يكون (١٢) قسماً.

وينبغي أن نذكر أمثلة الأقسام فنقول:

مثال كون المشبّه مقيّداً بقيد وجوديّ مصرّح في اللّفظ نحو قولك: زيد إن كان في السّماء لكان مثل بدر.

ومثال كونه مقيّداً بقيد عدميّ مصرّح في اللّفظ نحو قولك: زيد لو لم يكن في الأرض لكان مثل بدر.

ومثال كونه مقيّداً بقيد وجوديّ لم يصرّح في اللّفظ نحو قولك: زيد الفاسق مثل عمرو العادل في جواز الاقتداء بكلّ منهما، فإنّ التّقدير زيد الفاسق لو كان عادلاً لكان مثل

....

عمرو في جواز الاقتداء.

ومثال كونه مقيّداً بقيد عدميّ كذلك نحو قولك: زيد العادل كان مثل عمرو الفاسق في عدم جواز الاقتداء بكلّ منهما، فإنّ المفهوم من سياق الكلام زيد لو لم يكن عادلاً كان مثل عمرو الفاسق في عدم جواز الاقتداء بكلّ منهما.

ومثال كون المشبّه به مقيّداً بقيد وجوديّ مصرّح في اللّفظ نحو: زيد مثل بدر لو كان البدر يسكن الأرض.

ومثال كونه مقيّداً بقيد عدميّ غير مصرّح في اللّفظ نحو: زيد مثل بدر لو لم يكن البدر في السّماء.

ومثال كونه مقيّداً بقيد عدميّ غير مصرّح في اللّفظ نحو: زيد العادل مثل عمرو الفاسق في جواز الاقتداء بكلّ منهما، فإنّ التّقدير مثل عمرو الفاسق لو كان عادلاً.

ومثال كونه مقيّداً بقيد عدميّ غير مصرّح نحو: زيد الفاسق كعمرو العادل في عدم جواز الاقتداء بكلّ منهما، فإنّ التّقدير كعمرو العادل لو لم يكن عادلاً.

ومثال كون كلّ منهما مقيّداً بقيد وجوديّ مصرّح في اللّفظ نحو قولك: كان زيد الفاسق لو كان عادلاً مثل عمرو الفاسق لو كان عادلاً في جواز الاقتداء بكلّ منهما.

ومثال كون كلّ منهما مقيّداً بقيد عدميّ مصرّح في اللّفظ نحو قولك: كان زيد لو لم يكن عادلاً مثل عمرو، لو لم يكن عادلاً في عدم جواز الاقتداء بكلّ منهما.

ومثال كون كلّ منهما مقيّداً بقيد وجوديّ غير مصرّح في اللّفظ نحو قولك: كان زيد الفاسق مثل عمرو الفاسق في جواز الاقتداء، فإنّ التّقدير كان زيد الفاسق لو كان عادلاً مثل عمرو الفاسق لو كان عادلاً في جواز الاقتداء بكلّ منهما.

ولا يصحّ عدّ هذا المثال وأضرابه مثالاً لكون كلّ منهما مقيّداً بقيد عدميّ يستفاد من سوق الكلام بدعوى أنّ التّقدير كان زيد لو لم يكن فاسقاً مثل عمرو لو لم يكن فاسقاً في جواز الاقتداء بكلّ منهما، وذلك للزوم إحراز العدالة عندنا في جواز الائتمام بطريق قرّره الشّارع، فلا تجوز الصّلاة خلف من يكون حاله مجهولاً، وعليه فالمقدّر في المثال هو القيد الوجوديّ، كما أنّه لا يصحّ عدّه مثالاً لما قيّد بالقيد الوجوديّ، باعتبار الفاسق لكونه ثابتاً لهما في الواقع،

[وباعتبار] أي(١) والتّشبيه باعتبار [أداته إمّا مؤكّد(٢)، وهو(٣) ما حذفت أداته، مثل: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾[1](٤)] أي(٥) مثل مرّ السّحاب.

وقد عرفت أنّ المراد به ما لا يكون كذلك، ليكون اعتباره موجباً للغرابة.

ومثال كون كلّ منهما مقيّداً بقيد عدميّ غير مصرّح في اللّفظ نحو قولك:

كان زيد العادل مثل عمرو العادل في عدم جواز الاقتداء، فإنّ التّقدير كان زيد لو لم يكن عادلاً مثل عمرو لو لم يكن عادلاً في عدم جواز الاقتداء بكلّ منهما. انتهى.

(١) التّفسير إشارة إلى أنّ قوله: «باعتبار أداته» عطف على قوله: «باعتبار الطّرفين» الّذي مرّ قبل صفحات.

(٢) أي سمّى مؤكّداً، لأنّه يدّعي فيه كون المشبّه عين المشبّه به، كما هو مفاد الحمل.

(٣) أي المؤكّد ما حذفت أداته، أي تركت بالكلّيّة وجعلت نسياً منسيّاً، لأنّها لو كانت مقدّرة في نظم الكلام لما كان مفيداً للاتّحاد الّذي هو ملاك التّأكيد.

(٤) قبل تلك الآية:

﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ أي مثل مرّ السّحاب، أي ترى بعد النّفحة الأولى الجبال حال كونك تظنّها واقفة مكانها لا تسير ولا تتحرّك في مرأى العين، والحال هي تسير سيراً مثل سير السّحاب الّتي تسوقها الرّياح على كيفيّة مخصوصة.

والشّاهد في الآية:

كونها مشتملة على تشبيه مؤكّد، حيث حذف مثل وجعل نسياً منسيّاً، أفاد الكلام بحسب الظّاهر أن مرّ الجبال عين مرّ السّحاب لا مماثل له في السّرعة، وسائر الخصوصيّات، ولا ريب أنّ هذا ألطف وآكد ممّا يستفاد منه عند ذكر كلمة مثل.

(٥) أي التّفسير إشارة إلى أنّ أصل المعنى وواقعه كذلك، ولم يرد أنّ لفظ مثل مقدّر في نظم الكلام، وإلّا لما صحّ عدّه من المؤكّد.

---

[1] سورة النّمل: ٩٠.

[ومنه] أي(١) ومن المؤكّد ما أضيف المشبّه به إلى المشبّه بعد حذف الأداة [نحو قوله: والرّيح تعبث بالغصون] أي تميلها(٢) إلى الأطراف والجوانب. [وقد جرى(٣) ذهب الأصيل] هو(٤) الوقت بعد العصر إلى الغروب يعدّ(٥) من الأوقات الطّيّبة كالسّحر، ويوصف(٦) بالصّفرة.

---

(١) ظاهر هذا التّفسير يشعر بأنّه أتى به للإشارة إلى أنّ كلمة من تبعيضيّة، وظاهر المتن أنّها تنظيريّة، أي قريب من هذا المثال، ونظيره نحو قول الشّاعر: والرّيح تعبث بالغصون، بمعنى تلعب بها، أي تحرّك تحريكاً كفعل اللّاعب العابث، و«الغصون» بمعنى فرع الشّجر.

والشّاهد فيه: التّشبيه المؤكّد الّذي حذف فيه الأداة، ثمّ جعل كلّ من المشبّه والمشبّه به في مكان الآخر، وأضيف المشبّه به إلى المشبّه على نحو الإضافة البيانيّة، فأفاد الاتّحاد الموجب للتّأكيد.

(٢) أي تميلها تمييلاً رقيقاً لا عنيفاً، ففيه إشارة إلى اعتدال الرّيح في ذلك الوقت، ثمّ عطف الجوانب على الأطراف، عطف تفسير.

(٣) أي ظهر، والجملة حاليّة، «ذهب الأصيل» أي صفرته الّتي كالذّهب، والإضافة على معنى في أيّ وقت وقد ظهرت الصّفرة في الوقت المسمّى بالأصيل على لجين الماء.

(٤) أي الأصيل هو الوقت بعد العصر، والمراد به صفرة الشّمس في ذلك الوقت يعني صفرة أصيل، كذهب في الصّفرة ظهر على الماء الّذي هو كاللّجين، أي الفضّة في البياض والصّفاء.

(٥) لاعتداله بين الحرارة والبرودة، ولكون ذلك الوقت من أطيب الأوقات خصّ وقت الأصيل بكون عبث الرّياح للغصون فيه، لأنّ قوله: «وقد جرى» حال من الضّمير في «تعبث».

(٦) أي يوصف ذلك الوقت بالصّفرة، فيقال: أصيل أصفر، لأنّ الشّمس تضعف في ذلك الوقت، فيصفر شعاعها، ويمتدّ على الأرض، فتصير صفراء فوصف الوقت بالصّفرة لاصفرار الأرض فيه.

كقوله[1]:

وربّـــمـــا نـــهـــار لـــلـــفـــراق أصيله

ووجـــهـــي كـــلا لونيهما متناسب(١)

فذهب الأصيل صفرته(٢)، وشعاع الشّمس(٣) فيه [على لجين الماء] أي على ماء كاللّجين(٤) أي الفضّة في الصّفاء والبياض، فهذا تشبيه مؤكّد(٥)، ومن النّاس من لم يميّز بين لجين الكلام ولجينه(٦)،

---

(١) هذا البيت استشهاد لوصف الوقت بالصّفرة.

الإعراب: «و» حرف عطف، «ربّ نهار» جار ومجرور متعلّق بمقدّر عطف على سابقتها، «للفراق» جار ومجرور متعلّق بقوله: «متناسب»، «أصيله ووجهي» معطوف عليه ومعطوف مبتدأ أوّل «كلا لونيهما» مضاف ومضاف إليه مبتدأ ثان، «متناسب» خبر للمبتدأ الثّاني، والجملة خبر للمبتدأ الأوّل، والجملة نعت لـ«نهار»، فالمعنى لون الأصيل، ولون الوجه وقت الفراق متناسبان.

والشّاهد في البيت: توصيف الشّاعر الأصيل بالصّفرة لمكان أنّه جعل لونه مناسباً للون وجهه عند فراق الأحبّة، ومعلوم أنّ الإنسان يتّصف وجهه بالصّفرة وقتئذٍ، فمقتضى المناسبة اتّصاف الأصيل بها أيضاً، فانقدح أنّ ذكر البيت لمجرّد أن يستشهد به على أنّهم يوصفون الأصيل بالصّفرة، وليس مراده أنّه مثال لما إذا حذفت الأداة، ثمّ أضيف المشبّه به إلى المشبّه على نحو الإضافة البيانيّة المفيدة للتّأكيد، إذ ليس من ذلك فيه عين وأثر.

(٢) أي ذهب الأصيل في البيت مستعار لصفرته استعارة مصرّحة.

(٣) أي قوله: «وشعاع الشّمس فيه...» جملة حاليّة، أي شعاع الشّمس كائن في الأصيل، قوله: «على لجين الماء» متعلّق بقوله: «جرى» أي ظهر ذهب الأصيل على لجين الماء.

(٤) أي بضمّ اللّام مصغّراً، قوله: «في الصّفاء» بيان لوجه الشّبه.

(٥) أي مقوّى بجعل المشبّه عين المشبّه به بواسطة جعل الإضافة بيانيّة، أي إضافة لجين إلى الماء بيانيّة.

(٦) أي الأوّل بضمّ اللّام وفتح الجيم، بمعنى الحسن أي حسن الكلام، والثّاني بفتح

---

[1] ـ أي كقول ابن خفاجة، من شعراء الأندلس.

ولم يعرف(١) هجانه من هجينه حتّى ذهب بعضهم[١] إلى أنّ اللّجين إنّما هو بفتح اللّام وكسر الجيم يعني الورق الّذي يسقط من الشّجر، وقد شبّه به وجه الماء(٢) وبعضهم[٢] إلى أنّ الأصيل هو الشّجر الّذي له أصل وعرق(٣) وذهبه ورقه الّذي اصفرّ ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء، وفساد هذين الوهمين غنيّ عن البيان(٤).

اللّام وكسر الجيم بمعنى القبح، أي قبيح الكلام وخبيثه.

(١) أي لم يعرف عاليه وشريفه من رديئه ووضيعه، أي إنّ بعض النّاس لم يميّز بين ما ذكر، فحمل البيت على لَجين الكلام، فوقع في الخطأ.

(٢) أي فمعنى البيت حينئذٍ، وقد جرى ذهب الأصيل وصفرته على وجه الماء الشّبيه بالورق السّاقط من الشّجر ومخالفته مع الشّارح في خصوص اللّجين، حيث إنّه ذهب إلى أنّه بفتح اللّام وكسر الجيم، وهو الورق الّذي يسقط من الشّجر، وقد شبّه به وجه الماء في اللّون، والشّارح لم يرتض ذلك، وذهب إلى أنّ اللّجين بضمّ اللّام وفتح الجيم، وهو الفضّة، وقد شبّه به الماء في الصّفائيّة.

فمعنى البيت: وقد ظهرت صفرة الأصيل على الماء الّذي كالفضّة في الصّفائيّة، وأمّا ذهب الأصيل فلا مخالفة بينهما، فإنّ كلًّا منهما ملتزم بأنّ المراد به صفرة وقت العصر على طريقة الاستعارة التّصريحيّة.

(٣) عطف تفسير على قوله: «أصل» لأنّ العرق هو أصل كلّ شيء ثمّ مخالفته إنّما هو في الأصيل وذهبه.

وحاصل معنى كلامه: وقد جرى ورق الشّجر الّذي له أصل وعرق المصفرّ ذلك الورق ببرد الخريف على ماء، كالفضّة في الصّفاء والبياض.

(٤) أمّا فساد الأوّل: فلأنّه لا معنى لتشبيه وجه الماء الصّافيّ بمطلق الورق السّاقط من الشّجر لعدم مناسبة بينهما ما لم يكن الورق مصفرّاً ببرد الخريف، مثلاً فإنّ المقصود من الماء ما يكون صافياً كالذّهب، والورق ما لم يسفرّ كدر جدّاً.

وأمّا فساد الثّاني: فلأنّه لا اختصاص للورق المصفرّ ببرد الخريف بالشّجر الّذي له ـ أصل وعرق، فلا وجه لإضافة الذّهب للأصيل على أنّ إطلاق الأصيل على الشّجر غير معروف لغةً وعرفاً.

---

[١] أي الخلخالي.

[أو مرسل] عطف على، إمّا مؤكد(١) [وهو بخلافه(٢)] أي ما ذكر أداته(٣) فصار مرسلاً(٤) عن التّأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر(٥) بحسب الظّاهر(٦) بأنّ المشبّه عين المشبّه به [كما مرّ] من الأمثلة المذكورة فيها أداة التّشبيه(٧) [و] التّشبيه [باعتبار الغرض إمّا مقبول، وهو الوافي بإفادته] أي إفادة الغرض [كأن يكون المشبّه به أعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال(٨)، أو] كأن يكون المشبّه به [أتمّ شيء(٩) فيه] أي في وجه الشّبه

---

(١) ولا يخفى ما فيه من المسامحة، فإنّ قوله: «أو مرسل» عطف على قوله: «مؤكّد» لا على «إمّا مؤكّد».

(٢) أي بخلاف المؤكّد، وهو ما ذكر أداته.

(٣) أي أداة التّشبيه ذكرت لفظاً أو تقديراً.

(٤) أي خالياً من التّأكيد.

(٥) أي المشعر صفة لحذف الأداة.

(٦) أي إنّما قيّد بقوله: «بحسب الظّاهر»، لأنّ الأمر في الواقع ليس كذلك، لاستحالة اتّحاد المتباينين في الخارج، كما هو المستفاد من الحمل، فالمقصود الواقعيّ هو التّشبيه، وإنّما الحمل هو أمر صوريّ ظاهريّ، أوتي به لمكان قصد المبالغة.

(٧) أي كقوله: الشّمس كالمرآة في كفّ الأشلّ.

(٨) أي كان الأولى أن يقول:

أعرف الطّرفين بوجه الشّبه عند السّامع، لظهور أنّ المعتبر في التّشبيه الّذي يكون لبيان الحال أن يكون المشبّه به أعرف عند السّامع من المشبّه لا عند كلّ أحد من كلّ شيء، قوله: «في بيان الحال» أي في بيان حال المشبّه، فإذا جهل السّامع لون عبائك وسألك عنه، وقلت له: عبائي كعبائك، وهو عارف بحال عبائه، كان هذا تشبيهاً مقبولاً، وإن قلت: عبائي كعباء بكر، وهو لا يعرف حاله، فهذا التّشبيه مردود وغير مقبول.

(٩) أي كان الأولى أن يقول: أتمّ الطّرفين فيه.

[في إلحاق النّاقص بالكامل(١)، أو] كأن يكون المشبه به [مسلّم الحكم فيه] أي في وجه الشّبه(٢) [معروفه(٣) عند المخاطب في بيان الإمكان(٤) أو مردود] عطف على مقبول [وهو بخلافه(٥)] أي ما يكون قاصراً عن إفادة الغرض(٦) بأن لا يكون على شرط المقبول(٧) كما سبق ذكره.

---

(١) أي في التّشبيه الّذي يراد به بيان الغرض الّذي يحصل عند إلحاق النّاقص بالكامل، كما إذا كان الغرض تقرير المشبّه وتثبيته في ذهن السّامع لينزجر مثلاً، عمّا هو فيه، كما إذا قلت لمن لم يحصل من سعيه على طائل: أنت كالرّاقم على الماء، كان هذا التّشبيه تشبيهاً حسناً ومقبولاً، لكونه مفيداً للغرض الدّاعي إلى التّشبيه، فإنّ المشبّه به، كما عرفت أتمّ من المشبّه في التّسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة، وهو الملاك في إفادة التّقرير.

(٢) أي كان ثبوته له مسلّماً عند المخاطب، وغير منكر عنده.

(٣) أي معروف الحكم عند المخاطب، وكان عليه أن يقيّد قسيميه أيضاً به، ولو أخّره عن قوله: «في بيان الإمكان» لأمكن تعلّقه بالأقسام الثّلاثة من غير بعد.

(٤) أي في التّشبيه الّذي يكون المراد به بيان إمكان المشبّه، كما إذا ادّعيت أنّ الممدوح قد يفوق النّاس في صفاته الشّريفة، على نحو كأنّه خر ج عن جنسهم، وأنكر السّامعون هذه الدّعوى، وادّعوا أنّ هذا الأمر مستحيل، وأردت أن تبيّن إمكان ذلك بتشبيهك له بأمر آخر يفوق أبناء جنسه بنحو كأنّه خرج منهم، وقلت: هو كالمسك، كان هذا تشبيهاً حسناً، لأنّ تفوّق المسك أصله، وهو الدّمّ وخروجه عنه مسلّم عند الكلّ، فيحصل الغرض به، وهو بيان الإمكان، أي إمكان حال الممدوح بأنّه يفوق أبناء نوعه على نحو كأنّه خرج منهم، وصار جنساً برأسه.

(٥) أي بخلاف المقبول.

(٦) كما في تشبيه من لم يحصل من سعيه على طائل، بالرّاقم على التّراب.

(٧) أي بأن لا يكون وافياً بتمام الغرض كما سبق ذكره، ويمكن أن يكون قد أشار بهذا إلى ما أفاده في قول الشّاعر: «كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامة» من أنّه لا يجوز انتزاع وجه الشّبه من الشّطر الأوّل فقط، لعدم وفائه بالمقصود، لأنّ المراد تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات السّابقة من إطماع المرأة الشّاعر بالوصال، لأجل تبسّمها، ـ ثمّ جعلها له آيساً بإعراضها وتولّيها

خاتمة

في تقسيم(١) التّشبيه بحسب القوّة والضّعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها، وقد سبق أنّ الأركان أربعة(٢) والمشبّه به مذكور قطعاً، فالمشبّه إمّا مذكور أو محذوف، وعلى التّقديرين فوجه الشّبه إمّا مذكور(٣) أو محذوف، وعلى التّقادير

بظهور الغمامة لقوم عطاش، وتفرّقها بجامع اتّصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس، والغرض منه إظهار التّأثّر بنحو أرقى، ولا ريب أنّ هذا المعنى لا يمكن استفادته عند انتزاع وجه الشّبه من الشّطر الأوّل فقطّ، فانتزاعه منه مردود لعدم كون التّشبيه عندئذٍ وافياً بالغرض.

(١) أي كان الأولى أن يقول:

في بيان مراتب التّشبيه في القوّة والضّعف، كما تدلّ عليه عبارة المصنّف صريحاً، أعني قوله: «أعلى مراتب التّشبيه... ».

قال في الأطول:

وجعل تقسيم التّشبيه بحسب القوّة والضّعف في المبالغة منفرداً عن التّقسيمات المتقدّمة، لأنّه ليس باعتبار خصوص الوجه أو الطّرف أو الأداة، بل باعتبار كلّ من الطّرف والوجه والأداة والمجموع، ولم يقدّمه على التّقسيم بحسب الغرض مع أنّه لا مدخل للغرض فيه، لأنّ شدّة مناسبته للاستعارة في تضمّنه المبالغة في التّشبيه دعت إلى عدم الفصل بينه وبين الاستعارة، قوله: «بحسب القوّة والضّعف» أي بسبب قدر القوّة والضّعف، قوله: «في المبالغة» إمّا متعلّق بالقوّة، وإمّا متعلّق بالضّعف، على اختلاف القولين في باب التّنازع، قوله: «باعتبار» متعلّق بتقسيم، والباء فيه للسّببيّة، أو متعلّق بمحذوف أي الحاصلين باعتبار ذكر أركانه كلّها أو بعضها، والمجموع صفة للقوّة والضّعف.

(٢) أي سبق في أوّل بحث التّشبيه أنّ الأركان أربعة، وهي المشبّه به، والمشبّه، ووجهه، والأداة.

(٣) والمراد بذكر وجه الشّبه والأداة هنا ما يشتمل التّقدير وبحذفهما تركهما لفظاً أو تقديراً، والمراد بذكر المشبّه الإتيان به لفظاً، وبحذفه تركه لفظاً، ثمّ لا يخفى أنّ ما ـ ذكر فيه جميع الأركان لا مبالغة فيه فضلاً عن ضعف المبالغة.

الأربعة فالأداة إمّا مذكورة أو محذوفة، تصير ثمانية(١) و[أعلى مراتب التّشبيه(٢) في قوّة المبالغة] إذا كان اختلاف المراتب وتعدّدها(٣) [باعتبار(٤) ذكر أركانه] أي أركان التّشبيه [كلّها أو بعضها] أي بعض الأركان، فقوله(٥): باعتبار، متعلّق بالاختلاف الدّالّ عليه سوق الكلام(٦) لأنّ أعلى المراتب إنّما يكون بالنّظر إلى عدّة مراتب مختلفة، وإنّما قيّد بذلك(٧).

(١) أي حاصلة من ضرب الاثنين في الأربعة،

بيان ذلك أنّ الأداة إمّا مذكورة أو محذوفة، والوجه والمشبّه أيضاً إمّا محذوفان أو مذكوران، فإذا ضربنا حالتي حذف الأداة وذكرها في أربعة أحوال، وهي ذكر المشبّه وحذفه، وذكره الوجه وحذفه، تحصل ثمانية.

(٢) أي أقوى مراتب التّشبيه في قوّة المبالغة، حذف وجهه، فقوله: «أعلى مراتب التّشبيه» مبتدأ وخبره «حذف وجهه»، في كلام المصنّف.

(٣) أي «تعدّدها» عطف تفسير على «اختلاف المراتب».

(٤) أي قوله: «باعتبار» متعلّق بالاختلاف لا بـ«قوّة المبالغة»، كما قيل.

(٥) أي هذا تفريع على ما تقدّم من قوله: «إذا كان اختلاف المراتب»، وهو جواب عمّا يقال: إنّ المتبادر من المصنّف أنّه متعلّق بقوله: «في قوّة المبالغة»، وحينئذٍ فيفيد أنّه إذا ذكرت أركانه كلّها يكون هناك قوّة مع أنّه لا مبالغة فيه فضلاً عن قوّتها.

وحاصل الجواب: إنّ قوّة المبالغة إنّما هي إذا كان الاختلاف باعتبار ذكر الأركان كلاً أو بعضاً.

(٦) أي سوق كلام المصنّف، وهو قوله: «أعلى مراتب التّشبيه» حيث إنّه ناطق على أنّ هنا مراتب مختلفة، فيها أعلى وأدنى، كما أشار إليه بقوله: «لأنّ أعلى المراتب» إنّما يكون بالنّظر إلى عدّة مراتب مختلفة.

(٧) أي بقوله: «باعتبار ذكر أركانه كلّها أو بعضها» احترازاً عن غيره، لأنّ الاختلاف في المراتب قد يكون باعتبار اختلاف المشبّه به مع أنّ هذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمة، لاستواء العامّة والخاصّة فيها، والمقصود بها هو الاختلاف باعتبار ـ ذكر الأركان كلاً أو بعضاً.

لأنّ اختلاف المراتب قد يكون باعتبار اختلاف المشبّه به(١) نحو: زيد كالأسد، وزيد كالذّئب في الشّجاعة، وقد يكون باختلاف الأداة، نحو: زيد كالأسد، وكأنّ زيداً الأسد(٢).
وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلّها أو بعضها، بأنّه إذا ذكر الجميع(٣) فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها، وإلّا فمتوسّط. ـ
وقد توهّم(٤) بعضهم أنّ قوله: باعتبار، متعلّق بقوّة المبالغة، فاعترض بأنّه لا قوّة

---

(١) أي قوّة وضعفاً، فإذا كان المشبّه به قويّاً في وجه الشّبه كان التّشبيه مرتبته أقوى من مرتبة ما كان المشبّه به ضعيفاً في وجه الشّبه، فقولنا: «زيد كالأسد في الشّجاعة»، أبلغ وأقوى من قولنا: «زيد كالذّئب في الشّجاعة»، لقوّة المشبّه به في وجه الشّبه في الأوّل، وضعفه في الثّاني.

(٢) أي التّشبيه الثّاني أبلغ من الأوّل، لأنّ «كأنّ» للظّنّ، وهو قريب من العلم، فالمعنى أظنّ أنّ زيداً أسد لشدّة المشابهة بينهما.

(٣) أي لفظاً أو تقديراً، فيشمل ما إذا حذف المشبّه لفظاً في الأوّل، نحو:
زيد كالأسد في الشّجاعة، والثّاني كما إذا سئل عن حال زيد، فقيل: كالأسد في الشّجاعة «فهو» أي ذكر الجميع لفظاً وتقديراً أدنى المراتب، أي مرتبته أدنى المراتب، ولا قوّة في هذه المرتبة لتخصيص وجه الشّبه، وعدم ادّعاء أنّ المشبّه عين المشبّه به مبالغة، وإن حذف الوجه والأداة، فأعلى مراتب التّشبيه وأقواها لاجتماع موجب القوّتين فيها، أعني عموم وجه الشّبه، وادّعاء كون المشبّه عين المشبّه به، «وإلّا فمتوسّط» أي وإن لم يحذف الوجه والأداة معاً، أي بأن حذف أحدهما، فمتوسّط، أي فمرتبته متوسّطة بين الأعلى والأدنى، لاشتمالها على أحد موجبي القوّة، مثال حذف الوجه، نحو: زيد كالأسد، ومثال حذف الأداة، نحو: زيد أسد.

(٤) أي توهّم الخلخالي، أي وقع في وهمه وذهنه أنّ قوله: «باعتبار» متعلّق بـ«قوّة المبالغة».

مبالغة عند ذكر جميع الأركان(١) فالأعلى(٢) [حذف وجهه وأداته(٣) فقطّ] أي بدون حذف المشبّه، نحو: زيد أسد، [أو مع حذف المشبّه] نحو: أسد، في مقام الإخبار عن زيد.
[ثمّ] الأعلى(٤) بعد هذه المرتبة [حذف أحدهما] أي وجهه وأداته(٥) [كذلك أي فقطّ أو مع حذف المشبّه نحو: زيد كالأسد(٦)،
ونحو: كالأسد(٧)، عند الإخبار عن زيد(٨) [ولا قوّة لغيرهما] وهما الاثنان الباقيان أعني ذكر الأداة والوجه جميعاً، إمّا مع ذكر المشبّه أو بدونه، نحو: زيد كالأسد في الشّجاعة(٩)،

---

(١) أي فكان الواجب على هذا أن يقال: أعلى مراتب التّشبيه في القوّة الحاصلة باعتبار حذف الأركان ما حذف منه الوجه والأداة معاً.

(٢) أي فالقسم الأعلى مرتبة حذف وجهه وأداته، وإنّما قدّر الشّارح، فالأعلى للإشارة إلى أنّ قول المصنّف: «حذف وجهه» خبر عن قوله: «فالأعلى».

(٣) أي تركهما بالكلّيّة لا أنّهما مقدّران بخلاف قوله:

«مع حذف المشبّه» أي لفظاً لأنّه ملحوظ تقديراً في نظم الكلام، إذ لو أعرض عنه وترك بالكلّيّة لخرج من التّشبيه إلى الاستعارة، وقوله: «وحذف وجهه أو أداته فقطّ»، «أو مع حذف المشبّه»، هاتان الصّورتان مساويّتان.

(٤) أي لابدّ من الالتزام بكون الأعلى مجرّداً عن معنى التّفضيل وإرادة العاليّ منه، إذ لا أعلويّة فيما بعد هذه المرتبة، كما أنّه لا علوّ بعد هذه المراتب الأربع على ما سيظهر من تقريره.

(٥) وقد اختلف في الأقوى من هذين، فقيل: أقواهما حذف الأداة لما فيه من دعوى الاتّحاد، وقيل: أقواهما حذف الوجه لما فيه من إطلاق المماثلة.

(٦) مثال لحذف وجه الشّبه فقطّ.

(٧) مثال لحذف المشبّه والوجه معاً.

(٨) أي إذا كان هذا الكلام مسوقاً في مقام الإخبار عن زيد بأنّه مشابه للأسد، كما إذا قيل لك: ما شأن زيد، فتقول: كالأسد.

(٩) مثال لذكر الأداة والوجه مع ذكر المشبّه.

ونحو: كالأسد في الشّجاعة(١) خبراً عن زيد.

وبيان ذلك(٢) أنّ القوّة ـ إمّا بعموم وجه الشّبه(٣) ظاهراً أو بحمل(٤) المشبّه به على المشبّه بأنّه هو.

فما اشتمل على الوجهين جميعاً فهو في غاية القوّة. وما خلا عنهما(٥) فلا قوّة له، وما اشتمل على أحدهما(٦) فقطّ فهو متوسّط، والله أعلم.

---

(١) مثال لذكر الأداة والوجه من دون ذكر المشبّه.

(٢) أي بيان أنّ الأعلى حذف الوجه والأداة، ثمّ حذف أحدهما وأنّه لا قوّة لغيرهما.

(٣) أي وذلك العموم يحصل بحذف وجه الشّبه، لأنّه إذا حذف الوجه أفاد بحسب الظّاهر لا حقيقة أنّ جهة الإلحاق كلّ وصف، إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض في الإلحاق عند الحذف، وذلك يقوّي الاتّحاد بخلاف ما إذا ذكر الوجه، فإنّه يتعيّن وجه الإلحاق، ويبقى حينئذٍ أوجه الاختلاف على أصلها، فيبعد الاتّحاد، فإذا قيل: زيد أسد في الشّجاعة، ظهر أنّ الشّجاعة هي الجامعة، ويبقى ما سواها من الأوصاف على أصل الاختلاف.

(٤) وذلك أنّ القوّة تحصل بحذف الأداة وحمل المشبّه به على المشبّه، لأنّ ذكر الأداة يدلّ على المباينة بين الملحق والملحق به، وحذفها يشعر بحسب الظّاهر بجريان أحدهما على الآخر، وصدقه عليه، فيتقوّى الاتّحاد بينهما، فالمراد بقول الشّارح أو بحمل المشبّه به على المشبّه، أي ظاهراً، أمّا في الحقيقة فلا حمل، إذ لا يجوز حمل المباين على المباين، والمراد بالوجهين في قوله: «فما اشتمل على الوجهين» هما حذف الوجه والأداة سواء ذكر الطّرفان معاً أو حذف المشبّه.

(٥) أي عن حذف الأداة والوجه، وذلك بأن ذكر كلّ من الوجه والأداة وتحت هذا صورتان: الأولى ما إذا ذكر الطّرفان. والثّانية ما إذا حذف المشبّه فقطّ.

(٦) أي حذف الأداة دون الوجه أو حذف الوجه دون الأداة مع حذف المشبّه أو ذكره، فيدخل في المتوسّط أربع صور.

الحقيقة والمجاز (١)

هذا هو المقصد الثّاني (٢) من مقاصد علم البيان، أي (٣) هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصود الأصلي (٤) بالنّظر إلى علم البيان هو المجاز، إذ به يتأتّى (٥) اختلاف الطّرق دون الحقيقة (٦)،

---

(١) أي لـمّا فرغ المصنّف من التّشبيه الّذي هو أصل لمجاز الاستعارة الّتي هي نوع من مطلق المجاز، شرع في الكلام على مطلق المجاز، وأضاف ذكر الحقيقة لكمال تعريفه بها، لا لتوقّفه عليها.

(٢) أي قد علمت أنّ المقصود في فنّ البيان منحصر على ثلاثة مقاصد:

١. باب التّشبيه

٢. باب المجاز

٣. باب الكناية.

فلمّا فرغ المصنّف من المقصد الأوّل، وهو التّشبيه، شرع في المقصد الثّاني، وهو المجاز المطلق، وأمّا تعرّضه للحقيقة فإنّما هو بطريق التّبع لعدم تعلّق الغرض بها.

(٣) أي هذا التّفسير إشارة إلى توجيه التّركيب بأنّه حذف فيه المبتدأ، والمضاف إلى الخبر ـ وأقيم المضاف إليه مقامه، ويجوز أن يكون قوله: «الحقيقة والمجاز» مبتدأً خبره محذوف مقدّم على المبتدأ، أي التّقدير ومن مقاصد علم البيان بحث الحقيقة والمجاز.

(٤) أي من هذا المبحث هو المجاز، لأنّ مقصد البياني كما علم في أوّل الفنّ هو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدّلالة وخفائها، وقد تقدّم هناك أيضاً أنّ الإيراد المذكور لا يتأتّى بالحقيقة بل بالمجاز والكناية.

(٥) أي بالمجاز يحصل اختلاف الطّرق الّتي يؤدّي بها المعنى المراد، والمراد اختلافها في الوضوح والخفاء.

(٦) أي لا يتأتّى فيها اختلاف الطّرق الّتي يؤدّي بها المعنى المراد في الوضوح والخفاء، وذلك لعدم التّفاوت فيها، لأنّها وضعت لشيء بعينه لتستعمل فيه فقطّ، فإن كان السّامع عالماً بالوضع فلا تفاوت، وإلّا فلا يفهم شيئاً أصلاً، وفي قوله: «دون الحقيقة» إشارة إلى أنّ حصر تأتّي اختلاف الطّرق في المجاز نسبيّ وإضافيّ، فلا ينافي أنّ الكناية يتأتّى بها اختلاف الطّرق أيضاً.

إلا أنّها(١) لمّا كانت كالأصل(٢) للمجاز إذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أوّلاً (٣) [وقد يقيّدان (٤) باللّغويين (٥)] ليتميّزا عن الحقيقة والمجاز العقليّين اللذين هما في الإسناد والأكثر ترك هذا التّقييد لئلّا يتوهّم أنّه مقابل للشّرعي والعرفي، و [الحقيقة] في الأصل فعيلٌ (٦) ـ بمعنى فاعل، من حقّ الشّيء إذا ثبت، أو بمعنى مفعول من

---

(١) قوله: «إلّا أنّها...» جواب عمّا يقال من أنّ المقصود الأصلي من هذا المبحث بالنّظر إلى علم البيان، إنّما هو المجاز، فما هو سبب ذكر الحقيقة معه وتقديمها عليه.

وحاصل الجواب إنّ الحقيقة لمّا كانت كالأصل للمجاز، ذكرها قبل المجاز لتوقّف الفرع على الأصل.

(٢) أتى بالكاف، حيث قال: «كالأصل» ولم يقل هو الأصل للإشارة إلى أنّها ليست أصلاً حقيقة للمجاز، لأنّه ليس لكلّ مجاز حقيقة على ما هو التّحقيق، كي يتوقّف المجاز على الحقيقة، ألا ترى أنّ (رحمن) استعمل مجازاً في المنعم على العموم ولم يستعمل في المعنى الأصلي الحقيقي أعني رقيق القلب، فلفظ (رحمن) مجاز لم يتفرّع على حقيقة.

(٣) ظرف للبحث، أي جرت العادة بالبحث أوّلاً عن الحقيقة، فلذا قدّمها عليه.

(٤) أي الحقيقة والمجاز قد يقيّدان باللّغويّين فيقال الحقيقة اللّغويّة، والمجاز اللّغوي.

(٥) أي ويراد بكونهما لغويّين ثبوت الحقيقة والمجازيّة لهما باعتبار الدّلالة الوضعيّة، ليتميّزا بذلك عن الحقيقة والمجاز العقليّين اللذين ثبتت لهما الحقيقيّة والمجازيّة باعتبار الإسناد الّذي هو أمر عقليّ، كما تقدّم في صدر الكتاب، والظّاهر أنّه لا حاجة إلى التّقييد، لأنّه قد تقدّم الكلام فيهما في أحوال الإسناد الخبري مستوفى، فلا يعقل دخولهما حتّى يحتاج لتميّزهما إلى التّقييد، بل الأكثر، والأولى ترك هذا التّقييد «لئلّا يتوهّم أنّه مقابل للشّرعي والعرفي» أي لئلّا يتوهّم أنّ التّقييد باللّغويين لإخراج الحقيقة والمجاز الشّرعيّين والعرفيّين ولا يصحّ ذلك لأنّ هذا البحث معقود للكلام عليهما أيضا كما سيأتي، وإنّما قال ـ يتوهّم ـ لأنّ المراد باللّغوي ما للّغة فيه مدخل، وهذا في التّحقيق يشمل الشّرعي والعرفي.

(٦) أي وزن فعيل بمعنى فاعل مأخوذ من حقّ الشّيء إذا ثبت، أو بمعنى مفعول مأخوذ من حقّقت الشّيء إذا أثبتّه، فعلى الأوّل قاصر، وعلى الثّاني متعدّي فمعنى الحقيقة على الأوّل الثّابت، وعلى الثّاني المثبت.

حقّقته إذا أثبتّه، نقل(١) إلى الكلمة الثّابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتّاء فيها(٢) للنّقل من الوصفيّة إلى الاسميّة وهي في الاصطلاح [الكلمة المستعملة فيما] أي في معنى [وضعت تلك الكلمة [له (٣) في اصطلاح التّخاطب] أي(٤) وضعت له في اصطلاح به يقع التّخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة، فالظّرف أعني في اصطلاح متعلّق بقوله: وضعت، وتعلّقه بالمستعملة على ما توهّمه البعض ممّا لا معنى له(٥) فاحترز بالمستعملة

---

(١) أي نُقل ذلك اللّفظ من الوصفيّة إلى كونه اسماً للكلمة الثّابتة في مكانها الأصلي بالاعتبار الأوّل، وهو أنّها في الأصل بمعنى فاعل، أو المثبتة في مكانها الأصلي بالاعتبار الثّاني، وهو أنّها بمعنى المفعول، فقول الشّارح: «الثّابتة أو المثبتة» لفّ ونشر مرتّب، والمراد بمكانها الأصلي معناها الّذي وضعت له أوّلاً، وجعل المعنى الأصلي مكاناً للكلمة تجوّز.

(٢) أي والتّاء في الحقيقة للنّقل، أي للدّلالة على نقل تلك الكلمة من الوصفيّة إلى الاسميّة، وبيان ذلك أنّ التّاء في أصلها تدلّ على معنى فرعيّ، وهو التّأنيث، فإذا روعي نقل الوصف عن أصله ما كثر استعماله فيه، وهو الاسميّة اعتبرت التّاء فيه إشعاراً بفرعيّة الاسميّة على الوصفيّة، كما كانت التّاء فيه حال الوصفيّة إشعاراً بالتّأنيث، فالتّاء الموجودة فيه بعد النّقل غير التّاء الموجودة فيه قبله، ولذا قال: «والتّاء فيها للنّقل» أي وليست للتّأنيث.

(٣) أي لذلك المعنى «في اصطلاح التّخاطب» أي وضعت لذلك المعنى في الاصطلاح الّذي وقع به التّخاطب إلى المخاطبة بالكلام الّذي اشتمل على تلك الكلمة، فالمجرور أعني قوله: «في اصطلاح» متعلّق بقوله: «وضعت».

(٤) أي هذا التّفسير إشارة إلى أنّ الظّرف أعني «في اصطلاح» متعلّق بالفعل أعني «وضعت».

(٥) أي لا معنى لتعلّق الظّرف بالمستعملة، لأنّ استعمال الشّيء في الشّيء عبارة عن أن يطلق الشّيء الأوّل ويراد الثّاني، فيكون الأوّل دالاً والثّاني مدلولاً، فيلزم أن يكون الاصطلاح معنى ومدلولاً، وليس الأمر كذلك.

والحاصل إنّ تعلّق الظّرف بالمستعملة لا يصحّ لفظاً ولا معنىً، أمّا لفظاً فلأنّه لا يجوز تعلّق حرفيّ جرّ متّحدي اللّفظ والمعنى بعامل واحد، وأمّا معنىً فلأنّ مادّة الاستعمال تتعدّى بكلمة (في) للمعنى المراد من اللّفظ، فمدخول (في) هو مدلول الكلمة، فلو تعلّق قوله:

عن الكلمة قبل (١) الاستعمال، فإنّها لا تسمّى حقيقة ولا مجازاً. وبقوله(٢): فيما وضعت له، عن الغلط نحو: خذ هذا الفرس، مشيراً إلى كتاب، وعن (٣) المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح التّخاطب ولا في غيره،

«في اصطلاح» المستعملة لفسد المعنى، لأنّ قوله أوّلاً «فيما وضعت له» يفيد أنّ المدلول هو المعنى الموضوع له وقوله: «في اصطلاح» يفيد أنّ المدلول هو الاصطلاح، وهو غير صحيح كما عرفت.

(١) أي قبل الاستعمال وبعد الوضع، فإنّ الكلمة تسمّى حقيقة أو مجازاً بعد الاستعمال، لأنّ الحقيقة عبارة عن الكلمة المستعملة فيما وضعت له، والمجاز عبارة عن الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، فكلّ من الحقيقة والمجاز إنّما هو بعد الاستعمال أمّا قبل الاستعمال فلا حقيقة هناك ولا مجاز.

(٢) أي واحترز بقوله: «فيما وضعت له» عن الغلط، لأنّ اللّفظ فيه مستعمل في غير ما وضع له، ألا ترى أنّ لفظ (فرس) في المثال المذكور لم يوضع للكتاب، فليس اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له غلطاً بحقيقة، كما أنّه ليس بمجاز لعدم العلاقة المعتبرة في المجاز بين الكتاب والفرس.

(٣) عطف على قوله: «عن الغلط» وحاصله: ـ أنّه احترز بقوله: «فيما وضعت له» عن شيئين: الأوّل ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً فليس بحقيقة، كما أنّه ليس بمجاز، والثّاني المجاز الّذي لم يستعمل فيما وضع في سائر الاصطلاحات، أعني اصطلاحات اللّغويّين والشّرعيّين وأهل العرف، وذلك كالأسد في الرّجل الشّجاع، فإنّ استعماله فيه لم يكن استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاح التّخاطب، ولا باعتبار غيره، لأنّ استعمال الأسد في الرّجل الشّجاع لا يكون استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاح اللّغويّين ولا باعتبار اصطلاح الشّرعيّين، ولا باعتبار اصطلاح العرف فإذا كان اصطلاح التّخاطب من أهل اللّغة أو الشّرع أو العرف، لا يكون استعمال الأسد في الرّجل الشّجاع استعمالاً فيما وضع له لا باعتبار اصطلاح التّخاطب ولا باعتبار غيره.

كالأسد في الرّجل الشّجاع، لأنّ الاستعارة (١) وإن كانت موضوعة بالتّأويل إلّا أنّ المفهوم من إطلاق (٢) الوضع إنّما هو الوضع بالتّحقيق، واحترز بقوله: في اصطلاح التّخاطب، عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الّذي يقع به التّخاطب، كالصّلاة إذا استعملها المخاطب (٣) بعرف الشّرع في الدّعاء (٤) فإنّها (٥) تكون مجازاً لاستعماله (٦) في غير ما وضع له في الشّرع، أعني الأركان

---

(١) أي قوله: «لأنّ الاستعارة...» جواب عن سؤال مقدّر، وهو أنّه الخارج عن التّعريف بقيد الوضع هو مطلق المجاز، مع أنّ الاستعارة وإن كانت مجازاً، إلّا أنّها موضوعة بالتّأويل، فكيف تخرج بقيد الوضع، أي لا تخرج بقيد الوضع.

وحاصل الجواب:

إنّ الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتّأويل، أي لفظة الأسد موضوعة للرّجل الشّجاع بالتّأويل، أي بادّعاء دخول الرّجل الشّجاع في جنس الحيوان المفترس، فيكون استعمالها للرّجل الشّجاع بهذا التّأويل والادّعاء استعمالاً فيما وضعت له، إلّا أنّ المراد بالوضع هو الوضع بالتّحقيق لا بالتّأويل، لأنّ الوضع عند الإطلاق لا يفهم منه إلّا الوضع بالتّحقيق.

(٢) أي من الوضع عند إطلاقه وعدم تقيده بتأويل أو تحقيق، والمصنّف قد أطلق الوضع فيكون مراده الوضع بالتّحقيق فصحّ إخراج الاستعارة بقيد القيد.

(٣) أي المخاطِب بكسر الطّاء، أي المتكلّم بعرف الشّرع، والمراد بالمتكلّم بعرف الشّرع المراعي لأوضاع ذلك العرف في استعمال الألفاظ.

(٤) أي قوله: «في الدّعاء» متعلّق بقوله: «استعملها» وذلك بأن قال ذلك المستعمل لشخص صلّ أي ادعُ.

(٥) أي الصّلاة بمعنى الدّعاء مجاز في الشّرع.

(٦) أي لاستعمال المخاطب، أي المتكلّم ذلك اللّفظ في غير ما وضع له، لأنّ معنى لفظ الصّلاة في الشّرع هي الأركان المخصوصة.

المخصوصة، وإن كانت (١) مستعملة فيما وضع له في اللّغة [والوضع (٢)] أي وضع اللّفظ(٣) [تعيين اللّفظ (٤) للدّلالة على معنى (٥) بنفسه] أي ليدلّ (٦) بنفسه لا بقرينة(٧) تنضمّ إليه

---

(١) أي وإن كانت الصّلاة مستعملة فيما وضع له في اللّغة وهو الدّعاء.

والحاصل إنّ الصّور أربع:

الأولى: استعمال اللّغوي للصّلاة في الدّعاء.

الثّانية: استعمال الشّرعي لها في الأركان المخصوصة، وهاتان الصّورتان حقيقتان داخلتان في التّعريف بقوله: «في اصطلاح به التّخاطب».

والثّالثة: استعمال اللّغوي لها في الأركان المخصوصة مجازاً بعلاقة الكلّ والجزء.

والرّابعة: استعمال الشّرعي لها في الدّعاء مجازاً، وهما مجازان خرجا بقوله: «في اصطلاح به التّخاطب»، والرّابعة هي الّتي بنى الشّارح كلامه عليها.

(٢) أي عرّف الوضع لتوقّف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته، وذلك لأخذ المشتقّ منه في تعريفهما، ومعرفة المشتقّ تتوقّف على معرفة المشتقّ منه.

(٣) أي لا مطلق الوضع الشّامل لوضع الكتابة والإشارة والنّصب والعقد، وإلّا لزم التّعريف بالأخصّ فيكون غير جامع، لأنّ الوضع المطلق تعيين الشّيء للدّلالة على معنى بنفسه، سواء كان ذلك الشّيء لفظاً أم غيره، فبالقيد الّذي ذكره الشّارح حصلت مساواة الحدّ للمحدود في كلام المصنّف، والمراد وضع اللّفظ المفرد، لأنّ الكلام في وضع الحقّائق الشّخصيّة، أعني الكلمات لا ما يشمل المركّب، لأنّ وضعه نوعيّ على القول بأنّه موضوع، فهو خروج عن الموضوع. ويحتمل أن يكون المراد باللّفظ أعمّ من أن يكون مفرداً، أو مركّباً، بقطع النّظر عن الموضوع.

(٤) أي المراد بتعيين اللّفظ أن يخصّص من بين سائر الألفاظ بأنّه لهذا المعنى الخاصّ.

(٥) أي كان الأولى أن يقول: للدّلالة على شيء، لأنّ المعنى إنّما يصير معنى بهذا التّعيين، فطرفا الوضع اللّفظ والشّيء لا اللّفظ والمعنى.

(٦) أي التّفسير المذكور إشارة إلى أنّ قوله: «بنفسه» متعلّق بقوله: «للدّلالة» لا بالتّعيين، وإلّا لقدّمه على قوله: «للدّلالة» دفعاً للالتباس.

(٧) أي لا بقرينه محصّلة للدّلالة، سواء لم يكن هناك قرينة أصلاً أم كانت غير

ومعنى الدّلالة بنفسه أن يكون العلم بالتّعيين كافياً في فهم المعنى عند إطلاق اللّفظ، وهذا (١) شامل للحرف أيضاً، لأنّا نفهم معاني الحروف(٢) عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها إلّا أنّ معانيها (٣) ليست تامّة في أنفسها، بل تحتاج إلى الغير بخلاف الاسم والفعل. نعم، لا يكون هذا شاملاً لوضع الحرف عند من يجعل (٤) معنى قولهم : الحرف ما دلّ على معنى في غيره، أنّه مشروط في دلالته على معناه الإفرادي(٥) ذكر متعلّقه

محصّلة للدّلالة، بل كانت معيّنة للمعنى المراد كما في المشترك.

(١) أي تعريف وضع اللّفظ شامل للحرف، كما يشمل وضع الاسم والفعل.

(٢) أي كالابتداء والاستفهام مثلاً عند ذكرها مطلقة.

(٣) أي معاني الحروف ليست تامّة في أنفسها، وهذا الكلام إشارة إلى الفرق بين الحرف وبين الاسم والفعل، بعد اشتراكها في الوضع والدّلالة بنفسه بالمعنى المذكور.

وحاصل الفرق إنّ معنى الحرف ليس تامّاً في نفسه لاحتياجه إلى الغير في قيامه وحصوله، ومعنى الاسم والفعل تامّ في نفسه لعدم احتياجه إلى الغير في القيام والحصول.

(٤) أي وهو ابن الحاجب، وحاصل ذلك أنّ ابن الحاجب جعل في قولهم: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره» للسّببيّة، فالمعنى أنّ الحرف كلمة دلّت على معنى في غيرها، أي بسبب غيرها، وهو المتعلّق، فعنده دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلّقة، وحينئذٍ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافياً في فهم معناه منه، بل لابدّ من ذكر المتعلّق، فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الّذي ذكره المصنّف شاملاً لوضع الحرف.

والحاصل إنّ الحرف فيه مذهبان: أحدهما أنّه يدلّ بنفسه، والثّاني أنّه لا يدلّ إلّا بضميمة غيره، فعلى الأوّل يكون تعريف المصنّف للوضع شاملاً لوضع الحرف لا على الثّاني، ومنشأ هذا الخلاف قول النّحاة في تعريف الحرف أنّه ما دلّ على معنى في غيره، فقال بعضهم كالرّضي أنّ (في) للظّرفيّة، وأنّ المعنى ما دلّ بنفسه على معنى قائم بغيره، وقال ابن الحاجب أنّ (في) للسّببيّة، وأنّ المعنى أنّه ما دلّ على معنى بسبب غيره، فهو لا يدلّ على المعنى بنفسه، بل بذكر المتعلّق.

(٥) أي كدلالة (من) على الابتداء، و(هل) على الاستفهام، و(لم) على النّفي، وقيّد بالإفرادي لأنّ اشتراط الغير في الدّلالة على المعنى التّركيبي مشترك بين الحرف والاسم، ألا

[فخرج المجاز (١)] عن أن يكون موضوعاً بالنّسبة إلى معناه المجازي [لأنّ دلالته(٢)] على ذلك المعنى إنّما تكون [بقرينة] لا بنفسه [دون المشترك (٣)] فإنّه لم يخرج، لأنّه (٤) قد عين للدّلالة على كلّ من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحد المعنيين بالتّعيين لعارض الاشتراك(٥) لا ينافي ذلك، فالقُرء مثلاً عيّن مرّة للدّلالة على الطّهر بنفسه، ومرّة أخرى للدّلالة على الحيض بنفسه، فيكون موضوعاً (٦)، وفي كثير من

ترى أنّ دلالة زيد في قولك: جاءني زيد، على الفاعليّة إنّما هي بواسطة (جاءني) والمعنى التّركيبي هو ما دلّ عليه اللّفظ بسبب التّركيب.

(١) أي هذا تفريع على التّقييد بقوله: «بنفسه» أي فباعتبار هذا القيد خرج اللّفظ المجازي عن كونه موضوعاً بالنّسبة لمعناه المجازي، أي وإن كان موضوعاً بالنّسبة لمعناه الحقيقي، ثمّ الخارج بالقيد المذكور إنّما هو تعيين المجاز عن كونه وضعاً، فقول المصنّف على حذف مضاف، أي فخرج تعيين المجاز، وكما خرج تعيين المجاز عن كونه وضعاً خرج أيضاً تعيين الكناية بناء على أنّها غير حقيقيّة، لأنّ كلاً من المجاز والكناية إنّما يدلّ على المعنى بواسطة القرينة، وإن كانت القرينة في المجاز مانعة وفي الكناية غير مانعة.

(٢) أي دلالة المجاز على المعنى المجازي إنّما تكون بواسطة قرينة لا بنفسه.

(٣) أي المراد بالمشترك ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعاً متعدّداً اتّحد واضعه أو تعدّد.

(٤) علّة لعدم خروج المشترك، أي لم يخرج المشترك عن تعريف الوضع، لأنّه قد عيّن للدّلالة على كلّ من المعنيين بنفسه، أي لفهمهما منه بدون القرينة.

نعم، القرينة في المشترك إنّما هي لتعيين المراد بخلاف المجاز فإنّ القرينة فيه محتاج إليها في نفس الدّلالة على المعنى المجازي.

(٥) إضافة «عارض» إلى «الاشتراك» بيانيّة، فالمعنى أنّ عدم فهم أحد المعنيين بالتّعيين لعارض هو اشتراك المعاني في ذلك اللّفظ الّذي عيّن للدّلالة عليها «لا ينافي ـ ذلك»، أي عدم الفهم لا ينافي تعيينه للدّلالة على كلّ من المعنيين بنفسه، والجملة أعني «لا ينافي ذلك» خبر عن قوله: «وعدم فهم...».

(٦) أي فيكون المشترك موضوعاً لكلّ منهما بوضعين على وجه الاستقلال، فإذا ـ استعمل في أحدهما واحتيج إلى القرينة المعيّنة للمراد لم يضرّ ذلك في كونه حقيقة، لأنّ الحاجة إلى

النّسخ بدل قوله: دون المشترك، دون الكناية، وهو سهو (١)، لأنّه إن أريد أنّ الكناية بالنّسبة إلى معناها الأصلي موضوعة، فكذا المجاز (٢) ضرورة أنّ الأسد في قولنا: رأيت أسداً يرمي، ـ موضوع للحيوان المفترس وإن لم يستعمل فيه، وإن أريد أنّها موضوعة بالنّسبة إلى معنى الكناية، أعني لازم المعنى الأصلي ففساده ظاهر، لأنّه(٣) لا يدلّ عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة. لا يقال(٤): معنى قوله: بنفسه، أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، أو

القرينة فيه لتعيين المراد لا لأجل وجود أصل الدّلالة على المراد.

(١) أي دون الكناية بدل دون المشترك على ما وقع في كثير من النّسخ، سهو من النّاسخ أو من المصنّف، فالصّحيح دون المشترك لا دون الكناية.

(٢) أي فحكم المجاز كذلك وحينئذٍ فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعاً دون الكناية.

(٣) قوله: «لأنّه» علّة للفساد، توضيح ذلك: أنّ اللّفظ لا يدلّ على لازم المعنى بنفسه، بل يدلّ بواسطة القرينة كالمجاز، فحينئذٍ لا وجه لإخراج أحدهما أعني الكناية دون الآخر أعني المجاز.

(٤) أي لا يقال في الجواب عن المصنّف على هذه النّسخة، أو في دفع السّهو عليها، وحاصله جوابان، تقرير الجواب الأوّل: أن يقال إنّا نختار الاحتمال الثّاني أعني كون الكناية موضوعة بالنّسبة إلى المعنى الكنائي، ولا نسلّم ما ذكر من الفساد ومعنى قوله: «في تعريف الوضع» من قوله: «بنفسه» أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، وليس معناه من غير قرينة مطلقاً، كما تقدّم، وحيث كان معناه ما ذكر فيخرج المجاز دون الكناية، لأنّ المجاز فيه تعيين اللّفظ للدّلالة على المعنى بواسطة القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، وأمّا الكناية ففيها تعيين اللّفظ ليدلّ بنفسه لا بواسطة القرينة المانعة، لأنّ القرينة فيها ليست مانعة عن إرادة الموضوع له، فيجوز فيها أن يراد من اللّفظ معناه الأصلي ولازم ذلك المعنى، فقول المعترض لأنّه لا يدلّ عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة ممنوع.

ونقرير الجواب الثّاني:

أن يقال نختار الثّاني ولا نسلّم ما ذكر من الفساد، ومعنى قوله: «في تعريف الوضع بنفسه» أي من غير قرينة لفظيّة، وحينئذٍ فيخرج المجاز دون الكناية، لأنّ المجاز قرينته لفظيّة والكناية

من غير قرينة لفظيّة، فعلى هذا (١) يخرج من الوضع المجاز دون الكناية. لأنّا نقول (٢): أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد للزوم الدّور، وكذا حصر القرينة في اللّفظي، لأنّ المجاز قد تكون قرينته معنويّة. لا يقال (٣) معنى الكلام أنّه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية، فإنّها

قرينتها معنويّة، فقول المعترض: لأنّه لا يدلّ عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة مسلّم، لكنّ المراد القرينة المعنويّة لا اللّفظيّة المعتبرة في المجاز.

(١) أي فعلى ما ذكر من الجوابين يخرج من الوضع المجاز دون الكناية.

(٢) أي هذا ردّ للجواب الأوّل، كما أنّ قوله: «وكذا حصر القرينة» ردّ للجواب الثّاني، وحاصل ردّ الجواب الأوّل أنّ أخذ الموضوع، أي اللّازم من كون المراد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، كما في الجواب الأوّل فاسد للزوم الدّور، وذلك لتوقّف معرفة الوضع على معرفة الموضوع، لأخذه جزءً في تعريفه، وتوقّف معرفة الموضوع على معرفة الوضع، لأنّ الموضوع مشتقّ من الوضع، ومعرفة المشتقّ متوقّفة على معرفة المشتقّ منه.

نعم، لو قيل: إنّ معنى قوله: «بنفسه» أي من غير قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي لاندفع الدّور لكن ذلك لا يفهم من عبارة التّعريف.

وحاصل ردّ الجواب الثّاني المستفاد من قوله: «وكذا حصر القرينة في اللّفظي» أي الّذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظيّة لإخراج المجاز دون الكناية، فإنّه يقتضي أن قرينة المجاز دائماً لفظيّة، وهو فاسد لأنّ قرينة المجاز قد تكون معنويّة، وحينئذٍ فيكون داخلاً في التّعريف، فكيف يخرجه! أي والكناية قد تكون قرينتها لفظيّة، وحينئذٍ فتكون خارجة منه، فكيف يدخلها فيه!

والحاصل إنّ الجواب الثّاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللّفظيّة، وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللّفظيّة، وكلّ منهما ممنوع، إذ قد تكون قرينة المجاز معنويّة فيكون داخلاً في التّعريف، فلا يصحّ إخراجه حينئذٍ منه، وقد تكون قرينة الكناية لفظيّة فتكون خارجة من التّعريف فلا يصحّ إدخالها حينئذٍ فيه.

(٣) أي لا يقال في الجواب الآخر عن المصنّف على نسخة، فخرج المجاز دون الكناية، إنّ الكناية خارجة عن المجاز لأنّها من أفراد الحقيقة لاستعمالها في الموضوع له عند السّكّاكي،

أيضاً حقيقة على ما صرّح به صاحب المفتاح (١). لأنّا نقول (٢) هذا فاسد على رأي المصنّف، لأنّ الكناية لم تستعمل عنده (٣) فيما وضع له، بل إنّما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم (٤)، وسيجيء لهذا (٥) زيادة تحقيق [والقول (٦) بدلالة اللّفظ لذاته ظاهره فاسد] يعني ذهب بعضهم إلى أنّ دلالة الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع، بل بين اللّفظ

وهذا الجواب مبنيّ على أنّ قوله: «فخرج» مفرّع على تعريف الحقيقة لا على تعريف الوضع بخلاف الجواب الأوّل.

(١) حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقيّتين، وتفترقان في التّصريح وعدمه.

(٢) إنّ ما ذكر من أنّ الكناية أيضاً حقيقة صحيح على رأي صاحب المفتاح، كما صرّح به لكن فاسد على رأي المصنّف، لأنّه قال في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له، فشرط المصنّف في الحقيقة الاستعمال فيما وضع له، فالكناية ليست حقيقة على رأيه، لأنّها لم تستعمل فيما وضع له، بل إنّما استعملت في لوازم الموضوع له، مع جواز إرادة الموضوع له.

(٣) أي عند المصنّف.

(٤) أي الموضوع له، ومن المعلوم أنّ مجرّد جواز إرادة الملزوم، أي الموضوع له لا يوجب كون اللّفظ مستعملاً فيه.

(٥) أي لفساد كون الكناية حقيقة على رأي المصنّف، سيجيء زيادة تحقيق في بحث الكناية.

(٦) أي هذا إشارة إلى القول بأنّ دلالة اللّفظ ذاتيّة لا تحتاج إلى وضع واضع، والقائل لهذا القول هو عبّاد بن سليمان الصّيمري، وحاصل ما في المقام كما في بعض الشّروح أنّ دلالة اللّفظ على معنى لابدّ لها من مخصّص لتساوي نسبته إلى جميع المعاني، فذهب المحقّقون إلى أنّ المخصّص لوضعه لهذا المعنى دون ذاك هو إرادة الواضع، والظّاهر أنّ الواضع هو الله تعالى على ما ذهب إليه الشّيخ أبو الحسن الأشعري من أنّه تعالى وضع الألفاظ ووقف عباده عليها تعليماً بالوحي، أو بخلق الأصوات والحروف في جسم، وإسماع ذلك الجسم واحداً

والمعنى مناسبة طبيعيّة تقتضي دلالة كلّ لفظ على معناه لذاته، فذهب المصنّف وجميع المحقّقين إلى أنّ هذا القول فاسد ما دام محمولاً على ما يفهم منه ظاهراً(١)، لأنّ (٢) دلالة اللّفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللّافظ(٣) لوجب(٤) أن لا تختلف اللّغات باختلاف الامم، وأن يفهم كلّ واحد معنى كلّ لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدّليل (٥)، ولامتنع (٦) أن يجعل اللّفظ بواسطة القرينة بحيث يدلّ

أو جماعة من النّاس، أو بخلق علم ضروريّ في واحد أو جماعة من النّاس.

ذهب عبّاد بن سليمان الصّيمري ومن تبعه إلى أنّ المخصّص لدلالة هذا اللّفظ على هذا المعنى دون غيره من المعاني ذات الكلمة، يعني أنّ بين اللّفظ والمعنى مناسبة طبيعيّة تقتضي دلالة اللّفظ على هذا المعنى، فكلّ من سمع اللّفظ فهم معناه، لما بينهما من المناسبة الذّاتيّة، ولا يحتاج في دلالته على معناه للوضع، للاستغناء عنه بالمناسبة الذّاتيّة الّتي بينهما. وهذا القول على ظاهره فاسد، ووجه فساده مبيّن في كلام الشّارح.

(١) وهو أنّ المخصّص ذات اللّفظ، فلا حاجة إلى الوضع بعد كون دلالة اللّفظ لذاته.

(٢) علّة لفساد هذا القول.

(٣) أي كما كانت دلالة اللّفظ على وجوده وحياته لذاته من غير حاجة إلى الواضع والتّعيين.

(٤) أي جواب لقوله: «لو كانت لذاته» أي لوكانت الدّلالة ذاتيّة لوجب أن لا تختلف اللّغات باختلاف الأمم، بأن يفهم كلّ واحد معنى كلّ لفظ، لكون دلالته عليه لذاته، والتّالي باطل فالمقدّم مثله، أي عدم اختلاف اللّغات باطل، فإنّها مختلفة كما في لفظة (دود) فإنّها بالفارسيّة بمعنى الدّخان، وبالهنديّة بمعنى اللّبن، وبالعربيّة بمعنى الحيوان المعروف، فالدّلالة الذّاتيّة أيضاً باطل.

(٥) أي لأنّ الدّليل ما يلزم من العلم به العلم بثبوت المدلول.

(٦) هذا هو الدّليل الثّاني على فساد القول بأنّه دلالة اللّفظ على معناه لذاته، إذ لو كانت لذاته لامتنع جعل لفظ الأسد مثلاً مجازاً في الرّجل الشّجاع بحيث يدلّ بواسطة القرينة على الرّجل الشّجاع دون الحيوان المفترس، «لأنّ ما بالذّات» أي الدّلالة على المعنى الحقيقي «لا يزول بالغير» أي بالقرينة.

على المعنى المجازي دون الحقيقي، لأنّ ما بالذّات لا يزول بالغير ولامتنع نقله (١) من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه (٢) عند الإطلاق إلّا المعنى الثّاني. [وقد تأوّله] أي القول بدلالة اللّفظ لذاته [السّكّاكي] أي صرفه (٣) عن ظاهره وقال: إنّه(٤) تنبيه على ما عليه أئمّة علمي الاشتقاق والتّصريف (٥) من أنّ للحروف في أنفسها خواصّ بها تختلف، كالجهر والهمس والشّدة والرّخاوة والتّوسط بينهما (٦)

---

(١) أي نقل اللّفظ من معنى حقيقي إلى معنى حقيقي آخر، وهذا أي امتناع النّقل هو الدّليل الثّالث على فساد القول المذكور.

(٢) أي لا يفهم من اللّفظ المنقول «عند الإطلاق» أي عند عدم القرينة إلّا المعنى الثّاني أي المعنى المنقول اليه، وهو باطل لما ذكر آنفاً من أنّ ما بالذّات لا يزول بالغير.

والمتحصّل ممّا ذكرنا أنّ دلالة اللّفظ على معناه لوكانت لذاته للزم عليه الأمور المذكورة، والحال أنّها باطلة فالملزوم مثله.

(٣) أي حمل القول المذكور على خلاف ظاهره، وذلك أنّ معنى قوله: «يدلّ لذاته» أي أنّ فيه وصفاً ذاتيّاً يناسب أن يوضع بسببه لمعنى دون معنى آخر، فالمناسبة سبب للوضع لا أنّ المناسبة سبب للدّلالة من دون الحاجة إلى وضع الواضع كما هو ظاهره.

(٤) أي القول المذكور «تنبيه» أي ذو تنبيه.

(٥) أي هذا الكلام يدلّ على أنّ كلّ منهما علم مستقلّ، وهو الحقّ لامتياز موضوع كلّ منهما عن موضوع الآخر بالحيثيّة المعتبرة ـ في موضوعات العلوم، فعلم التّصريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث أصالة حروفها وزيادتها وصحّتها واعتلالها وهيئاتها، وعلم الاشتقاق يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعيّة، هذا ما ذكر بعض في شرح المفتاح.

(٦) أي بين الشّدّة الرّخاوة الشّدة انحصار صوت الحرف عند إسكانه في مخرجه انحصاراً تامّاً، فلا يجري في غيره، والرّخاوة عدم انحصار صوت الحرف في مخرجه عند إسكانه، فيجرّ الصّوت في غير مخرجه جرياً تامّاً، والتّوسط أن لا يتمّ الانحصار، والجري «والجهر» هو خروج الحرف بصوت قويّ، ويعلم ذلك بالوقف على الحرف بعد همزة كأب وأخ، «والهمس» هو خروج الحرف بصوت غير قوي، والحروف المهموسة يجمعها قولك: فحثه

وغير ذلك (١)، وتلك الخواصّ (٢) تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء مركّب منها (٣) لمعنى لا يهمل التّناسب بينهما (٤) قضاء لحقّ الحكمة، كالفصم بالفاء الّذي هو حرف رخو لكسر الشّيء من غير أن يبيّن، والقصم بالقاف الّذي هو حرف شديد لكسر الشّيء حتّى يبيّن وأنّ لهيئات تركيب الحروف أيضاً خواصّ كالفَعَلان والفَعَلى بالتّحريك (٥) لما فيه حركة، كالنّزَوَان (٦) والحَيَدَى، وكذا باب فَعُلَ بالضمّ مثل شرُف وكرُم (٧) للأفعال الطّبيعيّة اللّازمة.

شخص سكت، وما عداها مجهور، والحروف الشّديدة يجمعها قولك: أجد قط بكت، والمتوسطة بين الشّدة والرّخوة يجمعها قولك: لن عمر، وما عداها حروف رخوة.

(١) أي كالاستعلاء والاستفال والتّصحيح والإعلال.

(٢) أي الأوصاف.

(٣) أي إذا أخذ في وضع لفظ مركّب من هذه الحروف.

(٤) أي بين الحروف والمعنى فيضع لفظاً فيه رخاوةً لمعنى فيه رخاوةً وسهولةً كالفصم بالفاء الّذي هو حرف رخو، فإنّه قد وضع لكسر الشّيء بلا بينونة وانفصال، لأنّه أسهل ممّا فيه بينونة، ويضع اللّفظ الّذي فيه شدّة لمعنى فيه شدّة كالقصم بالقاف الّذي هو حرف شديد، فإنّه قد وضع لكسر الشّيء مع بينونة، لأنّ الكسر مع البينونة والانفصال أشدّ من الكسر بلا بينونة، ويضع له ما فيه حرف استعلاء لما فيه من علوّ وضدّه لضدّه.

والحاصل أنّه لابدّ من رعاية المناسبة بين اللّفظ والمعنى قضاء لحقّ الحكمة، أي أداءً لحكمة اتّصاف الحروف بتلك الخواصّ.

(٥) أي بتحريك العين فيهما، فقد وضعا لما فيه من جنس الحركة.

(٦) أي فالنّزوان مشتمل على هيئة حركات متوالية، فيناسب ما فيه حركة، ولذا وضع لضرّاب الذّكر ونزوه على الأنثى، والحَيَدَى كذلك، ولذا وضع للحمار الّذي له نشاط في حركاته بحيث إنّه إذا رأى ظلّه ظنّه حماراً حاد منه، أي فرّ منه ليسبقه لنشاطه.

(٧) أي فإنّ هيئة هذا الباب مشتملة على الضمّ، والضمّ نظراً إلى معناه اللّغوي، أي جعل الشّيء ضميمة ولازماً لشيء آخر، ناسب أن يكون مدلوله ضميمة ولازماً لشيء، وبهذه المناسبة وضع هذا الباب للأفعال الطّبيعيّة اللّازمة للإنسان.

[والمجاز (١)] في الأصل مَفْعَل (٢) من جاز (٣) المكان يجوزه، ـ إذا تعدّاه نُقل(٤) إلى الكلمة الجائزة، أي المتعدّيّة مكانها الأصلي. أو المجوّز بها على معنى أنّهم جازوا بها، وعدّوها مكانها الأصلي، كذا ذكره الشّيخ (٥) في أسرار البلاغة، وذكر المصنّف أنّ الظّاهر أنّه من قولهم: جعل كذا مجازاً إلى حاجتي (٦)، أي طريقاً لها، على أنّ معنى جاز المكان، فإنّ المجاز طريق إلى تصوّر معناه (٧).

---

(١) أي ولمّا فرغ المصنّف من الحقيقة المقابلة للمجاز أشار إلى المجاز، وقسّمه إلى قسمين كما يأتي.

(٢) أي أنّه باعتبار أصله مصدر ميميّ على وزن مفعل، فأصله مجوز نقلت حركت الواو للسّاكن قبلها، ثمّ تحرّكت الواو بحسب الأصل، ثمّ انقلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها فصار مجازاً.

(٣) أي المجاز مشتقّ من جاز المكان، وهذا ظاهر في أنّ الاشتقاق من الأفعال كما يقول الكوفيون، وأمّا على مذهب البصريّين من أنّ الاشتقاق من المصدر فيقدّر مضاف، أي مشتقّ من مصدر جاز، وهو الجواز لأنّ المصدر المزيد يشتقّ من المجرّد، ـ ويصحّ أنّ يقدّر مأخوذ من جاز المكان.

(٤) أي نُقل المجاز في الاصطلاح من المصدريّة «إلى الكلمة الجائزة....».

وحاصل الكلام في المقام أنّ لفظ «مجاز» في الأصل، أي في اللّغة مصدر معناه الجواز والتّعديّة، ثمّ نقل في الاصطلاح من المصدريّة إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، باعتبار أنّها جائزة ومتعديّة مكانها الأصلي، فيكون بمعنى اسم الفاعل، أو باعتبار أنّها مجوز بها ومتعدّي بها مكانها الأصلي، فيكون بمعنى اسم المفعول.

(٥) أي ذكره الشّيخ عبد القاهر.

(٦) أي إنّ المجاز على ما ذكره في الإيضاح منقول من المستعمل اسم مكان، لأنّه قال فيه ما حاصله: إنّ الظّاهر أنّه، أي لفظ المجاز منقول من قولهم: «جعلت كذا» أي الشّيء الفلاني مجازاً إلى حاجتي، أي طريقاً لها، وهذا بناء على أنّ جاز المكان سلكه، أي وقع عبوره وجوازه فيه.

(٧) أي معناه المجاز، المراد منه بالقرينة، وحينئذٍ فالمجاز معناه محلّ الجواز، والسّلوك هو نفس الطّريق.

فالمجاز [مفرد ومركّب] وهما (١) مختلفان فعرّفوا كلاً على حدة [أمّا المفرد فهو الكلمة (٢) المستعملة] احترز بها (٣) عن الكلمة قبل الاستعمال، فإنّها (٤) ليست بمجاز ولا حقيقة [في غير ما وضعت له (٥)] ـ احترز به (٦) عن الحقيقة مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما (٧)، وقوله: [في اصطلاح التّخاطب (٨)] متعلّق بقوله: وضعت (٩).

---

(١) أي المجاز المفرد والمجاز المركّب مختلفان حقيقةً، لأنّ حقيقة كلّ منهما تخالف حقيقة الآخر، فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد، فعرّفوا كلاً منهما على انفراده.

(٢) أي سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وخرج عنها المركّب.

(٣) أي احترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال، أي وبعد الوضع كما احترز بها عن الكلمة المهملة الّتي لم توضع أصلاً حتّى أنّها تستعمل.

(٤) أي الكلمة الّتي وضعت ولم تستعمل، ليست بحقيقة ولا مجازاً.

(٥) أي المجاز في المفرد هو الكلمة المستعملة في غير ما، أي معنى وضعت، أي الكلمة له، أي لذلك المعنى، أي الكلمة المستعملة في المعنى المغاير للمعنى الموضوع له.

(٦) أي احترز به، أي بقوله: «غير ما وضعت له» عن الحقيقة على جميع أقسامها، أي مرتجلاً كان أو منقولاً، أو غيرهما، والمرتجل هو اللّفظ وضع لمعنى من دون أن يكون موضوعاً للمعنى الآخر، أو كان موضوعاً ولكن وضع في المعنى الثّاني بلا علاقة بينه وبين المعنى الأوّل، والمنقول ما نقل إلى المعنى الثّاني لعلاقة بينه وبين المعنى الأوّل، كلّفظ الصّلاة فإنّه منقول من الدّعاء إلى الأركان المخصوصة لعلاقة الكلّيّة والجزئيّة، فإنّ الدّعاء جزء للأركان المخصوصة.

(٧) أي ما ليس منقولاً ولا مرتجلاً، كالمشتقّات فإنّها ليست مرتجلة محضة لتقدّم وضع موادّها، ولا منقولة لعدم وضعها بنفسها قبل ما اشتقّت له.

(٨) أي في الاصطلاح الّذي يقع بسببه التّخاطب والتّكلّم، وفي بعض النّسخ (في اصطلاح به التّخاطب) والمعنى واحد.

(٩) فحاصل المعنى المراد هو كون اللّفظ موضوعاً للمعنى في ذلك الاصطلاح، سواء حدث الوضع في ذلك الاصطلاح أوّلاً وابتداءً أم لا، بل أقرّه أهل ذلك الاصطلاح على الموضوع له أوّلاً وابتداءً، كلفظ الأسد الّذي وضع في اللّغة للحيوان المفترس، فأقرّه النّحوي أو العرف على ذلك المعنى.

قيّد بذلك (١) ليدخل (٢) المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر، كلفظ الصّلاة إذا استعمله المخاطب (٣) بعرف الشّرع في الدّعاء مجازاً، فإنّه وإن كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة (٤) فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الّذي وقع به التّخاطب أعني الشّرع، وليخرج(٥) من الحقيقة(٦) ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصّلاة المستعملة بحسب الشّرع في الأركان المخصوصة، فإنّه يصدق عليه أنّه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللّغة.

---

(١) أي قيّد بقوله:

«في اصطلاح التّخاطب».

(٢) أي ليدخل في تعريف المجاز المفرد «المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر»، أي غير الاصطلاح الّذي وقع التّخاطب فيه، بأن يكون مستعملاً في غير ما وضع له في اصطلاح التّخاطب، أي المتكلّم.

(٣) أي بكسر الطّاء، أي المتكلّم بهذه الكلمة استعملها في الدّعاء مجازاً، لأنّ الدّعاء غير ما وضع له في عرف الشّرع، والموضوع له هي الأركان المخصوصة.

(٤) أي في بعض الاصطلاحات أعني اللّغة، إلّا أنّه ليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الّذي به وقع التّخاطب، أعني الشّرع فيكون مجازاً شرعيّاً بمقتضى هذا الاصطلاح، وإن كان حقيقة لغويّة بمقتضى اصطلاح أهل اللّغة.

(٥) عطف على قوله: «ليدخل»، أي وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح الّذي هو من أفراد الحقيقة.

(٦) أي الظّاهر إنّ لفظ «من» في قوله:

«من الحقيقة» ليس صلة ليخرج لفساد المعنى، كما هو الظّاهر، وإنّما الجارّ والمجرور في موضع الحال بيان لما بعدها، وهو قوله: «ما يكون له معنى آخر»، وصلة «يخرج» محذوف أي يخرج من التّعريف بعض أفراد الحقيقة، وهو اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له لكن ليس غيراً في اصطلاح التّخاطب كاستعمال لفظ الصّلاة في اصطلاح أهل الشّرع في الأركان المخصوصة، وإنّما غير في اصطلاح آخر أي أهل اللّغة، فلا تكون الصّلاة المستعملة في الأركان المخصوصة بحسب الشّرع من المجاز، إذ تعريفه ليس صادقاً عليها.

لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع [على وجه يصح ـ (١)] متعلّق بالمستعملة [مع قرينة (٢) ـ عدم إرادته] أي إرادة الموضوع له.

[فلابدّ] للمجاز [من العلاقة (٣)] ليتحقّق الاستعمال على وجه يصحّ. وإنّما قيّد(٤) بقوله: على وجه يصحّ، واشترط العلاقة [ليخرج الغلط] من تعريف المجاز كقولنا: خذ هذا الفرس، مشيراً إلى كتاب، لأنّ هذا الاستعمال على وجه يصحّ (٥) [و] إنّما قيّد بقوله: مع قرينة عدم إرادته، ـ لتخرج [الكناية (٦)] لأنّها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادة ما وضعت له.

---

(١) أي هذا فصل خرج به الغلط كما يأتي، والمستفاد منه أنّه لابدّ في المجاز من ملاحظة العلاقة، لأنّ صحّة استعمال اللّفظ في غير ما وضع له تتوقّف على ملاحظتها، ولذا صحّ تفريع قوله: بعد «فلا بد من العلاقة» عليه.

(٢) أي مع قرينة سواء كانت حاليّة أو مقاليّة على عدم إرادة المعنى الحقيقي، أي المجاز هو الكلمة المستعملة على الوجه المذكور مع مصاحبة قرينة دالّة على عدم إرادة المتكلّم للموضوع له وضعاً حقيقيّاً، فقرينة المجاز مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وهو فصل يخرج به الكناية كما يأتي.

(٣) أي من ملاحظة العلاقة، والاستعمال في غير ما وضع له عند عدم ملاحظة العلاقة لم يكن مجازاً بل غلطاً، ثمّ المراد بالعلاقة هنا هو الأمر الّذي يحصل به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، كالمشابهة في مجاز الاستعارة، وكالسّببيّة والمسببيّة في المجاز المرسل، وبتلك العلاقة يتحقّق الاستعمال على وجه يصحّ عند العقلاء.

(٤) أي قيد المصنّف كقوله: «على وجه يصحّ واشترط العلاقة ليخرج الغلط» من تعريف المجاز، والمستفاد من هذا الكلام أنّ المراد بالغلط الخارج عن تعريف المجاز ما استعمل في غير ما وضع له لا لعلاقة من تعمّد لذلك الاستعمال، وهو الغلط اللّساني كما إذا أشار إلى كتاب، وأراد أن يقول: خذ هذا الكتاب، فسبق لسانه وقال: خذ هذا الفرس.

(٥) أي لعدم ملاحظة العلاقة بين الفرس والكتاب.

(٦) أي إنّ الكناية تخرج عن تعريف المجاز وعن تعريف الحقيقة أيضاً، بناء على أنّها واسطة بين الحقيقة والمجاز، أي ليست حقيقة ولا مجاز، أمّا أنّها ليست حقيقة فلأنّها كما

[وكلّ منهما] أي من الحقيقة والمجاز [لغوي وشرعي(١) وعرفيّ خاصّ] وهو (٢) ما يتعيّن ناقله، كالنّحوي والصّرفي وغير ذلك(٣)، [أو] عرفي [عامّ] لا يتعيّن ناقله(٤)، وهذه النّسبة(٥) في الحقيقة بالقياس إلى الواضع(٦)، فإن كان واضعها(٧) واضع اللّغة فلغويّة،

سبق، هو اللّفظ المستعمل فيما وضع له، والكناية ليست كذلك، وأمّا أنّها ليست مجازاً، فلأنّ المجاز اشترط فيه القرينة المانعة عن إرادة الحقيقة، والكناية ليست كذلك، لأنّ القرينة فيها ليست مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

(١) أي إنّما قسّم الحقيقة والمجاز إلى اللّغوي والشّرعي والعرفي في العامّ والخاصّ، مع أنّ الشّرعي داخل في العرفي الخاصّ لشرفه، وأنّه ليس من قبيل العرفي تنزيلاً للتّغاير في الوصف منزلة التّغاير في الذّات، مثال الحقيقة الشّرعيّة: الصّلاة و الزّكاة والحجّ، فإنّ الشّارع اخترع معانٍ لم تكن مقصودة للعرب.

(٢) أي الخاصّ ما يتعيّن ناقله أن يكون ناقله عن المعنى اللّغوي طائفة مخصوصة من النّاس، ولا يشترط العلم بشخص النّاقل.

(٣) أي ما عدا الشّرع، كالمتكلّمين بقرينة المقابلة.

(٤) قوله: «لا يتعيّن ناقله» تفسير للعرف العامّ. أي لا يتعيّن ناقله عن اللّغة بطائفة مخصوصة، وإن كان معيّناً في نفس الأمر.

والحاصل إنّ كلاً من الحقيقة والمجاز على أربعة أقسام: أي الحقيقة اللّغويّة، والشّرعيّة، والعرفيّة الخاصّة، و العرفيّة العامّة.

فالحقيقة اللّغويّة ما وضعها واضع اللّغة، والشّرعيّة ما وضعها الشّارع، والعرفيّة الخاصّة ما وضعها أهل عرف خاصّ كالنّحويين في لفظ مخصوص، والعرفيّة العامّة ما وضعها أهل العرف العامّ، أي الّذي لم يختصّ بطائفة مخصوصة من النّاس.

(٥) أي في لغوي وشرعي وعرفي «في الحقيقة» أي الكائنة في الحقيقة بأن يقال حقيقة لغويّة، حقيقة شرعيّة، حقيقة عرفيّة خاصّة أو عامّة.

(٦) أي بالنّسبة والنّظر إلى الواضع.

(٧) أي واضع الحقيقة واضع اللّغة، فهي حقيقة لغويّة.

وإن كان الشّارع(١) فشرعيّة، وعلى هذا القياس(٢)، وفي المجاز(٣) باعتبار الاصطلاح(٤) الّذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح، فإن كان هواصطلاح اللّغة فالمجاز لغوي وإن كان اصطلاح الشّرع فشرعي، وإلّا فعرفي عام أو خاصّ [كأسد للسّبع] المخصوص(٥) [والرّجل الشّجاع] فإنّه حقيقة لغويّة في السّبع مجاز لغوي في الرّجل الشّجاع [وصلاة(٦) للعبادة] المخصوصة [والدّعاء] فإنّها(٧) حقيقة شرعيّة في العبادة مجاز شرعي في الدّعاء [وفعل(٨) للّفظ] ـ المخصوص أعني ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة [والحدث(٩)] فإنّه حقيقة عرفيّة خاصة أي نحويّة في اللّفظ مجاز نحوي في الحدث،

---

(١) أي وإن كان واضع تلك الحقيقة الشّارع، فهي حقيقة شرعيّة.

(٢) أي وإن كان واضع تلك الحقيقة أهل العرف، فهي حقيقة عرفيّة خاصّة أوعامّة.

(٣) أي قوله: «في المجاز» عطف على قوله: «في الحقيقة»، أي وهذه النّسبة الكائنة في المجاز في قولهم: مجاز لغوي، أو شرعي، أو عرفيّ خاصّ أو عامّ.

(٤) أي باعتبار أهل الاصطلاح.

(٥) أي الحيوان المفترس، فاستعماله في الحيوان المفترس حقيقة لغويّة، واستعماله في الرّجل الشّجاع مجاز لغوي، للعلاقة بينه وبين المعنى الأوّل وهي المشابهة.

(٦) أي ولفظ الصّلاة حيث إنّه وضع للعبادة المخصوصة شرعاً، فهوحقيقة شرعيّة فيها.

(٧) أي الصّلاة حقيقة شرعيّة في العبادة، ومجاز شرعي في الدّعاء لعلاقة الكلّيّة والجزئيّة بين العبادة والدّعاء.

(٨) أي وهو مثال للحقيقة العرفيّة الخاصّة، أي إنّ لفظ (فعل) عند النّحاة قد وضع للّفظ المخصوص، وهو ما دلّ على معنى في نفسه واقترن بزمان ما، أي مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة، ثمّ قوله: «للّفظ» بتشديد اللّام ليكون معرّفاً بدليل وضعه بقوله: «المخصوص».

(٩) أي لفظ (فعل) إذا استعمله النّحوي في الحدث كان مجازاً نحويّاً، لأنّ الحدث جزء مدلول الفعل، وذلك فإنّ لفظ (فعل) بكسر الفاء في اللّغة اسم بمعنى الأمر والشّأن، نُقل في النّحو للكلمة المخصوصة، وهي الفعل في مقابل الاسم والحرف، ومعناه هو الحدث المنسوب إلى فاعل في أحد الأزمنة الثّلاثة، فإذا استعمل في الحدث فقطّ، وهو جزء معناه كان مجازاً نحويّاً، وليس حقيقة لغويّة في الحدث، كما يتوهّم فيكون مجازاً عرفيّاً خاصّاً.

[ودابّة لذي الأربع(١) والإنسان] فإنّها(٢) حقيقة عرفيّة عامّة في الأوّل، مجاز عرفي عامّ في الثّاني، [والمجاز مرسل(٣) إن كانت العلاقة] المصحّحة(٤) [غير المشابهة(٥)] بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي [وإلّا(٦) فاستعارة]،

(١) أي إذا استعمل لفظ دابّة في ذي القوائم الأربع كالحمار مثلاً، فهو حقيقة عرفيّة عامّة، فإنّه في العرف العامّ وضع لذي الأربع واستعماله في الإنسان مجاز عرفي عامّ، حيث يستعمل فيه لعلاقة بينه وبين ما وضع له في العرف العامّ، والعلاقة بين السّبع والرّجل الشّجاع هي المشابهة، وبين العبادة المخصوصة والدّعاء اشتمالها عليه وبين اللّفظ المخصوص والحدث دلالته عليه مع الزّمان، وبين الإنسان وذوات الأربع مشابهته لها في قلة التّمييز، وقد وضع لفظ الدّابة في الأصل واللّغة لكلّ ما يدبّ على الأرض فإن استعمل في ذوات الأربع من حيث كونها ممّا يدبّ فهوحقيقة، وإن استعمل فيها لخصوصها وروعي الدّبيب لتحقّق المناسبة الموجبة لتسميتها بخصوصها، وكان ذلك من أهل العرف العامّ صار حقيقة عامّة، واستعماله بعد ذلك في الإنسان للمشابهة مجاز عرفي عامّ.

(٢) أي دابّة حقّيقيّة عرفيّة عامّة في الأوّل، أي في ذوات القوائم الأربع.

(٣) أي سمّي مرسلاً، لأنّ الإرسال في اللّغة هو الإطلاق والمجاز الاستعاري مقيّد بادّعاء أنّ المشبّه من جنس المشبّه به، والمرسل مطلق عن هذا القيد، وقيل إنّما سمّي مرسلاً لإرساله عن التّقييد بعلاقة مخصوصة، بل ردّد بين علاقات، بخلاف المجازي الاستعاري فإنّه مقيّد بعلاقة واحدة، وهي المشابهة.

(٤) أي لاستعمال اللّفظ في غير ما وضع له.

(٥) أي بأن تكون العلاقة علاقة سببيّة أو مسبّبيّة على ما يأتي، وذلك بأن يكون معنى اللّفظ الأصلي سبباً لشيء أو مسبّباً عن شيء، فنقل اسمه لذلك الشّيء.

(٦) أي وإن لم تكن العلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي غير المشابهة، بل كانت العلاقة نفس المشابهة، فالمجاز استعارة.

فعلى هذا الاستعارة هي اللّفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة، كأسد في قولنا: رأيت أسداً يرمي(١)، [وكثيراً ما تطلق الاستعارة(٢)] على فعل المتكلّم، أعني [على استعمال اسم المشبّه به(٣) في المشبّه] فعلى هذا تكون(٤) بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق [فهما] أي المشبّه به والمشبّه [مستعار منه ومستعار له واللّفظ] أي لفظ المشبّه به(٥) [مستعار]، لأنّه(٦) بمنزلة اللّباس الّذي استعير من أحد فألبس غيره.

المجاز المرسل

[والمرسل] وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة [كاليد] الموضوعة للجارحة المخصوصة، إذا استعملت(٧) [في النعمة]

---

(١) أي كأنّه قال:

رأيت رجلاً شجاعاً يشبه الأسد يرمي بالنّشاب، فقد استعمل لفظ الأسد في الرّجل الشّجاع، والعلاقة هي المشابهة في الشّجاعة، والقرينة هي قوله: يرمي.

(٢) أي وكثيراً ما يطلق في العرف لفظ الاستعارة على فعل المتكلّم أعني المعنى المصدري لا على اللّفظ المستعار، والمراد أنّ هذا كثير في نفسه لا بالقياس إلى المعنى السّابق حتّى يكون المعنى السّابق أقل.

(٣) أي لفظ المشبّه به ليشمل استعارة الفعل والحرف، فمراده بالاسم ما قابل المسمّى لا ما قابل الفعل والحرف.

(٤) أي تكون الاستعارة بمعنى المصدر الخالص.

(٥) أي كلفظ الأسد مثلاً مستعار، والمعنى المشبّه به، أعني الحيوان المفترس مستعار منه، والمعنى المشبّه، أعني الرّجل الشّجاع المسمّى بزيد مستعار له، والمتكلّم مستعيراً.

(٦) أي اللّفظ بمنزلة اللّباس طلب عاريّة من المشبّه به لأجل المشبّه.

(٧) أي إذا استعملت اليد في النّعمة، مثل كثرت أيادي فلان عندي، وجلّت يده لديّ، ورأيت أياديه عمّت الوجود، فإطلاق اليد على النّعمة في الأمثلة المذكورة مجاز مرسل من إطلاق اسم السّبب على مسبّبه، لأنّ اليد سبب لصدور النّعمة ووصولها إلى الشّخص المقصود بها.

لكونها(١) بمنزلة العلّة الفاعليّة للنّعمة، لأنّ النّعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود بها [و] كاليد في [القدرة(٢)] لأنّ أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد، وبها تكون الأفعال الدالّة على القدرة من البطش والضّرب والقطع والأخذ، وغير ذلك(٣)، [والرّاوية] الّتي هي في الأصل اسم للبعير(٤) الّذي يحمل المزادة إذا استعملت [في المزادة]، أي المِزْوَد(٥) الّذي يجعل فيه الزّاد، أي الطّعام المتّخذ للسّفر، والعلاقة كون البعير حاملاً لها، وبمنزلة العلّة المادّيّة(٦).

---

(١) أي اليد بمعنى الجارحة لا بمعنى اللّفظ، ففيه استخدام.

(٢) أي كاليد إذا استعملت في القدرة كما في قولك: للأمير يد، أي قدرة، فإنّ استعمالها فيها مجاز مرسل، وذلك لأنّ الآثار تظهر باليد غالباً، مثل الضّرب والبطش والقطع والأخذ والدّفع والمنع، فينتقل من اليد إلى الآثار الظّاهرة بها، ومن الآثار إلى القدرة الّتي هي أصلها، فهي مجاز عن الآثار، من إطلاق اسم السّبب على المسبّب والآثار يصحّ إطلاقها مجازاً على القدرة من إطلاق اسم المسبّب على السّبب، فالعلاقة في إطلاق اليد على القدرة كون اليد كالعلّة الصّوريّة للقدرة وآثارها، إذ لا تظهر القدرة وآثارها إلّا باليد، كما لا يظهر المصوّر إلّا بصورته، فرجعت العلاقة هنا إلى معنى السّببيّة، وما في قوله: «لأنّ أكثر ما يظهر سلطان القدرة» مصدريّة، والمعنى لأنّ أكثر ظهور سلطان القدرة، وتأثيرها يكون باليد.

(٣) أي كالدّفع والمنع، وحاصل الكلام في المقام أنّ الأفعال الدالّة على القدرة لـمّا كانت لا تظهر إلّا باليد صارت القدرة وآثارها كلّ منهما لا يظهر إلّا باليد، وإن كان ظهور أحدهما مباشرة، والآخر بواسطة، وحيث كان كلّ منهما لا يظهر إلّا باليد صارت اليد كالعلّة الصّوريّة لهما.

(٤) أي البغل والحمار الّذي يستقى عليه، والعامّة تسمّي المزادة راوية، وذلك جائز على الاستعارة كما في الصّحاح.

(٥) وقيل إنّ تفسير المزادة بالـمِزْوَد خطأ، لأنّ المزادة ظرف الماء الّذي يستقى به على الدّابّة، أمّا الـمِزْوَد فظرف الطّعام، والرّاوية إنّما تستعمل عرفاً في المزادة لا في المزود.

(٦) أي قوله: «بمنزلة العلّة المادّيّة» عطف على قوله: «حاملاً لها»، أي والعلاقة كون البعير حاملاً لها، فالعلاقة هي المجاورة، وبمنزلة العلّة المادّيّة لأنّه لا وجود لها بوصف كونها مزادة في العادة إلّا بحمل البعير لها، فيكون توقّفها بهذا الوصف على البعير، كتوقّف الصّورة على المادّة، فالعلاقة حينئذٍ هي مطلق السّببيّة.

ولمّا أشار بالمثال إلى بعض أنواع العلاقة(١) أخذ في التّصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات، فقال: [ومنه] أي من المرسل [تسمية الشّيء باسم جزئه] في هذه العبارة نوع من التّسامح(٢)، والمعنى أنّ في هذه التّسمية مجازاً مرسلاً، وهو(٣) اللّفظ الموضوع لجزء الشّيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشّيء، [كالعين] وهي الجارحة المخصوصة(٤) [في الرّبيئة] وهي الشّخص الرّقيب(٥) والعين جزء منه(٦)،

---

(١) أي العلاقة السّببيّة في المثالين.

(٢) أي في قوله: «ومنه تسمية الشّيء باسم جزئه» تسامح، لأنّ ظاهر العبارة أنّ المجاز نفس تسمية الشّيء باسم جزئه، مع أنّ المجاز هو اللّفظ الّذي كان للجزء، وإطلاقه على الكلّ كان للملابسة.

(٣) أي والمجاز المرسل المصاحب لتلك التّسمية هو اللّفظ الموضوع لجزء الشّيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشّيء.

واعلم أنّه لا يصحّ إطلاق اسم كلّ جزء على الكلّ، وإنّما يطلق اسم الجزء الّذي له مزيد اختصاص بالكلّ بحيث يتوقّف تحقّق الكلّ بوصفه الخاصّ عليه كالرّقبة والرّأس، فإنّ الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنّه لا يجوز إطلاقها على الإنسان، وأمّا إطلاق العين على الرّبيئة فليس من حيث إنّه إنسان، بل من حيث إنّه رقيب، ومن المعلوم أنّ الرّبيئة إنّما تتحقّق كونه شخصاً رقيباً بالعين، إذ لولاها لانتفت عنه الرّقيبيّة، وإلى هذا أشار الشّارح بقوله: «ويجب أن يكون الجزء...».

(٤) أي بحسب أصل وضعها، فإنّها تستعمل مجازاً مرسلاً في الرّبيئة، والعلاقة في ذلك الجزئيّة.

(٥) أي وهو في الأصل المشرف، والحافظ على الشّيء، والمراد هنا الشّخص المسمّى بالجاسوس الّذي يطّلع على عورات العدو، أي خفايا أموره.

(٦) أي من الرّقيب، فقد أطلق اسم جزئه عليه لعلاقة الجزئيّة.

ويجب أن يكون الجزء الّذي يطلق على الكلّ(١) ممّا يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الّذي قصد بالكلّ مثلاً، لا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الرّبيئة. [وعكسه] أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشّيء باسم كلّه، [كالأصابع] المستعملة [في الأنامل] الّتي هي أجزاء من الأصابع في قوله: تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾[1](٢).

[وتسميته] أي ومنه(٣) تسمية الشّيء [باسم سببه نحو: رعينا الغيث] أي النّبات الّذي سببه الغيث [أو] تسمية الشّيء باسم [مسبّبه نحو: أمطرت السّما نباتاً]، أي غيثاً يكون النّبات مسبّباً عنه(٤)، وأورد في الإيضاح في أمثلة تسمية السّبب باسم المسبّب قولهم: فلان أكلّ الدّم، أي الدّية المسبّبة عن الدّم، وهو سهو(٥)،

---

(١) أي من الأجزاء الّتي يكون لها مزيد اختصاص بالمعنى الّذي يقصد من الكلّ، كالاطّلاع في هذا المثال.

(٢) أي يجعلون أناملهم في آذانهم، والأنملة جزء من الأصابع، والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الأذن، والعلاقة في ذلك الكلّيّة.

(٣) أي ومن المجاز المرسل تسمية الشّيء باسم سببه، نحو: رعينا الغيث، أي رعينا النّبات الّذي سببه الغيث والمطر.

(٤) أي عن الغيث، فلفظ النّبات استعمل في السّبب مجازاً مرسلاً بعلاقة السّببيّة والمسبّبيّة.

(٥) أي جعل المصنّف في الإيضاح فلان أكل الدّم من أمثلة تسمية السّبب باسم المسبّب سهو منه، بل هو من أمثلة تسمية المسبّب، أعني الدّيّة في المثال المذكور، باسم السّبب الّذي هو الدّم، والدّم سبب لها، والدّيّة مسبّبة عن الدّم، فقد أطلق في المثال المذكور لفظ السّبب، أعني الدّم على المسبّب أعني الدّية، فصار المراد من الدّم في قولهم:

فلان أكلّ الدّم، أي أكلّ الدّية، وممّا يؤيّد سهو المصنّف في الإيضاح تفسيره بقوله: أي الدّية المسبّبة عن الدّم، فإنّه قد بيّن أنّ الدّية المطلق عليها الدّم مسبّبة، والكلام في إطلاق اسم المسبّب على السّبب.

---

[1] سورة البقرة: ١٩.

بل هو(١) من تسمية المسبّب باسم السّبب [أو ما كان عليه] أي تسمية الشّيء(٢) باسم الشّيء الّذي كان هو عليه في الزّمان الماضي لكن ليس عليه(٣) الآن [نحو: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾[١]] أي الّذين كانوا يتامى قبل ذلك، إذ لا يتمّ بعد البلوغ [أو] تسمية الشّيء باسم [ما يؤول] ذلك الشّيء [إليه(٤)] في الزّمان المستقبل [نحو: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[٢]] أي عصيراً يؤول إلى الخمر [أو] تسمية الشّيء باسم [محلّه(٥) نحو:

---

(١) أي قولهم: فلانٌ أكل الدّم، من تسمية المسبّب، أي الدّية، باسم السّبب، أي الدّم، فالدّية مسبّبة عن الدّم والدّم سبب لها.

(٢) أي البالغ فعلاً باسم الشّيء، أي اليتامى الّذي كان هو، أي البالغ عليه، أي على وصف اليتامى في الزّمان الماضي.

(٣) أي ليس على وصف اليتامى عند الإطلاق، وحاصل الكلام إنّ من المجاز المرسل عند المشهور تسمية الشّيء باسم الّذي أطلق على الشّيء باعتبار الحال الّذي كان عليه أوّلاً، وليس ذلك الحال الّذي باعتباره أطلق اللّفظ موجوداً الآن، وذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ حيث أطلق ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰٓ﴾ على البالغين، لأنّ إيتاء المال بعد البلوغ، وإطلاق ذلك على البالغين إنّما هو باعتبار الوصف الّذي كانوا عليه قبل البلوغ، لأنّه ـ محلّ اليتم، وليس موجوداً الآن، إذ لا يتمّ بعد البلوغ، والعلاقة في ذلك اعتبار ما كان.

(٤) أي من المجاز المرسل تسمية الشّيء بالاسم الّذي يطلق على ذلك الشّيء باعتبار ما يؤول إليه يقيناً، أوظنّاً لا احتمالاً نحو قوله تعالى حكاية: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ أي أعصر عنباً يؤول إلى أن يصير خمراً بعد العصر، فقد سمّي العنب باسم الحال الّذي سيحدث ويؤول إليه المسمّى، ولا شكّ أنّ الارتباط موجود بين الحال وما يؤول إليه صاحبه، وذلك مصحّح للتّجوز، والعلاقة في ذلك اعتبار ما يكون.

(٥) أي ومن المجاز المرسل تسمية الشّيء باسم المكان الّذي يحل فيه ذلك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ فإنّ النّادي اسم لمكان الاجتماع، ولمجلس القوم، وقد أطلق على أهله الّذين يحلّون فيه، فالمعنى فليدع أهل ناديه، أي أهل مجلسه لينصروه، فإنّهم لا ينصرونه والانتقال من النّادي إلى أهله موجود كثيراً، فصحّ التّجوز بذلك الاعتبار، فالعلاقة في ذلك المحلّيّة.

---

[١] سورة النّساء: ٢.

[٢] سورة يوسف: ٣٦.

﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[١] أي أهل ناديه الحالّ فيه، والنّادي المجلس. [أو] تسمية الشّيء باسم [حاله(١)] أي باسم ما يحلّ في ذلك الشّيء [نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾[٢]، أي في الجنّة] الّتي تحلّ فيها الرّحمة. [أو] تسمية الشّيء باسم [آلته(٢) نحو: ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾[٣]، أي ذكراً حسناً] واللّسان اسم لآلة الذّكر، ولمّا كان(٣) في الأخيرين نوع خفاء صرّح به في الكتاب.

---

(١) أي عكس ما قبله، لأنّ ما تقدّم يسمّى الحال باسم المحلّ، وما هنا يسمّى المكان باسم ما يحلّ فيه، أي من المجاز المرسل تسمية المكان باسم ما يحلّ فيه ويقع في ضمنه نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ أي في الجنّة الّتي تحلّ فيها الرّحمة، والرّحمة بالأصل الرّقّة والحنانة، والمراد بها في جانب الله تعالى لازمها الّذي هو الإنعام، واستعمل في الجنّة لحلوله على أهل الجنّة فيها، والعلاقة في ذلك الحاليّة.

(٢) أي ومن المجاز المرسل تسمية الشّيء باسم آلته نحو قوله تعالى حكاية عن السّيد إبراهيم صلى الله على نبيّنا وعليه وسلّم ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ أي ذكراً حسناً، فقد أطلق اللّسان الّذي هو اسم لآلة الكلام، والذّكر على نفس الذّكر، لأنّ اللّسان آلته، ولا يخفى أنّ الانتقال من الآلة إلى ما هي له آلة صحيح، فصحّ التّجوز، والعلاقة في ذلك على الآليّة، والمراد بالأخيرين المتأخّرون عنه من الأنبياء والأمم.

ثمّ الفرق بين الآلة والسّبب أنّ الآلة هي الواسطة بين الفعل وفاعله، والسّبب ما به وجود الشّيء، فاللّسان آلة للذّكر الحسن لا سبب له.

(٣) أي قوله: «ولمّا كان...» جواب عن سؤال مقدّر، وهو لماذا ذكر المصنّف المعنى المجازي في المثالين الأخيرين، حيث قال: «أي في الجنّة» في الأوّل، أي ذكراً حسناً في الثّاني، ولم يذكر المعنى المجازي فيما عداهما من الأمثلة.

والجواب: لمّا كان فيهما نوع خفاء، لأنّ استعمال الرّحمة في الجنّة في المثال الأوّل، واستعمال اللّسان في الذّكر في المثال الثّاني، ليس من المجاز العرفي العامّ فسّر المراد بهما في المتن.

---

[١] سورة العلق: ١٧.

[٢] سورة آل عمران: ١٠٧.

[٣] سورة الشعراء: ٨٤.

فإن قيل(١) قد ذكر في مقدّمة هذا الفنّ أنّ مبني المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللّازم، وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزّوم فكيف ذلك؟ ـ

قلنا: ليس معنى اللزّوم(٢) ههنا امتناع الانفكاك في الذّهن أو الخارج، بل تلاصق(٣) واتّصال يُنتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة، وفي بعض الأحيان(٤)، وهذا متحقّق في كلّ أمرين بينهما علاقة وارتباط(٥).

---

(١) وحاصل ما قيل:

إنّ اعتبار العلاقة في الاستعمال المجازي إنّما هو لينتقل الذّهن من المعنى الحقّيقي إلى المعنى المجازي، والانتقال فرع اللزّوم، وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزّوم بالمعنى الّذي مرّ في المقدّمة، وهو أن يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللّفظ، بحيث يلزم من حصوله في الذّهن حصول المعنى المجازي، إمّا على الفور أو بعد التّأمّل في القرائن، فحينئذٍ لا وجه لجعلها علاقات، لما عرفت من أنّ أكثرها لا يفيد اللزّوم، فإنّ معنى اليتامى مثلاً لا يستلزم معناه المجازي الّذي هو البالغون، وكذا العنب لا يستلزم الخمر، وكذا النّادي لا يستلزم أهله لصحّة خلوّه عنهم، وكذا الرّحمة لا تستلزم الجنّة لصحّة وقوعها في غيرها، وكذا اللسّان لا يستلزم الذّكر لصحّة السّكوت.

(٢) وحاصل الجواب:

أنّه ليس المراد باللزّوم هنا اللزّوم الحقيقي، أعني امتناع الانفكاك في الذّهن أو الخارج، بل المراد به الاتّصال بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ولو في الجملة، أي في بعض الأحيان فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر، وهذا متحقّق في جميع أنواع العلاقة.

(٣) أي تعلّق وقوله:

«في الجملة» متعلّق بقوله: «ينتقل».

(٤) أي قوله:

«في بعض الأحيان» تفسير للانتقال في الجملة.

(٥) أي فثبت أنّ أنواع العلاقة كلّها تفيد اللزّوم، وبطل ما قاله السّائل.

الاستعارة

[والاستعارة(١)] وهي مجاز تكون علاقته المشابهة، أي قصد(٢) أنّ الإطلاق بسبب المشابهة، فإذا أطلق المِشْفَر(٣) على شفة الإنسان، فإن قصد تشبيهها(٤) بمشفر الإبل في الغلظ والتّدلّي فهو استعارة، وإن أريد أنّه من إطلاق المقيّد(٥) على المطلق كإطلاق المرسن(٦) على الأنف من غير قصد

---

(١) أي قوله:

«والاستعارة» مبتدأ، وخبره قوله: «قد تفيد...» والجملة عطف على قوله: «والمرسل كاليد في النّعمة...»، ثمّ إنّ المراد بالاستعارة في كلام المصنّف الاستعارة التّصريحيّة، وهي الّتي يذكر فيها المشبّه به، وأمّا المكنية، وهي الّتي لا يذكر فيها إلا المشبّه، فسيأتي حيث يذكرها المصنّف في فصل، ويأتي حكمة ذلك.

(٢) أي الشّارح «أي قصد...» إشارة إلى وجود المشابهة في نفس الأمر بدون قصدها، لا يكفي في كون اللّفظ استعارة، بل لابدّ من قصد أنّ إطلاق اللّفظ على المعنى المجازي بسبب التّشبيه بمعناه الحقيقي لا بسبب علاقة آخر غيرها مع تحقّقها.

(٣) أي المشفر بكسر الميم، وهي شفة البعير.

(٤) أي قصد تشبيه شفة الإنسان بمشفر في الغلظ كقولهم في مورد الذّمّ: فلان غليظ المشفر، فإنّه بمنزلة أن يقال: كأنّ شفته في الغلظ مشفر البعير، فهو استعارة لأنّ هذا الإطلاق كان على قصد التّشبيه.

(٥) أي اسم المقيّد، وهو مشفر فإنّه اسم للمقيّد، وهو شفة البعير إذا أطلق على المطلق، أي شفة الإنسان من حيث إنّها فرد من أفراد مطلق شفة كان هذا الإطلاق مجازاً مرسلاً.

(٦) أي المرسن بفتح الميم وكسر السّين مكان الرّسن من البعير أو الدّابّة مطلقاً، ومكان الرّسن هو الأنف، لأنّ الرّسن عبارة عن حبل يجعل في أنف البعير، فالمرسن في الأصل أنف البعير، فإذا أطلق عن قيده واستعمل في أنف الإنسان باعتبار ما تحقّق فيه من مطلق أنف كان مجازاً مرسلاً، وإذا استعمل في أنف الإنسان للمشابهة كان فيه اتساع وتستطيح، كأنف الدّابّة كان استعارة، فالمرسن كالمشفر يجوز الأمران فيه بالاعتبارين.

إلى التّشبيه فمجاز مرسل، فاللّفظ الواحد(١) بالنّسبة إلى المعنى الواحد(٢) قد يكون استعارة، وقد يكون مجازاً مرسلاً، والاستعارة [قد(٣) تقيّد بالتّحقيقيّة(٤)] لتتميّز عن التّخييليّة، والمكني عنها، [لتحقّق معناها] أي ما عني بها(٥) واستعملت(٦) هي فيه [حسّاً أو عقلاً(٧)] بأن يكون اللّفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينّص عليه، ويشار

---

(١) أي كمشفر مثلاً.

(٢) أي شفة الإنسان في المثال، ولذلك المعنى الواحد اعتباران: أحدهما خصوص كونه شفة الإنسان والآخر عموم كونه شفظظظ

زززنغننمفنفنة، فالإطلاق بالاعتبار الأوّل استعارة وبالاعتبار الثّاني مجاز مرسل وعلاقته الإطلاق والتّقييد.

(٣) أي «قد» هنا للتّحقيق لا للتّقليل، لأنّ تقيّدها بالتّحقيقيّة كثير في نفسه.

(٤) أي الاستعارة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأوّل التّحقيقيّة، والثّاني: التّخييليّة، والثّالث: الاستعارة بالكناية.

ثمّ الفرق بين الأوّل والأخيرين: الأوّل ما يذكر فيه المشبّه به، ويراد به المشبّه، ويكون المشبّه أمراً تحقيقاً إمّا حسّاً أوعقلاً سمّي تحقيقيّة لتحقّق معناها، فالأولى محقّقة المعنى بخلاف التّخييليّة حيث لا تكون محقّقة المعنى، وكذلك الاستعارة بالكناية ليست محقّقة المعنى عند المصنّف، لأنّ معنى التّخييليّة عند المصنّف أمر وهمي، والاستعارة بالكناية عنده هي التّشبيه المضمر في النّفس، وهو ليس بلفظ فلا تكون محقّقة المعنى. ـ

(٥) أي ما قصد بالاستعارة التّحقيقيّة، وهو المعنى المجازي لا المعنى الحقيقي.

(٦) أي استعملت التّحقيقيّة في معناه المجازي.

(٧) أي منصوبان على نزع الخافض، والمعنى لتحقيق معناها في الحسّ أو في العقل، والمراد من تحقّق معناها في الحسّ أن يكون معناها ممّا يدرك بإحدى الحواس الخمس فيصحّ أن يشار إليه إشارة حسيّة، بأن يقال نقل اللّفظ لهذا المعنى الحسّي، والمراد بالتّحقيق العقلي أن لا يدرك معناه بالحواسّ، بل بالعقل بأن كان له تحقّق وثبوت في نفسه بحيث لا يصحّ للعقل نفيه في نفس الأمر، فتصحّ الإشارة إليه إشارة عقليّة بأن يقال: هذا الشّيء المدرك الثّابت عقلاً هو الّذي نقل له اللّفظ، وهذا بخلاف الأمور الوهميّة فإنّها لا ثبوت لها في نفسها، بل بحسب الوهم، ولذا كان العقل لا يدركها ثابتة، ويحكم ببطلانها دون الوهم.

إليه إشارة حسّيّة(١) أو عقليّة(٢)، فالحسّي [كقوله(٣): لدى أسد شاكي السّلاح] أي(٤) تامّ السّلاح [مقذف(٥) أي رجل شجاع] أي قُذِف به كثيراً إلى الوقايع، وقيل قذف باللّحم ورمى به فصار له جسامة ونبالة، فالأسد ههنا مستعار للرّجل الشّجاع، وهو أمر متحقّق حسّاً [وقوله] أي والعقلي كقوله [تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[1](٦) أي الدّين الحقّ] وهو ملّة الإسلام، وهذا أمر متحقّق عقلاً.

---

(١) أي لكونه مدركاً بإحدى الحواسّ الخمس.

(٢) أي لكونه له ثبوت في نفسه، وإن كان غير مدرك بإحدى الحواسّ الخمس بل بالعقل.

(٣) أي قول زهير بن أبي سلمى لدى أسد شاكي السّلاح، وهو بكسر السّين ما يقاتل به في الحرب، فـ«شاكي» صفة مشبّهة أضيفت إلى الفاعل، والإضافة لفظيّة لا تفيد تعريفاً، فلذا وقع صفة للنّكرة، وهو مأخوذ من الشّوكة، وهي بمعنى شدّة البأس، والمعنى أنا عند أسد، أي رجل شجاع، فشبّه الرّجل الشّجاع بالحيوان المفترس، وادُّعي أنّه فرد من أفراده، واستعير اسم المشبّه به للمشبّه على طريق الاستعارة التّصريحيّة التّحقيقيّة، لأنّ المستعار له وهو الرّجل الشّجاع محقّق حسّاً لإدراكه بحاسة البصر.

(٤) أي تفسير لشاكي السّلاح، لأنّ تمام السّلاح عبارة عن كونه أهلاً للأضرار.

(٥) أي وهو اسم مفعول من قذفه، رمى به، وهو يحتمل معنيين:

أحدهما: أنّه قذف به في الحروب ورمى به فيها كثيراً حتّى صار عارفاً بها، فلا تهوله، هذا ما أشار إليه بقوله: «أي قذف به كثيراً إلى الوقايع».

وثانيهما: أنّه قذف باللّحم ورمى به، أي زيد في لحمه حتّى صار له جسامة، أي سمن ونبالة، أي غلظ فصارت جثّته عظيمة.

(٦) أي الصّراط المستقيم في الأصل هو الطّريق الّذي لا اعوجاج فيه، واستعير لأمر عقلي، أي الدّين الحقّ بعد تشبيهه به، واستعارة تصريحيّة تحقيقيّة، ووجه الشّبه هو التّوصل إلى المطلوب في كلّ، وإنّما كانت تحقيقيّة، لأنّ المستعار له وهو الدّين الحقّ محقّق عقلاً، لأنّ المراد بالدّين الحقّ ملّة الإسلام، بمعنى الأحكام الشّرعيّة، وهي لها تحقّق وثبوت في نفسها.

قال المصنّف(١) رحمه الله: فالاستعارة ما تضمّن(٢) تشبيه معناه بما وضع له، والمراد بمعناه ما عُنِي باللّفظ(٣) واستعمل اللّفظ فيه، فعلى هذا(٤) يخرج من تفسير الاستعارة نحو: زيد أسد، ورأيت زيداً أسداً، ومررت بزيد أسد، ممّا يكون اللّفظ مستعملاً فيما وضع له، إن تضمّن تشبيه شيء به، وذلك(٥) لأنّه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصحّ تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له، لاستحالة تشبيه الشّيء بنفسه وعلى أنّ(٦) ـ ما في قولنا: ما تضمّن، عبارة عن المجاز بقرينه تقسيم المجاز إلى

---

(١) أي قال المصنّف في الإيضاح، والمقصود من نقله لكلام المصنّف إفادة أنّ المصنّف يجعل نحو: زيد أسد، ورأيت زيداً أسداً، تشبيهاً بليغاً لا استعارة، لأنّ حدّ الاستعارة لا يصدق عليه، لأنّ الاستعارة ما تضمّن تشبيه معناه بما وضع له، وقولنا: زيد أسد ممّا يكون اللّفظ مستعملاً فيما وضع له، لا بما يشابه ما وضع له.

(٢) أي يريد بهذا الكلام أنّ المصنّف وغيره يجعل زيد أسد تشبيهاً بليغاً، لأنّ حدّ الاستعارة لا يصدق عليه.

(٣) يعني ليس المراد به ما وضع له اللّفظ فيكون معناه غير ما وضع له، فلا يلزم تشبيه الشّيء بنفسه وتخرج الحقيقة، لأنّها لفظ مستعمل فيما وضع له، وأيضاً يخرج التّشبيه لأنّ لفظ المشبّه به مستعمل فيما وضع له متضمّناً لتشبيه شيء به، وأيضاً يخرج المجاز المرسل لأنّه لفظ مستعمل في غير ما وضع له غير متضمّن لتشبيه ذلك الغير به، وبقي الاستعارة، لأنّها لفظ مستعمل في غير ما وضع له متضمّناً لتشبيه ذلك الغير به، هذا معنى قول المصنّف في الإيضاح: «فالاستعارة ما تضمّن تشبيه معناه بما وضع له» وما في قوله: «ما تضمّن...» جنس يتناول الاستعارة وغيرها، وما عداه فصل يخرج غيرها، وتبقى الاستعارة وحدها مع جميع أفرادها.

(٤) أي فعلى حدّ المذكور للاستعارة نحو: زيد أسد، فلا يكون استعارة، بل هو تشبيه بليغ بحذف الأداة.

(٥) أي وبيان خروج لفظ الأسد في الأمثلة المذكورة عن حدّ الاستعارة.

(٦) أي هذه العلاوة من تتمّة كلام المصنّف مقوّيه لما ذهب إليه من إخراج الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة.

الاستعارة وغيرها، وأسد في الأمثلة المذكورة ليس بمجاز، لكونه مستعملاً فيما وضع له(١).
وفيه(٢) بحث: لأنّا لا نسلّم أنّه مستعمل فيما وضع له، بل في معنى الشّجاع، فيكون مجازاً(٣)
واستعارة(٤) كما في: رأيت أسداً يرمي، بقرينه(٥) حمله على زيد، ولا دليل لهم(٦) على أنّ
هذا على حذف أداة التّشبيه، وأنّ التّقدير زيد كأسد. واستدلالهم على ذلك(٧)

فملخّص الكلام في المقام:

أنّ لفظ الأسد في الأمثلة كلّها خارج عن التّعريف بقوله: «ما تضمّن»، لأنّ «ما» واقعة على المجاز، وأسد في الأمثلة ليس بمجاز.

(١) هذا آخر كلام المصنّف في الإيضاح.

(٢) أي في كلام المصنّف حيث قال: إنّ لفظ الأسد في الأمثلة المذكورة مستعمل فيما وضع له، نظر وبحث.

وحاصل البحث والنّظر: أنّا لا نسلّم أنّ الأسد في الأمثلة المذكورة مستعمل فيما وضع له، أي الحيوان المفترس، بل استعمل في معنى الشّجاع، وحينئذٍ لفظ أسد له معنيان شبّه معناه المراد منه وهو الشّجاع الّذي زيد فرد من أفراده بالمعنى الموضوع له وهو الحيوان المفترس، واستعير اسمه، فيكون أسد مجازاً بالاستعارة لصدق تعريفها الّذي ذكره المصنّف عليه.

(٣) أي ـ لأنّه مستعمل في غير ما وضع له.

(٤) أي لأنّه لفظ تضمّن تشبيه معناه المراد منه بالمعنى الّذي وضع له، وليس في ذلك جمع بين الطّرفين، لأنّ زيداً ليس هو المشبّه بالأسد، وإنّما المشبّه بالأسد كلّيُهُ، وهو الشّجاع، وأصل التّركيب زيد رجل شجاع كالأسد.

(٥) أي قوله: «بقرينة» متعلّق بمستعمل المقدّر في قوله: «بل في معنى الشّجاع»، أي بل مستعمل في معنى الشّجاع بقرينة حمله على زيد.

(٦) أي لا دليل للقوم التّابع لهم المصنّف على أنّ أسد في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقته، والتّقدير زيد كأسد حتّى يكون أسد مستعملاً فيما وضع له، غاية الأمر أنّ نحو زيد محمول على حذف أداة التّشبيه.

(٧) أي على أنّ نحو زيد أسد، على حذف أداة التّشبيه، وأنّ التّقدير زيد كأسد، ـ أي استدلالهم فاسد، فاستدلالهم مبتدأ، وخبره فاسد.

بأنّه قد أوقع الأسد على زيد، ومعلوم أنّ الإنسان لا يكون أسداً، فوجب المصير إلى التّشبيه بحذف أداته قصداً(١) ـ إلى المبالغة فأسد.

لأنّ(٢) ـ المصير إلى ذلك إنّما يجب إذا كان أسد مستعملاً في معناه الحقيقي، وأمّا إذا كان مجازاً عن الرّجل الشّجاع فحمله على زيد صحيح(٣)، ويدلّ على ما ذكرناه(٤) أنّ المشبّه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلّق به(٥) الجارّ والمجرور كقوله(٦): أسدُ عليّ وفي الحروب نعامةٌ، أي مجترئ صائل عليّ.

---

(١) أي قوله: «قصداً إلى المبالغة» علّة لحذف الأداة، أي إنّما حذفت الأداة لأجل قصد المبالغة في زيد بإيهام أنّه عين الأسد.

(٢) أي قوله: «لأنّ المصير...» علّة لقوله: «فاسد» أي لأنّ المصير والنّقل إلى التّشبيه بحذف الأداة إنّما يصحّ، بل يجب إذا كان أسد مستعملاً في معناه الحقيقي، وليس الأمر كذلك، فإنّ الأسد مستعمل في معناه المجازي، أعني الرّجل الشّجاع، فحينئذٍ قد استعمل لفظ المشبّه به في المشبّه على سبيل الاستعارة.

(٣) لأنّ المعنى زيد رجل شجاع.

(٤) أي يدلّ على ما ذكرناه من استعمال أسد في رجل شجاع لا في الحيوان المفترس الّذي وضع له، إنّ المشبّه به في مثل هذا المقام، أي في كلّ تركيب ذكر فيه المشبّه به، والمشبّه بحسب الصّورة ولم تذكر الأداة.

(٥) أي يتعلّق بالمشبّه به الجارّ والمجرور، وتعلّق الجارّ والمجرور دليل على أنّه مؤوّل بمشتقّ كشجاع مثلاً.

(٦) أي قول عمران بن حطّان من شعراء الخوارج خطاباً للحجّاج توبيخاً له، أي أنت أسد عليّ وأنت نعامة في الحروب، فقوله: «عليّ» متعلّق بـ«أسد» و«في الحروب» متعلّق بـ«نعامة» لكونهما بتأويل المشتقّ، أي أنت عليّ مجترىء وشجاع، وفي الحروب جبان، لأنّ النّعامة من أجبن الحيوانات، فقوله: «أي مجترئ صائل عليّ» تفسير للمعنى المجازي والمشبّه بالأسد.

وكقوله: والطّير أغربة عليه(١) أي باكية، وقد استوفينا ذلك(٢) في الشّرح(٣).

واعلم (٤) أنّهم(٥) قد اختلفوا في أنّ الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي، فالجمهور على أنّها مجاز لغوي، بمعنى أنّها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، [ودليل (٦) أنّها] أي الاستعارة [مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبّه به لا للمشبّه، ولا للأعمّ منهما] أي من المشبّه والمشبّه به، فأسد في قولنا: رأيت أسداً يرمي، موضوع للسّبع المخصوص لا للرّجل الشّجاع، ولا لمعنى أعمّ من السّبع، والرّجل كالحيوان المجترىء مثلاً ليكون إطلاقه عليهما(٧) حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرّجل.

وهذا(٨) معلوم بالنّقل عن أئمّة اللّغة قطعاً،

---

(١) أي هذا بعض بيت لأبي العلاء المعرّي، الأغربة جمع غراب، وهو جامد تعلّق به عليه، لكونه بتأويل المشتقّ، أي باكية، أي حزينة، وإنّما أوّل بذلك لأنّ الغراب عند العرب يشبّه به الباكي الحزين.

(٢) أي كون تعلّق الجارّ والمجرور كثيراً ما يتعلّق بالمشبّه في مثل هذا المقام.

(٣) أي مطوّل.

(٤) أي أشار الشّارح به إلى أنّ كلام المصنّف أعني «دليل أنّها...» مرتّب على محذوف.

(٥) أي ـ علماء البيان اختلفوا في أنّ الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي، فذهب الجمهور إلى أنّها مجاز لغوي في مقابل المجاز العقلي، فيشمل الشّرعي والعرفي، كما أشار إليه بقوله: «بمعنى أنّها لفظ...».

(٦) أي حاصل ما ذكرناه من الدّليل أنّ الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة، وكلّ ما هو كذلك فهو مجاز لغوي، فالاستعارة مجاز لغوي.

(٧) أي لا يكون لفظ أسد موضوعاً لمعنى أعمّ ليكون إطلاقه على السّبع، والرّجل الشّجاع حقيقة، كما أنّ إطلاق الحيوان على الأسد والرّجل حقيقة، لأنّ الحيوان موضوع للمعنى الأعمّ من الأسد والرّجل، وهو الجسم النّامي الحسّاس المتحرّك بالإرادة، وحينئذٍ فاستعماله في كلّ من الأسد والرّجل حقيقة.

(٨) أي كون لفظ أسد موضوعاً للمشبّه به لا المشبّه، ولا لأمر أعمّ، معلوم بالنّقل عن أئمّة اللّغة قطعاً.

فإطلاقه(١) ـ على المشبّه، وهو الرّجل الشّجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له، فيكون مجازاً لغويّاً، وفي هذا الكلام(٢) ـ دلالة على أنّ لفظ العامّ إذا أطلق على الخاصّ لا باعتبار خصوصه، بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء، كما إذا لقيت زيداً فقلت: لقيت رجلاً أو إنساناً أو حيواناً، بل هو حقيقة، إذا لم يستعمل اللّفظ إلّا في معناه الموضوع له(٣).

[وقيل: إنّها] أي الاستعارة [مجاز عقلي(٤) بمعنى أنّ التّصرف في أمر عقلي(٥) لا لغوي(٦)، لأنّها لمّا لم تطلق على المشبّه إلّا بعد ادّعاء دخوله] أي دخول المشبّه [في جنس

---

(١) أي إطلاق الأسد في قولنا: رأيت أسداً يرمي على الرّجل الشّجاع، إطلاق على غير ما وضع له، هذا هو مناط المجاز اللّغوي فيكون مجازاً لغويّاً لا مجازاً عقليّاً.

(٢) أي قول المصنّف، ولا للأعمّ منهما، أي فيه دلالة على أنّ إطلاق لفظ العامّ على الخاصّ باعتبار عمومه ليس مجازاً، نعم، إطلاقه عليه باعتبار خصوصه مجاز.

(٣) أي وحاصل الكلام في المثال المذكور أنّ اللّفظ لم يستعمل إلّا فيما وضع له لكنّه وقع في الخارج على زيد، وهو خاصّ، لأنّ في الخاصّ عموميّة وخصوصيّة، وهي التّشخيص وعموميّة الخاصّ كونه رجلاً أو إنساناً أوحيواناً مثلاً، فإذا أطلق العامّ على الخاصّ لا باعتبار خصوصيّة الخاصّ وهو التّشخص، بل باعتبار عمومه وهو رجل أو إنسان أو حيوان لا يكون مجازاً، لأنّه اعتبر في الخاصّ العموميّة، ثمّ أطلق العامّ عليه، فيكون استعمال اللّفظ فيما وضع له.

(٤) أي ليس المراد بالمجاز العقلي إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى غير ما هو له على ما مرّ في بحث الإسناد الخبري، لأنّه كما بيّن هناك التّصرف في الإسناد بجعله لغير ما هو له، وذلك غير متحقّق هنا بل المراد بالمجاز العقلي هنا هو التّصرف في أمر عقلي ـ أي ما يدرك بالعقل، وهو المعاني العقليّة، وإليه أشار بقوله: «بمعنى أنّ التّصرّف».

(٥) أي هو جعل الرّجل الشّجاع فرداً من أفراد الأسد حقيقة بعد ادّعاء أنّه من جنس المشبّه به أي الأسد.

(٦) أي لا في أمر لغوي، وهو لفظ الأسد مثلاً، بمعنى أنّ المتكلّم لم ينقل اللّفظ ـ إلى غير معناه، بل استعمله في معناه بعد التّصرف في المعنى بأن جعل المعنى معنى آخر لادّعاء،

المشبّه به] بأن جعل الرّجل الشّجاع فرداً من أفراد الأسد [كان استعمالها] أي الاستعارة في المشبّه(١) استعمالاً [فيما وضعت له] وإنّما قلنا(٢) إنّها لم تطلق على المشبّه إلّا بعد ادّعاء دخوله في جنس المشبّه به، لأنّها لو لم تكن كذلك(٣) لما كانت استعارة، - لأنّ مجرد نقل الاسم لو كان استعارة، لكانت الأعلام المنقولة استعارة، ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة، إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرّد عارياً عن معناه، ولما صحّ

ثمّ أطلق اللّفظ على معناه الجعلي، وإليه أشار بقوله: «لأنّها» أي الاستعارة، أي لفظ الأسد مثلاً لم يطلق على المشبّه، أي الرّجل إلّا بعد ادّعاء دخوله في جنس المشبّه به، أي الأسد، فقوله: «لأنّها» دليل على الاستعارة، ونفي المجاز اللّغوي.

وحاصله: أنّ الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بعد الادّعاء، وكلّ ما هو كذلك لا يكون مجازاً لغويّاً، ينتج أنّ الاستعارة ليست مجازاً لغويّاً بل عقليّاً، لأنّ الكلام في المجاز لا في الحقيقة.

(١) أي كاستعمال الأسد في الرّجل الشّجاع مثلاً استعمالاً فيما وضعت له، وذلك لأنّ التّصرف والادّعاء المذكور صيّر الرّجل الشّجاع من أفراد الأسد الّذي وضعت له لفظة الأسد، فتكون حقيقة لغويّة ومجازاً عقليّاً.

(٢) أي على لسان المصنّف دالاً، فالمناسب: إنّما قال.

(٣) أي لو لم تكن مطلقة على المشبّه بعد الادّعاء، بل أطلقت عليه بدون الادّعاء المذكور للزم ما ذكره الشّارح من ثلاثة أمور كلّها باطلة.

الأوّل ما أشار إليه بقوله: «لما كانت استعارة»، لأنّ حقيقة الاستعارة نقل اللّفظ بمعناه للمستعار، لا نقل مجرّد اللّفظ خالياً عن المعنى، وذلك لأنّ مجرّد نقل الاسم عن معناه لمعنى آخر مجرّداً عن الادّعاء لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة كيزيد ويشكر وأسد استعارة لوجود النّقل فيها، مع أنّها ليست كذلك، فالتّالي باطل والمقدّم مثله.

والثّاني ما أشار إليه بقوله: «ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة» إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرّد عارياً عن معناه، أي لو لم يكن إطلاق اللّفظ على المشبّه بعد ادّعاء دخوله في المشبّه به المقتضي للمبالغة، لما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة والتّالي باطل فالمقدّم مثله.

أن يقال لمن قال: رأيت أسداً، وأراد به(١) زيداً أنّه جعله أسداً(٢)، كما لا يقال لمن سمّى(٣) ولده أسداً، أنّه جعله أسداً، إذ لا يقال جعله أميراً إلّا وقد أثبت فيه صفة الإمارة، وإذا كان (٤) ـ نقل اسم المشبّه به إلى المشبّه تبعاً لنقل معناه إليه، بمعنى أنّه أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادّعاءً، ثمّ أطلق عليه اسم الأسد كان الأسد مستعملاً فيما وضع له.

والثّالث ما أشار إليه بقوله: «ولما صحّ أن يقال لمن قال: رأيت أسداً، وأراد به زيداً أنّه جعله أسداً» أي صّيره حيواناً مفترساً، والتّالي باطل، لأنّ من قال: رأيت أسداً يرمي، وأراد بالأسد زيداً على سبيل الاستعارة، يقال فيه: إنّه جعل زيداً أسداً قطعاً، وما ذاك إلّا باعتبار دخول المشبّه في جنس المشبّه به، فثبت المدّعى، وهو أنّ الاستعارة لم تطلق إلّا بعد إدخال المشبّه في جنس المشبّه به، فكانت مجازاً عقليّاً فالمتحصل أنّه لو لم تكن الاستعارة مطلقة على المشبّه بعد الادّعاء المذكور للزم ما ذكر من الأمور، والتّالي باطل فالمقدّم مثله.

(١) أي أراد بالأسد زيداً.

(٢) أي إنّما كان لا يصحّ أن يقال إنّه جعل زيداً أسداً، لأنّ (جعل) إذا كان بمعنى صيّر كما هنا تعدّى إلى مفعولين، ويفيد إثبات صفة لشيء، فيكون مدلول قولك: فلان جعل زيداً أسداً، أي أنّه أثبت الأسديّة له، ولا شكّ أنّ مجرّد نقل لفظ الأسد لزيد وإطلاقه عليه من غير ادّعاء دخوله في جنسه ليس فيه إثبات أسديّة له.

(٣) أي من سمّى ولده أسداً لم يثبت فيه الأسديّة بمجرّد إطلاق الأسد عليه.

(٤) هذا مرتبط بما أنتجه الدّليل السّابق، وحاصله أنّه رتّب على انتفاء الادّعاء المذكور في الاستعارة ثلاثة لوازم وكلّ منها باطل، كما عرفت، فيكون ملزومها وهو انتفاء الادّعاء المذكور في الاستعارة باطلاً، فيثبت نقيضه وهو اعتبار الادّعاء المذكور في الاستعارة، وإذا كان الادّعاء المذكور معتبراً فيها فيكون اسم المشبّه به إنّما نقل للمشبّه تبعاً لنقل معناه إليه، بمعنى أنّ الرّجل الشّجاع جعل فرد من أفراد الحيوان المفترس، وكان ذلك المعنى الكلّي، أي الحيوان المفترس متحقّقاً في الرّجل الشّجاع فحينئذٍ يكون استعمال لفظ الأسد في الرّجل الشّجاع استعمالاً فيما وضع له.

فلا يكون مجازاً لغوياً(١) بل عقلياً، بمعنى أنّ العقل جعل الرّجل الشّجاع من جنس الأسد، وجعل(٢) ما ليس في الواقع واقعاً مجاز عقلي، [ولهذا] أي ولأنّ إطلاق اسم المشبّه به على المشبّه إنّما يكون بعد ادّعاء دخوله في جنس المشبّه به [صحّ التّعجّب(٣) في قوله(٤): قامت تظللني] أي(٥) توقع الظّل عليّ [من الشّمس(٦) نفس أعزّ عليّ من نفسي* قامت تظللني، ومن عجب (٧) شمس] أي غلام كالشّمس في الحسن و البهاء(٨) [تظللني من الشّمس] فلو لا أنّه ادّعى لذلك الغلام معنى الشّمس الحقيقي، وجعله(٩) شمساً على الحقيقة لما كان لهذا التّعجّب معنى إذ لا تعجّب في أن

(١) أي نظراً إلى الادّعاء المذكور لا يكون مجازاً لغويّاً، فإنّ كونه مجازاً لغويّاً يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له.

(٢) أي وجعل بالرّفع مبتدأ، وخبره مجاز عقلي، أي جعل الشّيء الّذي ليس في الواقع، أي جعله واقعاً مجاز عقلي، لأنّ العقل جعل الرّجل الشّجاع الّذي ليس أسداً في الواقع جعله من جنس الأسد.

(٣) أي صحّ التّعجب الّذي أصله أن يشاهد الإنسان وقوع أمر غريب، أو حصول شيء من مورد لم تجر العادة على حصوله منه.

(٤) أي قول أبي الفضل بن عميد في غلام قام على رأسه يظلّله من الشّمس.

(٥) أي فسّره الشّارح بذلك، لأنّ التّظليل عبارة عن إيقاع الظّلّ.

(٦) أي من حرّها وضمّن التّظليل معنى المنع، فلذا عدّاه بمن، أي تمنعني من حرّ الشّمس، فقوله: «نفس» فاعل «قامت»، ولذلك اتّصلت به تاء التّأنيث، وإن كان القائم غلاماً، قوله: «أعزّ» صفة لنفس، وجملة «تظللني» في محلّ نصب على الحال، والتّقدير قامت نفس هي أعزّ من نفسي حال كونها مظلّلة لي من حرّ الشّمس.

(٧) أي قوله: «من عجب» خبر مقدّم، و«شمس» مبتدأ مؤخّر، والجملة حال، والتّقدير قامت تلك النّفس مظلّلة لي، وشمس مظلّلة من الشّمس من العجب.

(٨) أي فقد شبّه الغلام بالشّمس، وادّعى أنّه فرد من أفرادها، وأنّ حقيقتها متحقّقة فيه، ثمّ استعار له اسمها.

(٩) أي جعل الغلام شمساً على الحقيقة بمعنى أنّ حقيقتها موجودة فيه إذ لولا هذا

يظلّل إنسان حسن الوجه إنساناً آخر [والنّهي عنه]، أي ولهذا صحّ النّهي عن التّعجّب [في قوله(١): لا تعجبوا من بلى غلالته(٢)] هي(٣) شعارٌ يلبس تحت الثّوب وتحت الدّرع أيضاً [قد زرّ(٤) أزراره على القمر] تقول(٥): زررْتُ القميص عليه، أزُرُّه إذا أشددت أزاره عليه، فلولا أن(٦) جعله قمراً حقيقيّاً لما كان للنّهي عن التّعجّب معنى، لأنّ الكتّان إنّما يسرع إليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة إنسان كالقمر في الحسن.

لما يحصل التّعجّب إذ لا تعجّب في أن يظلّل إنسان حسن الوجه إنساناً آخر لعدم الغرابة، والغرابة في تظليل الشّمس مع كونها نوراً لا ظلّ له أصلاً، فإذا جعل ذلك الغلام شمساً حقيقة على سبيل الادّعاء، يستدعي غرابة، فالتّعجب صحيح، لأنّ الشّمس من شأنها رفع الظّلّ وإذهابه لا إحداثه، كما هنا فهو أمر على خلاف العادة.

(١) أي قول الشّريف أبي الحسن بن طباطبا العلوي في غلام لابس الكتّان.

(٢) البلى بكسر الباء مقصوراً من بلى الثّوب يبلى إذا فسد، أي لا تعجبوا من تسارع بلى وفساد غلالته، ففي الكلام حذف مضاف أعني تسارع.

(٣) ـ أي الغلالة شعار، أي ثوب صغير ضيّق الكمّين كالقميص يلاقى البدن، يلبس تحت الثّوب الواسع، و يلبس أيضاً تحت الدّرع، سمّي شعاراً لأنّه يلي شعر البدن ويلاقيه.

(٤) أي بالبناء للمفعول، و«أزراره» نائب الفاعل، علّة للنّهي عن التّعجّب، والمعنى لا تعجبوا من بلى غلالته، لأنّه قد زرّ أزراره على القمر، أي شدّ أزراره على القمر، والضّمير في أزراره راجع إلى المحبوب، أو إلى الغلالة، والتّذكير باعتبار أنّه قميص أو شعار شبّه المحبوب بالقمر، واستعار اسم المشبّه به للمشبّه استعارة تصريحيّة والبلى ترشيح.

(٥) أفاد بهذا أنّ تعدية «زرّ» إلى الأزرار على احتمال كونه مبنيّاً للفاعل، فيه ضرب من التّسامح، لأنّه إنّما يتعدّى للقميص، ويتضمّن الدّلالة على الأزرار، والشّاعر قد عدّاه إليها.

(٦) أي فلولا أنّ الشّاعر جعل الممدوح قمراً حقيقيّاً لما كان للنّهي عن التعجّب معنى، لأنّ الكتّان إنّما يسرع إليه البلى عادة كما ثبت ذلك بالتّجربة، وإخبار أهل الخبرة بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة إنسان كالقمر في الحسن والبهاء.

والحاصل أنّه لما خشي أن يتوهّم أنّ صاحب الغلالة إنسان عادي تسارع البلى لغلالته فيتعجّب من ذلك لأنّ العادة أنّ غلالة الإنسان العادّي لا يتسارع البلى إليها قبل الأمد المعتاد،

لا يقال(١): القمر في البيت ليس باستعارة، لأنّ المشبّه مذكور، وهو الضّمير في غلالته وأزراره. لأنّا نقول لا نسلّم(٢) أنّ الذّكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة المذكورة كما في قولنا: سيف زيد في يد أسد(٣)، فإنّ تعريف الاستعارة صادق على ذلك. [وردّ] هذا الدّليل(٤) [بأنّ الادّعاء] أي ادّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به [لا يقتضي كونها] أي الاستعارة [مستعملة فيما وضعت له] للعلم الضّروري بأنّ أسداً في

نهى الشّاعر عن ذلك التعجّب، وبيّن سبب النّهي، و هو أنّ ذلك الغلام لم يبق في الإنسانيّة بل دخل في جنس القمر، والقمر لا يتعجّب من بلى ما يباشر ضوءه لأنّ هذا من خواصّه، ومتى ظهر السّبب بطل العجب كما في شرح المدرس رَحِمَهُ الله.

(١) أي حاصل الإشكال أنّ القمر هنا لا يصحّ أن يكون استعارة لذكر طرفي التّشبيه في التّركيب المذكور في البيت، لأنّ ضمير الغيبة فيه عائد إلى الشّخص الّذي أطلق عليه القمر.

(٢) أي وحاصل الجواب أنّ ذكر المشبّه على الوجه المذكور في البيت لا ينافي الاستعارة، لأنّ الذّكر الّذي ينافيها إنّما هو ذكره على وجه ينبئ عن التّشبيه بأن يكون المشبّه به خبراً عن المشبّه، أو حالاً، أو صفة، نحو: زيد أسد، ومررت بزيد أسداً، وجاءني رجل أسد، فالجمع في هذه الأمثلة ينبئ عن التّشبيه، فتقدّر أداة التّشبيه، وأمّا إذا ذكر المشبّه لا على وجه ينبئ عن التّشبيه كما في البيت فهو استعارة.

(٣) أي هذا مثال لعدم منافاة ذكر المشبّه للاستعارة، فقد شبّه زيد بالأسد، وادّعى أنّه فرد من أفراده، واستعير اسم المشبّه به للمشبّه على طريق الاستعارة التّصريحيّة، فقد جمع بين المشبّه وهو زيد، والمشبّه به وهو الأسد، على وجه لا ينبئ عن التّشبيه، لأنّ هذا التّركيب و نحوه لا يتأتّى فيه تقدير الأداة إلّا بزيادة في التّركيب بحيث يتحوّل الكلام عن أصله بأن يقال: رأيت في يد رجل كالأسد سيفاً.

(٤) أي قول المصنّف: «لأنّها لمّا لم تطلق على المشبّه إلّا بعد ادّعاء دخوله في جنس المشبّه به كان استعمالها فيما وضعت له».

وحاصل الرّدّ: منع الصّغرى القائلة بأنّ الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد الادّعاء المذكور، أي لا نسلّم ذلك، وهذا الادّعاء لا يخرج اللّفظ عن كونه مستعملاً في غير ما وضع له.

قولنا: رأيت أسداً يرمي، مستعمل في الرّجل الشّجاع(١)، والموضوع له هو السّبع المخصوص، و تحقيق ذلك(٢) أنّ ادّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به مبني على أنّه جعل أفراد الأسد بطريقة تأويل(٣) قسمين: أحدهما المتعارف: وهو

(١) أي الرّجل الشّجاع ليس معنى لفظ الأسد كي يكون استعمال اللّفظ فيما وضع له، بل الموضوع له هو السّبع المخصوص، فلا يكون استعمال الأسد في الرّجل الشّجاع استعمال اللّفظ ـ فيما وضع له، فلا خلاف في أنّ الاستعارة استعمال اللّفظ في غير ما وضع له في الواقع، وإنّما النّزاع في أنّ الاستعارة هل تسمّى مجازاً لغويّاً، نظراً لما في نفس الأمر، أو تسمّى مجازاً عقليّاً نظراً إلى المبالغة والادّعاء المذكور.

(٢) أي تحقيق أنّ الادّعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، وحاصل ما ذكره من التّحقيق أنّ ادّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له، إذ ليس معناه ما فهمه المستدلّ من ادّعاء ثبوت المشبّه به له حقيقة، حتّى يكون استعمال لفظ المشبّه به فيه استعمالاً فيما وضع له، والتّجوز في أمر عقلي، وهو جعل غير المشبّه به مشبّهاً به، بل معناه جعل المشبّه به مؤوّلاً بوصف مشترك بين المشبّه والمشبّه به، وادّعاء أنّ لفظ المشبّه به موضوع لذلك الوصف، وأنّ أفراده قسمان متعارف وغير متعارف، ولا خفاء في أنّ الدّخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له، لأنّ الموضوع له هو الفرد المتعارف، والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف.

(٣) أي قوله: «بطريق التّأويل» متعلّق بـ«جعل».

إن قلت:

إنّ الّذي بطريق التّأويل إنّما هو أحد القسمين وهو غير المتعارف، وأمّا الآخر وهو المتعارف فبطريق التّحقيق، فما قاله الشّارح من جعل أفراد الأسد قسمين بطريق التّأويل غير صحيح.

قلت:

جعل الأفراد قسمين مبنيٌّ على كون الأسد موضوعاً للقدر المشترك بينهما الصّادق على كلّ منهما وهو مجترىء، وكونه موضوعاً لذلك ليس إلّا بطريق التّأويل، وأمّا بطريق التّحقيق فهو منحصر في قسم واحد وهو المتعارف.

الّذي له غاية الجرأة ونهاية القوّة في مثل تلك الجثّة المخصوصة. والثّاني غير المتعارف: وهو الّذي له تلك الجرأة، لكن لا في تلك الجثّة المخصوصة والهيكل المخصوص(١)، ولفظ الأسد إنّما هو موضوع للمتعارف، فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له، والقرينة مانعة(٢) عن إرادة المعنى المتعارف ليتعيّن المعني الغير المتعارف. ـ وبهذا يندفع ما يقال: إنّ الإصرار على دعوى الأسديّة للرّجل الشّجاع، ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة السّبع المخصوص(٣).[وأمّا التعجّب(٤) والنّهي عنه] كما في البيتين المذكورين [فللبناء على تناسي التّشبيه قضاءً لحقّ المبالغة] ودلالة على أنّ المشبّه بحيث لا يتميّز

---

(١) أي قوله: «والهيكل المخصوص» عطف تفسير على قوله: «الجثّة المخصوصة».

(٢) أي قوله: «والقرينة مانعة...» دفع لما قيل: من عدم الحاجة إلى القرينة مع أنّها مستعملة في فرد من أفراده، ولو ادّعاءً.

فأجاب بما ترى من أنّ القرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعيّن غير المتعارف.

فيندفع ما يقال: إنّ الإصرار على دعوى الأسديّة للرّجل الشّجاع ينافي القرينة المانعة من إرادة الأسديّة.

ووجه الاندفاع أنّ الإصرار على دعوة الأسديّة بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة إنّما يمنع من إرادة الأسديّة بالمعنى المتعارف، وحينئذٍ فلا منافاة.

(٣) أي الأولى أن يقول: عن إرادة الأسد.

(٤) أي التعجّب من المشبّه والنّهي عن التعجّب «فللبناء على تناسي التّشبيه» أي إظهار التّناسي، والمراد بالتّناسي النّسيان، أي على إظهار نسيان التّشبيه قضاءً وتوفية لحقّ المبالغة في دعوى الاتّحاد، ويمكن أن يكون قوله: «وأمّا التعجّب...» إشارة إلى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدّم، وهو إذا كان الادّعاء لا يقتضي استعمال الاستعارة فيما وضعت له، فلا يصحّ التعجّب والنّهي عنه في البيتين السّابقين، لأنّهما لا يتمّان إلّا بجعل المشبّه من إفراد المشبّه به حقيقة.

وحاصل الجواب الّذي أشار له المصنّف أنّ التعجّب والنّهي عنه لتناسي التّشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمتعارف في حقيقته، حتّى أنّ كلّ ما يترتّب على المتعارف يترتّب عليه.

عن المشبّه به أصلاً(١)، حتّى إنّ كلّ ما يترتّب على المشبّه به من التعجّب، والنّهي عن التعجّب يترتّب على المشبّه أيضاً(٢). [والاستعارة تفارق الكذب] بوجهين(٣) [بالبناء على التّأويل] في دعوى دخول المشبّه في جنس المشبّه به بأن يجعل أفراد المشبّه به قسمين: متعارف وغير متعارف كما مرّ، ولا تأويل في الكذب، [ونصب] أي وبنصب [القرينة على إرادة خلاف الظّاهر] في الاستعارة، لما عرفت أنّه لابدّ للمجاز من قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له بخلاف الكذب، فإنّ قائله لا ينصب قرينة على إرادة خلاف الظّاهر، بل يبذل(٤) المجهود في ترويج ظاهره، [ولا تكون] أي الاستعارة [علماً](٥) لما سبق من أنّها

---

(١) أي دلالة على أنّ المشبّه، أي الغلام في البيتين لا يتميّز عن المشبّه به، أي الشّمس في البيت الأوّل، والقمر في البيت الثّاني.

(٢) أي فلذلك يصحّ التعجّب في البيت الأوّل، والنّهي عنه في البيت الثّاني. كما يصحّ ذلك في الشّمس والقمر.

(٣) أي فلا يقع الاشتباه بينهما، الوجه الأوّل ما أشار إليه بقوله: «بالبناء على التّأويل»، والوجه الثّاني ما أشار إليه بقوله: «ونصب القرينة على إرادة خلاف الظّاهر».

(٤) أي يقال بذل يبذل كنصر ينصر، والمراد بالمجهود الجُهد والوُسع والطّاقة، والمراد بترويج ظاهره إظهار صحّته عند السّامع، ومحلّ كون الكذب يبذل المتكلّم وسعه وطاقته في ترويج ظاهره إذا عرف عدم مطابقته، وقصد إظهار صحّته، لا إن لم يقصد ذلك واعتقد الصحّة.

(٥) أي لا تكون الاستعارة في أصله علماً شخصياً فإنّ علم الجنس تجري فيه الاستعارة كاسم الجنس بخلاف علم الشّخص فلا يصحّ أنّ يشبه زيد بعمرو في الشّكل والهيئة مثلاً ويطلق عليه اسمه ويفهم من تخصيص المصنّف امتناع الاستعارة بالعلميّة جواز المجاز المرسل في العلم، فلا يكون هناك مانع من كون المجاز المرسل علماً لصحّة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ العلم.

تقتضي إدخال المشبّه في جنس المشبّه به بجعل أفراده قسمين: متعارفاً وغير متعارف، ولا يمكن ذلك(١) في العلم [المنافاته(٢) الجنسيّة] لأنّه(٣) يقتضي التّشخّص ومنع الاشتراك، والجنسيّة تقتضي العموم وتناول الأفراد(٤) [إلّا إذا تضمّن(٥)] العلم [نوع وصفيّة] بواسطة اشتهاره(٦) بوصف من الأوصاف [كحاتم] المتضمّن الاتّصاف ـ بالجود(٧)

---

(١) أي لا يمكن إدخال المشبّه في المشبّه به بجعل أفراده قسمين متعارفاً وغير متعارف في العلم.

(٢) أي لمنافاة العلم الجنسيّة الّتي تقتضيها الاستعارة.

(٣) أي لأنّ العلم يقتضي تشخيص معناه وتعيّنه خارجاً، فالمراد من العلم هو علم الشّخص لا علم الجنس، لإمكان العموم في معنى علم الجنس لكونه ذهنيّاً، والمعنى الذّهني لا ينافي تعدّد الأفراد له.

(٤) أي قوله: «وتناول الأفراد» عطف تفسيير على «العموم».

(٥) أي استلزم نوع وصفيّة، وليس المراد أنّ دلالة تضمّينه على نوع من الأوصاف كالكرم.

(٦) أي اشتهار العلم، أي مدلوله وهو الذّات، فمعنى كون العلم متضمّناً نوع وصفيّة، هو أن يكون مدلوله مشهوراً بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلي صحّ جعله استعارة بسبب ادّعاء أنّه من أفراد ذلك الكلّي، مثلاً حاتم موضوع للذّات المعيّنة، ثمّ إنّه بواسطة اشتهارها بالكرم بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف، أعني الجواد فصار كأنّه موضوع للجواد، وهو معنى كلّي، فيصحّ إطلاق لفظ حاتم على زيد الكريم، بأن تقول عند رؤيتك لزيد: رأيت اليوم حاتماً، بسبب تشبيه زيد بحاتم في الجود، وملاحظة أنّ حاتماً كأنّه موضوع للجواد، وأنّ زيداً فرد من أفراده، هذا معنى الاستعارة كما عرفت.

(٧) أي المستلزم للاتّصاف به، فيجعل ذلك الوصف لازماً له، وهو وجه الشّبه في الاستعارة، وحاتم في الأصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم، نُقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطّائي.

ومادر(١) بالبخل، وسحبان(٢) بالفصاحة، وباقل(٣) بالفهاهة، فحينئذٍ(٤) يجوز أن يشبّه شخص بحاتم في الجود، ويتأوّل في حاتم، فيجعل كأنّه موضوع للجواد(٥) سواء كان ذلك الرّجل المعهود(٦) أو غيره، كما مرّ في الأسد(٧). فبهذا التّأويل(٨) يتأوّل حاتم، الفرد المتعارف المعهود، والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود أعني حاتماً الطّائيّ حقيقة(٩)، وعلى غيره(١٠) ممّن يتّصف بالجود استعارة، نحو: رأيت اليوم(١١) حاتماً.

---

(١) أي وهو بتقديم الدال المتضمّن الاتّصاف بالبخل، اسم رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة، وإنّما سمّي مادراً، لأنّه سقى إبلاً له من حوض، فلمّا فرغت الإبل من الشّرب بقي أسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه، أي تغوّط في الحوض، ومدر الحوض به، أي حرك ماءه به بخلاً، خوفاً من أن يستقي من حوضه أحد.

(٢) أي هو علم لرجل مشهور بالبلاغة والفصاحة.

(٣) أي باقل متضمّن للاتّصاف بالفهاهة، أي العجز عن الإفصاح عمّا في الضّمير، وهو اسم رجل من العرب كان شديد العيّ في النّطق، وقد اتّفق أنّه كان اشترى ظبياً بأحد عشر درهماً، فقيل له: بكم اشتريته؟ ففتح كفّيه، وفرّق أصابعه، وأخرج لسانه ليشير بذلك إلى أحد عشر، فانفلت منه الظّبي فضرب به المثل في العيّ.

(٤) أي فحين إذ تضمّن العلم كحاتم نوع وصفيّة حسبما ذكر «يجوز...».

(٥) أي كأنّ حاتماً موضوع لجنس الجواد، أي لكلّيه.

(٦) أي بأن يكون ذلك الرّجل من العرب من قبيلة طيّ، أو كان غيره عرباً كان أو عجماً أو غيرهما من الطّوائف.

(٧) أي كأنّه موضوع للشّجاع سواء كان متعارفاً أو غيره.

(٨) أي تأويل حاتم بالجواد الشّامل للفرد المتعارف والفرد الغير المتعارف، يتأوّل حاتم لهما.

(٩) أي قوله: «حقيقة» خبر «يكون» في قوله: «ويكون إطلاقه».

(١٠) أي على غير حاتم الطّائي يكون إطلاقه استعارة.

(١١) أي اليوم قرينة على الاستعارة، لأنّ حاتم الطّائي ليس في هذا اليوم.

[وقرينتها] يعني أنّ الاستعارة لكونها مجازاً لابدّ لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وقرينتها(١) [إمّا أمر واحد كما في قولك: رأيت أسداً يرمي، أو أكثر(٢)] أي أمران أو أمور يكون كلّ واحد منها(٣) قرينة [كقوله:(٤) فإن تعافوا(٥)] أي تكرهوا [العدل والإيمان* فإنّ في أيماننا نيرانا] أي سيوفاً تلمع(٦) كشُعل النّيران، ـ فتعلّق قوله: تعافوا، بكلّ واحد من العدل والإيمان قرينة على أنّ المراد بالنّيران

---

(١) أي قرينة الاستعارة إمّا شيء واحد يلائم المشبّه، أي المعنى ـ المجازي، كقولك: رأيت أسداً يرمي، لأنّ المراد من الرّمي المستفاد من «يرمي»، هو الرّمي بالسّهم لا مطلق الرّمي، وأنّه لا يوجد في المشبّه به، وتخصيص الشّارح قرينة الاستعارة بالبيان إنّما هو للاعتناء بشأنها، وإلّا فالقرينة لازمة في كلّ مجاز سواء كان مرسلاً أو استعارة.

(٢) أي أكثر من قرينة واحدة.

(٣) أي أن يكون كلّ واحد من تلك الأمور قرينة من دون أن يضمّ إليه الآخر، فيكون هذا احترازاً عن أن يكون كلا الأمرين، أو مجموع الأمور قرينة.

(٤) أي كقول بعض العرب، ولم يُعرف القائل.

(٥) أي قوله: «تعافوا» مأخوذ من عاف يعاف، بمعنى كره، وأصل عاف يعاف عوف يعوف كعلم يعلم، يقال: عاف الرّجل طعامه وشرابه، أي كرهه.

فمعنى البيت: إن تكرهوا العدل والإنصاف وتميلوا للجور، وتكرهوا التّصديق بالنّبي ﷺ فإنّ في أيدينا سيوفاً تلمع كالنّيران، نحاربكم ونلجئكم إلى الطّاعة بها، ثمّ العدل هو وضع الشّيء في محلّه، فهو مقابل للظّلم، والإيمان الأوّل في البيت بكسر الهمزة تصديق النّبي ﷺ فيما جاء به عن الله، والأيمان الثّاني بفتح الهمزة جمع يمين يطلق على القسم وعلى الجارحة المعلومة وهو المراد، ويصحّ أن يقرأ الأيمان في الموضعين بفتح الهمزة جمع يمين، والمراد منه القسم في الأوّل والجارحة في الثّاني.

(٦) أي فقد شبّه السّيوف بالنّيران بجامع اللّمعان في كلّ واستعار اسم المشبّه به للمشبّه على طريق الاستعارة المصرّحة ثمّ القرينة على أنّ المراد بالنّيران السّيوف تعلّق الإعافة بكلّ من العدل والأيمان فكلّ واحد من العدل والأيمان باعتبار تعلّق الإعافة به قرينة على أنّ المراد بالنّيران السّيوف.

السّيوف، لدلالته(١) على أنّ جواب هذا الشّرط تحاربون وتلجؤون إلى الطّاعة بالسّيوف، [أو معان ملتئمة]، مربوط(٢) بعضها ببعض، يكون الجميع(٣) ـ قرينة لا كلّ ـ واحد. وبهذا(٤) ظهر فساد قول من زعم أنّ قولهم: أو أكثر، شامل لقوله: أو معان، فلا يصحّ جعله مقابلاً له وقسيماً، [كقوله(٥): وصاعقة من نصله] أي من نصل سيف الممدوح [تنكفي بها] من انكفأ، أي انقلب، والباء للتّعدية، والمعنى رُبّ نار(٦) من حدّ سيفه يقلبها(٧) [على أرؤس الأقران(٨) خمس(٩) سحائب] أي أنامله(١٠) الخمس

---

(١) أي لدلالة تعلّق تعافوا بكلّ من العدل والأيمان على حذف جواب الشّرط وهو «تحاربون» وقوله: «فإنّ في أيماننا نيرانا» علّة لذلك الجواب أقيمت مقامه.

(٢) أي قوله: «مربوط بعضها ببعض» تفسير للملتئمة.

(٣) أي بحيث يكون الجميع، أي المجموع قرينة واحدة.

(٤) أي يكون المراد من معان ملتئمة أن يكون الجميع، أي المجموع قرينة لا كلّ واحد. ظهر فساد من يقول إنّ قوله: «أو أكثر» شامل لقوله: «أو معان» فلا يصحّ العطف بأو المؤذنة بالتّغاير، وعلى ما ذكره الشّارح تصحّ المقابلة والعطف بأو.

(٥) أي كقول البحتري «وصاعقة»، روى بالجرّ على إضمار رُبّ، أي رُبّ صاعقةٌ، وبالرّفع على أنّه مبتدأ موصوف بقوله: «من نصله» وخبره قوله: «تنكفي».

(٦) أي هذا تفسير للصّاعقة، وقوله: «من حدّ سيفه» فيه إشارة إلى أنّ النّصل هو حدّ السّيف.

(٧) أي تلك النّار، وهي نفس السّيف.

(٨) أي الأرؤس جمع رأس، والأقران جمع قرن، وهو المكافئ والمماثل، وكلاهما جمع قلّة، فيكون إشارة إلى قلّة أكفائه في الحرب.

(٩) أي هو من إضافة الصّفة إلى الموصوف، فاعل «ينكفي بها».

(١٠) أي عبّر الشّارح بالأنامل دون الأصابع، مع أنّ الّذي يقبض على السّيف وينقلب به على الأعداء، هي الأصابع لا الأنامل للمبالغة في شجاعة الممدوح، أي أنّه لشجاعته وقوّته لا كلفة عليه، ولا مشقّة في قلب السّيف على الأقران بالأنامل.

الّتي(١) هي في الجود وعموم العطايا كالسّحاب، أي يصبّها على أكفائه في الحرب فيلكهم بها(٢)، ولمّا استعار السّحائب لأنامل الممدوح ذكر أنّ هناك صاعقة، وبيّن أنّها من نصل سيفه، ثمّ قال: على أرؤس الأقران، ثمّ قال: خمس، فذكر(٣) العدد الّذي هو عدد الأنامل، فظهر من جميع ذلك(٤) أنّه أراد بالسّحائب الأنامل.

الاستعارة

[وهي] أي الاستعارة(٥) [باعتبار الطّرفين] المستعار منه والمستعار له [قسمان: لأنّ اجتماعهما] أي اجتماع الطّرفين(٦) [في شيء إمّا ممكن نحو: أحييناه في قوله:

---

(١) قوله:

«الّتي هي في الجود...» إشارة إلى أنّ البيت فيه المحسّنات البديعيّة والاستتباع حيث ضمّن الشّاعر مدح الممدوح بالشّجاعة مدحه بالسّخاوة. والضّمير في قوله: «يصبها» يرجع إلى الصّاعقة، أي يصبّ الصّاعقة على أكفائه في الحرب.

(٢) أي الصّاعقة حيث يكون المراد بها السّيف.

(٣) أي فذكر الشّاعر العدد الّذي هو عدد الأنامل بأنّه خمس، ولا شكّ أنّ ذكر العدد قرينة على أنّ المراد بالسّحائب الأنامل، إذ السّحائب الحقيقيّة ليست خمساً.

(٤) أي من ذكر الصّاعقة، ومن كونها ناشئة من حدّ سيفه ومن انقلابها على أرؤس الأقران، ومن كون المنقلب بها خمساً، أي ظهر من جميع ذلك مرتبطاً البعض بالبعض أنّه أراد بالسّحائب الأنامل لا معناها الحقيقي.

وبالجملة إنّ القرينة في هذا المثال ملتئمة من عدّة معان هي ثبوت الصّاعقة، وكونها من نصل سيفه، وقلب سحائب إيّاها على رؤوس أقرانه، ومع هذه القرينة الملتئمة من تلك المعاني لا تبقى شبهة في استعارة السّحاب للأنامل.

(٥) أي الاستعارة تنقسم باعتبار الطّرفين، وباعتبار الجامع، وباعتبار الطّرفين والجامع معاً. ويأتي بيان كلّ واحد منهما في محلّه بالتّرتيب المذكور.

(٦) أي وصفهما وعنوانيهما.

تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[1](١) أي ضالاً فهديناه] استعار الإحياء(٢) من معناه الحقيقي، وهو جعل الشّيء حيّاً للهداية الّتي هي الدّلالة على طريق يوصل إلى المطلوب، والإحياء والهداية ممّا يمكن اجتماعهما في شيء واحد. وهذا(٣) أولى من قول المصنّف: إنّ الحياة والهداية ممّا يمكن اجتماعهما في شيء واحد، لأنّ المستعار منه هو الإحياء لا الحياة. ـ وإنّما(٤) قال نحو: أحييناه، لأنّ الطّرفين في استعارة الميّت للضّالّ ممّا لا يمكن

---

(١) والشّاهد في أنّه شُبّهت الهداية أوّلاً بالإحياء، بجامع أنّ كلاً منهما فتح طريق للوصول إلى الغايات والمطالب، ثمّ طوى ذكر المشبّه وأقيم لفظ المشبّه به مكانه وهو الإحياء، وهكذا شبّه الضّلال بالموت في كون كلّ منهما فقداناً لوسيلة الوصول إلى المقاصد، ثمّ طوى ذكر المشبّه وأقيم المشبّه به مكانه وهو الموت، لكن عنواني الإحياء والهداية ممّا يجوز اجتماعهما في موضوع واحد يتّصف بالحياة والاهتداء، بخلاف عنواني الموت والضّلال فإنّهما ممّا لا يجوز فيهما الاجتماع في شيء واحد، لأنّ الميّت لا يتّصف بضلال ولا بهداية.

(٢) أي استعار هذا اللّفظ قوله: «للهداية» متعلّق باستعار، أي استعار لها بعد تشبيه الهداية بمعنى الدّلالة على طريق يوصل إلى المطلوب بالإحياء.

(٣) أي تعبيرنا وقولنا: بالإحياء والهداية أولى من قول المصنّف في الإيضاح.

إنّما لم يحكم بفساد كلام المصنّف لاحتمال أن يكون مراده إيقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والإحياء المتعدّيين، فالمراد من الهداية في كلامه ما هو المصدر المبني للمفعول وهو الاهتداء.

(٤) أي إنّما قال المصنّف في تمثيل كون الطّرفين في شيء ممّا يمكن نحو: أحييناه، ولم يقل: نحو ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ حتّى يكون ميّتاً داخلاً في التّمثيل أيضاً، مع أنّ ميّتاً مستعار للضّالّ، كما أنّ (أحييناه) مستعار لـ(هديناه)، لأنّ الطّرفين في استعارة الميّت للضّالّ ممّا لا يمكن اجتماعهما في شيء، إذ الميّت لا يوصف بالضّلال كما لا يوصف الضّلال بالميّت، والمراد تمثيل ما يمكن اجتماعهما في شيء واحد، فحينئذٍ لو قال: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ لما طابق المثال الممثّل، فاقتصر على قوله: نحو أحييناه ليطابق المثال للممثّل، وهو الاستعارة الّتي يمكن اجتماع الطّرفين في شيء واحد.

---

[1] سورة الأنعام: ١٢٢.

اجتماعهما في شيء، إذ الميّت لا يوصف بالضّلال(١) [ولتُسَم](٢) الاستعارة الّتي يمكن اجتماع طرفيها في شيء [وفاقيّة] لما(٣) بين الطّرفين من الاتّفاق. [وإمّا ممتنع] عطف على ـ أمّا ممكن ـ [كاستعارة(٤) اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه] هو(٥) بالفتح النّفع، أي لانتفاء النّفع في ذلك الموجود كما في المعدوم، ولا شكّ أنّ اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع، وكذلك استعارة اسم الموجود(٦) لمن عدم وفقد، لكن بقيت آثاره الجميلة الّتي تحيي ذكره، وتديم في النّاس اسمه

---

(١) أي لأنّ المراد بالضّلال الكفر وهو جحد الحقّ، والجحد لا يقع من الميّت لانتفاء شرطه وهو الحياة، ولا يمكن اجتماع الموت والضّلال في شيء، فإنّ الموت هو انعدام الحياة، والضّلال هو سلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب، ومن المعلوم أنّ اجتماع السّلوك وعدم الحياة ممتنع.

(٢) أي قوله: «لتسمّ» أمر غائب مبني للمفعول.

(٣) أي قوله: «لما بين الطّرفين» علّة لتسميته بالوفاقيّة، وكان الأولى أن يقول: لما بين الطّرفين من الوفاق، لأنّ المفاعلة على بابها، إذ كلّ من الطّرفين وافق صاحبه في الاجتماع معه في موصوف واحد.

(٤) أي كامتناع اجتماع الطّرفين في استعارة اسم المعدوم للموجود، فيقال: رأيت معدوماً يتحرّك، أو نحو قولك: صعد المنبر اليوم المعدوم، فشُبّه الواعظ الّذي لا يعرف الشّعير من البرّ، حيث لا نفع ولا فائدة في كلامه بالعدم، واستعير العدم للوجود، واشتقّ منه المعدوم بمعنى الموجود الّذي لا نفع فيه، فهو استعارة عناديّة، لامتناع اجتماع العدم والوجود في شيء واحد.

(٥) أي الغناء بفتح الغين المعجمة والمدّ، معناه النّفع والفائدة، وبكسر الغين معناه التّرنّم بالصّوت، وبكسر الغين مع القصر معناه اليسار.

(٦) أي هذا عكس مثال المصنّف فيشبه عدم الشّيء مع بقاء آثاره الجميلة بوجود ويستعار الوجود للعدم ويشتقّ من الوجود موجود بمعنى معدوم بقيت آثاره الجميلة فهو استعارة عناديّة أيضاً لامتناع الوجود والعدم في شيء واحد.

[ولتسمّ] الاستعارة الّتي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء [عناديّة] لتعاند(١) الطّرفين وامتناع اجتماعهما.

[ومنها] أي من العناديّة الاستعارة [التّهكّميّة(٢) والتّمليحيّة(٣)، وهما ما استعمل في ضدّه] أي الاستعارة الّتي استعملت في ضدّ معناها الحقيقي [أو نقيضه لما مرّ] أي لتنزيل التّضادّ أو التّناقض(٤) منزلة التّناسب بواسطة تمليح أو تهكّم(٥) على ما سبق تحقيقه في باب التّشبيه [نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1]](٦) أي أنذرهم، أستعيرت البشارة الّتي هي الإخبار بما يظهر سروراً في المخبر به للإنذار الّذي هو ضدّه بإدخال الإنذار في جنس البشارة على سبيل التّهكّم والاستهزاء، وكقولك: رأيت أسداً، وأنت تريد جباناً على سبيل التّمليح والظّرافة.

---

(١) أي قوله:

«لتعاند الطّرفين» علّة لتسمية الاستعارة بالعناديّة، لأنّ طرفيها يتعاندان ولا يجتمعان في شيء واحد.

(٢) أي وهي ما كان الغرض منها التّهكّم والهزء والسّخريّة.

(٣) أي وهي ما كان الغرض منها إتيان القبيح بصورة شيء مليح، أي شيء حسن ليستلذّ السّامع بذلك.

(٤) أي الفرق بين التّضادّ والتّناقض، أنّ الضّدين لا يجتمعان ولكن قد يرتفعان، وأمّا النّقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان، بل يلزم وجود أحدهما كاللّيل والنّهار.

(٥) أي الفرق بين التّهكّم والتّمليح من جهة أنّه إن كان الغرض الحامل على استعمال اللّفظ في ضدّ معناه الحقيقي الاستهزاء والسّخريّة فهو تهكّم، وإن كان الغرض الحامل على ذلك بسط السّامعين وإزالة السّآمة عنهم بواسطة الإتيان بشيء مليح مستظرف فهو تمليح.

(٦) والشّاهد في الآية أنّه نزّل التّضادّ منزلة التّناسب، فشبّه الإنذار بالبشارة بجامع إدخال السّرور في كلّ، وإن كان تنزيليّاً بالنّسبة إلى المشبّه، واستعير اسم البشارة للإنذار بسبب إدخال الإنذار في جنس البشارة، واشتقّ من البشارة بشّر بمعنى أنذر على طريق الاستعارة التّصريحيّة التبعيّة التّهكّميّة أو التّمليحيّة.

---

[1] سورة التّوبة: ٣٤.

ولا يخفى(١) امتناع اجتماع التبشير والإنذار من جهة واحدة، وكذا الشّجاعة والجبن.

[و] الاستعارة [باعتبار الجامع](٢) أي ما قصد(٣) اشتراك الطّرفين فيه [قسمان: لأنّه] أي الجامع [إمّا داخل في مفهوم(٤) الطّرفين] المستعار والمستعار منه

.[نحو] قوله عليه الصّلاة والسّلام: خير النّاس رجل ممسك بعنان(٥) فرسه [كلّما سمع هيعة طار(٦) إليها]،

---

(١) أي هذا بيان لكون الاستعارة في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾ عناديّة إذ لا يمكن اجتماع التبشير والإنذار من جهة واحدة بحيث يكون المبشّر به هو المنذر به، والمبشّر هو المنذر، وكذا لا يمكن اجتماع الشّجاعة والجبن من جهة واحدة.

(٢) أي وقد يقال: ينبغي أن تكون الاستعارة باعتبار الجامع أربعة أقسام لأنّه إمّا داخل في مفهوم الطّرفين، أو خارج عنهما، أو داخل في مفهوم أحدهما وخارج عن مفهوم الآخر، ويمكن أن يقال:

إنّ المصنّف أراد الاختصار، حيث تندرج الأقسام الأربعة في القسمين.

(٢) أي الّذي يسمّى في التّشبيه وجه الشّبه، لأنّه سبّب للتّشبيه، وسمّوه هنا جامعاً، لأنّه أدخل المشبّه تحت جنس المشبّه به ادّعاءً، وجمعه مع إفراد المشبّه به تحت مفهومه.

(٣) أي بأن يكون جزءً من مفهوم الطّرفين، لكونه جنساً أو فصلاً لذلك المفهوم.

(٤) أي العنان بكسر العين هو اللّجام.

(٥) أي عدّا إليها فشبّه العدو الّذي هو قطع المسافة بسرعة في الأرض بالطّيران الّذي هو قطع المسافة بسرعة في الهواء، واستعار اسم المشبّه به للمشبّه، واشتقّ من الطّيران طار بمعنى عدا، والجامع قطع المسافة بسرعة، وهو داخل في مفهوم كلّ من المستعار له وهو العدو والمستعار منه وهو الطّيران، لأنّه جنس لكلّ منهما، وفصل العدو المميّز له عن الطّيران كونه في الأرض، كما أنّ الفصل المميّز للطّيران كونه في الهواء، وإسناد الطّيران في الحديث للرّجل مجاز عقلي، والأصل طار فرسه بسعيه.

أو(١) رجل في شعفةٍ في غُنيمةٍ له يعبد الله حتّى يأتيه الموت، قال جار الله: الهيعة الصّيحة(٢) الّتي يُفزع منها، وأصلها من هاع يهيعُ إذا جبُن(٣)، والشّعفة رأس الجبل، والمعنى خير النّاس رجل أخذ بعنان فرسه واستعدّ(٤) للجهاد في سبيل الله، أو رجل اعتزل النّاس وسكن في رؤوس بعض الجبال في غنم له قليل(٥) يرعاها، أو يكتفي بها في أمر معاشه، ويعبد الله حتّى يأتيه الموت، واستعار الطّيران للعدو، والجامع داخل في مفهومهما [فإنّ الجامع(٦) بين العدو والطّيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما]، أي في مفهوم العدو والطّيران، إلا أنّه(٧) في الطّيران أقوى منه في العدو.

---

(١) أي أو في قوله: «أو رجل» للتّقسيم، فخير النّاس مقسم لهذين القسمين وليست للتّرديد والشّعفة بفتح الشّين المعجمة وتحريك العين المهملة وبعدها فاء بمعنى رأس الجبل، و«في» في قوله: «في غُنيمة» بمعنى مع غُنيمة تصغير غنم، أي قطعة قليلة.

(٢) أي الصّيحة هي الصّوت المفزع، أي الموجب للفزع والخوف، فقوله: «الّتي يفزع منها» أي يخاف من أجلها.

(٣) أي فالهيعة في الأصل معناها الجبن، واستعمالها في الصّيحة مجاز مرسل، من باب استعمال اسم المسبّب في السّبب، وذلك لأنّ الصّيحة لـمّا أوجبت الخوف الّذي هو الجبن سمّيت باسمه، وهو الهيعة.

(٤) أي بحيث إذا سمع أصوات المسلمين المجاهدين عند المحاربة والمقاتلة قدّم لهم بسرعة، وأخذ قوله: «واستعدّ للجهاد» من قوله: «ممسك بعنان فرسه» فهو كناية عن الاستعداد للجهاد لاستلزامه إيّاه.

(٥) أي القلّة مستفادة من التّصغير، أي غنيمة.

(٦) أي الجامع بين العدو الّذي هو المستعار له وبين الطّيران الّذي هو المستعار منه، أعني قطع المسافة بسرعة داخل فيهما، لأنّه جنس من مفهوم كلّ منهما، لأنّ الطّيَرَان قطع المسافة بسرعة في الهواء، والعدو قطع المسافة بسرعة في الأرض.

(٧) أي إلّا أنّ الجامع الّذي هو قطع المسافة بسرعة في الطّيَرَان أقوى منه في العدو، فلذا جعل الطّيران مشبّهاً به والعدو مشبّهاً، لوجوب كون المشبّه به أقوى من المشبّه في وجه الشّبه الّذي هو الجامع.

والأظهر(١) أنّ الطّيران هو قطع المسافة بالجناح، والسّرعة لازمة له في الأكثر لا داخلة في مفهومه، فالأولى أن يمثّل باستعارة التّقطيع(٢) الموضوع لإزالة الاتّصال بين الأجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة، وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا بَيْنَهُمْ﴾[1](٣)، والجامع إزالة الاجتماع الدّاخلة في مفهومهما، وهي(٤) في القطع أشدّ.

---

(١) أي هذا اعتراض من الشّارح على المصنّف، وحاصل الاعتراض أنّ ما ذكره المصنّف من أنّ الجامع، أعني قطع المسافة بسرعة، داخل في مفهوم الطّرفين أعني الطّيران والعدو غير صحيح، لأنّ الجامع داخل في مفهوم العدو دون الطّيران، لأنّ الطّيران هو قطع المسافة بالجناح والسّرعة لازمة له في الأكثر، أي بالنّظر إلى الغالب إذ قد يكون الطّيران قطع المسافة بالجناح من غير سرعة، فالسّرعة غير داخلة في مفهومه، بحيث إنّه لا يوجد بدونها، بخلاف العدو فإنّ السّرعة داخلة في مفهومه، وحينئذٍ فلا يتمّ ما قاله المصنّف من التّمثيل.

ثمّ تعبير الشّارح بالأظهر إشارة إلى إمكان الجواب عن الاعتراض المذكور بأنّ الجامع يمكن أن يكون قطع المسافة لا قطع المسافة بسرعة، ولا شكّ أنّ قطع المسافة داخل في مفهوم الطّرفين، ولهذا قال فالأولى أنّ يمثل...

(٢) أي هذا اللّفظ الموضوع لإزالة الاتّصال... أي استعارة هذا اللّفظ لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض، أي الموضوع لإزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة غير ملتزق بعضها ببعض.

(٣) والشّاهد في ذكر القطع وإرادة التّفريق، والجامع وهو إزالة الاجتماع داخل في مفهومهما.

(٤) أي إزالة الاجتماع في القطع أشد وأقوى لتأثير الاتّصال الأشدّ، وبيان الاستعارة في الآية أن يقال اعتبر تشبيه التّفريق بالتّقطيع بجامع إزالة الاجتماع في كلّ واحد منهما، واستعير التّقطيع للتّفريق، واشتقّ من التّقطيع قطعنا بمعنى فرّقنا، فهي استعارة تصريحيّة تبعيّة.

---

[1] سورة الأعراف: ١٦٨.

والفرق(١) بين هذا وبين إطلاق المرسن على الأنف، مع أنّ في كلّ من المرسن والتّقطيع خصوص وصف ليس في الأنف، وتفريق الجماعة هو أنّ خصوص الوصف الكائن في التّقطيع مرعيّ وملحوظ في استعارته لتفريق الجماعة، بخلاف خصوص الوصف في المرسن. والحاصل(٢) إنّ التّشبيه ههنا منظور بخلافه(٣) ثمّة.

(١) أي قوله:

والفرق جواب عن سؤال مقدّر، وتقرير السّؤال كيف جعلوا إطلاق التّقطيع على تفريق الجماعة استعارة! وإطلاق المرسن على أنف الإنسان مجازاً مرسلاً! مع اشتراك التّقطيع والمرسن الّذي هو اسم لمحلّ الرّسن في وصف ليس ذلك في المعنى المجازي، وذلك أنّه قد اعتبر في كلّ من المعنى الحقيقي للتّقطيع والمرسن وصف خاصّ به غير موجود في المعنى المستعمل فيه اللّفظ مجازاً، وهو في المرسن التّسطيح في أنف البهيمة يجعل فيه الرّسن، وفي التّقطيع إزالة الاتّصال بين الأجسام الملتزق بعضها ببعض، وليس ذلك الوصف الّذي هو في المرسن في الأنف ولا الّذي هو في التّقطيع في تفريق الجماعة، فلماذا جعل إطلاق التّقطيع على تفريق الجماعة استعارة؟

وإطلاق المرسن على أنف الإنسان مجازاً مرسلاً؟ بل الحقّ أن يجعل كلّ منهما مجازاً مرسلاً أو استعارة لعدم الفرق بينهما.

وحاصل الجواب هو الفرق بينهما، وملخّص الفرق بينهما أنّ العلاقة المعتبرة في المجاز إن كانت مشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي يسمّى استعارة، وإن كانت غير المشابهة يسمّى مجازاً مرسلاً، ثمّ العلاقة بين التّقطيع والتّفريق هي المشابهة كما عرفت، وهي بين المرسن بمعنى محلّ الرّسن من أنف الدّابّة، وبين أنف الإنسان هي الإطلاق والتّقييد، حيث استعمل اسم المقيّد في المطلق، فلذا كان مجازاً مرسلاً من باب إطلاق المقيّد على المطلق، وقوله: «هو أنّ خصوص» خبر عن قوله: «والفرق».

(٢) أي وحاصل الفرق بين التّقطيع والمرسن أنّ المشابهة الّتي هي علاقة الاستعارة ملحوظة في استعارة التّقطيع لتفريق الجماعة.

(٣) أي بخلاف استعمال المرسن في الأنف حيث إنّ التّشبيه غير ملاحظ فيه، بل لوحظ فيه الإطلاق والتّقييد حيث استعمل اسم المقيّد في المطلق فكان مجازاً مرسلاً.

فإن قلت(١): قد تقرّر في غير هذا الفنّ أنّ جزء الماهية لا يختلف بالشّدّة والضّعف، فكيف يكون جامعاً؟ والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى.قلت: امتناع الاختلاف إنّما هو في الماهية الحقيقيّة، والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقيّة، بل قد يكون أمراً مركّباً من أمور بعضها قابل للشّدّة والضّعف، فيصحّ كون الجامع داخلاً في مفهوم الطّرفين مع كونه في أحد المفهومين أشدّ وأقوى، ألا ترى أنّ السّواد جزء من مفهوم(٢) الأسود، أعني المركّب من السّواد والمحلّ(٣) مع اختلافه(٤) بالشّدّة والضّعف.

[وأمّا غير داخل](٥) عطف على ـ إمّا داخل ـ [كما مرّ] من استعارة الأسد للرّجل

---

(١) أي هذا اعتراض على قول المصنّف: «لأنّ الجامع إمّا داخل في مفهوم الطّرفين».

وحاصل الاعتراض: إنّ الحكم بدخول الجامع في الطّرفين مخالف لما تقرّر في فنّ الحكمة من أنّ جزء الماهية لا يختلف بالشّدّة والضّعف، ومعلوم أنّ الجامع في الاستعارة يجب أن يكون في المستعار منه أقوى منه في المستعار له، فالدّخول في مفهوم الطّرفين يقتضي عدم التّفاوت، وكونه جامعاً يقتضي التّفاوت، وليس هذا إلّا الجمع بين متناقضين وهو باطل، فما أدّى إلى ذلك أعني كون الجامع داخلاً في مفهوم الطّرفين باطل.

وحاصل الجواب:

إنّ امتناع الاختلاف بالشّدّة والضّعف في أجزاء الماهية ليس مطلقاً، بل بالنّسبة إلى الماهية الحقيقيّة، وهي المركّبة من الذّاتيات لا الماهية الاعتباريّة الّتي اعتبروا لها مفهومها مركّباً من أمور غير ذاتيات لها، ثمّ الماهية من اللّفظ قد تكون حقيقيّة وقد تكون اعتباريّة مركّبة من أمور، بعضها قابل للشّدّة والضّعف، فيصحّ كون الجامع داخلاً في مفهوم الطّرفين مع كون أحدهما أشدّ.

(٢) أي الأسود شيء ثبت له السّواد فالسّواد جزء من مفهوم الأسود وداخل فيه، مع أنّه يقبل الشّدّة والضّعف، فصحّ كون الجامع في أحد الطّرفين أقوى من الآخر.

(٣) أي الذّات، فمفهوم الأسود مركّب من أمرين: الجوهر الّذي هو الذّات، والعرض الّذي هو وصف السّواد.

(٤) أي مع اختلاف السّواد بالشّدّة والضّعف.

(٥) أي غير داخل في مفهوم الطّرفين، وهذا صادق على ثلاثة أقسام:

الشّجاع، والشّمس للوجه المتهلّل(١)، ونحو ذلك، لظهور أنّ الشّجاعة عارض(٢) للأسد لا داخل في مفهومه، وكذا(٣) التّهلّل للشّمس.[وأيضاً] للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنّها(٤) [أمّا عاميّة، وهي المبتذلة(٥) لظهور الجامع فيها، نحو: رأيت أسداً يرمي(٦)، أو خاصّة(٧) وهي الغريبة(٨)] الّتي لا يطّلع عليها إلّا الخاصّة الّذين أوتوا ذهناً، به ارتفعوا عن طبقة العامّة.

الأوّل: بأن يكون الجامع خارجاً عن مفهومهما معاً.

والثّاني: أن يكون خارجاً عن مفهوم المشبّه فقطّ.

والثّالث: أن يكون خارجاً عن مفهوم المشبّه به فقطّ.

(١) أي المتلألئ أي المتنوّر، ففي مختار اللّغة تلألأ السّحاب ببرقه، وتهلّل وجه الرّجل من فرحه، أي تلألأ وتنوّر.

(٢) أي الشّجاعة عارض للأسد، كما أنّه عارض للرّجل الشّجاع، لأنّ المشبّه ذات الرّجل بالشّجاعة، والمشبّه به هو الحيوان المقيّد بها أيضاً، والقيد خارج عن المقيّد.

(٣) أي كذا التهلّل للشّمس، أي للوجه، فالجامع في المثالين خارج عن الطّرفين.

(٤) أي الاستعارة إمّا عاميّة، أي يدركها عامّة النّاس، فإنّهم يفهمون أنّ وجه الشّبه بين الأسد والرّجل الشّجاع هو الشّجاعة، أي الجرأة، لأنّه واضح يدركه كلّ أحد لاشتهار الأسد بالجرأة، فعاميّة نسبة للعامّة، كما أنّ الخاصّيّة نسبة للخاصّة.

(٥) أي المبتذلة من البذلة، وهي المهنة، فكأنّ الاستعارة لـمّا بلغت إلى حدّ تستعمله العامّة صارت ممتهنة مبتذلة، أي معلومة لكلّ أحد.

(٦) أي فإنّ الأسد في المثال المذكور مستعار للرّجل الشّجاع، والجامع بينهما هو الجرأة أمر واضح يدركه كلّ أحد لاشتهار الأسد بها.

(٧) أي لا يعرفها إلّا الخواصّ من النّاس، وهم الّذين أوتوا ذهناً صافياً، به ارتفعوا عن طبقة العامّة.

(٨) أي البعيدة عن العامّة، قوله: «الّتي لا يطّلع عليها...» بيان للغريبة، أي وهي الّتي لا يطّلع عليها إلّا الخاصّة... فيكون قوله: «الّتي...» خبراً لمحذوف، لا أنّه وصف مخصّص.

[والغرابة قد تكون (١) في نفس الشّبه]. بأن يكون تشبيهاً فيه نوع غرابة، [كما في قوله:](٢) في وصف الفرس بأنّه مؤدّب، وأنّه إذا نزل صاحبه عنه وألقى عنانه في قربوس(٣) سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه، [وإذا احتبى(٤) قربوسه] أي مقدّم سرجه [بعنانه(٥) علك(٦) الشّكيم إلى انصراف الزّائر(٧)] الشّكيم والشّكيمة هي الحديدة المعترضة(٨) في فم الفرس، وأراد بالزّائر نفسه،

---

(١) أي أشار بهذا إلى أنّ الغرابة في الاستعارة كما تكون بخفاء الجامع بين الطّرفين بحيث لا يدركه إلّا المتّسع في الحقائق والدّقائق، المحيط علماً بما لا يمكن لكلّ أحد، تكون أيضاً بالغرابة في نفس الشّبه، أي إيقاع المشابهة بين الطّرفين فقوله: «في نفس الشّبه» أي في التّشبيه نفسه لا في وجه الشّبه، كما يدلّ عليه قول الشّارح بأن يكون تشبيهاً فيه نوع غرابة.

(٢) أي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك.

(٣) أي القربوس محرّكة لا يسكن إلّا لضرورة، وهو حشو السّرج كما في القاموس، وقيل: القربوس بفتح الرّاء هو مقدّم السّرج، فلا حاجة إلى حذف مضاف، أي مقدّم السّرج، كما يتوهّم من عبارة الشّارح، وكيف كان فهو اسم عجميّ غير منصرف للعلميّة والعجميّة.

(٤) أي قال في المصباح حبا الصّغير يحبو حبواً، إذا دحرج على بطنه، إلى أن قال: واحتبى الرّجل جميع ظهره وساقيه بثوب أو غيره.

(٥) أي بلجامه.

(٦) أي مضغ دالاك الشّكيم.

(٧) أي المراد بالزّائر نفسه أي نفس القائل لا شخص آخر، والأصل إلى انصرافي، فعبّر عن نفسه بالزّائر للدّلالة على كمال تأدّبه، حيث يقف مكانه وإن طال مكثه، كما هو شان الزّائر للحبيب.

(٨) أي المدخلة في فم الفرس مجعولاً في ثقبتها الحلقة الجامعة لذقن الفرس إلى تلك الحديدة.

شبّه(١) هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السّرج ممتدّاً إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثّوب في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدّاً إلى جانبي ظهره، ثمّ استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرّجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره، لوقوع العنان في قربوس السّرج، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشّبه(٢) [وقد تحصل(٣)] أي الغرابة

---

(١) أي الشّاهد في أنّ الشّاعرة «شبّه هيئة وقوع العنان»، أي شبّهت الهيئة الحاصلة من وقوع العنان في موضعه من قربوس السّرج بالهيئة الحاصلة من وقوع الثّوب في موضعه من ركبتي المحتبي، ووجه الشّبه هو هيئة إحاطة شيء لشيئين ضامّاً أحدهما إلى الآخر على أن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل، واستعير الاحتباء وهو ضمّ الرّجل ظهره وساقيه بثوب وشبهه، لإلقاء العنان وقوعه في قربوس السّرج لأجل ضمّ رأس الفرس إلى جهته، واُشتقّ من الاحتباء احتبى بمعنى وقع على طريق الاستعارة التّصريحيّة التبعيّة، والكلام في هذا المقام طويل تركناه رعاية للاختصار.

والشّاهد في غرابة تشبيه الهيئة بالهيئة، حيث إنّ لاجتماع ظهر الرّجل وساقيه بثوبه هيئة، وهذه الهيئة مستعار منه، ولاجتماع قربوس السّرج بعنانه أيضاً هيئة، وهذه الهيئة مستعار له، والجامع بينهما هي الهيئة فيها الغرابة.

فتحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ الشّاعر أوقع المقابلة والتّشبيه بين وقوع العنان على القربوس وبين وقوع الثّوب على الرّكبة، فكلاهما عاليان، وأوقع أيضاً المقابلة بين جانبي فم الفرس وبين جانبي الظّهر، فكلاهما سافلان، فتكون الرّكبتان بمنزلة القربوس، والظّهر بمنزلة فم الفرس.

(٢) أي وجه الغرابة في هذا الشّبه أنّ الانتقال إلى الاحتباء الّذي هو المشبّه به عند استحضار إلقاء العنان على القربوس للفرس في غاية النّدور، لأنّ أحدهما من وادي الرّكوب والآخر من وادي القعود، مع ما في الوجه من دقّة التّركيب، وكثرة الاعتبارات الموجبة لغرابة إدراك وجه الشّبه، وبعده عن الأذهان.

(٣) أي قوله: «وقد تحصل...» عطف على قوله سابقاً: «قد تكون» أي إنّ الغرابة قد تكون في نفس التّشبيه، وقد تحصل بتصرّف في الاستعارة، أي ذلك التّصرف هو أن يضمّ إلى تلك الاستعارة تجوّز آخر لطيف اقتضاه الحال.

[بتصرّف في] الاستعارة [العاميّة، كما في قوله(١):] أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا [وسالت بأعناق المطي الأباطح(٢)] جمع أبطح وهو مَسيلُ الماء فيه دقاق الحصى، استعار سَيَلان السّيول الواقعة في الأباطح لسير(٣) الإبل سيراً حثيثاً في غاية السّرعة المشتملة على لين وسلاسة، والشّبه(٤) فيها ظاهر عامي لكن قد تُصرّف فيه بما أفاد اللطّف والغرابة [إذا أسند الفعل(٥)] أعني سالت [إلى الأباطح دون المطي] وأعناقها، حتّى أفاد(٦) أنّه امتلأت الأباطح من الإبل.

---

(١) أي كثير عزّة من شعراء الدّولة الأمويّة، وهو أبو صخر بن عبد الرّحمن بن أبي جمعة الخزاعي الشّاعر المشهور.

(٢) أي «الأباطح» فاعل لقوله: «سالت».

(٣) أي «لسير» متعلّق بقوله: «استعار»، والشّاهد في أنّ الشّاعر استعار سيلان السّيول الواقعة في الأباطح لسير الإبل، وجه الشّبه فيها ظاهر، أي وهو غاية السّرعة واللّين والسّلاسة، يقال: شيء سلس، أي سهل، ورجل سلس، أي ليّن، فالمستعار هنا هو «سالت» والمستعار منه هو سيلان السّيول، والمستعار له هو سير الإبل، والجامع هو غاية السّرعة، فوجه الشّبه ظاهر عامي إلّا أنّ الشّاعر قد تصرّف فيه بما أفاد اللطّف والغرابة، وقد أشار إلى التّصرف الموجب للغرابة بقوله: «إذا أسند الفعل إلى الأباطح».

(٤) أي ووجه الشّبه وهو قطع المسافة بسرعة «عامّي» أي يعرفه الخاصّة والعامّة.

(٥) أي أسند الفعل مجازاً، أي «سالت» المستعار لسارت إلى الأباطح دون المطي، مع أنّه كان من حقّه أنْ يسند إلى المطي، أو إلى أعناقها.

(٦) أي أفاد ذلك الإسناد أنّ الأباطح امتلأت من الإبل، وذلك لأنّ نسبة الفعل الّذي هو صفة الحالّ إلى المحلّ تتغيّر بشيوعه في المحلّ، وإحاطته بكلّه.

وتوضيح ذلك: إنّ السّيلان المستعار للسّير حقّه أن يسند إلى المطي، لأنّها هي الّتي تسير فأسنده الشّاعر إلى الأباطح الّتي هي محلّ السّير، فإسناد الفعل إلى المحلّ إشارة إلى كثرة الإبل، وأنّها ملأت الأباطح، لأنّ نسبة الفعل الّذي هو صفة الحالّ إلى المحلّ تشعر بشيوع الحالّ في المحلّ وإحاطته بكلّه، فلا يقال: سارت الأباطح إلّا إذا امتلأت بالسّائر فيها، لأنّه قد جعل كلّ محلّ منها سائراً لاشتماله على ما هو سائر فيه.

كما في قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[1](١) [وأدخل الأعناق في السّير(٢)] لأنّ السّرعة(٣) والبطء في سير الإبل يظهران غالباً في الأعناق

(١) حيث نسب الاشتعال إلى الرّأس لا إلى الشّيب الّذي فيه إشعاراً بأنّ الشّيب قد ملأ الرّأس، فترى الرّأس كلّه بياضاً، ولا يقال: اشتعل الرّأس شيباً إلّا إذا انتشر شيب الرّأس، وظهر ظهوراً تامّاً، ففيه إسناد الاشتعال الّذي هو وصف للشّعر الحالّ في الرّأس إلى محلّه وهو الرّأس، لإفادة استغراق الحالّ وشيوعه، حتّى صار كأنّه المحلّ.

وكان الكلام من قبيل الاستعارة بالكناية أو التّخييليّة، حيث شبّه المشيب شواظ النّار تشبيهاً مضمراً في النّفس، وجعل إثبات الاشتعال للمشيب قرينة للتّشبيه المضمر، وإثبات الاشتعال استعارة تخييليّة.

(٢) أي أراد بإدخالها في السّير جرّها بباء الملابسة المقتضية لملابسة الفعل لها، وإنها سائرة، لأنّ مرجع الملابسة إلى الإسناد مجاز عقليّ، وحينئذٍ فيكون السّيل مسنداً للأعناق تقديراً، وذلك الإسناد مجاز عقليّ.

وحينئذٍ ففي الكلام مجازان عقليّان: لفظيّ وهو إسناد السّيل إلى الأباطح، وتقديريّ وهو إسناده إلى الأعناق.

فالبيت مشتمل على ثلاثة مجازات: أحدها مجاز بالاستعارة، والآخران مجازان عقليّان، فلمّا أضاف إلى الاستعارة هذين مجازين صارت الاستعارة غريبة.

(٣) أي قوله: «لأنّ السّرعة والبطء...» علّة لمحذوف، أي وإنّما أدخل الأعناق في السّير، وأسنده لها تقديراً، لأنّ سرعة السّير وبطأه يظهران غالباً فيها، لأنّ الإبل إذا سرحت أعناقها ولم تتجاوز جهة الأمام في النّظر، فهي قد جدّت في سيرها، وإذا كانت ميّلتها إلى اليمين واليسار، فقد تباطأت في سيرها، ولم تعزم عليه.

وكيف كان فأعناقها هي سبب في فهم سرعة السّير وبطئه، فصارت كأنّها سبب لوجود السّير، وحينئذٍ فإسناد السّير تقديراً إلى الأعناق من باب إسناد الشّيء إلى ما ـ هو كالسّبب فيه.

والحاصل: إنّ الشّاعر استعار سيل الماء لسير الإبل في المحلّ الّذي فيه دقيق الحصى

[1] سورة مريم: ٤.

ويتبيّن أمرهما(١) في الهوادي(٢) وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة، وتتبعها في الثّقل والخفّة(٣). [و] الاستعارة [باعتبار الثّلاثة(٤)] المستعار منه والمستعار له والجامع [ستّة أقسام]، لأنّ المستعار منه والمستعار له إمّا حسّيّان، أو عقليّان، أو المستعار منه حسّيّ والمستعار له عقليّ، أو بالعكس، تصير أربعة، والجامع في الثّلاثة الأخيرة(٥) عقليّ لا غير، لما سبق(٦) في التّشبيه لكنّه(٧) في القسم الأوّل إمّا حسّيّ، أو عقليّ، أو مختلف، تصير ستّة(٨).

استعارة مبتذلة لكثرة استعمالها، ثمّ أضاف إليها ما أوجب غرابتها من المجازين العقليّين اللذين عرفتهما.

(١) أي أمر السّرعة والبطء.

(٢) أي الهوادي هي جمع هادية وهي العنق، يقال: أقبلت هوادي الخيل إذا بدت أعناقها، وسمّيت الأعناق هوادي، لأنّ البهيمة تهتدي بعنقها إلى الجهة الّتي تميل إليها.

(٣) أي ثقل السّير وخفّته.

(٤) أي بعد اعتبار حال الطّرفين، أعني المشبّه والمشبّه به وحال الجامع أعني وجه الشّبه تحصل ستّة أقسام كما بينه الشّارح، وإن كان تقسيم كلّ واحد في نفسه يوجب أنّ تكون سبعة، لأنّ أقسام الطّرفين أربعة وأقسام الجامع ثلاثة.

(٥) أي كون الطّرفين عقليّين، أو أحدهما عقليّاً، أعمّ من أن يكون هو المستعار منه أو المستعار له.

(٦) أي من أنّ وجه الشّبه المسمّى هنا بالجامع أمر مأخوذ من الطّرفين، فلابدّ أن يقوم بهما معاً، فإذا كان الطّرفان أو أحدهما عقليّاً وجب كون الجامع عقليّاً، وامتنع كونه حسّيّاً لاستحالة قيام الحسّي بذلك العقليّ منهما، أو من أحدهما، لأنّ المدرك بالحسّ لا يكون إلّا حسّيّاً أو قائماً بالحسّيّ.

(٧) أي لكنّ الجامع في القسم الأوّل، أي فيما كان طرفاه حسّيّين على ثلاثة أقسام إمّا حسّيّ صرف، وإمّا عقليّ كذلك، أو مركّب منهما، أي بعضه عقليّ وبعضه الآخر حسّيّ.

(٨) أي لأنّ القسم الأوّل باعتبار الجامع ثلاثة أقسام، والأقسام بعده ثلاثة فالمجموع ستّة، وحاصلها أنّ الطّرفين إن كانا حسّيّين فالجامع إمّا حسّيّ، أو عقليّ، أو بعضه حسّيّ وبعضه الآخر عقليّ، فهذه ثلاثة، وإن كانا غير حسّيّين فإمّا أن يكونا عقليّين أو المستعار منه حسّيّاً

وإلى هذا(١) أشار بقوله: [لأنّ الطّرفين إن كانا حسّيّين فالجامع إمّا حسّيّ، نحو: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾[1](٢) فإنّ المستعار(٣) منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الّذي خلقه الله تعالى من حليّ القبط(٤)] الّتي سبكتها(٥) نار السّامري عند إلقائه في تلك الحليّ التّربة(٦) الّتي أخذها من موطئ(٧) فرس جبرائيل عليه السّلام [والجامع الشّكل(٨)] فإنّ ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة [والجميع] من المستعار منه والمستعار له والجامع [حسّيّ] أي مدرك بالبصر(٩).

والمستعار له عقليّاً، أو بالعكس، فهذه ثلاثة أيضاً ولا يكون الجامع فيها إلّا عقليّاً.

(١) أي إلى انحصار الأقسام في هذه السّتة، وإلى أمثلتها أشار بقوله.

(٢) أي فأخرج السّامري لبني إسرائيل عجلاً، أي ولد بقرة، قوله: ﴿خُوَارٌ﴾ بمعنى صوت البقرة،

والشّاهد:

في أنّ الجامع في الآية حسّيّ، وهو الشّكل، أي شكل ولد البقرة مع حسّيّة الطّرفين.

(٣) أي فإنّ الّذي استعير منه لفظ العجل ولد البقرة، لأنّه موضوع له.

(٤) أي القبط بكسر القاف وسكون الباء قبيلة فرعون من أهل مصر.

(٥) أي قوله:

«الّتي سبكتها» صفة للحليّ، لأنّه اسم جنس، والسّامري كان رجلاً حدّاداً في زمن نبيّنا موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، واسم ذلك الرّجل أيضاً موسى منسوب لسامرة قبيلة بني إسرائيل.

(٦) أي التّربة هي لغة في التّراب.

(٧) أي من محلّ وطء فرس جبرائيل الأرض بحوافرها.

(٨) أي الصّورة الحاصلة في الحيوان وولد البقرة، فإنّ ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة كما يقال للصّورة المنقوشة على الجدار إنّه فرس بجامع الشّكل.

(٩) أي كلّ واحد منه هذه الثّلاثة يدرك بالبصر.

---

[1] سورة طه: ٨٨.

[وإمّا عقليّ نحو: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[1](١)، فإنّ المستعار منه(٢)] معنى(٣) السّلخ وهو [كشط الجلد عن نحو الشّاة، والمستعار له كشف الضّوء عن مكان اللّيل(٤)] وهو موضع إلقاء ظلّه [وهما(٥) حسّيّان والجامع ما يعقل(٦) من ترتّب أمر على آخر] أي حصوله عقب حصوله دائماً أو غالباً(٧)،

---

(١) قوله: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ﴾ أي وعلامة لهم على قدرة الله، قوله: ﴿نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ أي نكشف ونزيل عنه، أي عن مكان ظلمته، أي عن المكان الّذي فيه ظلمته، فمن بمعنى عن الّتي للمجاوزة، وفي الكلام حذف مضافين، أي نسلخ منه، أي ونزيل عن مكان ظلمته النّهار، أي ضوء النّار فشبّه إزالة ضوء النّهار عن المكان الّذي فيه ظلمة اللّيل بكشط الجلد، واستعير السّلخ للإزالة، واشتقّ من السّلخ ﴿نَسۡلَخُ﴾ بمعنى نزيل، والجامع ترتّب أمر على آخر، كترتّب ظهور اللّحم على السّلخ، وترتّب حصول الظّلمة على إزالة ضوء النّهار، والتّرتّب أمر عقليّ.

(٢) أي الّذي انتقل منه لفظ السّلخ.

(٣) أي معنى لفظ السّلخ.

(٤) أي مكان اللّيل موضع إلقاء ظلّ اللّيل، والمراد بإلقاء الظّلّ ظهوره، والمراد بظلّه ظلمته، والمكان للظّلمة إمّا الهواء أو سطح الأرض على الخلاف فيه.

(٥) أي الكشط وكشف الضّوء أمران حسّيّان باعتبار الهيئة المحسوسة الحاصلة عندهما، أو باعتبار متعلّقهما وهو اللّحم والضّوء، وذلك كافٍ في حسّيّتهما وإلّا فالكشط والكشف مصدران، والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج، فكيف يكونان محسوسين بالحواسّ الظّاهريّة؟

(٦) أي والجامع بين الطّرفين هو الأمر الّذي يدرك بالعقل، وهو مطلق ترتّب أمر على آخر، ولا شكّ أنّه في الأوّل ترتّب ظهور اللّحم على كشط الجلد، وفي الثّاني ترتّب ظهور ظلمة اللّيل على كشف ضوء النّهار.

(٧) أي سواء كان حصوله عقب حصول الأمر الآخر دائماً أو غالباً.

---

[1] سورة يس، ٣٧.

كترتّب (١) ظهور اللّحم على الكشط، وترتّب ظهور الظّلمة على كشف الضّوء عن مكان اللّيل، والتّرتّب(٢) أمر عقليّ. وبيان ذلك(٣): إنّ الظّلمة هي الأصل(٤) والنّور(٥) طارٍ عليها يسترها بضوئه(٦)، فإذا غربت الشّمس فقد سُلخ النّهار(٧) من اللّيل(٨)، أي كشط وأزيل، كما يكشط عن الشّيء الشّيء الطّارئ عليه السّاتر له، فجعل ظهور الظّلمة(٩) بعد ذهاب ضوء النّهار

---

(١) أي راجع إلى قوله: «غالباً»، وقوله: «وترتّب ظهور الظّلمة» راجع إلى قوله: «دائماً» على نحو لفّ ونشر مشوّش، وذلك فإنّ ترتّب ظهور اللّحم على الكشط ليس دائماً، لأنّه قد يكشط الجلد عن اللّحم بدسّ عود ونحوه بينهما، بحيث لا يصير لازقاً به من غير إزالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللّحم.

(٢) أي التّرتّب مطلقاً، فلا فرق بين كشط الجلد وكشف الضّوء وغيرهما أمر عقليّ.

(٣) أي وبيان ترتّب ظهور الظّلمة على كشف الضّوء عن مكان اللّيل، وقيل: أي وبيان التّشبيه بين كشط الجلد وكشف الضّوء عن مكان ظلمة اللّيل.

(٤) أي الظّلمة هي الأصل في كلّ حادث، لأنّ الأصل عدم ظهوره وإنّما يظهر إذا طرأ الضّوء عليه.

(٥) أي والضّوء طارٍ على الظّلمة.

(٦) أي وجعل الضّوء ساتراً للظّلمة مبنيّ على أنّ الظّلمة وجوديّة، وحيث كان الضّوء طارئاً على الظّلمة يسترها، كان كالجلد الطّارئ على عظام الشّاة ولحمها فيسترها.

(٧) أي أراد بالنّهار النّور والضّوء لا الزّمان المقدّر بحركة الفلك من طلوع الشّمس إلى غروبها.

(٨) أي عن مكان ظلمة اللّيل، فمن بمعنى عن، وفي الكلام حذف مضافين أي المكان المضاف إلى الظّلمة، والظّلمة المضافة إلى اللّيل.

(٩) أي كان الأولى أن يقول:

فجعل إظهار الظّلمة كإظهار المسلوخ، لأنّ السّلخ في الآية بمعنى الإظهار لكن لمّا كان تشبيه الإظهار بالإظهار مستلزماً لتشبيه الظّهور بالظّهور اختار التّعبير به.

بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه(١) عنه، وحينئذٍ(٢) صحّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾[1]، لأنّ الواقع(٣) عقب إذهاب الضّوء عن مكان اللّيل هو الإظلام. وأمّا على ما ذكر في المفتاح(٤) من أنّ المستعار له ظهور النّهار من ظلمة اللّيل ففيه إشكال، لأنّ الواقع بعده(٥) إنّما هو الإبصار دون الإظلام.

---

(١) أي جلده، قال في المصباح: الإهاب الجلد قبل أن يدبغ.

(٢) أي وحين إذ جعل السّلخ بمعنى كشف الضّوء، أي نزعه وإزالته لا بمعنى ظهوره صحّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾، أي داخلون في الظّلام.

(٣) أي قوله: «لأنّ الواقع» علّة لقوله: «صحّ»، فتحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ علامة قدرة الله أنّه جلّ جلاله يزيل ضوء النّهار، فيظهر ظلمة اللّيل، فيقع النّاس في الظّلام فلا يبصرون شيئاً، ولذلك قال جلّ شأنه: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾.

(٤) أي قوله:

«وأمّا على ما ذكر في المفتاح»، مقابل لمحذوف، أي أمّا على ما ذكره المصنّف من أنّ المستعار له كشف ضوء النّهار وإزالته عن مكان ظلمة اللّيل، فلا إشكال في قوله: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾، أي داخلون في الظّلام، لأنّ الواقع عقب إزالة الضّوء عن مكان ظلمة اللّيل هو الإظلام، وأمّا على ما ذكر في المفتاح من أنّ المستعار له ظهور النّهار، أي الأولى أن يقول إظهار ضوء النّهار من ظلمة اللّيل بطلوع الفجر، فهو يقول: شبّه إظهار ضوء النّهار من ظلمة اللّيل بطلوع الفجر بكشط الجلد عن نحو الشّاة، واستعير اسم المشبّه به وهو السّلخ للمشبّه، واشتقّ منه ﴿نَسْلَخُ﴾ بمعنى نظهر منه النّهار.

«ففيه إشكال» أي ففي قوله: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ إشكال، إذ هذا يدلّ على عكس ما تحصل ممّا ذكرنا، أي إنّ علامة قدرة الله أنّه يزيل ظلمة اللّيل فيظهر ضوء النّهار، فيقع النّاس في الضّياء، فيبصرون الأشياء، فلو أريد من الآية ذلك لقيل فيها:

فإذا هم مبصرون بدل قوله: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾، لأنّ الواقع عقيب ظهور النّهار من ظلمة اللّيل إنّما هو الإبصار لا الإظلام.

(٥) أي بعد ظهور النّهار من ظلمة اللّيل.

---

[1] سورة يس: ٣٧.

وحاول بعضهم التّوفيق بين الكلامين(١) بحمل كلام صاحب المفتاح على القلب، أي ظهور ظلمة اللّيل من النّهار(٢)، أو بأنّ المراد من الظّهور التّمييز(٣) أو بأنّ الظّهور بمعنى الزّوال(٤) كما(٥) في قول الحماسي: وذلك عارٌ يابن ربطة ظاهر. وفي قول أبي ذؤيب: وتلك شكاة(٦) ظاهر عنك عارها، أي زائل، وذكر العلّامة(٧) في شرح المفتاح إنّ السّلخ قد يكون بمعنى النّزع مثل: سلخت الإهاب عن الشّاة، وقد يكون بمعنى الإخراج نحو: سلخت الشّاة عن الإهاب، فذهب صاحب المفتاح إلى الثّاني(٨)،

---

(١) أي كلام المصنّف القائل بأنّ المستعار له كشف الضّوء وإزالته عن مكان ظلمة اللّيل، وكلام السّكاكي القائل بأنّ المستعار له ظهور النّهار من ظلمة اللّيل، وحاصل ما ذكره ذلك البعض أوجه ثلاثة يحصل بكلّ منها التّوفيق.

(٢) أي هذا قلب لقوله: «ظهور النّهار من ظلمة اللّيل»، هذا هو الوجه الأوّل.

(٣) أي هذا إشارة إلى الوجه الثّاني، ومن في كلام المفتاح بمعنى عن، والمعنى أنّ المستعار له تمييز النّهار عن ظلمة اللّيل، والواقع بعد تمييز النّهار عن ظلمة اللّيل هو الإظلام.

(٤) أي هذا هو الوجه الثّالث، فمعنى العبارة أنّ المستعار له زوال ضوء النّهار عن ظلمة اللّيل، فيصحّ ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾، وهذه الوجوه لا تخلو عن الإشكال، تركناه رعاية للاختصار.

(٥) أي كالظّهور الّذي في قول الشّاعر الحماسي، فإنّه بمعنى الزّوال، وصدر هذا البيت: أعيّرتنا ألبانها ولحومها.

(٦) أي الشّكاة مصدر بمعنى الشّكاية، وكأنّه يقول: وتلك شكاية زائل عنك عارها، فالظّاهر في كلا البيتين بمعنى الزّائل.

(٧) أي هذا إشارة إلى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح، ودفع الإشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى قلب في كلامه، ولا تأويل الظّهور في كلامه بالتّمييز أو الزّوال، لأنّ الكلام إنّما هو مسوق لهذا صريحاً.

(٨) أي إنّ السّلخ بمعنى الإخراج تبعاً لعبد القاهر، وذهب المصنّف إلى الأوّل، لأنّه قال: فإنّ المستعار منه كشط الجلد، أي نزعه عن نحو الشّاة فيصير المعنى على ما ج ذهب إليه صاحب المفتاح، إنّ علامة قدرة الله إخراج ضوء النّهار من ظلمة اللّيل، فإنّ المستعار له هو ظهور النّهار، بمعنى إخراج ضوء النّهار من ظلمة اللّيل.

وصحّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ بالفاء، لأنّ التّراخي وعدمه ممّا يختلف باختلاف الأمور والعادات، وزمان النّهار(١) وإن توسّط بين إخراج النّهار من اللّيل(٢) وبين دخول الظّلام، لكن لعظم(٣) شأن دخول الظّلام بعد إضاءة النّهار، وكونه ممّا ينبغي أنّ لا يحصل إلّا في أضعاف ذلك الزّمان من اللّيل عُدّ الزّمان قريباً، وجعل اللّيل كأنّه

فأجاب الشّارح عنه بقوله:

وصحّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾، وحاصل الجواب: إنّ اللّيل لـمّا كان عمومه لجميع الأقطار أمراً مستعظماً كان الشّأن أنه لا يحصل إلّا بعد مضيّ مقدار النّهار بأضعاف، ولكن هذا الفاصل الزّماني نزّل منزلة العدم نظراً إلى العادة.

فيرد عليه:

أنّه لا يصحّ حينئذٍ التّعبير بقوله: بعد ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾، لأنّ إخراج النّهار من ظلمة اللّيل إنّما هو بطلوع الفجر، والإظلام إنّما يحصل عند الغروب، والفاصل الزّماني بينهما هو النّهار بكامله، فلا يصحّ الإتيان بإذا الفجائيّة، فإنّ الفاء وإذا الفجائيّة للاتّصال بأن يكون الدّخول في الظّلام مفاجئاً بعد إخراج ضوء النّهار من ظلمة اللّيل.

وبعبارة أخرى:

إنّ الفاء وإن كانت موضوعة لما يعدّ في العادة مترتّباً غير متراخ، ولكن هذا المعنى يختلف باختلاف الأمور والعادات الجارية فيها، فقد يطول الزّمان بين أمرين، ولا يعدّ ذلك الزّمان متراخياً لكون العادة تقتضي أطول منه، فيلحقه المتكلّم بالعدم، ويجعل الأمر الثّاني غير متراخ، فيستعمل الفاء كما في قولك: تزوّج زيد فولد له، مع أنّ الفاصل بين عقد الزّواج والولادة مدّة الحمل إلّا أنّ العادة تعدّه معاقباً لعقد الزّواج والمقام من هذا القبيل.

(١) أي الّذي مبدؤه طلوع الفجر وإضافة «زمان» إلى «النّهار» بيانيّة.

(٢) أي النّهار وقع وسط اللّيل السّابق ودخول الظّلام اللّاحق.

(٣) أي لكن لـمّا كان دخول الظّلام بعد إضاءة النّهار شأنه عظيم حتّى أنّ من حقّه أنّه لا يحصل إلّا بعد نهارات متعدّدة صار حصوله بعد نهار واحد أمراً قريباً، فلذا أتى بالفاء.

يفاجئهم عقب إخراج النّهار من اللّيل بلا مهلة، وعلى هذا(١) حسن إذا المفاجأة، كما يقال: أُخرج النّهار من اللّيل ففاجأه(٢) دخول اللّيل، ولو جعلنا السّلخ بمعنى النّزع(٣) وقلنا: نُزع ضوء الشّمس عن الهواء(٤) ففاجأة الظّلام لم يستقم(٥)، أو لم يحسن، كما إذا قلنا: كسرت الكوز ففاجأه الانكسار(٦).

[وإمّا مختلف(٧)] بعضه حسّيّ وبعضه عقليّ [كقولك: رأيت شمساً، وأنت تريد إنساناً كالشّمس في حسن الطّلعة(٨)] وهو حسّيّ.

---

(١) أي على ما ذكر من قوله: «لكن لعظم...» حسن إذا المفاجأة.

(٢) أي ففاجأ الخروج دخول اللّيل.

(٣) أي كما ذهب إليه المصنّف.

(٤) أي الّذي هو مكان ظلمة اللّيل.

(٥) أي لأنّ الدّخول في الظّلام مصاحب لنزع الضّوء، وحينئذٍ فلا يعقل التّرتيب الّذي تفيده المفاجأة.

فإن قلت: إنّه مستقيم نظراً لكون نزع الضّوء علّة لدخول الظّلام ودخول الظّلام معلول له، ومن المعلوم أنّ العلّة والمعلول مترتّبان في التّعقل، لأنّ العلّة تلاحظ أوّلاً والمعلول يلاحظ ثانياً.

قلت: إنّ الاستقامة وإن حصلت بذلك لكنّ الحمل على ذلك لا يحسن، لأنّ المتبادر من قولنا: نزع ضوء الشّمس عن الهواء ففاجأه الظّلام، إنّ التّرتيب بينهما باعتبار الزّمان، والمعنى عليه غير مستقيم كما علمت.

والحاصل إنّ قولنا: نزع ضوء الشّمس ففاجأه الظّلام إمّا غير مستقيم إن اعتبر أنّ التّرتيب الّذي تفيده المفاجأة زمانيّ، وإمّا غير مستحسن إن اعتبر أنّ ذلك التّرتيب رتبي.

(٦) أي فإنّ الانكسار مطاوع للكسر، وحاصل مع حصوله، وحينئذٍ فلا يعقل التّرتيب بينهما كما هو قضيّة المفاجأة فهو غير مستقيم، فقد ظهر ممّا قاله الشّارح العلّامة صحّة كلام السّكّاكي، وظهر حسن المفاجأة على ما قاله السّكّاكي لا على ما قاله المصنّف.

(٧) أي عطف على قوله: «إمّا حسّيّ» أي إن كان الطّرفان حسّيّين، فالجامع إمّا حسّيّ كلّه، أوعقليّ كلّه، وإمّا مختلف.

(٨) أي الوجه وسمّي الوجه طلعة، لأنّه المطّلع عليه عند الشّهود والمواجهة وقد تقدّم أنّ

[ونباهة الشّأن(١)] وهي(٢) عقليّة [وإلّا] عطف على قوله: وإن كانا حسّيين، أي وإن لم يكن الطّرفان حسّيين. [فهما] أي الطّرفان [إمّا عقليّان نحو(٣): ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَا﴾[1] فإنّ المستعار منه الرّقاد] أي النّوم(٤) على أن يكون المرقد مصدراً، وتكون الاستعارة أصليّة، أو على أنّه بمعنى المكان إلا أنّه اعتبر التّشبيه في المصدر، لأنّ المقصود بالنّظر في اسم المكان

الحسن يرجع للشّكل واللّون، وهما حسّيان، فيكون حسن الطّلعة المعتبر في التّشبيه حسّيّاً.

(١) أي شهرته ورفعته عند النّفوس وعلوّ الحال في القلوب للاشتمال على أوصاف حميدة توجب شهرة الذّكر كالكرم وسائر الأخلاق الحميدة، مثل العلم والنّسب ونحو ذلك.

(٢) أي نباهة الشّان «عقليّة» لأنّ مرجعها إلى استعظام النّفوس لصاحبها، وكونه بحيث يعتنى به، وهذا أمر غير محسوس، فالجامع في هذا القسم مركّب من قسمين قسم منه حسّيّ، وقسم آخر منه عقليّ حسبما ذكرناه.

ثمّ من اعتبر أنّ نقل اللّفظ يصحّ بكلّ من حسن الطّلعة ونباهة الشّأن على الانفراد كالسّكاكي جعل هذا القسم استعارتين إحداهما بجامع حسّيّ، والأخرى بجامع عقليّ فأسقط عدّ هذا القسم من هذه الأقسام الّتي يكون الجامع فيها إمّا حسّيّاً أو عقليّاً فقط، ومن اعتبر صحّة النّقل باعتبارهما كالمصنّف عدّه منها، وهو الحقّ.

(٣) أي نحو قوله تعالى حكاية عن قول الكفّار يوم القيامة: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَا﴾ فإنّ المستعار منه الرّقاد، بعد أنّ شبه الموت به بجامع جواز البعث وصحّته، أي كما أنّ بعث النّائم من نومه أمر جائز وواقع، كذلك بعث الموتى من قبورهم أمر جائز، لأنّ بعث الموتى عند الله سهل كبعث النّائم من نومه عند النّاس.

(٤) أي فإنّ المستعار منه هو الرّقاد بمعنى النّوم والمستعار له هو الموت، يعني شُبّه الموت بالرّقاد، فاستعمل لفظ المشبّه به أعني الموت بقرينة البعث على وجه كما استعمل لفظ الأسد في الرّجل الشّجاع بقرينة يرمي، والجامع هو عدم ظهور الفعل، والجميع عقليّ، أي النّوم والموت وعدم ظهور الفعل كلّها عقليّة، وتكون الاستعارة أصليّة لا تبعيّة.

وكيف كان فإنّ المرقد في الآية يحتمل أن يكون مصدراً ميميّاً بمعنى الرّقاد، ويحتمل أن

---

[1] سورة يس، ٥٢.

وسائر المشتقّات إنّما هو في المعنى القائم بالذّات لا نفس الذّات، واعتبار التّشبيه في المقصود الأهم أولى، وستسمع لهذا(١) زيادة تحقيق في الاستعارة التبعيّة.[والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع(٢) عقليّ].

يكون اسم مكان، أي مكان الرّقاد، فعلى الأوّل تكون الاستعارة أصليّة، وبيان ذلك أنّه شبّه الموت بالرّقاد بجامع عدم ظهور الفعل مع كلّ منهما، واستعير اسم الرّقاد للموت استعارة تصريحيّة أصليّة، وعلى الثّاني فيكون المستعار منه محلّ الرّقاد والمستعار له القبر الّذي يوضع فيه الميّت، وحينئذٍ فلا يتمّ قول المصنّف بأنّ المستعار منه هو الرّقاد والمستعار له هو الموت.

وأجاب الشّارح عنه بقوله:

«إلّا أنّه...»، **وحاصل الجواب** إنّ المنظور له في هذا التّشبيه هو الموت والرّقاد، لأنّ المقصود بالنّظر في اسم المكان وسائر المشتقّات إنّما هو المعنى القائم بالمكان والذّات كالرّقاد والموت هنا لا نفس المكان والذّات، والتّشبيه في المقصود الأهم أولى وحينئذٍ فعلى الاحتمال الثّاني يشبه الموت بالرّقاد، ويقدّر استعارة اسم الرّقاد للموت، ويشتقّ من الرّقاد مرقد بمعنى محلّ الموت، وهو القبر على طريق الاستعارة التّصريحيّة التبعيّة، فتحصّل ممّا ذكر أنّ المستعار منه الرّقاد والمستعار له الموت على كلّ من الاحتمالين إلّا أنّ الاستعارة على الأوّل أصليّة، وعلى الثّاني تبعيّة.

(١) أي لـمّا ذكر من أنّ المقصود بالنّظر في اسم المكان والمشتقّات إنّما هو المعنى القائم بالذّات، وملخّص ما يأتي في الاستعارة التبعيّة من التّحقيق أنّ اللّفظ المستعار إن كان اسم جنس حقيقة أو تأويلاً عيناً كان أو معنىً، كانت الاستعارة أصليّة، وإن كان مشتقّاً أو حرفاً، فالاستعارة تبعيّة.

(٢) أي أراد بالجميع الموت والنّوم، وعدم ظهور الفعل، أمّا الموت وعدم ظهور الفعل فكون كلّ منهما عقليّاً واضح، وأمّا النّوم فالمراد به انتفاء الاحساس الّذي يكون في اليقظة ولا شكّ في أنّ انتفاء الإحساس المذكور عقليّ.

وقيل(١): عدم ظهور الأفعال في المستعار له أعني الموت أقوى، ومن شرط الجامع أن يكون في المستعار منه أقوى، فالحقّ(٢) أنّ الجامع هو البعث الّذي هو في النّوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه(٣) ممّا لا شبهة فيه لأحد، وقرينة الاستعارة(٤) هي كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾[١].

[وإمّا مختلفان] أي أحد الطّرفين حسّيّ والآخر عقليّ، [والحسّيّ هو المستعار منه نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[٢](٥).

---

(١) أي هذا إشارة إلى اعتراض وارد على قول المصنّف، وحاصله إنّ الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وأشهر، ولا شكّ أنّ عدم ظهور الفعل الّذي هو الجامع في الموت الّذي هو المستعار له أقوى منه في الرّقاد الّذي هو المستعار منه، وحينئذٍ فلا يصحّ، ثمّ وجه أقوائيّة الجامع في الموت أنّ في الموت زوال الرّوح والإدراك معاً، بخلاف النّوم حيث فيه زوال الإدراك بالحواسّ فقطّ، فعدم ظهور الفعل لازم للموت بحيث لا يظهر فعل معه أصلاً بخلاف النّوم، فإنّ الفعل معه موجود في الجملة.

(٢) أي هو من جملة مقول قيل: أي فالحقّ أنّ الجامع بين الرّقاد والموت هو البعث بناءً على أنّه موضوع للقدر المشترك بين الإيقاظ والنّشر بعد الموت، وذلك القدر هو ردّ الإحساس السّابق.

(٣) أي لكون البعث في النّوم ممّا لا شبهة فيه لأحد بخلاف البعث في الموت فقد أنكره قوم، فقوله: «لكونه ممّا لا شبهة فيه لأحد»، علّة لكونه أشهر في النّوم.

(٤) أي قرينة الاستعارة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي للرّقاد، أعني النّوم في هذه الآية هي كون هذا الكلام كلام الموتى مضافاً إلى آخر الآية النّاطق بأنّ الله الّذي وعد بالنّشور، لأنّ ما وعد الرّحمن وصدق المرسلون هو البعث من الموت لا الرّقاد بالمعنى الحقيقي، فلهذه الاستعارة قرينتان الأولى معنويّة والثّانية لفظيّة.

(٥) أي بلّغ الأمّة الأحكام الّتي أمرت بتبليغها لهم تبليغاً واضحاً، فشبّه التبليغ بالصّدع وهو كسر الشّيء الصّلب، واستعير اسم المشبّه به للمشبّه، واشتقّ من الصّدع اصدع بمعنى بلّغ، والجامع التّأثير في كلّ، أمّا في التبليغ فلأنّ المبلغ أثر في الأمور المبلّغة ببيانها

---

[١] سورة يس: ٥٢.

[٢] سورة الحجر: ٩٤.

فإنّ المستعار منه كسر الزّجاجة(١) وهو حسّيّ، والمستعار له التبليغ(٢) والجامع التّأثير وهما(٣) عقليّان] والمعنى ابن(٤) الأمر إبانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزّجاجة. [وأمّا عكس ذلك] أي الطّرفإنّ مختلفان، والحسّيّ هو المستعار له [نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ﴾[1](٥)، فإنّ المستعار له كثرة الماء، وهو حسّيّ(٦)،

بحيث لا تعود لحالتها الأولى من الخفاء، وأمّا في الكسر فلأنّه فيه تأثيراً لا يعود المكسور معه إلى الالتئام، وهو كسر الشّيء الصّلب أقوى وأبين.

ولذلك قال الشّارح في تفسير اصدع: ابن الأمر إبانة لا تنمحي، أي لا تعود إلى الخفاء، كما أنّ كسر الزّجاجة لا يعود معه الالتئام.

(١) أي في القاموس الصّدع كسر الشّيء الصّلب، وحينئذٍ فذكر الزّجاجة على سبيل التّمثيل، فالمراد كسر الزّجاجة ونحوها ممّا لا يلتئم بعد الكسر، وجعل الكسر حسّيّاً باعتبار متعلّقه لا باعتبار ذاته، وذلك لأنّ الكسر مصدر والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج، لأنّه مقارنة القدرة الحادثة للفعل، وأمّا متعلّق الكسر وهو تفريق الأجزاء فهو أمر وجودي يدرك بالحاسّة.

(٣) أي تبليغ النّبيﷺ ما أمر بإبلاغه إلى المبعوث إليهم، أي بيانه لهم، وفي القاموس التبليغ الإيصال، وهو أمر عقليّ يكون بالقول وبالفعل وبالتّقرير، فمن قال: إنّ التبليغ تكلّم بقول مخصوص فهو حسّيّ لم يأت بشيء.

(٤) أي والمستعار له الّذي هو التبليغ والجامع الّذي هو التّأثير عقليّان.

(٥) أي أظهره ووضّحه، وأشار الشّارح بهذا إلى الباء في ﴿بِمَا تُؤْمَرُ﴾ للتّعدية، وما مصدريّة، أي بأمرك وإنّ المصدر مصدر المبنيّ للمفعول قوله: «لا تنمحي» صفة «إبانة» أي إبانة لا تزول ولا تندرس.

(٦) فإنّ المستعار له لفظ الطّغيان، هو كثرة الماء والمستعار منه التّكبر الّذي هو الطّغيان حيث قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[2]، والجامع بين التّكبّر وكثرة الماء هو الاستعلاء البارز على المتكبّر والماء الكثير، والمعنى لمّا كثر الماء حملناكم، أي حملنا آباءكم وأنتم في ظهورهم أو المراد حملناكم وأنتم في ظهور آبائكم في السّفينة

[1] سورة الحاقّة: ١١.

[2] سورة العلق: ٦و٧.

والمستعار منه التّكبّر، والجامع الاستعلاء المفرط(١)، وهما عقليّان(٢)].

[و] الاستعارة [باعتبار اللّفظ] المستعار [قسمان: لأنّه] أي للفظ المستعار(٣) [إن كان اسم جنس(٤)] حقيقة أو تأويلاً.

الجارية على وجه الماء، فشبّه كثرة الماء بالتّكبّر المعبّر عنه بالطّغيان، واستعير اسم المشبّه به وهو الطّغيان لكثرة الماء، واشتقّ منه طغى بمعنى كثر.

(١) أي لأنّ كثرة الماء مرجعهما إلى وجود أجزاء كثيرة للماء، ولا شكّ أنّ أجزاء كثيرة للماء باعتبار كونها من الأجرام والأجسام حسّيّة.

(٢) أي الزّائد على الحدّ لعظمه.

(٣) أي أمّا عقليّة التّكبّر فظاهرة من تفسيره المتقدّم، وأمّا عقليّة الاستعلاء فقيل: إنّ المراد به طلب العلوّ، وهو عقليّ.

(٤) أي المراد باللّفظ المستعار هو المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، فقد يكون الاستعمال أصليّاً، وقد يكون تبعيّاً باعتبار اللّفظ المستعار.

(٥) أي وهو ما دلّ على نفس الذّات الصّالحة لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف في الدّلالة، فيكون كلّيّاً سواء كان عيناً كأسد أو معنى كالضّرب والقتل، فخرج الأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة وباقي المبهمات، فإنّها كلّها جزئيّات لا تجري الاستعارة فيها من غير اعتبار وصف من الأوصاف، وبقوله: (بغير اعتبار وصف من الأوصاف)، كما في المطوّل، خرج مثل ضارب وقاتل، فلا يكون اسم جنس من المشتقّات، لأنّها إنّما وضعت باعتبار الأوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه، فإنّه دالّ على الذّات والماهية من غير اعتبار وصف من أوصافه، لأنّه وضع للحيوان المفترس من حيث هو، لا باعتبار كونه شجاعاً وذا جرأة، حتّى لو وجد أسد غير شجاع صدق عليه اسم الأسد.

كما في الأعلام المشتهرة بنوع وصفيّة(١) [فأصليّة] أي فالاستعارة أصليّة [كأسد] إذا استعير للرّجل الشّجاع [وقتل] إذا استعير للضّرب الشّديد، الأوّل(٢) اسم عين والثّاني اسم معنى [وإلّا فتبعيّة] أي وإن لم يكن اللّفظ المستعار اسم جنس(٣) فالاستعارة تبعيّة [كالفعل(٤) وما اشتقّ منه(٥)] مثل اسم الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة، وغير ذلك(٦) [والحرف] وإنّما كانت(٧) تبعيّة، لأنّ الاستعارة تعتمد(٨) التّشبيه، والتّشبيه يقتضي كون المشبّه موصوفاً بوجه الشّبه(٩)،

---

(١) أي كحاتم ومادر ونحوهما، فتصحّ استعارة لفظ حاتم لرجل كريم في قولك: رأيت اليوم حاتماً، فإنّ حاتماً وإن كان علماً إلّا أنّه مؤوّل باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم والجود، بحيث يكون الجود غير معتبر في مفهومه، والمراد باسم الجنس هنا ما يشمل علم الجنس كأسامة ونحوه.

(٢) أي الأسد اسم معنى، والثّاني أي القتل اسم معنى، وتعدّد المثال إشارة إلى أقسام الاستعارة الأصليّة.

(٣) أي بعد تحقّق كونه صالحاً للاستعارة، فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيّاً كالأعلام والضّمائر وأسماء الإشارة، فإنّها لا تكون صالحة للاستعارة.

(٤) أي قوله: «كالفعل» خبر لمحذوف، أي وذلك كالفعل.

(٥) أي ما يشتقّ من الفعل بناء على أنّ الاشتقاق منه كما هو المذهب الكوفي أو أنّ في الكلام حذف مضاف، أي وما يشتقّ من مصدره بناء على مذهب البصريّين.

(٦) أي كأفعل التّفضيل واسم الزّمان واسم المكان واسم الآلة، نحو: حال زيد أنطق من عبارته، ونحو: مقتل زيد، لزمان ضربه أو مكانه، ونحو مقتال زيد، لآلة ضربه.

(٧) اي وإنّما كانت ـ الاستعارة في الحروف والفعل وسائر المشتقّات تبعيّة.

(٨) أي تعتمد على التّشبيه وتبتني عليه، إذ هي إعطاء اسم المشبّه به للمشبّه بعد إدخال الثّاني في جنس الأوّل.

(٩) أي بحيث يصحّ الحكم به عليه، وكما أنّ التّشبيه يقتضي كون المشبّه موصوفاً بوجه الشّبه، كذلك يقتضي أن يكون المشبّه به موصوفاً به أيضاً بحيث يصحّ الحكم به عليه، أمّا اقتضاؤه ذلك في المشبّه فلأنّك إذا قلت: زيد كعمرو في الشّجاعة، فمدلوله أنّ زيداً موصوف

أو(١) بكونه مشاركاً للمشبّه به في وجه الشّبه، وإنّما يصلح للموصوفيّة(٢) الحقائق، أي الأمور المتقرّرة الثّابتة، كقولك: جسم أبيض، وبياضه صاف(٣)، دون(٤) معاني الأفعال والصّفات المشتقّة منها، لكونها متجدّدة غير ـ متقرّرة(٥) بواسطة دخول الزّمان في مفهوم الأفعال(٦)،

بالشّجاعة، وأنّها وجدت فيه كما وجدت في عمرو، وأمّا في المشبّه به فلأنّه لو لم توجد فيه الشّجاعة، لم يصحّ الحكم على زيد في المثال بأنّه ملحق بعمرو في الشّجاعة، وأنّه مشارك له فيها، وإذا كان التّشبيه مقتضياً لوجود وجه الشّبه في الطّرفين صحّ أن يحكم به على كلّ منهما.

(١) أي إنّما ذكر لفظة «أو» إشارة إلى أنّه لا فرق بين التّعبيرين في الدّلالة على المقصود فهي للتّنويع في التّعبير، فأنت مخيّر في التّعبير بكلّ من العبارتين، لأنّهما متلازمان إذ يلزم من كون المشبّه موصوفاً بوجه الشّبه أن يكون مشاركاً للمشبّه به في وجه الشّبه وبالعكس.

(٢) أي لكونه موصوفاً بوجه الشّبه أو بغيره.

(٣) أي أشار بالمثالين إلى عدم الفرق بين اسم العين كمثل جسم أبيض، واسم المعنى كقولك: وبياضه صاف، وإنّ المدار على ثبوت المدلول وتقرّره، فكلّ من الجسم والبياض مدلوله متقرّر، أي ليس سيّالاً متجدّداً شيئاً فشيئاً وثابت في نفسه لاستقلاله بالمفهوميّة، فلذا صحّ وصف الأوّل بالبياض والثّاني بالصّفاء، والتّمثيل بالبياض للحقّائق المتقرّرة بناء على التّحقّيق من بقاء العرض في زمانين.

(٤) أي قوله: «دون معاني الأفعال» بيان لما احترز بقوله: «المتقرّرة»، وحاصل الاحتراز أنّ الفعل كقام لدلالته على الزّمان السّيال لدخوله في مفهومه لا تقرّر له، فلا يصلح مدلوله للموصوفيّة، فلا يصحّ التّشبيه فيه فلا تصحّ الاستعارة الأصليّة المبنيّة على التّشبيه فيه، والوصف كقائم فإنّه وإن لم يدلّ على الزّمان بصيغته، لكن يعرض اعتباره فيه كثيراً، فيمنعه من التّقرر فلا يصلح مدلوله للموصوفيّة المصحّحة للتّشبيه المصحّح للاستعارة الأصليّة.

(٥) أي قوله: «غير متقرّرة» تفسير لـ«متجدّدة».

(٦) أي لأنّ الزّمان جزء مفهوم الأفعال، فدلالتها عليه دلالة تضمّنيّة، بخلاف الصّفات فإنّ دلالتها عليه دلالة التزاميّة، لأنّها تدلّ على ذات ثبت لها الحدث، والحدث لابدّ له من زمان يقع فيه.

وعروضه للصّفات(١) ودون الحروف(٢)، وهو(٣) ظاهر كذا ذكروه(٤). وفيه(٥) بحث، لأنّ هذا الدّليل بعد استقامته(٦) لا يتناول اسم الزّمان والمكان والآلة، لأنّها تصلح للموصوفيّة، وهم أيضاً صرّحوا(٧) بأنّ المراد بالمشتقّات هو الصّفات دون اسم الزّمان والمكان والآلة، فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزّمان ونحوه أصليّة، بأن يقدّر التّشبيه في نفسه لا في مصدره،

---

(١) أي بخلاف المصدر لعدم اشتماله على النّسبة المستلزمة للزّمان.

(٢) أي ودون معاني الحروف، وهذا ممّا احترز عنه بالقيد الثّاني، أعني قوله: «الثّابتة».

(٣) أي عدم صلاحيّة معاني الحروف للموصوفيّة ظاهر، وذلك لعدم استقلالها بالمفهوميّة وعدم تقررها في نفسها لأنّها روابط وآلات لملاحظة غيرها وكون غيرها هو المقصود بالإفادة يمنع من وصفها ومن الحكم عليها وحينئذٍ فلا تصلح الاستعارة في الفعل والمشتقّات والحروف لعدم صحّة التّشبيه فيها إلا إذا كانت تابعة لما له ثبات واستقلال فلاستعارة فيها تبعيّة.

(٤) أي كذا ذكره القوم في وجه كون الاستعارة في الأفعال والمشتقّات والحروف تبعيّة لا أصليّة.

(٥) أي وفي هذا الدّليل الّذي ذكروه بحث ونظر.

أوّلاً: إنّ الدّليل الّذي سيق لعدم صلاحيّة المشتقّات للأوصاف، وذلك لدخول الزّمان في مفهومها، والزّمان رافع للتّقرّر والثّبوت غير مستقيم لانتقاضه بالزّمان، لأنّ الزّمان نفسه يقع محلاً للأوصاف، فيقال: زمان قصير أو طويل، أو كذا يقال في الحركة الّتي هي من الأمور الفاقدة للتّقرّر، إنّها سريعة أو بطيئة، فكلّ من الزّمان والحركة يقع موصوفاً مع عدم تقرّر لهما.

وثانياً: على فرض استقامته إنّ الدّليل المذكور لا يشمل اسم الزّمان والمكان والآلة، وذلك لتصريحهم بأنّ المراد بالمشتقّات هو الصّفات دون اسم الزّمان والمكان والآلة.

(٦) أي فيه إشارة إلى منع استقامة الدّليل لانتقاضه بالزّمان والحركة، كما سبق.

(٧) أي هذا ترقّ في الاعتراض على القوم، وحاصل ما في المقام أنّ القوم ادّعوا دعوة، وهي أنّ الاستعارة في الحروف والأفعال، وما يشتقّ منها تبعيّة، وقالوا: المراد بما يشتقّ منها الصّفات دون اسم الزّمان والمكان الآلة، واستدلّوا على تلك الدّعوة بما تقدّم للشّارح نقله عنهم، فاعترض الشّارح عليهم بأنّ دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الأمور الّتي تكون

وليس(١) كذلك للقطع بأنّا إذا قلنا: هذا مقتل فلان، للموضع الّذي ضرب فيه ضرباً شديداً(٣)، أو مرقد فلان، لقبره فإنّ المعنى على تشبيه الضّرب بالقتل(٣) والموت بالرّقاد(٤)، وإنّ الاستعارة في المصدر(٥) لا في نفس المكان. بل التّحقيق(٦) أنّ الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقّات(٧) الّتي يكون القصد

الاستعارة فيها تبعيّة، لأنّه لا يتناول اسم الزّمان والمكان والآلة، كما أنّ مدّعاهم أيضاً قاصر لا يتناولها، فالاعتراض الأوّل ناظر إلى قصور الدّليل، والتّرقي ناظر إلى قصور الدّعوى.

(١) أي والحال ليس الأمر كذلك، أي ليس التّشبيه في نفس اسم الزّمان حتّى تكون الاستعارة أصليّة، بل يقدّر التّشبيه في مصدره، فتكون استعارة تبعيّة لا أصليّة فالحاصل أنّه ليس الواجب كون الاستعارة أصليّة، بل الواجب كونها تبعيّة.

(٢) أي أو للزّمان الّذي ضرب فيه ضرباً شديداً.

(٣) أي واستعارة القتل للضّرب الشّديد بعدما اشتقّ من القتل مقتل بمعنى مكان الضّرب أو زمانه تبعيّة لجريانها في المصدر أوّلاً قبل جريانها في اسمي الزّمان والمكان، فجريانها فيهما بطريق التبعيّة لجريانها في المصدر، وليس المعنى على تشبيه الموضع الّذي ضرب فيه ضرباً شديداً بالمقتل، أي بمحلّ القتل واستعارة المقتل، أي محلّ القتل للمضرب، أي محلّ الضّرب بحيث تكون الاستعارة أصليّة.

(٤) أي واستعارة الرّقاد للموت بعدما اشتقّ من الرّقاد مرقد، بمعنى مكان الموت، وهو القبر.

(٥) أي أوّلاً لا في نفس المكان، فلا ينافي جريانها في اسم المكان بعد ذلك بطريق التبعيّة للمصدر.

(٦) أي قوله: «بل التّحقيق» إضراب انتقالي.

(٧) أي يشمل اسم الزّمان والمكان والآلة، لأنّها من المشتقّات حقيقة ولا ينافي هذا ما تقدّم للشّارح من أنّ المشتقّات هي الصّفات دون اسم الزّمان والمكان والآلة لأنّ ما تقدّم من الشّارح إنّما هو بحسب المراد لا بحسب الحقيقة، والحاصل إنّ القوم قصروا المشتقّات الّتي تجرى فيها التبعيّة على الصّفات دون اسم الزّمان والمكان والآلة، وإن كانت في الحقيقة من المشتقّات، واستدلّوا على ذلك بما تقدّم، فأضرب الشّارح عن ذلك لقصوره إلى أنّ

بها إلى المعاني القائمة بالذّوات تبعيّة، لأنّ المصدر الدالّ على المعنى القائم بالذّات هو المقصود الأهمّ(١) الجدير بأن يعتبر فيه التّشبيه، وإلّا(٢) لذكرت الألفاظ الدالّة على نفس الذّوات دون ما يقوم بها من الصّفات.[فالتّشبيه في الأوّلين] أي الفعل وما اشتقّ منه [لمعنى المصدر(٣) وفي الثّالث]

التّحقيق خلافه، وهو أنّ الاستعارة في الصّفات وأسماء الزّمان والمكان والآلة تبعيّة، وذلك لأنّ المقصود الأهمّ في الصّفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذّات لا نفس الذّات، فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلاً ينبغي أن يعتبر التّشبيه فيما هو المقصود الأهمّ أوّلاً، وحينئذٍ تكون الاستعارة في جميعها تبعيّة.

فقول الشّارح:

«بل التّحقيق» أي في الدّعوى والاستدلال لأنّه كما حقّق الدّليل بقوله: «لأنّ المصدر...»، وحقّق الدّعوى بقوله:

«أنّ الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقّات...»، فأتى بالدّليل شاملاً لاسم الزّمان والمكان والآلة وأتى بالدّعوى كذلك.

(١) أي لأنّ الشّيء إذا اشتمل على قيد، فالغرض ذلك القيد.

(٢) أي وإن لا يكون المقصود الأهمّ من المعاني المشتقّات القائمة بالذّوات، بل المقصود منها نفس الذّوات لذكرت الألفاظ الدالّة على نفس الذّوات دون المعاني القائمة بها، بأن يذكر زيد وعمرو بدل اللّفظ الدالّ على ما قام بهما من الصّفات، كضارب وقاتل ومضروب ومقتول، وأن يذكر مكان فيه الرّقاد، أو فيه الضّرب بدل مرقدنا، ومضروب عمرو، وهكذا، فالعدول عن مكان فيه الرّقاد إلى مرقدنا مثلاً دليل على أنّ المقصود الأهمّ من المشتقّات هي المعاني القائمة بذات الفاعل أو المفعول، أو بذات المكان أو الآلة لا نفس الذّات.

(٣) أي في المعنى الّذي هو المصدر أوّلاً وأصالة، ثمّ في المشتقّ منه ثانياً وتبعاً، كما يدلّ عليه قوله:

«بعد» فيقدّر التّشبيه في نطقت الحال، والحال ناطقة للدّلالة بالنّطق والإضافة في قوله: «لمعنى المصدر» بيانيّة، إن أريد بالمصدر الحدث، أو من إضافة المدلول للدّالّ إن أريد به اللّفظ.

أي الحرف [المتعلّق معناه] أي لما تعلّق به معنى الحرف(١)، قال صاحب المفتاح: المراد بمتعلّقات معاني الحروف ما يعبّر بها(٢) عنها عند تفسير معانيها(٣)، مثل قولنا: من معناها ابتداء الغاية(٤)، وفي معناها الظّرفيّة، وكي معناها الغرض، فهذه(٥) ليست معاني الحروف وإلّا لما كانت حروفاً، بل أسماء، لأنّ الاسميّة والحرفيّة إنّما هي باعتبار المعنى، وإنما هي(٦) متعلّقات لمعانيها، أي إذا أفادت هذه الحروف معاني(٧) ردّت(٨)

---

(١) أي للمعنى الكلّي الّذي تعلّق به معنى الحرف كالابتداء المخصوص، والظّرفيّة المخصوصة من باب تعلّق الجزئي بالكلّي.

(٢) أي يعبّر بالمتعلّقات عن معاني الحروف، أي معان كلّيّة يعبّر بدالّها عن معاني الحروف الّتي هي معان جزئيّة.

(٣) أي عند تفسير معاني الحروف.

(٤) أي المراد بالغاية المغيّى وهو المسافة، لأنّ الغاية بمعنى النّهاية لا ابتداء لها.

(٥) أي الابتداء والظّرفيّة والغرض ليست معاني الحروف، لكون هذه المعاني معانٍ مستقلّة، ومعاني الحروف غير مستقلّة.

(٦) أي الابتداء والظّرفيّة والغرض متعلّقات لمعاني الحروف.

نعم، هي المعاني الكلّيّة الّتي تُفسّر بها معاني الحروف على وجه التّساهل.

وكيف كان فإذا كان معنى الكلمة مستقلاً بالمفهوميّة ملحوظاً لذاته، ولم يكن رابطة بين أمرين، فإن اقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة فتلك الكلمة فعل، وإن لم يقترن بواحد منها فتلك الكلمة اسم، مثل مطلق الابتداء، ومطلق الظّرفيّة، ومطلق الغرض، وإن كان المعنى غير مستقلّ بالمفهوميّة ملحوظاً تبعاً لكونه رابطة بين أمرين كانت الكلمة الدالّة على ذلك المعنى حرفاً، وذلك كابتداء السّير من البصرة.

(٧) أي معاني جزئيّة كابتداء خاصّ وظرفيّة خاصّة وغرض خاصّ.

(٨) أي ترجع تلك المعاني الجزئيّة إلى هذه أي المعاني الكلّيّة الابتداء المطلق والظّرفيّة المطلقة والغرض المطلق.

تلك المعاني إلى هذه بنوع(١) استلزام، فقول المصنّف في تمثيل متعلّق معنى الحروف [كالمجرور(٢) في: زيد في نعمة] ليس بصحيح(٣)، وإذا كان التّشبيه لمعنى المصدر ولمتعلّق معنى الحرف [فيقدّر] التّشبيه [في: نطقت الحال، والحال ناطقة بكذا، للدّلالة بالنّطق(٤)] أي يجعل دلالة الحال مشبّهاً، ونطق النّاطق مشبّهاً به، ووجه الشّبه إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذّهن(٥)، ثمّ يستعار للدّلالة لفظ النّطق، ثمّ يشتقّ من النّطق المستعار الفعل(٦) والصّفة(٧)، فتكون الاستعارة في المصدر أصليّة وفي

(١) أي باستلزام نوعي وهو استلزام الخاصّ للعامّ أعني استلزام الجزئي للكلّي دون العكس والحاصل أنّ من مثلاً موضوعة للابتداء الخاصّ والابتداء الخاصّ لمّا كان يرد إلى مطلق ابتداء أي يستلزمه كان مطلق ابتداء متعلّقاً بالابتداء الخاصّ وهكذا.

(٢) أي كمعنى المجرور لأنّ تقدير التّشبيه في معناه.

(٣) أي قول المصنّف ليس بصحيح، لأنّ المجرور ليس هو المتعلّق بل المتعلّق هو المعنى الكلّي الّذي استلزمه معنى الحرف كما سبق، فمتعلّق معنى الحرف في المثال المذكور الظّرفيّة المطلقة لا النّعمة، فقد التبس على المصنّف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع، فإنّ المجرور متعلّق معنى الحرف عندهم، وأمّا البيانيّون فقد علمت اصطلاحهم في معنى الحرف، إلّا أن يقال إنّ مقتضى قولك: زيد في نعمة، كون النّعمة ظرفاً لزيد مع أنّها ليست كذلك، فامتنع حمل اللّفظ على حقيقته، فحمل على الاستعارة بأن يشبّه مطلق ملابسة شيء لشيء بالظّرفيّة المطلقة، فسرى التّشبيه للجزئيّات فاستعير لفظة «في» الموضوعة للظّرفيّة الخاصّة لملابسة النّعمة لزيد، فملابسة زيد للنّعمة مستعار له، والظّرفيّة الخاصّة مستعار منها، ولفظة «في» مستعار، فلا خلل في كلام المصنّف على هذا.

(٤) أي يقدّر تشبيه دلالة الحال بنطق النّاطق في إيضاح المعنى وإيصاله إلى ذهن المخاطب.

(٥) أي كان الأولى للشّارح أن يجعل وجه الشّبه إيصال المعنى إلى الذّهن، ويحذف إيضاح المعنى لأنّه نفس المشبّه الّذي هو الدّلالة.

(٦) أي كما في نطقت الحال.

(٧) أي كما في الحال ناطقة بكذا.

الفعل والصّفة تبعيّة(١)، وإن أطلق(٢) النّطق على الدّلالة لا باعتبار التّشبيه، بل باعتبار أنّ الدّلالة لازمة له يكون مجازاً مرسلاً، وقد عرفت(٣) أنّه لا امتناع في أن يكون اللّفظ الواحد بالنّسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازاً مرسلاً باعتبار العلاقتين(٤). [و] يقدّر التّشبيه [في لام التّعليل نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُۥ﴾(٥)] أي موسى ﴿ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1](٦) للعداوة] أي يقدّر تشبيه العداوة [والحزن] الحاصلين [بعد الالتقاط بعلّته]

---

(١) أي لتأخّرها وفرعيّتها عن الاستعارة الّتي في المصدر، هذا كلّه بناءً على جعل العلاقة بين الدّلالة والنّطق المشابهة.

(٢) أي هذا مقابل لمحذوف، أي هذا إذا جعلت العلاقة المشابهة، فإن جعلت العلاقة اللزّوم بأن أطلق النّطق على الدّلالة لا باعتبار التّشبيه، بل باعتبار أنّ الدّلالة لازمة له كان مجازاً مرسلاً، علاقته اللزّوم الخاصّ، أعني لزوم المسبّب للسّبب لا مطلق اللزّوم.

(٣) أي قد عرفت فيما سبق أنّ لفظ المشفر استعارة في شفة الإنسان باعتبار المشابهة في الغلظ، ومجاز مرسل باعتبار إطلاق المقيّد على المطلق، فالنّطق أيضاً استعارة في الدّلالة باعتبار المشابهة في إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذّهن، ومجاز مرسل باعتبار لزوم الدّلالة للنّطق، ولا امتناع في أن يكون اللّفظ الواحد بالنّظر إلى المعنى الواحد استعارة ومجازاً مرسلاً، لكن باعتبار العلاقتين، أي علاقة المشابهة وعلاقة غير المشابهة.

(٤) أي علاقة المشابهة وغير المشابهة، فاستعارة باعتبار العلاقة الأولى، ومجاز مرسل باعتبار العلاقة الثّانية.

(٥) أي أخذه آل فرعون ليكون لهم عدوّاً وحزناً.

(٦) والشّاهد في الآية أنّه يقدّر التّشبيه بين العداوة والحزن، وبين المحبّة والتّبنّي في أنّ كلاً من هذه الأمور مترتّب على الالتقاط، فالمشبّه هو العداوة والحزن، والمشبّه به هو المحبّة والتّبنّي، والجامع هو التّرتّب، ثمّ استعمل في العداوة والحزن ما كان حقّه أن يستعمل في العلّة الغائيّة، وهي المحبّة والتّبنّي، هذه هي الاستعارة في المجرور، ثمّ الاستعارة في اللاّم تبعاً للاستعارة في المجرور، حيث استعيرت اللاّم الموضوعة لترتّب العلّة الغائيّة على معلولها، كترتّب المحبّة والتّبنّي على الالتقاط، أي استعيرت اللاّم لترتّب غير العلّة الغائيّة،

---

[1] سورة القصص: ٨.

أي علّة الالتقاط [الغائيّة] كالمحبّة والتبنّي في الترتّب على الالتقاط والحصول(١) بعده، ثمّ استعمل في العداوة والحزن ما كان حقّه أن يستعمل في العلّة الغائيّة(٢)، فتكون الاستعارة فيها(٣) تبعاً للاستعارة في المجرور، وهذا الطّريق(٤) مأخوذ من كلام صاحب الكشّاف، ومبني على أنّ متعلّق معنى اللّام هو المجرور على ما سبق، لكنّه(٥) غير مستقيم على مذهب المصنّف في الاستعارة المصرّحة، لأنّ المتروك يجب أن يكون هو المشبّه، سواء كانت الاستعارة أصليّة أو تبعيّة، وعلى هذا الطّريق المشبّه

أي كترتّب العداوة والحزن على الالتقاط، فالاستعارة في اللّام تابعة للاستعارة في المجرور الّذي هو متعلّق الحرف عند المصنّف.

(١) أي قوله: «والحصول بعده» تفسير للترتّب، فيكون عطفه عليه عطفاً تفسيريّاً.

(٢) أي هي المحبّة والتّبنّي، والحاصل أنّه شبّه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلّة الغائيّة، أي المحبّة والتّبنّي، أي أخذه ابناً لهم، فلمّا كان الحاصل بعد الالتقاط ضدّ ذلك من العداوة والحزن شبّه ذلك بالعلّة الغائيّة في التّرتّب على الالتقاط، فالجامع ووجه الشّبه بين العداوة والحزن وبين العلّة الغائيّة هو ترتّب كلّ منهما على الالتقاط، وإن كان التّرتّب في العلّة الغائيّة رجائيّاً، وفي العداوة والحزن فعليّاً.

(٣) أي في لام التّعليل.

(٤) أي الطّريق الّذي ذكره المصنّف، وهو جعل العداوة و الحزن مشبهاً، والعلّة الغائيّة كالمحبّة والتّبنّي مشبّهاً به، والتّرتّب على الالتقاط والحصول بعده وجه الشّبه، والاستعارة في المجرور أصلاً، وفي اللّام تبعاً، مأخوذ من كلام صاحب الكشّاف في قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، حيث قال صاحب الكشّاف معنى التّعليل في اللّام في قوله تعالى، ليكون وارداً على طريق المجاز، لأنّه لو لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّاً وحزناً، ولكن كان داعيهم المحبّة ـ والتّبنّي، غير أنّ ذلك لـمّا كان نتيجة التقاطهم، شبّه بالدّاعي الّذي يفعل الفاعل الفعل لأجله.

(٥) أي لكنّ الطّريق المذكور غير مستقيم على مذهب المصنّف، بل على مذهب الجمهور أيضاً، وإنّما اقتصر على المصنّف لكون الكلام معه.

وحاصل اعتراض الشّارح: أنّ سياق كلام المصنّف يفيد أنّ في مدخول اللّام هنا استعارة

أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك، بل تحقيق الاستعارة التّبعيّة ههنا(١) أنّه شبه ترتّب العداوة والحزن على الالتقاط بترتّب علّته الغائيّة عليه، ثمّ استعمل في المشبّه اللّام الموضوعة للمشبّه به، أعني ترتّب علّة الالتقاط الغائيّة عليه، فجرت الاستعارة أوّلاً في العلّيّة والغرضيّة، وتبعيّتها في اللّام كما مرّ في: نطقت الحال،

أصليّة، فيرد عليه ما ذكره الشّارح من أنّ المتروك في المصرّحة يجب أن يكون هو المشبّه، أي المشبّه يجب أن يكون محذوفاً سواء كانت الاستعارة أصليّة أو تبعيّة، والحال أنّ المشبّه ههنا وهو العداوة والحزن مذكور.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنّ مراد المصنّف أنّ في المجرور تشبيهاً يصحّ أن تترتّب عليه الاستعارة في الحرف وإن لم تقع بالفعل فتكون الاستعارة التّبعيّة المصرّحة عنده في الحرف أيضاً، أمّا الاستعارة في المجرور فاستعارة بالكناية.

(١) أي في هذه الآية والمراد بتحقيق الاستعارة ذكرها على الوجه الحقّ الّذي هو مذهب القوم، أي تحقيق الاستعارة التّبعيّة بحيث يطابق رأي الجمهور والمصنّف أنّه شبّه ترتّب العداوة والحزن، أي ترتّب مطلق عداوة وحزن سواء تعلّقا بالنّبي موسى عليه السلام أو بغيره، فالمراد هو العداوة والحزن الكلّيّان، والمراد بالالتقاط أيضاً مطلق الالتقاط، والمراد بعلّته الغائيّة هو علّته المطلقة، فالتّشبيه قصداً وقع في التّرتّبين الكلّيّين، ثمّ سرى في جزئيّاتهما بدليل قوله: «فجرت الاستعارة أوّلاً في العلّيّة الغرضيّة، وتبعيّتها في اللّام» أي وجرت في اللّام بسبب تبعيّتها، أي تبعيّة الاستعارة في ترتّب العلّيّة والغرضيّة كما مرّ في «نطقت الحال والحال ناطقة»، حيث قلنا: إنّه جرت الاستعارة أوّلاً في المصدر، ثمّ يشتقّ منه الفعل والصّفة، فتكون الاستعارة في المصدر أصليّة، وفي الفعل والصّفة تبعيّة، وفي المقام تكون الاستعارة في المعنى الكلّي أصليّة، وفي المعنى الجزئيّ تبعيّة، كما أشار إليه بقوله: «ثمّ استعمل في المشبّه اللّام»، أي استعمل في جزئي المشبّه، وذلك الجزئي ترتّب العداوة والحزن الخاصّين إلى المتعلّقين بالنّبي موسى عليه السلام، استعمل فيه اللّام الموضوعة للمشبّه به، أي جزئي المشبّه به، أعني ترتّب علّة الالتقاط الغائيّة الخاصّة، وهي محبّة الملتقط للنّبي موسى عليه السلام وتبنّيه إيّاه.

فصار حكم اللّام(١) حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه العلّيّة، وصار متعلّق معنى اللّام هو(٢) العلّيّة والعرضيّة لا المجرور(٣) على ما ذكره المصنّف سهواً، وفي هذا المقام زيادة تحقيق أوردناها في الشّرح(٤). ـ [ومدار قرينتها(٥)] أي قرينة الاستعارة التّبعيّة [في الأوّلين(٦)]، أي في الفعل وما اشتقّ منه [على الفاعل نحو: نطقت الحال] بكذا، فإنّ النّطق الحقيقي لا يسند(٣) إلى الحال [أو المفعول(٤) نحو:]

جـمـع الـحـق لـنـا فـي إمام
[قـتـل الـبـخـل وأحـيـى السماحا(٥)]

---

(١) أي بواسطة استعارتها صار حكمها حكم الأسد، أي كما استعير الأسد للرّجل الشّجاع، استعيرت اللّام لما يشبه العلّيّة، أعني ترتّب الحزن والعداوة.

(٢) أي معنى اللّام العلّيّة والغرضيّة المطلقة الّتي تدعو الفاعل إلى الفعل.

(٣) أي العداوة والحزن على ما زعمه المصنّف، والحاصل أنّه شبّه التّرتّب بالتّرتّب كالعلّيّة والغرضيّة، لا المترتّب بالمترتّب، كالعداوة والحزن.

(٤) أي المطوّل.

(٥) أي علامتها ودليلها، ومدار الشّيء ما يوجد الشّي لوجوده ويعدم عند عدمه، والمراد بدوران القرينة على الفاعل، هو رجوع القرينة إلى كونها نفس الفاعل، لا كون الإسناد الحقيقي غير صحيح، كما في المثال المذكور.

(٦) أي وإنّما قال في الأوّلين، لأنّ قرينة التّبعيّة في الحروف غير مضبوطة.

(٧) أي لاستحالة وقوع النّطق من الحال، فإسناد النّطق إلى الحال قرينة على أنّ المراد بالنّطق هو الدّلالة الشّبيهة بالنّطق في إفهام المراد.

(٨) أي المتبادر من المفعول هو المفعول به، بأن يكون لتسلّط الفعل أو ما يشتقّ منه على المفعول غير صحيح، فيدلّ ذلك على أنّ المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المفعول.

(٩) أي هذا البيت لابن المعتزّ من قصيدة له في مدح أبيه قوله: «السّماحا» بالفتح والكسر بمعنى الجود والكرم، والقتل بمعنى الإزالة، والإحياء بمعنى الإظهار، ثمّ شبّه إزالة البخل بالقتل في الإعدام، وكثرة السّماحة بالإحياء في الإظهار، ثمّ استعير القتل للإزالة، والإحياء للإظهار، وقال: قتل البخل، أي أزاله وأحيى السّماح، أي أظهره، والقرينة فيهما نسبة القتل

فإنّ القتل والإحياء الحقيقيّين لا يتعلّقان بالبخل والجود(١) [ونحو:

نقريهم لهذميّات نقدّ بها]
ما كان خاط عليهم كلّ زرّاد(٢)

اللّهذم من الأسنّة القاطعة، فأراد بلهذميّات طعنات منسوبة إلى الأسنّة(٣) القاطعة، أو أراد نفس الأسنّة، والنّسبة(٤) للمبالغة كأحمريّ، والقدّ القطع، وزَرّدَ الدّرع، وسردها نسجها، فالمفعول الثّاني أعني لهذميّات قرينة على أنّ نقريهم استعارة(٥).

إلى البخل، ونسبة الإحياء إلى السّماح، فالمناسب في الأوّل الإزالة، وفي الثّاني الإظهار في مقام المدح.

(١) أي لأنّ البخل والجود من المعاني لا روح لهما، والقتل والإحياء إنّما يتعلّقان بالجسم ذي الرّوح، وعدم صحّة الإسناد قرينة على أنّ المراد بهما المعنى المناسب، وذكرنا المعنى المناسب.

(٢) أي هذا البيت للقطامي من قصيدة له في مدح زفر بن الحارث.

(٣) جمع سنان.

(٤) أي وياء النّسبة في قوله: «لهذميّات» للمبالغة كأحمريّ، هذا جواب عمّا يمكن أن يقال: إنّ المراد باللهذميّات إن كان نفس الأسنّة كأن يلزم أن تكون نسبة الشّيء إلى نفسه وهو غير صحيح.

وحاصل الجواب إنّ النّسبة هنا للمبالغة في المنسوب بمعنى أنّه لم يوجد أعلى منه حتّى ينسب إليه، فنسب إلى نفسه، كما يقال لرجل شديد الحمرة: أحمريّ، فزيدت الياء فيه لإفادة المبالغة في وصف الحمرة، فما قيل من أنّ نسبة الشّيء إلى نفسه ممنوعة، إنّما هو فيما لو لم يكن المقصود بالنّسبة المبالغة وإلّا فلا منع.

(٥) أي بمعنى نطعنهم، وذلك لأنّ اللهذميّات لا يصحّ تعلّق القرى الحقيقي بها، إذ هو تقديم الطّعام للضّيف، فعلم أنّ المراد به هنا ما يناسب اللهذميّات وهو تقديم الطّعنات في الحرب عند اللّقاء أو تقديم الأسنّة، فشبّه تقديم الطّعنات أو الأسنّة بالقرى، وهو تقديم الطّعام للضّيف، والجامع ووجه الشّبه هو تقديم ما يصل من خارج إلى داخل، واستعير اسم القرى لتقديم الطّعنات، أو الأسنّة، ثمّ اشتقّ من القرى الفعل، أعني نقريهم بمعنى نقدّم لهم

[أو المجرور(١) نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١]] فإنّ ذكر العذاب(٢) قرينة على أنّ ـ بشّر ـ استعارة تبعيّة تهكميّة وإنّما قال ـ ومدار قرينتها على كذا(٣) ـ لأنّ القرينة لا تنحصر فيما ذكر، بل قد يكون حاليّة كقولك ـ قتلت زيداً ـ إذا ضربته ضرباً شديداً. ـ [و] الاستعارة [باعتبار آخر] غير اعتبار الطّرفين والجامع واللّفظ(٤) [ثلاثة(٥) أقسام] لأنّها أمّا أنّ لا تقترن بشيء(٦) يلائم المستعار له والمستعار منه،

الطّعنات أو الأسنّة على طريق الاستعارة التّبعيّة.

(١) أي بأن يكون تعلّق الفعل أو ما يشتقّ منه بالمجرور غير مناسب، فيدلّ ذلك على أنّ المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المجرور.

(٢) أي الّذي هو مجرور بالباء قرينة على أنّ (بشّر) استعارة، وذلك فإنّ التّبشير إخبار بما يسرّ، فلا يناسب تعلّقه بالعذاب، فمن تعلّقه بالعذاب علم أنّ المراد به ضدّه وهو الإنذار، أعني الإخبار بما يحزن، فنزّل التّضادّ منزلة التّناسب تهكّماً، فشبّه الإنذار بالتّبشير، ووجه الشّبه منتزع من التّضادّ بواسطة التّهكّم، كما مرّ في التّشبيه، واستعير التّبشير للإنذار، واشتقّ من التّبشير (بشّر) بمعنى أنذر على طريق الاستعارة التّصريحيّة التّبعيّة التّهكّميّة، فصار ذكر العذاب الّذي هو المجرور قرينة على أنّه أريد بالتّبشير ضدّه.

(٣) أي ولم يقل: وقرينتها الفاعل والمفعول والمجرور، لأنّ القرينة لا تنحصر فيما ذكر، فلو قال: قرينتها الفاعل والمفعول والمجرور لاقتضى أنّ قرينة التّبعيّة منحصر فيما ذكر، لأنّ الجملة المعرّفة الطّرفين تفيد الحصر بخلاف قوله: «ومدار قرينتها على كذا»، فإنّه لا يفيد الانحصار فيما ذكر، لأنّ دوران الشّيء على الشّيء لا يقتضي ملازمته أبداً عرفاً لصحّة انفكاك الدّوران، كما يقال مدار عيش بني فلان البرّ ويصحّ أن يتعيّشوا بغيره، فقوله: «ومدار قرينتها على كذا» بمنزلة قوله:

والأكثر في قرينتها أو الأصل في قرينتها أن تكون كذا.

(٤) أي بل باعتبار وجود الملائم لأحد الطّرفين وعدم وجوده.

(٥) أي مطلقة ومجرّدة ومرشّحة.

(٦) أي صفة أو تفريع هو القسم الأوّل.

---

[١] سورة آل عمران: ٢١، وسورة الانشقاق: ٢٤.

أو تقترن(١) بما يلائم المستعار له، أو تقترن(٢) بما يلائم المستعار منه.

الأوّل: [مطلقة(٣)، وهي مالم تقترن بصفة(٤) ولا تفريع] أي تفريع كلام ممّا يلائم(٥) المستعار له والمستعار منه، نحو: عندي أسد(٦) [والمراد] بالصّفة [المعنويّة] الّتي هي معنى قائم بالغير [لا النّعت] النّحوي الّذي هو أحد التّوابع.

[و] الثّاني: [مجرّدة، وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله: غمر الرّداء] أي كثير العطاء، استعار الرّداء للعطاء لأنّه يصون عرض صاحبه(٧) كما يصون الرّداء ما يُلقى عليه، ثمّ وصفه بالغمر(٨) الّذي يناسب العطاء،

---

(١) أي أو قرنت الاستعارة بما يلائم المستعار له، هذا هو القسم الثّاني.

(٢) أي أو قرنت بما يلائم المستعار منه، هذا هو القسم الثّالث.

(٣) أي إنّما سمّيت مطلقة لكونها غير مقيّدة بشيء ممّا يلائم المستعار له والمستعار منه.

(٤) أي وهي ما لم تقترن بصفة تلائم، أي تناسب أحد الطّرفين «ولا تفريع»، أي تفريع كلام يلائم أحد الطّرفين.

(٥) أي قوله:

«ممّا» بيان للصّفة والتّفريع، والفرق بينهما أنّ الملائم إن كان من بقيّة الكلام الّذي فيه الاستعارة فهو صفة، وإن كان كلاماً مستقلاً جيء به بعد ذلك الكلام الّذي فيه الاستعارة، لكن كان الكلام الثّاني مبنيّاً على الكلام الأوّل فتفريع، مثلاً إن جعلت (يرمي) في قولنا: رأيت أسداً يرمي، قيداً للأسد للمدح ونحوه، فيكون من بقيّة الكلام، فهو صفة وإن جعلته جملة مستقلّة مستانفة، أعني جواب سؤال مقدّر، كأنّه قيل: أيّ شيء كان يفعل ذلك الأسد؟ فقيل في الجواب: يرمي، فيكون تفريعاً، فظهر ممّا بيّنا أنّ الكلام الثّاني إن كان مستقلاً فهو تفريع سواء كان بحرف تفريع أعني الفاء، أو بدونه.

(٦) هذا مثال للاستعارة الّتي لم تقترن بشيء من الملائم، وعندي قرينة للمجازيّة والاستعارة، ووجهه ظاهر إذ لا يعقل عادة أن يكون عند المتكلّم الأسد الحقيقي.

(٧) أي يصون عمّا يوجب مذمّته وتعييبه، وكلّ ما يكره عقلاً.

(٨) أي الكثرة الّذي يناسب ويلائم العطاء الّذي هو المستعار له فإنّه يقال عطاء كثير أو قليل.

دون الـرّداء(١) تجريداً للاستعارة، والقرينة(٢) سياق الكلام، أعني قوله: [إذا تبسّم(٣) ضاحكاً] أي شارعاً(٤) في الضّحك آخذاً فيه، وتمامه(٥): غلقت(٦) لضحكته رقاب المال، أي إذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السّائلين. يقال غلق الرّهن(٧) في يد المرتهن إذا لم يقدر على انفكاكه(٨).

---

(١) أي دون الرّداء الّذي هو المستعار منه، فإنّه لا يقال رداء كثير، بل يقال رداء واسع أو ضيّق.

(٢) أي القرينة على أنّ الرّداء مستعار للإعطاء، لا أنّه مستعمل في معناه الحقيقي وهو الثّوب.

(٣) أي أنّه إذا تبسّم ضاحكاً أخذ الفقراء ماله، فهذا يدلّ على أنّ المراد بالرّداء الإعطاء، لا حقيقته الّتي هي الثّوب الّذي يجعل على الكتفين.

(٤) أي لـمّا كان التّبسم دون الضّحك على ما في الصّحاح، ولم يكن الضّحك مجامعاً له فسّره بـ«شارعاً» في الضّحك، فجعلها حالاً مقارنة، لأنّ الشّروع فيه عبارة عن الأخذ في مباديه، وهو مقارن للتّبسم في الوقوع، وقوله: «أخذاً» تفسير لقوله: «شارعاً»، وفي قوله: «تبسّم ضاحكاً» مدح بأنّه وقور لا يقهقه، وأنّه باشٍ بالسّائلين.

(٥) أي هذا البيت لكُثَير بالتّصغير، أي كثير عزّة بن عبد الرّحمن الخزاعي، وهو شاعر معروف، وإنّما صغّروه لشدة قصره، حتّى قيل في شأنه: إنّه من حدثّك أنّه يزيد على ثلاثة أشبار فلا تصدّقه.

(٦) أي غَلِق بفتح الغين المعجمة وكسر اللّام، بمعنى تمكّن، والضّحكة بفتح الضّاد المرّة من الضّحك، فالمعنى إذا تبسّم الممدوح غلقت رقاب أمواله في أيدي السّائلين، أي تمكّنت أيديهم على أخذها، فيأخذون أمواله بدون أن يأذن لهم، وهو من حسن خلقه وكرمه، لا يقدر على نزعها من أيديهم. وحاصل المعنى أنّ السّائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير علمه، ويأتون بها إلى حضرته فيتبسّم ولا يأخذها منهم، فضحكه موجب لتمكّنهم من المال بحيث لا ينفكّ من أيديهم، فكأنّه يباح لهم بضحكه.

(٧) أي المال المرهون.

(٨) أي إذا لم يقدر الرّاهن على انفكاك الرّهن لمضيّ أجل الدّين.

[و] الثّالث: [مرشحة(١)]، وهي ما قرن(٢) بما يلائم المستعار منه نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾[1](٣)] استعير الاشتراء للاستبدالّ والاختيار(٤)، ثمّ فرع عليها(٥) ما يلائم الاشتراء من الرّبح والتّجارة.

وحاصله أنّ عادة الجاهليّة إذا حلّ أجل الدّين الّذي له رهن، ولم يوف فإنّ المرتهن يتملّك الرّهن، ويتمّكن منه ولا يباع كما في الأطول.

(١) أي مرشّحة عطف على «مجرّدة» كما أنّ المجرّدة عطف على مطلقة، والثّلاثة خبر مبتدأ محذوف، أي هي مطلقة ومجرّدة ومرشّحة، والمرشّحة من التّرشيح، وهو التّقوية سمّيت الاستعارة الّتي ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشّحة، لأنّها مبنيّة على تناسي التّشبيه، حتّى كأنّ الموجود في نفس الأمر هو المشبّه به دون المشبّه، كان ذلك موجباً لقوّة ذلك المبنى، فتقوى الاستعارة بتقوى مبناها لوقوعها على الوجه الأكمل، أخذاً من قولك: رشّحت الصّبي، إذا ربّيته باللّبن قليلاً قليلاً حتّى يقوى على المصّ.

(٢) أي وهي استعارة قرنت بما يلائم المستعار منه، أي زيادة على القرينة، فلا تعدّ قرينة المكنيّة ترشيحاً، وسواء كان ما يلائم المستعار منه الّذي قرنت به الاستعارة صفة أو تفريعاً.

(٣) والشّاهد في الآية أنّه شبّه الاستبدال بالاشتراء بجامع أنّ كلاً منهما معاوضة ثمّ طوى ذكر المشبّه، وأقيم المشبّه به وهو الاشتراء مقامه، ثمّ فرّع على ذلك ما يلائم المستعار منه وهو الرّبح والتّجارة.

(٤) أي أنّه شبه استبدال الحقّ، واختياره عليه بالشّراء الّذي هو استبدالّ مالٍ بآخر، ثمّ استعير اسم المشبّه به للمشبّه، والقرينة على أنّ الاشتراء ليس مستعملاً في حقيقته، لاستحالة ثبوت ـ الاشتراء الحقيقي للضّلالة بالهدى.

(٥) أي علىالاستعارة المذكورة، وقرينة الاستعارة ههنا المفعول، لأنّ الضّلالة والهدى ليس ممّا يشترى حقيقة، فيكون المراد الاستبدال والاختيار كما في قولك: قتل البخل وأحيى السّماح، فذكر الوصف أي الرّبح والتّجارة ترشيح تفريع، والمراد من الرّبح هو الرّبح المنفي بمعنى الخسران.

---

[1] سورة البقرة: ١٦.

[وقد يجتمعان] أي التّجريد والتّرشيح(١) [كقوله:(٢): لديّ أسد شاكي السّلاح(٣)] هذا(٤) تجريد، لأنّه وصف يلائم المستعار له أعني الرّجل الشّجاع. [مقذّف * له لبد أظفاره لم تقلم] هذا(٥) ترشيح، لأنّ هذا الوصف(٦)، ممّا يلائم المستعار منه، أعني الأسد الحقيقي، واللّبد جمع لبدة، وهي ما تلبّد من شعر الأسد على منكبيه، والتّقليم مبالغة القلم وهو القطع(٧). ـ [والتّرشيح أبلغ(٨)] من الإطلاق والتّجريد،

---

(١) أي في استعارة واحدة.

(٢) أي قول الشّاعر، وهو زهير بن أبي سلمى.

(٣) أي تامّ السّلاح، الشّاكي من الشّوكة بمعنى شدّة البأس والحدّة في السّلاح، وقد يحذف الياء ويجرى الإعراب على الكاف وتقديره أنا لديّ أسد شاكي السّلاح.

(٤) أي شاكي السّلاح «تجريد، لأنّه وصف يلائم المستعار له أعني الرّجل الشّجاع».

(٥) أي مجموع ما ذكر في المصراع الثّاني ترشيح.

(٦) أي الوصف الحاصل ممّا يلائم المستعار منه، أعني الأسد الحقيقي، ويمكن أن يكون قوله: «شاكي السّلاح»، وقوله: «مقذّف» بمعنى من قذف به ورمى به في الوقائع والحروب تجريدان، وقوله: «لبد» وقوله: «أظفاره لم تقلم» ترشيحان، فأتى لكلّ واحد من التّجريد والتّرشيح بمثالين.

(٧) أي وحينئذٍ فالمعنى أظفاره انتفى تقليمها انتفاءً مبالغاً فيه، نظير ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1] إنّ هذا من المبالغة في النّفي، أي انتفى الظّلم عن المولى انتفاءً مبالغاً، فيه لا من نفي المبالغة، وإلّا لاقتضى ثبوت أصل الظّلم لله وهو محال، فيكون ذكر تقليم الأظفار في البيت ترشيحاً.

(٨) أي أقوى في البلاغة وأنسب بمقتضى الحال، وإنّما كان أقوى في البلاغة، لأنّ مقام الاستعارة هو حال إيراد المبالغة في التّشبيه والتّرشيح يقوى تلك المبالغة، فيكون أنسب بمقتضى حال الاستعارة، وأحقّ بذلك المقتضى من الاطلاق ومن التّجريد، لعدم تأكد متاسبتهما لحال الاستعارة، لأنّ في ذكر صفات المستعار له ما يفوّت المبالغة في شبهه بالمستعار منه.

---

[1] سورة فصلت، ٤٦.

ومن جمع التّجريد(١) والتّرشيح [لاشتماله على تحقيق المبالغة(٢)] في التّشبيه، لأنّ في الاستعارة مبالغة في التّشبيه، فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك(٣) وتقوية له. [ومبناه] أي مبني التّرشيح [على تناسي التّشبيه(٤)] وادّعاء(٥) أنّ المستعار له نفس المستعار منه(٦)، لا شيء شبيه به [حتّى (٧) أنّه يبنى على علوّ القدر(٨)] الّذي يستعار له علوّ المكان [ما يبنى على علوّ المكان،

---

(١) أي من الاستعارة الّتي جمع فيها التّجريد والتّرشيح، لتساقطهما بتعارضهما.

(٢) أي تقوية المبالغة، فأصل المبالغة جاء من الاستعارة بجعل المشبّه فرداً من أفراد المشبّه به، وتقويتها حصلت بالتّرشيح.

(٣) أي لـمّا ذكر من المبالغة، وقوله: «وتقوية» تفسير للتّحقيق.

(٤) أي إظهار نسيان التّشبيه الكائن في الاستعارة وإن كان موجوداً في نفس الأمر.

ولو قال المصنّف، ومبناه على كمال تناسي التّشبيه، أي كمال إظهار نسيانه كان واضحاً، لأنّ البناء على تناسي التّشبيه لا يختصّ بالتّرشيح بل غيره كالاستعارة أيضاً يبنى عليه.

(٥) أي عطف تفسير للتّناسي، أو أنّه عطف سبب على مسبّب، أي ويحصل ذلك التّناسي بسبب ادّعاء أنّ المستعار له نفس المستعار منه.

(٦) أي الأولى أن يقول:

إنّ المستعار له جزئيّ من جزئيّات المستعار منه، أو من أفراد المستعار منه، لكنّه لعلّ نظر إلى تحقيق الماهية في الفرد.

(٧) أي «حتّى» تفريعيّة، والضّمير للشّأن، والمعنى أنّه يجري لأجل التّناسي على المستعار له ما يجري على المستعار منه، وكأنّه فرد من أفراد المستعار منه.

(٨) أي المرتّبة والمنزلة، يعني أنّهم يستعرون الوصف المحسوس للشّيء المعقول ويعتقدون كأنّ ذلك الوصف ثابت لذلك الشّيء المعقول في الحقيقة، وكأنّ التّشبيه لم يوجد أصلاً كاستعارة علوّ المكان لزيادة الرّجل على غيره في الفضل.

كقوله:(١)

ويصعد(٢) حتّى يظن(٣) الجهول
بأنّ له حاجة في السّماء]

استعار الصّعود لعلوّ القدر والارتقاء في مدارج(٤) الكمال، ثمّ بنى(٥) عليه ما يبنى على علوّ المكان والارتقاء إلى السّماء، من ظنّ الجهول(٦) أنّ له حاجة في السّماء، وفي لفظ الجهول زيادة مبالغة في المدح، لما فيه من الإشارة

---

(١) أي كقول أبي تمّام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشّيباني، ويذكر فيها مدح أبيه، وهذا البيت في مدح أبيه وذكر علوّ قدره.

(٢) أي ويرتقي ذلك الممدوح في مدارج الكمال، فليس المراد بالصّعود هنا معناه الأصلي الّذي هو الارتقاء في المدراج الحسّيّة، إذ لا معنى له هنا وإنّما المراد به العلوّ في مدارج الكمال والارتقاء في الأوصاف الشّريفة، فهو استعارة من الارتقاء الحسّي إلى الارتقاء المعنوي، والجامع مطلق الارتقاء المستعظم في النّفوس، بحيث يبعد التّوصّل إليه، وإلى هذا أشار الشّارح بقوله: «استعار» أي الشّاعر «الصّعود...».

(٣) أي إلى أن يبلغ إلى حيث يظنّ الجهول، وهو الّذي لا ذكاء عنده، إنّ له أي الممدوح حاجة في السّماء لبعده عن الأرض وقربه من السّماء.

(٤) أي مراتب الكمال.

(٥) أي ثمّ رتّب على علوّ القدر المستعار له ما يبنى على علوّ المكان أي وهو الارتفاع الحسّي الّذي هو المستعار منه، وذلك البناء بعد تناسي تشبيه علوّ القدر بالعلوّ الحسّي، وادّعاء أنّه ليس ثمّة إلّا الارتفاع الحسّي الّذي وجه الشّبه فيه أظهر.

(٦) أي قوله: «من ظنّ الجهول» بيان لما في قوله: «ما يبنى»، ولا شكّ أنّ القرب من السّماء وظنّ أنّ له حاجة فيها ممّا يختصّ بالصّعود الحسّي ويترتّب عليه لا على علوّ القدرة والمنزلة.

ثمّ إنّ ظنّ الجهول أنّ له حاجة في السّماء لم ينقل من معناه الأصلي الملائم للمستعار منه لمعنى ملائم للمستعار له، وإنّما هو ذكر لازم من لوازم المشبّه به لإظهار أنّه الموجود في التّركيب لا شيء شبيه به، وبهذا يعلم أنّ التّرشيح قد يستعمل في معناه الأصلي الملائم

إلى أنّ هذا(١) إنّما يظنّه الجهول(٢)، وأمّا العاقل فيعرف أنّه لا حاجة له في السّماء لاتّصافه بسائر الكمالات(٣)، وهذا المعنى(٤) ممّا خفي على بعضهم، فتوهّم(٥) أنّ في البيت تقصيراً في وصف علوّه حيث أثبت هذا الظّن للكامل في الجهل بمعرفة الأشياء [ونحوه] أي مثل البناء على علوّ القدر ما يبنى على علوّ المكان لتناسي التّشبيه. [ما مرّ(٦) من التّعجّب] في قوله:

قامت تظلّلني ومن عجب
شمس تظلّلني من الشّمس

للمستعار منه، وليس ذلك من الكذب، لأنّ الغرض إفادة المبالغة وتقوية الاستعارة بذكر اللّازم، وذلك كاف في نفي الكذب، كما أنّه قد ينقل من معناه الأصلي لمعنى ملائم للمستعار له.

(١) أي كونه له حاجة في السّماء.

(٢) أي لأنّه الّذي لا كمال لعقله.

(٣) أي وحيث كان العاقل يعرف أنّه لا حاجة له في السّماء لاتّصافه بسائر الكمالات كان عالماً بأنّ إفراطه في العلوّ لمجرّد التّعالي على الأقران، وفي قوله: «لاتّصافه...» إشارة إلى أنّ المراد بالحاجة المنتفية عند العاقل هنا هي الحاجة المعتادة الّتي يطلبها المحتاج في الأرض، فلا يرد أنّ نفي حاجة السّماء سوء أدب لما فيه من نفي الحاجة إلى الرّحمة السّماوية، والتّوجه لها بالدّعاء لا بالصّعود.

(٤) أي التّفصيل بين العاقل والجاهل.

(٥) أي منشأ ذلك التّوهّم أنّ القصد من البيت الإشارة بمزيد صعوده المشار له بقوله: «حتّى يظنّ الجهول...» إلى علوّ قدره، وإذا كان مزيد الصّعود إنّما هو في ظنّ كامل الجهل لا العارف بالأشياء، فلا يكون له ثبوت، فلا يحصل كبير مدح بذلك.

وحاصل الرّدّ أنّ مزيد الصّعود مجزوم به، ومسلّم من كلّ أحد، وإنّما النّزاع في أنّه هل له الحاجة في السّماء أم لا؟ فذكر أنّ كثير الجهل هو الّذي يتوهّم أنّ ذلك الارتقاء المفرط لحاجة، وأمّا العاقل ذو النّظر الصّحيح فيعلم أنّ ذلك الإفراط في العلوّ لمجرّد التّعالي على الأقران، لا لحاجة له في السّماء لاتّصافه بسائر الكمالات واستغنائه عن جميع الحاجات.

(٦) أي ما مرّ في أوّل بحث لاستعارة من التّعجّب في قوله: «قامت تظلّلني...»، إنّما كان

[والنّهي عنه] أي عن التّعجّب في قوله:

لا تعجبوا من بلى غلالته
قد زرّ أزراره على القمر

إذ لو لم يقصد تناسي التّبشبيه وإنكاره(١) لما كان للتّعجّب والنّهي عنه جهة على ما سبق، ثمّ أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام(٢) فقال: [وإذا جاز البناء(٣) على الفرع] أي المشبّه به [مع الاعتراف بالأصل] أي المشبّه،

هذا التّعجّب نحو ما ذكر من البناء، لأنّ إيجاد هذا التّعجّب على تناسي التّشبيه، إذ لولا تناسي التّشبيه لم يوجد له مساغ، كما أنّ إيجاد ذلك البناء لولا التّناسي لم يكن له معنى، وتحقيقه في التّعجّب ما تقدّم من أنّه لا عجب من تظليل إنسان جميل كالشّمس من الشّمس الحقيقيّة، وإنّما يتحقّق التّعجّب من تظليل الشّمس الحقيقيّة من الشّمس المعلومة، لأنّ الإشراق مانع من الظّل، فكيف يكون صاحبه موجباً للظّلّ، ومعلوم أنّه لولا التّناسي ما جعل ذلك الإنسان الجميل نفس الشّمس ليتعجّب من تظليله بل شبّه بها.

(١) أي إنكار التّشبيه بحيث لم يخطر بالبال غير المشبّه به، أعني الشّمس في البيت الأوّل، والقمر في البيت الثّاني، لما كان للتّعجّب في البيت الأوّل، والنّهي عنه في البيت الثّاني وجه، وحاصله أنّه لولا تناسي التّشبيه لا وجه للتّعجّب في البيت الأوّل، إذ لا عجب من تظليل إنسان جميل كالشّمس من الشّمس الحقيقيّة، وإنّما يتحقّق التّعجّب من تظليل الشّمس الحقيقيّة من الشّمس الّتي في السّماء، وكذلك لا وجه للنّهي عن التّعجّب من بلى الغلالة في البيت الثّاني، لولا تناسي التّشبيه وجعل اللّابس القمر الحقيقيّ، لأنّ غيره لا يوجب البلى المذكور فيصحّ التّعجّب فلا يصحّ النّهي عنه.

(٢) أي قوله: «ومبناه على تناسي التّشبيه»، وفيه حذف، أي لما تضمّنه هذا الكلام، وهو صحّة البناء على تناسي التّشبيه.

(٣) أي هذا تأييد وتقوية لقوله: «ومبناه على تناسي التّشبيه»، وحاصل ذلك أنّه إذا جاز البناء على الفرع أعني المشبّه به، لأنّه الفرع بحسب القصد في باب الاستعارة، أي إذا جاز البناء على الفرع في التّشبيه ففي الاستعارة أولى وأقرب، لأنّ وجود المشبّه الّذي هو الأصل، كأنّه ينافي ذلك البناء، فإذا جاز البناء مع وجود منافيه، فالبناء مع عدمه أولى

وذلك(١) لأنّ الأصل في التّشبيه وإن كان هو المشبّه به من جهة أنّه أقوى وأعرف إلا أنّ المشبّه هو الأصل من جهة أنّ الغرض يعود اليه، وأنّه المقصود في الكلام بالنّفي والإثبات [كما في قوله:(٢): هي الشّمس مسكنها في السّماء * فعزّ] أمر من ـ عزاه(٣)ـ ـ حمله على العزاء، وهو الصّبر، [الفؤاد عزاء جميلاً * فلن تستطع] أنت [إليها] أي إلى الشّمس [الصّعودا * ولن تستطيع] الشّمس [إليك النّزول] والعامل في إليها وإليك، هو المصدر(٤) بعدهما إن جوّزنا تقديم الظّرف على المصدر(٥) وإلّا(٦) فمحذوف يفسّره الظّاهر، فقوله: هي الشّمس،

وأقرب، ثمّ المراد بالبناء عليه ذكر ما يلائمه، والمراد بالاعتراف بالأصل ذكره، وحينئذ فالمعنى وإذا جاز ذكر ما يلائم المشبّه به في التّشبيه الخالي عن الاستعارة، وهو الّذي ذكر طرفاه ومع جحد الأصل، كما في الاستعارة البناء على الفرع أولى بالجواز.

(١) أي بيان ذلك، أي كون المشبّه به فرعاً والمشبّه أصلاً، وهذا جواب عمّا يقال: كيف سمّى المصنّف المشبّه به فرعاً والمشبّه أصلاً مع أنّ المعروف عندهم عكس هذه التّسمية، لأنّ المشبّه به هو الأصل المقيس عليه، ولأنّه أقوى من المشبّه غالباً في وجه الشّبه، وأعرف به.

وحاصل جواب الشّارح: أنّ المصنّف إنّما سمّى المشبّه أصلاً نظراً إلى كونه هو المقصود في التّركيب من جهة أنّ الغرض من التّشبيه يعود إليه، ولكونه هو المقصود في الكلام بالنّفي والإثبات، فإنّ النّفي والإثبات في الكلام يعود إليه، أي إلى شبهه، فإنّك إذا قلت: زيد كالأسد، فقد أثبتّ للمشبّه شبهه بالأسد، وهو المقصود بالذّات، وإذا قلت: ليس زيد كالأسد، فقد نفيت شبهه به أيضاً بالقصد الأوّل، وإن كان ثبوت الشّبه ونفيه للمشبّه به حاصلاً أيضاً لكن تبعاً.

(٢) أي قول الشّاعر، وهو العبّاس بن الأحنف قوله: «هي الشّمس»، أي هذه الحبيبة هي الشّمس، ثمّ قوله: «مسكنها في السّماء» صفة للشّمس.

(٣) أي حينئذٍ فالمعنى فاحمل فؤادك على الصّبر.

(٤) أي وهو الصّعود والنّزول.

(٥) أي على عامله المصدر، وهو الحقّ عند الشّارح.

(٦) أي وإن لم نجوّز تقديم الظّرف على عامله المصدر، فيكون العامل في «إليها»، وفي «إليك» محذوفاً، والتّقدير فلن تستطيع أن تصعد إليها الصّعود، ولن تستطيع الشّمس أن

تشبيه(١) لا استعارة(٢)، وفي التّشبيه اعتراف بالمشبّه(٣)، ومع ذلك(٤) فقد بُني الكلام على المشبّه به، أعني الشّمس(٥) وهو واضح، فقوله: وإذا جاز البناء، شرط جوابه قوله: [فمع جحده(٦)] أي جحد الأصل كما في الاستعارة البناء على الفرع [أولى] بالجواز، لأنّه قد طوي فيه ذكر المشبّه أصلاً، وجعل الكلام خلواً عنه، ونقل الحديث(٧) إلى المشبّه به. وقد وقع في بعض أشعار العجم النّهي عن التّعجّب مع التّصريح بأداة التّشبيه، وحاصله(٨) لا تعجبوا من قصر ذوائبه(٩) فإنّها كاللّيل ووجهه كالرّبيع(١٠)

تنزل إليك المنزل، ويكون المصدر المذكور مفسّراً لذلك العامل المحذوف.

(١) أي بليغ بحذف الأداة، والأصل هي كالشّمس، فحذفت الأداة للمبالغة في التّشبيه بجعل المشبّه عين المشبّه به.

(٢) أي ليس قوله: «هي الشّمس» استعارة، لأنّه يشترط فيها أن لايذكر الطّرفان على وجه ينبئ عن التّشبيه، وهما هنا مذكوران كذلك المشبّه بضميره والمشبّه به بلفظه الظّاهر.

(٣) أي الحبيبة هنا، أي ذكر المشبّه.

(٤) أي ومع الاعتراف بالمشبّه «فقد بني الكلام على المشبّه به»، أي ذكر ما يناسبه وهو قوله: «مسكنها في السّماء».

(٥) أي أعنى بالمشبّه به الشّمس، وكيف كان فالشّاهد في قوله: «مسكنها في السّماء» حيث بناه على المشبّه به، أعني الشّمس مع ـ الاعتراف بالمشبّه أعني المحبوبة.

(٦) أي مع ظرف لمحذوف، أي فالبناء على الفرع مع جحد الأصل وإنكاره، وعدم ذكره أولى بالجواز، ووجه الأوّلوية أنّه عند الاعتراف بالأصل قد وجد ما ينافي البناء، لأنّ ذكر المشبّه يمنع تناسي التّشبيه المقتضي للبناء على الفرع، ومع جحد الأصل يكون الكلام قد نقل للفرع الّذي هو المشبّه به لطيّ ذكر المشبّه، فيناسبه التّناسي المقتضي أنّه لا خطور للمشبّه في العقل، ولا وجود له في الخارج، وذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع، فإذا جاز البناء في الأوّل مع وجود ما ينافي، فجوازه مع عدم المنافي أحرى وأولى.

(٧) أي نقل الكلام إلى المشبّه به فقط.

(٨) أي وحاصل شعر العجم.

(٩) أي شعره.

(١٠) أي ووجهه كالرّبيع في البهجة والنّضارة.

والّليل في الرّبيع مائل إلى القصر(١)، وفي هذا المعنى(٢) من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى.

المجاز المركب

[وأمّا] المجاز [المركّب(١) فهو اللّفظ المستعمل فيما(٢) شبه بمعناه الأصلي] أي بالمعنى الّذي يدلّ عليه ذلك اللّفظ بالمطابقة(٣)

---

(١) أي من المعلوّم أنّ المائل إلى القصر في الرّبيع هو اللّيل الحقيقي، والّذي لا يتعجّب من قصر ليله هو الرّبيع، فلمّا حصل تناسي التّشبيه، وادّعى أنّ الذّوائب نفس اللّيل الحقيقي، وأنّ وجه المحبوب نفس الرّبيع الحقيقي نهى عن التّعجّب من قصر الذّوائب الّتي هي اللّيل الحقيقي الكائن في زمان الرّبيع، فقد بنى على الفرع ما يناسبه مع ـ الاعتراف بالأصل والتّصريح بالأداة.

(٢) أي اسم الإشارة مبتدأ، وقوله: «بحيث...» خبر، أي في هذا المعنى، أي تشبيه ذوائب المحبوب باللّيل في السّواد، وتشبيه وجهه بالرّبيع في النّظافة بحيث لا يخفى ما فيه من الغرابة والملاحة لما بين الرّبيع وليله من المناسبة، وما بين الوجه والذّوائب من الملاحة، والحاصل إنّ هذا المعنى غريب ومليح لا خفاء فيه جداً.

(٣) أي لـمّا فرغ المصنّف من المجاز المفرد شرع في المجاز المركّب، وهو المسمّى بالتّمثيل، ورسمه المصنّف بأنّه اللّفظ المركّب المستعمل، فأخرج المهمل واللّفظ قبل الاستعمال، فقوله: «وأمّا المركّب» عطف على قوله: «وأمّا المفرد» من قوله سابقاً: والمجاز إمّا مفرد أو مركّب، أمّا المفرد فهو الكلمة.... وأمّا المركّب فهو اللّفظ...

(٤) أي في معنى، شبّه ذلك المعنى بمعنى اللّفظ الأصلي، أي من حيث إنّه شبّه بمعناه الأصلي، فخرج المجاز المرسل الّذي ليس معناه مشبّهاً بمعناه الأصلي قبل الاستعمال لعدم وجود الشّبه بين المعينين.

(٥) أي بالوضع، وهذا بيان لما هو المراد بمعنى اللّفظ الأصلي، ثمّ قوله: «بالمطابقة» يقتضي أنّ دلالة اللّفظ على المعنى المجازي ليست بالمطابقة، وهو خلاف ما صرّح به الشّارح في غير هذا الشّرح، وأجيب بأنّ مراد الشّارح بالمطابقة المطابقة الّتي لا يحتاج معها إلى توسّط قرينة وهذا إنّما يكون في الحقيقة.

[تشبيه التّمثيل(١)] وهو ما يكون وجهه منتزعاً من متعدّد، واحترز بهذا(٢) عن الاستعارة في المفرد [للمبالغة(٣)] في التّشبيه [كما يقال للمتردّد في أمر(٤): إنّي أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى(٥)]، شبّه(٦) صورة تردّده في ذلك الأمر بصورة تردّد من قام ليذهب، فتارةً يريد الذّهاب فيقدّم رجلاً، وتارةً لا يريد

---

(١) أي قوله: «تشبيه التّمثيل» معمول لقوله: «شبّه»، وأتى المصنّف بذلك للتّنبيه على أنّ التّشبيه الّذي يبنى عليه المجاز المركّب لا يكون إلّا تمثيلاً، ولم يكتف بقوله:«تمثيلاً»، لأنّ التّمثيل مشترك بين التّشبيه الّذي وجهه منتزع من متعدّد، وإن كان الطّرفان مفردين، كما في تشبيه الثّريّا بعنقود الملاحيّة، وبين الاستعارة التّمثيليّة، فاحترز عن أخذ اللّفظ المشترك في التّعريف.

(٢) أي احترز بقوله: «تشبيه التّمثيل» عن الاستعارة في المفرد، أي عن نوع الاستعارة في المجاز المفرد، إذ هو ما يكون وجه التّشبيه فيه غير منتزع من متعدّد، بل إمّا مفرد أو متعدّد، والحاصل إنّ المستعمل للمبالغة في التّشبيه الّذي وجهه منتزع من متعدّد مجاز مركّب.

(٣) أي علّة لقوله: «المستعمل فيما شبّه...»، أي وإنّما استعمل اللّفظ المركّب فيما شبّه بمعناه الأصلي لأجل المبالغة في التّشبيه، وأشار المصنّف بهذا إلى اتّحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركّب.

وحاصل المجاز المركّب أن يشبّه إحدى الصّورتين المنتزعتين من متعدّد بالأخرى، ثمّ يدّعى أنّ الصّورة المشبّهة من جنس الصّورة المشبّه بها فيطلق على هذه الصّورة المشبّهة اللّفظ الدالّ بالمطابقة على الصّورة المشبّه بها للمبالغة في التّشبيه.

(٤) أي يتردّد في فعله وتركه.

(٥) أي المراد بالرّجل هنا الخطوة، يعني يخطو خطوة إلى قدّام وخطوة إلى خلف، ثمّ المراد بالرّجل الأخرى هو الرّجل الأولى المتقدّمة بالذّات، وإنّما سمّاها بأخرى باعتبار أنّ صفتها في المرة الثّانيّة، وهي التّأخّر غير صفتها في المرة الأولى أعني التّقدّم.

(٦) أي وإنّما كان هذا القول مجازاً مركّباً مبنيّاً على تشبيه التّمثيل، لأنّه شبّه صورة تردّده في ذلك الأمر، أي الهيئة الحاصلة من تردّده في ذلك الأمر، فتارةً يقدّم على فعله بالعزم عليه، وتارة يتركه ويحجم عنه، أي شبّه صورة تردّده هذه بصورة تردّد من قام...، أي بالهيئة

فيؤخر أخرى، فاستعمل في الصّورة الأولى الكلام الدالّ بالمطابقة على الصّورة الثّانية، ووجه الشبّه وهو(١) الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع من عدّة أمور(٢) كما ترى. [وهذا] المجاز المركّب [يسمّى التّمثيل] لكون وجهه منتزعاً(٣) من متعدّد [على سبيل الاستعارة]، لأنّه قد ذكر فيه المشبّه به، وأريد المشبّه كما هو شأن الاستعارة. [وقد يسمّى(٤) التّمثيل مطلقاً] من غير تقييد بقولنا: على سبيل الاستعارة، ويمتاز(٥) عن التّشبيه بأن يقال له: تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي،

الحاصلة من تردّد من قام ليذهب... ولا شك أنّ الصّورة الأولى عقليّة والثّانية حسّيّة.

وبهذا التّقرير تعلم أنّ المشبّه ليس هو التّردّد في الأمر والمشبّه به ليس هو التّردّد في الذّهاب، بل كلّ من المشبّه والمشبّه به هيئة يلزمها التّردّد.

(١) أي وجه الشبّه، ثمّ قوله: «وهو الإقدام تارةً والإحجام أخرى» جملة معترضة، أي وجه الشبّه هي الهيئة المركّبة من الإقدام والإحجام، أي وهو ضدّ الإقدام يعني الامتناع.

وحاصل الكلام إنّ وجه الشبّه وهو الجامع بين الصّورتين أمر عقليّ منتزع من عدّة أمور، فهو مركّب باعتبار تعلّقه بمتعدّد، لأنّه هيئة اعتبر فيها إقدام متقدّم وإحجام متعقّب.

(٢) أي هي التّقدّم والتّأخر، والرّجل والأخرى.

(٣) أي إنّ التّمثيل لابدّ فيه من انتزاع وجهه من متعدّد وهو كذلك، ووجه ذلك أنّ التّمثيل في الأصل هو التّشبيه، يقال: مثّله تمثيلاً إذا جعل له مثلاً، أي شبيهاً، ثمّ خصّ بالتّشبيه المنتزع وجهه من متعدّد، لأنّه أجدر أن يكون صاحبه مثيلاً، وشبيهاً لكثرة ما اعتبر فيه إذ كثرة ما اعتبر في التّشبيه ممّا يوجب غرابته، وكلّ ما كثر ما اعتبر فيه ازدادت غرابته فهو أحقّ بالمماثلة، لأنّ المماثلة الحقيقيّة لا تكون إلّا بعد وجود أشياء.

(٤) أي قد يسمّى المجاز المركّب التّمثيل مطلقاً.

(٥) أي يمتاز التّمثيل عن التّشبيه المطلق المذكور سابقاً، بأن يقال للتّمثيل تشبيه تمثيل، أو تشبيه تمثيلي، ويمكن أن يكون قوله: «ويمتاز» جواب سؤال مقدّر، والسّؤال أنّه إذا أطلق التّمثيل، ولم يقيّد بقولنا: «على سبيل الاستعارة»، يلتبس بالتّشبيه الحقيقي، فإنّ من أنواعه نوع يسمّى التّمثيل كما تقدّم بيانه.

وفي تخصيص(١) المجاز المركّب بالاستعارة نظر، لأنّه كما أنّ المفردات موضوعة بحسب الشّخص(٢) فالمركّبات موضوعة بحسب النّوع(٣)، فإذا استعمل المركّب في غير ما وضع له فلابد من أن يكون ذلك(٤) بعلاقة(٥).

وحاصل الجواب:

أنّه يفرّق بين التّمثيل في الاستعارة والتّمثيل في التّشبيه، بأنّ التّمثيل في الاستعارة يقال له: تشبيه تمثيل بالإضافة، وتشبيه تمثيلي بالقطع عنها، بخلاف التّمثيل في التّشبيه الحقيقي، فإنّه لا يقال فيه ذلك، بل يطلق عليه التّمثيل من دون قيد.

(١) أي في حصر المجاز المركّب في الاستعارة فقطّ نظر وعدول عن الصّواب، لأنّ المجاز المركّب مثل المجاز المفرد قد يكون استعارة وقد يكون غير استعارة، ثمّ التّخصيص مستفاد من تعريف المجاز المركّب، وتعريف الطّرفين باللّام حيث إنّ قول المصنّف في تعريف المجاز المركّب بأنّه هو اللّفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصلي يقتضي أنّ المجاز المركّب لا يوجد في غير ما شبّه بمعناه الأصلي لامتناع صدق المعرّف على غير التّعريف، وكون المجاز المركّب لا يوجد في غير ما شبّه بمعناه، يقتضي أنّه مختصّ بالاستعارة ومنحصر فيها، وهو عدول عن الصّواب لأنّ الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشّخص كذلك وضع المركّبات لمعانيها التّركيبيّة بحسب النّوع.

وقد اتّفقوا على أنّ المفرد إذا استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فهو ـ استعارة، وإلّا فهو مجاز مرسل، فكذلك المركّب إذا استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فاستعارة تمثيليّة وإلّا كان مجازاً وغير استعارة.

(٢) أي التّشخّص والتّعيّن بأن يعيّن الواضع اللّفظ المفرد للدّلالة على معناه المعيّن.

(٣) أي من غير نظر إلى خصوص لفظ، والمراد بالوضع النّوعي أن يقول الواضع وضعت هيئة التّركيب في نحو: زيد قائم لثبوت المخبر به للمخبر عنه، فالهيئة التّركيبيّة المخصوصة في زيد قائم موضوعة لثبوت القيام لزيد.

(٤) أي الاستعمال.

(٥) أي بعلاقة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه، وإلّا كان الاستعمال فاسداً.

فإن كانت هي المشابهة فاستعارة، وإلّا(١) فغير استعارة، وهو(٢) كثير في الكلام، كالجمل الخبريّة الّتي لم تستعمل في الأخبار(٣)، [ومتى فشا(٤) استعماله] أي المجاز المركّب [كذلك] أي على سبيل الاستعارة [يسمّى مثلاً(٥) ولهذا] أي ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة [لا تغيّر الأمثال(٦)]، لأنّ(٧) الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبّه به المستعمل في المشبّه، فلو غيّر المثل(٨) لما كان لفظ المشبّه به بعينه، فلا يكون استعارة، فلا يكون مثلاً، ولهذا(٩) لا يلتفت في الأمثال إلى مضاربها(١٠)

---

(١) أي وإن لم تكن العلاقة المشابهة، بل كانت غيرها كاللزّوم.

(٢) أي استعمال المركّب في غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة كثير في الكلام.

(٣) أي بل استعملت في الإنشاء، مثل بعث واشتريت وزوّجت وغير ذلك.

(٤) أي ظهر وكثر دوره على الألسن.

(٥) أي يسمّى المجاز المركّب مثلاً، أي تمثيلاً لفشوّه وشيوعه.

(٦) أي لا تغيّر بتذكير ولا بتأنيث، ولا بإفراد أو تثنية أو جمع في حال مضربها عن حال موردها.

(٧) أي قوله: «لأنّ الاستعارة» علّة للمعلّل مع علّته، أي وصحّ هذا الحكم، وهو عدم تغيّر الأمثال بهذه العلّة، لأنّ الاستعارة يجب أن تكون عين لفظ المشبّه به المستعمل في المشبّه الّذي هو مضربه.

(٨) أي فلو تطرّق تغيير إلى المثل لما كان لفظ المشبّه به بعينه، فلا يكون المثل استعارة فلا يكون مثلاً، لأنّ الاستعارة أعمّ من المثل فإنّ المثل فرد منها إلّا أنّه مخصوص بالفشوّ، فإذا لم يكن استعارة لم يكن مثلاً، لأنّ رفع الأعمّ يستلزم رفع الأخصّ.

والحاصل إنّ تغيير اللّفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبّه به، ورفع لفظ المشبّه به يستلزم رفع الاستعارة، لأنّها أخصّ منه، إذ كلّ استعارة لفظ المشبّه به، وليس كلّ لفظ المشبّه به استعارة، فيلزم من رفعه رفعها، ويلزم من رفعها رفع ما هو أخصّ منها، وهو المثل.

(٩) أي لأجل كون الأمثال لا تغير.

(١٠) أي المضارب جمع مضرب، وهو الموضع الّذي يضرب فيه المثل، ويستعمل فيه لفظه، والمستعار له وذلك كحالة من طلب شيئاً بعدما تسبّب في ضياعه، وأمّا المورد فهو

تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً، بل ينظر إلى مواردها كما يقال للرّجل: الصّيفَ ضيعتِ اللّبن، بكسر تاء الخطاب، لأنّه في الأصل لامرأة(١).

[فصل] في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التّخييليّة

ولمّا كانتا عند المصنّف(٢) أمرين معنويّين غير داخلين في تعريف المجاز(٣) أورد لهما فصلاً على حدة، ليستوفي المعاني الّتي يطلق عليها لفظ الاستعارة، فقال [قد

المستعار منه لفظ المثل، وذلك كحالة المرأة الّتي طلبت اللّبن بعد تسبّبها في ضياعه، والحاصل إنّ المثل كلام استعمل في مضربه بعد تشبيهه بمورده، فمضربه ما استعمل فيه الكلام الآن ومورده ما استعمل فيه الكلام أوّلاً.

(١) أي امرأة كانت تحت شيخ كبير السّن فكرهته، وطلبت منه الطّلاق، فطلّقها في زمن الصّيف، ثمّ تزوّجت شاباً فقيراً فأصابها جدب، فأرسلت تطلب لبناً من زوجها الأوّل، فقال زوجها الأوّل للرّسول: قل لها في الصّيف ضيعتِ اللّبن، يعني لمّا سئلت الطّلاق في الصّيف أوجب ذلك أن لا يعطى لها لبن، وإنّما خصّ زمان الصّيف، لأنّ سؤالها الطّلاق كان في الصّيف، ثمّ ضرب في كلّ قضيّة تضمّنت طلب شيء بعد تضييعه، وشبّه في ذلك حال المضرب بحال المورد على سبيل الاستعارة التّمثيليّة.

(٢) أي هذا الكلام من الشّارح كالاعتذار من قبل المصنّف حيث قال المصنّف: «فصل»، ولم يستصحب اتّصال الكلام بعضه ببعض، مع أنّ البحث بعد الفصل أيضاً في الاستعارة.

وحاصل الاعتذار:

إنّ البحث بعد الفصل وإن كان في الاستعارة، إلّا أنّ الاستعارة بالكناية والتّخييليّة عند المصنّف غير داخلين في تعريف المجاز الّذي هو الاستعارة التّمثيليّة، أورد المصنّف لهما فصلاً مستقلاً ليكمل بحث الاستعارة.

(٣) أي في اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له مع قرينة مانعة من إرادته، ووجه عدم دخولهما فيه أنّ المجازيّة من عوارض الألفاظ، وهما عند المصنّف ليستا بلفظين، بل هما فعلان من أفعال النّفس، أحدهما كما سيصرّح هو التّشبيه المضمر في النّفس، والآخر إثبات لوازم المشبّه به للمشبّه.

يضمر التّشبيه في النّفس فلا يصرّح بشيء من أركانه(١) سوى المشبّه(٢)] وأمّا وجوب(٣) ذكر المشبّه به فإنّما هو في التّشبيه المصطلح عليه، وقد عرفت أنّه غير الاستعارة بالكناية. [و(٤) يدلّ عليه] أي على ذلك التّشبيه المضمر في النّفس [بأن يثبت للمشبّه أمر مختصّ بالمشبّه به] من غير أن يكون هناك(٥) أمر متحقّق حسّاً أو عقلاً، يطلق عليه اسم ذلك الأمر، [فيسمّى التّشبيه(٦)] المضمر في النّفس [استعارة بالكناية أو مكنيّاً عنها] أمّا الكناية فلأنّه لم يصرّح به، بل إنّما دلّ عليه بذكر خواصّه ولوازمه، وأمّا

---

(١) أي أركانه الأربعة، أي المشبّه والمشبّه به والإداة ووجه الشبه.

(٢) أي لا يصرّح إلّا بالمشبّه، وإنّما اقتصر على التّصريح به، لأنّ الكلام يجري على أصله، والمشبّه هو الأصل، ولو صرّح معه بالمشبّه به أو بالأداة لم يكن التّشبيه مضمراً.

(٣) أي قوله: «وأمّا وجوب ذكر المشبّه» جواب عمّا يقال: قد سبق في التّشبيه أنّ ذكر المشبّه به واجب في التّشبيه البتّة، وهذا يناقض قول المصنّف، فلا يصرّح...

وحاصل الجواب: إنّ ما سبق من وجوب ذكر المشبّه به في التّشبيه إنّما هو في التّشبيه المصطلح عليه، وهو ما لا يكون على وجه الاستعارة بحيث يدلّ عليه بالأداة ظاهرة أو مقدّرة، وأمّا التّشبيه الّذي على وجه الاستعارة فلا يذكر فيه المشبّه به باقياً على معناه الحقيقي.

(٤) أي قيل الواو بمعنى مع، أي مع الدّلالة على التّشبيه من المتكلّم بأمر هو أن يثبت للمشبّه أمر مختصّ بالمشبّه به، أي لا يوجد ذلك الأمر في المشبّه كالأظفار مثلاً، لا أنّه لا يوجد في غير المشبّه به أصلاً، فإنّ الأظفار توجد في غير السّبع لكن لا توجد في المنيّة.

(٥) أي من غير أن يكون هناك للمشبّه أمر متحقّق حسّاً أو عقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر الخاصّ بالمشبّه به، كما في قولك أظفار المنيّة نشبت بفلان، فإنّه ليس للمشبّه أعني: المنيّة أظفار محقّقة حسّاً أو عقلاً يطلق عليها لفظ الأظفار، وإنّما وجد مجرّد إثبات لازم المشبّه به للمشبّه لأجل الدّلالة على التّشبيه المضمر.

(٦) أي وحاصل الكلام في المقام أنّه قد وجد على ما ذكره المصنّف فعلان: أحدهما إضمار التّشبيه في النّفس على الوجه المذكور والآخر إثبات لازم المشبّه به للمشبّه، وكلاهما يحتاج لأن يسمّى باسم لاسم الآخر، فذكر المصنّف أنّ الأمر الأوّل وهو التّشبيه المضمر في النّفس يسمّى باسمين أحدهما استعارة بالكناية والآخر استعارة مكنّى عنها، وذكر أنّ الأمر

الاستعارة فمجرّد تسمية خالية عن المناسبة، [و] يسمّى [إثبات ذلك الأمر] المختصّ بالمشبّه به [للمشبّه استعارة تخييليّة] لأنّه قد استعير للمشبّه ذلك الأمر الّذي يخصّ المشبه به، وبه يكون كمال المشبّه به(١) أو قوامه(٢) في وجه الشبه، ليخيّل أنّ المشبّه من جنس المشبّه به [كما في قول الهذلي: وإذا المنيّة(٣) أنشبت] أي علّقت [أظفارها(٤)] ألفيت(٥) كلّ تميمة لا تنفع، التّميمة الخرزة(٦) الّتي تجعل معاذة أي تعويذاً، أي إذا علّق الموت مخلبه في شيء ليذهب به(٧)بطلت عنده الحِيَلُ. [شبّه] الهذلي في نفسه [المنيّة بالسّبع في اغتيال(٨) النّفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة(٩) بين نفّاع وضرّار] ولا رقّة لمرحوم، ولا بُقيا(١٠) على ذي فضيلة [فأثبت لها] أي

الثّاني وهو إثبات الأمر المختصّ بالمشبّه به للمشبّه يسمّى استعارة تخييليّة.

(١) أي ذلك إذا كان ذلك الأمر خارجاً عن وجه الشبّه.

(٢) أي قوام المشبّه به في وجه الشبّه، وذلك إذا كان الأمر خارجاً عن وجه الشبّه.

(٣) أي المنيّة من منى الشّيء إذا قدر سمّي الموت بها، لأنّه مقدّر.

(٤) أي مكّنتها فيمن جاء أجله.

(٥) أي وجدت كلّ تميمة لا تنفع يعنى عن ذلك الأنشاب.

(٦) أي الخرزة بفتح الخاء والرّاء المهملة، وبعدها الزّاء المعجمة المفتوحة الّتي تجعل معاذة، ثمّ المعاذة والتّعويذ والعوذة كلّها بمعنى واحد، وهي الشّيء الّذي يعلّق على عنق الصّبيان حفظاً لهم عن العين، أو الجنّ على زعم عوام النّاس.

(٧) أي ليهلكه «بطلت عنده»، أي وقت التّعليق «الحيل» جمع الحيلة.

(٨) أي إهلاك النّفوس.

(٩) أي في النّاس بين نفّاع، أي كثير النّفع منهم، وضرّار أي كثير الضّرر منهم، أي أنّها لا تبالي بأحد ولا ترحمه، بل تأخذ من نزلت به أيّاً كان بلا رقّة منها على من يستحقّ الرّحمة، لا تبقي على ذي فضيلة، وذلك شأن السّبع عند غضبه.

(١٠) أي بقيا اسم من أبقيت على فلان إذا رحمته، والمعنى أنّه لا رحمة على ذي فضيلة كعالم صالح.

المنيّة [الأظفار الّتي لا يكمل ذلك(١)] الاغتيال [فيه] أي في السّبع [بدونها] تحقيقاً للمبالغة(٢) في التّشبيه، فتشبيه المنيّة بالسّبع استعارة بالكناية(٣) وإثبات الأظفار لها استعارة تخييليّة. [وكما في قول الآخر:

ولئن نطقت(٤) بشكر برّك مفصحاً
فلسان حالي بالشّكاية أنطق

---

(١) أي وفيه إشارة إلى أنّ اغتيال النّفوس وإهلاكها يتقوّم ويحصل من السّبع بدون الأظفار، كالأنياب لكنّه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها.

(٢) أي قوله: «تحقيقاً» علّة لقوله: «فأثبت لها الأظفار...»، اي لأجل تحقيق المبالغة الحاصلة من دعوى أنّ المشبّه فرد من أفراد المشبّه به.

(٣) أي على مذهب المصنّف، واعلم أنّه قد اتّفقت الآراء على أنّ في مثل قولنا: أظفار المنيّة نشبت بفلان، استعارة بالكناية واستعارة تخييليّة، لكن اختلفت في تعيين المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللّفظان.

ومحصّل الاختلاف في المكنيّة يرجع إلى ثلاثة أقوال:

أحدها: مذهب السّلف، وهو أنّها اسم المشبّه به المستعار في النّفس للمشبّه، وإنّ إثبات لازمه للمشبّه استعارة تخييليّة.

وثانيها: مذهب السّكاكى، أنّها لفظ المشبّه المستعمل في المشبّه به ادّعاءً بقرينة استعارة ما هو من لوازم المشبّه به لصورة متوهمة متخيّلة شبّهت به أثبتت للمشبّه.

وثالثها: مذهب المصنّف، أنّها التّشبيه المضمر في النّفس المدلول عليه بإثبات لازم المشبّه به للمشبّه، وهو الاستعارة التّخييليّة.

ومحصّل الخلاف في التّخييليّة يرجع إلى قولين:

أحدهما: مذهب المصنّف والقوم وصاحب الكشّاف، أنّها إثبات لازم المشبّه به للمشبّه.

والآخر: مذهب السّكاكي، أنّها اسم لازم المشبّه به المستعار للصّورة الوهميّة الّتي أثبتت للمشبّه.

فعلم مما ذكرنا أنّ في المكنيّة ثلاثة أقوال، وفي التّخييليّة قولين.

(٤) أي قوله: «ولئن نطقت» شرط وجوابه محذوف، أي فلا يكون لسان مقالي أقوى من

شبّه(١) الحال بإنسان متكلّم في الدّلالة على المقصود]. وهو(٢) استعارة بالكناية [فأثبت لها] أي للحال [اللّسان الّذي به(٣) قوامها(٤)] أي قوام الدّلالة [فيه] أي في الإنسان المتكلّم، وهذا الإثبات استعارة تخييليّة، فعلى هذا(٥) كلّ من لفظي الأظفار والمنيّة حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له، وليس في الكلام مجاز لغوي(٦)

لسان حالي، فحذف الجواب وأقام لازمه، وهو قوله:

«فلسان حالي» مقامه،

وقوله: «بشكر برّك» متعلّق بـ«مفصحاً» أي ولئن نطقت بلسان المقال مفصحاً بشكر برّك، وقوله: «بالشّكاية» متعلّق بأنطق، أي فلسان حالي أنطق بالشّكاية من لسان مقالي، لأنّ ضرّك أكثر من برّك.

(١) أي والشّاهد في أنّ الشّاعر «شبّه الحال بإنسان متكلّم في الدّلالة على المقصود».

(٢) أي تشبيه الحال استعارة بالكناية، وليس للحال أمر ثابت حسّيّاً أو عقلاً أُجري عليه اسم اللّسان، بل إطلاق الاسم ههنا على ما هو وهميّ، فتشبيه الحال استعارة بالكناية، وإثبات اللّسان للحال استعارة تخييليّة.

(٣) أي بسبب اللّسان وجود الدّلالة على المقصود، إذ لو لم يكن للإنسان لسانه لم تحصل الدّلالة على المقصود.

(٤) أي الّذي حصل به قوام تلك الدّلالة، وأصل قوام الشّيء ما يقوم به ويوجد منه، كأجزاء الشّيء ولذلك يقال للخيوط الّتي يصنع منها الحبل إنّها قوامه، والمراد به هنا وجوده وتحقّقه، ومن المعلوم أنّ قوام الدّلالة في الإنسان المتكلّم من حيث إنّه متكلّم إنّما هو باللّسان.

(٥) أي فعلى ما ذكرنا من أن تشبيه المنيّة بالسّبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخييليّة.

(٦) أي لأنّ المجاز اللّغوي عبارة عن الكلمة المستعملة في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة، وليس في الكلام أعني قوله:

«وإذا المنيّة أنشبت أظفارها»، لفظ مستعمل في غير ما وضع له على كلام المصنّف، وإنّما المجاز الّذي في ذلك الكلام هو إثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا مجاز عقليّ، كإثبات الإنبات للرّبيع على ما سبق في المجاز العقليّ.

والاستعارة بالكناية والاستعارة التّخييليّة فعلان(١) من أفعال المتكلّم متلازمان(٢)، إذ التّخييليّة يجب أن تكون قرينة للمكنيّة البتّة(٣)، والمكنيّة يجب أن تكون قرينتها تخييليّة(٤) البتّة فمثل قولنا(٥): أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع أهلكت فلانا، يكون ترشيحاً للتّشبيه، كما أنّ أطولكنّ في قوله(٦) عليه السّلام: [أسرعكنّ لحوقاً أطولكنّ

---

(١) الفعل الأوّل هو التّشبيه المضمر والثّاني إثبات لازم المشبّه به للمشبّه فلا يكون من المجاز اللّغوي، لأنّه من عوارض الألفاظ.

(٢) أي كلّ منهما لازمة للأخرى فلا توجد أحدهما بدون الأخرى.

(٣) أي فلا توجد التّخييليّة بدون المكنيّة، قوله: «إذ التّخييليّة» تعليل لقوله: «متلازمان»، وإنّما يجب أن تكون التّخييليّة قرينة للمكنيّة، لأنّ الاستعارة المكنيّة لابدّ لها من أن يثبت للمشبّه شيء من اللّوازم المساوية للمشبّه به، وهذا الإثبات لا يتصوّر إلّا بطريق التّخييليّة.

(٤) أي عند المصنّف كالقوم خلافاً لصاحب الكشّاف، واعلم أنّ المصنّف إنّما خالف القوم في المكنيّة بخلاف التّخييليّة، فإنّه موافق لهم فيها، والسّكاكي يخالفهم في كلّ من المكنيّة والتّخييليّة.

(٥) أي الأولى، فمثل الأظفار في قولنا...، وهذا جواب عمّا يقال كيف تقول: إنّ المكنيّة والتّخييليّة متلازمتان مع أنّ التّخييليّة قد وجدت بدون المكنيّة في المثال المذكور، لأنّه صرّح فيه بالتّشبيه، وهو كما يمنع في المصرّحة يمنع في المكنيّة.

وحاصل الجواب بالمنع، لأنّ الأظفار في المثال المذكور ترشيح للتّشبيه لا تخييل، إذ كما ترشّح الاستعارة يرشّح التّشبيه، وكذلك المجاز المرسل كما في الحديث.

والحاصل إنّ التّرشيح لا يختصّ بالاستعارة التّصريحيّة، بل يكون للتّشبيه، ويكون للمجاز المرسل وللمجاز العقليّ، ويكون للمكنّى عنها بعد وجود قرينتها الّتي هي التّخييليّة، ويصحّ جعله في هذه الحالة ترشيحاً للتّخييليّة الواقعة قرينة للمكنيّة، لأنّها إمّا مصرّحة كما يقوله السّكّاكي، أو مجاز عقليّ كما يقوله غيره، وكلّ منهما يجوز ترشيحه.

(٦) أي قول النّبيّ ﷺ لأزواجه: «أسرعكنّ لحوقاً أطولكنّ يداً»، فإنّ اليد مجاز مرسل عن النّعمة لصدورها عن اليد، وقوله: «أطولكنّ» ترشيح لذلك المجاز، لأنّه مأخوذ من الطّول بالفتح، وهو الإنعام والإعطاء، وذلك ملائم لليد الأصليّة، لأنّ الإنعام إنّما

يداً] أي نعمة ترشيح للمجاز هذا، ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره(١) المصنّف شيء لا مستند له في كلام السّلف، ولا هو مبني على مناسبة لغويّة(٢)، ومعناها(٣) المأخوذ من كلام السّلف هو أن لا يصرّح بذكر المستعار، بل(٤) بذكر رديفه ولازمه الدالّ عليه، فالمقصود(٥) بقولنا: أظفار المنيّة، استعارة السّبع للمنيّة كاستعارة الأسد للرّجل الشّجاع، إلّا أنّا لم نصرّح بذكر المستعار أعني السّبع، بل اقتصرنا على ذكر لازمه، وهو الأظفار لينتقل منه إلى المقصود، كما هو شأن الكناية(٦)،

يكون بها، فيكون ذكر «أطولكنّ» من باب التّرشيح.

(١) أي قول الشّارح: «ولكن تفسير الاستعارة بالكناية...» ردّ واعتراض على المصنّف، وحاصله إنّ تفسير ـ الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنّف، أي من أنّها التّشبيه المضمر في النّفس لا مستند له في كلام السّلف، لأنّه لم ينقل عن أحد منهم مثل ما ذكره المصنّف.

(٢) أي لأنّ الكناية في اللّغة أن يعبّر عن شيء معيّن غير صريح في الدّلالة عليه لغرض من الأغراض، وههنا ليس الأمر كذلك، بل هو مجرّد اصطلاح.

والحاصل إنّ الاستعارة عبارة عن نقل اللّفظ إلى غير معناه، وإضمار التّشبيه ليس فيه نقل اللّفظ إلى غير معناه، حتّى يكون مناسباً لأن يسمّى بالاستعارة، كما يناسب نقل اللّفظ الّذي هو المجاز اللّغوي.

(٣) أي معنى الاستعارة بالكناية عند المصنّف هو نفس التّشبيه المضمر، وعند السّلف استعارة لفظ المشبّه به الّذي لم يصرّح به، بل صرّح برديفه ولازمه للمشبّه، هذا هو المعنى الصّحيح عند الشّارح.

(٤) أي بل يصرّح بذكر رديفه ولازمه فقوله: «لازمه» تفسير للرّديف.

(٥) أي قوله: «فالمقصود» تفريع على المذهب المختار في معنى الاستعارة بالكناية، وهو ما يفهم من كلام السّلف في ذلك.

(٦) أي حيث يُنتقل فيها من اللّازم المساوي إلى الملزوم، **والحاصل** إنّ قولنا: «أظفار المنيّة نشبت بفلان»، يقصد بالمنيّة السّبع، ويجعل الكلام حينئذٍ كناية عن تحقّق الموت، فنشبت المنيّة أظفارها بفلان، بمعنى نشبت السّبع أظفارها به كناية عن موته، فالمقصود استعارة السّبع للمنيّة كاستعارة الأسد للرّجل الشّجاع، فإذا استعمل بهذا القصد فقد صحّ أنّا

فالمستعار هو لفظ السّبع الغير المصرّح به(١)، والمستعار منه هو الحيوان المفترس، والمستعار له هو المنيّة.

قال صاحب الكشاف: إنّ من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا(٢) عن ذكر الشّيء(٣) المستعار، ثمّ يرمزوا(٤) إليه بذكر شيء، من روادفه، فينبّهوا بذلك الرّمز على مكانه(٥) نحو: شجاع يفترس أقرانه(٦)، ففيه(٧) تنبيه على أنّ الشّجاع أسد.

هذا كلامه وهو صريح في أنّ المستعار هو اسم المشبّه به المتروك صريحاً المرموز إليه بذكر لوازمه(٨).

لم نصرّح بالمستعار الّذي هو السّبع، بل كنّينا عنه، ونبّهنا عليه بمرادفه لينتقل منه إلى ما هو المقصود استعارته.

(١) أي بل كنّى عنه برديفه ولازمه.

(٢) أي البلغاء.

(٣) أي اللّفظ المستعار.

(٤) أي يشيروا إليه بذكر شيء من روادفه إلى ملائمه، وهو الأظفار في المثال المعروف.

(٥) أي على وجود ذلك الشّيء المستعار المسكوت عن ذكره، فالمكان هنا مصدر لكان التّامّة.

(٦) أي فقد شبّه الشّجاع بالأسد تشبيهاً مضمراً في النّفس، وادّعى أنّه فرد من أفراده واستعير له اسمه على طريق الاستعارة بالكناية، وإثبات الافتراس تخييل، وهو عند صاحب الكشّاف مستعار لإهلاك الأقران، فهو استعارة تحقيقيّة قرينة للمكنيّة.

(٧) أي ففي هذا الكلام تنبيه على أنّ الشّجاع ثبتت له الأسديّة وأنّه فرد من أفراده، وقد رمّز لذلك بشيء من روادفه وهو الافتراس.

(٨) أي فصريح كلام الكشّاف موافق للمأخوذ من كلام السّلف في معنى الاستعارة بالكناية، إلّا أنّه يخالفهم في قرينتها، وذلك لأنّها عند السّلف يجب أن تكون تخييليّة، وأمّا عند صاحب الكشّاف فلا يجب أن تكون تخييليّة بل قد يكون تحقيقيّة.

فضابط قرينتها عنده أن يقال إن لم يكن للمشبّه لازم يشبه ما هو مرادف للمشبّه به كانت القرينة تخييليّة، كما في أظفار المنيّة، أي مخالبها نشبت بفلان، وإن كان للمشبّه لازم يشبه

وسيجيء(١) الكلام على ما ذكره السّكّاكي [وكذا(٢) قول زهير: صحا] أي سلا(٣) مجازاً(٤) من الصحْو، خلاف السّكر [القلب عن سلمى وأقصر باطله].

ما هو مرادف للمشبّه به، كانت تلك القرينة استعارة تحقيقيّة، كما في قولك: شجاع يفترس أقرانه، فالقرينة لاستعارة الأسد للشّجاع عند السّلف تخييليّة، وهي إثبات الافتراس الّذي هو من روادف الأسد للشّجاع.

وأمّا صاحب الكشّاف فيقول: إنّه شبّه الشّجاع بالأسد، وادّعى أنّه فرد من أفراده وأُستعير في النّفس اسمه له على طريق الاستعارة بالكناية، وشبّه بطش الشّجاع وقتله لأقرانه بافتراس الأسد، واستعير اسم المشبّه به للمشبّه، واشتقّ من الافتراس يفترس، بمعنى يبطش ويقتل على طريق الاستعارة التّصريحيّة التّحقيقيّة التّبعيّة، فالقرينة حينئذٍ هي الاستعارة التّحقيقيّة لا التّخييليّة.

(١) أي جواب عمّا يقال: إنّ الشّارح لم يتعرّض في الاستعارة بالكناية هنا إلّا لمذهب السّلف، ولم يتعرّض هنا لمذهب السّكّاكي فيها. وحاصل جواب الشّارح أنّ مذهبه فيها سيأتي الكلام عليه فلا حاجة إلى التّعرض بمذهبه هنا.

(٢) أي مثل «ولئن نطقت...» قول زهير، أي مثله في كون الاستعارة بالكناية والتّخييليّة فيها ممّا يكون به قوام وجه الشّبه.

(٣) أي تفسير صحا بسلا بيان للمعنى المراد من اللّفظ قوله: «سلا»، مأخوذ من السّلو، وهو زوال العشق والحزن.

(٤) أي «مجازاً» نصب على الحال، والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة التّفسير، أي أفسّره بسلا حال كونه مجازاً، فشبّه السّلو الّذي هو زوال العشق من القلب بالصحْو الّذي هو زوال السّكر والإفاقة منه بجامع انتفاء ما يغيب عن المراشد والمصالح، واستعار اسم المشبّه به للمشبّه، ثمّ اشتقّ من الصّحو صحا بمعنى سلا، فصحا بمعنى سلا، كما قال الشّارع استعارة تصريحيّة تبعيّة، قوله: «عن سلمى» أي عن حبّ سلمى، أي رجع القلب عن حبّها بحيث حبّها منه، وأل في «القلب» عوض عن المضاف إليه، أي قلبي، والضّمير في باطله يعود إلى القلب، وباطل القلب ميله إلى الهوى.

يقال: أقصر(١) عن الشّيء، إذا أقلع عنه أي(٢) تركه وامتنع عنه(٣) أي امتنع باطله(٤) عنه وتركه(٥) بحاله [وعرّى(٦) أفراس الصّبا ورواحله(٧)، أراد] زهير [أن يبيّن(٨) أنّه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبّة

---

(١) أي أقصر فلان عن الشّيء.

(٢) أي تفسير للمتن.

(٣) أي امتنع عنه مع القدرة عليه، وهذا إشارة لبيان المعنى اللّغوي للإقصار.

(٤) أي انتفى باطل القلب عنه، هذا تفسير لقول الشّاعر: «وأقصر باطله»، وإشارة إلى أنّ المراد من الإقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع.

(٥) أي وترك الباطل ذلك القلب ملتبساً بحاله الأصلي، وهو الخلوّ من العشق، وتفسير لقوله: «أي امتنع باطله عنه».

(٦) أي عرى القلب، أي يكون نائب الفاعل ضمير القلب، وأفراس بالنّصب مفعوله الثّاني.

(٧) أي والرّواحل جمع راحلة، وهو البعير القوي في الأسفار، ومعنى تعرية القلب عن أفراس الصّبا وعن رواحله أن يحال بينه وبين تلك الأفراس والرّواحل، بحيث تزال عنه، ويحتمل أن يكون نائب فاعل عرى هو الأفراس فيكون المعنى أنّ أفراس الصّبا ورواحله عُرّيت من سروجها وعن رحالها الّتي هي آلات ركوبها للإعراض عن السّير المحتاج إليها فيه.

(٨) أي يبيّن بهذا الكلام. واعلم أنّ البيت المذكور يحتمل أن تكون الاستعارة المعتبرة فيه بالكناية، وأن تكون تحقيقيّة، فأشار المصنّف إلى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية في البيت إلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله: «أراد...».

وأمّا على مذهب صاحب الكشّاف من جواز كون قرينة المكنيّة تحقّيقيّة فلا تنفي المكنيّة عند الحمل على التّحقيقيّة.

وأشار إلى تحقيق معنى الاستعارة التّحقيقيّة فيه، وإلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله: بعد «ويحتمل...»، ومن العلوم أنّه عند حمل الاستعارة في البيت على التّحقيقيّة تنفي الاستعارة بالكناية عند المصنّف وكذا عند القوم، لأنّهم يقولون إنّ المكنيّة والتّخييليّة متلازمتان لا توجد أحدهما بدون الأخرى.

من الجهل والغيّ(١) وأعرض عن معاودته(٢) فبطلت آلاته(٣)] الضمير في معاودته وآلاته لما كان يرتكبه [فشبّه] زهير في نفسه [الصّبا(٤) بجهة من جهات المسير كالحجّ والتّجارة قضى منها] أي من تلك الجهة [الوطر(٥) فأهملت(٦) آلاتها]

(١) قوله: «من الجهل والغيّ» بيان لـ«ما»، والمراد بالجهل والغيّ الأفعال الّتي يعدّ مرتكبها جاهلاً بما ينبغي له في دنياه أو في آخرته، ويعدّ بسببها من أهل الغيّ، أي عدم الرّشد لارتكابه ما يعود عليه بالضّرر من المعصية، وما ينكره العقلاء.

(٢) قوله:

«وأعرض عن معاودته» عطف على قوله: «ترك»، أي أنّه ترك ما كان مرتكباً له زمن المحبّة من الجهل والغيّ، وأنّه أعرض عن معاودته بالعزم على ترك الرّجوع إليه، وهذا مستفاد من قوله: «وأقصر باطله» لأنّ معناه كما مرّ امتنع باطله عنه وتركه بحاله، ولو كان القلب قاصداً للمعاودة لما تركه لم يكن مهملاً لآلاته بالكلّيّة، فلم يكن باطله تاركاً له على حاله الأصلي.

(٣) قوله:

«فبطلت آلاته» أي فلمّا أعرض عمّا كان مرتكباً له زمن المحبّة من الجهل والغيّ بطلت آلاته الّتي توصّل إليه من حيث إنّها توصّل إليه من الحيل والمال والإخوان والأعوان والمراد ببطلانها تعطيلها.

(٤) أي الصّبا بالكسر مع القصر بمعنى الميل إلى الجهل الّذي أهمله وأعرض عنه فتعطّلت آلاته، والصّبا بالمعنى المذكور بمنزلة جهة من الجهات، أعرض عنها بعد قضاء الوطر، فشبّه في نفسه ذلك الصّبا بجهة من الجهات الّتي يسار إليها لأجل تحصيل حاجة كجهة الحجّ وجهة الغزو وجهة التّجارة فقول المصنّف: «كالحجّ...» ـ على حذف مضاف، أي كجهة الحجّ وهذا بناءً على أنّ المراد بجهة المسير هو الغرض الّذي يسير السّائر لأجله كالحجّ وطلب العلم والتّجارة، وحينئذٍ فلا حاجة إلى تقدير.

(٥) أي الحاجة الحاملة على ارتكاب الأسفار لتلك الجهة بأن وصل إلى المقصود من تلك الجهة بعد ما سوفر إليها، ورجع منها إلى المسكن.

(٦) أي فلمّا قضى منها الوطر أهملت آلاتها الموصلة إليها، مثل الأفراس والرّواحل والأعوان والأقوات السّفريّة.

ووجه الشبه(١) الاشتغال التّامّ وركوب المسالك(٢) الصّعبة فيه(٣) غير مُبالٍ بمهلكة(٤) ولا محترز عن معركة، وهذا التّشبيه المضمر في النّفس استعارة بالكناية [فأثبت له] أي للصّبا بعض ما يخصّ تلك الجهة، أعني [الأفراس والرّواحل] الّتي بها قوام جهة المسير(٥) والسّفر فإثبات الأفراس والرّواحل استعارة تخييليّة.

[فالصّبا] على هذا التّقدير(٦) [من الصّبوة(٧) بمعنى الميل إلى الجهل والفتوّة] يقال: صَبَا يَصْبُو صَبْوَة وصُبُوّاً، أي مال إلى الجهل والفتوّة، كذا في الصحّاح، لا من الصّباء(٨) بالفتح والمدّ، يقال: صَبِيَ صَبَاءً، مثل سمع سماعاً، أي لعب مع الصّبيان.

[ويحتمل أنّه] أي زهيراً [أراد] بالأفراس والرّواحل [دواعي النّفوس وشهواتها(٩)

---

(١) أي يظهر ممّا ذكر الشّارح أنّ وجه الشّبه مركّب من عدّة أمور، وفيه إشارة إلى أنّ وجه الشّبه في المكنيّة قد يكون مركّباً، قاله في الأطول، وقوله: «الاشتغال التّامّ» أي لأجل تحصيل المراد.

(٢) أي سلوك المسالك الصّعبة في كلّ من السّير والصّبا.

(٣) أي في الصّبا.

(٤) أي من غير مبالاة في ذلك الشّغل بمهلكة تعرض فيه، ولا احتراز عن معركة تنال فيه.

(٥) أي قوام المسير إلى الجهة.

فإن قلت: كثيراً ما تقطع المسافات بدون الأفراس والرّواحل بل المشي، وحينئذٍ فالمناسب أنّ بها كماله لا قوامه.

قلت: الكلام في السّير المعتدّ به، وهو الّذي يتحقّق به الوصول بسرعة، وهو لا يكون عادةً بدون الأفراس والرّواحل، ولو باعتبار حمل زاد المسافر ومائه، أو الكلام باعتبار الغالب بمعنى أنّه في الغالب لا يتأتّى قطعها إلّا بما ذكر.

(٦) أي وهو أن يكون الصّبا مشبّهاً، وجهة المسير مشبّهاً بها.

(٧) أي مأخوذ منها فيفسّر بمعناها

(٨) أي أنّه لا يكون مأخوذاً من الصّبا بالمدّ بحيث يفسّر بمعناه، وهو اللّعب مع الصّبيان.

(٩) أي فشبّه دواعي النّفوس وشهواتها بالأفراس بجامع أنّ كلاً منهما آلة لتحصيل ما لا يخلو الإنسان عن المشقّة في تحصيله، واستعار اسم المشبّه به للمشبّه على طريق الاستعارة

والقوى الحاصلة لها(١) في استيفاء اللّذّات، أو] أراد بها(٢) [الأسباب الّتي قلّما تتآخذ في اتّباع(٣) الغيّ(٤) إلّا أوان الصّبا] وعنفوان(٥) الشّباب، مثل(٦) المال والمنال(٧) والإخوان والأعوان. [فتكون الاستعارة] أي استعارة الأفراس والرّواحل [تحقيقيّة] لتحقّق معناها عقلاً إذا أريد بهما الدّواعي، وحسّاً إذا أريد بهما أسباب اتّباع الغيّ من المال والمنال(٨).

التّصريحيّة التّحقيقيّة، وعطف الشّهوات على دواعي النّفوس في كلام المصنّف من قبيل عطف المرادف، لأنّ الدّواعي هنا هي الشّهوات.

(١) أي للنّفوس، والمراد بالقوى الشّهوات والدّواعي إن أريد بها ما يحملها على استيفاء اللّذّات.

(٢) أي بالأفراس والرّواحل الأسباب الظّاهريّة في اتّباع الغيّ مثل المال والأعوان، فشبّه تلك الأسباب بالأفراس والرّواحل بجامع أنّ كلاً يعين على تحصيل المقصود، واستعار اسم المشبّه به للمشبّه على طريق الاستعارة التّصريحيّة التّحقيقيّة.

(٣) أي تجتمع وتتّفق، مأخوذ من قولك: تآخذت هذه الأمور إذا أخذ بعضها بعضد بعض.

(٤) أي عند اتّباع أفعال الغيّ أي إنّ هذه الأسباب قلّ أنّ يعين بعضها على ارتكاب المفاسد إلّا في أوان الصّبا، فإنّها تدعو الشّخص لذلك.

(٥) أي أوّل الشّباب، لأنّ هذا على الاحتمال الثّاني المأخوذ من الصّبا إلى اللّعب مع الصّبيان، وحينئذٍ ففي البيت حذف مضاف، أي نهاية الصّبا، أي اللّعب مع الصّبيان وهو أوان ابتداء الشّباب.

(٦) أي تمثيل للأسباب.

(٧) أي المنال بضمّ الميم، أي ما يطلب وينال، وعطفه على ما قبله من عطف العامّ على الخاصّ.

(٨) أي على هذا لا يكون في البيت استعارة مكنيّة ولا تخييليّة، وإنما تكون فيه استعارة تحقيقيّة تصريحيّة.

مثّل المصنّف بثلاثة أمثلة: الأوّل ما تكون(١) التّخييليّة إثبات ما به كمال المشبّه به، والثّاني ما تكون(٢) إثبات قوام المشبّه به، والثّالث ما تحتمل(٣) التّخييليّة والتّحقيقيّة.

[فصل(٤)]

في مباحث(٥) من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التّخييليّة

---

(١) أي كلام تكون التّخييليّة فيه إثبات ما به كمال المشبّه به، وهو قوله: «إذ المنيّة أنشبت أظفارها»، فما في قوله:

«ما تكون...» نكرة موصوفة، والعائد محذوف على حدّ ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾[1]، ولا يصحّ أن تكون ما موصولة، لأنّ العائد مجرور بحرف ليس الموصول مجروراً به.

(٢) أي والثّاني كلام تكون التّخييليّة فيه إثبات قوام المسشبّه به، وهو قوله: «لئن نطقت...».

(٣) أي والثّالث كلام تحتمل الاستعارة فيه التّخييليّة والتّحقيقيّة، ففاعل «تحتمل» ضمير عائد إلى الاستعارة، والتّخييليّة بالنّصب مفعوله، وهو قوله: «صحا القلب عن سلمى...»، فإنّ إثبات الأفراس والرّواحل للصّبي لم يكن فيه أمر متحقّق في الصّبي يطلق عليه الأفراس والرّواحل، بخلاف ما إذا أريد بهما الدّواعي والأسباب المذكورة، فإنّه كان ههنا أمر متحقّق عقلاً أو حسّاً، فتكون الاستعارة في المثال الثّالث على الاحتمال الأوّل تخييليّة، وعلى الاحتمال الثّاني تحقيقيّة.

(٤) أي هذا فصل.

ولـمّا كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز، وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التّخييليّة مخالفاً لما ذكره المصنّف في عدّة مواضع، أراد أن يشير إليها بعد نقل كلام المفتاح، وإلى ما فيها من القيود المحتاجة إلى البيان والتّوضيح وإلى ما عليها من الرّدود والإشكالات الّتي يأتي بيانها تفصيلاً، فوضع لذلك فصلاً فقال فصل.

(٥) أي المراد بالمباحث القضايا، لأنّ المباحث جمع مبحث بمعنى محلّ البحث ـ وهو إثبات المحمولات للموضوعات.

---

[1] سورة البقرة: ٤٨.

وقعت(١) في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنّف، والكلام(٢) عليها [عرّف السّكّاكي الحقيقة اللّغويّة] أي غير العقليّة(٣) [بالكلمة(٤) المستعملة(٥) فيما(٦) وضعت هي له من غير تأويل في الوضع(٧)، واحترز بالقيد الأخير] وهو قوله: من غير تأويل في الوضع [عن الاستعارة(٨) على أصحّ القولين] وهو القول بأنّ الاستعارة(٩) مجاز لغوي

---

(١) أي قوله: «وقعت» صفة لـ«مباحث».

(٢) أي قوله: «والكلام عليها»، عطف على «مباحث»، أي في الكلام على تلك المباحث من الاعتراضات.

(٣) أي هذا التّفسير إشارة إلى أنّ المراد باللّغويّة ما قابل العقليّة الّتي هي إسناد الفعل أو معناه لما هو له، لا ما قابل العرفيّة والشّرعيّة، وحينئذٍ فتشمل العرفيّة والشّرعيّة.

(٤) أي الكلمة جنس خرج عنه اللّفظ المهمل، وغير اللّفظ مطلقاً.

(٥) أي قوله: «المستعملة» فصل خرج به الكلمة الموضوعة قبل الاستعمال، فلا تسمّى حقيقة ولا مجازاً.

(٦) أي في المعنى الّذي وضعت هي، أي تلك الكلمة له هذا فصل ثان خرج به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بكلّ اصطلاح فإنّه مجاز قطعاً أو غلط.

(٧) أي في الوضع الّذي استعملت تلك الكلمة بسببه، هذا فصل ثالث خرجت به الاستعارة لأنّها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التّأويل في ذلك الوضع، بخلاف الحقيقة فإنّها كلمة مستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، وإلى هذا أشار بقوله: «واحترز» أي السّكّاكي «بالقيد الأخير».

(٨) أي الاحتراز عن الاستعارة إنّما هو بناء على أصحّ القولين.

(٩) أي كلفظ الأسد في: لقيت أسداً في ـ الحمّام، أو رأيت أسداً يرمي، مراداً به الرّجل الشّجاع «مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي» يعني الرّجل الشّجاع.

وقوله: «على أصحّ القولين» متعلّق بـ«احترز»، أي وهذا الاحتراز بناء على أصحّ القولين، وأمّا على القول الآخر، وهو أنّها مجاز عقليّ بمعنى أنّ التّصرّف في أمر عقليّ وهو جعل غير الأسد، أي الرّجل الشّجاع أسداً، فاللّفظ حينئذٍ استعمل فيما هو موضوع له، فيكون لفظ الأسد حقيقة لغويّة، فلا يصحّ الاحتراز عنها، بل يخرج بالقيد الأخير المجاز المرسل فقطّ.

لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها، وأمّا على القول بأنّها مجاز عقليّ واللّفظ مستعمل في معناه اللّغوي(١) فلا يصحّ الاحتراز عنها(٢) [فإنّها] أي إنّما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة، لأنّها [مستعملة فيما وضعت له بتأويل(٣)] وهو ادعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به بجعل أفراده قسمين:

والحاصل:

إنّ السّكّاكي لـمّا بنى تعريفه على هذا القول الأصحّ، وهو أنّ الاستعارة مجاز لغويّ، احتاج لزيادة قيد لإخراجها، وذلك القيد هو أنّ وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادّعاء، ووضع الاستعارة فيه تأويل وادّعاء، وهذا هو المراد بقوله: «من غير تأويل في الوضع».

وأمّا على القول بأنّها ـ مجاز عقليّ، أي مجاز سببه التّصرف في أمور عقليّة، أي غير ألفاظ كجعل الفرد الغير المتعارف من أفراد المعنى المتعارف للّفظ، مثل جعل الشّجاع فرداً من أفراد الحيوان المفترس الّذي هو معنى متعارف للأسد، فليس المراد بكون الاستعارة مجازاً عقليّاً على هذا القول إنّها من أفراد المجاز العقليّ المصطلح عليه فيما تقدّم، وهو إسناد الفعل أو ما في معناه لغير من هو له.

(١) أي الأسد ثمّ هذا الفرد الغير المتعارف، كالشّجاع مثلاً معنى لغويّ للأسد بسبب الادّعاء، وجعل الأسد شاملاً له.

(٢) أي عن الاستعارة بقوله:

«من غير تأويل في الوضع» لوجوب دخولها في التّعريف، لأنّها من جملة المحدود على هذا القول، لكونها حقيقة لغويّة، ففي الاستعارة وإن كانت تعدّ الكلمة مستعملة فيما وضعت له، لكن ليس الاستعمال فيها من غير تأويل، بل بالتّأويل والادّعاء المذكور، فهذا القيد الأخير أعني من غير تأويل، ـ ذكر ليحترز به عن الاستعارة.

(٣) أي بواسطة تأويل في الوضع، أو أنّ الباء للملابسة متعلّقة بـ«وضعت» أي فيما وضعت له وضعاً ملتبساً بتأويل وصرف للوضع عن الظّاهر، فإنّ الظّاهر فيه ليس الادّعاء، بل على سبيل التّحقيق.

متعارفاً وغير متعارف [وعرّف] السّكاكي [المجاز اللّغوي(١) بالكلمة المستعملة] في غير ما هي موضوعة له(٢) بالتّحقيق(٣) استعمالاً في الغير(٤) بالنّسبة إلى نوع(٥) حقيقتها

---

(١) أي الّذي هو مقابل الحقيقة اللّغويّة الّتي عرّفها أوّلاً، وحينئذٍ فالمراد به غير العقليّ فيشمل الشّرعي والعرفيّ.

(٢) أي المستعملة في معنى مغاير للمعنى الّذي وضعت الكلمة له.

(٣) أي الباء للملابسة متعلّقة بالموضوعة، أي المستعملة في معنى مغاير للمعنى الّذي وضعت له الكلمة وضعاً ملابساً للتّحقيق، أي لتحقيقه، أي تثبيته وتقريره في أصله، بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلي الّذي هو تعيين اللّفظ للدّلالة على المعنى بنفسه، فخرج بقوله: في غير ما وضعت له الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعاً تحقيقاً، وأدخل بقيد التّحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالتّأويل، أعني الاستعارة الّتي هي مجاز لغوي على ما مرّ.

(٤) أي قوله: «استعمالاً في الغير» مفعول مطلق لقوله: «المستعملة» وإنّما صرّح به مع فهمه من قوله: «المستعملة في غير ما هي موضوعة له» توطئة لذكر الغير بعده ليتعلّق به قوله: «بالنّسبة...»، ولو حذفه وتعلّق قوله: «بالنّسبة» بغير من قوله: «في غير ما هي موضوعة له» لكان جائزاً لكنّه موهم لطول الفصل.

(٥) أي إضافة النّوع إلى الحقيقة بيانيّة، والمراد بنوع حقيقتها اللّغويّة إن كانت حقيقة لغويّة، أو الشّرعيّة إن كانت شرعيّة، أو العرفيّة إن كانت عرفيّة.

فحاصل المعنى أنّ لفظ الصّلاة عند اللّغويّ حقيقة في الدّعاء، فإذا استعمله اللّغويّ في المعنى الشّرعي أعني الأفعال والأقوال صدق عليه أنّه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعة له، ومغايرته لذلك بالنّسبة إلى معناها الحقيقي عند اللّغويّ لأنّ نوع حقيقتها المعنى اللّغوي، والمعنى الشّرعي مغاير لها، فتكون الكلمة مستعملة في غير معناها اللّغوي فتكون مجازاً لغويّاً، وكذا استعمال لفظ الصّلاة في الدّعاء عند الشّرعيّ يصدق عليه أنّه كلمة مستعملة في غير معناها الشّرعي، فتكون مجازاً شرعيّاً.

ولو كان نوع حقيقتها عرفيّاً كلفظ الدّابة لذوي القوائم الأربعة، واستعمل فيما يدبّ على الأرض صدق عليه أنّه كلمة مستعملة في معنى مغاير لمعناها الحقيقي عند العرف، فتكون الكلمة مجازاً عرفيّاً عامّا أو خاصّاً.

مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النّوع، وقوله: بالنّسبة، متعلّق بالغير(١)، واللّام في الغير للعهد، أي المستعملة في معنى غير المعنى الّذي الكلمة موضوعة له في اللّغة أو الشّرع أو العرف غيراً بالنّسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة، حتّى لو كان نوع حقيقتها لغويّاً تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللّغوي فتكون مجازاً لغويّاً، وعلى هذا لقياس.

ولمّا كان قوله(٢): استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها،

---

(١) أي تعلّقاً معنويّاً أو تعلّقاً نحويّاً، والأوّل بأن يكون المجرور نعتاً للغير، فيكون التّقدير استعمالاً في غير كائنة مغايرته وحاصلة بالنّسبة إلى ذلك النّوع، والثّاني بأن يكون التّعلّق على ظاهره، فيكون التّقدير استعمالاً في معنى مغاير للأصل بالنّسبة إلى ذلك النّوع من الحقيقة الّتي عند المستعمل، فإذا كانت الكلمة موضوعة في عرف الشّرع لمعنى، ثمّ استعملت في شيء آخر كانت مجازاً شرعيّاً، وإن كانت موضوعة في اللّغة لمعنى، ثمّ استعملها اللّغويّ في معنى آخر كانت مجازاً لغويّاً، وكذا إذا كانت موضوعة في العرف لمعنى واستعملها أهل العرف في غيره كانت مجازاً عرفيّاً.

(٢) أي قول السّكّاكي، وهذا الكلام من الشّارح جواب عمّا يقال من أنّ السّكّاكي لم يقل في اصطلاح به التّخاطب، فما نقله المصنّف عنه ليس عنه بل تقوّل عليه.

وحاصل جواب الشّارح:

إنّ المصنّف نقل ذلك عنه بالمعنى، فيرد عليه ثانياً بأنّه لماذا لم ينقل عنه باللّفظ الصّادر منه.

فأجاب الشّارح ثانياً:

بأنّ ما عدل إليه المصنّف أوضح وأدلّ على المقصود، وإنّما كان أدلّ، لأنّ قوله: «بالنّسبة إلى نوع حقيقتها» ربّما يتوهّم منه أنّ المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص، أي كونها حقيقة لغويّة أو شرعيّة أو عرفيّة، مع أنّ المراد ما هو أعمّ من ذلك بخلاف قوله:

«في اصطلاح به التّخاطب» فإنّه لا توهّم فيه، لأنّ المعنى بشرط أن تكون تلك المغايرة في الاصطلاح الّذي يقع به التّخاطب والاستعمال أعمّ من أن يكون المستعمل لغويّاً أو شرعيّاً أو عرفيّاً.

بمنزلة(١) قولنا: في اصطلاح به التّخاطب، مع كون هذا أوضح وأدلّ على المقصود أقامه المصنّف مقامه آخذاً بالحاصل من كلام السّكّاكي فقال [في غير ما وضعت له بالتّحقيق في اصطلاح به التّخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته] أي إرادة معناها(٢) في ذلك الاصطلاح.

[وأتى] السّكّاكي [بقيد التّحقيق(٣)] حيث قال: موضوعة له بالتّحقيق [لتدخل] في تعريف المجاز [الاستعارة] الّتي هي مجاز لغوي [على ما مرّ(٤)] من أنّها مستعملة فيما وضعت له بالتّأويل لا بالتّحقيق، فلو لم يقيّد الوضع بالتّحقيق لم تدخل هي في التّعريف(٥) لأنّها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتّأويل(٦).

---

(١) أي إنّما كان بمنزلته، لأنّ معناه أنّ المجاز هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الّذي يقع به التّخاطب، والاستعمال بمعنى أنّ المغايرة إنّما هي بالنّسبة إلى حقيقة تلك الحقيقة عند المستعمل، فإن كانت حقيقتها شرعيّة وكان المعنى الّذي استعملت فيه غيراً بالنّسبة إليه عند المستعمل الّذي هو المخاطب بعرف الشّرع كان مجازاً شرعيّاً، وإن كانت حقيقتها لغويّة، وكان المعنى الّذي استعملت فيه غيراً بالنّسبة إليه عند المستعمل اللّغوي كانت مجازاً لغويّاً، وهكذا يقال في المجاز العرفيّ، ولاشكّ أنّ هذا المعنى هو ما أفاده قوله: «استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها» فيكون بمنزلة ما ذكره المصنّف، فقول المصنّف: «في اصطلاح به التّخاطب» حاصل قول السّكّاكي استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها. كما أشار إليه الشّارح بقوله: «آخذاً بالحاصل».

(٢) أي معنى الكلمة في الاصطلاح الّذي يقع به التّخاطب.

(٣) أي قيّد السّكّاكي الوضع في قوله: «غير ما وضعت»، بالتّحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة الّتي هي مجاز لغوي.

(٤) أي مرّ في أوّل هذا الفصل.

(٥) أي في تعريف المجاز.

(٦) أي بل مستعملة فيما وضعت له بالتّأويل، فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فمجرّد قولنا: «في غير ما وضعت له» لا يدخلها في تعريف المجاز، فلابدّ في إدخالها في تعريف المجاز من تقييد الوضع بالتّحقيق، فتخرج الاستعارة من الحقيقة والوضع وتدخل في المجاز، لأنّها ليست مستعملة فيما وضعت له بالتّحقيق، بل بالتّأويل فلو لم يرد قيد

وظاهر عبارة صاحب المفتاح ههنا فاسد، لأنّه قال: وقولي بالتّحقيق احتراز عن أن لا تخرج الاستعارة، وظاهر(١) أنّ الاحتراز إنّما هو(٢) عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها(٣)، فيجب أن تكون ـ لا(٤) ـ زائدة، أو يكون المعنى احترازاً لئلّا تخرج(٥) الاستعارة.

[ورُدّ] ما ذكره السّكّاكي (٦) [بأنّ الوضع] وما يشتقّ منه كالموضوعة مثلاً [إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل]،

التّحقيق كان المنفي الاستعمال في مطلق الوضع الصّادق بالوضع بالتّأويل، فتخرج الاستعارة عن تعريف المجاز فيفسد الحدّ.

(١) أي من كلامهم.

(٢) أي الاحتراز عن خروج الاستعارة عن تعريف المجاز، فثبت دخولها فيه.

(٣) أي لا عن عدم خروج الاستعارة من تعريف المجاز، لأنّه إذا تحرّز عن عدم خروجها من التّعريف كان الثّابت للتّعريف خروجها عنه، وهو خلاف المطلوب.

(٤) أي لا في قوله: «أن لا تخرج» زائدة.

(٥) أي عن في كلامه:

«عن أن لا تخرج» للتّعليل، وعلى هذا فَصِلة الاحتراز محذوفة، فالمعنى احترازاً عن خروج الاستعارة لأجل عدم خروجها الّذي هو دخولها في التّعريف.

(٦) أي ردّ مقتضى ما ذكره السّكّاكي من الاحتياج إلى زيادة القيدين؛ أعني قيد بالتّحقيق في تعريف المجاز اللّغوي لأجل دخول الاستعارة فيه، وقيد من غير تأويل في الوضع في تعريف الحقيقة اللّغويّة لأجل إخراج الاستعارة عنه، فمقتضى كلامه ادّعاء الاحتياج إلى هذين القيدين، وردّ هذا بأنّ الوضع وما يشتقّ منه كالموضوعة، ووضعت وأمثالهما «إذا أطلق» أي لم يقيّد بالتّحقيق ولا بتأويل «لا يتناول الوضع بتأويل» إذ لا يراد به المعنى الأعمّ المتناول لكلّ من التّحقيقي والتّأويلي حتّى يحتاج إلى زيادة قوله:

«بالتّحقيق»، بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو الوضع التّحقيقي فلا يتناول الوضع لتأويل أصلاً.

لأنّ السّكّاكي نفسه قد فسّر الوضع(١) بتعيين اللّفظ بإزاء المعنى بنفسه(٢)، وقال: وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعيّن بازاء معناه بقرينة: ولاشكّ أنّ دلالة الأسد على الرّجل الشّجاع إنّما هو بالقرينة(٣)، فحينئذٍ(٤) لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التّأويل، وفي تعريف المجاز بالتّحقيق.

اللّهمّ(٥) إلّا أن يقصد زيادة الإيضاح لا تتميم الحدّ، ويمكن الجواب بأنّ السّكّاكي لم يقصد أنّ مطلق الوضع(٦) بالمعنى الّذي ذكره يتناول الوضع بالتّأويل،

---

(١) أي فسّر الوضع المطلق،

(٢) أي ليدلّ عليه بنفسه من غير قرينة.

(٣) أي لتدخل الاستعارة في تعريف المجاز.

(٤) أي فحين إذ كان الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتّأويل «لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التّأويل» لإخراج الاستعارة، وذلك لأنّه لا يقال إنّ الكلمة مستعملة فيما وضعت له إلّا إذا لم يكن هناك تأويل بأن استعملت فيما وضعت له تحقيقاً، فالاستعارة خارجة بقيد الوضع وقيد عدم التّأويل بعده غير محتاج إليه في إخراجها، وكذلك لا حاجة لتقييد الوضع في تعريف المجاز بالتّحقيق لإدخال الاستعارة فيه، وذلك لأنّه حيث قيل كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له ينصرف الوضع المستفاد من الموضوعة إلى الوضع الحقيقي، فيكون الوضع الحقيقي منفيّاً فيبقى الوضع التّأويلي، وهو الّذي للاستعارة، وحينئذٍ فالاستعارة داخلة في التّعريف بقيد الوضع، ولا حاجة إلى قيد التّحقيق بعده لإدخالها فيه.

(٥) أي هذا جواب من جانب السّكّاكي، وحاصله أنّ قوله: «بالتّحقيق» في تعريف المجاز اللّغوي، وقوله: «من غير تأويل» في تعريف الحقيقة اللّغويّة إنّما هو لزيادة الإيضاح والكشف، أي ليتّضح المراد من الوضع كلّ الاتّضاح، فقول السّكّاكي: «وقولي بالتّحقيق للاحتراز...» معناه لزيادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع، لا أنّه لأصل ـ الاحتراز حتّى يكون ذلك القيد تتميماً للحدّ لا لزيادة ـ الإيضاح. وردّ هذا الجواب بأنّ هذا لا يصحّ في كلام السّكّاكي لأنّه جعله للاحتراز لا لزيادة الإيضاح.

(٦) أي لم يقصد أنّ مطلق الوضع بمعنى تعيين اللّفظ بازاء المعنى بنفسه يتناول الوضع بالتّأويل أيضاً حتّى لزم أن يكون القيد الأوّل قيد احتراز، والثّاني قيد إدخال.

بل مراده أنّه قد عَرَضَ للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتّأويل كما في الاستعارة، فقيّده بالتّحقيق(١) ليكون قرينة على أنّ المراد بالوضع معناه المذكور(٢) لا المعنى الّذي يستعمل فيه أحياناً(٣) وهو(٤) الوضع بالتّأويل، وبهذا(٥) يخرج الجواب عن سؤال آخر، وهو أن يقال لو سلّم تناول الوضع للوضع

وحاصل هذا الجواب الثّاني من طرف السّكّاكي أنّا لا نسلّم أنّ الوضع عند الإطلاق لا يتناول الوضع بالتّأويل بل الوضع عند الإطلاق يشمل الوضع بالتّأويل أيضاً نظراً إلى ما عرض للوضع من الاشتراك، لأنّ الوضع صار مشتركاً لفظيّاً بين معنيين؛ أحدهما الأصلي أعني التّحقيقي، والثّاني العارضيّ أعني التّأويلي، وعلى هذا يحتاج في تعريف الحقيقة إلى قوله: «من غير تأويل» لإخراج الاستعارة، وفي تعريف المجاز إلى قوله: «بالتّحقيق» لإدخالها بناء على أصحّ القولين فيها، وأمّا تعبير الشّارح بالإمكان فلأجل عدم اطّلاعه على مقصود السّكّاكي.

(١) أي في تعريف المجاز وقيّده بعدم التّأويل في تعريف الحقيقة ليكون قرينة على أنّ المراد بالوضع الواقع في التّعريف هو معناه المذكور، أي الوضع التّحقيقي لا المعنى الآخر أي الوضع التّأويلي، لأنّ المشترك اللّفظي إذا وقع في التّعريف لابدّ له من قرينة تعيين المراد منه.

(٢) أي المذكور في كلام السّكّاكي وهو تعيين اللّفظ بازاء المعنى بنفسه الّذي هو الوضع التّحقيقي.

(٣) أي بطريق عروض الاشتراك اللّفظي.

(٤) أي المستعمل أحياناً.

(٥) أي بالجواب الثّاني «يخرج» أي يحصل الجواب عن سؤال آخر وارد على السّكّاكي من حيث تعبيره بالتّحقيق في تعريف المجاز، ومعنى خروج جواب السّؤال الآخر من هذا الجواب أن يجعل هذا الجواب بعينه جواباً لذلك السّؤال الآخر.

وحاصل ذلك السّؤال الآخر أن يقال لا نسلّم تناول الوضع للوضع بالتّأويل حتّى يحتاج لتقييده بالتّحقيق، لأجل دخول الاستعارة، ولو سلّم تناوله فلا نسلّم خروج الاستعارة من تعريف المجاز إذا لم يقيّد الوضع بالتّحقيق، لأنّ قوله: «في تعريفه» هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له، لو اقتصر عليه ولم يزد قوله: «بالتّحقيق» لم يتعيّن أن يراد بالوضع

بالتّأويل(١) فلا تخرج الاستعارة(٢) أيضاً، لأنّه يصدق عليها أنّها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة أعني الوضع بالتّحقيق، إذ غاية ما في الباب أنّ الوضع يتناول الوضع بالتّحقيق والتّأويل، لكن لا جهة(٣) لتخصيصه بالوضع بالتّأويل فقط حتّى تخرج الاستعارة البتّة.

المنفيّ الوضع بالتّأويل، بل يقبل اللّفظ أن يحمل على الوضع بالتّحقيق، فيحمل عليه ويفيد دخول الاستعارة في المجاز.

نعم، تخرج لو خصّص الوضع بالتّأويل لكنّه لا وجه للتّخصيص، وحينئذٍ فلا حاجة للتّقييد المذكور.

وحاصل الجواب عن ذلك السّؤال أن يقال إنّ السّكّاكي لم يرد أنّ مطلق الوضع يتناول الوضع بالتّأويل حتّى يقال عليه ما ذكر، بل أراد أنّ الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الّذي هو تعيين اللّفظ بإزاء المعنى ليدلّ عليه بنفسه، وبين الوضع بالتّأويل فقيّده بالتّحقيق ليكون قرينة على المراد.

(١) أي بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطئ.

(٢) أي فلا تخرج الاستعارة من تعريف المجاز، أي على تقدير عدم زيادة القيد الأخير قوله: «أيضاً» أي كما لا تخرج عند زيادة القيد الأخير، وحيث كانت غير خارجة عن التّعريف على تقدير عدم تناول الوضع للوضع التّأويليّ وعلى تقدير تناوله له فلا حاجة لتقييد الوضع بالتّحقيق لأجل دخولها في تعريف المجاز لدخولها فيه بدون ذلك القيد.

(٣) أي لا وجه ولا سبب «لتخصيصه» أي لتخصيص الوضع المنفي الواقع في تعريف المجاز في قولنا: غير ما وضعت له «بالوضع التّأويل» حتّى تخرج الاستعارة من تعريف المجاز فيحتاج للتّقييد بالتّحقيق لإدخالها فيه، بل الوجه تخصيصه بالتّحقيق، وحينئذٍ فتدخل الاستعارة في التّعريف، ولا يحتاج لذلك القيد لإدخالها.

لا يقال: تخصيص الوضع بالتّحقيقي لا وجه له أيضاً، أي كما لا وجه لتخصيصه بالتّأويلي.

لأنّا نقول: المرجّح لحمل الوضع على التّحقيقي وتخصيصه به موجود، وهو كون الوضع إذا أطلق يكون حقيقة في التّحقيقي، فالحاصل إنّ قوله: «لكن لا جهة...» جواب عن سؤال آخر.

[و] ردّ أيضاً ما ذكره (١) [بأنّ التّقييد باصطلاح به التّخاطب] أو ما يؤدّي معناه(٢) كما لابدّ منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصّلاة إذا استعمله الشّارع في الدّعاء مجازاً كذلك [لابدّ منه(٣) في تعريف الحقيقة] أيضاً ليخرج عنه نحو هذا اللّفظ.

---

(١) أي ما ذكره السّكّاكي.

(٢) أي معنى ذلك التّقييد، كقول السّكّاكي بالنّسبة إلى نوع حقيقتها.

(٣) أي من التّقييد باصطلاح به التّخاطب في تعريف الحقيقة أيضاً، أي كما لابدّ منه في تعريف المجاز، وحاصل ردّ مقتضى ما ذكره السّكّاكي من تقييد الاستعمال في تعريف المجاز باصطلاح به التّخاطب، وعدم تقييد الاستعمال في تعريف الحقيقة بذلك القيد وهو أنّ هذا الصّنيع مردود، إذ لا فرق بين المجاز والحقيقة، فكما أنّ تعريف المجاز يحتاج إلى القيد المذكور كذلك تعريف الحقيقة لأنّ وجه الحاجة موجود في كلا التّعريفين، فإنّ وجه الحاجة إليه في تعريف المجاز هو أنّه لو لم يذكر فيه لكان غير جامع لأنّه يخرج عنه نحو لفظ الصّلاة إذا استعمله الشّرعي في الدّعاء، فإنّه يصدق عليه أنّه كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة، أي بالنّظر لبعض الأوضاع وهو وضع اللّغويين واصطلاحهم مع أنّها مجاز، وعند ذكر ذلك القيد تدخل في المجاز إذ يصدق عليها أنّها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له باصطلاح التّخاطب، وإن كانت مستعملة فيما إذا وضعت له باعتبار اصطلاح آخر مغاير لاصطلاح التّخاطب.

ووجه الحاجة إليه في تعريف الحقيقة هو أنّه لو لم يذكر فيه لكان غير مانع لأنّه لو لم يذكر ذلك القيد في التّعريف دخل فيه نحو لفظ الصّلاة إذا استعمله الشّرعي في الدّعاء، فإنّه يصدق عليه أنّه كلمة مستعملة في معنى وضعت له في الجملة مع أنّه مجاز، وعند ذكر ذلك القيد يخرج من حدّ الحقيقة، لأنّها وإن كانت مستعملة فيما وضعت له في الجملة، أي باعتبار وضع اللّغة إلّا أنّها لم تكن مستعملة فيما وضعت له في الجملة، أي باعتبار وضع اللّغة إلّا أنّها لم تكن مستعملة في المعنى الّذي وضع له اللّفظ في اصطلاح التّخاطب، وهو اصطلاح أهل الشّرع، فظهر ممّا ذكرنا أنّ قيد في اصطلاح ـ التّخاطب يحتاج إلى التّقييد به في كلا التّعريفيين، وحينئذٍ فما اقتضاه صنيع السّكّاكي من احتياج تعريف المجاز له دون تعريف الحقيقة مردود، لأنّه ترجيح بلا مرجّح.

لأنّه مستعمل فيما وضع له في الجملة وإن لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح(١).

ويمكن الجواب بأنّ قيد الحيثيّة مراد في تعريف الأمور الّتي تختلف(٢) باختلاف الاعتبارات والإضافات(٣)، ولا يخفى أنّ الحقيقة والمجاز كذلك(٤)، لأنّ الكلمة الواحدة(٥) بالنّسبة إلى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازاً بحسب وضعين مختلفين، فالمراد(٦) أنّ الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث إنّها موضوعة له، ولاسيّما أنّ تعليق الحكم(٧) بالوصف مفيد لهذا المعنى، كما يقال: الجواد لا يخيّب سائله، أي من حيث إنّه جواد.

---

(١) أي اصطلاح أهل الشّرع.

(٢) أي احترز بذلك عن الماهيات الحقيقيّة الّتي تختلف بالفصول، وهي الأمور المتباينة الّتي لا تجتمع في شيء واحد، فليس قيد الحيثيّة معتبراً في تعريفها.

(٣) أي عطف على الاعتبارات عطف مرادف على مرادفه.

وحاصل الجواب

أنّ السّكّاكي استغنى عن ذكر قيد اصطلاح التّخاطب في تعريف الحقيقة لأنّ الحيثيّة تفيد ما يفيده ذلك القيد والحيثيّة مرعيّة عرفاً، ولو لم تذكر في تعريف الأمور الاعتباريّة.

(٤) أي مختلفان بالإضافة والاعتبار.

(٥) أي كلفظ ـ الصّلاة مثلاً «بالنّسبة إلى المعنى الواحد» أي كالدّعاء قد تكون حقيقة باعتبار وضع اللّغة، وقد تكون مجازاً، أي باعتبار وضع الشّرع، وكذلك لفظ الصّلاة بالنّسبة إلى الأركان المخصوصة فإنّه حقيقة باعتبار وضع الشّرع ومجاز باعتبار وضع اللّغة، هذا ما أشار إليه بقوله: «بحسب وضعين مختلفين».

(٦) أي هذا تفريع على ما مرّ من أنّ قيد الحيثيّة مراد في تعريف الأمور الاعتباريّة، وأنّ الحقيقة والمجاز منها، أي إذا علمت ذلك فمراد السّكّاكي «أنّ الحقيقة هي الكلمة...»

(٧) أي المراد بالحكم هو الاستعمال المأخوذ من المستعملة، والمراد بالوصف هو الوضع المأخوذ من قوله: «موضوعة».

وحينئذٍ يخرج عن التّعريف(١) مثل لفظ الصّلاة المستعملة في عرف الشّرع في الدّعاء، لأنّ استعماله في الدّعاء ليس من حيث إنّه موضوع للدّعاء، بل من حيث إنّ الدّعاء جزء من الموضوع له(٢).

وقد يجاب(٣) بأنّ قيد اصطلاح به التّخاطب مراد في تعريف الحقيقة، لكنّه(٤) اكتفى بذكره في تعريف المجاز، لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذّات في هذا الفنّ، وبأنّ اللّام(٥) في الوضع للعهد، أي الوضع الّذي وقع به التّخاطب، فلا حاجة إلى هذا القيد، وفي كليهما(٦) نظر.

---

(١) أي عن تعريف الحقيقة.

(٢) أي الموضوع له هي الهيئة المجتمعة من الأقوال والأفعال، فيكون استعمال لفظ الصّلاة في الدّعاء عند أهل الشّرع مجازاً، وهذا نهاية ما يمكن أن يجاب من جانب السّكّاكي.

(٣) أي قد يجاب بجواب ثانٍ، وحاصله أنّ هذا القيد وهو في اصطلاح التّخاطب وإن كان متروكاً في تعريف الحقيقة، إلّا أنّه مراد للسّكّاكي فهو محذوف من تعريفها لدلالة القيد المذكور في تعريف المجاز عليه، ومن المعلوم أنّ المحذوف مع القرينة كالمذكور.

(٤) أي قوله: «لكنّه اكتفى بذكره...» جواب عن سؤال مقدّر، والتّقدير إذا كان ذكر القيد في أحد التّعريفين كافياً عن ذكره في الآخر، فلماذا لم يذكره في تعريف الحقيقة كي يكون قرينة على حذفه في تعريف المجاز مع اعتباره فيه.

وحاصل الجواب: أنّه اكتفى بذكره في تعريف المجاز دون العكس لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذّات في هذا الفنّ، بل المقصود هو البحث عن المجاز.

(٥) أي قوله: «بأنّ اللّام...» عطف على قوله: «بأنّ قيد في اصطلاح التّخاطب مراد...»، فهو جواب ثالث، وحاصله: أنّ اللّام في قوله: «في تعريف الحقيقة من غير تأويل في الوضع» لام العهد والمعهود هو الوضع الّذي وقع بسببه التّخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المخاطب، وحينئذٍ فلا حاجة إلى زيادة في اصطلاح التّخاطب في تعريف الحقيقة.

(٦) أي في كلّ من الجوابين الأخيرين نظر، أمّا النّظر في الجواب الأوّل منهما فلأنّ كلّ واحد من التّعريفات مستقلّ، فيجب ذكر قيد كلّ واحد منها صريحاً، ولا يجوز أن يترك قيد من تعريف ويعتمد في فهمه على ما في تعريف آخر. وأمّا النّظر في الجواب الثّاني فلأنّ لام

واعترض(١) أيضاً على تعريف المجاز بأنّه يتناول الغلط، لأنّ الفرس في: خذ هذا الفرس، مشيراً إلى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له، والإشارة إلى الكتاب قرينة على أنّه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي. ـ [وقسّم] السّكّاكي [المجاز اللّغوي(٢)] الرّاجع إلى معنى الكلمة المتضمّن للفائدة [إلى الاستعارة(٣) وغيرها] بأنّه إن تضمّن المبالغة في التّشبيه(٤) فاستعارة، وإلّا فغير استعارة.

العهد إنّما يكون إشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك لفظاً أو حكماً، وههنا ليس الأمر كذلك.

(١) قوله:

«واعترض أيضاً.. والمعترض هو المصنّف في الإيضاح وحاصل الاعتراض أنّ تعريف السّكّاكي للمجاز غير مانع لأنّه يتناول الغلط والتّعريف يجب أن يكون مانعاً كما يجب أنّ يكون جامعاً فكان على السّكّاكي أن يزيد بعد قوله: مع قرينته مانعة عن إرادته ـ على وجه يصحّ أن تكون القرينة ملاحظة لأجل إخراج ذلك وأجيب عنه بأنّ قوله: قرينة على حذف مضاف أي مع نصب قرينة ولا شكّ أنّ نصب المتكلّم قرينة يستدعي اختياره في المنصوب والشّعور به، لأنّ النّصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والإرادة وذلك مفقود في الغلط لأنّ الغالطّ لا يقصد نصب قرينة تدلّ على عدم إرادته معنى الفرس في المثال المذكور.

(٢) أي احترز بقوله:

اللّغوي عن العقليّ وبقوله: الرّاجع إلى معنى الكلمة عن المجاز اللّغوي الرّاجع إلى حكم الكلمة وإعرابها كما في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[1] أي جاء أمر ربّك، فالحكم الأصلي هو جرّ ربّك، وأمّا الرّفع فمجاز.

واحترز بقوله: المتضمّن للفائدة عن المجاز اللّغوي الرّاجع إلى معنى الكلمة الغير المتضمّن للفائدة نحو قولك: قطعت مرسنه أي أنفه فإنّ المرسن موضوع للأنف المقيّد فإطلاقه على الأنف المطلق مجاز من قبيل الإطلاق المقيّد على المطلق خال عن الفائدة.

(٣) أي إلى مطلق الاستعارة أعمّ من التّصريحيّة والمكنيّة.

(٤) أي كالأسد في الرّجل الشّجاع حيث يكون استعماله فيه استعارة.

---

[1] سورة الفجر، ٢٢.

[وعرّف] السّكّاكي [الاستعارة(١) بأن تذكر(٢) أحد طرفي التّشبيه وتريد به] أي بالطّرف(٣) المذكور [الآخر] أي الطّرف المتروك(٤) [مدّعياً(٥) دخول المشبّه في جنس المشبّه به] كما تقول: في الحمّام أسد، وأنت تريد به الرّجل الشّجاع مدّعياً أنّه من جنس الأسد، فتثبت له ما يخصّ المشبّه به(٦)، وهو اسم جنسه، وكما تقول: أنشبت المنيّة(٧)

---

(١) أي الّتي هي أحد قسمي المجاز اللّغوي المتضمّن للفائدة.

(٢) أي بأن تذكر أنت أحد طرفي التّشبيه، وفي الكلام حذف مضاف، أي بأن تذكر اسم أحد طرفي التّشبيه، لأنّ أحد طرفي التّشبيه في الحقيقة هو المعنى وأنّ الموصوف بالذّكر ليس إلّا اللّفظ.

(٣) أي باسم الطّرف المذكور.

(٤) أي المتروك اسمه، وحاصل ما في المقام أن تذكر اسم أحد طرفي التّشبيه وتريد باسم ذلك الطّرف المذكور الطّرف الآخر المتروك اسمه.

(٥) أي قوله: «مدّعياً» حال من فاعل «تذكر»، فالمعنى حينئذٍ أن تذكر اسم أحد الطّرفين، وتريد به الطّرف الآخر حالة كونك مدّعياً دخول المشبّه في جنس ذلك المشبّه به، أي في حقيقته وبتلك الدّعوى صحّ إطلاق اسم المشبّه به على المشبّه في المصرّحة، وصحّ إطلاق اسم المشبّه على المشبّه به في المكنيّة لاشتراكهما في الجنس بالدّعوى، فلذا أتى الشّارح بمثالين الأوّل للمصرّحة والثّاني للمكنيّة.

(٦) أي فلمّا ادّعيت دخول المشبّه، وهو الرّجل الشّجاع في جنس المشبّه به وهو الأسد أثبتّ ما يخصّ المشبّه به وهو اسم جنسه، أي اسم حقيقته وهو لفظ الأسد فإنّه اسم لجنسه وحقيقته الّذي هو الحيوان المفترس.

(٧) أي فأنت لم ترد بالمنيّة الّتي هي اسم المشبّه معناها الحقيقي الّذي هو الموت المجرّد عن السّبعيّة الادّعائيّة، بل أردت بها معنى السّبع الّذي هو المشبّه به، لكن لم ترد بها السّبع الحقيقي، بل السّبع الادّعائي، وهو الموت الّذي ادعيت سبعيته، ولمّا أطلق لفظ المنيّة على السّبع الادّعائي، وهو الموت المدّعى له السّبعيّة أثبتّ لها ما يخصّ السّبع المشبّه به، وهو الأظفار وأنت خبير بأنّ هذا لا يلائمه قول المصنّف، أعني «وتريد به الآخر» لأنّه لم يرد بالمنيّة هنا الطّرف الآخر الّذي هو السّبع الحقيقي إلّا أن يقال: إنّ قول السّكّاكي أن تذكر أحد

أظفارها، وأنت تريد بالمنيّة السّبع بادّعاء السّبعيّة لها، فتثبت لها ما يخصّ السّبع المشبّه به وهو الأظفار، ويسمّى(١) المشبّه به سواء كان هو المذكور(٢) أو المتروك(٣) مستعاراً منه، ويسمّى اسم المشبّه به مستعاراً(٤)، ويسمّى المشبّه مستعاراً له. [وقسّمها] أي الاستعارة [إلى المصرّح بها والمكنيّ عنها(٥) وعنى بالمصرّح بها أن يكون] الطّرف [المذكور] من طرفي التّشبيه [وهو المشبّه به(٦)، وجعل منها] أي من الاستعارة المصرّح بها [تحقيقيّة وتخييليّة(٧)]

الطّرفين وتريد الآخر معناه، وتريد الآخر حقيقة أو ادّعاء.

وحاصل تقرير الاستعارة بالكناية في «أنشبت المنيّة أظفارها بفلان» على مذهب السّكّاكي أن تقول: شبّهت المنيّة، وهي الموت بالسّبع، وادّعينا أنّها فرد من أفراده، وأنّ له فردين؛ الفرد المعلوم وهو السّبع الحقيقي أعني الحيوان المفترس، والفرد الادّعائي وهو الموت المدّعى سبعيّته، ثمّ أطلقنا لفظ المنيّة على السّبع الادّعائي وأثبتنا له ما يخصّ السّبع وهو الأظفار.

(١) أي قوله: «يسمّى» بالبناء للفاعل وفاعله ضمير عائد على السّكّاكي، وكذا يقال فيما بعد.

(٢) أي كما في المثال الأوّل.

(٣) أي كما في المثال الثّاني، والمراد سواء كان مذكوراً اسمه أو متروكاً كذلك.

(٤) أي سواء كان اسم المشبّه به هو المذكور كما في المثال الأوّل، أو المتروك كما في المثال الثّاني، ومعنى كونه مستعاراً مع أنّه متروك أنّه يستحقّ الاستعارة اللّفظيّة لكنّها تركت مكنيّاً عنها بلوازم المشبّه به.

(٥) أي يستفاد منه أنّهما لا يجتمعان، وهو كذلك من حيث المفهوم.

(٦) أي في كلام المصنّف تسامح واضح، لأنّ كون الطّرف المذكور اسمه مشبّهاً أو مشبّهاً به ليس هو المصرّح بها والمكنيّ عنها، لأنّ المصرّح بها والمكني عنها هو اللّفظ لا الكون المذكور.

(٧) أي لم يجعل مثل ذلك في المكنيّة، ولعلّ ذلك أنّ المشبّه به في التّحقيقيّة لا يكون إلّا ثابتاً في الحسّ أو العقل والمشبّه به في التّخييليّة لم يكن ثابتاً إلّا في الوهم والمكنيّة عند السّكّاكي لا يكون المشبّه به فيها إلّا تخييلياً كالسّبع الادّعائي في «أنشبت المنيّة أظفارها بفلان» فإنّ المشبّه عنده هو المنيّة، والمشبّه به هو السّبع الادّعائي وهو الموت المدّعى سبعيّته، فامتناع تقسيمها إليهما ظاهر.

وإنّما لم يقل(١) قسّمها إليهما، لأنّ المتبادر إلى الفهم من التّحقيقيّة والتّخييليّة ما يكون على الجزم وهو(٢) قد ذكر قسماً آخر سمّاه المحتملة للتحقيق والتّخييل كما ذكر في بيت زهير(٣)

[وفسّر التحقيقيّة بما مرّ] أي بما يكون المشبّه المتروك متحقّقاً حسّاً(٤) أو عقلاً(٥) [وعدّ التّمثيل(٦)] على سبيل الاستعارة،

---

(١) أي إنّما لم يقل المصنّف:

«وقسّمها إليهما» المشعر بانحصارها في القسمين، بل عدل إلى قوله: «جعل منها تحقيقيّة وتخييليّة»، المشعر ببقاء شيء آخر وراء التّحقيقيّة والتّخييليّة، لأنّ المتبادر إلى الفهم من إطلاق لفظ التّحقيقيّة وإطلاق لفظ التّخييليّة ما يكون على الجزم، أي ما يكون استعارة تحقيقيّة جزماً وما يكون استعارة تخييليّة جزماً، لا على سبيل الاحتمال، وإنّما كان المتبادر إلى الفهم ما ذكر لأنّ الأصل إطلاق اللّفظ على ما يوجد فيه معناه فتكون تسميته به جزماً، وإطلاقه على يحتمل أن يوجد فيه معناه، فتكون التسمية به احتمالاً خلاف المتبادر.

(٢) أي السّكّاكي ذكر للمصرّحة قسماً آخر، فلو قيل قسّمها إليهما لأوهم الحصر.

(٣) أي وهو قوله سابقاً: «صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله...» فقد وجّه فيه وجهين كما تقدّم؛ أحدهما أن يكون شبّه الصّبا بالجهة فتكون الاستعارة تخييليّة، والآخر أن يكون شبّه أسباب استيفاء اللّذّة أوان الصّبا بالأفراس والرّواحل، فتكون الاستعارة تحقيقيّة، وقد تقدّم تفصيلهما سابقاً فراجع.

(٤) أي كلفظ أسد المنقول للرّجل الشّجاع، في قولك رأيت أسداً في الحمّام.

(٥) أي كلفظ الصّراط المستقيم المنقول للدّين القيّم بمعنى الأحكام الشّرعيّة في قوله تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾[1].

(٦) أي الاستعارة التّمثيليّة أو تمثيلاً مطلقاً أو على وجه الاستعارة، فللتّمثيل ثلاثة أسماء وفسّره الشّارح بقوله:

«على سبيل الاستعارة» لأنّه أشرف وأوضح أسماء التّمثيل.

---

[1] سورة الفاتحة: ٦.

كما في قولك: أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى(١).

[منها] أي من التّحقيقيّة مع القطع(٢)، قال(٣) ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى [وردّ] ذلك(٤) [بأنّه] أي التّمثيل

(١) أي قد تقدّم بيان ذلك سابقاً فراجع.

(٢) أي من التّحقيقيّة مع القطع دون التّحقيقيّة، مع الاحتمال أي لا المحتملة للتّحقيق والتّخييل.

(٣) أي قال السّكّاكي:

«ومن الأمثلة»، أي من أمثلة التّحقيقيّة «استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى» أي المراد بالوصف الأوّل اللّفظ الدالّ على صورة المشبّهة بها، فإنّ المستعار إنّما هو اللّفظ أبداً، وإنّما عبّر عنه بالوصف، لأنّ اللّفظ بمنزلة الوصف للمعنى، والمراد بالوصف الثّاني معنى البيان، أي بيان صورة المعنى، فكأنّه قال استعارة اللّفظ الأوّل لبيان الصّورة الأخرى، فالبيان هو المستعار له.

وحاصله كما تقدّم سابقاً أن يشبّه إحدى الصّورتين المنتزعتين من متعدّد بالأخرى، ثمّ يدّعى أنّ الصّورة المشبّهة من جنس الصّورة المشبّهة بها، فيطلق على الصّورة المشبّهة اللّفظ الدالّ بالمطابقة على الصّورة المشبّهة بها، كما فعل الوليد بن يزيد فإنّه شبّه صورة تردّد مروان في البيعة بصورة تردّد من قام ليذهب في أمر؛ فتارة يريد الذّهاب فيقدّم رجلاً، وأخرى لا يريد الذّهاب فيؤخّر تلك الرّجل تارة أخرى، فاستعار اللّفظ الدالّ على الصّورة المشبّهة بها لبيان الصّورة المشبّهة أعني التّردّد في البيعة كما في (المدرّس الأفضل).

(٤) أي عدّ التّمثيل من الاستعارة التّحقيقيّة الّتي هي قسم من المجاز المفرد.

وحاصل الرّد:

أنّ التّمثيل مستلزم للتّركيب، لأنّه كما تقدّم أن ينقل اللّفظ المركّب من حالة تركيبيّة وضع لها إلى حالة أخرى، ثمّ التّركيب منافٍ للأفراد الّذي هو لازم للاستعارة التّحقيقيّة، وذلك لأنّ الاستعارة من أقسام المجاز المفرد فهي مستلزمة للأفراد إذ هو وصف غير مفارق لها، كما أنّ التّركيب وصف لازم للتّمثيل لا يفارقه، فالاستعارة لا يجتمع مع التّمثيل.

[مستلزم للتّركيب المنافي للأفراد] فلا يصحّ عدّه من الاستعارة الّتي هي من أقسام المجاز المفرد، لأنّ تنافي اللّوازم(١) يدلّ على تنافي الملزومات(٢)، وإلّا(٣) لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللّازم عند وجود الملزوم.

والجواب(٤) أنّه عدّ التّمثيل قسماً من مطلق الاستعارة التّصريحيّة التّحقيقيّة لا من الاستعارة الّتي هي مجاز مفرد، وقسمة(٥) المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كلّ استعارة مجازاً مفرداً، كقولنا: الأبيض إمّا حيوان أو غيره، والحيوان

---

(١) أي كالإفراد والتّركيب ههنا.

(٢) أي كالتّمثيل والاستعارة.

(٣) أي وإن لم يدلّ تنافي اللّوازم على تنافي الملزمات لزم اجتماع المتنافيين، أي التّركيب والإفراد، وهو باطل بالضّرورة لأدائه إلى اجتماع النّقيضين وهو الإفراد واللّا إفراد أو التّركيب واللّا تركيب.

(٤) أي هذا شروع في أجوبة خمسة أتى بها الشّارح انتصاراً للسّكّاكي.

وحاصل الجواب الأوّل أنّ السّكّاكي عدّ التّمثيل قسماً من مطلق الاستعارة التّصريحيّة التّحقيقيّة الشّاملة للإفراديّة والتّركيبيّة لا من الاستعارة الّتي هي مجاز مفرد، فلا مانع من كون مطلق الاستعارة التّحقيقيّة تمثيلاً مستلزماً للتّركيب، ولا يلزم من ذلك الجمع بين المتنافيين، بل يلزم الجمع بين المقسم والقسم، ولا مانع منه بل ذلك واجب.

(٥) أي قوله: «وقسمة المجاز المفرد...» جواب عمّا يقال إنّ الاستعارة يجب أن تكون مفرداً كلّياً، لأنّها قسم من المجاز المفرد، وإفراد المقسم يستلزم إفراد قسمه ويوجبه، فكيف يصحّ قولك: إنّ السّكّاكي عدّ التّمثيل قسماً من مطلق الاستعارة التّصريحيّة التّحقيقيّة لا من الاستعارة الّتي هي مجاز مفرداً! بل الاستعارة هي مجاز مفرد حسب السّؤال فلا يصحّ عدّ التّمثيل قسماً منها للزّوم اجتماع المتنافيين.

وحاصل الجواب إنّ قسمة المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها لا توجب كلّ استعارة مجازاً مفرداً فيما إذا كانت النّسبة بين القسم والمقسم عموماً من وجه، كما في تقسيم المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها، فإنّ المجاز والاستعارة يجتمعان في نحو: الأسد يطلق على الرّجل الشّجاع بواسطة المبالغة في التّشبيه، وينفرد المجاز المفرد في نحو: العين تطلق على

قد يكون أبيض وقد لا يكون، على أنّ لفظ(١) المفتاح صريح في أنّ المجاز الّذي جعله منقسماً إلى أقسام ليس هو المجاز المفرد المفسّر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، لأنّه قال بعد تعريف المجاز: إنّ المجاز عند السّلف قسمان: لغوي، وعقليّ(٢)، واللّغوي قسمان: راجع إلى معنى(٣) الكلمة،

الرّبيئة مجازاً مرسلاً، وتنفرد الاستعارة عن المجاز المفرد في نحو: أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى، وكما في تقسيم الأبيض إلى حيوان وغيره، فإنّ النّسبة بين الحيوان والأبيض هي عموم وخصوص من وجه، يجتمعان في الحيوان الأبيض، وينفرد الأبيض في الثّلج والجصّ، وينفرد الحيوان في الزّنجي.

(١) أي هذا جواب ثان يمنع كون المقسم الّذي قسّمه السّكّاكي للاستعارة وغيرها المجاز المفرد، وحاصله: لا نسلّم أنّ المقسم في كلامه هو المجاز المفرد حتّى يقال كيف يجعل التّمثيل الّذي هو مركّب من أقسام المفرد بل المقسم في كلامه مطلق المجاز، فقسّمه إلى الاستعارة وغيرها، ثمّ قسّم الاستعارة إلى التّمثيليّة وغيرها، وحينئذٍ فالمقسم صادق بالمركّب الّذي هو بعض الاستعارة، فلا يلزم اجتماع الإفراد والتّركيب من حيث كون المقسم مركّباً، والدّليل على أنّ المقسم في كلامه مطلق المجاز لا المجاز المفرد، أنّه «قال بعد تعريف المجاز إنّ المجاز عند السّلف قسمان...».

وحاصل الكلام في المقام أنّ الجواب الأوّل يرجع إلى تسليم أنّ المقسم في كلامه هو المجاز المفرد، ولكن منع كون القسم أخصّ من المقسم مطلقاً، بل قد يكون القسم أعمّ من المقسم، وذلك فيما إذا كانت النّسبة بينهما هي عموم وخصوص من وجه، فلا مانع من كون قسم الشّيء كالاستعارة أعمّ منه، وحيث كان الجواب الأوّل بالتّسليم، والثّاني بالمنع فكان الواجب تقديم الجواب الثّاني على الأوّل، لأنّ الجواب بالمنع يجب تقديمه صناعة في مقام المناظرة على الجواب بالتّسليم، قوله: «إنّ المجاز عند السّلف»، يعني مطلق المجاز لا المجاز المفرد «قسمان».

(٢) أي تقدّم بيان المجاز العقليّ في بحث الإسناد المجازي في أوّل الكتاب.

(٣) أي وهو أن تنقل الكلمة عن معناها الحقيقي إلى غيره، كلفظ الأسد المستعمل في الرّجل الشّجاع، وكلفظ المرسن المستعمل في الأنف.

وراجع إلى حكم(١) الكلمة، والرّاجع إلى المعنى قسمان: خال عن الفائدة(٢)، ومتضمّن لها، والمتضمّن للفائدة قسمان: استعارة(٣)، وغير استعارة، وظاهر أنّ المجاز العقليّ والرّاجع إلى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور، فيجب أن يريد بالرّاجع إلى معنى الكلمة أعمّ من المفرد والمركّب(٤)

---

(١) أي وهو أن تنقل الكلمة عن إعرابها الأصلي إلى إعراب آخر بسبب نقصان كلمة، نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[١]، ونحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[٢].

(٢) أي وهو استعمال المطلق في المقيّد وعكسه، من دون اعتبار تشبيه، فهو عند السّكّاكي غير مفيد.

(٣) أي وهو ما كانت العلاقة فيه الشّباهة، وغير استعارة هو المجاز المرسل فصارت أقسام المجاز خمسة العقليّ والرّاجع إلى حكم الكلمة، والخالي عن الفائدة والاستعارة وغير الاستعارة، وهذه الأقسام الأربعة الأخيرة كلّها لغويّة، ثمّ إنّ القسمين الأوّلين أعني المجاز العقليّ والمجاز الرّاجع إلى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرّف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، بل هما خارجان عنه كما أشار إليه بقوله: «خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور» أي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له.

(٤) أي لا المفرد فقطّ وإلّا كان الحصر في القسمين أي العقليّ واللّغوي باطلاً، لأنّ اللّغوي حينئذٍ لا يشمل الرّاجع إلى معنى الكلمة إذا كان مركّباً، فيبقى المركّب خارجاً عن القسمين.

وبعبارة أخرى إنّ هنا حصرين:

الأوّل حصر المجاز في العقليّ واللّغوي،

والثّاني حصر اللّغوي في أقسامه الأربعة، فحينئذٍ لو أريد بالمقسم خصوص الكلمة لم يصحّ الحصر الأوّل، ولو أريد بالرّاجع إلى معنى الكلمة خصوص المفرد لم يصحّ الحصر الثّاني، لأنّ اللّغويّ حينئذٍ لا يشمل الرّاجع إلى معنى الكلمة إذا كان مركّباً، فلابدّ من أن يكون المراد بالرّاجع إلى معنى الكلمة أعمّ من المفرد والمركّب وهو المطلوب، فيكون المقسم أعمّ ولا مانع من عدّ التّمثيل من الاستعارة.

---

[١] سورة الفجر: ٢٢.

[٢] سورة يوسف: ٨٢.

ليصحّ الحصر في القسمين(١).

وأجيب(٢) بوجوه أُخر: الأوّل: إنّ المراد بالكلمة(٣) اللّفظ الشّامل للمفرد والمركّب نحو: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ﴾[1](٤).

والثّاني: إنّا لا نسلّم أنّ التّمثيل(٥) يستلزم التّركيب، بل هو استعارة مبنيّة على التّشبيه التّمثيلي(٦)، وهو(٧) قد يكون طرفاه مفردين،

---

(١) أي العقليّ واللّغوي.

(٢) أي قد أجيب عن الاعتراض على السّكّاكي بوجوه أُخر.

(٣) أي المراد بالكلمة الواقعة في تعريف المجاز هو اللّفظ الّذي يشمل المركّب أيضاً، فدخلت الاستعارة التّمثيليّة في التّقسيم فلا موضوع للاعتراض.

(٤) أي من قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾، حيث يكون المراد بها كلامه، لأنّ قوله: ﴿هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ أي في البلاغة، والبلاغة لا تكون في الكلمة بل في الكلام، وردّ هذا الجواب بأنّ إطلاق الكلمة على اللّفظ من إطلاق الأخصّ على الأعمّ، وهو مجاز يحتاج إلى قرينة، ولا قرينة هنا تدلّ عليه، وإنّ التّعاريف يجب صونها عن المجازات الخالية عن القرينة المعيّنة، هذا مع أنّ التّنظير بكلمة الله لا يناسب، لأنّ المراد بها الكلام، لا اللّفظ الشّامل للمفرد والمركّب.

(٥) أي الاستعارة التّمثيليّة لا تستلزم التّركيب لجواز أن يعبّر عن الصّورة المنتزعة بلفظ مفرد مثل المَثَل، لأنّ الصّورة المنتزعة من متعدّد لا تستدعي إلّا متعدّداً تُنتزع منه، ولا تتعيّن الدّلالة عليها بلفظ مركّب.

(٦) أي وهو ما كان وجهه منتزعاً من متعدّد، فحيثما صحّ ذلك التّشبيه صحّت الاستعارة التّمثيليّة لابتنائها عليه.

(٧) أي التّشبيه التّمثيلي قد يكون طرفاه مفردين، فكذلك الاستعارة المبنيّة عليه، والحقّ أنّ كلاً من مجاز التّمثيل وتشبيه التّمثيل لا يجري في المفردين أصلاً، وما سبق من أنّ تشبيه الثّريا بالعنقود من تشبيه التّمثيل خلاف التّحقيق.

---

[1] سورة التوبة: ٤٠.

كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[1](١) الآية.

والثّالث(٢): إنّ إضافة(٣) الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقترانها بألف شيء لا يخرجها عن أن تكون كلمة، فالاستعارة في مثل: أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى، هو التّقديم المضاف إلى الرّجل المقترن بتأخير أخرى، والمستعار له هو التّردّد، فهو كلمة

---

(١) والشّاهد هو التّشبيه في قوله تعالى، فالـمَثَل بمعنى الصّفة لفظ مفرد، وقد شبّه حالة الكفّار بحالة من استوقد النّار.

والحاصل إذا صحّت الاستعارة التّمثيليّة فيما يصحّ فيه التّشبيه المذكور، والتّشبيه المذكور يجوز أن يكون طرفاه مفردين، فيجوز أن ينقل لفظ المشبّه به المفرد إلى المشبّه بعد حذف لفظه، فيكون لفظ المشبّه به استعارة تمثيليّة، فصحّ عدّ الاستعارة التّمثيليّة من أقسام المجاز المفرد.

واندفع الاعتراض على السّكّاكي، وردّ هذا الجواب أوّلاً بأنّ هذا الجواب وإن كان مبطلاً لكلام المعترض، وهو المصنّف القائل باستلزام التّركيب للتّمثيل لكنّه لا ينفع السّكّاكي المجاب عنه، لأنّه مثّل للتّمثيل بمركّب، وهو: إنّي أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى، لكونه يرى اشتراط التّركيب في التّمثيل.

وثانياً إنّ هذا الجواب مبنيّ على أنّ مجاز التّمثيل تابع لتشبيه التّمثيل دائماً، وإنّ ذلك التّشبيه يجري في المفردين، والّذي نسب إلى المحقّقين أنّ كلاً من مجاز التّمثيل وتشبيه التّمثيل لا يجريان في المفردين أصلاً، وعليه فما تقدّم من أنّ تشبيه الثّريّا بالعنقود من تشبيه التّمثيل فهو خلاف التّحقيق.

(٢) أي الثّالث من الوجوه الّتي أجيب بها.

(٣) المراد بالإضافة معناها اللّغوي، وقد أشار إليه بقوله: «أو تقييدها واقترانها بألف شيء» كاقتران التّقديم في المثال المذكور بالرّجل، واقتران الرّجل بالتّقديم مرّة والتّأخير مرّة أخرى، ثمّ عطف الاقتران على التّقييد من قبيل العطف التّفسيري.

وحاصل الكلام إنّا لا نسلّم أنّ التّمثيل كالمثال المذكور استعارة مركّب، وإنّما فيه استعارة مفرد وكلمة واحدة، وحينئذٍ لا تنافي بين الاستعارة الّتي هي قسم من المجاز المفرد وبين

---

[1] سورة البقرة: ١٧.

مستعملة في غير ما وضعت له، وفي الكلّ نظر أوردناه في الشّرح(١). [وفسّر] السّكّاكي الاستعارة [التّخييليّة بما لا تحقّق لمعناه حسّاً ولا عقلاً(٢) بل هو] أي معناه [صورة وهميّة(٣)

التّمثيل، لأنّ التّمثيل كما في المثال المذكور مفرد وإن اقترن بما ذكر فقولهم: أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى، المستعار هو التّقديم، والمستعار له هو التّردّد، والتّقديم كلمة واحدة، وأمّا إضافته من جهة المعنى إلى الرّجل، واقتران تلك الرّجل بكونها تؤخّر مرة أخرى، فلا يخرجه عن تسميته كلمة، فإنّ اللّفظ المقيّد لا يخرج بتقييده عن تسميته الأصليّة، فيرجع أصل الكلام إلى أنّ التّردّد كتقديم الرّجل وتأخيرها، ثمّ استعيرت هذه الكلمة المفيدة للتّردّد وأخذ منها الفعل تبعاً.

وهذا الجواب مردود للقطع بأنّ لفظة تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى بمجموعها مستعملة في معناه الأصلي، والمجاز إنّما هو في استعمال هذا الكلام بأجمعه في غير معناه الأصلي.

وبعبارة أخرى إنّ مجموع اللّفظ المركّب هو المنقول عن الحالة التّركيبيّة إلى حالة أخرى مثلها من غير أن يكون لبعض المفردات اعتبار في الاستعارة دون بعض.

وحينئذٍ فتقدّم في قولهم: تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى مستعمل في معناه الأصلي، والمجاز إنّما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي، أعني صورة تردّد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذّهاب فيقدّم رجلاً، وتارة لا يريده فيؤخّر تلك الرّجل مرّة أخرى، فتحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ هذه الأجوبة الثّلاثة الأخيرة غير خالية عن النّظر والإشكال كما أشار إليه بقوله: «وفي الكلّ نظر أوردناه في الشّرح» أعني كتاب المطوّل.

(١) أي المطوّل، وقد عرفت النّظر في كلّ من الأجوبة الثّلاثة الأخيرة.

(٢) أي لا تحقّق لمعناه حسّاً لعدم إدراكه بإحدى الحواسّ الخمس الظّاهرة، ولعدم إدراكه بالعقل أيضاً لعدم ثبوته في نفس الأمر، ولمّا كان ما لا تحقّق له حسّاً ولا عقلاً شاملاً لما لا تحقّق له في الوهم أيضاً، أضرب عن ذلك بقوله: «بل هو صورة وهميّة محضة».

(٣) أي صورة وهميّة اخترعتها المتخيّلة بإعمال الوهم إيّاها، لأنّ للإنسان قوّة لها تركيب المتفرّقات، وتفريق المركّبات إذا استعملها العقل تسمّى مفكّرة، وإذا استعملها الوهم تسمّى متخيّلة، ولمّا كان حصول هذا المعنى المستعار له بإعمال الوهم إيّاها سمّي استعارة تخييليّة كما في الأطول.

محضة(١)] لا يشوبها شيء من التّحقيق العقليّ أو الحسّي [كلفظ الأظفار في قول الهذلي]

وإذا المنيّة أنشبت أظفارها
ألفيت كلّ تميمة لا تنفع

[فإنّه(٢) لما شبّه المنيّة بالسّبع في الاغتيال(٣) أخذ الوهم في تصويرها] أي المنيّة [بصورته] أي السّبع، [واختراع(٤) لوازمه لها] أي لوازم السّبع للمنيّة، وعلى الخصوص(٥) ما يكون قوام(٦) اغتيال السّبع للنّفوس به،

---

(١) أي خالصة من التّحقّق الحسّي والعقليّ، وقوله: «لا يشوبها شيء» تفسير لقوّة محضة، ونصّ كلامه في المفتاح هو أنّ المراد بالتّخييليّة أن يكون المشبّه المتروك شيئاً وهميّاً محضاً لا تحقّق له إلّا في مجرّد الوهم.

(٢) أي الهذلي هذا إشارة إلى منشأ ثبوت تلك الصّور بالوهم، وكيفيّة ذلك التّصوير بالوهم.

(٣) أي أخذ النّفوس وإهلاكها بالقهر والغلبة، أي لمّا شبّه المنيّة بالسّبع في الاغتيال، انعقد بذلك التّشبيه ارتباط بين الموت والسّبع في ذلك الاغتيال، ولأجل ذلك الارتباط الموجب لأن ينتقل ويثبت لأحد المرتبطين ما ثبت للآخر، شرع الوهم الّذي من شأنه فرض ـ المستحيلات وتقدير الأباطيل بإعمال المتخيّلة في تصوير المنيّة بصورة السّبع، لأنّ ذلك مقتضى المشابهة والارتباط، ولو لم يكن صحيحاً في نفس الأمر.

(٤) أي عطف على «تصويرها» أي شرع الوهم في تصوير المنيّة، وفي اختراع لوازم لها مثل لوازمه كالأظفار.

(٥) أي على بمعنى الباء وهو متعلّق بقوله: «يكون بعده» و«ما يكون» عطف على لوازم عطف تفسير، قوله: «به» أيضاً متعلّق بـ«يكون».

(٦) أي حصول اغتيال السّبع للنّفوس بالخصوص، وأشار بهذا إلى أنّه ليس المراد مطلق اللّوازم، لأنّ للسّبع لوازم كثيرة كعدم النّطق لكن ليست مرادة، بل المراد لوازم خاصّة يكون بها قوام وجه الشّبه.

فإن قلت: جعله قوام الاغتيال بالأظفار ينافي ما سبق للشّارح من أنّ الأظفار بها كمال الاغتيال لا قوامه، لأنّ الاغتيال قد يكون بالنّاب، بخلاف اللّسان فإنّ به قوام الدّلالة في المتكلّم.

[فاخترع لها(١)] أي للمنيّة صورة [مثل صورة الأظفار] المحققة، [ثمّ أطلق(٢) عليه] أي على ذلك المثل، أعني الصّورة الّتي هي مثل صورة الأظفار [لفظ الأظفار]، فيكون(٣) استعارة تصريحيّة، لأنّه قد أطلق اسم المشبّه به، وهو الأظفار المحقّقة على المشبّه، وهو صورة وهميّة شبيهة بصورة الأظفار المحقّقة، والقرينة إضافتها إلى المنيّة، والتّخييليّة(٤) عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية.

قلت: في الكلام حذف مضاف، والأصل وما يكون به كمال قوام اغتيال السّبع للنّفوس على الخصوص، فلا منافاة.

(١) أي فلمّا صوّر الوهم للمنيّة بصورة السّبع بالتّصوير الوهمي، وأثبت لها لوازم يكون بها قوام حصول وجه الشّبه، اخترع الوهم لتلك المنيّة صورة وهميّة مثل صورة الأظفار المختصّة بالسّبع في الشّكل والقدر.

(٢) أي أطلق الهذلي على ذلك المثل لفظ الأظفار الموضوع للصّورة الحسّيّة بعد رعاية التّشبيه.

(٣) أي فيكون لفظ الأظفار استعارة تصريحيّة تخييليّة، أمّا كونها تخييليّة فلأنّ اللّفظ نقل من معناه لأصلي لمعنى متخيّل، أي متوهّم لا ثبوت له في نفس الأمر، وأنّ الكلام في تفسير التّخييليّة، وأمّا كونها تصريحيّة فلأنّه قد أطلق اسم المشبّه به وهو الأظفار المحقّقة على المشبّه وهو الصّورة الوهميّة.

والقرينة على أنّ الأظفار نقلت عن معناها وأطلقت على معنى آخر هي إضافة الأظفار إلى المنيّة، فإنّ معنى الأظفار الحقيقي ليس موجوداً في المنيّة، فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللّفظ، ولا يكون إلّا وهميّاً لعدم إمكانه حسّاً أو عقلاً.

(٤) أي قوله: «والتّخييليّة عنده...» جواب سؤال مقدّر، هو فعلى هذا يجب عند السّكّاكي أن تكون الاستعارة التّخييليّة تابعة للاستعارة بالكناية، ومعنى التّابعة ههنا أنّه لا توجد بدون الكناية، فلا تنفكّ التّخييليّة عن الكناية.

وحاصل الجواب

إنّ التّخييليّة عند السّكّاكي قد تكون بدون الاستعارة بالكناية، وأمّا عند المصنّف والقوم فهما متلازمان لا توجد إحداهما بدون الأخرى، فالأظفار في المثال المعروف ترشيح للتّشبيه

ولهذا(١) مثل لها بنحو أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع، فصرّح بالتّشبيه لتكون الاستعارة في الأظفار فقطّ من غير استعارة بالكناية في المنيّة(٢)، وقال المصنّف: إنّه(٣) بعيد جداً لا يوجد له مثال في الكلام(٤). [وفيه] أي في تفسير التّخييليّة بما ذكره [تعسّف] أي أخذ على غير الطّريق(٥)، لما فيه من كثرة الاعتبارات الّتي لا يدلّ عليها دليل، ولا تمسّ إليها حاجة. وقد يقال(٦): إنّ التّعسف فيه(٧) هو أنّه لو كان الأمر كما زعم(٨) لوجب أن تسمّى

عندهم، وأمّا المكنيّة فلا تكون بدون التّخييليّة عند الكلّ إلّا عند صاحب الكشّاف، فإنّه جوّز وجود المكنيّة بدون التّخييليّة.

(١) أي لكون التّخييليّة توجد بدون المكنيّة، «مثّل لها» أي للتّخييليّة المنفكّة عن المكنيّة «بنحو أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع».

(٢) أي لأنّه عند التّصريح بالتّشبيه لا يكون هناك استعارة فضلاً عن كونها مكنيّة لبناء الاستعارة على تناسي التّشبيه، فالتّخييليّة عنده أعمّ محلاً من المكنيّة.

(٣) أي وجود التّخييليّة بدون المكنيّة بعيد جدّاً، لا يوجد له مثال في الكلام، كما في الإيضاح.

(٤) أي في الكلام البليغ وإلّا فقد وجد له مثال في الكلام غير البليغ كالمثال المذكور.

(٥) أي جرى على غير الطّريق السّهلة للإدراك، «لما فيه» أي في تفسير التّخييليّة من كثرة الاعتبارات، وهي تقدير الصّور الخياليّة، ثمّ تشبيهها بالمحقّقة ثمّ استعارة اللّفظ الموضوع للصّور المحقّقة لها، وفيه مع المكنّى عنها اعتبار مشبّهين ووجهين ولفظين، وقد لا يتّفق إمكان حصّة ذلك في كلّ مادّة، بخلاف ما ذكره المصنّف في تفسير التّخييليّة فإنّه خالٍ عن تلك الأمور، لأنّه فسّرها بإثبات الأمر المختصّ بالمشبّه به للمشبّه، ثمّ قوله: «أي أخذ على غير الطّريق» تفسير للتّعسّف.

(١) أي في وجه التّعسف.

(٢) أي فيما ذكره السّكّاكي في تفسير التّخييليّة.

(٣) أي كما زعم السّكّاكي.

هذه الاستعارة توهيميّة(١) لا تخييليّة، وهذا(٢) في غاية السّقوط، لأنّه يكفي في التّسمية(٣) أدنى مناسبة، على أنّهم يسمّون حكم الوهم تخييلاً، ذكر في الشّفا(٤)، أنّ القوّة المسمّاة بالوهم هي الرّئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً غير عقليّ(٥)، ولكن حكماً تخييلياً(٦) [ويخالف(٧)] تفسيره للتّخييليّة بما ذكره [تفسير غيره لها] أي غير

---

(١) أي لأنّها تقررت بالوهم لما تقدّم من أنّ المصوّر للمنيّة بصورة السّبع، والمخترع لها صورة أظفار شبيهة بالأظفار المحقّقة إنّما هو الوهم، أي القوّة الوهميّة لا الخيال.

(٢) أي توجيه التّعسّف المشار إليه بقوله: «وقد يقال...».

(٣) أي في تسمية شيء باسم يكفي أدنى مناسبة بين الاسم وذلك المسمّى، والمناسبة هنا موجودة، وذلك لأنّ الوهم والخيال كلّ منهما قوّة باطنيّة، شأنها أن تقرّر ما لا ثبوت له في نفس الأمر، فهما مشتركتان في المتعلّق، وحينئذٍ فيجوز أن ينسب لإحدى القوّتين ما ينسب للأخرى للمناسبة بينهما.

والحاصل:

إنّ تصوير المشبّه بصورة المشبّه به، واختراع لوازم للمشبّه مماثلة للوازم المشبّه به وإن كان بالوهم، لكنّه نسب للخيال للمناسبة بينهما كما علمت، وهذا إنّما يحتاج إليه إن لم يتقرّر في الاصطلاح تسمية حكم الوهم تخييلاً، لكنّه قد تقرّر ذلك، وحينئذٍ فلا يحتاج إلى الاعتذار عن السّكّاكي بأنّه يكفيه في ارتكاب هذه التسمية أدنى مناسبة، وإلى هذا أشار بقوله: «على أنّهم يسمّون حكم الوهم تخييلاً».

(٤) أي ذكر أبو علي بن سينا في الشّفاء، وكأنّه قال: وممّا يدلّ على أنّ ذلك اصطلاح تقرّر قبل السّكّاكي قول أبي علي في الشّفاء، حيث قال: إنّ القوّة المسمّاة بالوهم هي الرّئيسة، أي الغالبة على جميع القوى الباطنة.

(٥) أي حكماً غير صحيح، كأن تحكم على أنّ رأس زيد رأس حمار.

(٦) أي فقد سمّى صاحب الشّفاء حكم الوهم تخييلاً.

(٧) أي هذا إشارة إلى اعتراض على السّكّاكي فيما ذهب إليه من تفسير التّخييليّة بأنّها لفظ لازم المشبّه به المنقول إلى صورة وهميّة تخيّل ثبوتها للمشبّه من وجه آخر، وهو أنّ تفسيره التّخييليّة بما ذكر مخالف لتفسير غيره لها بجعل الشّيء الّذي تقرّر ثبوته لشيء آخر

السّكّاكي للتّخييليّة [بجعل(١) الشّيء للشّيء] كجعل اليد للشّمال(٢)، وجعل الأظفار للمنيّة(٣)، قال الشّيخ عبد القاهر(٤): إنّه لا خلاف في أنّ اليد استعارة(٥).ثمّ إنّك لا تستطيع(٦)

غير صاحب ذلك الشّيء، كجعل اليد للشّمال بفتح الشّين وهي الرّيح الّتي تهب من الجهة المعلومة، فاليد إنّما هي للحيوان المتصرّف، وقد جعلت شيء آخر مغاير لصاحب اليد وهو الشّمال.

(١) أي متعلّق بتفسير، أي بجعل الشّيء الّذي هو لازم المشبّه به للشّيء الّذي هو المشبّه.

(٢) أي في قول الشّاعر:

وغـــداة ريـــح قـــد كـشـفـت وقرة
إذ أصـبـحـت بـيـد الـشّـمـال زمامها

أي ربّ غداة ريح قد أزيلت برودته بإطعام الطّعام للفقراء وكسوتهم وإيقاد النّيران لهم، وقوله: (وقرة) بكسر القاف بمعنى برد شديد، عطف على (ريح)، و(إذ) ظرف لـ(كشفت) و(زمامها) فاعل (أصبحت).

(٣) أي في قول الهذلي: وإذا المنيّة أنشبت أظفارها...، فعلى تفسير السّكّاكي يجب أن يجعل للشّمال صورة متوهّمة شبيهة باليد، ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تصريحيّة تخييليّة، واستعمالاً للّفظ في غير ما وضع له، وعند غيره الاستعارة إثبات اليد للشّمال، ولفظ اليد حقيقة لغويّة مستعملة في معناه الموضوع له، وكذا يقال في أظفار المنيّة على المذهبين.

(٤) أي هذا استدلال على ما ادّعاه المصنّف من أنّ التّخييليّة عند غير السّكّاكي جعل الشّيء للشّيء.

(٥) أي لا خلاف في أنّ اليد من حيث إضافتها للشّمال، أو أنّ في الكلام حذف مضاف، أي لا خلاف في أنّ إثبات اليد استعارة ليوافق التّفسير بالجعل، وقوله الآتي: «إذ ليس...».

فاندفع ما يقال: إنّ قول الشّيخ حجّة على المصنّف لا له، لأنّ كون اللّفظ استعارة ينافي ما ادّعاه من كون اللّفظ حقيقة لغويّة، والتّجوز إنّما هو في إثبات الشّيء للشّيء.

(٦) أي لا تقدر على ذلك وهذا كناية عن قبول ذلك، لا أنّه مستحيل وإلّا فقد ارتكبه السّكّاكي، وهذا الّذي قاله الشّيخ تقرير لمذهب القوم وإبطال لمذهب السّكّاكي، وإن كان

أن تزعم أنّ لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء(١)، إذ ليس المعنى على أنّه شبه شيئاً باليد، بل المعنى على أنّه أراد أن يثبت للشّمال يداً(٢). ولبعضهم(٣) في هذا المقام كلمات واهية(٣) بيّنّا فسادها في الشّرح.

الشّيخ لم يقصد الرّد عليه، لأنّ السّكّاكي متأخر عن الشّيخ، ولا يتأتّى أنّ المتقدّم يقصد الرّد على المتأخّر.

(١) قوله: «قد نقل عن شيء إلى شيء»، أي نقل عن شيء وهي الجارحة إلى شيء أي كالصّورة الوهميّة الشّبيهة باليد.

(٢) قوله: «أراد أن يثبت للشّمال يداً» أي ليدلّ ذلك على أنّه شبّه الشّمال بالمالك المتّصرّف باليد في قوّة تأثيرها لما تعرض له، فالاستعارة في إثبات اليد للشّمال لا لفظ اليد.

(٣) المراد من البعض في قوله: «لبعضهم» هو الشّارح الخلخالي.

(٤) أي زيّف بها كلام المصنّف واعتراضه على السّكّاكي، وحاصلها أنّ تفسير السّكّاكي واعتباره الصّورة الوهميّة وتشبيهها بلازم المشبّه به، واستعارة لفظه لها ومخالفته لغيره في تفسير الاستعارة التّخييليّة لأجل أن يتحقّق معنى الاستعارة في التّخييليّة، إذ لا يتحقّق معناها إلّا على مذهبه لا على مذهب المصنّف، وذلك لأنّ الاستعارة كلمة استعملت فيما شبّه بمعناها، ولا يتحقّق هذا المعنى بمجرّد جعل الشّيء لشيء من غير توهّم وتشبيه بمعناها الحقيقي، ولا يمكن أن يخصّص تفسير الاستعارة المذكور بغير التّخييليّة، لأنّ التّخصيص المذكور مخالف لما أجمع عليه السّلف من أنّ الاستعارة التّخييليّة قسم من أقسام المجاز اللّغوي، وحينئذٍ فلا يمكن ذلك التّخصيص.

وحاصله إنّ الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له تفسير لنوع من المجاز اللّغوي الّذي هو الاستعارة، فيشمل كلّ استعارة تكون من المجاز اللّغوي، وقد أجمع السّلف على أنّها منه.

وحاصل الكلام في فساد ما ذكره الخلخالي في المقام على ما في المطوّل أنّا نختار تخصيص تفسير الاستعارة المذكور بغير التّخييليّة، وما ادّعيت من إجماع السّلف على أنّ الاستعارة التّخييليّة قسم من أقسام المجاز اللّغوي باطل وغلط، إذ ليس هناك إجماع على أنّ التّخييليّة مجاز لغوي، بمعنى أنّها كلمة استعملت فيما شبّه بمعناها، وإلّا لما وقع الخلاف

نعم يتّجه(١) أن يقال: إنّ صاحب المفتاح في هذا الفنّ خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التّقليد لغيره حتّى يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره.

[ويقتضي(٢)] ما ذكره السّكّاكي(٣) في التّخييليّة [أن يكون التّرشيح(٤)]

بينهم، فليس الإجماع في أنّ مجازيّة الاستعارة التّخييليّة من قبيل مجازيّة لفظ الأسد في الرّجل الشّجاع، بل الإجماع في أنّ المجازيّة فيها من قبيل المجاز العقليّ الّذي تقدّم في الباب الأوّل، إذ كما أنّ في المجاز العقليّ إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى غير ما هو له كذلك في الاستعارة التّخييليّة إثبات شيء أي الأظفار أو اليد مثلاً لشيء أي للمنيّة أو الشّمال مثلاً.

وإذا كان الإجماع على هذه الاستعارة بهذا المعنى فيأتي الخلاف والنّزاع بين المصنّف والسّكّاكي في أنّه هل هناك شيء وهميّ وصورة مخترعة للوهم شبّه ذلك الشّيء الوهمي بمعنى ذلك اللّفظ، أي لفظ الأظفار أو اليد المسمّى بالتّخييل، فيكون اللّفظ أطلق على تلك الصّورة الوهميّة مجازاً لغوياً، كما يقوله السّكّاكي، أو ليس هناك تشبيه شيء بشيء فهو حقيقة لغويّة كما يقوله المصنّف.

(١) قوله:

«نعم يتّجه...» استدراك على الاعتراض على السّكّاكي بمخالفة تفسيره للتّخييليّة لتفسير غيره، وحاصله إنّ اعتراض المصنّف على السّكّاكي بأنّ تفسيره مخالف لتفسير غيره لا يتوجّه عليه، لأنّه ليس مقلّداً لغيره، وإذا صحّ خروجه عن مرتبة التّقليد في هذا الفنّ كان له مخالفة غيره.

(٢) أي عطف على قوله: «ويخالف»، فهو اعتراض آخر على ما ذكره السّكّاكي في التّخييليّة.

(٣) أي وهو أن يؤتى بلفظ لازم المشبّه به، ويستعمل في صورة وهميّة.

(٤) أي وهو كما تقدّم في تقسيم الاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطّرفين، والجامع واللّفظ أن يقرن المشبّه بما يلائم المشبّه به كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾[1].

---

[1] سورة البقرة، ١٦.

استعارة [تخييليّة(١) للزوم مثل ما ذكره] السّكّاكي في التّخييليّة من إثبات صورة وهميّة [فيه] أي في التّرشيح، لأنّ في كلّ من التّخييليّة والتّرشيح إثبات بعض ما يخصّ المشبّه به للمشبّه، فكما أثبت للمنيّة الّتي هي المشبّه ما يخصّ السّبع الّذي هو المشبّه به من الأظفار، كذلك أثبت لاختيار الضّلالة على الهدى الّذي هو المشبّه ما يخصّ المشبّه به الّذي هو الاشتراء الحقيقي من الرّبح(٢) والتّجارة، فكما اعتبر هنالك(٣) صورة وهميّة شبيهة بالأظفار، فليعتبر ههنا(٤) أيضاً أمر وهمي شبيه بالتّجارة، وآخر شبيه بالرّبح ليكون استعمال الرّبح والتّجارة بالنّسبة إليهما(٥) استعارتين تخييليتين، إذ لا فرق بينهما(٦) إلّا بأنّ (٧) التّعبير عن المشبّه الّذي أثبت له ما يخصّ

---

(١) أي يلزم أن يكون التّرشيح استعارة تخييليّة كما يدلّ عليه بيان الشّارح، وحاصل اعتراض المصنّف مطالبة السّكّاكي بالفرق بين التّرشيح والتّخييل.

(٢) أي فقد شبّه اختيار الضّلالة بالاشتراء، أو استعير له اسمه واشتقّ من الاشتراء ﴿ٱشۡتَرَوُاْ﴾ بمعنى اختاروا، وإثبات الرّبح والتّجارة في قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ ترشيح. وقوله: «من الرّبح» بيان لما يخصّ المشبّه به.

(٣) أي في التّخييليّة.

(٤) أي في التّرشيح.

(٥) أي المعينين الوهميين.

(٦) أي بين التّخييل والتّرشيح.

(٧) أي قوله: «إلا بأنّ...» استثناء منقطع، لكن هنا فارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر، وهو أنّ التّرشيح عبّر فيه عن المشبّه باسم المشبّه به كما تقدّم في قوله:

لدى أسد شاكي السّلاح مقذّف
له لبد أظفاره لم تقلم

فقد أتى بلازم المشبّه به، وهو اللّبد مع المشبّهن لكن عبّر عنه باسم المشبّه به، وهو الأسد، وأمّا التّخييل فقد عبّر فيه عن المشبّه باسمه، كما تقدّم في قوله: وإذ المنيّة أنشبت أظفارها، فإنّ الأظفار أتى بها، وهي اسم للازم المشبّه به مع المشبّه، لكن عبّر عن ذلك المشبّه باسمه.

المشبّه به كالمنيّة مثلاً في التّخييليّة بلفظه الموضوع له كلفظ المنيّة(١)، وفي التّرشيح(٢) بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الّذي هو المشبّه، مع أنّ لفظ الاشتراء ليس بموضوع له. وهذا الفرق(٣) لا يوجب اعتبار المعنى المتوهّم في التّخييليّة وعدم اعتباره في التّرشيح، فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكّم. والجواب(٤) إنّ الأمر الّذي هو من خواصّ المشبّه به لمّا قرن في التّخييليّة بالمشبّه كالمنيّة مثلاً جعلناه مجازاً عن أمر متوهّم يمكن إثباته للمشبّه، وفي التّرشيح لمّا قرن بلفظ المشبّه به لم يحتج إلى ذلك، لأنّ المشبّه به جعل كأنّه هو هذا المعنى مقارناً للوازمه وخواصّه، حتّى إنّ المشبّه به في قولنا: رأيت أسداً يفترس أقرانه، هو

---

(١) أي بمعنى الموت أي عبر عن الموت بلفظ المنيّة الّذي وضع للموت في التّخييليّة.

(٢) أي الّذي هو الاختيار عبّر عنه بغير لفظه، وهو الاشتراء، وهو ليس بموضوع للاختيار، فليس بينهما غير هذا الفرق، مع أنّ هذا الفرق لا يوجب ولا يقتضي الاعتبار المذكور فيها، وعدم اعتباره فيه، ولا يمنع من إلحاق أحدهما بالآخر.

(٣) أي الفرق بين التّخييليّة و التّرشيح باعتبار التّعبير المذكور لا يوجب الفرق بينهما باعتبار الصّورة الوهميّة في التّخييليّة، وعدم اعتبارها في التّرشيح مع تحقّق إثبات بعض ما يخصّ المشبّه به للمشبّه في كلّ منهما، واعتبارها في التّخييليّة دون التّرشيح مع تحقّق الموجب له ترجيح بلا مرجح.

والحاصل إنّ اللّازم ممّا ذكره السّكّاكي في تفسير التّخييليّة أن يكون التّرشيح تخييليّة، واللّازم باطل واللّزوم مثله. فالمتحصّل من جميع ما ذكرناه أنّ اعتباره في أحدهما دون الآخر تحكّم، أي حكم بوقوع أحد طرفي الحكم من غير رجحان.

(٤) أي الجواب عن هذا الاعتراض الوارد على السّكّاكي المشار إليه بقوله: «ويقتضي»، وحاصل الجواب: إنّ المشبّه في صورة التّخييل لمّا عبّر عنه بلفظه، وقرن بما هو من لوازم المشبّه به، وكان ذلك اللّازم صافياً للمشبّه، ومنافراً للفظه، جعلنا لفظ اللّازم المقرون عبارة عن أمر متوهّم يمكن إثباته للمشبّه، وفي صورة التّرشيح لمّا عبّر عن المشبّه بلفظ المشبّه به وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبّه، ولم يحتج إلى اعتبار الصّورة الوهميّة لعدم المنافرة مع إمكان اعتبار نقل لفظ المشبّه به مع لازمه للمشبّه.

الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج إلى توهّم صورة، واعتبار مجاز في الافتراس، بخلاف ما إذا قلنا: رأيت شجاعاً يفترس أقرانه(١)، فإنّا نحتاج إلى ذلك(٢) ليصحّ إثباته(٣) للشّجاع، فليتأمّل ففي الكلام(٤) دقّة ما.[وعنى بالمكنّي عنها] أي أراد السّكّاكي بالاستعارة المكنّى عنها [أن يكون] الطّرف [المذكور(٥)] من طرفي التّشبيه [هو المشبّه] ويراد به المشبّه به [على أنّ المراد

وملخّص الجواب إنّ الباعث على اعتبار المعنى المتوهّم في التّخييليّة وجعل الأمر المثبت للمشبّه مجازاً عنه هو مقارنة ذلك الأمر هنا للمشبّه، والباعث على عدم اعتباره في التّرشيح، وعدم جعله مجازاً عنه هو مقارنته للمشبّه به ههنا، فلا يقتضي ما ذكره السّكّاكي في التّخييليّة أن يكون التّرشيح تخييليّة، ولا تحكّم في اعتباره في أحدهما دون الآخر.

(١) أي هذا التّركيب فيه استعارة مكنيّة، و«يفترس» تخييل، لأنّ الافتراس غير ملائم للرّجل الشّجاع.

(٢) أي إلى توهم صورة، واعتبار مجاز في الافتراس لأنّه لم يذكر في المكنية المشبّه به حتّى يقال استعير اسمه مقارناً للازمه، وإنّما ذكر فيها المشبّه، وهو لا ارتباط له بلازم المشبّه به، بل هما متنافران، فاحتيج إلى اعتبار أمر وهمي يكون لازم المشبّه به مستعملاً فيه.

(٣) أي إثبات الافتراس، والحاصل إنّ تشبيه الشّجاع بالأسد في النّفس استعارة بالكناية، وإثبات الافتراس له استعارة تخييليّة، أو نقول لـمّا شبّه الشّجاع بالأسد في الشّجاعة تخييل له حالة وهميّة شبيهة بالافتراس الحقيقي، ثمّ أطلق عليه لفظ الافتراس ليكون قرينة الاستعارة، فعلى الأوّل يكون الافتراس مستعملاً فيما وضع له، وعلى الثّاني في غير ما وضع له.

(٤) أي في الجواب المذكور دقّة يحتاج إلى تأمّل ودقّة نظر، وهذا علّة للأمر بالتّأمّل. وجه التّأمل إنّ كون اقتران ما هو من لوازم المشبّه به بالمشبّه غير حكم اقترانه بالمشبّه به.

(٥) أي المذكور اسمه هو المشبّه ثمّ لا يخفى أنّ المكني عنها هي نفس اللّفظ وتسمية كون المذكور استعارة مكنياً عنها إنّما هو باعتبار المصدر المتعلّق باللّفظ والخطب في مثل ذلك سهل للزّوم العلم بأحدهما من العلم بالآخر.

بالمنيّة(١)] في مثل: أنشبت المنيّة أظفارها، هو [السّبع بادّعاء(٢) السّبعيّة لها]، وإنكار أن تكون شيئاً غير السّبع [بقرينة إضافة الأظفار(٣)] الّتي هي من خواصّ السّبع [إليها] أي إلى المنيّة، فقد ذكر المشبّه وهو المنيّة، وأراد به المشبّه به وهو السّبع. فالاستعارة(٤) بالكناية لا تنفكّ عن التّخييليّة، بمعنى أنّه(٥) لا توجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التّخييليّة، لأنّ في إضافة(٦) خواصّ المشبّه به إلى المشبّه استعارة تخييليّة. [وردّ(٧)] ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنّى عنها [بأنّ لفظ المشبّه فيها] أي في

---

(١) أي صحّ ذلك بناء على أنّ المراد بالمنيّة هو السّبع بادّعاء السّبعيّة لها، وأمّا عند المصنّف فالمراد به الموت حقيقة.

(٢) أي إنّما صحّ إرادة السّبع من المنيّة، مع أنّ المراد منها الموت قطعاً بسبب اعتبار ادّعاء ثبوت السّبعيّة لها، وإنكار أن تكون المنيّة شيئاً آخر غير السّبع.

(٣) أي وادّعاء السّبعيّة لها كائن ومتحقّق بقرينة «هي»، إضافة الأظفار الّتي هي من خواصّ السّبع إليها، وتقرير الاستعارة بالكناية في المثال المذكور على مذهب السّكّاكي أن يقال: شبّهنا المنيّة الّتي هي الموت المجرّد عن ادّعاء السّبعيّة بالسّبع الحقيقي، وادّعينا أنّها فرد من أفراده، وأنّها غير مغايرة له، وأنّ للسّبع فردين فرد متعارف وفرد غير متعارف وهو الموت الّذي ادّعيت له السّبعيّة، واستعير اسم المشبّه وهو المنيّة لذلك الفرد الغير المتعارف، أعني ـ الموت الّذي ادّعيت له السّبعيّة، فصحّ بذلك أنّه قد أطلق اسم المشبّه وهو المنيّة الّذي هو أحد الطّرفين، وأريد به المشبّه به الّذي هو السّبع في الجملة، وهو الطّرف الآخر.

(٤) أي هذا تفريع على قول المصنّف «بقرينة إضافة الأظفار».

(٥) أي الضّمير للشّأن، أي بمعنى أنّ الشّان «لا توجد...» لا بمعنى أنّ كلاً منهما لا يوجد بدون الآخر، لما تقدّم من أنّ التّخييليّة عند السّكّاكي قد تكون بدون الاستعارة بالكناية.

(٦) أي لأنّ في خواص المشبّه به المضاف إلى المشبّه استعارة تخييليّة، فالاستعارة التّخييليّة في المضاف لا في الإضافة، والتّعبير بما أوّلنا العبارة هو المناسب لمذهب السّكّاكي.

(٧) أي حاصل ما ذكره المصنّف من الرّد على السّكّاكي أنّ تفسيره للاستعارة المكنّى عنها يناقض تفسيره لمطلق الاستعارة المنقسمة إلى المصرّح بها، والمكنّى عنها لأنّ مقتضى تفسير المكنّى عنها أن يكون الطّرف المذكور مستعملاً فيما وضع له تحقّيقاً، فيكون المكنّى

الاستعارة بالكناية كلفظ المنيّة مثلاً [مستعمل فيما وضع له تحقيقاً] للقطع بأنّ المراد بالمنيّة هو الموت لا غير، [والاستعارة ليست كذلك]، لأنّه قد فسّرها بأن تذكر أحد طرفي التّشبيه وتريد به الطّرف الآخر. ولمّا كان ههنا مظنّة سؤال(١) وهو أنّه لو أريد بالمنيّة معناها الحقيقي، فما معنى إضافة الأظفار إليها أشار إلى جوابه بقوله: [وإضافة نحو الأظفار قرينة التّشبيه(٢)]

عنها بالنّظر إلى مقتضى تفسيرها حقيقة لا مجازاً، ومقتضى تفسير مطلق الاستعارة أن يكون الطّرف المذكور مستعملاً في غير ما وضع له تحقيقاً، فيكون المكنّى عنها بالنّظر إلى مقتضى تفسير مطلق ـ الاستعارة مجازاً لا حقيقة، وليس هذا إلّا تناقضاً وهو باطل.

وبعبارة أخرى: إنّ ما ذكره المصنّف من الرّدّ إشارة إلى قياس من الشّكل الثّاني، تقريره أن يقال لفظ المشبّه الّذي ادّعي أنّه استعارة مستعمل فيما وضع له، ولا شيء من الاستعارة بمستعمل فيما وضع له ينتج المشبّه ليس استعارة، فقوله: «والاستعارة ليست كذلك» إشارة إلى كبرى القياس، أي ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقاً عند السّكّاكي، لأنّه جعلها من المجاز اللّغوي، وفسّرها بما ذكره الشّارح، وهو أن تذكر أحد طرفي التّشبيه وتريد به الطّرف الآخر.

(١) أي من طرف السّكّاكي، والمراد بالسّؤال ههنا هو دفع الرّد المذكور.

حاصله: أنّه إذا كان المراد بالمنيّة نفس الموت لا السّبع فما وجه إضافة الأظفار إلى المنيّة مع أنّها معلومة الانتفاء عنها، فلولا أنّه أريد بالمنيّة معنى السّبع لم يكن معنى لذكر الأظفار معها وإضافتها إليها، لأنّ ضمّ الشّيء إلى غير من هو له هدر ولغو يتحاشى عنه اللّفظ البليغ، فلا يكون لفظ المنيّة مستعملاً فيما وضع له تحقيقاً، لأنّ إضافة الأظفار إليها مانعة عن أن يراد بالمنيّة معناها الحقيقي، إذ لا ملائمة بينه وبين الأظفار، فلا يرد الرّدّ المذكور، لأنّ المراد بها غير معناها الحقيقي بقرينة هذه الإضافة، وأشار المصنّف إلى جواب هذا السّؤال بقوله: «وإضافة نحو الأظفار».

(٢) أي الإضافة ليست قرينة للاستعارة، بل هي قرينة التّشبيه المضمر في النّفس ولا منافاة بين إرادة نفس الموت بلفظ المنيّة وبين إضافة الأظفار إليها، لأنّ إضافة نحو الأظفار في الاستعارة المكنيّة إنّما كانت لأنّها قرينة على التّشبيه النّفسي، لأنّها تدلّ على أنّ الموت ألحق في النّفس بالسّبع، فاستحقّ أن يضاف إليها ما يضاف إليه من لوازمه، فإضافة الأظفار حينئذٍ مناسبة لتدلّ على التّشبيه المضمر في النّفس.

المضمر في النّفس يعني تشبيه المنيّة بالسّبع، وكأنّ هذا الاعتراض(١) من أقوى اعتراضات المصنّف على السّكّاكي.وقد يجاب عنه(٢) بأنّه وإن صرّح بلفظ المنيّة إلّا أنّ المراد به السّبع ادّعاءً كما أشار إليه في المفتاح من أنّا(٣) نجعل ههنا اسم المنيّة اسماً للسّبع مرادفاً(٤) له، بأن ندخل(٥) المنيّة في جنس السّبع للمبالغة في التّشبيه، بجعل أفراد السّبع قسمين:

---

(١) أي اعتراض المصنّف بقوله:

«بأنّ لفظ المشبّه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقاً»، ولعلّ الشّارح أخذ قوّته عند المصنّف من حيث اعتنائه ببيان ردّه.

(٢) أي عن ردّ المصنّف على السّكّاكي، وحاصله:

إنّ المراد بلفظ المنيّة هو السّبع ادّعاءً أي الموت المدّعى سبعيته، وحينئذٍ فلا يكون لفظ المنيّة مستعملاً فيما وضع تحقيقاً حتّى ينافي ذلك كونه استعارة، لأنّه حقيقة في الموت من حيث هو لا في هذا الموت الادّعائي.

(٣) أي قوله:

«من أنّا» بيان لما في قوله: «كما» وإضافة «اسم» للمنيّة بيانيّة.

(٤) أي حالة كون اسم المنيّة مرادفاً لاسم السّبع.

(٥) أي قوله:

«بأن ندخل...»، وما عطف عليه بيان للمرادفة، وأشار به إلى أنّ جعل اسم المنيّة مرادفاً لاسم السّبع إنّما هو بالتّأويل، وليس بإحداث وضع مستقلّ فيها حتّى تكون من باب الاشتراك اللّفظي فتخرج عن الاستعارة.

ومحصّل ما أفاده أنّ السّبع تحته فردان، والمنيّة اسم لفرد منهما، وهذا لا يقتضي التّرادف الحقيقي، لأنّ المترادفين اللّفظان المتحدان مفهوماً ومصداقاً، وهنا الأسد أعمّ من المنيّة، لأنّ المراد منها فرد من فردي الأسد، بل التّرادف هنا إنّما بالتّأويل فيكون تخييلياً كما أشار إليه بقوله: «ثمّ نخيّل...»، أي بصيغة المتكلّم المعلوم عطفاً على «ندخل» أي ثمّ بعد إدخال المشبّه في جنس المشبّه به نذهب على سبيل التّخييل، أي على سبيل الإيقاع في الخيال لا على سبيل التّحقّيق لأنّه ليس هناك وضع اسمين حقيقة لشيء واحد.

متعارفاً وغير متعارف، ثمّ نخيّل أنّ الواضع كيف يصحّ منه أن يضع اسمين كلفظي المنيّة والسّبع لحقيقة واحدة(١)، ولا يكونان مترادفين(٢)، فيتأتّى لنا بهذا الطّريق(٣) دعوى السّبعيّة للمنيّة مع التّصريح بلفظ المنيّة(٤). ـ وفيه(٥) نظر، لأنّ ما ذكره لا يقتضي كون المراد بالمنيّة غير ما وضعت له بالتّحقيق،

---

(١) أي وهي الموت المدّعى سبعيّته، وقوله: «كيف يصحّ» استفهام إنكاري، أي لا يصحّ ومصبّه قوله: «ولا يكونان مترادفين».

(٢) أي والحال أنّهما لا يكونان مترادفين، أي بل لا يضع الواضع اسمين لحقيقة واحدة إلّا وهما مترادفان، فحينئذٍ يتخيّل ترادف المنيّة والأسد.

(٣) أي وهو ادّعاء دخول المنيّة في جنس السّبع، وتخييل أنّ لفظيهما مترادفان.

(٤) أي أنّه يتأتّى لنا بالطّريق المذكور أمران:

أحدهما: ادّعاء ثبوت السّبعيّة للمنيّة، لأنّ ذلك لازم لإدخالها في جنسه، فصحّ بذلك أنّ لفظ المنيّة إذا أطلق عليها إنّما أطلق على السّبع الادّعائي، فصار مستعملاً في غير ما وضع له، لأنّ المنيّة إنّما وضعت للموت الخالي عن دعوى السّبعيّة له فيكون استعارة.

ثانيهما: صحّة إطلاق لفظ المنيّة على ذلك السّبع الادّعائي، لأنّ ذلك لازم التّرادف بين اللّفظين، فلا يرد أنّه لا يناسب، لأنّ إدخالها في جنس السّبع إنّما يناسب إطلاق لفظ السّبع عليها.

والحاصل أنّه بادّعاء السّبعيّة لها أطلقنا أحد الطّرفين وعنينا الآخر في الجملة، وبالتّرادف المتخيّل صحّ لنا إطلاق المنيّة على المعنى المراد وهو السّبع الادّعائي من غير تنافٍ ولا منافرة بين دعوى السّبعيّة للمنيّة وبين التّصريح بها بعد دعوى المرادفة، فصارت المنيّة اسماً للسّبع، فلا منافاة بين ما اقتضته الاستعارة من أنّ المنيّة من أفراد السّبع وبين التّصريح بالمنيّة، لأنّ التّصريح بالمنيّة كالتّصريح بالسّبع، وحينئذٍ فالمنيّة مستعملة في غير ما وضعت له، فيكون من الاستعارة ولا يرد الاعتراض المذكور.

(٥) أي في هذا الجواب نظر، وحاصله: أنّ ادّعاء التّرادف لا يقتضي التّرادف حقيقة، لأنّ الادّعاء لا يوجب انقلاب الواقع عما هو عليه، فالادّعاء لا يجعل الموضوع له غير الموضوع له، كما لا يجعل غير الموضوع له موضوعاً له.

حتّى(١) يدخل في تعريف الاستعارة للقطع بأنّ المراد بها الموت، وهذا اللّفظ(٢)] موضوع له بالتّحقّيق، وجعله مرادفاً للفظ السّبع بالتّأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في الموت استعارة. ويمكن الجواب(٣) بأنّه قد سبق أنّ قيد الحيثيّة مراد في تعريف الحقيقة، أي هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتّحقيق من حيث إنّه موضوع له بالتّحقيق، ولا نسلّم أنّ استعمال لفظ المنيّة في الموت في مثل أظفار المنيّة استعمال فيما وضع له بالتّحقيق من حيث إنّه موضوع له بالتّحقيق، مثله(٤) في قولنا: دنت منيّة فلان، بل من حيث إنّ الموت جعل من أفراد السّبع الّذي لفظ المنيّة موضوع له بالتّأويل، وهذا

---

(١) أي تفريع «على كون المراد...»، يعني أنّ كون المراد بالمنيّة غيرما وضعت له المتفرّع عليه دخولها في تعريف الاستعارة، لا يقتضيه ما ذكر من أنّ المراد بالمنيّة هو المنيّة المدّعى سبعيّتها للقطع بأنّ المراد بها الموت، فلا يكون استعمال لفظ المنيّة فيه استعمال اللّفظ في غير ما وضع له حتّى يكون على نحو الاستعارة.

(٢) أي لفظ المنيّة موضوع للموت بالتّحقيق، فلا يكون استعماله فيه استعارة بعد جعله مرادفاً للفظ السّبع بالتّأويل والادّعاء، إذ الادّعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها.

(٣) أي يمكن الجواب عن أصل الاعتراض الّذي أورده المصنّف على السّكّاكي.

(٤) أي قوله: «مثله» صفة لمصدر محذوف، أي استعمال فيما وضع له استعمال مثله، يعني لا نسلّم أنّ استعماله في الموت في مثل أظفار المنيّة استعمال فيما وضع له بالتّحقيق من هذه الحيثيّة المذكورة، حال كونه استعمالاً مثل استعماله فيه في قولنا: ـ «دنت منيّة فلان»، فإنّه استعمال فيما وضع له بالتّحقيق من هذه الحيثيّة، واستعماله فيه ههنا ليس استعمالاً فيما وضع له من هذه الحيثيّة، بل من حيث إنّه موضوع له بالتّأويل.

والحاصل إنّك إذا قلت: دنت منيّة فلان، فقد استعملت المنيّة في الموت من حيث إنّ اللّفظ المذكور موضوع للموت بالتّحقيق، وإذا قلت أنشبت المنيّة أظفارها بفلان، فإنّما استعملتها في الموت من حيث تشبيه الموت بالسّبع، وجعله فرد من أفراد السّبع الّذي لفظ المنيّة موضوع له بالتّأويل، فلم يكن اللّفظ ـ مستعملاً فيما وضع له من حيث إنّه وضع له، وأنت خبير بأنّ هذا الجواب إنّما يقتضي خروج لفظ المنيّة في التّركيب المذكور عن كونه حقيقة لانتفاء قيد الحيثيّة، ولا يقتضي أن يكون مجازاً فضلاً عن كونه استعارة مراداً به الطّرف الآخر كما

الجواب وإن كان مخرجاً له عن كونه حقيقة، إلّا أنّ تحقيق كونه مجازاً، ومراداً به الطّرف الآخر(١) غير ظاهر بعد(٢).

[واختار] السّكّاكي [ردّ] الاستعارة [التبعيّة] وهي ما تكون في الحروف والأفعال وما يشتقّ منها [إلى] الاستعارة [المكنّى عنها(٣) بجعل قرينتها] أي قرينة التبعيّة استعارة [مكنيّاً عنها، و] جعل الاستعارة [التبعيّة قرينتها] أي قرينة الاستعارة المكنّى عنها [على نحو(٤) قوله] أي قول السّكّاكي [في المنيّة وأظفارها]

هو المطلوب، لأنّه لم يستعمل في غير ما وضع له كما هو المعتبر في المجاز عندهم، وإنّما استعمل فيما وضع له، وإن كان لا من حيث إنّه موضوع، بل من حيث إنّه فرد من أفراد المشبّه به، ولا يلزم من خروج اللّفظ عن كونه حقيقة أن يكون مجازاً، ألا ترى أنّ اللّفظ المهمل والغلط ليسا بحقيقة ولا بمجاز، وحينئذٍ فلم يتمّ هذا الجواب، ولذا قال الشّارح: «وهذا الجواب وإن كان مخرجاً له عن كونه حقيقة...».

(١) أي المشبّه به كالأسد في المثال إنّما ذكر ذلك لأنّ قضيّة كونه استعارة أن يكون مجازاً، وأن يكون مراداً به الطّرف الآخر حقيقة كما يدلّ عليه تعريف الاستعارة ولا يكفي الادّعاء.

(٢) لأنّ غاية ما يفيده الجواب أنّه استعمل فيما وضع له، وإن كان لا من حيث إنّه موضوع له، بل من حيث إنّه من جنس المشبّه به ادّعاءً، واللّفظ لا يكون مجازاً إلّا باستعماله في غير ما وضع له.

(٣) أي لابدّ هنا من التّقدير في أوّل الكلام أو في آخره، والتّقدير واختار ردّ قرينة التبعيّة إلى المكنّى عنها، أو واختار ردّ التبعيّة إلى قرينة المكنّى عنها، هذا كلام مجمل، بيّنه بقوله: «بجعل قرينتها»، ثمّ قوله:

«بجعل» متعلّق بـ«ردّ» أي وهذا الردّ بواسطة جعل أو بسبب جعل قرينتها....

وأنت خبير بأنّ جعل قرينة التبعيّة مكنيّاً عنها إنّما يمكن إذا كانت قرينتها لفظيّة، أمّا إذا كانت قرينتها حاليّة فلا يمكن، إذ ليس هنا لفظ يجعل استعارة بالكناية.

(٤) أي حالة كون ذلك الجعل آتياً على طريقة قول السّكّاكي.

حيث جعل(١) المنيّة استعارة بالكناية وإضافة الأظفار إليها قرينتها(٢)، ففي قولنا: نطقت الحال بكذا، جعل القوم، نطقت، استعارة عن دلّت(٣)، بقرينة الحال، و الحال حقيقة(٤)، وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلّم، ونسبة النّطق إليها قرينة الاستعارة، وهكذا في قوله: نقريهم لهذميّات(٥) يجعل اللّهذميّات استعارة بالكناية عن المطعومات الشّهيّة على سبيل التّهكّم، ونسبة القرى(٦) إليها قرينة الاستعارة، وعلى هذا القياس(٧).

---

(١) أي جعل السّكّاكي المنيّة استعارة بالكناية عن السّبع، وجعل إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة، وبالجملة ما جعله القوم قرينة للاستعارة التبعيّة جعله السّكّاكي استعارة بالكناية، وما جعلوه استعارة تبعيّة جعله السّكّاكي قرينة للاستعارة بالكناية.

(٢) أي المناسب لمذهب السّكّاكي أن يقال: والأظفار المضافة إليها قرينتها، لأنّها عنده استعملت في صورة وهميّة كما مرّ.

(٣) أي فكانت الاستعارة تبعيّة، لأنّ التّشبيه في الأصل بين المصدرين أعني الدّلالة والنّطق.

(٤) أي جعل القول «الحال حقيقة» أي مستعملة في معناها الموضوع له، لا استعارة ولا مجازاً، ولكنّ الحال قرينة لاستعارة النّطق للدّلالة، لأنّ الدّلالة المرادة بالنّطق تقبل أن تكون الحال بمعناها الحقيقي فاعلاً لها، هذا عند القوم.

وأمّا عند السّكّاكي فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلّم الّذي له لسان ينطق به، ويجعل نسبة النّطق إلى الحال قرينة الاستعارة بالكناية الحاصلة في لفظ الحال، وذلك بأنّ يتوهّم للحال صورة شبيهة بصورة النّطق باللسّان.

(٥) إنّ القوم يجعلون «نقريهم» استعارة بالكناية عن (نطعنهم) و«يجعلون اللّهذميّات» قرينتها، ثمّ الاستعارة تبعيّة لأنّ التّشبيه في الأصل بين المصدرين أعني الطّعن بالأسنّة والقرى هذا عند القوم، وأمّا عند السّكّاكي فهو يجعل اللّهذميّات استعارة بالكناية عن المطعومات الشّهيّة على سبيل التّهكّم إلى السّخريّة والاستهزاء.

(٦) أي القرى بالقاف المكسورة والقصر بمعنى الضّيافة.

(٧) أي الخلاف بين القوم والسّكّاكي على هذا القياس في سائر الأمثلة الّتي جعل القوم الاستعارة فيها تبعيّة، فإنّ السّكّاكي يردّ الاستعارة التبعيّة فيها إلى استعارة بالكناية.

وإنّما اختار ذلك(١) إيثاراً للضّبط وتقليل(٢) الأقسام، [وردّ] ما اختاره السّكّاكي [بأنّه(٣) إن قدر التبعيّة] كنطقت في: نطقت الحال بكذا [حقيقة]

والحاصل

إنّ ما جعله القوم استعارة تبعيّة من الفعل وما يشتقّ منه والحرف كـ(نطقت) وناطقة ولام التّعليل في: نطقت الحال والحال ناطقة بكذا، جعله السّكّاكي قرينة، وما جعلوه قرينة التبعيّة من الفاعل والمفعول والمجرور في: نطقت الحال، وقوله: «نقريهم لهذميّات»، وقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1] مثلاً، جعله السّكّاكي استعارة بالكناية.

(١) أي اختار السّكّاكي ذلك، أي ردّ الاستعارة التبعيّة إلى الاستعارة المكنّى عنها، أي ردّ التبعيّة وقرينتها إلى المكنيّة وقرينتها بالجعل المذكور، «إيثاراً للضّبط» أي لأجل أن يكون أقرب للضّبط لما فيه من تقليل أقسام الاستعارة.

(٢) أي من قبيل عطف علّة على معلول، وإنّما قلّت أقسام الاستعارة على ما اختاره لأنّه لا يقال عليه استعارة أصليّة وتبعيّة، بل أصليّة فقطّ فتكون الأقسام قليلة ومضبوطة.

(٣) أي السّكّاكي، ويحتمل أن يكون الضّمير للشّأن، وقدر على الأوّل بالبناء للفاعل، وعلى الثّاني بالبناء للمفعول.

وكيف كان فحاصل الردّ على السّكّاكي:

أنّه بعد فرض أنّ التبعيّة الّتي قال بها القوم باقية على معناها الحقيقي، بأن جعل (نطقت) الّتي هي التبعيّة عند القوم في (نطقت الحال بكذا) مثلاً مراداً به معناها الحقيقي وهو النّطق، وجعل الحال استعارة بالكناية للمتكلّم الادّعائي، لا تكون التبعيّة المجعولة قرينة المكنيّة عند السّكّاكي استعارة تخييليّة، لأنّ هذه التبعيّة حقيقة والتّخييليّة مجاز عند السّكّاكي لا حقيقة، وإذا انتفت التّخييليّة لكونها حقيقة، يلزم أن توجد الاستعارة بالكناية ههنا بدون التّخييليّة، وهو باطل باتفاق السّكّاكي وغيره، لبطلان وجود الملزوم بلا لازم.

والحاصل:

إنّ ردّ التبعيّة إلى المكنّى عنها يستلزم عدم استلزام المكنيّة للتّخييليّة واللّازم باطل فالملزوم مثله.

---

[1] سورة القصص: ٨.

بأن يراد بها معناها الحقيقي(١) [لم تكن] التبعيّة استعارة [تخييليّة لأنّها] أي التّخييليّة [مجاز عنده] أي عند السّكّاكي(٢)، لأنّه جعلها(٣) من أقسام الاستعارة المصرّح بها المفسّرة بذكر المشبّه به وإرادة المشبّه، إلّا أنّ المشبّه فيها(٤) يجب أن يكون ممّا لا تحقّق لمعناه حسّاً ولا عقلاً، بل وهماً، فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتّحقيق، فتكون مجازاً.

وإذا لم تكن التبعيّة تخييليّة [فلم تكن(٥) الاستعارة [المكنّى عنها مستلزمة للتّخييليّة] بمعنى(٦) أنّها لا توجد بدون التّخييليّة، وذلك لأنّ المكنّى عنها قد وجدت بدون التّخييليّة في مثل: نطقت الحال بكذا، على هذا التّقدير(٧).

---

(١) أي النّطق ـ نفسه لا معناه المجازي وهو دلّت.

(٢) أي لا عند المصنّف والسّلف، أي وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازاً فضلاً عن كونها تخييليّة.

(٣) أي جعل السّكّاكي التّخييليّة من أقسام الاستعارة المصرّح بها، أي الّتي هي من المجاز اللّغوي.

(٤) أي في التّخييليّة يجب أن يكون عند السّكّاكي «ممّا لا تحقّق لمعناه حسّاً ولا عقلاً، بل وهماً» أي بل ممّا له تحقّق بحسب الوهم، لكونه صورة وهميّة محضة كما مرّ.

(٥) أي فلم تكن الاستعارة المكنّى عنها على هذا التّقدير مستلزمة للتّخيليّة، وإذا لم تستلزم المكنّى عنها التّخييليّة صحّ وجود المكنّى عنها بدون التّخييليّة، كما في: نطقت الحال بكذا، حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلّم الادّعائي، وجعل النّطق مستعملاً في معناه الحقيقي، لكنّ عدم استلزام المكنّى عنها للتّخيليّة باطل باتّفاق، فبطل هذا التّقدير، أي جعله التبعيّة مستعملة في معناها الحقيقي.

(٦) أي قوله:

«بمعنى...» تفسير للمنفي لا للنّفي، فلا يقال: الصّواب حذف لا، وأشار الشّارح بهذا إلى أنّه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك عقلاً، بل المراد به عدم الانفكاك في الوجود، لأنّه ليس المراد أنّ كلاً منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدّم من أنّ التّخييليّة عند السّكّاكي قد تكون بدون المكنيّة.

(٧) أي تقدير كون التبعيّة حقيقة.

[وذلك] أي عدم استلزام المكنّى عنها للتّخييليّة [باطل بالاتّفاق(١)] وإنّما الخلاف في أنّ التّخييليّة هل تستلزم المكنّى عنها(٢)، فعند السّكّاكي لا تستلزم(٣) كما في قولنا: أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع(٤).

وبهذا(٥) ظهر فساد ما قيل(٦): إنّ مراد السّكّاكي بقوله: لا تنفكّ المكنّى عنها عن التّخييليّة، أنّ التّخييليّة مستلزمة للمكنّى عنها لا العكس، كما فهمه المصنّف.

---

(١) أي لاتّفاق أهل الفنّ على أنّ التّخييليّة لازمة للمكنيّة، فالاستعارة بالكناية لا تنفكّ عن الاستعارة التّخييليّة.

(٢) أي أو لا تستلزمها.

(٣) أي وعند غيره التّخييليّة تستلزم المكنيّة، كما أنّ المكنيّة تستلزم التّخييليّة، فالتّلازم عند غير السّكّاكي من الجانبين، وأمّا عنده فالمكنيّة تستلزم التّخييليّة دون العكس على ما قال المصنّف.

(٤) أي فقد ذكر السّكّاكي أنّ الأظفار أطلقت على أمور وهميّة تخييلاً، وليس في الكلام مكنّى عنها لوجود التّصريح بالتّشبيه، ولا استعارة عند التّصريح بتشبيه الطّرف الّذي يستعار له.

(٥) أي وباعتبار السّكّاكي التّخييليّة دون المكنيّة، في قولنا: أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع أهلكت فلاناً.

(٦) أي ما قاله صدر الشّريعة جواباً عن السّكّاكي وردّاً لاعتراض المصنّف.

وحاصل ذلك الجواب أنّا لا نسلّم أنّ لفظ (نطقت) مثلاً إذا استعمل في حقيقته لم توجد الاستعارة التّخييليّة، وأمّا قولك: لكن عدم استلزام المكنيّة للتّخييليّة، أي عدم وجودها معها باطل اتّفاقاً، فممنوع، لأنّ معنى قول السّكّاكي في المفتاح لا تنفكّ المكنّى عنها عن التّخييليّة، لأنّ التّخييليّة مستلزمة للمكنيّة، فمتى وجدت التّخييليّة وجدت المكنيّة لا العكس.

وحاصل الرّدّ على هذا الجواب أنّ السّكّاكي بعد ما اعتبر في تعريف ا لاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبّه به، والتزم في تلك اللّوازم أن تكون استعارة تخييليّة، قال: وقد ظهر أنّ الاستعارة بالكناية لا تنفكّ عن الاستعارة التّخييليّة وهذا صريح في أنّ المكنيّة تستلزم التّخييليّة، وقد صرّح فيما قبل ذلك بأنّ التّخييليّة توجد بدون المكنيّة، كما في قولنا: أظفار

نعم(١)، يمكن أن ينازع في الاتّفاق على استلزام المكنّى عنها للتّخييليّة، لأنّ كلام الكشّاف مشعر (٢) بخلاف ذلك، وقد صرّح في المفتاح(٣)أيضاً في بحث المجاز العقلي بأنّ قرينة المكنّى عنها قد تكون أمراً وهميّاً كأظفار المنيّة، وقد تكون أمراً محقّقاً كالإنبات في: أنبت الرّبيع البقل.

المنيّة الشّبيهة بالسّبع أهلكت فلاناً، فعلم من مجموع كلاميه أنّ المكنيّة تستلزم التّخييليّة دون العكس، وأنّ معنى قوله: لا تنفكّ المكنّي عنها عن التّخييليّة، أنّ المكنّى عنها مستلزمة للتّخييليّة لا العكس كما فهمه قائل قيل.

(١) أي هذا استدراك على قوله: ظهر فساد ما قيل، وذلك إنّ هذا القول الفاسد اعتراض على المصنّف، وإذا كان فاسداً فلا اعتراض عليه من تلك الجهة، ولمّا كان يتوهّم أنّه لا يعترض عليه من جهة أخرى، استدرك على ذلك بقوله: «نعم يمكن...».

وحاصله إنّ كلام المصنّف يبحث فيه من جهة حكاية الاتّفاق على أنّ المكنّى عنها ـ لا توجد بدون التّخييليّة، وكيف يصحّ ذلك مع أنّ صاحب الكشّاف مصرّح بخلاف ذلك في قوله تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾[١]، وإنّ النّقض استعارة تصريحيّة لإبطال العهد، وهي قرينة للمكنّى عنها الّتي هي العهد ، إذ هو كناية عن الحبل، فقد وجدت المكنّى عنها عنده بدون التّخييليّة، لأنّ النّقص الّذي هو القرينة ليس تخييلاً، إذ التّخييل إمّا إثبات الشّيء لغير ما هو له كما عند الجمهور، وإمّا إثبات صورة وهميّة كما عند السّكّاكي على ما تقدّم بيانه، والنّقض ليس كذلك، بل استعارة تصريحيّة تحقيقيّة.

(٢) أي مصرّح بخلاف ذلك، أي استلزام المكنّى عنها للتّخييليّة.

(٣) أي قوله: «وقد صرّح في المفتاح» جواب عمّا يقال نحمل الاتّفاق في كلام المصنّف على اتّفاق الخصمين السّكّاكي والمصنّف، لا على اتّفاق القوم الشّامل لصاحب الكشّاف، وحينئذٍ فلا يتوجّه ذلك ـ الاعتراض الوارد على المصنّف من جهة حكاية الاتّفاق.

وحاصل الجواب:

إنّ هذا أيضاً لا يصحّ، لأنّ السّكّاكي صرّح أيضاً بما يقتضي عدم الاستلزام حيث قال في بحث المجاز العقلي: قرينة المكنّى عنها قد تكون أمراً وهميّاً أي فتكون تخييليّة، وقد

---

[١] سورة البقرة، ٢٧.

والهزم في: هزم الأمير الجند(١)، إلّا أنّ هذا(٢) لا يدفع الاعتراض عن السّكّاكي، لأنّه قد صرّح في المجاز العقلي بأنّ نطقت في: نطقت الحال بكذا، أمر وهميّ(٣) جعل قرينة للمكنّى عنها، وأيضاً(٤) فلمّا جوّز وجود المكنّى عنها بدون التّخييليّة، كما في: أنبت الرّبيع البقل، ووجود التّخييليّة بدونها كما في: أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع، فلا جهة لقوله: إنّ المكنّى عنها لا تنفكّ عن التّخييليّة [وإلّا] أي وإن لم يقدّر التبعيّة

تكون أمراً محقّقاً أي فلا تكون تخييليّة، إذ لا تخييل في الأمر المحقّق عنده، فقد أثبت المكنّى عنها بلا تخييل وقوله: «كالإنبات في أنبت الرّبيع البقل»، فقد شبّه فيه الرّبيع بالفاعل الحقيقي تشبيهاً مضمراً في النّفس، وقرينتها الإنبات والإنبات لم يكن عند السّكّاكي مجازاً، بل كان إثبات شيء لشيء كالتّرشيح.

(١) أي فتشبيه الأمير بالجيش استعارة بالكناية، وإثبات الهزم الّذي هو من توابع الجيش له قرينتها.

(٢) أي ما صرّح به في المفتاح من إبطال قول المصنّف باستلزام المكنّى عنها للتّخييليّة، وإن كان صالحاً لدفع الاعتراض عليه بأنّ عدم الاستلزام باطل بالاتّفاق، لكنّه ليس بصالح لدفع الاعتراض الآتي على السّكّاكي، وهو لزوم القول بالتبعيّة.

(٣) أي فيكون (نطقت) مستعملاً في غير ما وضع له، لأنّ ذلك الأمر الوهميّ غير الموضوع له فيكون مجازاً، ولا شكّ أنّ علاقته المشابهة للنّطق فيكون استعارة، ولاشكّ أنّه فعل، والاستعارة في الفعل لا تكون إلّا تبعيّة، فقد اضطرّ السّكّاكي إلى اعتبار الاستعارة التبعيّة، فقد لزم القول بالتبعيّة.

(٤) أي هذا اعتراض آخر على السّكّاكي لازم له من كلامه أهمله المصنّف.

وحاصله:

إنّ السّكّاكي صرّح في هذا الباب بعدم انفكاك المكنّى عنها عن التّخييليّة، وصرّح فيه أيضاً بعدم استلزام التّخييليّة للمكنّى عنها كما في: أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع، وصرّح في المجاز العقلي بجواز وجود المكنيّة بدون التّخييليّة، كما في: أنبت الرّبيع البقل، فلمّا جوّز وجود كلّ منهما بدون الأخرى، فلا وجه لقوله: إنّ المكنّى عنها لا تنفكّ عن التّخييليّة، لأنّها قد انفكت عنده في أنبت الرّبيع البقل وهزم الأمير الجند.

الّتي جعلها السّكّاكي قرينة المكنّى عنها حقيقة(١)، بل قدّرها مجازاً [فتكون] التبعيّة كنطقت الحال مثلاً [استعارة(٢)] ضرورة أنّه مجاز علاقته المشابهة، والاستعارة في الفعل لا تكون إلّا تبعيّة [فلم يكن ما ذهب إليه] السّكّاكي من ردّ التبعيّة إلى المكنّى عنها [مغنياً عمّا ذكره غير] من تقسيم الاستعارة إلى التبعيّة وغيرها، لأنّه (٣) اضطرّ آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعيّة. وقد يجاب(٤) بأنّ كلّ مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة، لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النّطق والدّلالة فإنّها لازمة للنّطق، بل إنّما يكون استعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التّشبيه.

---

(١) أي مفعول (جعل) في قوله: «جعلها».

(٢) أي لا قرينة للاستعارة بالكناية ولا مجازاً مرسلاً، وإنّما كانت ـ استعارة لا مجازاً مرسلاً، لكون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة.

(٣) أي لأنّ السّكّاكي اضطرّ آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعيّة، فقد فرّ من شيء وعاد إليه، لأنّه حاول إسقاط الاستعارة التبعيّة، ثمّ آل الأمر على هذا الاحتمال إلى إثباتها، كما أثبتها غيره.

(٤) أي قد يجاب عن لزوم القول بالاستعارة التبعيّة.

وحاصل الجواب:

أن نختار الشّق الثّاني، وهو أنّ التبعيّة الّتي جعلها قرينة للمكنيّة ليست حقيقة، بل مجاز، وقولكم: فتكون استعارة في الفعل والاستعارة فيه لا تكون إلا تبعيّة، ممنوع، لأنّ ذلك لا يلزم إلّا لو كان السّكّاكي يقول إنّ كلّ مجاز يكون للمكنّى عنها يجب أن يكون استعارة، فيلزم من كونها استعارة في الفعل أن تكون تبعيّة، ولماذا لا يجوز أن يكون ذلك المجاز الّذي جعله قرينة للمكنّى عنها مجازاً آخر غير الاستعارة بأن يكون مجازاً مرسلاً، وحينئذٍ فلا يلزم القول بالاستعارة التبعيّة.

فللسّكّاكي أن يقول: إنّ (نطقت) في قولنا: نطقت الحال بكذا، مجاز عن دلالة الحال، أي إفهامه للمقصود لكن لا يلزم أن يكون استعارة، لأنّ الاستعمال إنّما هو بعلاقة اللزّوم، أي لاستلزام النّطق الدّلالة على المقصود لا باعتبار علاقة المشابهة وهو تشبيه النّطق بها في وجه مشترك بينهما وهو التّوصل بكلّ منهما إلى فهم المقصود.

وفيه (١) نظر، لأنّ السّكّاكي قد صرّح بأنّ ـ نطقت ـ ههنا أمر مقدّر وهميّ، كأظفار المنيّة المستعارة للصّورة الوهميّة الشّبيهة بالأظفار المحقّقة، ولو كان مجازاً مرسلاً عن الدّلالة لكان أمراً محقّقاً عقليّاً، على أنّ هذا(٢) لا يجري في جميع الأمثلة، ولو سلّم(٣) فحينئذٍ يعود الاعتراض الأوّل، وهو وجود المكنّي عنها بدون التّخييليّة.

ويمكن الجواب(٤) بأنّ المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التّخييليّة أنّ

---

(١) أي في الجواب المذكور نظر، وحاصله: إنّ هذا لا يصلح أن يكون جواباً عن السّكّاكي، لأنّه صرّح بأنّ (نطقت) أطلق ههنا على أمر وهميّ كأظفار المنيّة، فإنّها استعارة لأمر وهميّ شبّه بالأظفار الحقيقيّة، ومن المعلوم أنّ مقتضى هذا الكلام كون (نطقت) استعارة من النّطق الحقيقي للأمر الوهميّ، لا أنّه مجاز مرسل ولو كان مجازاً مرسلاً عن الدّلالة كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلقاً على أمر محقّق عقليّ لا على أمر وهمي كما صرّح به، وبالجملة فالتزام السّكّاكي بأنّ قرينة المكنيّة إذا لم تكن حقيقة تكون مجازاً مرسلاً، لا يصحّ لمنافاة ذلك لما صرّح به.

(٢) أي كون قرينة المكنيّة إذا لم تكن حقيقة تكون مجازاً مرسلاً، لا يجري في جميع الأمثلة، لأنّ بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة، فيكون هذا ردّاً آخر للجواب المذكور بأنّه لو سلّم في بعض الصّور، لكنّه لا يوجد في بعضها فلا يصلح جواباً.

(٣) أي لو سلّم جريانه في جميع الأمثلة يعود الاعتراض الأوّل، وحاصله: أنّه لو سلّم أنّ قرينة المكنيّة إذا لم تكن حقيقة تكون مجازاً مرسلاً في جميع الأمثلة، وألغى النّظر عمّا اقتضاه قوله: إنّ (نطقت) نقل للصّور الوهميّة، يلزم عليه حينئذٍ أنّ المكنيّة خلت عن التّخييليّة، لأنّ التّخييليّة عنده ليست إلّا تشبيه الصّور الوهميّة بالحسّيّة، فإذا كان ما ذكر من القرينة مجازاً مرسلاً فلا تخييل، إذ لا صورة وهميّة شبّهت بالمعنى الأصلي، وإذا انتفى التّخييل بقيت المكنّى عنها بدون التّخييليّة، والمصنّف قد ردّ هذا، حيث قال سابقاً، وهو باطل بالاتّفاق، وبالجملة أنّه لو سلّم جريانها في جميعها يعود الاعتراض وهو وجود المكنّى عنها بدون التّخييليّة، مع أنّ المكنّى عنها لا تنفكّ عن التّخييليّة.

(٤) أي يمكن الجواب عن قوله: «ولو سلّم»، يعود الاعتراض الأوّل لا عن أصل الاعتراض، لأنّه قد صرّح بأنّ (نطقت) مستعمل في أمر وهميّ، فقد اضطرّ آخر الأمر إلى القول

التّخييليّة لا توجد بدونها(١) فيما شاع(٢) من كلام الفصحاء، إذ(٣) لا نزاع في عدم شيوع مثل أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع، وإنّما الكلام في الصحّة، وأمّا وجود الاستعارة بالكناية بدون التّخييليّة فشائع(٤) على ما قرّره صاحب الكشّاف في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾[1]](٥).

بالاستعارة التبعيّة.

وحاصل الجواب: إنّا لا نسلّم أنّ وجود المكنيّة بدون التّخييليّة ممنوع عند السّكّاكي، بل هو قائل بذلك، ثمّ قوله: «بأنّ المراد» أي مراد السّكّاكي بعدم الانفكاك المستفاد من قوله: «لا تنفكّ المكنّى عنها عن التّخييليّة...»، وقوله: «بأنّ المراد...» توطئة للجواب، ومحطّ الجواب قوله: «وأمّا وجود...».

(١) أي بدون المكنيّة فتكون التّخييليّة هي الّتي حكم عليها بأنّها لا توجد بدون المكنّى عنها.

(٢) أي قوله: «فيما شاع» إشارة إلى جواب عمّا يقال: كيف تقول: إنّ التّخييليّة لا توجد بدون المكنيّة مع أنّها وجدت في قولك: أظفار المنيّة الشّبيهة بالسّبع أهلكت فلاناً! وحاصل الجواب أنّ المنفى هو الوجود الشّائع الفصيح لا مطلق الوجود.

(٣) أي إنّما قيّدنا بقولنا: «فيما شاع» لأنّه لا نزاع ولا خلاف في عدم شيوع مثل...، وإنّما الكلام والخلاف في صحّة ذلك المثال، فهو وإن كان صحيحاً عند السّكّاكي إلّا أنّه لا يصحّ عند القوم إلّا إذا جعل الأظفار ترشيحاً للتّشبيه لا على أنّه تخييليّة.

(٤) أي وحينئذٍ فلا يصحّ الاعتراض بوجود المكنيّة بدون التّخييليّة.

(٥) محلّ الشّاهد أنّ العهد استعارة بالكناية.

قال الزّمخشري: فإن قلت: من أين ساغ استعمال النّقض في إبطال العهد؟

قلت: من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين فالعهد مشبّه والحبل مشبّه به، فوزان العهد وزان المنيّة في (أنشبت المنيّة أظفارها) والنّقض قرينة هذه لاستعارة والمستعار له ههنا هو إبطال العهد وهو أمر محقّق لا وهميّ حتّى يكون تخييليّة، فظهر ممّا ذكره صاحب الكشّاف عدم استلزام المكنيّة للتّخييليّة، وإلّا لم توجد بدونها، والحال أنّها وجدت ههنا بدونها.

---

[1] سورة البقرة، ٢٧.

وصاحب المفتاح في مثل: أنبت الرّبيع البقل(١)، فصار الحاصل من مذهبه(٢) أنّ قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييليّة مثل: أظفار المنيّة، ونطقت الحال، وقد تكون استعارة تحقّيقيّة على ما ذكر في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾[1](٣) أنّ البلع استعارة عن غور الماء في الأرض، والماء استعارة بالكناية عن

---

(١) أي فقد ذكر أنّ الرّبيع شبّه بالفاعل الحقيقي على طريق المكنيّة، وأنّ الإنبات قرينة لها وهو حقيقة، فقد وجدت المكنيّة بدون التّخييليّة.

(٢) أي من مذهب السّكّاكي في قرينة المكنيّة باعتبار ما ذكره في موارد متعدّدة.

(٣) والشّاهد في أنّ البلع بمعنى إدخال الطّعام للجوف من الحلق، استعارة عن غور الماء في الأرض، وأصله تشبيه غور الماء في الأرض ببلع الحيوان ما في فمه إلى داخله، ثمّ حذف المشبّه واستعير له لفظ المشبّه به وهو البلع، وقرينة هذه الاستعارة كون الخطاب للأرض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء، بتشبيه الماء بالغذاء بجامع أنّهما مادة حيويّة وادّعاء أنّه فرد منه، وإنّ الغذاء كما يتناول الخبز بصورة متعارفة يتناول الماء بصورة غير متعارفة، فحذف المشبّه به وأقيم مقامه لازمه وهو البلع المناسب للأغذيّة دون الماء وسائر الأشربة.

ووجه الشبّه في الاستعارتين ظاهر، أمّا في البلع فهو إدخال ما يكون به الحياة إلى مقرّ خفيّ، أي من ظاهر إلى باطن من مكان معتاد للإدخال من أعلى إلى أسفل، وهذه الاستعارة في غاية الحسّن لكثرة التّفصيل في وجه الشّبه فيها، وأمّا في الماء فهو كون كلّ من الطّعام والماء ممّا تقوم به الحياة ويتقوّى به، فالأرض يتقوّى نباتها وأشجارها بالماء والحيوان يتقوّى بالغذاء، ويدخل كلّ منهما بالتّدريج غالباً.

والحاصل:

. **أنّه شبّه الماء بالغذاء بجامع أنّ كلاً منهما تقوم به الحياة ويتقوّى به على طريق الاستعارة بالكناية و﴿ابْلَعِي﴾ مستعار لغور استعارة تحقّيقيّة، وهي قرينة للمكنيّة.**

---

[١] سورة هود: ٤٤.

الغذاء، وقد تكون(١) حقيقة كما في: أنبت الرّبيع(٢).

[فصل] في شرائط(٣) حسن الاستعارة

[حسن كلّ من] الاستعارة [التّحقيقيّة والتّمثيل(٤)] على سبيل الاستعارة [برعاية جهات حسن التّشبيه] كان يكون وجه(٥) الشبه شاملاً للطّرفين والتّشبيه(٦) وافياً بإفادة

---

(١) أي قد يكون قرينة الاستعارة بالكناية حقيقة، فإنّ الإنبات حقيقة وقرينة على الاستعارة بالكناية.

(٢) أي قيل في بعض الحواشي: والحقّ بعد هذا كلّه أنّ هناك استعمالات كثيرة للبلغاء في الاستعارة التبعيّة، يكون تشبيه المصادر هو الغرض الأصلي فيها، وهناك استعمالات يكون التّشبيه في متعلّقات المصادر هو المقصود، ولاشكّ أنّه لا يحسن في الاستعمالات الأولى ردّ التبعيّة إلى المكنيّة بخلاف الثّانية.

(٣) أي أطلق الجمع على ما فوق الواحد كما في اصطلاح أهل الميزان، إذ المشترط في حسنها شرطان أشار إلى أحدهما بقوله: «حسن كلّ من الاستعارة التّحقيقيّة»، أي قد تقدّم أنّها هي الّتي تحقّق معناها حسّاً أو عقلاً، وهي ضدّ التّخييليّة.

(٤) أي الاستعارة التّمثيليّة، وقد تقدّم أيضاً أنّها اللّفظ المنقول من معنى مركّب إلى ما شبّه بمعناه، وحينئذٍ إن خصّصت الاستعارة التّحقيقيّة بالمفردات كان عطف التّمثيليّة على التّحقيقيّة من عطف المباين على المباين، وإلّا كان من عطف الخاصّ على العامّ.

(٥) أي هذا بيان للجهات الّتي يحسن التّشبيه بمراعاتها، والمراد يكون وجه الشبّه شاملاً للطّرفين أن يكون متحقّقاً فيهما، وذلك كالشّجاعة في زيد والأسد، فإذا وجد وجه الشبّه في أحدهما دون الآخر، فإنّ الحسن كاستعارة اسم الأسد للجبان من غير قصد التّهكّم هذا، ولكن عدّ هذا الوجه من شروط الحسن غير وجيه، لأنّه من شروط الصحّة لا من شروط الحسن إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع.

(٦) أي وأن يكون التّشبيه وافياً بإفادة ما علّق به من الغرض الّذي قصد إفادته كبيان إمكان المشبّه، أو تزيينه أو تشويهه.

ما علّق به من الغرض، ونحو ذلك(١) [وأن لا يشمّ رائحته لفظاً] أي وبأن لا يشمّ شيء(٢) من التّحقيقيّة والتّمثيل رائحة التّشبيه من جهة(٣) اللّفظ، لأنّ ذلك(٤) يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به، لما في التّشبيه(٥) من الدّلالة على أنّ المشبّه به أقوى في وجه الشّبه.

---

(١) أي مثل ذلك كون وجه الشّبه غير مبتذل بأن يكون غريباً لطيفاً، لكثرة ما فيه من التّفصيل أو نادر الحضور في الذّهن كتشبيه الشّمس بالمرآة في كف الأشلّ، وتشبيه البنفسج بأوائل النّار في أطراف كبريت، ثمّ يستعار كلّ واحد منهما لما شبّه به بخلاف تشبيه الوجه الجميل بالشّمس، ثمّ يستعار له وتشبيه الشّجاع بالأسد، ثمّ يستعار له فإنّ ذلك ممّا يفوّت فيه الحسن لفوات حسن التّشبيه فيه لعدم الغرابة لوجود الابتذال فيه.

(٢) أي أشار بهذا إلى قول المصنّف، و«أن لا يشمّ» عطف على «رعاية» إلى حسن الاستعارة حاصل برعاية الجهات المحصّلة لحسن التّشبيه.

(٣) أي أشار بقوله: «من جهة اللّفظ» إلى أنّ لفظاً في كلام المصنّف نصب على التّمييز، وإنّما قال لفظاً، لأنّ شمّ التّشبيه معنى موجود في كلّ استعارة بواسطة القرينة، لأنّ الاستعارة لفظ أطلق على المشبّه بمعونة القرينة بعد نقله عن المشبّه به بواسطة المبالغة في التّشبيه، فلا يمكن نفي إشمام الرّائحة مطلقاً، أي من جهة اللّفظ والمعنى.

(٤) أي شمّ رائحة التّشبيه لفظاً يبطل الغرض من الاستعارة.

(٥) أي قوله: «لما في التّشبيه» علّة للعلّة أعني قوله: «لأنّ ذلك يبطل...».

وحاصل ما ذكره أنّ شم رائحة التّشبيه إنّما أبطل كمال الغرض من الاستعارة، لأنّ الغرض منها إظهار المبالغة في التّشبيه، ويحصل ذلك الاظهار بادّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه، وادّعاء أنّهما مشتركان في الحقيقة الجامعة لهما، وأنّ اللّفظ موضوع لتلك الحقيقة، إلّا أنّ أحد الفردين متعارف والآخر غير متعارف، ومقتضى هذا الغرض استواؤهما في ذلك الجامع، ولا شكّ أنّ إشمام رائحة التّشبيه فيه إشعار ما بأصل التّشبيه، والأصل في التّشبيه أن يكون المشبّه به أقوى من المشبّه في الجامع، وكونه أقوى منه ينافي الاستواء فيه الّذي هو مقتضى الغرض.

فالمتحصّل من الجميع أنّ شمّ رائحة التّشبيه مبطل لكمال الغرض من الاستعارة.

[ولذلك] أي ولأنّ(١) شرط حسنه أن لا يُشمّ رائحة التّشبيه لفظاً [يوصى(٢) أن يكون الشّبه] أي ما به(٣) المشابهة [بين الطّرفين جليّاً] بنفسه(٤) أو بواسطة عرفٍ(٥) أو اصطلاح خاصّ [لئلّا تصير] الاستعارة [إلغاز] وتعمية

---

(١) أي ولأجل ما قلنا: من أنّ من شروط الحسن في كلّ من الاستعارتين، أن لا يشمّ رائحة التّشبيه لفظاً، فضمير «حسنه» راجع إلى كلّ من الاستعارتين، فالمعنى أي ولأنّ شرط حسن كلّ من الاستعارة التّحقيقيّة والتّمثيل على سبيل الاستعارة عدم إشمامه رائحة التّشبيه من جهة اللّفظ.

(٢) أي يوصى بالبناء للمفعول أن يوصى البلغاء بعضهم بعضاً عند تحقّق حسن الاستعارة لوجود هذا الشّرط، وهو عدم إشمام رائحة التّشبيه لفظاً.

(٣) أي وجه الشبّه، فالمعنى ولذلك يوصي البلغاء بعضهم بعضاً على جلاء وجه الشبّه، وإنّما رتّب التّوصّي المذكور على ذلك الشّرط، وهو عدم إشمام رائحة التّشبيه لفظاً لا باشتراط رعاية جهات حسن التّشبيه، لأنّ التّوصّي إنّما يحتاج اليه لأنّه هو الّذي له دخل في الخفاء، وصيرورة الاستعارة لغزاً، بخلاف رعاية جهات حسن التّشبيه، فإنّه لا دخل له في ذلك كما يعلم ممّا يأتي.

(٤) أي لكونه يرى مثلاً، كما في تشبيه الثّريا بعنقود الملاحيّة.

(٥) أي عرف عامّ كما في تشبيه زيد مثلاً بإنسان عريض القفا في البلادة، فإنّ العرف حاكم بأنّ عرض القفا معه البلادة، وكما في تشبيه الرّجل بالأسد في الجرأة، فإنّ وصف الجرة ظاهر في الأسد عرفاً، ومثال الاصطلاح الخاصّ كما في تشبيه النّائب عن الفاعل بالفاعل في حكم الرّفع، فإنّ الرّفع في الفاعل ظاهر في اصطلاح النّحاة فيشبّه به عندما يحتاج المعلّم للتّشبيه مثلاً، أي وإنّما يوصى بكون وجه الشبّه جليّاً في الاستعارة الّتي فيها عدم إشمام رائحة التّشبيه، لئلّا تصير تلك الاستعارة إلغازاً، أي سبب الإلغاز أو ملغزة، فالإلغاز بكسر الهمزة مصدراً لغز في كلامه إذا عمي مراده وأخفاه، أطلق بمعنى اسم المفعول أو على حذف مضاف كما علمت، وذلك لأنّه إذ لم يكن وجه الشبّه ظاهر بل كان خفياً وانضمّ ذلك لخفاء التّشبيه بواسطة عدم شمّ رائحته لاجتمع خفاء على خفاء، فتكون الاستعارة لغزاً.

إن روعي(١) شرائط الحسن، ولم تُشمّ(٢) رائحة التّشبيه، وإن لم يراع(٣) فات الحسن، يقال: ألغز في كلامه إذا عمي مراده، ومنه اللّغز(٤)، وجمعه(٥) ألغاز مثل رطب وأرطاب(٦) [كما لو قيل] في التّحقيقيّة(٧) [رأيت أسداً، وأريد إنسان أبخر(٨)] فوجه الشبه(٩) بين الطّرفين خفيٌّ [أو] في التّمثيل [رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة(١٠)]

---

(١) أي قوله: «إن روعي» شرط مؤخّر، وجوابه قوله: «لئلّا تصير الاستعارة إلغازاً».

(٢) أي من عطف الخاصّ على العامّ إنّ أريد بشرائط الحسن شرائط حسن الاستعارة أتى به بعد العامّ اهتماماً به، إشارة إلى أنّ المراد من ذلك العامّ ذلك الخاصّ، لأنّ مناط التّعمية والإلغاز عليه عند خفاء الوجه.

(٣) أي قوله: «إن لم يراع» مقابل لقوله: «إن روعي»، أي وإن لم تراع شرائط الحسن بأن جيء بوجه الشبّه في أصل التّشبيه الّذي بنيت عليه الاستعارة جليّاً، وكأنّه يحسب أنّ الجلاء أخو الابتذال، وإذا انتفى عدم إشمام الرّائحة بوجود إشمامها يفوت الحسن.

وبعبارة واضحة: إذا أشمّت الاستعارة رائحة التّشبيه فات حسن التّشبيه، وبفوات حسنه يفوت حسن الاستعارة.

(٤) أي ومن هذا الاستعمال عند العرب اللّغز بفتح الغين وضمّ اللّام.

(٥) أي جمع اللّغز، ألغاز بفتح الهمز.

(٦) أي مثل رطب وأرطاب، في وزن المفرد والجمع.

(٧) أي الّتي خفي فيها وجه الشبّه.

(٨) أي منتن رائحة الفم.

(٩) أي البخر بين الطّرفين، أي الأسد والرّجل المنتن الفم خفيٌّ، فإنّ صفة البخر في الأسد غير جليّة.

وبعبارة أخرى: إنّ المشبّه وهو الإنسان الأبخر، والمشبّه به وهو الاسد خفيّ لعدم ظهور كون الأسد أبخر، وإن كان في نفسه أبخر، فتكون هذه الاستعارة التّحقيقيّة إلغازاً وتعمية، فلا يظهر أنّ القصد هنا إلى التّشبيه والمجاز، بل إلى التّحقيقيّة مع أنّ القصد إلى التّشبيه والمجاز دون الحقيقة، فيفوت إدراك المقصود.

(١٠) أي يحتمل أن تكون جملة استئنافيّة، أي مائة منها لا تجد فيها راحلة، فهي جواب

وأريد(١) النّاس] من قوله عليه السّلام: «النّاس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة». وفي الفائق(٢): الرّاحلة البعير الّذي يرتحله الرّجل جملاً كان أو ناقة، يعني(٣) أنّ المرضى المنتخب(٤) من النّاس في عزّة(٥) وجوده، كالنّجيبة المنتجبة الّتي لا توجد في كثير من الإبل، [وبهذا(٦) ظهر أنّ التّشبيه أعم محلاً]

عن سؤال مقدّر، كأنّه قيل: على أي حال رأيتهم، فقيل مائة منها لا تجد فيها راحلة، ويحتمل أن تكون مائة نعتاً للإبل، وما بعدها وصف للمائة، أي إبلاً معدودة بهذا القدر الكثير الموصوف بأنّك لا تجد فيها راحلة.

(١) أي بالإبل الموصوفة بالأوصاف المذكورة حال النّاس من حيث عزّة وجود الكامل مع كثرة أفراد جنسه ولا شكّ أنّ وجه الشّبه المذكور خفيّ، إذ لا ينتقل إلى النّاس من الإبل من هذه الحيثيّة، وإنّما كانت هذه استعارة تمثيليّة، لأنّ الوجه منتزع من متعدّد لأنّه اعتبر وجود كثرة من جنس، وكون تلك الكثرة يعزّ فيها وجود ما هو من جنس الكامل.

(٢) أي هو كتاب للزّمخشري ألفاظ الرّواية، قال الزّمخشري: «الرّاحلة البعير الّذي يرتحله الرّجل» أي يعدّه للرّجل، وحمل الأثقال لقوّته.

(٣) أي يريد النّبيﷺ: «أنّ المرضيّ المنتخب» أي المهذّب من القبائح في عزّة وجوده بين النّاس مع كثرتهم، كالنّجيب من الإبل القويّ على الأحمال والأسفار الّذي لا يوجد في كثير من الإبل، وهذا الحديث موجود في صحيح مسلم، كتاب فضائل الصّحابة، باب قولهﷺ: النّاس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة.

(٤) أي المختار من النّاس لحسن خلقه وزهده.

(٥) أي في قلة وجوده مع كثرة أفراد جنسه، وهذا هو وجه الشّبه.

(٦) أي بجواز إجراء التّشبيه في كلام يقبح فيه سبك الاستعارة ظهر أنّ التّشبيه أعم محلاً، بمعنى أنّه ليس كلّما يتأتّى فيه التّشبيه تتأتّى فيه الاستعارة، فقد يقال: زيد كالأسد في البخر، ولا يقال في الحمام أسد، ويقصد الرّجل الأبخر لانصرافه بدون ذكر وجه الشّبه إلى الرّجل الشّجاع دون الأبخر، ونبّه بقوله: «محلاً» على أنّ العموم من حيث التّحقّق لا من حيث الصّدق، إذ لا يصدق التّشبيه على الاستعارة كما أنّ الاستعارة لا تصدق على التّشبيه، ثمّ النّجيبة في قوله: «كالنّجيبة»، هي النّاقة الكريمة.

إذ كلّ ما يتأتّى(١) فيه الاستعارة يتأتّى فيه التّشبيه من غير عكس، لجواز أن يكون وجه الشّبه غير جليّ، فتصير الاستعارة إلغازاً كما في المثالين المذكورين(٢).

فإن قيل: قد سبق أنّ حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التّشبيه، ومن جملتها أن يكون وجه الشّبه بعيداً غير مبتذل، فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك(٣).

قلنا: الجلاء والخفاء ممّا يقبل الشّدّة والضّعف، فيجب أن يكون(٤) من الجلاء بحيث لا يصير إلغازاً، ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلاً.

---

(١) أي إذ كلّ محلّ تتأتّى فيه الاستعارة، أي الحسناء يتأتّى فيه التّشبيه، وذلك حيث لا خفاء في وجه الشّبه، أي هذه النّسبة بينهما باعتبار الاستعارة الحسنة والتّشبيه مطلقاً، أمّا النّسبة بينها وبين التّشبيه الحسن فالعموم والخصوص من وجه، لأنّها تنفرد عنه فيما يأتي في قوله: «ويتّصل به أنّه إذا قوي الشّبه بين الطّرفين...».

(٢) أي في المتن، وهما رأيت أسداً مريداً به إنساناً أبخر، ورأيت إبلاً...، فتمتنع فيها الاستعارة الحسناء، ويجب أن يؤتى بالتّشبيه في صورة إلحاق النّاس بالابل، كما في الحديث المذكور، ويؤتى بالتّشبيه ـ في صورة إلحاق الرّجل بالسّبع في البخر، ويفرق بأنّ التّشبيه يتصوّر فيه إجمال لما يتعلّق الغرض به في بعض التّراكيب، والمجاز ليس كذلك وإن كانا مستويين في الامتناع عند الخفاء، إذا لم يذكر الوجه في التّشبيه، وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التّشبيه، وإذا صحّ التّشبيه فيما ذكر من المثالين دون الاستعارة كان أعم محلاً.

(٣) أي كون وجه الشّبه بعيداً، لأنّ من لوازم كون وجه الشّبه بعيداً غير مبتذل أن يكون غير جليّ، فكأنّهم اشترطوا في حسنها كون وجه الشّبه جليّاً وكونه غير جليّ وهذا تناف.

(٤) أي أن يكون وجه الشّبه ملتبساً بحالة من الجلاء، هي أن لا يصير إلغازاً، وأن يكون ملتبساً بحالة من الغرابة، هي أنّ لا يصير مبتذلاً، فالمطلوب فيه أن يكون متوسّطاً بين المبتذل والخفيّ.

[ويتّصل به(١)] أي بما ذكرنا من أنّه إذا خفي التّشبيه(٢) لم تحسن الاستعارة، ويتعيّن التّشبيه(٣) [أنّه إذا قوي(٤) الشّبه بين الطّرفين حتّى اتّحدا(٥) كالعلم والنّور(٦) والشّبهة والظّلمة لم يحسن التّشبيه، وتعيّنت الاستعارة] لئلّا يصير كتشبيه الشّيء بنفسه، فإذا فهمت مسألة تقول: حصل في قلبي نور(٧)، ولا تقول: علم كالنّور(٨)، وإذا وقعت في شبهة(٩) تقول: وقعت في ظلمة،

---

(١) أي وينبغي أن يذكر متّصلاً بما ذكرنا، وعقّبه «أنّه إذا قوي الشّبه بين الطّرفين...»، وذلك للمناسبة بينهما من حيث التّقابل، لأنّ كلّ منهما يوجب عكس ما يوجبه الآخر، وذلك لأنّ ما ذكر سابقاً من خفاء الوجه يوجب حسن التّشبيه، وما ذكر هنا يوجب حسن الاستعارة دون التّشبيه.

(٢) أي إذا خفي وجه الشّبه لم تحسن الاستعارة، وإذا لم تحسن تعيّن التّشبيه.

(٣) أي عند البلغاء، لأنّهم يحترزون عن غير الحسن، لا أنّه لا تصحّ الاستعارة، فيكون منافياً لما تقدّم من أنّ كلّ ما تتأتّى فيه الاستعارة يتأتّى فيه التّشبيه.

(٤) أي وقوّة وجه الشّبه بين الطّرفين تكون بكثرة الاستعمال للتّشبيه بذلك الوجه.

(٥) أي صارا كالمتّحدين في ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر، وليس المراد أنّهما اتّحدا حقيقة، والكلام محمول على المبالغة.

(٦) أي فقد كثر تشبيه العلم بالنّور في الاهتداء، وتشبيه الشّبهة بالظّلمة في التّحير حتّى صار كلّ من المشبّهين يتبادر منه المعنى الموجود في المشبّه بهما، فصارا كالمتّحدين في ذلك المعنى، وفي الحقيقة لا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر لئلّا يصير كتشبيه الشّيء بنفسه.

(٧) أي مستعيراً للعلم الحاصل في قلبك لفظ النّور.

(٨) أي ولا تقول: علم كالنّور بمعنى حصل في قلبي كالنّور، مشبّهاً للعلم بالنّور بجامع الاهتداء في كلّ، إذ هو كتشبيه الشّيء بنفسه لقوّة الوجه في العلم، وهو اهتداء به كما في النّور.

(٩) أي وإذا وقع في قلبك شبهة «تقول: وقعت في ظلمة» أي وقع في قلبي ظلمة، مستعيراً لفظ الظّلمة للشّبهة.

ولا تقول: في شبهة كالظّلمة(١) [أو] ـ الاستعارة [المكنى عنها كالتّحقيقيّة] في أنّ حسنها برعاية جهات حسن التّشبيه(٢)، لأنّها تشبيه مضمرة(٣). [و] الاستعارة [التّخييليّة حسنها بحسب حسن المكنّى عنها] لأنّها لا تكون إلّا تابعة للمكنّى عنها، وليس لها(٤) في نفسها تشبيه بل هي حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها.

[فصل]

في بيان معنى آخر(٥) يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك(٦)

---

(١) أي «لا تقول في شبهة كالظّلمة» متشبّهاً للشّبهة بالظّلمة لقوّة وجه الشّبه في الشّبهة، وهو عدم الاهتداء والتّحيّر كما في الظّلمة، فيصير ذلك التّشبيه كتشبيه الشّيء بنفسه.

(٢) أي ترك ذكر قوله: «أن لا تشمّ رائحة التّشبيه لفظاً»، لأنّ المرجوّ من المشبّه به يدلّ على التّشبيه لأنّ من لوازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواصّ المشبّه به، وذلك يدلّ على التّشبيه.

(٣) أي لأنّ المكنّى عنها تشبيه مضمر هذا على مذهب المصنّف كما مرّ، لا على مذهب القوم من أنّها لفظ المشبّه به المضمر في النّفس المرموز إليه بذكر لوازمه، قوله: «والتّخييليّة حسنها بحسب حسن المكنّى عنها» أي بمعنى أنّ حسنها متوقّف على حسن المكنّى عنها.

(٤) أي وليس للتّخيليّة في نفسها تشبيه حتّى يراعي فيها جهات التّشبيه، أو لا تشمّ رائحته، بل إنّها عند المصنّف حقيقة مستعملة فيما وضعت له، وإنّما جيء بها لتكون قرينة على التّشبيه المضمر في النّفس الّذي يسمّى عند المصنّف بالاستعارة بالكناية، فإن حسنت الاستعارة بالكناية حسنت التّخييليّة من حيث كونها قرينة لها، وإلّا فلا حسن لها في نفسها.

(٥) أي وهو الكلمة الّتي تغيّر إعرابها الأصلي كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[1] حيث كان الأصل: وجاء أمر ربّك، فالحكم الأصلي في الكلام لقوله: ﴿رَبُّكَ﴾ هو الجرّ، وأمّا الرّفع فمجاز.

(٦) أي الاشتراك اللّفظي، بأن يقال: إنّ لفظ مجاز وضع بوضعين: أحدهما للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة، والثّاني للكلمة الّتي تغيّر حكم إعرابها الأصلي، فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال.

---

[1] سورة الفجر: ٢٢.

أو التّشابه(١). [وقد يطلق المجاز على كلمة تغيّر حكم إعرابها] أي حكمها الّذي هو الإعراب على أنّ الإضافة للبيان، أي ـ تغيّر إعرابها من نوع إلى نوع آخر(٢) [بحذف(٣) لفظ، أو زيادة لفظ].

فالأوّل(٤):

---

(١) أي مشابهة الكلمة الّتي تغيّر إعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها الأصلي، وذلك بأنّ شبّهت الكلمة المنتقلة عن إعرابها الأصلي بالكلمة المنتقلة عن معناها الأصلي بجامع الانتقال عن الأصل في كلّ، واستعير اسم المشبّه به وهو لفظ مجاز للمشبّه، وعلى هذا الاحتمال فإطلاق لفظ مجاز على الكلمة الّتي تغيّر إعرابها الأصلي مجاز بالاستعارة.

(٢) أي من أنواعه، وذلك بأن زال النّوع الأصلي الّذي تستحقّه الكلمة، وحلّ محلّه نوع آخر.

(٣) أي الباء سببيّة متعلّقة بتغيّر، أي أنّ ذلك التّغيّر يحصل ـ بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة، لاستحقّت به نوعا من الإعراب، فلمّا حذف حدث نوع آخر من الإعراب، أو بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة استحقّت قبله نوعاً من الإعراب، فحدث بزيادته نوع آخر من الإعراب.

وخرج بقوله: «بحذف لفظ...»،

تغيّر إعراب غير في: جاءني القوم غير زيد، فإنّ غيراً كان مرفوعاً صفة، فغيّر إلى النّصب على الاستثناء لا بحذف ولا بزيادة، بل ينقل ـ غير من الوصفيّة إلى كونها أداة استثناء، والتّعريف المذكور تعريف بالأعمّ، إذ يشمل ما ليس بمجاز، فيكون مبنيّاً على القول بجوازه، إذ قد دخل في التّعريف المذكور نحو: إنّما زيد قائم، فإنّه تغيّر حكم إعراب زيد، بزيادة ما الكافّة، وكان في الأصل إنّ زيداً قائم، فإنّه تغيّر إعراب زيد من النّصب إلى الرّفع ودخل فيه أيضا نحو: ليس زيد بمنطلق، وما زيد بقائم، مع أنّ هذه الأمثلة ليست بمجاز، كما صرّح به في المفتاح.

(٤) أي التّغير الّذي يكون بنقص، تسمّى الكلمة بسببه مجازاً.

[كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[١](١)، ﴿وَسْـَٔلِ الْقَرْيَةَ﴾[٢](٢)]. والثّاني(٣): مثل [قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[٣](٤)، أي] جاء [أمر ربّك] لاستحالة(٥) المجيء على الله تعالى، [و] اسأل [أهل القرية] للقطع(٦) بأنّ المقصود هاهنا سؤال أهل القريّة، وإن جعلت القريّة مجازا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل(٧)

(١) والتّقدير: جاء أمر ربّك.

(٢) والتّقدير: واسأل أهل القرية.

(٣) أي التّغير الّذي يكون بزيادة تسمّى الكلمة مجازاً.

(٤) والتّقدير: ليس مثله شيء، بزيادة الكاف.

(٥) أي قوله:

«لاستحالة المجيء» علّة لمحذوف، أي وإنّما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحالة المجيء على الله تعالى، وذلك لأنّ المجيء عبارة عن الانتقال من حيّز إلى آخر بالرّجل، وهو مخصوص بالجسم الحيّ الّذي له رجل.

ومن البديهي أنّ الجسمّية مستحيلة على الله تعالى، فلابدّ من تقدير المضاف، وهو الأمر، ليصحّ هذا الكلام الصّادق، والقرينة على ذلك هو الامتناع العقليّ.

(٦) أي إنّما حمل على تقدير المضاف للقطع بأنّ المقصود من الآية سؤال أهل القرية لا سؤالها نفسها، لأنّ القرية عبارة عن الأبنيّة المجتمعة، وسؤالها وإجابتها خرق للعادة، وإن كان ممكناً عقلاً، لكن ليس مراداً في الآية، بل المراد فيها سؤال أهلها للاستشهاد بهم، فيجيبوا بما يصدق أو يكذب لا سؤالها، لأنّ الشّاهد لا يكون جماداً.

(٧) أي من قبيل المجاز المطلق على كلمة تغيّر حكم إعرابها بحذف لفظ، بل من قبيل المجاز المرسل من باب جرى النّهر، بإطلاق اسم المحلّ على الحال.

والفرق بينهما:

أنّ المضاف في هذا القبيل محذوف، وفي ذلك القبيل ليس شيء محذوفاً.

[١] سورة الفجر: ٢٢.

[٢] سورة يوسف: ٨٢.

[٣] سورة الشورى: ١١.

[وليس مثله شيء] لأنّ(١) المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى، لا نفي أن يكون شيء مثل مثله(٢)، فالحكم الأصلي لربّك والقرية هو الجرّ، وقد تغيّر في الأوّل إلى الرّفع، وفي الثّاني إلى النّصب بسبب حذف المضاف، والحكم الأصلي في مثله هو النّصب، لأنّه(٣) خبر ليس، وقد تغيّر إلى الجرّ بسبب زيادة الكاف(٤)، فكما وصفت الكلمة بالمجاز(٥) باعتبار نقلها عن معناها الأصلي، كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلي، وظاهر عبارة المفتاح أنّ الموصوف بهذا النّوع من المجاز هو نفس الإعراب(٦)، وما ذكره ـ المصنّف(٧) أقرب.

والقول بزيادة الكاف ـ في نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أخذ بالظّاهر.

---

(١) أي قوله: «لأنّ المقصود...» علّة المحذوف، أي ـ وإنّما حمل على زيادة الكاف، لأنّ المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى....

(٢) أي لا مثل له تعالى حتّى ينفى مثل ذلك المثل.

(٣) أي لأنّ لفظ مثله، في قوله: «ليس مثله شيء» خبر ليس، وشيء اسمها.

(٤) أي لأنّ الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، أمّا حرف جرّ، أو اسم بمعنى مثل مضاف إلى ما بعده، وكلاهما يقتضي الجرّ.

(٥) أي هذا الكلام صريح في أنّ المسمّى بالمجاز هو كلمة ﴿رَبُّكَ﴾، ولفظ ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ ولفظ المثل، وليس المسمّى بالمجاز هو الإعراب المتغيّر، والأوّل ما قاله المصنّف، والثّاني ظاهر عبارة المفتاح.

(٦) أي المستعمل في غير محلّه الأصلي، فالنّصب في ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ يوصف عنده بأنّه مجاز لأنّه تجوز فيه بنقله لغير محلّه، لأنّ القرية بسبب التّقدير محلّ للجرّ، وقد أوقع فيها النّصب.

(٧) أي من أنّ الموصوف بكونه مجازاً في هذا النّوع، هو الكلمة الّتي تغيّر إعرابها أقرب ممّا ذكره السّكّاكي من أنّ الموصوف بكونه مجازاً في هذا النّوع، هو الاعراب ـ المستعمل في غير محلّه.

وذلك لوجهين أحدهما: أنّ لفظ المجاز مدلوله في الموضعين هو الكلمة بخلاف إطلاقه على الإعراب فإنّه يقتضي تخالف مدلوليه في الموضعين هنا وما تقدّم، لأنّ مدلوله في أحد الموضعين الكلمة ومدلوله في الموضع الآخر كيفيّة الكلمة، وهو الاعراب.

ويحتمل أن لا تكون(١) زائدة بل تكون نفيا للمثل بطريق الكناية الّتي هي أبلغ، لأنّ الله تعالى موجود، فإذا نفى مثل مثله(٢) لزم نفي مثله، ضرورة أنّه لو كان له مثل لكان هو أعني الله تعالى مثل مثله، فلم يصحّ نفي مثل مثله، كما تقول(٣): ليس لأخي زيد أخ، أي ليس لزيد أخ نفياً للملزوم بنفي لازمه، والله أعلم.

والثّاني: إنّ إطلاق المجاز على الإعراب لكونه قد وقع ـ في غير محلّه الأصلي إنّما يظهر في الحذف، لأنّ المقدّر كالمذكور في الإعراب، فانتقل إعراب ـ المقدّر للمذكور.

وأمّا ـ الزّيادة فلا يظهر ـ فيها كون الإعراب واقعاً في ـ غير محلّه، لأنّه ـ ليس هناك لفظ مقدّر كالمذكور.

وبعبارة أخرى: إنّ ما ذكره السّكّاكي إنّما يصحّ في المجاز بالحذف لانتقال إعراب المحذوف فيه للمذكور، أمّا المجاز بالزّيادة فلا انتقال فيه.

(١) أي الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ زائدة بل تكون الكاف نفياً للمثل بطريق الكناية، وهي أبلغ من الحقيقة الّتي هي مقتضى زيادتها، ووجه الأبلغيّة أنّه يشبّه دعوى الشّيء بالبيّنة، فكأنّه ادّعى نفي المثل بدليل صحّة نفي مثل المثل.

وتوضيح ذلك: أن تقول: إنّ الشّيء إذا كان موجوداً متحقّقاً فمتى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك الشّيء الموجود المتحقّق مثلاً لذلك المثل، لأنّ المثليّة أمر نسبيّ بينهما، فإذا نفى هذا اللّازم، وقيل: لا مثل لمثل ذلك المتحقّق لزم نفي الملزوم، وهو مثل ذلك المتحقّق، لأنّه يلزم من نفي اللّازم نفي الملزوم، وإلّا لكان الملزوم موجودا بلا لازم وهو باطل، فالله تبارك وتعالى متحقّق موجود، فلو كان له مثل كان الله مثلا لذلك المثل المفروض، فإذا نفي مثل ذلك المثل الّذي هو لازم كان مقتضياً لنفي الملزوم وهو وجود المثل.

(٢) أي الّذي هو اللّازم «لزم نفي مثله» أي لزم نفي مثل المثل، ولازم ذلك نفي المثل، وهو المطلوب.

(٣) أي كما تقول في شأن زيد الّذي لا أخ له قصداً لإفادة نفي أخ له، ليس لأخي زيد أخ على سبيل الكناية.

توضيح الكناية أنّه إذا فرض أنّ لزيد ـ الموجود أخاً لزم أن يكون زيد أخاً لذلك ـ الأخ المفروض وجوده، فلمّا استلزم وجود الأخ وجود الأخ لذلك الأخ، وهو زيد لم يصحّ نفي

الكناية

في اللّغة مصدر كنيت بكذا(١)، أو كنوت إذا تركت التّصريح به(٢)، وفي الاصطلاح [لفظ (٣) أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه(٤)]، أي إرادة ذلك المعنى مع لازمه، كلفظة طويل النّجاد، المراد به (٥)طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النّجاد أيضاً.

الأخ عن ذلك الأخ المفروض، وإلّا لزم وجود الملزوم وهو الأخ المفروض بدون لازمه، وهو ثبوت أخ له.

فظهر أنّ قولنا:

ليس لأخي زيد أخ، نفي للملزوم، وهو أخو زيد بنفي لازمه وهو اخو أخيه، لأنّ نفي الملزوم لازم لنفي لازمه، فقد أريد باللّفظ لازم معناه، وهو معنى الكناية فصدق عليه حدّ الكناية أعني ذكر الملزوم وإرادة اللّازم والملزوم في المثال المذكور، هو أخو زيد، ولازمه هو أخو أخيه.

(١) أي بكثير الرّماد عن كذا، أي عن الجود مثلاً.

(٢) أي تركت التّصريح بالجود مثلا، ثمّ «كنيت» إشارة إلى كونه ناقصاً يائياً، كرمى يرمي، و«كنوت» إشارة إلى كون الفعل ناقصاً واوياً، كـ(دعا يدعو) هذا، ولكن قولهم في المصدر كناية بالياء، دون كناوة بالواو يؤيّد الاحتمال الأوّل.

(٣) أي من هذا التّعريف يستفاد أنّ الكناية عند المصنّف ذكر الملزوم وإرادة اللّازم حقيقة أو ادّعاء فـ«بالإرادة» خرج لفظ السّاهي والسّكران والنّائم، وخرج بقول «لازم معناه» الحقيقة الصّرفة، ثمّ المراد باللزّوم في هذا الفنّ هو التّعلّق والارتباط، لا اللزّوم المنطقي والعقليّ بمعنى عدم الانفكاك.

(٤) أي إشارة إلى أنّ إرادة اللّازم أصل، واردة الملزوم تبعيّة، وقيل: إنّ الكناية مستعملة في المعنى الحقيقي لينقل منه إلى لازمه.

(٥) أي بلفظ طويل النّجاد لازم معناه، أعني طول القامة مع جواز إرادة طول النّجاد، أي حمائل السّيف أيضاً.

[فظهر (١) أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي مع إرادة لازمه(٢)] كإرادة طول النّجاد مع إرادة طول القامة، بخلاف المجاز فإنّه لا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي، للزوم القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي(٣).وقوله: من جهة إرادة المعنى، معناه من جهة جواز إرادة المعنى(٤)، ليوافق (٥)

والحاصل إنّ النّجاد حمائل السّيف، فطول النّجاد يستلزم طول القامة، فإذا قيل: فلان طويل النّجاد، فالمراد أنّه طويل القامة، فقد استعمل اللّفظ في لازم معناه مع جواز أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنّه طويل حمائل السّيف وطويل القامة، أي مع جواز أن يراد كلا المعنيين، أي المعنى الحقيقي وهو طول حمائل السّيف، والمعنى المجازي، وهو طول القامة.

(١) أي فظهر ممّا ذكرنا من جواز إرادة المعنى الأصلي أنّ الكناية تخالف المجاز من جهة جواز إرادة المعنى الحقيقي.

(٢) أي هذا القيد إنّما يكون فصلا لإخراج المجاز عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنّف.

(٣) أي لأنّ المجاز تلزمه قرينة تمنع عن إرادة الحقيقة مثلاً، لا يجوز في قولنا: رأيت أسدا في الحمّام أن يراد بالأسد الحيوان المفترس، لأنّ معه قرينة تدلّ على عدم إرادة معناه الحقيقي، فلو انتفى هذا انتفى المجاز، لانتفاء الملزوم بانتفاء اللّازم.

والحاصل إنّ الفرق بين المجاز والكناية من وجهين:

أحدهما: إنّ الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها، فلا يمتنع في قولنا: فلان طويل النّجاد أن نريد طول نجاده من غير ارتكاب تأويل مع إرادة طول قامته، والمجاز ينافي ذلك فلا يصحّ في نحو قولك: في الحمّام أسد أن تريد مع الأسد الرّجل الشّجاع من غير تأويل.

والثّاني: إنّ معنى الكناية هو الانتقال من الملزوم إلى اللّازم، وليس مبنى المجاز كذلك.

(٤) أي هذا الكلام إشارة إلى حذف المضاف، أعني كلمة جواز.

(٥) أي قوله: «ليوافق ما ذكره...» تعليل لتقدير لفظ الجواز المضاف إلى إرادة، إذ كلام المصنّف في تعريف الكناية مشتمل على ذكر لفظ الجواز، حيث قال: «لفظ ـ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه».

ما ذكره في تعريف الكناية، ولأنّ(١) الكناية ـ كثيرا ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي للقطع بصحّة قولنا: فلان طويل النّجاد، وجبان ـ الكلب، ومهزول الفصيل، وإن لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل(٢). ومثل هذا (٣) في الكلام أكثر من أن يحصى، وههنا بحث (٤) لابد من التّنبّه له

---

(١) أي قوله: «لأنّ الكناية...» علّة لحذف المضاف، وهو الجواز أيضاً، أي لم يشترط في تعريفهما إلّا جواز الإرادة لا وقوعها، لأنّ الكناية كثيراً ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي.

(٢) أي صحّت الكناية بنحو هذه الألفاظ مع انتفاء أصل معناها، فإنّ طويل النّجاد كناية عن طول القامة مع عدم النّجاد، أي حمائل السّيف وجبان الكلب كناية عن الكرم، لأنّ جبن الكلب، أي عدم جرأته على من يمرّ به يستلزم كثرة الواردين، وكثرة الواردين عليه تستلزم كرم صاحبه مع عدم كلب أصلاً، ومهزول الفصيل كناية عن الكرم أيضاً، لأنّ هزال الفصيل يستلزم عدم وجود لبن من أمّه، وهو يستلزم الاعتناء بالضّيفان لأخذ اللّبن من أمّه وسقيه لهم، وكثرة الضّيفان تستلزم الكرم، فمهزول الفصيل كناية عن الكرم، وإن لم يكن فصيل أصلاً فضلاً عن كونه ـ مهزولاً.

(٣) أي مثل القول المتقدّم من عدم إرادة المعنى الحقيقي لعدم وجوده كثير في الكلام.

(٤) أي هذا جواب ممّا يقال: إنّ التّعريف غير جامع، لأنّه لا يشمل الكناية الّتي تمتنع فيها إرادة المعنى الحقيقي.

وحاصل الجواب اعتبار قيد الحقيقة في التّعريف، فقولهم في تعريف الكناية: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، أي من حيث إنّ اللّفظ كناية، وأمّا من حيث خصوص المادّة، فقد يمتنع إرادة المعنى الحقيقي لاستحالته.

وبعبارة أخرى: إنّ الكناية من حيث إنّها كناية، أي لفظ أريد به لازم معناه بلا قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، لأنّنا من جواز إرادة المعنى الحقيقي.

نعم قد تمتنع تلك الإرادة في الكناية من حيث خصوص المادّة لاستحالة المعنى، فجواز الإرادة من حيث إنّها كناية، ومنعها من حيث خصوص المادّة بتعريف الكناية صادق على هذه الصّورة أيضاً.

وهو(١) إنّ المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية، هو أنّ الكناية ـ من حيث إنّها كناية(٢) لا تنافي ذلك(٣) كما أنّ المجاز ينافيه(٤)، لكن يمتنع ذلك(٥) في الكناية بواسطة خصوص المادّة كما ذكره صاحب الكشّاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1](٦) إنّه من باب الكناية(٧)، كما في قولهم: مثلك لا يبخل، لأنّهم إذا نفوه عمّن يماثله، وعمّن يكون على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه، كما يقولون: بلغت أترابه(٨)، يريدون بلوغه، فقولنا: ليس كالله شيء، وقولنا: ليس كمثله شيء عبارتان

---

(١) أي البحث.

(٢) أي لا من حيث خصوص المادّة.

(٣) أي إرادة المعنى الحقيقي.

(٤) أي إرادة المعنى الحقيقي.

(٥) أي إرادة المعنى الحقيقي، وكان الأنسب أن يقول: وأمّا من حيث خصوص المادّة فقد يمتنع في الكناية ذلك.

(٦) أي فإنّ المعنى الموضوع له، وهو نفي مثل وهو ملزوم، والمثل لازمه، وهو الله تعالى، فنفي الملزوم الّذي هو مثل مثله، وأريد نفي المثل عنه تعالى، وهذا معنى صحيح بليغ، لا يجوز في هذه المادّة إرادة المعنى الموضوع له، أعني نفي مثل مثله تعالى، لأنّه تعالى على تقدير أن يكون له مثل، هو مثل مثله فيلزم نفيه تعالى، وهو باطل قطعا فثبت أنّ من أفراد الكناية ما يمتنع فيه بخصوصيّة المادّة جواز إرادة المعنى الموضوع له.

(٧) أي من نوعها وقبيلها، كما أنّ قولهم: مثلك لا يبخل، من قبيلها، والمثال نظير للآية من حيث إنّ كلاً كناية لا من حيث امتناع إرادة المعنى الحقيقي مع لازمه، ويحتمل أن يكون نظيرها في ذلك أيضاً، لأنّ القصد من قولهم: مثلك لا يبخل، نفي البخل عن المخاطب لا يصحّ أن يراد نفي البخل عن مثله أيضاً، لأنّ إثبات مثله للمخاطب نقص في المدح وهو خلاف المقصود.

(٨) أي أتراب جمع ترب بكسر التّاء، أي أقرانه في السّن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع في زمان واحد، فيلزم من بلوغ أقرانه بالسّن بلوغه بالسّن.

---

[1] سورة الشورى: ١١.

متعاقبتان(١) على معنى واحد، وهو نفي المماثلة عن عن ذاته، مع أنّه لا فرق بينهما(٢) ـ إلا ما تعطيه(٣) ـ الكناية ـ من المبالغة ،ولا يخفى ههنا(٤) امتناع إرادة ـ الحقيقة وهو نفي المماثلة ـ عمن هو مماثل له وعلى أخصّ أوصافه.

[وفـرق(٥)] بين الكناية والمجاز[بأنّ الانتقال فيها أي من الكناية [من الـلّازم] إلى الملزوم، كالانتقال من طول النّجاد إلى طول القامة(٦)، [وفيه] أي في المجاز الانتقال

---

(١) أي واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبة والبدليّة، فنفي المماثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدّي بالعبارة الأولى على وجه الصّراحة، وأخرى يؤدّي بالعبارة الثّانيّة على وجه الكناية، وذلك لأنّ مؤدّاها بالمطابقة نفي أن يكون شيء مماثلاً لمثله، ويلزم من نفي كون الشّيء مماثلاً نفي كونه مماثلاً له تعالى، إذ لو كان ثمّ مماثل له تعالى، كان الله مماثلاً لمثله، ضرورة أنّ ما يثبت لأحد المثلين فهو ثابت للآخر، وإلّا افترقت لوازم المثلين، فثبت أنّ مفاد العبارتين واحد.

(٢) أي بين العبارتين.

(٣) أي الفرق بينهما أنّ ما تعطيه الكناية، أي العبارة الثّانية من المبالغة، أي الكناية تفيد المبالغة لإفادتها المعنى بطريق اللزّوم الّذي هو كادّعاء الشّيء ببيّنة، ولـمّا كانت الكناية أبلغ من الحقيقة كان قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أوكد في نفي المثل من (ليس كالله شيء).

(٤) أي في الآية، أعني ليس كمثله شيء امتناع إرادة الحقيقة، لاستحالة ثبوت مماثل له تعالى، وإرادة الحقيقة في ذلك تقتضي إثباته له.

(٥) أي قوله:

«فرق» بالبناء للمفعول وهو الاقرب، وذلك لعدم تقدّم الفاعل فيما مرّ، ويحتمل أن يكون مبنيّاً للفاعل، والفاعل ضمير عائد على السّكّاكي للعلم به، فإنّ الكلام في المباحثة غالباً معه، وذكر المصنّف هذا الفرق ثمّ اعترض عليه بقوله: «وردّ»، والفرق المرضي عند المصنّف أنّ الكناية فيها جواز إرادة المعنى الحقيقي دون المجاز.

(٦) أي فطول القامة ملزوم لطول النّجاد، وطول النّجاد لازم لطول القامة، وكذلك النّبت لازم للمطر بحسب العادة، والمطر ملزوم له، وكذلك الشّجاعة لازمة للأسد، والأسد ملزوم لها.

[من الملزوم] إلى اللّازم، كالانتقال من الغيث إلى النّبت، ومن الأسد إلى الشّجاعة [وردّ] هذا الفرق [بأنّ اللّازم ما لم(١) يكن ملزوماً] بنفسه، أو بانضمام قرينة إليه، [لم ينتقل منه] إلى الملزوم، لأنّ اللّازم من حيث إنّه(٢) يجوز أن يكون أعمّ(٣)، ولا دلالة للعامّ على الخاصّ(٤).

[وحينئذٍ] أي وحين إذ كان اللّازم ملزوماً(٥) [يكون الانتقال من الملزوم] إلى اللّازم كما في المجاز، فلا يتحقّق الفرق(٦) والسّكّاكي أيضاً معترف بأنّ اللّازم ما لم يكن ملزوماً امتنع الانتقال منه(٧).

---

(١) أي ما مصدريّة ظرفيّة، أي مدّة كونه غير ملزوم بأن بقي على لازميّته، ولم يكن ملزوماً لملزومه لكونه أعمّ من ملزومه.

(٢) أي من حيث إنّه يلزم من وجود غيره وجوده.

(٣) أي أعمّ من ملزومه كالحيوان بالنّسبة للإنسان، فلا يخلو الإنسان من الحيوان، وقد يخلو الحيوان من الإنسان، وإذا صحّ أن يكون اللّازم أعمّ فلا ينتقل منه إلى الملزوم، إذ لا دلالة للأعمّ على الأخصّ حتّى ينتقل منه إليه.

(٤) أي كالحرارة مثلاً لا تدلّ على النّار.

(٥) أي الأولى أن يقول: أي وحين إذ كان لا ينتقل من اللّازم مادام لم يكن ملزوماً.

(٦) أي فلا يحصل الفرق بين المجاز والكناية، لأنّ الانتقال في كلّ منهما من الملزوم إلى اللّازم، لأنّ الانتقال من اللّازم إلى الملزوم لا يحصل إلّا إذا كان اللّازم المنتقل منه ملزوماً، فينتقل منه من حيث إنّه ملزوم لا من حيث إنّه لازم.

(٧) أي فإنّ السّكّاكي قال: مبنى الكناية على الانتقال من اللّازم إلى الملزوم، وهذا يتوقّف على مساواة اللّازم للملزوم، وهي إنّما تتحقّق إذا كان اللّازم ملزوماً، وحينئذٍ يتحقّق التّلازم بين اللّازم والملزوم، فيصير الانتقال من اللّازم إلى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللّازم كما في المجاز، فلم يحصل فرق بين الكناية والمجاز بما ادّعاه من أنّ الانتقال في الكناية من اللّازم إلى الملزوم، وفي ـ المجاز من الملزوم إلى اللّازم، إذ ثبت أنّ اللّازم لا ينتقل منه إلّا إذا كان ملزوماً، فاتّحد الكناية والمجاز في المنتقل عنه والمنتقل إليه فأين الفرق؟

وما يقال(١): إنّ مراده أنّ اللزّوم من الطّرفين من خواصّ الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه ممّا لا دليل(٢) عليه.

وقد يجاب(٣): بأنّ مراده(٤) باللّازم ـ

---

(١) أي ما يقال في الجواب عن اعتراض المصنّف على السّكّاكي «إنّ مراده» أي السّكّاكي من قوله: «بأنّ الانتقال فيها...».

وحاصل تصحيح فرق السّكّاكي بين الكناية والمجاز: أنّ مراد السّكّاكي بقوله: «الانتقال في الكناية من اللّازم إلى الملزوم»، هو اللّازم المساوي لملزومه، لأنّ اللزّوم بين الطّرفين من خواصّ الكناية، ومراده بقوله: «الانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللّازم» مطلقاً، لأنّ اللزّوم بين الطّرفين لا يشترط في المجاز فصحّ ما ذكره من الفرق.

(٢) أي فيقال في ردّ تصحيح الفرق بينهما: أن لا دليل على اختصاص الكناية باللزّوم بين الطّرفين دون المجاز، بل قد يكون اللزّوم فيها أعمّ كما يكون مساوياً كالمجاز، فحينئذٍ يكون اعتراض المصنّف على السّكّاكي في محلّه، إذ لا يشترط فيها التّساوي من الطّرفين، كما لا يشترط ـ في المجاز.

(٣) أي قد يجاب عن الاعتراض الّذي أورده المصنّف على السّكّاكي «بأنّ مراده»، أي حاصل الجواب الثّاني أنّ مراد السّكّاكي باللّازم في قوله: «إنّ الكناية ينتقل فيها من اللّازم إلى الملزوم» ما يكون وجوده على سبيل التبعيّة لوجود ـ الغير، وما يكون اعتباره فرعاً عن اعتبار الغير، كطول النّجاد التّابع وجوده في الغالب لطول القامة، وليس مراده باللّازم معناه الأخصّ الاصطلاحي وهو ما يمتنع انفكاكه عن الملزوم، حتّى يرد بعدم الفرق بين الكناية والمجاز.

وكذا مراده بقوله: «إنّ المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللّازم» أي من المتبوع في الوجود الخارجي، أو في الاعتبار إلى التّابع فيه، فحينئذٍ صحّت التّفرقة الّتي ذكرها بينهما.

وبعبارة أخرى:

إنّه ليس مراده حقيقة اللّازم والملزوم حتّى يتوجّه عليه الاعتراض، بل مراده بهما التّابع والمتبوع، وإن لم يكن بينهما لزوم عقليّ كطول النّجاد لطول القامة.

(٤) أي السّكّاكي، وقوله: «باللّازم» أي في جانب الكناية، وفي جانب المجاز.

ما يكون وجوده(١) على سبيل التبعيّة(٢) كطول النّجاد التّابع لطول القامة، ولهذا(٣) جوّز كون اللّازم أخصّ كالضّاحك بالفعل للإنسان(٤)، فالكناية(٥) أن يذكر من المتلازمين(٦) ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف، والمجاز بالعكس(٧). وفيه نظر(٨)، ولا يخفى(٩) عليك أن ليس المراد باللزّوم ههنا امتناع الانفكاك.

---

(١) أي في الخارج، أو في الاعتبار.

(٢) أي التبعيّة لوجود الغير، أو لاعتبار الغير.

(٣) أي لأجل أنّ مراده باللّازم التّابع لا المتعارف، جوّز السّكّاكي كون اللّازم ـ المنتقل منه للمعنى الكنائي أخصّ، لأنّ اللّازم بمعنى التّابع في الوجود لوجود غيره، أو في الاعتبار لاعتبار غيره، يجوز أن يكون ـ أخصّ، بخلاف اللّازم المتعارف فإنّه إنّما يكون أعمّ أو مساوياً، و لا يكون ـ أخصّ، وإلّا لكان الملزوم أعمّ، فيوجد بدون اللّازم وهو محال.

(٤) أي أنّ الضّاحك بالفعل أخصّ من الإنسان، بخلاف الضّاحك بالقوّة فإنّه يكون مساوياً له.

(٥) أي هذا تصريح بالمراد، وتفريع على الجواب المذكور، أي فالكناية على هذا «أن يذكر...».

(٦) أي المراد بهما ما بينهما لزوم، ولو في الجملة لا ما بينهما التّلازم الحقيقي فقطّ، وهو ما كان التّلازم بينهما من الجانبين.

(٧) أي فيقال المجاز هو أن يذكر من المتلازمين ما هو مردوف ومتبوع، ويراد به الرّديف والتّابع.

(٨) أي في قوله: «والمجاز بالعكس» نظر، لأنّ المجاز ليس بعكس الكناية في ذلك، إذ لا يجوز أن ينتقل فيه من التّابع أيضا، كما في قولك: أمطرت السّماء نباتاً، أي غيثاً، فإنّ إطلاق النّبات على الغيث من إطلاق التّابع ـ في الوجود الخارجي على المتبوع، فلو اختصّت الكناية بالانتقال من التّابع إلى المتبوع كان مثل ذلك من الكناية مع أنّهم مثّلوا ـ به للمجاز، ونصّوا على أنّه منه.

(٩) أي قوله: «ولا يخفى» جواب عن سؤال مقدّر، تقريره أنّه كيف يكون المراد باللّازم ما يكون وجوده على سبيل التبعيّة لغيره مع إمكان ـ انفكاكه عن غيره، مع أنّ اللّازم لا ينفكّ

أقسامها [وهي] أي الكناية [ثلاثة أقسام(١): الأولى(٢)] تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية [المطلوب بها(٣)غير صفة ولا نسبة، فمنها] أي ـ فنّ الأولى [ما هي معنى واحد(٤)]

عن الملزوم، والتّابع من حيث إنّ تابع لا ينفكّ عن المتبوع.

وحاصل الجواب: إنّ ما قلته إنّما هو في اللزّوم العقليّ، وهو ليس بمراد ههنا، بل المراد باللزّوم ههنا هو مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف، وإذا كان المراد من اللاّزم هذا المعنى يكون المراد من التبعيّة هذا أيضاً، لأنّه مفسّر بها، وبالجملة إنّ ـ المراد باللزّوم هو مطلق تلاصق واتّصال ينتقل من أحدهما إلى الآخر في الجملة، وفي بعض الأحيان وهذا متحقّق في كلّ أمرين بينهما علاقة وارتباط عقلاً أو ادّعاءً أو اعتقاداً.

(١) أي حصر الكناية في الثّلاثة بحكم الاستقراء وتتبّع موارد الكنايات، فيكون الحصر استقرائيّاً لا عقليّاً، ومجمل الأقسام:

١. أن يكون ـ المطلوب بها غير صفة وغير نسبة.

٢. أن يكون المطلوب بها صفة.

٣. أن يكون المطلوب بها نسبة.

(٢) أي القسم الأوّل من هذه الأقسام، وعبّر عنه بصيغة التّأنيث مع أنّ لفظ القسم مذكّر نظراً إلى أنّ المعبّر عنه بهذه الصّيغة هي الكناية، وهي مؤنّثة، أو باعتبار القسمة، أي القسمة الأولى من هذه الأقسام المنسوبة للكناية.

(٣) أي المطلوب بالكناية غير صفة وغير نسبة، والمراد بالصّفة هي ـ الصّفة المعنويّة لا النّعت النّحوي، ومعنى كون الكناية يطلب بها ما ذكر أن يقصد الانتقال من المعنى الأصلي إلى الفرع الّذي استعملت هي فيه. والحاصل إنّ المعنى المطلوب بلفظ الكناية إمّا أن يكون صفة كالجود والكرم، وإمّا أن يكون نسبة صفة لموصوف، وإمّا أن يكون غير صفة وغير نسبة، والمصنّف قسّم الأوّل أعني غير صفة وغير نسبة إلى ـ قسمين، والثّاني إلى أربعة أقسام، ولم يقسّم الثّالث، والمرجع في الجميع هو الاستقراء.

(٤) أي القسم الأوّل من هذا القسم لفظ ـ مدلوله معنى واحد، والمراد بالمعنى الواحد أن لا يكون مركّباً من أشياء مختلفة، وإن كان متعدّداً كما في الأضغان في البيت الآتي فليس المراد بالوحد ما قابل التّثنية والجمع، وإلى ذلك ـ أشار بقوله: «مثل أن يتّفق في صفة من الصّفات...».

مثل أن يتّفق في صفة من ـ الصّفات اختصاص(١) بموصوف معيّن(٢)، فتذكر تلك الصّفة(٣) ليتوصّل بها إلى ذلك الموصوف، [كقوله(٤):]

الضّاربين بكلّ أبيض مخذم(٥)
[والطّاعنين(٦) مجامع الأضغان(٧)

---

(١) أي قوله: «اختصاص» فاعل «يتّفق».

(٢) أي المراد بالموصوف المعيّن في البيت الأتي هي القلوب، وفي بعض النّسخ (اختصاص بموصوف معيّن عارض)، فـ(عارض) هو صفة (اختصاص)، يعني يكون اختصاص تلك الصّفة بموصوف معيّن بالعرض، أي لأسباب خارجة عن مفهومها، فيكون الاختصاص عارضاً، كما في اختصاص صفة مجامع الأضغان بالقلوب، لأنّ الأضغان مفرده ضغنة، بمعنى الحقد، ومكان ذلك القلب، ولاشكّ أنّ ـ المجمعيّة للأضغان صفة مختصّة بالقلوب، فإنّها لا تجتمع في غيرها، لكن هذا الاختصاص عارض لأنّ في وضع الصّفة سواء كان من المشتقّات أو غيرها، لم يؤخذ موصوف معيّن خاصّ، فاختصاص تلك المجمعيّة بالقلوب عارض ومن باب الاتّفاق.

(٣) أي يذكر لفظ تلك الصّفة ليتوصّل بتصوّر معنى ذلك اللّفظ الدالّ على تلك الصّفة إلى ذات ذلك الموصوف لا إلى نسبة من النّسب المتعلّقة به، فيصدق حينئذٍ أنّ المطلوب بلفظ تلك الصّفة الّذي جعلناه كناية غير الصّفة وغير النّسبة، إذ هو ذات الموصوف وإنّما اشترط في الصّفة المكنّى بها الاختصاص، ولو بأسباب خارجيّة لماعلمت من أنّ الأعمّ لايشعر بالأخصّ، وإنّما يستلزم المطلوب ما يختصّ به بحيث لا يكون أعمّ لوجوده في غيره.

(٤) أي قول عمرو بن معدي كرب الزّبيدي قال في شرح الشّواهد : لا أعلم قائله.

(٥) أي بكلّ سيف أبيض، والضّاربين نصب على المدح، والمعنى أي أمدح الضّاربين بكلّ سيف أبيض مخذم، أي قاطع المخذم على وزن منبر، بمعنى السّيف القاطع.

(٦) أي «الطّاعنين» بمعنى الضّاربين بالرّمح، عطف على «الضّاربين»، والمعنى أمدح الضّاربين بالرّمح مجامع الأضغان.

(٧) أي مجامع الأضغان كناية عن القلوب، كأنّه يقول: والطّاعنين قلوب الأقران لأجل إخراج أرواحهم بسرعة، ومجامع الأضغان معنى واحد، إذ ليس أجساماً ملتئمة من أمور

المخلم القاطع، والضّغن الحقد، ومجامع الأضغان معنى واحد كناية عن القلوب. [ومنها(١) ما هو ـ مجموع معان] بأن تؤخذ صفة(٢) فتضمّ إلى لازم آخر وآخر لتصير جملتها(٣) مختصّة بموصوف، فيتوصّل بذكرها إليه، [كقولنا كناية عن الإنسان: حيّ مستوى القامة عريض الأظفار(٤)].

مختلفة، وإن كان جمعاً، وذلك المعنى الواحد صفة معنويّة جعل كناية عن القلوب، لأنّ تلك الصّفة مختصّة بها، فالمطلوب بلفظ مجامع الأضغان غير الصّفة، وغير النّسبة لأنّ المطلوب به القلوب، وهو ذات غير صفة وغير نسبة.

والشّاهد في أنّ الشّاعر أطلق الصّفة الّتي هي لازم، وأراد محلّها وهو الموصوف كناية.

(١) أي القسم الثّاني من قسمي هذا ـ القسم من الكناية «ما هو مجموع معانٍ»، وفي بعض النّسخ ما هي، أي كناية ـ هي مجموع معان، أي هي لفظ دالّ على مجموع معان أو مدلوله مجموع معان مختلفة، بأن تكون تلك المعاني جنسين أو أجناسا متعدّدة.

(٢) أي كحيّ في المثال الآتي، «فتضمّ» تلك الصّفة «إلى لازم آخر»، أي ـ إلى صفة ـ أخرى كمستوى القامة وعريض القفا في المثال الآتي، وتعبيره أوّلا بالصّفة وثانيا باللّازم لمجرّد التّفنّن، فلو عبّر أوّلا وثانيا، أو باللّازم كذلك كان صحيحاً.

(٣) أي لتصير مجموع الصّفات بعد ضمّ ـ بعضها ببعض «مختصّة بموصوف» خاصّ، وإن كانت صفة بمفردها غير خاصّة به، ألا ترى أنّ حيّ في المثال ليس خاصّا بالإنسان، لوجوده في غيره كالحمار مثلاً، وكذلك مستوى القامة فإنّه موجود في النّخل، وعريض الأظفار أو القفا موجود ـ في غير الإنسان.

وأمّا جملة الثّلاثة ومجموعها فهي مختصّة بالإنسان، وحينئذٍ فيتوصّل بذكر تلك الصّفات المنضمّ بعضها إلى بعض إليه، أي إلى ذلك الموصوف الخاصّ.

(٤) فإنّ مجموع الصّفات كناية عن الإنسان، لأنّ كلّ واحد من الثّلاثة لا يختصّ بالإنسان لوجودها في غيره والمجموع خاصّ به. إذ لو كنّي عن الإنسان باستواء القامة وحده شاركه فيه بعض الشّجر، وكذلك لو كنّي بعرض الأظفار وحده أو بعرض ـ الأظفار مع الحيّ ساواه الجمل مثلاً، هذا بخلاف مجموع الأوصاف الثّلاثة حيث يختصّ بها الإنسان، فكانت كناية عنه.

ويسمّى ـ هذا خاصّة(١) مركّبة، [وشرطهما] أي وشرط هاتين الكنايتين(٢) [الاختصاص بالمكنّى عنه(٣)] ليحصل الانتقال(٤)، وجعل(٥) السّكّاكي الأولى منهما، أعني ما هي معنى واحد قريبة، بمعنى سهولة المأخذ(٦) والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضمّ لازم إلى آخر، وتلفيق(٧) بينهما، والثّانية(٨) بعيدة بخلاف ذلك(٩).

---

(١) أي ويسمّى هذا القسم في اصطلاح أهل الميزان «خاصّة مركّبة» فهو نظير طائر ولود في الكناية عن فاش.

(٢) يعني شرط الكناية الّتي هي معنى واحد، والكناية الّتي هي مجموع معان ـ اختصاصها بالمكنّى عنه كاختصاص مجامع الأضغان بالقلوب، واختصاص الحياة واستواء القامة وعريض الأظفار بالإنسان.

(٣) أي بأن لا يكون موجوداً لغير المكنّى عنه، وإلّا لما انتقل الذّهن إلى المكنّى عنه، لأنّ الأعمّ لا يشعر بالأخصّ

(٤) أي ليحصل الانتقال منهما إلى المكنّى عنه.

(٥) أي سمّى «السّكّاكي الأولى» من هاتين الكنايتين قريبة، والثّانية بعيدة.

(٦) أي بمعنى سهل المأخذ، يعني أنّ من يحاول الإتيان بها يسهل عليه الإتيان بها، ويسهل على السّامع الانتقال منها لبساطتها وعدم التّركيب فيها، فلا يحتاج فيها إلى ضمّ وصف لآخر، والتّأمل في المجموع ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا زيادة ونقصان.

(٧) أي تأليف بينهما، فيكون التّلفيق عطفا على ضمّ عطفا تفسيريّاً، فالمعنى أنّ السّكّاكي جعل الأولى منهما قريبة، بمعنى سهل الأخذ لعدم حاجتها إلى ضمّ لازم إلى آخر، وعدم الحاجة إلى التّأليف بين اللّازمين.

(٨) أي جعل الثّانية، أعني ما هي مجموع معان بعيدة، أي سمّاها بذلك الاسم.

(٩) أي القسم الثّاني يكون بخلاف ذلك القسم الأوّل، بمعنى أنّ الثّانية صعبة الأخذ والانتقال، وذلك لتوقّفها على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصّاً بلا زيادة ونقيصة، وذلك يحتاج إلى التّأمّل في عموم مجموع الأوصاف وخصوصه ومساواته، ومن البديهي أنّه كلّما توقّف الإتيان أو الانتقال على تأمّل كان بعيداً.

وهذه غير بعيدة بالمعنى الّذي سيجيء(١).

[الثّانية] من أقسام الكناية [المطلوب بها صفة] من الصّفات(٢) كالجود والكرم ونحو ذلك(٣) وهي(٤) ضربان: قريبة وبعيدة [فإن لم يكن الانتقال] من الكناية إلى المطلوب(٥) [بواسطة(٦)

---

(١) أي ليس معنى البعيد في الثّانية ما سيجيء، أي ما كان فيها وسائط.

والحاصل إنّ المراد بالقرب منها سهولة الانتقال والتّناول لأجل البساطة، والمراد بالبعيد صعوبتهما لأجل التّركيب، لأنّ إيجاد المركّب والفهم منه أصعب من البسيط غالباً، وليس المراد بالقرب منها انتفاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمكنّى عنه، ـ وبالبعد وجودها كما سيأتي، فالقرب والبعد هنا مخالفان لهما بهذا المعنى الآتي.

وظهر ممّا ذكرناه أنّ مراد السّكاكي بالقرب سهولة الأخذ والانتقال للبساطة، وبالبعد صعوبة الأخذ والانتقال للتّركيب، لأنّ إتيان المركّب والفهم منه أصعب من الفهم من البسيط غالباً، وليس المراد بالقرب هنا انتفاء الواسطة بين الكناية والمنتقل ـ إليه، وبالبعد وجود ما كما في الثّانية.

(٢) أي بأن يكون المقصود إفادته وإفهامه بطريق الكناية هو صفة من الصّفات، والمراد بالصّفة هي المعنويّة وهي المعنى القائم بالغير كالجود والكرم والشّجاعة وطول القامة، لا خصوص مدلول النّعت النّحوي، فالمراد بالصّفة المعنويّة لا النّعت النّحوي.

(٣) أي كالجبن والبخل وما شاكلهما، ومعنى طلب الصّفة بالكناية دون النّسبة أن يكون المقصود بالذّات هو إفهام معنى الصّفة من صفة أخرى أقيمت مقام تلك الصّفة، وذلك كأن يذكر جبن الكلب، أو كثرة ـ الرّماد لينتقل منه للجود.

(٤) أي الكناية الثّانية قسمان قريبة وبعيدة، وحاصل ما ذكره من الأقسام أنّ الكناية المطلوب بها صفة إمّا قريبة أو بعيدة، والقريبة إمّا واضحة أو خفيّة، والواضحة إمّا ساذجة أو مشوبة بالتّصريح، فالأقسام هي أربعة.

(٥) أي الّذي هو الصّفة المكنّى عنها، لأنّ الكلام في الكناية المطلوب بها صفة.

(٦) أي بين المنتقل عنه والمنتقل إليه، وإنّما الانتقال للمكنّى عنه غير محتاج لواسطة، إذا كان إدراك المكنّى عنه يعقب إدراك المعنى الأصلي للفظ الكناية المشهور به منه.

فقريبة(١)]. والقريبة ـ قسمان: [واضحة(٢)] يحصل الانتقال منها بسهولة.
[كقولهم كناية عن طول(٣) القامة طويل نجاده(٤) وطويل النّجاد(٥) والأولى(٦)] أي طويل نجاده كناية [ساذجة] لا يشوبها شيء من التّصريح.

---

(١) أي فتلك الكناية تسمّى قريبة، لانتفاء الوسائط الّتي يبعد معها غالباً زمن إدراك المكنّى عنه عن زمن الشّعور بالمعنى الأصلي، ولـمّا كان معنى القرب هنا عدم الوسائط، أمكن أن يكون المعنى المكنّى عنه خفيّاً بالنّسبة إلى الأصل، وأن يكون واضحاً، ولهذا انقسمت القريبة إلى الواضحة والخفيّة، وإلى هذا أشار بقوله: ـ «والقريبة قسمان».

(٢) أي واضحة لكون المعنى المنتقل إليه يسهل إدراكه بعد إدراك المنتقل منه، لكونه لازماً بيّناً بحسب العرف أو القرينة أو بحسب ذاته.

(٣) أي طول القامة هو الصّفة المطلوبة المكنّى عنها.

(٤) برفع النّجاد على أنّه فاعل طويل، والضّمير المضاف إليه عائد على الموصوف حال كون هذا القول كناية عن طول القامة، ولاشكّ أنّ طول النّجاد اشتهر استعماله عرفاً في طول القامة، ففهم منه اللزّوم بلا تكلّف، إذ لا يتعلّق بالإنسان من النّجاد إلّا مقداره، وليس بينه وبينه واسطة، فكانت واضحة قريبة، وكانت كناية عن صفة، لأنّ النّسبة هنا مصرّح بها، وإنّما المقصود بالذّات صاحبها، وهو الوصف فكان كناية مطلوباً بها صفة.

(٥) أي بإضافة الصّفة إلى النّجاد، إذ الموصوف بالطّول باعتبار المعنى في المثالين هو النّجاد لا فلان، وقد أشار إلى الفرق بين المثالين بقوله: «والأولى» أي طويل نجاده كناية «ساذجة» لا يشوبها شيء من التّصريح.

(٦) أي والكناية الأولى، وهي قوله:

«طويل نجاده» برفع النّجاد كناية ساذجة، أي خالية من شائبة التّصريح بالمعنى المقصود وهو المكنّى عنه، فقول الشّارح: لا يشوبها شيء من التّصريح، أي بالمعنى المقصود تفسير لقوله: «ساذجة» وإنّما كانت خالية من شائبة التّصريح بالمعنى المقصود، لأنّ الفاعل «طويل» هو «النّجاد» لينتقل منه إلى طول قامة فلان.

[وفي الثّانية] أي طويل النّجاد [تصريح ما(١) لتضمّن الصّفة(٢)] أي طويل [الضّمير] الرّاجع إلى الموصوف، ضرورة احتياجها(٣) إلى مرفوع مسند إليه، فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطّول له(٤)، والدّليل على تضمّنه(٥) الضّمير أنّك تقول: هند طويلة النّجاد، والزّيدان طويلا النّجاد، والزّيدون طوال النّجاد، فتؤنّث وتثنّي وتجمع الصّفة البتّة، لإسنادها إلى ضمير الموصوف(٦)، بخلاف هند طويل نجادها(٧)،

---

(١) أي نوع تصريح بالمقصود الّذي هو طول القامة المكنّى عنه، فلذا كانت كناية مشوبة بالتّصريح.

(٢) أي وإنّما كان فيها تصريح ما، لتضمّن الصّفة الّتي هي لفظ طويل، الضّمير الرّاجع للموصوف لكونها مشتقّة، والضّمير عائد على الموصوف، فكأنّه قيل: فلان طويل، ولو قيل ذلك لم يكن كناية، بل تصريحاً بطوله الّذي هو طول قامته، ولمّا لم يصرّح بطوله لإضافته إلى النّجاد، وأومئ إليه بتحمّل الضّمير كانت مشوبة بالتّصريح.

(٣) أي احتياج الصّفة إلى مرفوع مسند إليه لأنّها مشتقّة، وكلّ مشتقّ بمنزلة الفعل يحتاج إلى فاعل ظاهر أو مضمر كما في المثال.

(٤) أي لفلان.

(٥) أي تضمّن طويل، ولو قال: تضمّنها، أي الصّفة كان أولى، إلّا أن يقال: إنّ تذكير الضّمير باعتبار أنّها وصف، أي والدّليل على تضمّن تلك الصّفة للضمّير وتحمّلها له، وإنّه فاعل لها لفظاً، لا لأنّها مضافة لفاعلها لفظا، بل لفاعلها في المعنى «أنّك تقول: هند طويلة النّجاد...».

(٦) أي إنّ تأنيث الصّفة وتثنيتها وجمعها في الأمثلة المذكورة تدلّ على إسنادها إلى الضّمير العائد إلى الموصوف، فوجبت مطابقتها للموصوف، ولازم ذلك أنّ طويل النّجاد يتضمّن الضّمير ومسند إليه ومشوب بالتّصريح، فلا يكون كناية ساذجة.

(٧) أي بخلاف ما إذا كانت الصّفة خالية من ضمير الموصوف الّذي جرت عليه، وأسندت لاسم ظاهر كالأمثلة المذكورة، فإنّها حينئذٍ لا تطابق ما قبلها بل يجب فيها الإفراد والتّجريد من علامة التّثنية والجمع، وتذكّر لتذكير الفاعل، وهو الاسم الظّاهر الّذي أسندت إليه أعني النّجاد في الأمثلة المذكورة فتكون الكناية فيها ساذجة، ولا يشوبها شيء من التّصريح

والزّيدان طويل نجادهما، والزّيدون طويل نجادهم، وإنّما جعلنا الصّفة المضافة(١) كناية مشتملة على نوع تصريح، ولم نجعلها تصريحاً للقطع بأنّ الصّفة في المعنى صفة للمضاف إليه، واعتبار الضّمير رعاية(٢) لأمر لفظي، وهو امتناع خلو الصّفة عن معمول مرفوع بها(٣).[أو خفيّة] عطف على واضحة(٤) وخفاؤها بأن يتوقّف الانتقال منها على تأمّل وإعمال رويّة، [كقولهم كناية عن الأبله(٥): عريض القفاء(٦)].

---

(١) أي أعني طويل النّجاد، وقوله: «إنّما جعلنا...»، جواب عن سؤال مقدّر، وتقدير السّؤال لماذا لم تجعل الصّفة المضافة أعني قولك: «طويل النّجاد» تصريحاً محضاً من دون أن يكون في شيء آخر خليطاً معه.

وحاصل الجواب إنّما جعلناها كناية مشتملة على نوع تصريح، ولم نجعلها تصريحاً «للقطع بأنّ الصّفة في المعنى»، أي في الحقيقة ونفس الأمر صفة للمضاف إليه، أعني النّجاد، فقوله: «للقطع» علّة لقوله: «ولم نجعلها».

(٢) أي اعتبار الضّمير في الصّفة إنّما هو لأجل مراعاة قانون لفظي عند النّحاة، فحينئذٍ لا يكون إرجاع الضّمير إلى فلان مقصوداً أصليّاً، فلا يكون تصريحاً، بل مشوباً به.

(٣) أي بالصّفة، لأنّ المشتقّ حكمه حكم الفعل، والفعل لابدّ له من فاعل ظاهر أو مضمر.

(٤) أي إنّ الكناية المطلوب بها صفة إن لم يكن الانتقال فيها للمطلوب هو الصّفة بواسطة، فهي إمّا واضحة لا تحتاج في الانتقال للمراد إلى تأمّل، أو خفيّة يتوقّف الانتقال منها إلى المراد على تأمّل وإعمال رويّة، أي فكر، وذلك حيث يكون اللّزوم بين المكنّى به وعنه، فيه غموض ما، فيحتاج إلى إعمال رويّة في القرائن وسير المعاني، ليستخرج المقصود منها، وليس المراد أنّها خفيّة، لتوقّف الانتقال منها إلى المقصود على وسائط لأنّ الموضوع ومحلّ الكلام في أنّ الانتقال فيها بلا واسطة.

(٥) أي البليد، وقيل هو الّذي عنده خفّة عقل.

(٦) القفا بالقصر، مؤخّر الرّأس، وعرضه يستلزم عظم الرّأس غالباً، والمقصود هنا العظم المفرط، لأنّه الدالّ على البلاهة، وأمّا عظمها من غير إفراط، بل مع اعتدال فيدلّ على النّباهة ـ وكمال العقل. والعرض بالفتح مقابل الطّول.

فإنّ عرض القفاء وعظم الرّأس(١) بالإفراط ممّا يستدلّ ـ به على البلاهة فهو(٢) ـ ملزوم لها بحسب الاعتقاد(٣)، لكن في الانتقال منه إلى البلاهة نوع خفاء لا يطّلع(٤) عليه كلّ أحد، وليس(٤) الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقال حتّى تكون بعيدة.

---

(١) أي عطف عظم الرّأس على عرض القفا من عطف اللّازم على الملزوم، لأنّه مثال آخر.

(٢) أي فما ذكر من عرض القفا وعظم الرّأس بالإفراط ملزوم للبلاهة، والبلاهة لازمة له.

(٣) أي الاعتقاد الحاصل للعرف بالتّجربة وعلم القيافة، فمعنى العبارة حينئذٍ فعرض القفاء وعظم الرّأس ملزوم للبلاهة عند من له اعتقاد في ملزوميّته للبليد.

لا يقال: إنّ من له اعتقاد باللّزوم لا خفاء بالنّسبة إليه، ومن لا اعتقاد له لا كناية بالنّسبة إليه، إذ لا يفهم المراد أصلاً، فجعل الكناية في المثال خفيّة في غير محلّه.

فإنّه يقال:

إنّه لا يلزم من اعتقاد اللّزوم حضوره حال الخطاب، إذ يجوز أن يكون بعض المعاني المخزونة يدرك لزومها بمطلق الالتفاف، فلا تخفى الكناية عنها على المتكلّم عند إيجادها، ولا تخفى على السّامع عند سماعها.

ويجوز أن يكون إدراك لزومها يحتاج إلى تصفّح المعاني والدّلالة بالقرائن الخفيّة، فيحتاج المتكلّم في إيجادها إلى تأمّل، والسّامع في فهمها إلى رويّة وفكر، وما هنا من هذا القبيل.

ومن هنا يعلم اعتقاد لزوم البلادة لعرض القفا، ليس مشاركاً بين النّاس، بل قد يختصّ به واحد دون آخر، إذ لا سبيل إليه إلّا بعد التّأمل.

(٤) أي لا يدركه كلّ أحد وإنّما يدركه من أعمل فكرته ورويّته حتّى اطّلع على الملزوميّة واعتقدها.

(٥) هذا دفع لما يتوهّم من قوله: «لا يطّلع عليه كلّ أحد» من ـ أنّ ذلك قد يكون بسبب وجود كثرة الوسائط.

وحاصل الدّفع:

أنّه ليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط حتّى ـ تكون الكناية بعيدة.

[وإن كان] الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها(١) [بواسطة فبعيدة، كقولهم: كثير الرّماد] كناية عن المضياف، فإنّه(٢) ينتقل من كثرة الرّماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها] أي ومن كثرة الإحراق [إلى كثرة الطّبائخ(٣)، ومنها(٤) إلى كثرة الأكلة] جمع آكل، [ومنها إلى كثرة الضّيفان] بكسر الضّاد جمع ضيف، [ومنها إلى المقصود] وهو المضياف، وبحسب قلّة الوسائط وكثرتها تختلف الدّلالة على المقصود وضوحاً وخفاءً.

---

(١) أي إن كان الانتقال من الكناية إلى المطلوب بتلك الكناية بواسطة، فتلك الكناية بعيدة، أي تسمّى بذلك اصطلاحاً لبعد زمن إدراك المقصود منها، لاحتياجها في الغالب إلى استحضار تلك الوسائط، وظاهره أنّها بعيدة ولو كانت الواسطة واحدة، لأنّ فيها بعد إمّا باعتبار ما لا واسطة فيها أصلاً. ثمّ مثّل للبعيدة فقال: «كقولهم: كثير الرّماد» حال كون هذا القول «كناية عن المضياف»، أي كثير الضّيافة الّتي هي القيام بحقّ الضّيف، فكثرة الرّماد كناية عن المضيافيّة بكثرة الوسائط.

والحاصل:

إنّه يلزم من كون كثير الرّماد كناية عن المضياف أن تكون كثرة الرّماد كناية عن المضيافيّة، وهذه الكناية اللّازمة هي المقصود بالتّمثيل، لأنّ أصل الموضوع هو الكناية المطلوب بها صفة من الصّفات.

(٢) هذا إشارة إلى الوسائط، أي ينتقل من كثرة الرّماد المكنّى به «إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور» ضرورة أنّ الرّماد لا يكثر إلّا بكثرة الإحراق، ولـمّا كان مجرّد كثرة الإحراق لا يفيد وليس بلازم في الغالب، لأنّ الغالب من العقلاء أنّ الإحراق لا يصدر منهم إلّا لفائدة الطّبخ، وإنّما يكون الطّبخ إذا كان الإحراق تحت القدور، زاده ليفيد المراد ويتحقّق الانتقال.

(٣) أي جمع طبيخ، أي ما يطبخ.

(٤) أي من كثرة الطّبخ ينتقل إلى كثرة الأكلة أي الآكلين لذلك المطبوخ، وينتقل من كثرة الأكلة إلى كثرة الضّيفان، لأنّ الغالب أنّ كثرة الأكلة إنّما تكون من الأضياف لا من كثرة العيال، وينتقل من كثرة الضّيفان إلى كثرة المضيافيّة، إذ هما متلازمان.

والفرق بينهما: أنّ كثرة وجود الضّيفان وصف للأضياف، والمضيافيّة وصف للمضيف، إذ معناها القيام بحقّ الضّيف.

[الثّالثة] من أقسام الكناية [المطلوب بها نسبة] أي إثبات أمر لآخر(١) أو نفيه عنه، وهو(٢) المراد بالاختصاص في هذا المقام [كقوله: (٣) إنّ السّماحة والمروءة] هي

وبالجملة إنّه تختلف الدّلالة على المقصود وضوحاً وخفاءً بحسب قلّة الوسائط وكثرتها، وذلك لأنّ كثرة الوسائط من شأنها خفاء الدّلالة، وقلّتها من شأنها وضوحها.

(١) أي قوله: «أي إثبات ـ أمر لآخر» بيان للنّسبة، فالمراد بالنّسبة هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه.

(٢) أي إثبات أمر لأخر المراد بالاختصاص في هذا المقام، أي القسم الثّالث وليس المراد بالاختصاص فيه الحصر.

والحاصل إنّ الاختصاص المعبّر به في هذا القسم في كلام المصنّف وغيره، المراد به مجرّد ثبوت أمر لأمر، سواء كان على وجه ـ الحصر أو لا، لا خصوص الحصر فقول المصنّف الآتي: «فإنّه أراد أن يثبت اختصاص ابن ـ الحشرج...»، مراده بالاختصاص مجرّد الثّبوت، إذ ليس في البيت أداة حصر، وإنّما عبّر بالاختصاص عن مجرّد الثّبوت، وإن كان مجرّد الثّبوت أعمّ، لأنّ من ثبت ـ له شيء لا يخلو من الاختصاص به في نفس الأمر، ولو لم تقصد الدّلالة عليه، إذ لابدّ من تحقّق من ينتفي عنه ذلك الشّيء في نفس الأمر.

وضابط الثّالثة أن يصرّح بالصّفة ويقصد بإثباتها لشيء الكناية عن إثباتها للمراد، وهو الموصوف بها.

(٣) أي الشّاعر وهو زياد الأعجم من أبيات من الكامل قالها في مدح عبد الله بن الحشرج، وكان أميراً على نيسابور فوفد عليه زياد فأمر بإنزاله، وبعث إليه ما يحتاجه فأنشده البيت. فأمر له بعشرة آلاف درهم، وقوله: «إنّ السّماحة» هي بذل ما لا يجب بذله من المال عن طيب نفس، سواء كان ذلك المبذول قليلاً أو كثيراً قوله: «والنّدى» بمعنى بذل الأموال الكثيرة لاكتساب الأمور الجليلة العامّة، كثناء كلّ أحد ويجمعها الكرم، «والمروءة» في العرف بمعنى مسحة الإحسان بالأموال وغيرها، كالعفو عن الجناية، وقول الشّارح: «هي كمال الرّجوليّة» تفسير للمروءة. وتفسير أيضاً بالرّغبة في المحافظة على دفع ما يعاب به الإنسان، وعلى ما يرفع على الأقران وهذا قريب ممّا قبله.

كمال الرّجوليّة [والنّدى* في قبّة(١) ضربت على ابن الحشرج، فإنّه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصّفات] أي ثبوتها له(٢) [فترك التّصريح] باختصاصه بها(٣). [بأن يقول(٤): إنّه مختصّ بها، أو نحوه] مجرور(٥) عطفاً على ـ أن يقول ـ أو منصوب(٦) عطفاً على ـ أنّه مختصّ بها ـ مثل أن يقول: ثبتت سماحة ابن الحشرج، أو السّماحة لابن الحشرج، أو سُمح ابن الحشرج، أو حصلت السّماحة له، أو ابن الحشرج سُمح، كذا في المفتاح، وبه(٧) يعرف أن ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر [إلى

---

(١) قوله: «في قبّة ضربت على ابن الحشرج» أي من جعل هذه الأوصاف الثّلاثة في قبّة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له، لأنّه إذا أثبت الأمر في مكان الرّجل وحيّزه، فقد أثبت له.

(٢) أي هذا تفسير لقوله: «اختصاص ابن الحشرج»، وأشار الشّارح بهذا التّفسير إلى أنّ المراد بالاختصاص مجرّد الثّبوت والحصول، وإنّ في عبارة المصنّف قلباً، وإنّ المراد منها أنّ الشّاعر أراد أن يفيد ثبوت هذه الصّفات الثّلاثة لابن الحشرج.

(٣) أي ثبوتها له. أي فترك التّصريح باختصاص ابن الحشرج بتلك الصّفات.

(٤) بيان وتصوير للتّصريح بالاختصاص بها قوله: «إنّه مختصّ بها» أي ابن الحشرج مختصّ بالأوصاف الثّلاثة.

(٥) أي «نحوه» مجرور عطفاً على «أن يقوله»، فالمعنى ترك التّصريح بذلك القول وبنحوه.

(٦) أي «نحوه» منصوب عطفاً على «أنّه مختصّ بها»، فالمعنى حينئذٍ بأن يقول: إنّه مختصّ، أو بقوله: «نحوه» أي نحو أنّه مختصّ بها من الطّرق الدالّة على ثبوت النّسبة للموصوف، كإضافتها له إضافة بتقدير اللّام، نحو ثبتت سماحة ابن الحشرج لأنّ إضافتها له تفيد كونها ثابتة له، وكإسنادها إليه في ضمن الفعل، نحو: سمح ابن الحشرج، وكنسبتها إليه نسبة تشبه الإضافة مع الإخبار بالحصول، كأن يقال: حصلت السّماحة لابن الحشرج، أو السّماحة لابن الحشرج حاصلة، وكإسنادها إليه على أنّها خبر في ضمن الوصف كأن يقال: ابن الحشرج سمح بسكون الميم، وكذا يقال في النّدى والمروءة.

(٧) أي وبما ذكر من الأمثلة يعرف أنّه ليس المراد بالاختصاص المعبّر به في كلامهم ههنا

الكناية] أي ترك التّصريح ومال إلى الكناية [بأن جعلها] أي تلك الصّفات [في قبّة] تنبيهاً على أنّ محلّها(١) ذو قبّة، وهي(٢) تكون فوق الخيمة يتّخذها الرّؤساء(٣) [مضروبة عليه(٤)] أي على ابن الحشرج، فأفاد(٥) إثبات الصّفات المذكورة له، لأنّه إذا أثبت الأمر(٦) في مكان الرّجل وحيّزه، فقد أثبت له. [ونحوه] أي مثل البيت المذكور في كون الكناية لنسبة الصّفة إلى الموصوف بأن(٧) تجعل فيما يحيط به، ويشتمل عليه [قولهم: المجد بين(٨) ثوبيه والكرم بين برديه] حيث لم يصرّح(٩) بثبوت المجد والكرم له، بل كنّى عن ذلك بكونهما بين برديه وبين ثوبيه.

أي في هذا القسم الحصر، بل المراد به الثّبوت للموصوف سواء كان على وجه الحصر أم لا، وقوله: «وبه يعرف...» استدلال على ما قدّمه من أنّه ليس المراد بالاختصاص في هذا القسم الحصر، وحينئذٍ فلا تكرار بين ما هنا وما تقدّم.

(١) أي محلّ تلك الصّفات صاحب قبّة، لأنّه معلوم أنّ تلك الصّفات لابدّ لها من محلّ تقوم به في تلك القبّة، وهي صالحة لصاحب القبّة.

(٢) أي القبّة «تكون فوق الخيمة».

(٣) أي يتّخذ الرّؤساء تلك القبّة علامة للرّياسة.

(٤) أي مضروبة تلك القبّة والخيمة على ابن الحشرج.

(٥) أي فأفاد الشّاعر بذكر ابن الحشرج «إثبات الصّفات المذكورة لابن الحشرج».

(٦) أي الشّيء، أي الصّفات المذكورة في مكان الرّجل وحيزه، فقد أثبت له، أي الرّجل، وذلك لاستحالة قيام ذلك الأمر بنفسه، ووجوب قيامه بمحلّ وهو صاحب القبّة.

(٧) أي الباء في قوله: «بأن» للسّببيّة، أي بسبب جعل الصّفة فيما يحيط بالموصوف، فينتقل من ذلك لإثباتها للموصوف قوله: «ويشتمل عليه» عطف تفسير على قوله: «يحيط به».

(٨) أي المجد هو الشّرف والكرم صفة ينشأ عنها بذل المال عن طيب نفس، والثّوبان والبردان متقاربان، والتّثنية ـ فيهما إشارة إلى أنّ الغالب في الملبوس تعدّده، وهما على تقدير المضاف، أي بين أجزاء برديه وثوبيه.

(٩) أي وإنّما كان هذا المثال نحو ما تقدّم من البيت في كون الكناية لنسبة الصّفة

فإن قلت(١): ههنا قسم رابع، وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معاً، كقولنا: كثر الرّماد في ساحة زيد(٢). قلت(٣): ليس هذا كناية واحدة، بل كنايتان: إحداهما: المطلوب بها نفس الصّفة، وهي كثرة الرّماد كناية عن المضيافيّة. والثّانية: المطلوب بها نسبة المضيافيّة إلى زيد، وهو جعلها في ساحته ليفيد إثباتها له. [والموصوف في هذين القسمين] يعني الثّاني والثّالث [قد يكون] مذكوراً كما مرّ(٤)، وقد يكون(٥) [غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده]، فإنّه كناية ـ عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي، وهو غير مذكور في الكلام.

للموصوف، لأنّه لم يصرّح بثبوت المجد والكرم للممدوح بحيث يقال: ثبت الكرم والمجد له أوهما مختصّان به، بل كنّى عن ذلك بكونهما بين برديه وبين ثوبيه.

(١) أي هذا وارد على قول المصنّف سابقاً، حيث قال: وهي ثلاثة أقسام، فيقال: إنّ ههنا، أي في الكناية قسم رابع.

(٢) أي السّاحة هي الفسيحة الّتي بين بيوت الدّار وقدّام بابها، فهذا المثال كناية عن المضافيّة وعن إثباتها لزيد، إمّا الإثبات فلأنّا لم نثبت كثرة الرّماد لزيد، ولا لما أضيف إليه كما في طويل نجاده حتّى تكون النّسبة معلومة، وإنّما أثبتناها في ساحته لينتقل من ذلك إلى ثبوتها له، وإمّا المضافيّة فلأنّا لم نصرّح بها حتّى يكون المطلوب نفس النّسبة، بل كنّينا عنها بكثرة الرّماد.

(٣) أي وحاصل الجواب: إنّه ليس هذا كناية واحدة كي تكون قسماً رابعاً، بل كنايتان أحدهما في النّسبة، والأخرى في الصّفة، فتكون الكناية على ثلاثة أقسام، كما تقدّم ذكرها في كلام المصنّف.

(٤) أي مر مثالهما في قولنا زيد طويل نجاده فإنّ الموصوف بالصّفة المطلوبة وهو زيد مذكور وفي قوله: «أنّ السّماحة والمروءة.. فإنّ الموصوف بنسبة السّماحة والمروءة والنّدى وهو ابن الحشرج مذكور.

(٥) أي وقد يكون الموصوف فيهما غير مذكور لا لفظاً ولا تقديراً، لأنّ المقدّر في التّركيب حيث كان يقتضي كالمذكور، وإنّما قال في هذين القسمين للاحتراز عن الموصوف في القسم الأوّل من أقسام الكناية، فإنّه لا يتصوّر إلّا كونه غير مذكور، لأنّه نفس المطلوب بالكناية

وأمّا القسم الأوّل(١) وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصّفة، وتكون النّسبة مصرّحاً بها، فلا يخفى أنّ الموصوف فيها يكون مذكوراً لا محالة لفظاً أو تقديراً وقوله: في عرض من يؤذي، معناه في التّعريض به، يقال: نظرت إليه من عُرض بالضمّ(٢)، أي من جانب وناحية(٣). قال [السّكّاكي: الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة]، وإنّما

بخلاف القسم الثّاني والثّالث من أقسام الكناية، فإنّ الموصوف فيهما قد يكون مذكوراً وقد لا يكون مذكورا، كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين...»، فإنّه كناية عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي، وهو غير مذكور في الكلام.

وجه الكناية فيه:

أنّ مدلول الكلام كما تقدّم في بحث تعريف المسند إليه حصر الإسلام فيمن لا يؤذي، ولا ينحصر فيه إلّا بانتفائه عن المؤذي، فهو من قبيل الأمير زيد، وإنّما الفرق في الإثبات والنّفي.

(١) أي يعني به القسم الأوّل من هذين القسمين لا القسم الأوّل من ـ أقسام الكناية، ومراده ـ تقييد كلام المصنّف في حذف الموصوف في هذا القسم بحالة عدم التّصريح بالنّسبة.

فحاصل الكلام:

إنّ القسم الثّاني من هذين القسمين تارة يكون الموصوف فيه مذكوراً، وتارة غير مذكور في جميع أنواعه.

وأمّا القسم الأوّل فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكوراً، وتارة غير مذكور في جميع أنواعه، بل الموصوف غير مذكور عند عدم التّصريح بالنّسبة، ومذكور عند التّصريح بالنّسبة جزماً وقطعاً.

(٢) أي بضمّ العين وزانه وزان قفل.

(٣) أي من أيّ وجه جئته، أي سواء جئته من يمينه أو يساره أومن جهة أخرى من جهاته السّت، ففيما نحن فيه لمّا كان المعنى المعرض به كنفي صفة الإسلام عن المؤذي في المثال المذكور منظوراً إليه من ناحية المعنى الّذي استعمل فيه اللّفظ، قيل للّفظ المستعمل في ذلك المعنى عرض، أي تعريض.

قال: تتفاوت(١)، ولم يقل تنقسم، لأنّ التعريض وأمثاله(٢) ممّا ذكر ليس من أقسام الكناية فقطّ، بل هو (٣) أعمّ، كذا في ـ شرح المفتاح.وفيه نظر(٤)، والأقرب أنّه إنّما قال ذلك لأنّ هذه الأقسام قد تتداخل(٥) وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلّة الوسائط وكثرتها، [والمناسب

---

(١) أي تتنوّع، وقوله: «إشارة» عطف على «رمز» من قبيل المرادف على المرادف، لأنّ الرّمز والإشارة شيء واحد وحينئذٍ فالأنواع أربعة لا خمسة.

(٢) أي أمثال التّعريض، كالتّلويح والرّمز والإشارة.

(٣) أي ما ذكر من التّعريض وأمثاله أعمّ من الكناية، لأنّ هذه الأمور لا تختصّ بالكناية، فإنّ التّعريض وأمثاله يوجد في الحقيقة والمجاز أيضاً، والتّلويح والرّمز والإشارة يطلق كلّ واحد منها على معنى غير الكناية اصطلاحاً ولغةً.

فلو قال: تنقسم لتوهّم ـ أنّه مختصّ بالكناية مع أنّه عامّة للحقيقة والمجاز، فلأجل دفع هذا التّوهّم قال :تتفاوت.

(٤) أي النّظر، يمكن أن يكون لأحد وجهين:

الأوّل: أنّ تعدية التّفاوت بإلى إنّما تصحّ بتضمينه معنى الانقسام فلا تتفاوت الحال، سواء يقال تتفاوت أو يقال تنقسم.

الثّاني: أنّ انقسام الشّيء إلى أقسام بعضها أو كلّها أعمّ من المقسم من وجه لا يمتنع بل يصحّ، لأنّ أقسام الشّيء لا يجب أن تكون أخصّ منه لصحّة أن تكون النّسبة بين المقسم والأقسام عموماً من وجه، كما في تقسيم الأبيض إلى حيوان وغيره، والحال إنّ بين الحيوان والأبيض عموم من وجه لصدقهما في الحيوان الأبيض، واختصاص الحيوان بنحو الفرس الأدهم واختصاص الأبيض بنحو العاج، وكذا غيره وإذا صحّ أن يكون قسم الشّيء أعمّ منه فلا مانع حينئذٍ في التّعبير بـ(تنقسم).

فما ذكر الرّازي في شرح المفتاح مبنيّ على جواز كون القسم أعمّ من المقسم إلّا أنّ المحقّقين على خلاف ذلك، لأنّ القسم من حيث هو ـ قسم، أي مقيّد بالمقسم لا يكون إلّا أخصّ منه.

(٥) أي يدخل بعضها في بعض، فيمكن اجتماع الجميع في صورة واحدة باعتبارات

للعرضيّة(١) التّعريض] أي(٢) الكناية إذا كانت عرضيّة مسوقة لأجل موصوف غير مذكور، كان المناسب أن يطلق عليها اسم التّعريض، لأنّه(٣) إمالة(٤) الكلام إلى عرض يدلّ على المقصود، يقال: عرضت لفلان(٥)، وبفلان(٦) إذا قلت قولاً لغيره، وأنت تعنيه(٧)، فكأنّك أشرت به(٨) إلى جانب، وتريد به جانباً آخر.

مختلفة لجواز أن يعبّر عن اللّازم باسم الملزوم فيكون كناية، ومع ذلك قد يكون تعريضاً بالنّظر لسامع يفهم أنّ إطلاقه على ذلك الغير بالسّياق، وقد يكون تلويحاً ـ بالنّظر إلى سامع آخر لفهمه كثرة الوسائط ولم يفهم المعرض به، وقد يكون رمزاً ـ بالنّسبة إلى سامع آخر يخفى عليه اللّازم.

والحاصل إنّها أقسام اعتباريّة تختلف باختلاف الاعتبارات، ويمكن اجتماعها لا أنّها أقسام حقيقيّة مختلفة بالفصول لا يمكن اجتماعها، فعدل السّكّاكي عن التّعبير بـ(تنقسم) لئلّا يتوهّم أنّها أقسام حقيقيّة متباينة كما هو الأصل فيها.

(١) قول السّكّاكي «والمناسب للعرضيّة...»، بيان للفرق والتّمييز بين تلك الأقسام، وإشارة ـ إلى أنّ بين كلّ قسم واسمه مناسبة.

(٢) أي هذا تفسير للعرضيّة، وحينئذٍ ففي الكلام حذف حرف التّفسير، وهو أي المسوقة لأجل إثبات صفة لموصوف غير مذكور كما إذا قلت: المؤمن هو غير المؤذي، وأردت نفي الإيمان عن المؤذي مطلقاً من غير قصد لفرد معيّن.

(٣) أي التّعريض، وهذا تعليل لكون تسمية الكناية العرضيّة بالتّعريض مناسباً، وحاصله أنّه إنّما ناسب لوجود معنى التّعريض فيها.

(٤) أي توجيهه إلى عرض أي جانب وناحية يدلّ ذلك العرض على المقصود.

(٥) أي ارتكبت التّعريض لأجل إظهار حال فلان، فاللّام في قوله: «لفلان» للتّعليل.

(٦) أي الباء في قوله: «بفلان» للسّببيّة، أي عرضت بسبب إظهار حال فلان.

(٧) أي أنت تعني فلاناً وتقصده، فالقول ليس مستعملاً فيه، وإنّما تعنيه تعريضاً.

(٨) أي فكأنّك أشرت بقولك إلى معنى آخر، وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام الّذي هو حال فلان، وإنّما عبّر بقوله: «فكأنّك»، ولم يقل: فقد أشرت...، بلا تشبيه للإشارة إلى أنّ الجانب هنا لا يراد به أصله الّذي هو الحسّي، وإنّما يراد به ما شبّه به، وهو المعنى المعرض به الّذي قصد من سياق الكلام.

[و] المناسب [لغيرها] أي لغير العرضيّة [إن كثرت الوسائط] بين اللّازم والملزوم كما في كثير الرّماد(١)، وجبان الكلب(٢)، ومهزول ـ الفصيل(٣)، [التّلويح(٤)] لأنّ التّلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعيد. [و] المناسب لغيرها(٥) [إن قلّت] الوسائط [مع خفاء] في اللّزوم كعريض القفا وعريض الوسادة، [الرّمز] لأنّ الرّمز(٦) هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفيّة، لأنّ حقيقة الإشارة بالشّفة أو الحاجب.[و] المناسب لغيرها إن قلّت الوسائط [بلا خفاء] كما في قوله:

---

(١) أي المستعمل في المضيافيّة، فإنّ بينهما وسائط كثيرة وهي الإحراق وكثرة الطّبائخ وكثرة الأكلة وكثرة الأضياف.

(٢) أي المستعمل في المضيافيّة أيضاً، فإنّ بينهما عدم جرأة الكلب، وأنس الكلب بالنّاس، وكثرة مخالطة الواردين وكثرة الأضياف.

(٣) أي المقصود به المضيافيّة أيضاً، فإنّ بينهما عدم اللّبن وموت الأمّ، وإطعام لحمها، وكثرة طاعميه، وكثرة الأضياف.

(٤) أي إنّما سمّيت به الكناية عند كثرة الوسائط، «لأنّ التّلويح» في اللّغة «هو أن تشير إلى غيرك من بعيد»، ومن المعلوم أنّ كثرة الوسائط بعيدة الإدراك، فالمناسبة بين المعنى اللّغوي والاصطلاحي حاصلة.

(٥) أي لغير العرضيّة، أعني والمناسب لغير العرضيّة هو الرّمز إن قلّت الوسائط، المراد بقلّة الوسائط أن لا تكون كثيرة، وهذا صادق مع انتفائها رأساً، ووجودها مع القلّة لصدق السّالبة بانتفاء الموضوع، فلا يرد عليه أنّ بعض الأمثلة ليس هناك واسطة أصلاً فضلا عن أن تكون قليلة أو كثيرة.

(٦) أي قوله: «لأنّ الرّمز» علّة لمحذوف، أي وإنّما سمّيت هذه رمزاً، لأنّ الرّمز في الأصل واللّغة هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفيّة، وإنّما قيّده بقوله: على سبيل الخفيّة لأنّ حقيقته الإشارة بالشّفه والحاجب، أي والغالب أنّ الإشارة بهما إنّما تكون عند قصد الإخفاء.

أو ما رأيت المجد ألقى رحله
في آل طلحة ثمّ لم يتحوّل(١)

[الإيماء والاشارة، ثمّ قال] السّكّاكي [والتّعريض قد يكون مجازاً، كقولك: آذيتني فستعرف، وأنت تريد] بتاء الخطاب [إنساناً مع المخاطب دونه]، أي لا تريد المخاطب ليكون اللّفظ مستعملاً في غير ما وضع له فقطّ، فيكون مجازاً.

[وإن أردتهما] أي أردت المخاطب وإنساناً آخر معه جميعاً [كان كناية] لأنّك أردت باللّفظ المعنى الأصلي وغيره معا(٢)، والمجاز ينافي إرادة المعنى الأصلي. [ولابدّ فيهما] أي في الصّورتين(٣) [من قرينة] دالّة على أنّ المراد في الصّورة الأولى هو الانسان الّذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا، وفي الثّانية كلاهما ـ جميعاً ليكون كناية.

وتحقيق ذلك أنّ قولك: آذيتني فستعرف، كلام ـ دالّ على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزم منه تهديد كلّ من صدر عنه الإيذاء، فإن استعملته وأردت به

---

(١) أي وجه كون الوسائط فيه قليلة من غير خفاء، إنّ إلقاء المجد رحله في آل طلحة مع عدم التّحوّل، هذا معنى مجازي إذ لا رحل للمجد، ولكن شبّه برجل شريف له رحل يخصّ بنزوله من شاء، ووجه ـ الشّبه الرّغبة في الاتّصال بكلّ وأضمر التّشبيه في النّفس على طريق الاستعارة بالكناية، واستعمل معه ما هو من لوازم المشبّه به وهو إلقاء الرّحل أي الخيمة والمنزل تخييلاً، ولمّا جعل المجد ملقياً رحله في آل طلحة بلا تحوّل لزم من ذلك كون محلّه وموصوفه آل طلحة لعدم وجدان غيرهم معهم، وذلك بواسطة أنّ المجد ولو شبّه بذي الرّحل هو صفة لابدّ من موصوفه ومحلّ، وهذه الواسطة لا خفاء فيها، لأنّها بيّنة بنفسها فكانت الكناية ظاهرة والواسطة واحدة، فقد قلّت الوسائط مع الظّهور وعدم الخفاء، فالمناسب أن يطلق عليها «الإيماء والإشارة» لأنّ أصل الإيماء والإشارة أن تكونا حسّيّتين وهي ظاهرة.

(٢) أي قد تقدّم في أوّل بحث الكناية أنّها في الاصطلاح لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الحقيقي معه.

(٣) أي في صورة كون التّعريض مجاز، وفي صورة كونه كناية من قرينة...، فالفارق بينهما هي القرينة كغيرهما ممّا يحتمل الوجهين أو الوجوه.

تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء، لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء، إمّا تحقيقاً، وإمّا فرضاً وتقديراً مع قرينة دالّة على عدم إرادة المخاطب كان مجازاً(١).

[فصل(٢)]

[أطبق(٣) البلغاء على أنّ المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتّصريح(٤)، لأنّ الانتقال فيهما(٥) من الملزوم إلى اللّازم،

---

(١) لأنّه ينتقل من ـ المخاطب المؤذي إلى المؤذي المطلق، ثمّ منه إلى المؤذي المعيّن، كما في قولك: رأيت أسداً يرمي، ينتقل من الأسد إلى المطلق الشّجاع، ثمّ منه إلى الشّجاع المعيّن.

وفي بعض الحواشي هو أنّ التّعريض غير المجاز والكناية، وأنّه يكون أيضاً في الحقيقة، لأنّ المعنى المجازي والكنائي مقصود أنّ من الفظ استعمالاً، أمّا المعنى التّعريضي فيؤخذ إشارة وسياقاً، فإذا قلت: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، فمعناه الأصلي انحصار الإسلام فيمن سلم المسلمون منه، والكنائي نفي الإسلام عن المؤذي مطلقاً، والتّعريض نفيه عن المؤذي الّذي وقع الكلام عنده.

(٢) أي هذا فصل يتكلّم فيه على أبلغيّة المجاز والكناية وأفضليّتهما على الحقيقة والتّصريح، بمعنى أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة، والكناية أبلغ من التّصريح.

(٣) أي اتّفق البلغاء العالمون بالاصطلاحات، وغيرهم من البلغاء بالسّليقة، فإنّهم وإن لم يكونوا عالمين بلفظ، والحقيقة والكناية والاستعارة ونحوها، ولكنّهم عالمون بمعانيها، فكلّهم متّفقون على أنّ المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتّصريح.

(٤) لفّ ونشر مرتّب بمعنى أنّ الحقيقة راجع إلى المجاز، والتّصريح راجع إلى الكناية.

(٥) أي في المجاز والكناية من الملزوم إلى اللّازم، فلا يفهم المعنى المراد من نفس اللّفظ بل بواسطة الانتقال من الملزوم إلى اللّازم، أمّا في ـ المجاز فظاهر أنّه لا يفهم الرّجل الشّجاع من ـ نفس قولك: رأيت أسداً يرمي، بل بواسطة الانتقال من الحيوان المفترس إلى لازمه وهو الشّجاع، وأمّا في الكناية فلأنّ اللّازم الّذي قيل إنّ الانتقال ـ فيها منه إلى الملزوم، قد تقدّم في أوائل بحث الكناية أنّه مادام غير ملزوم لا يمكن

فهو كدعوى الشّيء ببيّنة(١)]، فإنّ وجود الملزوم يقتضي وجود اللّازم، لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه.

[و] أطبقوا أيضاً على [أنّ الاستعارة أبلغ من التّشبيه، لأنّها(٢) نوع من المجاز] وقد علم أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة(٣)، وليس(٤) معنى كون المجاز والكناية أبلغ أنّ شيئاً منها يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتّصريح، بل المراد أنّه(٥) بدل يفيد زيادة تأكيد للإثبات.

الانتقال منه فصحّ أن يقال: إنّ الانتقال فيها أيضاً من الملزوم، فالمراد بالملزوم بالنّسبة لها الملزوم في الذّهن، وإن كان لازماً في الخارج.

(١) أي برهان، أي وإذا كان الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللّازم، فذلك اللّازم المنتقل إليه من الملزوم كالشّيء المدّعى ثبوته المصاحب للبيّنة، أي الدّليل، هذا بخلاف الحقيقة والتّصريح فإنّ كلاً منهما دعوى مجرّدة عن الدّليل والبرهان.

(٢) أي الاستعارة نوع من المجاز، وقد تقدّم أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة.

(٣) والتّشبيه حقيقة، ومن البديهي أنّ ما كان من نوع الأبلغ، يلزم أن يكون أبلغ ممّا يكون من نوع غير الأبلغ.

(٤) أي كان المناسب الفاء، أي فليس، لأنّ هذا مفرّع على ما ذكره المصنّف من أنّ المجاز والكناية كدعوى الشّيء ببيّنة بخلاف الحقيقة والتّصريح، فإنّهما كدعوى الشّيء من غير بيّنة.

وحاصله إنّ السّبب في كون المجاز والكناية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والتّصريح والتّشبيه، إنّ كلّ واحد من تلك الثّلاثة الأولى يفيد تأكيد الإثبات، وهذا لا يفيده خلافها، وليس السّبب في كون كلّ واحد من الثّلاثة الأولى أبلغ من خلافه أنّه يفيد زيادة في نفس المعنى المراد، كالكرم والشّجاعة مثلاً لا يفيدها خلافه، أي خلاف كلّ واحد من ـ هذه الأمور الثّلاثة، أعني الحقيقة والتّصريح والتّشبيه.

(٥) أي كلّ واحد من هذه الأمور الثّلاثة، أعني المجاز والاستعارة والكناية يفيد زيادة تأكيد للإثبات، والمراد من التّأكيد ما تقدّم من أنّ الانتقال في كلّ منها من ملزوم ـ إلى لازم، فيكون كدعوى الشّيء ببيّنة وبرهان.

ويفهم من الاستعارة أنّ ـ الوصف(١) في المشبّه بالغ حدّ الكمال(٢) كما في المشبّه به، وليس(٣) بقاصر فيه كما يفهم(٤) من التّشبيه، والمعنى لا يتغيّر حاله(٥) في نفسه، بأن يعبّر عنه بعبارة أبلغ وهذا(٦) مراد الشّيخ عبد القاهر بقوله: ليست مزيّة(٧) قولنا: رأيت أسداً، على قولنا: رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشّجاعة. إنّ الأوّل (٨) أفاد زيادة في مساواته(٩) للأسد في الشّجاعة لم يفدها الثّاني، بل الفضيلة هي أنّ الأوّل أفاد تأكيداً لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثّاني، والله أعلم كمل القسم الثّاني. والحمد لله على جزيل نواله والصّلاة والسّلام ـ على سيدنا محمد وآله.

---

(١) أي المراد من الوصف هو وجه الشبّه.

(٢) أي مرتبة الكمال.

(٣) أي ليس الوصف بقاصر في المشبّه.

(٤) أي قوله: «كما يفهم» تمثيل للمنفيّ دون النّفي، أي كما يفهم أنّ الوصف قاصر في المشبّه من التّشبيه.

(٥) أي لا يتغيّر حال المعنى في نفسه عند التّعبير عنه بعبارة أبلغ كالمجاز مثلاً.

(٦) أي ما ذكرنا من أنّ معنى كون المجاز والكناية أبلغ إفادتهما زيادة التّأكيد لإثبات المعنى لا حصول زيادة في المعنى هو مراد الشّيخ عبد القاهر بقوله: ليست مزيّة قولنا: رأيت أسداً، على قولنا: رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشّجاعة.

(٧) أي فضيلة.

(٨) أي المراد بالأوّل رأيت أسداً، وبالثّاني رأيت رجلاً، ثمّ قوله: «إنّ الأوّل» خبر ليس في قوله: «ليست مزيّة»

(٩) أي في بمعنى على، أي ليست فضيلة التّركيب الأوّل المشتمل على الاستعارة على التّركيب الثّاني المحتوي على التّشبيه، أنّ الأوّل أفاد زيادة على مساواة الرّجل للأسد في الشّجاعة لم يفدها الثّاني، بل كلّ من التّركيبين إنّما أفاد مساواة الرّجل للأسد في الشّجاعة ولم يفد أحدهما زيادة على المساواة المذكورة.

[الفنّ الثّالث: علم البديع(1)]

[وهو(٢) علم يعرف به وجوه(٣) تحسين الكلام] أي يتصوّر(٤) به معانيهما، ويعلم إعدادها وتفاصيلها بقدر الطّاقة(٥)، والمراد بالوجوه ما مرّ في قوله: وتتبعها وجوه أُخر تورث الكلام حسناً(٦)] وقوله: [بعد رعاية المطابقة] لمقتضى الحال، [و] رعاية [وضوح الدّلالة] أي الخلوّ عن التّعقيد المعنوي إشارة إلى أنّ هذه الوجوه إنّما تعدّ محسّنة للكلام بعد رعاية الأمرين(٧).

---

(1) أي الإضافة هنا عهديّة، أي العلم المعلوم إضافته إلى البديع، والبديع في اللّغة كما في ـ المصباح ما كان فيه معنى التّعجب وذلك لغرابته، وكونه عادماً للنّظير. والبديع في الاصطلاح ما ذكره المصنّف بقوله: «وهو علم يعرف به...».

(٢) أي علم البديع «علم» أي ملكة، أو قواعد «يعرفه»، أي بذلك العلم أو تلك الملكة أو القواعد «وجوه تحسين الكلام».

(٣) يعني الأمور الّتي بها يحسن الكلام معناً أو لفظاً.

(٤) قوله: «أي يتصوّر به» تفسير لقول المصنّف: «يعرف به»، وحاصل معنى العبارة أنّ نتمكّن بتلك الملكة أو القواعد ما يحسن به الكلام معنى أو لفظاً، ونعلم بذلك العلم أو بتلك القواعد إعداد وجوه التّحسين وتفاصيلها، كما يأتي في المسائل الآتية.

(٥) أي بقدر الطّاقة الّتي أعطاها الله للأشخاص بقدر استعدادتهم وقابليّاتهم، وقيّد بذلك، لأنّ الوجوه المحسّنة البديعيّة غير منحصرة في عدد معيّن لا يتمّكن الإنسان ـ من الإحاطة بها أكثر من قدر الطّاقة.

(٦) فإضافة الوجوه إلى تحسين الكلام للعهد، فوجوه تحسين الكلام إشارة إلى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله: «وتتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسناً» فكأنّه يقول: علم يعرف به الوجوه المشار إليها في صدر الكتاب، وهي الوجوه الّتي تحسن ـ الكلام وتورثه قبولاً بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة، وقد أشار إلى الأوّل بقوله: «بعد رعاية المطابقة»، والثّاني بقوله: «وضوح الدّلالة».

(٧) أي بعد الأمرين، وهما رعاية المطابقة لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدّلالة.

والظّرف أعني قوله: بعد رعاية(١)، متعلّق بقوله: تحسين الكلام. [وهي] أي وجوه تحسين الكلام [ضربان(٢) معنوي] أي راجع إلى تحسين المعنى أوّلاً وبالذّات، وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللّفظ أيضاً(٣) [ولفظي] أي راجع إلى تحسين اللّفظ كذلك(٤).

المحسّنات المعنويّة

[أمّا المعنوي] قدّمه الآن(٥) المقصود الأصلي، والغرض الأوّلي هو المعاني، والألفاظ توابع وقوالب لها(٦) [فمنه المطابقة(٧) وتسمّى الطّباق والتّضادّ

---

(١) أي بعد ظرف لغو متعلّق بالمصدر أعني تحسين، فيكون المعنى أنّ تحسين الكلام بهذه الوجوه إنّما يكون بعد رعاية الأمرين، وبعديّة التّحسين إنّما هي من حيث الملاحظة لا من حيث الوجود، لأنّ وجود التّحسين مقارن لوجود الأمرين.

(٢) أي قسمان «معنوي»، أي ينسب إلى المعنى، لأنه تحسين للمعنى أوّلاً وبالذّات، بمعنى أنّ ذلك التّحسين قُصد أن يكون تحسيناً للمعنى، وذلك القصد متعلّق بتحسين المعنى أوّلاً، ومتعلّق به لذاته، وأمّا تعلّق القصد بكونه تحسيناً للّفظ، فيكون ثانيا وبالعرض قلنا هكذا، لأنّ هذه الوجوه قد يكون بعضها محسّناً للّفظ، لكنّ القصد الأصلي منها إنّما هو إلى كونها محسّنة للمعنى كما في المشاكلة.

(٣) أي ثانياً وبالتبع كما عرفت.

(٤) أي راجع إلى تحسين اللّفظ أوّلاً وبالذّات، وإن كان بعض أفراده لا يخلو عن تحسين المعنى أيضاً، ولكن ثانياً وبالتّبع.

(٥) أي قدّم المعنوي على اللّفظي «لأنّ المقصود الأصلي» في مقام التّفهيم والتّفهم «والغرض الأولي» في ذلك المقام «هو المعاني»، فينبغي الاهتمام حينئذٍ بالوجوه المحسّنة لها، وتقديمها على الوجوه المحسّنة لغيرها.

(٦) أي للمعاني، أي الألفاظ توابع للمعاني، بمعنى أنّ المعنى يستحضر في ذهن المتكلّم أوّلا يؤتي باللّفظ على طبقه «المطابقة».

(٧) وهي مأخوذة من طابق الفرس إذا وقع رجله في المشي مكان يده، وهي لغة الموافقة، لأنّ المتكلّم وافق بين معنيين متقابلين، والمطابقة من جملة ما يرجع إلى اللّفظ والمعنى.

أيضاً(١) وهي الجمع بين متضادّين، أي(٢) معنيين متقابلين في الجملة(٣)] أي يكون بينهما تقابل وتنافٍ ولو في بعض الصّور، سواء كان التّقابل حقيقيّاً أو اعتباريّاً، وسواء كان تقابل التّضاد، أو تقابل الإيجاب والسّلب، أو تقابل العدم والملكة، أو تقابل التّضايف، أو ما شبّه شيئاً من ذلك(٤) [ويكون] ذلك الجمع(٥) [بلفظين من نوع] واحد من أنواع الكلمة [اسمين نحو: ﴿ وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ ﴾[١]، أو فعلين نحو: ﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾[٢]، أو حرفين نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾[٣].

---

(١) أي كما تسمّى المطابقة.

(٢) أي تفسير متضادّين بمعنيين متقابليين إشارة إلى أنّ المراد من المتضادّين مطلق المتقابلين والمتنافيين، أي المراد من التّضادّ هو مطلق التّنافي والتّقابل، سواء كان حقّيقيّاً، كتقابل القدم والحدوث، أو اعتباريّاً كتقابل الإحياء والإماتة، فإنّهما لا يتقابلان إلّا باعتبار بعض الصّور، وهو أن يتعلّق الإحياء بحياة جرم في وقت، والإماتة بإماتته في ذلك الوقت، وإلّا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما، ولا باعتبار المتعلّق عند تعدّد الوقت.

ثمّ التّقابل الحقيقي سواء كان تقابل التّضادّ كتقابل الحركة والسّكون، أو تقابل الإيجاب والسّلب كتقابل مطلق الوجود وسلبه، أو تقابل العدم والملكة كتقابل العمى والبصر، أو تقابل التّضايف كتقابل الأبوّة والبنوّة.

(٣) أي من غير تفصيل في ذلك التّقابل والتّنافي، بأن يعيّن مقداره من كونه فيما بين معنيين كالنّقيضين أو الضّدين أو غير ذلك، فالمراد بالتّضادّ والتّقابل هنا أن يكون بين الشّيئين تنافي وتقابل ولو في بعض الصّور، ولو كان اعتباريّاً.

(٤) أي ما يكون ملحقاً بذلك ممّا يشعر بالتّنافي لاشتماله بوجه ما يوجب التّنافي بين شيئين، كما سيأتي بيانه.

(٥) أي الجمع بين متضادّين بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة، بأن يكونا اسمّين نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ ﴾، والإيقاظ جمع يقظ على وزن عضد أو كتف بمعنى يقظان، و﴿رُقُودٞ﴾ جمع راقد بمعنى النّوم، فالجمع بين إيقاظ ورقود مطابقة، لأنّ اليقظة

---

[١] سورة الكهف، ١٨.

[٢] سورة المؤمنون، ٨٠.

[٣] سورة البقرة، ٢٨٦.

فإنّ في اللّام معنى الانتفاع، وفي على معنى التّضرر، أي لا ينتفع بطاعتها، ولا يتضرّر بمعصيتها غيرها [أومن نوعين نحو: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[1](١)] فإنّه قد اعتبر في الإحياء معنى الحياة، والموت والحياة ممّا يتقابلان، وقد دلّ على الأوّل بالاسم وعلى الثّاني بالفعل. [وهو] أي الطّباق [ضربان: طباق الإيجاب كما مرّ، وطباق السّلب] وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد، أحدهما مثبت والآخر منفي، أو أحدهما أمر والآخر نهي.

تشمل على الإدراك بالحواسّ، والنّوم يشمل على عدمه، فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما، وأمّا باعتبار ذاتهما فبينهما التّضاد، لأنّ النّوم عرض يمنع إدراك الحواس، واليقظة عرض يقتضي الإدراك بها.

وكيف كان فهما اسمان أو فعلان، نحو قوله تعالى:

﴿وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾، والتّعاهد في الإحياء والإماتة، وبينهما تقابل اعتباري وقد تقدّم الكلام فيهما فلا حاجة إلى الإعادة.

ومثال حرفين قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، أي لـمّا كان التّقابل بين اللّام وعلى غير ظاهر، بيّنه التّفتازاني بقوله: «فإنّ في اللّام معنى الانتفاع»، وذلك فإنّ اللّام مشعرة بالملكيّة المؤذنة بالانتفاع، «وفي على معنى التّضرر» وذلك لأنّ على تشعر بالعلوّ المشعر بالتّحمل، أو الثّقل المؤذن بالتّضرّر، فصار تقابلهما أي اللّام وعلى كتقابل النّفع والضّرر، وهما ضدان أي «لها» أي للنّفس ما كسبت من خير ثواب الطّاعات «وعليها» أي على النّفس ما اكتسبت من شرّ من عقاب المعاصي.

(١) أي فقد عبّر عن الموت بالاسم، وعن الإحياء المتعلّق بالحياة بالفعل، وهما نوعان، وقد تقدّم تقابل الموت والحياة تقابل عدم وملكة، وإنّ المراد بالموت والحياة هو المعنى المجازي، أومن كان ضالاً فهديناه، ثمّ أشار إلى تنويع آخر في الطّباق، فقال: «وهو» أي الطّباق باعتبار الإيجاب والسلب «ضربان» أحدهما«طباق الإيجاب» بأن يكون اللّفظان المتقابلان معناهما ذكرا موجبين «كما مرّ» في نحو: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾، فقد ذكرت اليقظة والرّقاد بطريق الإثبات والإيجاب، وثانيهما: طباق السّلب.

---

[1] سورة الأنعام: ١٢٢.

فالأوّل(١) [نحو قوله تعالى: ـ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[1].

[و] الثّاني(٢) [نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾[2].

ومن الطّباق] ما سمّاه بعضهم تدبيجاً من دبج المطر الأرض إذا زيّنها، وفسّره(٣) بأن يُذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان(٤)،

---

(١) أي فمثال القسم الأوّل: وهو أن يكون أحدهما مثبتاً، والثّاني منفيّاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الآية، فقد جمع بين ـ السّلب والإيجاب، فإنّ العلم الأوّل منفيّ والثّاني مثبت، وفيهما تقابل في الجملة، أي باعتبار النّفي والإثبات مع قطع النّظر عن خصوصيّة العلم لا مطلقاً، لأنّ ـ المنفيّ علم ينفع في الآخرة والمثبت علم لا ينفع ـ فيها، فلا تنافي بينهما مع هذه الخصوصيّة.

(٢) وهو أن يكون أحدهما أمراً والآخر نهياً، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾، فقد جمع فيما بين فعلين لمصدر واحد أحدهما نهي، وهو ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ﴾، والآخر أمر وهو ﴿وَاخْشَوْنِ﴾، وهذه الآية نظير الآية المتقدّمة، لأنّ الخشية ليست مأموراً بها ومنهيّاً عنها من جهة واحدة، بل من جهتين فقد أمر بها باعتبار كونها لله تعالى، ونهى عنها باعتبار كونها للنّاس، فالتّنافي بينهما إنّما هو في الجملة، أي باعتبار المتعلّق مع قطع النّظر عن الخصوصيّة لا مطلقاً، لأنّ المأمور بها الخشية لله والمنهي عنها الخشية للنّاس.

(٣) أي فسّره ذلك البعض «بأن يذكر في معنى المدح أو غيره» كالهجاء والرّثاء ونحوهما من المقاصد الّتي يشهد فيها الشّاعر والنّاثر.

(٤) أي ألوان مختلفة، فذكر الألوان في الكلام تشبيه بما يحدث بالمطر من ألوان النّبات والأزهار، ويحتمل أن يكون مأخوذاً من الدّبج وهو النّقش، لأنّ الألوان كالنّقش على البساط، وكذلك الدّيباج للثّوب المعروف.

---

[1] سورة الرّوم: ٦و٧.

[2] سورة المائدة: ٤٤.

لقصد الكناية(١) أو التّورية، وأراد بالألوان ما فوق الواحد(٢) بقرينة الأمثلة، فتدبيج الكناية [نحو قوله: تردي] من تردّيت الثّوب، أخذته رداء [أثياب الموت حمراً، فما أتي + لها] أي لتلك الثّياب [اللّيل الآن، وهي من سندس خضر(٣)] يعني ارتدي الثّياب الملطخة بالدّم فلم ينقض يوم قتله، ولم يدخل في ليلته إلّا ـ وقد صارت الثّياب من سندس خضر من ثياب الجنّة، فقد جمع بين الحمرة والخضرة، وقد قصد بالأوّل الكناية عن القتل، وبالثّاني الكناية عن دخول الجنّة وتدبيج التّورية(٤).

كقول الحريري: فمذ اغبرّ العيش الأخضر(٥) وازورّ(٦) المحبوب الأصفر، اسودّ(٧)

---

(١) أي لقصد الكناية بالكلام المشتمل على تلك الألوان، وسيأتي المراد من التّورية.

(٢) أي ولو كان اثنين بقرينة ما يذكره من المثال الآتي، وذلك بناءً على ما هو المصطلح عند أهل الميزان من أنّ أقل الجمع عندهم ما فوق الواحد.

(٣) أي هذا البيت لأبي تمّام من قصيدة له في رثاء محمد بن حميد الطّائي، ومعنى البيت أنّ المرثي لبس الثّياب الملطخة بالدّم حين قتل، ولم يدخل عليه اللّيل حتّى صارت تلك الثّياب من السّندس وصارت خضرى، فقد جمع بين لونين فقطّ.

والشّاهد إنّ حمرة الثّياب كناية عن القتل لاستلزامه إيّاه عرفاً، مع قرينة السّياق وخضرة الثّياب كناية عن دخول الجنّة، لما علم من أنّ أهل الجنّة يلبسون الحرير الأخضر، وصيرورة هذه الثّياب الخضر عبارة عن انقلاب حال ـ القتل إلى حال التّنعم بالجنّة.

(٤) والمراد من التّورية أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد من اللّفظ ما هو المعنى البعيد.

(٥) خضرة العيش كناية عن طيبه ونعومته وكماله، لأنّ اخضرار العود والنّبات يدلّ على طيبه ونعومته، وكونه على أكمل ـ حال ـ فيكنّى به عن لازمه في الجملة، الّذي هو الطّيب والحسن والكمال، واغبرار العيش كناية عن ضيقه ونقصانه، وكونه في حال التّلف، لأنّ اغبرار النّبات والأرض يدلّ على الذّبول والتّغيّر، فيكنّى به عن هذا اللّازم.

(٦) أي تباعد وأعرض عنّي «المحبوب الأصفر»، الشّاهد هنا وسيأتي فانتظر.

(٧) اسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال، وكثرة الهموم فيه، لأنّ اسوداد الزّمان كاللّيل يناسبه الهموم، ووصفه بالبياض كناية عن سعة الحال والفرح والسّرور.

يومي الأبيض، وابيضّ فودي(١) الأسود، حتّى رثى لي العدوّ الأزرق، فيا حبّذا الموت الأحمر، فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر إنسان له صفرة، والبعيد هو الذّهب، وهو المراد ههنا، فيكون تورية، وجمع الألوان لقصد التّورية لا يقتضي أن يكون في كلّ لون تورية كما توهّمه بعضهم.

[ويلحق به] أي بالطّباق(٢) شيئان: أحدهما الجمع بين معنيين يتعلّق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلّق، مثل السّببيّة واللزوم [نحو قوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[1]، فإنّ الرّحمة وإن لم تكن مقابلة للشّدّة لكنّها مسبّبة عن اللّين] الّذي هو ضدّ الشّدّة.

---

(١) والفود:

شعر جانب الرّأس ممّا يلي الأذن وابيضاض الشّعر، كناية عن كثرة الحزن والهمّ، واتّصف شعره بذلك بسبب الهمّ حتّى رثى له العدوّ الأزرق، أي شديد العداوة.

فحاصل الكلام:

إنّ الألوان كلّها في كلامه كناية إلّا الاصفرار، فإنّ فيه التّورية، وهي أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد منه البعيد. ومن هنا تبيّن أنّ جمع الألوان لا يقتضي أن تكون كلّها توريات، أو كنايات، بل يجوز أن تجمع على أن يكون بعضها تورية، وبعضها كناية كما هنا، حيث قصدت التّورية بواحد منها وهو الاصفرار والكناية بباقيها، وقد توهّم بعضهم وجوب ذلك وهو فاسد.

(٢) أي بالطّباق السّابق، الفرق بين الطّباق والملحق به أنّ الطّباق يكون التّقابل فيه لذات اللّفظ والمعنى، بخلاف الملحق به حيث يكون التّقابل فيه باعتبار المعنى فقطّ، كما في الآية المباركة والبيت لعبد بن علي الخزاعي.

أمّا في الآية الكريمة فقد جمع بين الشّدة والرّحمة، ومن المعلوم أنّ الرّحمة لا تقابل الشّدة، فإنّ الرّحمة إنّما تقابلها الفظاظة، والشّدة إنّما يقابلها اللّين لكنّ الرّحمة مسبّبة عن اللّين، إذ اللّين في الإنسان كيفيّة قلبيّة تقتضي الانعطاف لمستحقّه، وذلك الانعطاف هو الرّحمة، فهي مسبّبة عن الكيفيّة الّتي هي اللّين، فقد قوبل في الآية بين معنيين هما الرّحمة والشّدّة، وأحدهما وهو الرّحمة له تعلّق السّببيّة، أي كون الرّحمة مسبّبة عن اللّين.

---

[1] سورة الفتح: ٢٩.

[و] الثّاني(١) الجمع بين معنيين ـ غير متقابلين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقي، [نحو قوله: لا تعجبي يا سلم(٢) من رجل] يعني نفسه [ضحك المشيب برأسه] أي ـ ظهر ظهوراً تامّاً [فبكى] ذلك الرّجل، فظهور الشّيب لا يقابل البكاء إلّا أنّه قد عبّر عنه بالضّحك الّذي معناه الحقيقي مقابل ـ للبكاء.

[ويسمّى الثّاني إيهام التّضاد] لأنّ المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التّضادّ نظراً إلى الظّاهر.

[ودخل فيه] أي في الطّباق بالتّفسير الّذي سبق(٣) [ما يختصّ باسم المقابلة] وإن جعله السّكّاكي وغيره قسماً برأسه من المحسّنات المعنويّة، [وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثمّ] يؤتى بما يقابل ـ ذلك المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة [على التّرتيب(٤)] فيدخل في الطّباق،

---

(١) أي القسم الثّاني ممّا يلحق به بالطّباق «الجمع بين معنيين غير متقابلين»، ولا يتعلّق أحدهما بما يقابل الآخر، وبهذا فارق ما قبله أعني القسم الأوّل من الملحق.

(٢) ترخيم سلمى، من رجل يعني نفسه، عبّر عن نفسه باسم الظّاهر، أعني الرّجل لأجل أن يتمكّن من الوصف بالجملة، أعني قوله: ـ «ضحك المشيب برأسه»، المشيب والشّيب عبارة عن بياض الشّعر، أي ظهر ظهورا تامّاً فبكى ذلك الرّجل بسبب قرب الموت أو بسبب تأسّف مضيّ الشّباب من دون إياب.

وكيف كان فقد عبّر عن ظهور المشيب على سبيل المجاز بالضّحك الّذي يكون معناه الحقيقي مضاداً لمعنى البكاء، ويسمّى هذا القسم الثّاني إيهام التّضادّ، لأنّ المعنيين المذكورين في هذا القسم يعني البكاء وظهور المشيب، وإن لم يكونا متقابلين حتّى يكون التّضادّ حقيقيّاً، لكنّهما قد ذكرا بلفظين يعني لفظ البكاء ولفظ الضّحك، «يوهمان التّضادّ نظراً إلى الظّاهر»، هذا بخلاف القسم فإنّه ليس له اسم خاصّ، بل هو عامّ وهو ملحق بالطّباق.

(٣) وهو الجمع بين أمرين متقابلين، ولو في الجملة أو أمور كذلك.

(٤) أي بأن يكون ما يؤتى به ثانياً على ترتيب ما أتي به أوّلاً بحيث يكون الأوّل للأوّل والثّاني للثّاني وهكذا، فهو نظير ما يأتي من اللّفّ والنّشر.

لأنّه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة(١). ـ [والمراد بالتّوافق خلاف التّقابل(٢)] حتّى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين، فمقابلة الاثنين بالاثنين [نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾[١]] أتى بالضّحك والقلّة المتوافقين، ثمّ بالبكاء والكثرة المقابلين لهما، و مقابلة الثّلاثة بالثّلاثة [نحو قوله(٣):

ما أحسن الدّين والدّنيا إذا اجتمعا
وأقبح الكفر والإفلاس بالرّجل]

أتى بالحُسن والدّين والغنى، ثمّ بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس على التّرتيب، و مقابلة الأربعة بالأربعة(٤) نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾[٢] والتّقابل بين الجميع ظاهر.

---

(١) أي من غير تفصيل وتعيين، لكون التّقابل على وجه مخصوص دون آخر، لأنّ ذلك لا يشترط في الطّباق حتّى يمكن إخراج المقابلة عن الطّباق، فيصدق حدّه عليها.

(٢) أي المراد بالتّوافق هو عدم التّقابل وعدم التّنافي، فيشمل ـ المناسبين.

(٣) أي قول أبي دُلامة وهو من شعراء الدّولة العباسيّة، فقد قابل أحسن بأقبح، والدّين بالكفر، والدّنيا بالإفلاس، فالمراد بالدّنيا اليسار.

(٣) الإعطاء مقابل للبخل، والتّقوى مقابل للاستغناء، والتّصديق مقابل للتّكذيب، ومجموع ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ مقابل لمجموع ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾، إذ ليس المقابلة بين الجزئين الأوّلين منهما لاتّحادهما، ولا بين الآخرين لعدم استقلالهما، والمقابلة إنّما تكون بين متقابلين مستقلّين، ولمّا كان التّقابل بين الجميع ظاهراً إلّا بين الاتّقاء والاستغناء بيّنه بقوله: والمراد بـ﴿وَاسْتَغْنَىٰ﴾ فلابدّ أوّلاً من بيان وجه عدم ظهور التّقابل بين الاتّقاء والاستغناء، ثمّ بيان ما أشار إليه المصنّف، أمّا عدم ظهور التّقابل بينهما، فلأنّ التّقوى إمّا أن تفسّر برعاية أوامر الله تعالى ونواهيه، والاعتناء بها خوفاً منه تعالى، أو محبّةً فيه، أو تفسّر بنفس خوف الله، أو محبّته الموجب كلّ منهما لتلك الرّعاية. وأمّا الاستغناء فإن كان معناه عدم طلب المال لكثرته، فلا يقابل التّقوى بذلك المعنى، وإن كان معناه عدم طلب الدّنيا للقناعة، فكذلك وإن كان شيئا

---

[١] سورة التّوبة: ٨٢.
[٢] سورة اللّيل: ٥ـ١٠.

إلّا بين الاتّقاء والاستغناء، فبيّنه بقوله: [والمراد باستغناء أنّه زهد فيما عند الله تعالى(١) كأنّه استغنى عنه] أي أعرض عمّا عند الله تعالى [فلم يتّق، أو] المراد بـ﴿اسْتَغْنَى﴾ [استغنى بشهوات الدّنيا عن نعيم الجنّة، فلم يتّق] فيكون الاستغناء مستتبعاً لعدم الاتّقاء، وهو مقابل الاتّقاء، فيكون هذا من قبيل قوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[١]].

وزاد السّكّاكي] في تعريف المقابلة قيداً آخر(٢)، حيث قال: هي(٣) أن يجمع

آخر فمعه خفاء، فأراد المصنّف بيان معناه لتتّضح مقابلته للتّقوى، فقال: «والمراد بـ﴿وَٱسْتَغْنَىٰ﴾ أنّه زهد فيما عند الله تعالى، كأنّه استغنى عنه».

(١) من الثّواب الأخروي فصار بتركه طلبه «كأنّه مستغنٍ عنه، أي عمّا عند الله تعالى» أي لا يحتاج إليه مع شدّة احتياجه إليه لو كان له ميز، وذلك أنّ العاقل لا يترك طلبه شيء إلّا إن كان مستغنياً عنه، فعبّر بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله تعالى على وجه التّرفّع عنه على سبيل الإنكار، وهذا كفر وإذا كان كافراً «فلم يتّق» الكفر، فيحصل التّقابل بين الاتّقاء والاستغناء.

أو المراد هو الاستغناء بشهوات الدّنيا المحرّمة عن طلب نعيم الجنّة فلم يتّق أيضاً، إمّا أن يكون ذلك على وجه يؤدّيه على إنكار النّعيم فيكون كافراً، وإمّا أن يكون ذلك سفهاً وشغلاً باللذّة المحرّمة العاجلة عن ذلك النّعيم، كما هو الحال في الفسقة، وعلى كلا التّقديرين يكون الاستغناء مستلزماً لعدم الاتّقاء المقابل للاتّقاء، فعدم الاتّقاء ليس هو نفس الاستغناء بالشّهوات، بل الاستغناء ملزومه، فيكون من الملحق بالطّباق، فهو نظير ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾، ومن هنا قد ظهر أنّ الاستغناء ملزوم لنفي النّفي كان التّقابل بينهما من الملحق به الّذي هو أن لا يتقابل بأنفسهما ولكن يستلزم أحدهما ما يقابل به الآخر، نظيره ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾.

(٢) فلا تحصل المقابلة عنده إلّا به.

(٣) أي المقابلة «أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضدّيهما».

---

[١] سورة الفتح: ٢٩.

بين شيئين متوافقين أو أكثر وضدّيهما، [وإذا شرط ههنا] أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات أمر شرط ثمّة، أي فيما بين ضدّيهما أو أضدادهما [ضدّه] أي ضدّ ذلك الأمر [كهاتين الآيتين، فإنّه لمّا جعل التّيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتّقاء والتّصديق جعل ضدّه] أي ضدّ التّيسير وهو العسير المعبّر عنه بقوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾[1]، [مشتركاً بين أضدادها] وهي(١) البخل والاستغناء والتّكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: ما أحسن الدّين، من المقابلة لأنّه اشترط في الدّين والدّنيا الاجتماع، ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضدّه. [ومنه]أي ومن المعنوي، [مراعاة النّظير، ويسمّي التّناسب والتّوفيق] والائتلاف والتّلفيق [أيضاً(٢) وهي جمع أمر ما يناسبه لا(٣) بالتّضاد] والمناسبة بالتّضادّ أن يكون كلّ منهما مقابلاً للآخر، وبهذا القيد(٤) يخرج الطّباق، وذلك(٥) قد يكون بالجمع بين أمرين [نحو: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾[2](٦)] جمع بين أمرين، و نحو [قوله:] في

---

(١) أي الأضداد البخل والاستغناء والتّكذيب، فعلى هذا الّذي قاله السّكّاكي لا يكون بيت أبي دُلامة من المقابلة، لأنّه اشترط في الدّين والدّنيا الاجتماع، ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضدّه، أي ضد الاجتماع وهو الافتراق.

(٢) ويعرّف وجه التسمية بكلّ واحد من هذه الأسماء بقوله: «وهي جمع أمر وما يناسبه».

(٣) يعني يحب أن لا تكون المناسبة بينهما بالتّضادّ، بل بالتّوافق في الشّكلّ أو في ترتّب بعض على بعض، أو في الإدراك أو في شيء ممّا يشبه من ذلك، كما يظهر من الأمثلة الآتية.

(٤) أي بقوله: «لا بالتّضاد» يخرج الطّباق، لأنّه كما مرّ هو الجمع بين متضادّين، أي معنيين متقابلين في الجملة.

(٥) أي الجمع الّذي يسمّى بمراعاة النّظير «قد يكون بالجمع بين أمرين».

(٦) أي يجريان بحسبان معلوم المقدار في قطعهما للأبراج الاثني عشر المعروفة والدّرجات الفلكيّة لا يزيدان عليه ولا ينقصان، ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾([3])، فقد جمع بين أمرين وهما الشّمس والقمر، ولا يخفى تناسبهما، وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور، نحو قول البحتري: في الإبل ـ المهزولة كالقيسيّ المعطفات، بل الاسم مبريّة، بل الأوتار.

---

[1] سورة اللّيل: ١٠.

[2] سورة الرّحمن: ٥.

[3] سورة الأنعام: ٩٦.

صفة الإبل [كالقسيّ] جمع قوس [المعطفات] المنحنيات، [بل الأسهم] جمع سهم [مبريّة] أي منحوتة، [بل الأوتار] جمع وتر، جَمَع بين أمور ثلاثة. [ومنها] أي من مراعاة النّظير ما يسمّيه بعضهم تشابه الأطراف(١)، وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[1]] فإنّ اللّطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مدركاً للأبصار، لأنّ المدرك للشّيء يكون خبيراً عالماً. [ويلحق بها]، أي بمراعاة النّظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين(٢) بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان، وإن لم يكونا مقصودين هنا [نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَالنَّجْمُ﴾[2]] أي والنّبات

وحاصل المعنى:

أنّ الإبل في رقّة أعضائها وشكلها شابهت تلك القيسيّ، بل شابهت ما هي أرقّ منها وهي الاسم، بل شابهت ما هي ـ أرق منها وهي الأوتار، أي الخيوط الجامعة بين طرفيّ القوس.

والشّاهد في أنّه جمع بين القوسين والسّهم والوتر، وبينها مناسبة، وفيها إضرابات ثلاثة، وهي تدلّ على أنّ القوس أغلظ من السّهم المبريّ، والسّهم المبريّ أغلظ من الوتر، والوتر أرقّ من الكلّ.

(١) وإنّما كان تشابه الأطراف نوعاً خاصّاً من مراعاة النّظير، لأنّها الجمع بين متناسبين مطلقاً، أي سواء كان أحدهما في الختم والآخر في الابتداء، كما في تشابه الأطراف أم لم يكن كذلك، كما في قول البحتري في وصف الإبل.

(٢) في أنفسهما لعدم وجود شيء من أوجه التّناسب من تقارن، أو علّيّة، أو نحوهما، ولكن عبّر عن ذينك المعنيين يكون لهما معنيان آخران «متناسبان وإن لم يكونا مقصودين ههنا»، وهذا صادق بأن لا يقصد واحد منهما، أو يكون أحدهما مقصوداً دون الآخر.

---

[1] سورة الأنعام: ١٠٣.

[2] سورة الرّحمن: ٥و٦.

الّذي ينجم، أي يظهر من الأرض لا ساق له كالبقول، ﴿وَٱلشَّجَرُ﴾ الّذي له ساق ﴿يَسْجُدَانِ﴾ أي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له، فالنّجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشّمس والقمر لكنّه قد يكون بمعنى الكوكب، وهو مناسب لهما، [ويسمّى إيهام التّناسب] لمثل ما مر في إيهام التّضاد(١).

[ومنه] أي ومن المعنوي [الإرصاد(٢)] وهو في اللّغة نصب الرّقيب في الطّريق، [ويسمّيه بعضهم التّسهيم(٣)] يقال: بُرد مُسهّم فيه خطوط مستوية، [وهو(٤) أن يجعل قبل العجز من الفقرة]، وهي في النّثر بمنزلة البيت من النّظم، فقوله(٥): هو يطبع الأسجاع

---

(١) فإنّه يوجّه بتوجيه مثل التّوجيه الّذي وجّه به إيهام التّضادّ، فإنّ المعنيين هناك قد ذكرا بلفظين يوهمان التّضادّ بحسب الظّاهر، وههنا قد ذكرا بلفظين يوهمان التّناسب بحسب الظّاهر. فنّسبة إيهام التّناسب من مراعاة النّظير كنسبة إيهام التّضادّ من المطابقة.

(٢) أي ما يسمّى بالإرصاد، والإرصاد في اللّغة هو نصب الرّقيب في الطّريق ليدلّ عليه، أو ليراقب من يأتي منها، يقال: رصدت، أي راقبت، وأرصدته جعلته يرصد، أي يراقب الشّيء.

(٣) جعل البرد أي الثّوب ذا خطوط، كإنّما فيه سهام، فإنّ الكلام في هذا القسم كالبرد المسّهم المستوي الخطوط للزّينة.

(٤) أي الارصاد ـ في الاصطلاح «أن يجعل قبل العجز» بضمّ الجيم، سواء كان متّصلا بالعجز أو كان هناك فاصل بينهما، وأمّا وجه تسمية ما يدلّ على العجز إرصاداً فلأنّ الإرصاد في اللّغة نصب الرّقيب في الطّريق ليدلّ عليه أو على ما يأتي منه، وما يدلّ على العجز نصب ليدلّ على صفته وختمه.

وأمّا وجه تسميته تسهيماً، فلأنّ ما جعل قبل العجز ليدلّ عليه مزيد في البيت، أو في الفقرة ليزيّنه بدلالته على المقصود من عجزه، فصار بمنزلة الخطوط في الثّوب المزيدة فيه لتزينيه، أو لأنّ ما قبل العجز مع العجز كأنّهما خطّان مستويان في البيت أو الفقرة.

(٥) أي قول الحريري في وصف خطيب اسمه أبو زيد السّروجي «وهو» أي الخطيب يطبع الإسجاع»، يقال: طبعت السّيف والدّرهم، أي عملته وطبعت من الطّين جرّة عملتها منه، والأسجاع جمع سجع وهو الكلام الملتزم في آخره حرف مخصوص، فهو قريب من الفقرة،

بجواهر لفظه فقرة، ويقرع الإسماع بزواجر وعظه، فقرة أخرى، والفقرة في الأصل حليّ يصاغ على شكل فقرة الظّهر،

[أو] من [البيت ما يدلّ عليه] أي على العجز، وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت، [إذا عرف الرّوي] فقوله: ما يدلّ، فاعل يجعل، وقوله: إذا عرف، متعلّق بقوله: يدلّ، والرّوي الحرف الّذي تبتني عليه أواخر الأبيات أو الفقر، ويجب تكرّره في كلّ منهما.

وقيّد بقوله: إذا عرف الرّوي، لأنّ من الإرصاد ما لا يعرف به العجز(١) لعدم معرفة حرف الرّويّ، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخۡتَلَفُواْۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡ فِيمَا فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾[1](٢)]

فلو لم يعرف(٣) أنّ حرف الرّوي هو النّون لربّما توهّم أنّ العجز فيما فيه اختلفوا أو اختلفوا فيه، فالإرصاد في الفقرة [نحو:

أو هو نفسها مصداقاً «بجواهر لفظه»، أي بألفاظه الشّبيهة بالجواهر كاللّؤلؤ والمرجان، وفرع الإسماع بزواجر الوعظ عبارة عن إسماع الموعظة على وجه يحرّك السّامع نحو المقصود، وإنّما كان كلّ واحد منهما فقرة، لأنّ كلاً منهما بمنزلة مصراع البيت.

(١) أي باعتبار صورته ومادّته لا باعتبار مجرّد مادّته، وإلّا فقوله: «اختلفوا» يدلّ على مادّة الاختلاف.

(٢) فقد عرف أنّ العجز هو ﴿يَخۡتَلِفُونَ﴾، وعلم ذلك من معرفة الرّويّ، وإنّه نون بعد الواو كما كان ذلك قبل هذه الآية، أعني ﴿يُشۡرِكُونَ﴾، وفيما بعدهما أعني ﴿مَا تَمۡكُرُونَ﴾، ولولا تلك المعرفة لتوهّم أنّ العجز هو فيما فيه اختلفوا ليطابق قوله: ـ ﴿فَٱخۡتَلَفُواْ﴾ لكن معرفة الرّوي أعانت على ذلك.

(٣) أي فلو فرض أنّه لم يعرف من الآية الّتي قبلها أنّ حرف الرّوي هو النّون «لربما توهّم...»، وظاهره أنّه لو عرف أنّ الرّوي حرف النّون، لفهم أنّ العجز هو ﴿يَخۡتَلِفُونَ﴾، فيقال إنّه ليس كذلك لجواز أن يفهم أنّه مختلفون، فلو قال المصنّف: إذا عرف الرّويّ مع معرفة صيغة القافية لكان أوضح.

---

[1] سورة يونس: ١٩.

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾(١) ﴿وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[1] و] في البيت نحو [قوله:

إذا لم تستطع شيئا فدعه
وجاوزه إلى ما تستطيع]

[ومنه] أي ومن المعنوي، [المشاكلة] وهي ذكر الشّيء (٢) بلفظ غيره لوقوعه] أي ذلك الشّيء [في صحبته] أي ذلك الغير [تحقيقاً أو تقديراً] أي(٣) وقوعاً محقّقا أو مقدّراً. فالأوّل نحو قوله: ـ قالوا اقترح ـ شيئا] من، اقترحت عليه شيئاً إذا سألته إيّاه من غير رويّة، وطلبته على سبيل التّكليف والتّحكّم، وجعله من اقترح الشّيء ابتدعه، غير مناسب على ما لا يخفى.

---

(١) فقوله تعالى: ﴿لِيَظْلِمَهُمْ﴾ إرصاد، لأنّه يدلّ على أنّ مادّة العجز من مادّة الظّلم إذ لا معنى لأن يقال مثلاً: وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم ينفعون، أو يمنعون من الهلاك، أو نحو ذلك، وأمّا الصّيغة وكونها مختومة بنون بعد واو، فتعرف بحرف الرّويّ الكائن فيما بعد هذه الآية ، أعني قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

أمّا الإرصاد في البيت نحو عمرو بن معدي كرب فهو في قوله: «إذا لم تستطع» لأنّه يدلّ على أنّ مادّة العجز من مادّة الاستطاعة الموجبة لا السّالبة، إذ لا يصحّ أن يقال: إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما لا تستطع، أو إلى كلّ ما تشتهيه، أو إلى كلّ ما تريد، ولو كنت لا تستطيعه أو نحو ذلك، والذّوق السّليم شاهد صدق على ذلك.

(٢) أي المشاكلة عبارة عن ذكر الشّيء كالخياطة في لمثال الآتي «بلفظ غيره» كالطّبخ فيه لوقوعه في صحبته، أي لوقوع ذلك الشّيء أعني الخياطة في صحبة ذلك الغير أعني الطّبخ.

(٣) وهذا التّفسير لدفع ما يوهم أنّ قوله: «تحقيقاً» راجع للذّكر، وليس كذلك بل هو راجع إلى الوقوع، فالمراد بقوله: «تحقيقاً» أن يذكر ذلك الشّيء ـ بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك ـ الغير صحبة تحقّيق، بأن يذكر ذلك الغير عند ـ ذكر الشّيء، والمراد بقوله: ـ «تقديراً» أن يحصل العلم بذلك الغير عند ذكر الشّيء فصار الغير مقدّرا، والمقدّر كالمذكور، فوقع ذلك الشّيء في صحبة ذلك الغير.

وكيف كان فالأوّل وهو ذكر الشّيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وقوعاً محقّقاً «نحو قوله: قالوا اقترح شيئاً» من اقترحت عليه شيئاً تقول ذلك «إذا سألته» أي سألت فلاناً الشّيء «من

---

[1] سورة العنكبوت: ٤٠.

[نجد] مجزوم على أنّه جواب الأمر من الإجادة، وهي تحسين الشّيء [لك طبخه+ قلت: اطبخوا لي جبّة وقميصاً] أي خيّطوا(١) وذكر خياطة الجبّة بلفظ الطّبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطّعام، [ونحو: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾[1]] حيث أطلق النّفس على ذات الله تعالى(٢) لوقوعه في صحبة نفسي.

[والثّاني(٣)] وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديراً [نحو] قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾[2] إلى قوله: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾[3] [وهو] أي قوله: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ [مصدر] لأنّه فعلة من صبغ، كالجلسة من جلس، وهي الحالة الّتي يقع عليها الصّبغ، [مؤكد لـ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ أي تطهير الله(٤) لأنّ الإيمان يطهّر النّفوس]

غير رويّة» إلى من غير تأمّل وفكر، وطلبته بتاء الخطاب، تفسير لقوله: سألته «على سبيل التّكلّيف»، أي الإلزام والتّحكم تفسير ـ للتّكلّيف.

والحاصل:

أنّ (اقترح) مأخوذ من الاقتراح الّذي معناه باللّغة الفارسيّة «فرمان دادند وفرمايش كردند» على سبيل الإلزام والاستعلاء، لا من اقتراح الشّيء بمعنى ـ ابتدعه واخترعه، مثل اقتراح الكلام لارتحاله بأن ينطق به بلا رويّة وفكر، لأنّ الاقتراح بهذا المعنى غير مناسب لما هو المقصود بالبيت

(١) والشّاهد في أنّه ذكر خياطة الجبّة بلفظ الطّبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطّعام.

(٢) للمشاكلة، أي وقوعه بصحبة ذي ـ النّفس، أعني ياء المتكلّم.

(٣) أي والثّاني من قسمي المشاكلة.

(٤) تفسير لصبغة الله بالإيمان.

---

[1] سورة المائدة: ١١٦.

[2] سورة البقرة: ١٣٦.

[3] سورة البقرة: ١٣٨.

فيكون أمنا مشتملاً(١) على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالاً عليه، فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكّداً لمضمون قوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، ثمّ أشار إلى وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبّر بالصّبغ تقديراً بقوله: [والأصل فيه]، أي ـ في هذا المعنى، وهو ذكر التّطهير بلفظ الصّبغ ـ [أنّ النّصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمّونه المعموديّة، ويقولون: إنّه]، أي الغمس في ذلك الماء [تطهير لهم].

فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك، قال: الآن صار نصرانيّاً حقّاً، فأمر المسلمون بأن يقولوا للنّصارى: قولوا آمنّا بالله وصبّغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهّرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا.

هذا إذا كان الخطاب في قوله: قولوا آمنّا بالله للكافرين، وإن كان الخطاب للمسلمين، فالمعنى أنّ المسلمين أمروا بأن يقولوا: صبّغنا الله بالإيمان صبغة، ولم نصبغ صبغتكم أيها النّصارى [فعبّر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة] لوقوعه في صحبة صبغة النّصارى تقديراً [بهذه القرينة] الحاليّة الّتي هي سبب النّزول من غمس النّصارى أولادهم ـ في الماء الأصفر، وإن لم يذكر ذلك لفظاً.

---

(١) أي من حيث المعنى على تطهير الله لنفوس المؤمنين، من باب اشتمال الملزوم على اللّازم ودلالته عليه.

وحاصل الكلام في المقام: أنّه لمّا كان الإيمان المدلول لـ﴿آمَنَّا﴾ متضمّناً، أي مستلزماً للتّطهير عن رذيلة الكفر كان صبغة الدالّ على التّطهير مؤكّداً لـ﴿آمَنَّا﴾ لدلالته على لازمه البيّن، ومؤكّدا للّازم مؤكّداً للملزوم، وقد أشار إلى تقريب المشاكلة بقوله: «والأصل فيه»، أي في هذا المعنى وهو ذكر التّطهير بلفظ الصّبغ تقديراً «أنّ النّصارى كانوا يغمسون أولادهم ماءاً أصفر» اللّون بسبب شيء يجعلونه في ذلك الماء كالزّعفران مثلاً «يسمّونه» أي الماء الأصفر المعموديّة «ويقولون» أي يظنّون أنّ الغمس في ذلك الماء تطهير لهم من غير دينهم، «فأمر المسلمون بأن يقولوا لهم» أي للنّصارى «قولوا» بدل ذلك الغمس « آمنّا بالله وصبّغنا الله بالإيمان صبغة» لا مثل صبغتنا بذلك الماء، وطهّرنا الله به، أي بالإيمان تطهيراً مخصوصا لا مثل تطهيرنا بذلك الماء، فإذا قلتم ذلك واعتقدتموه فقد أصبتم وإلّا فأنتم في ضلال، هذا إذا كان الخطاب «في قولوا آمنّا للكافرين»، أي النّصارى، وأمّا إذا كان الخطاب «في قوله: قولوا

[ومنه] أي ومن المعوي [المزاوجة] وهي أن يزاوج(١) أي يوقع المزاوجة على أنّ الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الظّرف، أعني قوله: [بين معنيين في الشّرط والجزاء] والمعنى يجعل معنيان واقعان في الشّرط والجزاء مزدوجين في أن يترتّب على كلّ منهما معنى رتّب على الآخر، [كقوله(٢): إذا ما نهى النّاهي(٣)]، ومنعني عن

آمنّا للمسلمين، فالمعنى أنّ المسلمين أمروا بأن يقولوا صبّغنا الله بالإيمان صبغة، ولم نصبغ صبغتكم أيّها النّصارى» بالماء الأصفر، ولم تكن صبغتكم بالماء تطهير لكم.

فالمتحصل:

أنّ النّصارى لـمّا اقتضى فعلهم صبغاً، ونزلت الآية للرّدّ عليهم عبّر عن المراد، أي عن الإيمان بالله والتّطهير عن رذيلة الكفر بالصّبغة للمشاكلة، لوقوعه في صحبة ما يعبّر عنه بالصّبغ تقديراً، فعبّر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النّصارى تقديراً بهذه القرينة الحاليّة الّتي هي سبب النّزول من غمس النّصارى أولادهم في الماء الأصفر الّذي من شأنه أن يصبغ الأولاد بالصّفرة، وإن لم يذكر ذلك الصّبغ لفظاً.

(١) بفتح الواو فعل مبنيّ للمفعول، ويحتمل أن يكون بكسر الواو وعلى صيغة المبنيّ للفاعل، وعليه يكون الفاعل هو النّاطق، وعلى الأوّل يكون نائب الفاعل ضميراً يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل والمعنى، على أن يزاوج الزّواج، إلى أن توقع المزاوجة، ويحتمل على قول أن يكون النّائب عن الفاعل هو الظّرف، وهو قوله: «بين معنيين»، أي المزاوجة هو أن يقارن ويجمع بين معنيين واقعين «في الشّرط والجزاء»، أي وقع أحد ذينك المعنيين المزاوج بينهما في مكان الشّرط بأن جيء به بعد أداته، ووقع الآخر في موضع الجزاء، بأن ربط مع الشّرط، وسيق جواباً له، ومعنى الزّواج في المعنيين الواقع أحدهما شرطاً والآخر جزاء أن يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كلّ منهما، فقد ازدوجا، أي اجتمع ذلك الشّرط، وذلك الجزاء في ذلك المعنى، ثمّ مثّل للمزاوجة فقال.

(٢) أي كقول البحتري.

(٣) أي إذا نهاني النّاهي عن حبّها، وزجرني الزّاجر عن التّوغل في ودّها.

حبّها [فلجّ(١) بي الهوى] لزمني(٢) [أصاخت(٣) إلى الواشي] أي استعملت إلى النّمام الّذي يشي حديثاً ويزيّنه، وصدّقته فيما افترى عليّ [فلجّ بها الهجر(٤)] زاوج بين نهي النّاهي وإصاختها إلى الواشي الواقعين في الشّرط والجزاء في أن ترتّب عليهما لجاج شيء.

وقد يتوهّم من ظاهر العبارة أنّ المزاوجة هي أن تجمع بين معنيين في الشّرط ومعنيين في الجزاء، كما جمع في الشّرط بين نهي النّاهي ولجاج الهوى، وفي الجزاء بين إصاختها إلى الواشي ولجاج الهجر.

وهو فاسد إذ لا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا: إذا جاءني زيد فسلّم عليّ أجلسته وإنعمت عليه، وما ذكرنا المأخوذ من كلام السّلف.

---

(١) أي الفاء للعطف لا للجزء، فيكون «لجّ» عطفاً على «نهى»، وجواب الشّرط هو قوله: «أصاخت إلى الواشي» أي استمعت المحبوبة على وجه الإصغاء إلى النّمّام، والمراد باستماعها لحديث الواشي قبولها له من باب إطلاق اسم السّبب على المسبّب.

(٢) أي صار الهوي لازماً لي، ومن صفاتي، وأصل اللّجاج كثرة الكلام والخصومة، والتزامها وإدامتها معبّر به عن مطلق اللّزوم الصّادق بلزوم الهوى مجازاً مرسلاً من التّعبير باسم المقيّد عن المطلق.

(٣) قيل في قوله:

«أصاخت» الصّواب رواية أصاخ بالتّذكير، لأنّ ما قبله كان الثّريّا علّقت بجبينه وفي نحره الشّعرى وفي خدّه البدر.

(١) أي الشّاهد في أنّ الشّاعر «زاوج بين نهي النّاهي» الواقع في موضع الشّرط وبين إصاختها إلى الواشي الواقعة في موضع الجزاء، وأجمع بين ذي المعنيين «الواقعين في الشّرط والجزاء في أن ترتّب عليهما لجاج شيء» أي لجاج الهوى في نهي النّاهي ولجاج الهجر في الإصاخة.

ولا يخفى عليك أنّه قد علم ممّا أوضحناه في بيان محلّ الاستشهاد أنّ قوله: «فلجّ بي الهوى» عطف على قوله: «نهي النّاهي»، وجواب الشّرط «أصاخت»، وقوله: «فلجّ بها الهجر» عطف على الجواب، فليست المزاوجة بين معنيين في الشّرط ومعنيين في الجزاء، كما يتوهّم «إذ لا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا: إذا جاءني زيد فسلّم عليّ...» فتدبّر.

[ومنه]أي ومن المعنوي [العكس] والتبديل [وهو أن يقدّم جزءً من الكلام] على جزء آخر [ثمّ يؤخّر] ذلك المقدّم عن الجزء المؤخّر أوّلا(١).

والعبارة الصّريحة ما ذكره بعضهم، وهو أن تقدّم في الكلام جزءً ثمّ تعكس فتقدّم ما أخّرت وتؤخّر ما قدّمت، وظاهر عبارة المصنّف صادق على نحو: عادات السّادات أشرف العادات(٢) وليس من العكس.

[ويقع] العكس [على وجوه: منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه ذلك الطّرف نحو: عادات السّادات سادات العادات] فالعادات أحد طرفي الكلام، والسّادات مضاف إليه ذلك الطّرف، وقد وقع العكس(٣) بينهما بأن قدّم أوّلاً العادات على السّادات، ثمّ السّادات على العادات.

---

(١) مثل كلّ إنسان ناطق وكلّ ناطق إنسان في العكس اللّغوي، وكلّ إنسان ناطق وبعض النّاطق إنسان في العكس المنطقي، فيتكرّر الجزءان الواقع فيهما العكس والتبديل بالتّقديم والتّأخير، كما في المثال المذكور.

(٢) إذ ليس في كلام المصنّف أنّ المقدّم صار مؤخّراً ثانياً، فلا يقتضي تكرار الجزئين، وليس في كلامه أنّ المقدّم منهما قد أخّر، والمؤخّر قدّم فيصدق على نحو: عادات السّادات أشرف العادات، لأنّ الجزاء في الكلام الّذي هو العادات قدّم أوّلاً على السّادات، ثمّ أخر ثانياً عنه من غير إعادة لفظ السّادات، وهذا الكلام ليس من العكس بشيء بل هو من ردّ العجز على الصّدر وهو من البديع اللّفظي كما يأتي.

والحاصل أنّك إذا قدّمت جزءاً من الكلام على جزء آخر، ثمّ عكست فقدّمت ما أخّرت ما قدّمت كان هذا عكساً وتبديلاً، ويستلزم تكرار الجزئين الواقع منهما العكس.

وأمّا إن قدّمت جزءاً من الكلام على جزء آخر، ثمّ أخّرت المقدّم عن غير المؤخّر كان هذا ردّ العجز على الصّدر، وهو لا يقتضي تكرار الجزئين معاً. وظاهر عبارة المصنّف صادق على هذا مع أنّه ليس من العكس بشيء.

(٣) يعني قد وقع العكس بين العادات، وهو أحد طرفي الكلام وبين السّادات وهو الّذي أضيف إليه العادات، ومعنى وقوع العكس بينهما أنّه قدّم العادات، وجعل مبتدأ، ثمّ عكس، فقدّم السّادات على العادات، وجعل خبر، فظهر أنّ العكس إنّما وقع بين المضاف والمضاف

[ومنها] أي من الوجوه [أن يقع بين متعلّقي فعلين في جملتين نحو: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾[١]] فالحيّ والميت متعلّقان بيخرج، وقد قدّم أوّلا الحيّ على الميت، وثانيا الميت على الحيّ(١).

[ومنها] أي من الوجوه [أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين ـ نحو: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾[٢]] قدّم أوّلا هنّ على هم، وثانيا هم على هنّ، وهما لفظان وقع أحدهما(٢) في جانب المسند إليه والآخر في جانب المسند.

[ومنه] أي ومن المعنوي [الرّجوع(٣) وهو العود إلى الكلام السّابق بالنّقص]، أي

إليه، وهما مبتدأ مرّة وخبر أخرى، فيصدق أنّ العكس وقع بين أحد طرفي الجملة، ومن هذا القبيل كلام الملوك ملوك الكلام.

وأمّا معنى المثال فهو أنّ الأمر المعتاد للسّادات، أي الأكابر والأعيان أفضل وأشرف من الأمور المعتادة لغيرهم، لكن بشرط أن يكون السّيد سيّداً عملاً، وهذا يعرف من سيرة العظماء والأعيان.

(١) أي فالعكس فيه إنّما هو بين الحيّ والميّت، وهما متعلّقا فعلين في جملتين.

(٢) وقع أحدهما في جانب المسند إليه والآخر في جانب المسند، يعني لفظ هنّ وقع في الجملة الأولى في جانب المسند إليه، وفي الجملة الثّانية في جانب المسند فقد وقع العكس بين هنّ وهم، حيث قدّم أوّلا هنّ على هم، ثمّ عكس فأخّر ثانياً هنّ من هم.

والحاصل إنّ الآية المباركة جملتان في كلّ منهما لفظان هما الضّميران أحدهما ـ ضمير جمع المذكّر وهو هم، والآخر ضمير جمع المؤنّث وهو هنّ، وقد وقع ضمير ـ المؤنّث منهما في الطّرف الأوّل الّذي هو المسند إليه من الجملة الأولى، وعكس ذلك في الجملة الثّانية فوقع ما لذكور في الطّرف الأوّل منها، وما للإناث في الطّرف الثّاني منها كما ترى، فصدق أنّ العكس وقع بين لفظين في طرفي جملتين.

(٣) ويعلم وجه تسميته من معناه «وهو العود»، أي الرّجوع «إلى الكلام السّابق» من المتكلّم «بالنّقص» أي وهو أن يرجع المتكلّم إلى نقص الكلام السّابق وإبطاله، فالباء في قوله: «بالنّقص» للمصاحبة، أي يرجع إلى الكلام السّابق لأجل قصد نقصه بإتيانه بكلام

---

[١] سورة يونس: ٣١.

[٢] سورة الممتحنة: ١٠.

بنقصه وإبطاله، [لنكتة كقوله:(١) قف بالدّيار الّتي لم يعفها القدم]، أي لم يبلها تطاول الزّمان وتقادم العهد، ثمّ عاد إلى ذلك الكلام ونقضه بقوله:

[بلى وغيرها الأرواح والدّيم] أي الرّياح والإمطار، والنّكتة إظهار التّحيّر والتّولّه، كأنّه أخبر أوّلاً بما لا تحقّق له، ثمّ أفاق بعض الإفاقة فنقض الكلام السّابق قائلاً: بل عفاها القدم وغيرها الأرواح والدّيم.

[ومنه] أي ومن المعنوي [التّورية، وتسمّى الإيهام أيضا، وهي أن يطلق لفظ له ـ معنيان(٢)

آخر فيبطله، ويشترط في كون الرّجوع إلى نقص الكلام من البديع أن يكون ذلك النّقص «لنكتة» كأن يفهم من السّياق أنّ المتكلّم لم يعد لإبطال الكلام السّابق بمجرّد كونه غلطاً وإنّما ذلك لإظهار التّحسر والحزن، وكون العود دالاً على التّحسّر والتّحزّن حتّى يجعل لإفادته، وتكون تلك الإفادة هي النّكتة.

فتحقّق بما تقرّر أنّ الإنسان إذا كان غارقاً في الحبّ بحيث يكون غالباً على عقله، ربّما يظنّ الشّيء واقعاً وهو ليس بواقع، ثمّ إنّه قد يستفيق بعد الإخبار بغير الواقع، فيعود إلى إبطاله بالإخبار بالحقيقة، فيظهر من ذلك أنّه عائد إلى الصّدق كرهاً، وفي ضمن ذلك أنّه متأسّف على ما فات منه، فيفهم منه أنّه أراد أن يظهر التّحسّر والتّحزّن على فوات ما أخبر به أوّلاً.

(١) قول زهير حيث بدأ الكلام السّابق على أنّ تطاول الزّمان وتقادم العهد لم يعف الدّيار، ثمّ عاد إلى الكلام السّابق، ونقصه وأبطله بأنّه قد غيّرها الرّياح والأمطار، والنّكتة في هذا العود هو إظهار الكآبة والحزن والحيرة، فكأنّه أخبر بغير الواقع حقيقة، ثمّ رجع إلى عقله وأفاق فتدارك غلطه في هذا الإخبار، فنقض وأبطل كلامه السّابق قائلاً: «بل عفاها القدم وغيرها الأرواح والدّيم»، والأرواح جمع الرّيح، والدّيم جمع الدّيمة، بمعنى المطر الكثير الدّائم، والتّولّه بمعنى ذهاب العقل.

(٢) أو أكثر سواء كانا حقيقيّين أو مجازيّين أو أحدهما حقيقيّاً والآخر مجازياً، لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من أحدهما إلى الآخر، وبهذا تمتاز التّوريّة عن المجاز والكناية.

قريب(١) وبعيد، ويراد البعيد] اعتماداً على قرينة خفيّة(٢).

[وهي ضربان] الأولى: [مجرّدة، وهي] التّورية [الّتي لا تجامع شيئاً ممّا يلائم] المعنى [القريب نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[١]] فإنّه أراد بـ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ معناه البعيد وهو استولى، ولم يقرن به شيء ممّا يلائم المعنى القريب الّذي هو الاستقرار(٣).

والثّانية: [مرشّحة] وهي الّتي تجامع شيئاً ممّا يلائم المعنى القريب، [نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾[٢] أراد بالأيدي معناها البعيد وهو القدرة(٤)، وقد قرن بها ما

---

(١) أي قريب على الفهم لكثرة استعمال اللّفظ فيه، «وبعيد» عن الفهم لقلّة استعمال اللّفظ فيه، فكان المعنى القريب ساتر للبعيد، والبعيد مستور تحته، وبه صارت التّورية من المحسّنات المعنويّة، فإنّ إرادة المعنى المقصود تحت السّتر كالصّورة الحسنة، وعليه فلو كان المعنيان متساويين في الفهم لم يكن تورية بل إجمالاً.

(٢) وإنّما اشترط خفاء القرينة لأجل أن يذهب الوهم قبل التّأمّل إلى إرادة ـ المعنى القريب، فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللّفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب للبعيد، ولكن لا يشترط أن يكون خفاء القرينة بالنّسبة إلى المخاطب، بل يكفي ولو باعتبار السّامعين، فلا يرد أنّ القرينة في الآية واضحة للنّبي وآله عليهم السلام، وأمّا إذا لم تكن هناك قرينة أصلاً فلم يفهم حينئذٍ إلّا القريب، فيخرج اللّفظ عن التّورية.

(٣) والقرينة الخفيّة على إرادة المعنى البعيد، وهو الاستيلاء هي استحالة الاستقرار حسّاً عليه تعالى، والاستحالة متوقّفة على أدلّة نفي الجسميّة عنه تعالى، والأدلّة على ذلك ليست ما يفهمه كلّ واحد بلا تأمّل.

(٤) أي القدرة والقوّة «وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب»، أعني الجارحة المخصوصة «وهو قوله: ﴿بَنَيۡنَٰهَا﴾»، وجه الملائمة أنّ البناء بالمعنى المتعارف يحصل عادة بالجارحة المخصوصة أعني اليد.

---

[١] سورة طه، ٥.

[٢] سورة الذّاريات، ٤٧.

يلائم المعنى القريب الّذي هو الجارحة المخصوصة، وهو قوله: ﴿بَنَيْنَٰهَا﴾، إذ البناء يلائم اليد، وهذا مبنيّ على ما اشتهر - بين أهل الظّاهر من المفسّرين. وإلّا فالتّحقيق أنّ هذا تمثيل(١) وتصوير لعظمته، وتوقيف على كنه جلاله، من غير أن يتحمّل(٢) للمفردات حقيقة أو مجازاً. [ومنه] أي ومن المعنوي [الاستخدام، وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثمّ يراد بضميره] أي بالضّمير العائد إلى ذلك اللّفظ معناه [الآخر، أو يراد بأحد ضمير يه أحدهما] أي أحد المعنيين [ثمّ بالآخر] أي بضميره الآخر معناه [الآخر] وفي كليهما - يجوز أن يكون المعنيان حقيقيّين، وأن يكونا مجازيّين، وأن يكونا مختلفين. فالأوّل: وهو أن يراد باللّفظ أحد المعنيين، وبضميره معناه الآخر كقوله:

إذا نزل السّماء بأرض قوم
رعيناه وإن كانوا غضابا(٣)]

جمع غضبان، أراد بالسّماء الغيث، وبضميره في رعيناه النّبت، وكلا المعنيين مجازي. [والثّاني:] وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين، وبالضّمير الآخر معناه الآخر [كقوله(٤):

فسقى الغضا والسّاكنيه وإن هم
شبّوه بين جوانحي وضلوعي]

(١) أي استعارة تمثيليّة، بأنّ شبّهت إيجاد الله تعالى السّماء بالقوّة والقدرة الأزليّة بهيئة البنّاء الّذي هو وضع لبنة على أخرى بالأيدي الحسّيّة، ثمّ استعير مجموع بنيانها بأيدي، وهنا كلام طويل تركناه رعاية للاختصار.

(٢) أي من غير أن يتكلّف للمفردات من حيث الحقيقة والمجاز.

(٣) الشّاهد في أنّه أراد بالسّماء الغيث والمطر، وبالضّمير الرّاجع إليه في «رعيناه» النّبت، والنّبات أحد معنيي السّماء، لأنّه مجاز عنه باعتبار أنّ المطر سببه، وإنّما جاز عود الضّمير على النّبات وإن لم يتقدّم له ذكر، لأنّه قد تقدّم ذكر سببه، أعني السّماء الّتي أريد بها المطر.

(٤) أي كقول البحتري، والشّاهد أنّه أراد بأحد الضّميرين الرّاجعين إلى الغضا بالغين والضّاد هو اسم شجر في البادية، أراد الشّجر وبالضّمير الآخر الرّاجع إليه، وهو الضّمير في شبّوه، أراد النّار الّتي تتوقّد في الغضا، أي أوقدوا بين جوانحي، وهي الأضلاع تحت التّرائب، وهي مما يلي الصّدر و«ضلوعي» وهي كذلك لكنّه ممّا يلي الظّهر.

أراد بأحد ضميري الغضا أعني المجرور في السّاكنيه المكان الّذي فيه شجرة الغضا، وبالآخر أعني المنصوب في شبّوه، النّار الحاصلة من شجرة الغضا، وكلاهما مجازي(١). [ومنه] أي ومن المعنوي [اللّفّ والنّشر، وهو ذكر متعدّد على التّفصيل(٢) أو الإجمال(٣) ثمّ] ذكر [ما لكلّ واحد] من آحاد هذا المتعدّد [من غير تعيين ثقة] أي الذّكر بدون التّعيين لأجل الوثوق [بأنّ السّامع يردّه إليه]، أي يردّها لكلّ من آحاد هذا المتعدّد إلى ما هو له، لعلمه بذلك بالقرائن اللّفظيّة(٤) أو المعنويّة.

[فالأوّل:] وهو أن يكون ذكر المتعدّد على التّفصيل [ضربان، لأنّ النّشر إمّا على ترتيب اللّفّ] بأن يكون الأوّل من المتعدّد في النّشر للأوّل من المتعدّد في اللّفّ، والثّاني للثّاني وهكذا(٥) إلى الآخر، [نحو: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾[1](٦)] ذكر اللّيل والنّهار على التّفصيل، ثمّ ذكر ما للّيل

فالحاصل أنّه أراد بالضّمير المجرور في السّاكنيه الرّاجع إلى الغضا الشّجر، وبالضّمير المنصوب في «شبّوه» النّار الحاصلة من شجرة الغضا.

(١) لأنّ أطلاق الغضا على كلّ من المكان النّابت فيه والنّار الموقودة فيه مجاز.

(٢) وذلك بأنّ يعبّر عن كلّ واحد من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدّد بلفظه الخاصّ به بحيث يفصله عمّا عداه.

(٣) وذلك بأن يعبّر عن المجموع ـ بلفظ واحد، يجتمع فيه ذلك المجموع.

(٤) بأن يقال: رأيت الشّخصين ضاحكاً وعابسة، حيث إنّ التّأنيث قرينة لفظيّة على كون الشّخص العابس هو المرأة، والضّاحك هو الرّجل، أو القرينة المعنويّة بأن يقال: لقيت الصّديق والعدوّ فأكرمت وأهنت، حيث إنّ الإهانة قرينة معنويّة على أنّها للعدوّ، لأنّ المستحقّ للإهانة هو العدوّ، للإكرام هو الصّديق.

(٥) أي الثّالث للثّالث، والرّابع للرّابع، والخامس للخامس، وهكذا.

(٦) والشّاهد في أنّه ذكر اللّيل والنّهار على التّفصيل، ثمّ ذكر ما للّيل وهو السّكون وفيه، وما للنّهار وهو الابتغاء من فضل الله.

---

[1] سورة القصص: ٧٣.

وهو السّكون فيه، وما للنّهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على التّرتيب.

فإن قيل: عدم التّعيين في الآية ممنوع(١)، فإنّ المجرور من ﴿فِيهِ﴾ عائد إلى اللّيل لا محالة.

قلنا: نعم(٢)، ولكن باعتبار احتمال أن يعود

إلى كلّ من اللّيل و النّهار يتحقّق عدم التّعيين. [وإمّا على غير ترتيبه] أي ترتيب اللّفّ، سواء كان معكوس التّرتيب [كقوله(٣): كيف أسلو وأنت حقفٌ] وهو النّقا من الرّمل، [وغُصنٌ(٤) وغزالٌ لحظاً وقدّاً وردفاً]

---

(١) لأنّ الظّاهر من الآية الكريمة وجود التّعيين لفظاً فيما سمّي نشر، وذلك لأنّ الضّمير المجرور في ﴿لِتَسْكُنُوا﴾ فيه عائد إلى اللّيل واقعاً، فقد تعيّن ما يعود إليه السّكون.

(٢) أي قلنا: إنّ المراد بعدم التّعيين كون اللّفظ بحسب ظاهره محتملاً، والضّمير في نفسه وبظاهره يحتمل اللّيل والنّهار، ولا اختصاص له بأحدهما، وإن كان مصداقه في الواقع ونفس الأمر هو اللّيل، وليس بعدم التّعيين عدم التّعيين واقعاً، إذ لا معنى له بعد تعيين المراد في الواقع بكلّ نشر فلا يتحقّق لفّ ونشر على فرض اشتراط عدم التّعيين في الواقع.

(٣) أي كقول ابن جيوس.

(٤) أي كيف أصبر عنك، والاستفهام للإنكار والنّفي، أي لا أسلو عنك والحال أنّك «أنت حقفٌ» أي مثل الحقف، والمتراكم من الرّمل، ومثله النّقا وهو الرّمل المتراكم الكثيف، والحقف والنّقا بمعنى واحد، وهو الرّمل العظيم المجتمع المستدير كما في الأطول، يشبّه به ردف المحبوب، أي عجيزته في العظم والاستدارة.

أي أنت مثل الغصن ومثل الغزال، ولـمّا كان هنا تقدير مضاف، إذ الأصل كيف أسلو وردفك مثل الحقف وقدّك مثل الغصن، ولحظك مثل الغزال، أي مثل لحظ الغزال، ووقع الإبهام بحذف ذلك المضاف، احتيج إلى تمييزه، فأتى بالتّمييزات على حسب هذه التّقادير فقيل: «لحظاً» هذا عائد كما لا يخفى على الغزال، وهو الآخر من اللّفّ عاد إليه أوّل النّشر، «وقدّاً» هذا عائد إلى الغصن، وهو الّذي يليه الآخر من اللّفّ عاد إليه ما بعد الأوّل من النّشر، «وردفاً» هذا كما لا يخفى أيضاً عائد إلى الحقف وهو الأوّل من اللّفّ عاد إليه ما بعد الأوّل من النّشر، فكان هذا على عكس التّرتيب.

واللّحظ للغزال، والقدّ للغُصن، والرّدف للحقف، أو مختلطاً(١) كقوله: هو شمس وأسد وبحر جوداً وبهاءً وشجاعةً.

[والثّاني:] وهو أن يكون ذكر المتعدّد على الأجمال [نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾[١]] فإنّ الضّمير في ﴿وَقَالُوا۟﴾ لليهود والنّصارى، فذكر الفريقان على وجه الإجمال بالضّمير العائد إليهما، ثمّ ذكر ما لكلّ منهما، [أي قالت اليهود لن يدخل الجنّة إلّا من كان هوداً، وقالت النّصارى لن يدخل الجنّة إلا من كان نصارى، فلفّ] بين الفريقين أو القولين إجمالاً [لعدم الالتباس] والثّقة، بأنّ السّامع يرد إلى كلّ فريق أو كلّ قول مقوله: [للعلم بتضليل كلّ فريق(٢) صاحبه]، واعتقاده أنّ داخل الجنّة هو لا صاحبه، ولا يتصوّر في هذا الضّرب التّرتيب وعدمه.

ومن غريب اللّفّ والنّشر أن يذكر متعدّدان أو أكثر، ثمّ يذكر في نشر واحد ما

---

(١) عطف على قوله: «معكوس التّرتيب» أي أو كان نشره مختلط التّرتيب بأن يكون الأوّل من النّشر للآخر من اللّفّ، ويكون الثّاني منه للأوّل من اللّفّ، والآخر منه للوسط من اللّفّ، مثل كقولنا هو شمس و أسد وبحر جوداً وبهاءً وشجاعة، ولا يخفى اختلاطه، لأنّ الجود وهو الأوّل من النّشر عائد إلى البحر، وهو الآخر من اللّفّ، والبهاء وهو الثّاني من النّشر عائد للأوّل من اللّفّ وهو الشّمس، والشّجاعة وهو الآخر من النّشر عائد إلى الوسط من اللّفّ وهو الأسد.

قوله:

«فلفّ بين الفريقين» إجمالاً هذا على أن يكون المتعدّد المذكور إجمالاً هو الفريقين أو بين القولين على أن يكون المتعدّد المذكور إجمالاً هو القولين.

(٢) أي كلّ فريق من اليهود والنّصارى «صاحبه» واعتقاد أنّه يدخل لا صاحبه، فبهذا يعلم أن لن يدخل الجنّة راجع مرّة إلى اليهود ومرّة إلى النّصارى لا إلى المجموع وإن كان مفاد الضّمير في ﴿وَقَالُوا۟﴾ هو المجموع، ويعلم به أيضاً أنّ القول الرّاجع إلى اليهود غير القول الرّاجع إلى النّصارى، والدّليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾([٢]) أي ليس للنّصارى دين صحيح فلا يدخلون الجنّة.

---

[١] سورة البقرة، ١١١.

[٢] سورة البقرة، ١١٣.

يكون لكلّ من آحاد كلّ من المتعدّدين، كما تقول: الرّاحة والتّعب والعدل والظّلم قد سّد من أبوابها ما كان مفتوحاً، وفتح من طرقها ما كان مسدوداً. [ومنه] أي ومن المعنوي، [الجمع وهو أن يجمع بين متعدّد] اثنين أو أكثر [في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[1](١)، ونحو قوله:] أي قول إلى العتاهية: علمت يا مجاشع بن مسعدة [أنّ الشّباب والفراغ والجدة] أي الاستغناء [مفسدة] أي داعية إلى الفساد [للمرء، أي مفسدة(٢)].[ومنه] أي ومن المعنوي [التّفريق، وهو إيقاع تباين(٣) بين أمرين من نوع في

فتحصّل من ذلك أنّه ليس القائل في ﴿قَالُوا۟﴾ فريقاً واحداً، ولا القول قولاً واحداً، فيجب أن يرجع ويردّ إلى كلّ فريق القول المناسب له.

وقوله: الرّاحة والتّعب لفّ أوّل، والعدل والظّلم لفّ ثان، وقوله: «قد سّد...» نشر ذكر فيه ما لكلّ واحد من اللّفّين، لأنّ قوله: «قد سدّ من أبوابنا ما كان مفتوحاً» راجع إلى الرّاحة من اللّفّ الأوّل، وإلى العدل من اللّف الثّاني.

وقوله: «وفتح من طرقها ما كان مسدوداً» راجع للتّعب المذكور في اللّفّ الأوّل وللظّلم المذكور في اللّفّ الثّاني.

(١) أي يتزيّن بها الإنسان في الدّنيا، ويذهبان عن قريب، والشّاهد في أنّه جمع المال و البنون في حكم، وهو زينة الحياة الدّنيا.

(٢) أي مفسدة عظيمة. والمفسدة الأمر الّذي يدعو صاحبه للفساد، عبّر عنه بالمفسدة مبالغة، والشّاهد أنّه قد جمع بين الشّباب والفراغ والجدة في حكم، وهو كونها مفسدة للمرء، وإنّما كانت هذه الأمور مفسدة عظيمة، لأنّ الشّباب داعي إلى اتّباع الهوى والفراغ، هو انتفاء الموانع عن ارتكاب الفساد والجدة أسباب يتوسّل بها إليه، فإذا اجتمعت كانت غاية في الفساد.

(٣) أي ليس المراد بالتباين التباين الاصطلاحي، بل المراد هو المعنى اللّغوي أي إيقاع افتراق بين أمرين مشتركين من نوع واحد، سواء كان الاتّحاد فيه بالحقيقة أو بالادّعاء، مثل نوال الغمام ونوال الأمير في البيت المذكور في المتن، فإنّ النّوع الّذي يجمعهما هو مطلق النّوال أي العطاء.

---

[1] سورة الكهف: ٤٦.

المدح أو غيره، كقوله: ما نوال الغمام وقت ربيع، كنوال الأمير يوم سخاء، ـ فنوال الأمير بدرة عين] هي عشرة آلاف درهم(١) [ونوال الغمام قطرة ماء] أوقع التباين بين النّوالين(٢).

[ومنه] أي ومن المعنوي [التّقسيم وهو ذكر متعدّد، ثمّ إضافة ما لكلّ إليه على التّعيين] وبهذا القيد(٣) يخرج اللّفّ والنّشر، وقد أهمله(٤) السّكّاكي، فتوهّم بعضهم أنّ التّقسيم عنده(٥) أعمّ من اللّفّ والنّشر،

وأقول(٦): إنّ ذكر الإضافة(٧) مغنٍ عن هذا القيد(٨) إذ ليس في اللّفّ والنّشر إضافة ما لكلٍّ إليه، بل يذكر فيه ما لكلٍّ حتّى يضيفه

---

(١) العين هو النّقد من المال، و التّنكير فيه للتّعظيم، كما أنّ التّنكير في قطرة ماء للتّحقير، والمقصود أنّ قيمتها تساوي ذلك.

(٢) أي نوال الأمير الغمام، حيث أسند للأوّل بدرة عين، و للثّاني قطرة ماء. والبيتان لرشيد الدّين الوطواط.

(٣) أي بقوله: «على التّعيين» يخرج اللّفّ والنّشر عن التّقسيم، لما تقدّم من أنّ اللّفّ والنّشر ذكر متعدّد، ثمّ ذكر ما لكلّ واحد من غير تعيين من طرف المتكلّم ثقة بأنّ السّامع يردّه إليه.

(٤) أي ترك السّكّاكي ذكر هذا القيد، أعني على التّعيين.

(٥) أي عند السّكّاكي أعمّ من اللّفّ والنّشر، لأنّ التّقسيم عنده ذكر متعدّد ثمّ إضافة ما لكلّ إليه سواء عيّنه المتكلّم أم لم يعيّنه، واللّفّ والنّشر مشروط بعدم التّعيين، فهو قسم من التّقسيم حسب هذا التّوهّم، فكلّ لفّ ونشر تقسيم ولا عكس.

(٦) أي في الجواب عن السّكّاكي، حيث ترك قيد التّعيين، وصار كلامه محتملاً للقول بتباين التّقسيم للّفّ والنّشر، وللقول بأنّ التّقسيم أعمّ مطلقاً.

(٧) في تعريف التّقسيم.

(٨) أي قيد التّعيين، لأنّ الإضافة أن يقصد المتكلّم نسبة ما لكلّ إليه، وهذا عبارة عن قصد التّعيين.

وحاصل الكلام في المقام أنّه في التّقسيم يضيف المتكلّم، أي ينسب ما لكلّ واحد إليه، ومن المعلوم أنّ هذه الإضافة تستلزم تعيينه من المتكلّم، وهذا مفقود في اللّفّ والنّشر، ففي

السّامع إليه، ويردّه، [كقوله:] أي قول المتلمس [ولا يقيم على ضيم] أي ظلم [يراد به](١) الضّمير عائد إلى المستثنى منه المقدّر العامّ [إلّا الأذلّان] في الظّاهر فاعل ـ لا يقيم ـ وفي التّحقيق بدل، أي لا يقيم أحد على ظلم يقصد به إلّا هذان [عير الحيّ] وهو الحمار [والوتد هذا] أي عير الحيّ [على الخسف]، أي الذّلّ [مربوط برمّته](٢) هي قطعة حبل بالية [وذا] أي الوتد [يشجّ] أي يدقّ ويشقّ رأسه(٣) [فلا يرثى] أي فلا يرقّ ولا يرحم [له أحد](٤)

التّقسيم إضافة وتعيين من المتكلّم، بخلاف اللّفّ والنّشر فإنّ المتكلّم إنّما يذكر ما لكلّ واحد من غير إضافة وتعيين، فلا يشمل التّعريف اللّفّ والنّشر «إذ ليس في اللّفّ والنّشر إضافة ما لكلّ إليه، بل يذكر فيه ما لكلّ» من غير تعيين.

وبالجملة: إنّا لا نسلّم أنّ السّكّاكي أهمل ذلك القيد حتّى يكون التّقسيم عنده أعمّ لأنّه ذكر الإضافة المستلزمة للتّعيين، فيكون التّقسيم عنده مبايناً للّفّ والنّشر.

(١) ضمير «به» راجع إلى المستثنى منه المقدّر العامّ، أي لا يقيم أحد على الظّلم، يراد ذلك الظّلم بذلك الأحد إلّا الأذلّان، هذا استثناء مفرّغ وقد أسند إليه الفعل أعني لا يقيم في الظّاهر، وإن كان في الحقيقة مسنداً إلى المحذوف، يعني أحد «عير الحيّ» عطف بيان أو بدل عن «الأذلّان» أو خبر لمبتدأ محذوف، أي أحدهما «عير الحيّ»، العير بفتح العين يطلق على الحمار الوحشيّ والأهليّ، وإن كان إطلاقه على الوحشي أكثر، والمناسب في المقام هو الأهلي.

والمراد من «الحيّ» بطن من بطون العرب، والمراد هنا مطلق الجماعة الّتي لهم الحقّ في ركوبه عند الحاجة، ولا يراعيه أحد منهم «والوتد» يجوز فيه العطف والبدليّة أيضاً، وهي بكسر التّاء ما أثبته بحائط أو بالأرض، وجمعه أوتاد.

(٢) أي الرّمّة بضمّ الرّاء وتشديد الميم «قطعة حبل بالية».

(٣) بحجر أو حديد ونحوهما.

(٤) ومع ذلك كلّه يصبران ويتحمّلان ما يفعل بهما، وهذا أقصى مراتب الذّلّ والهوان لا يقيم عليه إلّا هذان الأذلّان.

والشّاهد في أنّه ذكر العير والوتد، ثمّ أضاف إلى الأوّل الرّبط مع الخسف، وإلى الثّاني الشّجّ على التّعيين، وحاصل وجه التّعيين أنّ ذا بدون حرف التّنبيه إشارة إلى القريب ومع حرف التّنبيه للبعيد

ذكر العير والوتد، ثمّ أضاف إلى الأوّل الرّبط على الخسف وإلى الثّاني الشّج على التّعيين(١).
وقيل: لا تعيين(٢)، لأنّ ـ هذا وذا ـ متساويان في الإشارة إلى القريب، فكلّ منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير وإلى الوتد، فالبيت من اللّفّ والنّشر دون التّقسيم.
وفيه نظر(٣)، لأنّا لا نسلّم التّساوي، بل في حرف التّنبيه إيماء إلى القريب فيه أقلّ بحيث يحتاج إلى تنبيه ما بخلاف المجرّد عنها، فهذا للقريب، أعني العير وذا للأقرب، أعني الوتد، وأمثال هذه لا ينبغي أن تهمل في عبارات البلغاء، بل ليست البلاغة إلّا رعاية أمثال ذلك.
[ومنه] أي من المعنوي [الجمع مع التّفريق وهو أن يدخل(٤) شيئان في معنى(٥)

---

(١) وقد عرفت وجه التّعيين.

(٢) إشكال على الفرق المذكور بين ذا وهذا بأنّ الأوّل للقريب، والثّاني للبعيد.

وحاصل الإشكال:

أنّه لا نسلّم الفرق المذكور، لأنّ هذا وذا متساويان في الإشارة إلى القريب، فحينئذٍ كلّ منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير وإلى الوتد، فلا يتحقّق التّعيين، فيكون البيت من قبيل اللّفّ والنّشر لا التّقسيم.

(٣) أي فيما قيل من عدم التّعيين نظر وإشكال، إذ لا نسلّم التّساوي بين هذا وذا بل حرف التّنبيه في «هذا» إشارة إلى أنّ القرب فيه أقلّ من القرب في المجرّد عن حرف التّنبيه مثل «ذا» مثلاً، فيكون هذا إشارة إلى «عير الحي» لكونه بعيداً، و«ذا» إشارة إلى «الوتد» لكونه قريباً، وهذا ما يقتضيه ظاهر العبارة.

(٤) ببناء الفعل للمفعول.

(٥) من المعاني كالمشابهة بالنّار في البيت الآتي، والحاصل أن يجمعهما في أن يحكم بشيء واحد.

ويفرق بين جهتي الإدخال(١)، كقوله(٢):

فوجهك كالنّار في ضوئها
وقلبي كالنّار في حرّها(٣)]

أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنّار، ثمّ فرّق بينهما بأنّ وجه الشّبه في الوجه الضّوء واللّمعان، وفي القلب الحرارة والاحتراق.

[ومنه] أي ومن المعنوي، [الجمع مع التّقسيم وهو جمع متعدّد تحت حكم، ثمّ تقسيمه أو العكس] أي تقسيم متعدّد ثمّ جمعه تحت حكم، [فالأوّل] أي الجمع ثمّ التّقسيم [كقوله(٤): حتّى أقام] أي الممدوح، ولتضمين الإقامة معنى التّسليط عدّاها(٥) بعلى، فقال(٦): [على أرباض] جمع ربض وهو ما حول المدينة(٧) [خرشنة](٨) وهي بلدة من بلاد الرّوم [تشقى(٩) به الرّوم والصّلبان] جمع صليب

(١) كالضّوء والحرّ في البيت الآتي.

(٢) أي قول الوطواط.

(٣) والشّاهد في أنّه «أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنّار ثمّ فرّق بينهما بأن إدخال الوجه فيه» أي في كونهما كالنّار «من جهة الضّوء واللّمعان وإدخال القلب من جهة الحرّ والاحتراق»، الغرض من عطف اللّمعان والاحتراق بيان أنّ المراد بالضّوء والحرّ ما كان لنفسها لا لغيرها.

(٤) أي قول أبي الطّيب في مدح سيف الدّولة لـمّا غزا بلاد الرّوم ولم يفتح لكنّه سبي وقتل منهم خلقاً كثيراً، فقال أبو الطّيب في مقطع من قصيدته «حتّى أقام» الممدوح وهو سيف الدّولة بن حمدان الهمداني.

(٥) أي الإقامة «بعلى» الدّالّ على الاستعلاء والسّلطة.

(٦) أي فقال: مشيراً إلى التّضمين.

(٧) وهي مرادف للسّور.

(٨) بفتح الخاء وسكون الرّاء وفتح الشّين والنّون هي بلدة من بلاد الرّوم.

(٩) حال من فاعل «أقام»، والمراد من شقائهم به قتلهم على يديه وسبي أزواجهم ونهب أموالهم وحرق زراعتهم.

النّصارى [والبيع] جمع بيعة وهي متعبدهم، وحتّى متعلق بالفعل في البيت السّابق(١) أعني قاد المقانب(٢) أي العساكر، جمع في هذا البيت(٣) شقاء الرّوم بالممدوح، ثمّ قسّم فقال: [للسّبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا] ذكر(٤) ـ ما ـ دون ـ من ـ إهانةً وقلّة مبالاة بهم، كأنّهم من غير ذوي العقول، وملائمة لقوله: [والنّهب ما جمعوا والنّار ما زرعوا.

(١) وتمام البيت:

قاد المقانب أقصى شربها نهل
مع الشّكيم وأدنى سيرها سرع

(٢) جمع مقنب وهو ما بين الثّلاثين إلى الأربعين من الخيل والمراد هنا الرّاكب عليها كما يدلّ عليه قوله أي العساكر.

(٣) إشارة إلى بيان محيا الشّاهد حيث جمع الشّاعر في هذا البيت شقاء الرّوم بالممدوح إجمالاً، لأن الشّقاء يشمل القتل والنّهب والسّبي وغيرها، ثمّ قسّم في البيت الثّاني وفصله حيث «للسّبي ما نكحوا» من النّساء «والقتل ما ولدوا» من الرّجال والأطفال المحاربين.

(٤) دفع لما يقال من أنّ هؤلاء من ذوي العقول والموضوع لهم لفظة من، فالأفضل أن يقال من نكحوا ومن ولدوا.

وحاصل الدّفع:

أوّلاً: أنّ هؤلاء وإن كانوا من ذوي العقول والموضوع لهم لفظة من ولكن لم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله: «والنّهب ما جمعوا والنّار ما زرعوا»، وهذه الأشياء ليست من ذوي العقول والموضوع لها لفظة ما.

وثانياً: لأنّ في التّعبير عنهم أي عن ذوي العقول أي النّساء والرّجال والولدان بلفظ ما دلالة على الإهانة وقلّة المبالاة بهم حتّى كأنّهم ليسوا من جنس ذوي العقول.

فتحصّل ممّا ذكر من الشّاهد أنّ الجمع إنّما هو في الشّقاء والتّقسيم هو السّبي والقتل والنّهب والنّار لكنّ الأولى أن يقال جمع في هذا البيت الرّوم الشّامل للنّساء والأوّلاد والمال والزّرع في حكم وهو الشّقاء، ثمّ قسّم ذلك إلى سبي وقتل ونهب وإحراق ورجع لكلّ واحد من هذه الأقسام ما يناسبه، فرجع للسّبي ما نكحوا من النّساء، وللقتل ما ولدوا، وللنّهب ما جمعوا من الأموال، وللنّار ما زرعوا، فأشجارهم للإحراق تحت القدور.

والثّاني]: أي التّقسيم ثمّ الجمع [كقوله(١): قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم أو حاولوا] أي طلبوا [النّفع في أشياعهم] أي اتباعهم وأنصارهم [نفعوا*سجيّة] أي غريزة وخلق [تلك(٢)] الخصلة [منهم غير محدثة أنّ الخلائق] جمع خليقة، وهي الطّبيعة والخُلُق [فاعلم شرها البدع] جمع بدعة، وهي المبتدعات المحدثات، قسّم في الأوّل صفة الممدحين إلى ضرّ الأعداء ونفع الأولياء، ثمّ جمعها في الثّاني تحت كونها سجيّة. [ومنه] أي ومن المعنوي، [الجمع مع التّفريق والتّقسيم]، وتفسيره ظاهر مما يسبق فلم يتعرض له [كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾[1](٣)] يعني يأتي الله أي أمره، أو يأتي اليوم

---

(١) أي كقول حسّان بن ثابت في مدح الأنصار:

سجيّة تلك منهم غير محدثة

بأن الخلائق فاعلم شرّها البدع

والشّاهد في أنّه قسّم في البيت الأوّل صفة الممدوحين إلى ضدّ الأعداء ونفع الأولياء ثمّ جمعها في البيت الثّاني في كونها سجيّة، حيث قال: سجيّة تلك منهم غير محدثة.

(٢) خبر مقدّم، «تلك» مبتدأ مؤخّر «منهم» صفة لسجيّة، وكذا قوله «غير محدثة» فقد فصل بين الصّفة والموصوف بالمبتدأ، والمعنى أن تلك الخصيلة أعني إضرار الأعداء ونفع الأتباع عزيزة فيهم وطبيعة لهم «أنّ الخلائق» جمع خليقة، وهي الطّبيعة والخلق بضمّتين، «فاعلم» جملة اعتراضيه للتّنبيه وطلب الإصغاء والفهم والجملة خبر أنّ الخلائق، وأنّ مع الاسم والخبر جملة مستأنفة جواباً لسؤال مخاطب، فالمخاطب به كلّ من يصلح للخطاب، و«البدع» جمع بدعة، وهي في اصطلاح الفقهاء الحدث في الدّين بعد استكمال الدّين، والمراد منها في قول الشّاعر هو مستحدثات الأخلاق لا ما كالغرائز.

فإن قلت: كون الصّفة في الإنسان بدعة، أي حادثاً ينافي كونها خُلُقاً، لأنّ الخلق هي الغريزة والسّجيّة، أي الطّبيعة، وهي لازمة لا حادثة.

قلنا: الصّفة الحادثة في الإنسان قد تسمّى خُلُقاً باعتبار دوامها بعد حدوثها، فتكون الصّفة خُلُقاً دواماً وبدعة ابتداء.

(٣) الضّمير راجع إلى الله، أو إلى اليوم، يعني يأتي الله أي أمره، أو يأتي اليوم هوله،

---

[1] سورة هود ١٠٦.

هوله، والظّرف(١) منصوب بإضمار اذكر ـ أو بقوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ أي بما ينفع من جواب أو شفاعة(٢) ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ فَمِنْهُمْ﴾ أي من أهل الموقف ﴿شَقِيٌّ﴾ مقضيّ له بالنّار ﴿وَسَعِيدٌ﴾ مقضيّ له بالجنّة ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ﴾ إخراج النّفس(٤) بشدّة ﴿وَشَهِيقٌ﴾ ردّه(٥) بشدّة ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[١] أي سماوات الآخرة وأرضها(٧) أو هذه العبارة كناية عن التّأبيد ونفي الانقطاع ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ أي إلّا وقت مشيئة الله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ من تخليد البعض كالكفّار، وإخراج البعض كالفسّاق ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى﴾

أي خوفه، والتّأويل بالهول والخوف إنما لمناسبة المقام، لأنّ المقصود إنّما هو ذلك لا الإخبار بمجيء الزّمان.

(١) يعني «يوم يأت» منصوب «بإضمار أذكر أو» منصوب «بقوله لا تكلّم».

(٢) وإنّما انحصر التّكلّم في الجواب أو الشّفاعة إمّا لعدم المنع من غيرهما على الإطلاق أو لانّه الأنسب بقوله تعالى قبل هذه الآية: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ﴾[٢] الآية، ولأنّ عدم التّكلّم بما ينفع هو الموجب لزيادة شدّة الهول، فإنّ المنع من الكلام بغير ذلك كمطالبة الخصم بالحق لا يوجب ذلك.

(٣) أي بإذن الله كقوله تعالى: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾[٣].

(٤) أي إلى الخارج على وجه مخصوص أي بشدّة.

(٥) أي إلى الباطن كذلك.

(٦) أي في النّار.

(٧) لأنّ سماوات الآخرة وأرضها مخلوقة للأبد، وأمّا سماوات الدّنيا وأرضها فقال الله تعالى: ونطوي السّماء ونبدّل الأرض غير الأرض، والخلود كناية عن طول المدّة فكأنّه قيل خالدين فيها خلوداً طويلاً لا نهاية له.

---

[١] سورة هود: ١٠٧.

[٢] سورة هود: ١٠١.

[٣] سورة النّبأ: ٣٨.

﴿الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾([١]) أي غير مقطوع بل ممتدّ لا إلى نهاية(١) ومعنى(٢) الاستثناء في الأوّل أنّ بعض الأشقياء لا يخلدون في النّار كالعصاة من المؤمنين الّذين شقوا بالعصيان.

وفي الثّاني أن بعض السّعداء لا يخلدون في الجنّة، بل يفارقونها ابتداء يعني أيّام عذابهم كالفسّاق من المؤمنين الّذين سعدوا بالإيمان، والتّأبيد من مبدأ معيّن، كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء، فقد جمع الأنفس(٣) بقوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ

---

(١) يعني إلى الأبد.

(٢) دفع للإشكال فلابدّ أوّلاً من توضيح الإشكال حتّى يعلم توضيح الدّفع وأمّا توضيح الإشكال فيقال: ما معنى الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ مع أنّ أهل الجنّة لا يخرجون منها أصلاً وكذا أهل النّار لا يخرجون منها والاستثناء يفيد خروجهم.

وأمّا توضيح الدّفع فيقال إنّ الاستثناء هو الاستثناء من الخلود في عذاب النّار ومن الخلود في نعيم الجنّة يعني: أهل النّار لا يخلدون في عذاب النّار وحده بل يعذّبون في الزّمهرير ونحوه من أنواع العذاب سوى عذاب النّار، وبما هو أغلظ منها كلّها وهو سخط الله عليهم، وإهانته إيّاهم، بقوله: ﴿اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾[٢]. وكذا أهل الجنّة لهم سوى الجنّة ما هو أكبر منها وأجلّ موقعاً منهم وهو رضوان الله كما قال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[٣] ولهم ما يتفضّل به الله عليهم سوى ثواب الجنّة ممّا لا يعرف كنهه إلّا الله.

وظاهر كلام الماتن هو تفسير آخر للاستثناء، وهو أنّ فساق المؤمنين لا يخلدون في النّار، وذلك بالشّفاعة، وهذا كاف في صحّة الاستثناء.

(٣) أي إشارة إلى محلّ الشّاهد وهو أنّه قد جمع الأنفس في عدم التّكلّم بقوله: لا تكلّم نفس، لأنّ النّكرة الواقعة في سياق النّفي كنفس في الآية تعمّ يعني تفيد العموم وضعاً، ثمّ فرق بأن أوقع التّباين بينها بأنّ بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، ثمّ قسّم وأضاف إلى السّعداء ما لهم من نعيم الجنّة وإلى الأشقياء ما لهم من عذاب النّار بقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾.

---

[١] سورة هود: ١٠٨.

[٢] سورة المؤمنون: ١٠٨.

[٣] سورة التّوبة: ٧٢.

نَفۡسٌ﴾، ثمّ فرق بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله: ﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ﴾ ثمّ قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النّار وإلى السّعداء ما لهم من نعيم الجنّة بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ﴾ إلى آخره. [وقد يطلق التّقسيم على أمرين آخرين: أحدهما أن تذكر أحوال الشّيء مضافاً(١) إلى كلّ] من تلك الأحوال [ما يليق به، كقوله(٢):

سأطلب حقّي بالقنا(٣) ومشايخ
كأنّهم من طول ما التثموا مرد ثقال]

لشدّة وطأتهم على الأعداء [إذا لاقوا] أي حاربوا [خفاف] أي مسرعين إلى الإجابة [إذا دعوا] إلى كفاية مهمّ ودفاع ملمّ [كثير إذا شدّوا] لقيام واحد مقام الجماعة [قليل إذا عدّوا] ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كلّ حال ما يناسبها بأن

---

(١) أي منسوباً إلى كلّ من تلك الأحوال ما يليق به.

(٢) أي قول أبي الطّيب المتنبّي:

سأطلب حقّي بالقنا ومشايخ
كأنّهم من طول ما التثموا مرد

تمام البيت:

ثقال إذا لاقوا خفاف إذا دعوا
كثير إذا شدوا قليل إذا عدوا

والشّاهد في أنه قد ذكر المتنبّي أحوال المشايخ بأنّهم ثقال وخفاف وكثير وقليل، ثمّ أضاف إلى كلّ حاله من تلك الأحوال ما يليق به، فأضاف للثّقل حال الملاقاة، وللخفّة حال الدّعوة للإجابة، وللكثرة حال الشّدّة، فهذا تقسيم بمعنى آخر لا تقسيم السّابق، لأن التّقسيم السّابق يذكر نفس المتعدّد، وهذا لم يذكر فيه نفس المتعدّد المذكور أوّلاً، وإنّما ذكرت أحواله وأضيف لكلّ من تلك الأحوال ما يليق بها كما عرفت.

(٣) القنا بالقاف والنّون جمع قناة وهي الرّمح، ويمكن أن يكون بالفاء والتّاء كما في بعض النّسخ، وهو المناسب لمشايخ، فعلى هذه النّسخة أراد الشّاعر بالفتى نفسه، وبالمشايخ قومه وجماعته من الرّجال الّذين لهم لحى، والالتثام وضع اللّثام على الأنف والفمّ، وكان ذلك من عادة العرب في الحرب للتّوقّي عن الغبار، ولئلّا يعرف الإنسان فيطلب أو يهرب عنه خصمه

أضاف إلى الثّقل حال الملاقاة، وإلى الخفة حال الدّعاء، وهكذا إلى الآخر.[والثّاني استيفاء أقسام الشيء، كقوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝٤٩ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾[1]] فإنّ الإنسان إمّا أن يكون له ولد، أو يكون له ذكر أو أنثى، أو ذكر وأنثى، وقد استوفى في الآية جميع الأقسام.

إن كان مشهوراً بالشّجاعة، ولتخفي حاله إن كان شيخاً، فلا يطمع فيه خصمه الثّابت وشبّههم بالمرد لعدم ظهور لحاهم وسترها باللثّام لكثرة ملازمتهم للحروب، «فهم ثقال» إذا لاقوا أي حاربوا الأعداء و«خفاف» أي مسرعين إلى الإجابة إذا دعوا إلى كفاية منهم ومدافعة خطب أي أمر شديد «وهم كثيراً إذا شدّوا» بفتح الشّين أي حملوا على الأعداء، وإنّما قال: هم كثير لأنّ واحداً منهم يقوم مقام جماعة «وهم قليل إذا عدوا».

فالمتحصّل أنّ هذين البيتين للمتنبّي والقنا واحدة قناة وهي الرّمح، والتثموا وضعوا اللثّام على الفم والأنف في الحرب، ومرد جمع أمرد وهو الّذي لا لحيّة له.

(١) من المزاوجة بمعنى الجمع أي يجمع لهم ﴿ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا﴾.

(٢) أي لا يولد أصلاً، لأنّ الله عليم بالحكمة في ذلك، قدير على ما يريد، وإنّما كانت الآية المباركة من قبيل استيفاء أقسام الشّيء فإنّ الإنسان المتزوج إمّا أن يكون له ولد أو لا يكون له ولد، وإذا كان له ولد فإمّا أن يكون الولد ذكراً فقطّ أو أنثى كذلك، أو ذكراً وأنثى معاً، فقد استوفى جميع الأقسام وذكرها، وإنّما قدّم ذكر الإناث لأن سياق الآية على أنّه تعالى يفعل ما يشاء، لا ما يشاؤه الإنسان.

وبعبارة أخرى إنما قدّم الإناث في الذّكر هنا، لأنّ سياق الآية في بيان أنّه ليس للإنسان ما يشاء من الولاة، وإنّما يكون منها ما يشاؤه الله تعالى، والّذي لا يريده الإنسان هو الإناث فناسب تقديم الدّال عليهنّ.

والشّاهد:

أن في الآية التّقسيم بمعنى استيفاء أقسام الشّيء.

---

[1] سورة الشّورى: ٥٠.

[ومنه] أي ومن المعنوي [التّجريد(١) وهو(٢) أن ينتزع من أمر ذي صفة] أمر [آخر مثله فيها] أي مماثل لذلك الأمر ذي الصّفة في تلك الصّفة [مبالغة] أي لأجل المبالغة، وذلك [لكمالها] أي تلك الصّفة [فيه] أي في ذلك الأمر حتّى كأنّه بلغ من الاتّصاف بتلك الصّفة إلى حيث(٣) يصحّ أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصّفة(٤).[وهو] أي التّجريد [أقسام(٥): منها] ما يكون بمن التّجريديّة(٦)

---

(١) أي من البديع المعنوي «التّجريد» أي النّوع المسمّى بالتّجريد.

(٢) أي التّجريد «أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر» أي أمر «آخر» فآخر نائب فاعل ينتزع «مثله فيها» أي يكون الأمر المنتزع من ذي صفة مثل ذي صفة في تلك الصّفة، ويدلّ على أنّه منتزع، وأنّه مثله في الصّفة تعبير المتكلّم عنه بما يدلّ على تلك الصّفة، كما يأتي في الأمثلة «مبالغة» أي والمقصود من ذلك الانتزاع إفادة المبالغة أي إفادة أنّك بالغت في وصف المنتزع منه بتلك الصّفة، وإنّما تبالغ كذلك لأجل «كمالها» أي لادّعائك كمال تلك الصّفة «فيه» أي في ذلك المنتزع منه.

وإنّما قلنا لادّعاء الكمال إشارة إلى أن إظهار المبالغة بالانتزاع لايشترط فيه كونه كاملاً في تلك الصّفة في نفس الأمر، بل الادّعاء كافٍ سواء طابق الواقع أم لا.

(٣) أي إلى درجة «يصحّ...».

(٤) مثلاً إذا قيل لي: من فلان صديق حميم، فكأنّه قيل: خرج لي من فلان وأتاني منه صديق آخر، ولا شكّ أن هذا يفيد المبالغة في وصف فلان بالصّداقة، لأنّ جعل شيء مبدأ أو منشأ لذي وصف يدل على كمال ذلك الشّيء باعتبار ذلك الوصف.

(٥) أي سبعة لأنّ الانتزاع إمّا أن يكون بحرف أو بدونه، والحرف إمّا من أو الباء أو في، والباء أمّا داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع، وما يكون بدون حرف إمّا، أن يكون لا على وجه الكناية، أو يكون على وجهها، ثمّ هو إمّا انتزاع من غير المتكلّم، أو انتزاع من المتكلّم نفسه، فهذه أقسام سبعة أشار المصنّف إليها وإلى أمثلتها فيما يأتي.

(٦) جعل بعضهم التّجريد معنى برأسه لكلمة من، وقال بعض آخر: الأصحّ أنّها من الابتدائيّة، لأنّ المناسب لكلمة من حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء، لأنّ المنتزع مبتدأ وناشئ من المنتزع منه الّذي هو مدخول من.

[نحو قولهم: لي من فلان صديق حميم(١)] أي قريب يهتم لأمره [أي بلغ فلان من الصّداقة حدّاً صحّ معه] أي مع ذلك الحدّ [أن يستخلص(٢) منه] أي من فلان صديقٌ [آخر مثله فيها] أي في الصّداقة.

[ومنها(٣)] ما يكون بالباء التّجريديّة الدّاخلة على المنتزع منه [نحو قولهم(٤): لئن سألت فلاناً لتسألنّ به البحر(٥)] بالغ في اتصافه بالسّماحة حتّى انتزع منه بحراً في السّماحة.

[ومنها(٦)] ما يكون بدخول باء المعيّة في المنتزع [نحو قوله وشوهاء(٧)] أي فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها، أو لما أصابها من شدائد الحرب(٨)

---

(١) معنى حميم قال الجوهري في الصّحاح: حميمك، قريبك الّذي تهتم لأمره.

(٢) أي أن يستخرج من فلان صديق آخر مثله في الصّداقة، ومن المعلوم أنّ المبالغة إنّما يناسبها كلّ المناسبة خروج صديق منه، لأنّ صداقته بلغت إلى حيث يستخلص منه صديق آخر.

(٣) أي من أقسام التّجريد «ما يكون بالباء التّجريديّة الدّاخلة على المنتزع منه» لا على المنتزع كما في القسم الآتي.

(٤) في المبالغة في وصف فلان بالكرم والجود.

(٥) فقال هذا القول بالغ في اتصاف فلان «بالسّماحة» أي بالكرم والجود «حتّى انتزع منه بحراً في السّماحة» أي بالكرم والجود.

(٦) أي من أقسام التّجريد ما يكون بدخول باء المعيّة في المنتزع.

(٧) مأخوذ من شاهت الوجوه أي قبحت الوجوه وهذه الصّفة في الفرس صفة محمودة إذ يراد بها «سعة أشداقها» أي جوانب فمها.

(٨) أي والجراحات الواردة عليها في ميدان الحرب وذلك يدلّ على أنّها ممّا تعدّ للشّدائد لقوّتها وأهليتها ومما جرّب للملاقاة، ويشكل عليها في الحروب والتّصادم وذلك كمال فيها أيضاً.

[تعد] أي تسرع(١) [بي إلى صارخ الوغى(٢)] أي مستغيث في الحرب [بمستلئم] أي لا بس لأمة وهي الدّرع(٣) والباء للملابسة والمصاحبة [مثل الفنيق] وهو الفحل المكرّم [المرحّل(٤)] من ـ رحّل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله ـ أي تعد وبي ومعي من نفسي مستعد للحرب، وبالغ في استعداده للحرب حتّى انتزع منه آخر. [ومنها(٥)] ما يكون بدخول ـ في ـ في المنتزع منه [نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾[1] أي(٦) في جهنّم

---

(١) أي من وصف الفرس أنّها تسرع.

(٢) أي إلى الصّارخ في مكان الوغى، والوغى الحرب، والصّارخ هو الّذي يصيح وينادي لحضور الحرب والاجتماع إليه.

(٣) من الحديد فقوله: «بمستلئم» مجرّد من المجرور بالباء الأصليّة، والباء فيه للمصاحبة أي تعدو مع مستلئم آخر فقد بالغ في ملابسة لبس اللأمة للحرب وملازمتها حتّى صار بحيث يجرّد منه مستلئم آخر مثله في ملابستها ولزومها استعدادا للحروب.

ثمّ وصف الشّوهاء أنّها «مثل الفنيق» وهو الفحل من الإبل الّذي ترك أهله ركوبه تكرمة له.

(٤) والمرحل من رحّل البعير بتشديد الحاء إذا أشخصه وأرسله وأزعجه عن مكانه وشبّه الفرس به في القوّة والعلّو وعدم القدرة على مصادمتها فقد ظهر أنّه انتزع من نفسه مستلئماً آخر أي مستعداً للحرب مبالغة في استعداده للحرب ولزومه لبس اللّامة له حتّى صار بحيث يخرج منه مستعدّ آخر يصاحبه، وقد أدخل الباء على المنتزع دون المنتزع منه كما في القسم قبل هذا

(٥) أي من أقسام التّجريد ما يكون حاصلاً بدخول كلمة «في» على المنتزع منه وذلك «نحو قوله تعالى» في التّهويل بأمر جهنّم ووصفها بكونها محلاً للخلود وكونها لا يعتريها ضعف ولا اضمحلال ولا إنفكاك أهلها عن عذابها.

(٦) تفسير للضّمير المجرور بفي في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا﴾.

---

[1] سورة فصّلت: ٢٨.

وهي(١) ﴿دَارُ ٱلۡخُلۡدِ﴾ لكنّه انتزع منها دار أخرى(٢) وجعلها معدة في جهنّم لأجل الكفّار تهويلاً(٣) لأمرها، ومبالغة في اتّصافها بالشدّة(٤). [ومنها(٥)] ما يكون بدون توسّط حرف [نحو قوله(٦): فلئن بقيت لأرحلنّ بغزوة تحوى] أي تجمع [الغنائم(٧) أو يموت(٨)] منصوب بإضمار أن إلّا أن يموت [كريم(٩)] يعني نفسه، انتزع من نفسه كريماً مبالغة في كرمه. فإن قيل: هذا من قبيل الالتفات(١٠) من التّكلّم إلى الغيبة.

---

(١) أي جهنّم نفسها ﴿دَارُ ٱلۡخُلۡدِ﴾.

(٢) حاصله: أنّه بولغ في اتّصافها بكونها داراً ذات عذاب مخلّد حتّى صارت بحيث تفيض ويصدر عنها دار أخرى مثلها في الاتّصاف بكونها داراً ذات عذاب مخلّد فكأنه قيل ما أعظم تلك الدّار في لزومها لهم وعدم انفكاك عذابها عنهم وكونها لا تضعف مع طول الخلود ولا تفني بقصر الأعوام حتّى أنّها تفيض داراً أخرى مثلها في اللزّوم وقوّة العذاب بلا ضعف مع التّخليد.

(٣) علّة لانتزاع الدّار الأخرى منها.

(٤) أي بشدّة العذاب فإنّ المبالغة في الخلود يوجب شدّة العذاب.

(٥) أي من أقسام التّجريد «ما يكون بدون توسط حرف» من الحروف.

(٦) أي قول قتادة بن مسلمة الحنفي.

(٧) هذه الجملة صفة غزوة.

(٨) منصوب بأن المصدريّة المضمرة كأنّه قال: إلّا أن يموت.

(٩) فاعل يموت يعني بالكريم نفسه، والشّاهد فيه فكأنّه انتزع من نفسه كريماً آخر مبالغة في كرمه.

(١٠) وحينئذ فلا يكون من قبيل التّجريد، لأنّ الالتفات مبنيّ على الاتّحاد، والتّجريد مبنيّ على التعدّد، وهما متنافيان، وذلك لأنّ المعبّر عنه في الالتفات بالطّريق الأوّل والثّاني واحد، والمعبّر عنه باللّفظ الدّالّ على المنتزع منه باللّفظ الدّالّ على المنتزع متعدّد بحسب الاعتبار إذ يقصد أنّ المجرّد شيء آخر غير المجرّد منه.

قلنا(١): لا ينافي التّجريد، على ما ذكرنا(٢).

[وقيل تقديره أو يموت منّي كريم] فيكون من قبيل ـ لي من فلان صديق حميم(٣) ـ ولا يكون قسماً آخر.

[وفيه نظر(٤)] لحصول التّجريد وتمام المعنى بدون هذا التّقدير(٥).

[ومنها(٦)] ما يكون بطريق الكناية(٧) [نحو قوله:

يــاخــيــر مــــن يــركــب الــمــطــي ولا
يــشــرب كــأســاً بــكــف مــن بخلا(٨)]

---

(١) أي قلنا: الالتفات لا ينافي التّجريد.

(٢) أي على ما ذكرنا من تعريف التّجريد فإنّه يقتضي أنّه يجامعه الالتفات إذ المراد بالاتّحاد في الالتفات، الاتّحاد في نفس الأمر لا الاتّحاد فيه، وفي الاعتبار والمراد بالتعدّد في التّجريد التعدّد بحسب الاعتبار لا في نفس الأمر أيضاً حتّى ينافي الالتفات.

(٣) أي فيكون مثله من جهة أنّ من داخلة على المنتزع منه في كلّ واحد منهما.

(٤) أي في هذا القبيل نظر.

(٥) ومن المعلوم أنّ تقدير شيء زائد في الكلام إنّما يحتاج إليه عند عدم تمام المعنى بدونه، وإنّما كان هذا الكلام يفهم منه أنّ المتكلّم جرّد من نفسه كريماً آخر بلا تقدير المجرور بمن لأنّه عادل بين كونه يحوي الغنائم أو يموت الكريم، والجاري على الألسن أن يقال لابدّ لي من الغنيمة أو الموت، فيفهم منه أنّ المراد بالكريم نفسه والمدح المستفاد من التّعبير بلفظ الكريم يقتضي المبالغة المصحّحة للتّجريد.

(٦) أي ومن أقسام التّجريد.

(٧) الّتي هي عبارة عن ذكر اللازم وإرادة الملزوم أو بالعكس على ما مرّ في علم البيان.

(٨) كناية عن المراد وهو شرب الكأس بكفّ الجواد فقد انتزع من الممدوح جواداً يشرب هو الكأس بكفّيه على طريق الكناية، لأنّه إذا نفى عنه الشّرب بكفّ البخيل فقد أثبت له الشّرب بكفّ كريم، ومعلوم أنّه يشرب بكفّه فهو ذلك الكريم الآخر الّذي يشرب هو الكأس بكفّه.

والحاصل أنّه قد انتزع من المخاطب أي من الممدوح كريماً آخر وكنّى عن شربه بكفّه بنفي الشّرب بكف البخيل.

أي يشرب الكأس بكفّ الجواد، انتزع منه جواداً يشرب هو بكفّه على طريق الكناية، لأنّه إذا نفي عنه الشّرب بكفّ البخيل فقد أثبت له الشّرب بكفّ كريم، ومعلوم أنّه يشرب بكفّه فهو ذلك الكريم. وقد خفي هذا(١) على بعضهم فزعم أنّ الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد، وإلّا فليس من التّجريد في شيء، بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل.

وبعبارة أخرى أطلق اسم الملزوم الّذي هو نفي الشّرب بكف البخيل على اللّازم وهو الشّرب بكف الكريم، وذلك لأن المخاطب أي الممدوح لما تحقّق له الشّرب في نفس الأمر لكونه من أهل الشّرب، ولم يكن شربه بكفّ بخيل فقد كان بكفّ كريم لا محالة إذ لا واسطة بينهما.

(١) أي هذا المعنى الّذي بيّناه من أنّه انتزع من الممدوح جواداً آخر يشرب الممدوح كأساً أي إناء من خمر بكفّ هذا الجواد الآخر قد خفي هذا المعنى على بعضهم «فزعم أن الخطاب» في قوله: يا خير من يركب المطي «إن كان لنفسه» أ ي لنفس الشّاعر «فهو تجريد» لأنّه انتزع من نفسه شخصاً آخر فجعله أمامه وخاطبه وإذا كان هذا تجريداً فيكون قوله: ولا يشرب كأساً بكف من بخلاً، كناية عن الكريم، ووصفاً لمن جعله أمامه وخاطبه، لأنّ التّجريد وقع أوّلاً في قوله ياخير من يركب المطي «وإلّا» أي وإن لم يكن الخطاب لنفسه أي وإن لم ينتزع من نفسه شخصاً آخر حتّى يكون ذلك تجريداً «فليس» قوله ولا يشرب كأساً بكفّ من بخلا «من التّجريد في شيء وإنّما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل»

والحاصل أنّ البعض زعم أنّ جعل قوله: ولا يشرب كأساً بكفّ من بخلا، تجريداً بطريق الكناية غير صحيح، لأنّ الخطاب في قوله: يا خير من يركب المطي إن كان لنفسه فهو تجريد، لأنّه جعل نفسه شخصاً آخر أمامه فخاطبه بقوله: يا خير من يركب المطي، وإذا كان هذا تجريداً فقوله: ولا يشرب كأساً بكفّ من بخلا كناية عن الكريم فيكون وصفاً لذلك الشّخص المنتزع أعني المخاطب ولا تجريد في هذه الكناية بل وقع التّجريد قبلها، والكلام إنّما هو في كون الكناية نفسها متضمّنة للتّجريد ولم يوجد على هذا وإن كان الخطاب لغيره كان قوله ولا يشرب كأساً بكفّ من بخلا كناية عن الكريم الّذي هو ذلك المخاطب فليس من التّجريد في شيء.

وأقول(١): الكناية لا تنافي التّجريد على ما قرّرنا، ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسماً بنفسه، بل داخلاً في قوله: [ومنها مخاطبة الإنسان نفسه] وبيان التّجريد في ذلك(٢) أنه ينتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في الصّفة الّتي سبق لها الكلام، ثمّ يخاطبه(٣) [كقوله(٤):

لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النّطق إن لم يسعد الحال(٥)

أي الغنى، فكأنّه انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد الخيل والمال وخاطبه. ـ [ومنه] أي ومن المعنوي [المبالغة المقبولة(٦)] لأنّ المردودة لا تكون من المحسّنات.

---

(١) أي أقول في الرّد على هذا البعض أنّ الكناية لا تنافي التّجريد إذ يصحّ أن يجرّد المعنى ثمّ يعبر عنه بلفظ الكناية، كما يصحّ بلفظ التّصريح.

والحاصل أنّا نختار أن الخطاب لغيره والتّجريد حاصل وكونه كناية لا تنافي التّجريد، وأنّ كون الخطاب لنفسه صحيح، والتّجريد يحصل معه لكنّه لا يصحّ حمل كلام الخطيب عليه، لأنه حينئذ لا يكون قسماً برأسه والحال أنّه جعله كذلك.

(٢) أي في مخاطبة نفسه أنّه أي الإنسان ينتزع فيها أي في المخاطبة من نفسه شخصاً آخر مثله في الصّفة الّتي سيق لها الكلام.

(٣) أي يخاطب ذلك الشّخص المنتزع.

(٤) أي قول أبي الطّيب المتنبّي.

(٥) أراد بالحال الغنى، وأما الشّاهد فكأنّه انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد الخيل والمال أي في الفقر.

والحاصل إنّ الكلام سيق لبيان فقره، وأنّه عديم الخيل والمال، أي لا شيء عنده يهديه ليكافي بذلك إحسان الممدوح، فانتزع من نفسه مخاطباً مثله في هذه الصّفة الّتي هي كونه فقيراً بحيث لا خيل عنده ولا مال فخاطبه بقوله: «لا خيل عندك...».

(٦) أنهم اختلفوا في المبالغة، فمنهم: من لا يرى لها فضلاً محتجّاً بأنّ خير الكلام ما خرج مخرج الحقّ، وكان على نهج الصّدق، ولأنّها لا تكون إلّا من ضعيف عجز عن اختراع الكلام وتأكيده، فيتشبّث بها لسدّ الخلل الحاصل من ضعفه وعجزه في كلامه، ومنهم: من يقصّر الفضل والحسن عليها، وينسب المحاسن كلّها إليها محتجّاً بما اشتهر عندهم من أنّ

وفي هذا إشارة إلى الرّدّ على من زعم أنّ المبالغة مقبولة مطلقاً، وعلى من زعم أنّها مردودة مطلقاً. ثمّ إنه فسّر مطلق المبالغة(١) وبيّن أقسامها والمقبول منها والمردود، فقال: [والمبالغة] مطلقاً(٢) [أن يدّعى(٣) لوصف

أحسن الشّعر أكذبه.

ومنهم:

من فصّل فجعل بعضاً مقبولاً وبعضاً غير مقبول، وهذا هو مختار المصنّف، فلذا قيّدها بكونها مقبولة.

وهذا التّقييد إشارة إلى ردّ القولين وهما القول بأنّها مقبولة مطلقاً والقول بأنّها غير مقبولة كذلك.

وتوضيح هذا التّفصيل يتوقّف على مقدّمة:

وهي بيان أقسام المبالغة وهي على أقسام فيقال: إنّ مطلق المبالغة بمعنى بلوغ وصف شيء على حدٍ من طرف الإفراط ومرتبته الصّعود، أو في طرف التّفريط والنّزول على حدّ مستحيل عقلاً وعادةً، كما في الغلوّ، أو عادة لا عقلاً كما في الإغراق، أو مستبعداً بأن يكون ممكناً وعادةً لكنّه مستبعد كما في التّبليغ، وإنّما انقسمت المبالغة إلى الأقسام الثّلاثة، لأن المدّعى وهو بلوغ الوصف إلى النهاية شدّة وضعفاً إن كان ممكناً عقلاً لا عادة فهو إغراق، وهما مقبولان وإلّا، أي وإن لم يكن المدّعى ممكناً عقلاً، ولازم ذلك عدم إمكانه عادة فهو يسمّى بالغلوّ، وهو غير مقبول، وستأتي الإشارة إلى أمثلة تلك الأقسام فانتظر.

إذا عرفت هذه المقدّمة فاعلم أنّ مطلق المبالغة على أقسام ثلاثة، وبعض هذه الأقسام مقبول، وبعضها مردود، والبديع المعنوي هو المبالغة المقبولة لا مردودة ولذا قيّدها بكونها مقبولة.

(١) أي لذا أتى بالاسم الظّاهر فقال والمبالغة، ولم يأت بالضّمير، أي ولم يقل وهي لئلّا يتوهّم عوده على المقبولة.

(٢) أي سواء كانت مقبولة أو مردودة.

(٣) ضمّن «يدّعى» معنى يثبت فعدّاه باللّام، أي يثبت، لوصفه بالدّعوى له لا بالتّحقيق.

بلوغه(١) في الشدة أو الضعف حدّاً مستحيلاً(٢) أو مستبعداً(٣)] وإنّما يدّعى ذلك [لئلا يظنّ أنه] أي ذلك الوصف [غير متناهٍ(٤) فيه] أي في الشدّة والضعف، وتذكير الضمير وإفراده باعتبار عوده إلى أحد الأمرين(٥).

[وتنحصر] المبالغة [في(٦) التبليغ والإغراق والغلوّ] لا بمجرّد الاستقراء، بل بالدّليل القطعي، وذلك [لأنّ المدّعى(٧) إن كان ممكناً عقلاً وعادةً فتبليغ(٨).

كقوله(٩): فعادى] يعني الفرس [عداء(١٠)] هو الموالاة بين الصّيدين يصرعُ أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد(١١) [بين ثور] يعني الذّكر من بقر الوحش [ونعجة] يعني الأنثى منها

---

(١) نائب فاعل «يدّعى» أي أنّه بلغ في الشّدة أو الضّعف «في» بمعنى من، أي بلغ ووصل من مراتب الشّدّة أو الضّعف «حدّاً» أي طرفاً ومكاناً مستحيلاً أو مكاناً مستبعداً يقرب من المحال، والأمثلة المذكورة كلّها للشّدّة، ولم يمثّل للضّعف.

(٢) أي عقلاً وعادةً كما في الغلوّ، أو عادة لا عقلاً في الإغراق.

(٣) أي بأن كان ممكناً عقلاً وعادة إلّا أنه مستبعد كما في التّبليغ.

(٤) أي غير بالغ إلى النهاية في الشّدّة أو الضّعف.

(٥) وهما الشّدّة والضّعف فكأنّه قال: لئلّا يظنّ أنّه غير متناهٍ في أحد الأمرين أعني الشّدّة والضّعف.

(٦) أي في ثلاثة أقسام وهي «التّبليغ والإغراق والغلو».

(٧) أي المدّعى الّذي بولغ فيه «إن كان ممكناً...».

(٨) أي ما يسمّى تبليغاً مأخوذ من قولهم: بلغ الفارس إذا مدّ يده بالعنان ليزداد الفرس في الجري.

(٩) أي قول امرؤ القيس يصف فرساً له (بأنّه لا يعرق وإن أكثر العدو) والجري «فعادى» ذلك الفرس.

(١٠) بكسر العين (الموالاة بين الصّيدين).

(١١) أي في شوط واحد.

[دراكاً(١)] أي متتابعاً [فلم ينضح بماء فيغسل] مجزوم معطوف على ينضح، أي لم يعرق فلم يغسل(٢)، ادّعى أنّ فرسه أدرك ثوراً ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا ممكن عقلاً وعادة [وإن كان ممكناً عقلاً لا عادة، فإغراق(٣)، كقوله(٤): ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه] من الاتّباع، أي نرسل [الكرامة] على أثره [حيث مالا] أي سار، وهذا ممكن عقلاً لاعادة، بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلاً، إذ كلّ ممكن عادة ممكن عقلاً.

وحاصل المعنى أنه وإلى ذلك الفرس في شوط واحد بين ثور ونعجة، أراد بالثّور الذّكر من بقر الوحش، وبالنّعجة الأنثى منها، أي وإلى ذلك الفرس بين هذين الصّيدين، أي جرح أحدهما على أثر الآخر في شوط واحد أي إذا ألقى أحدهما على وجه الأرض أثر الآخر في شوط واحد من غير أن يتخلّله وقفة لراحة ونحوهما.

(١) بكسر الدّال على وزن كتاب، أي متتابعاً، وهو تأكيد لقوله: (عداء) لأنّ التّتابع والموالاة بمعنى واحد.

(٢) يحتمل أنّه أراد بالغسل المنفي غسل العرق، فيكون تأكيد نفي العرق، ويحتمل أنّه أراد به الغسل بالماء القراح، أي لا يصبه وسخ العرق وأثره حتّى يحتاج للغسل بالماء القراح.

والشّاهد في أنّه ادّعى أنّ هذا الفرس أدرك ثوراً ونعجة وحشيين في مضمار، أي في شوط واحد، ولم يعرق، وهذا ممكن عقلاً وعادة، وإن كان وجود ذلك الفرس في غاية النّدرة، ومن ثمّ كانت مبالغة.

(٣) أي يسمّى إغراقاً، مأخوذ من قولهم: أغرق الفرس، إذا استوفى الحدّ في جريه.

(٤) أي قول الشّاعر، وهو عمرو بن الأيهم التّغلبي.

والشّاهد في أنّه «ادّعى أنّ جاره لا يميل» أي لا يسافر ولا يبعد «عنه إلى جانب إلا وهو» أي المتكلّم يرسل الكرامة والعطاء على أثره، وهذا ممكن عقلاً ممتنع عادةً.

فقد ادّعى الشّاعر أنّهم يكرمون الجار في حالة كونه مقيماً عندهم، وفي حالة كونه مع غيرهم وارتحاله عنهم، فالوصف المبالغ فيه كرمهم، ولا شكّ أنّ إكرام الجار في حالة كونه مع الغير وارتحاله عنهم محال عادةً، حتّى أنّه يكاد أن يلتحق بالمحال عقلاً في هذا الزّمان، لانطباع النّفوس على الشّح.

[وهما] أي التّبليغ والإغراق [مقبولان، وإلّا] أي وإن لم يكن ممكناً لا عقلاً ولا عادةً، لامتناع أن يكون ممكناً عادةً ممتنعاً عقلاً، إذ كلّ ممكن عادة ممكن عقلاً ولا ينعكس(١) [فغلوٌّ(٢)، كقوله(٣): وأخفت(٤) أهل الشّرك حتّى أنه] الضّمير للشّأن [لتخافك النّطف الّتي لم تخلق(٥)] فإنّ خوف النّطفة الغير المخلوقة ممتنع عقلاً وعادةً.

[والمقبول منه] أي من الغلو ـ [أصناف: منها(٦) ما أدخل عليه ما يقرّبه إلى الصّحّة(٧) نحو] لفظة [يكاد في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾[1](٨).

(١) أي ليس كلّ ممكن عقلاً ممكناً عادةً، لأن دائرة العقل أوسع من العادة.

(٢) أي يسمّى غلواً، مأخوذ من غلا في الشّيء إذا تجاوز الحدّ فيه.

(٣) أي قول أبي نوّاس من قصيدة له في مدح الرّشيد.

(٤) بسكون الفاء وفتح التّاء.

(٥) والشّاهد في أنّه ادّعى أنّه يخاف الممدوح النّطف الغير المخلوقة، وهذا الخوف، أي خوف النّطف الغير المخلوقة من الممدوح ممتنع عقلاً وعادة، لأنّ شرط الخوف عقلاً الحياة، فيستحيل حصول الخوف من الفاقد للحياة.

(٦) ومن تلك الأصناف.

(٧) أي ما أدخل عليه لفظ يقرّب الأمر الّذي وقع فيه الغلو إلى الصّحّة، أي إلى إمكان وقوعه.

(٨) فالمدّعى المبالغ فيه إضاءة الزّيت كإضاءة المصباح من غير نار، ولا شكّ أن إضاءة الزّيت إضاءة كإضاءة المصباح بلا نار محال عقلاً وعادةً، فلو قيل في غير القرآن هذا الزّيت يضيء كإضاءة المصباح بلا نار لكان مردوداً، وحيث وضع لفظة كاد، لقرب الخبر ودنوّه، كما بيّن في النّحو، وقيل: يكاد يضيء، أفاد أنّ المحال لم يقع، ولكن قرب من الوقوع مبالغة، لأنّ المعنى يقرّب زيتها من الإضاءة، والحال أنّه لم تمسسه نار، ومعنى قرّب المحال من الوقوع توهّم وجود أسباب الوقوع، وقرّب المحال من الوقوع قريب من الصّحّة، إذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيّل بها وقوعه، ولو كان لا يقع.

[1] سورة النّور: ٣٥.

ومنها(١): ما تضمّن نوعاً حسناً من التّخييل كقوله: [عقدت سنابكها] أي حوافر الجياد [عليها] يعني فوق رؤوسها [عثيراً] بكسر العين، أي غباراً.

ومن لطائف العلّامة(٢) في شرح المفتاح: العثير الغبار، ولا تفتح فيه العين، وألطف من ذلك(٣) ما سمعت أنّ بعض البغّالين كان يسوق بغلته في سوق بغداد،

---

(١) أي ومن أصناف المقبول من الغلو «ما تضمّن نوعاً حسناً من التّخييل» أي تخييل الصّحّة، وذلك لكون ما اشتمل على الغلو يسبق إلى الوهم إمكانه لرؤية شيء كالغبار في البيت الآتي يغالط الوهم فيه، فيتوهّم صحّته، والتّقييد بكونه حسناً، للإشارة إلى أنّ تخييل الصّحّة وحده لا يكفي، إذ لا يخلو منه محال، حتّى إضافة النّطف في البيت المتقدّم.

وإنّما المعتبر ما يحسن لصحّة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو انتفاءه للوهم بأدنى التفات، كما في إخافة النّطف، فليس التّخييل فيه على تقدير وجوده فيه حسناً، فليس مقبولاً لعدم حسنه، وأمّا ما كان حسناً فهو مقبول، كقول أبي الطّيّب: «عقدت سنابكها» جمع سنبك بضم السّين، فاعل عقدت، والضّمير في «سنابكها، عليها» راجع إلى الجياد، أي عقدت سنابك تلك الجياد، أي حوافرها فوق رؤوسها «عثيراً» بكسر العين وسكون الثّاء المثلثة، وفتح الياء المثنّاة من تحت، «أي غباراً» وهو مفعول عقدت.

والشّاهد في أنّه ادّعى أنّ الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكماً متكاثفاً، بحيث صار أرضاً يمكن أن يسير عليها تلك الجياد، وهذا السّير، أي سير الجياد على الغبار ممتنع عقلاً وعادة، لكنّه تخييل حسن، لأنّه نشأ من ادّعاء كثرة الغبار، وكونه كالأرض الّتي في الهواء.

(٢) أي الشّيرازي لما في ذلك من التّورية، لأنّ قوله: ولا تفتح فيه العين، له معنيان: قريب: وهو النّهي عن فتح العين الجارحة في الغبار، لئلّا يؤذيها بدخوله فيها، وليس هذا مراداً. وبعيد: وهو النّهي عن فتح العين في هذا اللّفظ، أي لفظ عثير لئلّا يلزم تحريف اللّفظ عن وضعه، وهو المراد، لأنّ قصده ضبط الكلمة.

ويحتمل أن يكون المراد لما في ذلك من التّوجيه، وهو احتمال الكلام لمعنيين، ليس أحدهما أقرب من الآخر على استواء المعنيين هنا.

(٣) ممّا ذكره العلّامة قول البغّالين، أي الّذين يسوقون البغال.

وكان بعض عدول دار القضاء حاضراً فضرطت البغلة(١)، فقال البقّال(٢) على ما هو دأبهم: بلحية العدل، بكسر العين، يعني(٣) أحد شقّي الوقر(٤)، فقال بعض الظّرفاء(٥) على الفور: افتح العين فإنّ المولى حاضر. ومن هذا القبيل(٦) ما وقع لي في قصيدة(٧):

علا(٨) فأصبح يدعوه السورى ملكاً
وريثما فتحوا عيناً غدا مَلَكا

---

(١) أي أخرجت ريحاً من جوفها بصوت.

(٢) أي على عادة أمثاله عند فعل البغلة ذلك، قوله: «بلحيّة العدل» أي ما فعلت يقع في لحية العدل، لا في وجه السّائق، وفيه تشبيه العدل برجل ذي لحية على طريق الكناية.

(٣) أي بلحية العدل،

(٤) أي الحمل بكسر أولهما.

(٥) أي الحذّاق، قوله: «افتح العين فإنّ المولى حاضر» فيه احتمال معنيين، فيحتمل افتح عينك ترى المولى، أي من هو أولى وأحقّ أن يقع ذلك في لحيته، وهو الشّاهد حاضراً، ويحتمل افتح عين لفظ العدل، لتصيب الضّرطة مسمّى هذا اللّفظ، فإنّه حاضر، فإن كان المعنى المراد منهما خفيّاً كان تورية، وإن كان المعنيان ليس أحدهما خفيّاً عن الآخر كان توجيهاً، وهو أقرب هنا لصلاحية كلّ من المعنيين فهذه الحكاية محتملة التورية والتّوجيه، كما أنّ ما ذكره العلّامة كذلك، إلا أنّ هذه الحكاية ألطف ممّا ذكره العلّامة، لما فيها من التّفطّن الغريب والهجو بوجه لطيف.

(٦) أي احتمال التورية والتّوجيه في مادّة فتح العين.

(٧) في مدح ملك، وهو السّلطان أبو الحسين محمد كرت.

(٨) أي ارتفع، الورى بمعنى الخلق، «ملكاً» أي سلطاناً.

والشّاهد في قوله: «فتحوا عيناً»، يحتمل فتحوا عين لفظ الملك، أي وسطه فغدا بسبب الفتح ملكاً، فيكون معناه كذلك، ويحتمل أن يراد فتحوا أعينهم فيه ونظروه فوجدوه قد تبدّل وصار ملكاً، فيتّجه فيه التّوجيه أو التّورية، على ما تقدّم، والرّيث من راث، إذا أبطأ، يستعمل كثيراً بمعنى الزّمان.

والتّقدير هنا أنّه غدا ملكاً في الزّمان الّذي مقداره ما يفتحون فيه العين.

وممّا يناسب هذا المقام(١) أنّ بعض أصحابي ممّن الغالب على لهجتهم(٢) إمالة الحركات نحو الفتحة أتاني بكتاب، فقلت: لمن هو؟ فقال(٣): لمولانا عَمر، بفتح العين. فضحك الحاضرون فنظر(٤) إليّ كالمتعرّف عن سبب ضحكهم، المسترشد لطريق الصّواب(٥) فرمزت إليه بغضّ الجفن وضمّ العين(٦)، فتفطّن للمقصود واستظرف الحاضرون ذلك(٧).

[لو تبتغي] أي تلك الجياد [عنقاً] هو(٨) نوع من السّير [عليه] أي على ذلك العثير [لأمكنا] أي العنق، ادّعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار أرضاً يمكن سيرها عليها، وهذا ممتنع عقلاً وعادة لكنّه تخييل حسن [وقد اجتمعا] أي إدخال ما يقرّبه إلى الصّحّة وتضمّن التّخييل الحسن [في قوله(٩):

يخيّل لي أنّ سمر الشّهب في الدّجى
وشدّت بأهدابي إليهنّ أجفاني]

---

(١) أي من جهة أن ضمّ العين فيه إشارة لمعنى خفيّ، وإن كانت الإشارة بغير اللّفظ، وليس فيه تورية، ولا توجيه، ولذا قيل: «وممّا يناسب»، ولم يقل: ومنه.

(٢) أي لغتهم وكلامهم، أي من قوم الغالب عليهم أنّهم يميلون في لهجتهم وكلامهم بالضّمّ نحو الفتح.

(٣) أي فقال ذلك الآتي بالكتاب لمولانا عمر بفتح العين، وهو يعني عُمر بضمّها.

(٤) أي فنظر ذلك القائل إليّ «كالمتعرف» أي الطّالب لمعرفة سبب ضحكهم، لأنه خفي عليه.

(٥) أي الطّالب لطريق الصّواب الّذي ينفي عنه سبب ضحكهم.

(٦) أي أشرت بضمّ العين حسّاً، ففهم ذلك القائل أنّ سبب ضحكهم فتحه لعين عُمر، وأنّه ينبغي له ضمّ عينه.

(٧) أي اعترفوا بظرافة المشير، أي حذقه وفهم المشار إليه.

(٨) أي العنق نوع من السّير، وهو السّير السّريع.

(٩) أي قول الشّاعر، وهو القاضي الأرّجاني بفتح الرّاء مشدّدة بعد همزة مفتوحة، نسبة لأرّجان بلدة من بلاد فرس، يصف الشّاعر في هذا البيت طول اللّيل.

أي يوقع في خيالي أنّ الشّهب(١) محكمة بالمسامير ولا تزول من مكانها، وأنّ أجفان عيني قد شدّت(٢) بأهدابها إلى الشّهب لطول ذلك اللّيل وغاية سهري فيه، وهذا تخييل حسن ولفظ يخيّل يزيده حسناً.

[ومنها(٣) ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة(٤) كقوله:

أسكر بالأمس إن عزمت على الشّر ... ب غداً إنّ ذا من العجب(٥)]

---

(١) وهي النّجوم أحكمت بالمسامير في الدّجى، أي ظلمة اللّيل.

(٢) أي ربطت أجفاني بأهدابي حال كونها مائلة إليهنّ إلى الشّهب، وادّعى الشّاعر أنّ طول اللّيل وصل لحالة، هي أن الشّهب أحكمت بالمسامير في دياجيه، وأنّ كثرة سهره فيه وصلت إلى حالة هي أنّ أجفانه صارت مشدودة بأهدابه في الشّهب، ومن المعلوم أن إحكام الشّهب بالمسامير في الدّجى، وشدّ أجفانه بأهداب عينه محال، لكن قد تضمّن ذلك الغلوّ تخييلاً حسناً، إذ يسبق إلى الوهم صحّته من جهة أنّ هذا المحسوس تقع المغالطة فيه، وذلك أنّ النّجوم لما بدت من جانب الظّلمة، ولم يظهر غيرها صارت النّجوم كالدّرّ المرصّع به بساط أسود، فيسبق إلى الوهم، من تخييل المشابهة قبل الالتفات إلى دليل استحالة شدّ النّجوم بالمسامير في الظّلمة صحّة ذلك.

وكيف كان فلمّا تضمّن الغلوّ الموجود في البيت هذا التّخييل الّذي قرّب المحال من الصّحّة كان ذلك الغلو مقبولاً.

(٣) أي ومن أصناف الغلوّ المقبول «ما أخرج مخرج الهزل» وهو الكلام الّذي لا يراد به إلا المطايبة والضّحك.

(٤) وهي عدم المبالاة بما يقول القائل لعدم المانع الّذي يمنعه من غير الصّدق.

(٥) ففي هذا البيت مبالغة في شغفه بالشّرب، فادّعى أنّ شغفه بالشّرب وصل إلى حدّ أنّه يسكر بالأمس عند عزمه على الشّرب غداً، ولا شكّ أنّ سكره بالأمس عند عزمه على الشّرب غداً محال، إن أريد بالسّكر ما يترتّب على الشّرب، وهو المقصود هنا، ولكن لما أتى بالكلام على سبيل الهزل لمجرّد تحسين المجالس والتّضاحك على سبيل الخلاعة، وعدم المبالاة بالتّكلّم بالقبيح، كان ذلك الغلو مقبولاً لأنّ ما يوجب التّضاحك من المحال، لا يعدّ صاحبه

[ومنه] أي ومن والمعنوي: [المذهب الكلامي، وهو إيراد حجّة للمطلوب على طريقة أهل الكلام(١)] وهو أن تكون بعد تسليم المقدّمات مستلزمة للمطلوب(٢) [نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]].

واللّازم وهو فساد السّماوات والأرض باطل، لأنّ المراد به خروجهما عن النّظام الّذي هما عليه(٤) فكذا الملزوم وهو تعدّد الآلهة. وهذه الملازمة من المشهورات الصّادقة الّتي يكتفى بها في الخطابيات(٥) .

موصوفاً بنقيصة الكذب، فالمسوّغ في هذا الكذب موجود، وأمّا الكذب بلا مسوّغ فهو نقيصة عند جميع العقلاء.

(١) وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدّعوى والاهتمام بإقامة الدّليل بخلاف المحاورات، فإنّ شأنهم الإخبار الصّرف والتّأكيد في مقام التّردد والإنكار.

وفي بعض الشّروح أنّ المذهب الكلامي، هو كون الدّليل على طريق أهل الكلام بأن يؤتى به على صورة قياس استثنائي أو اقتراني، يكون «بعد تسليم المقدّمات مستلزمة» عقلاً أو عادة «للمطلوب» وهذا ما يقتضيه شرح ظاهر العبارة لكنّ التّحقيق أنّ المراد بكون الحجّة على طريقة أهل الكلام صحّة أخذ المقدّمات من الكلام المأتيّ به لإثبات المطلوب على صورة القياس الاقتراني أو الاستثنائي، لا وجود تلك الصّورة بالفعل بل صحّة وجودها من قوّة الكلام في الجملة كافية، كما يشعر بذلك الأمثلة الآتية.

(٢) أي استلزاماً عقليّاً أو عاديّاً.

(٣) أي لو كان في السّماء والأرض آلهة غير الله لفسدتا.

(٤) أي على النّظام الّذي هو متحقّق ومشاهد، فالفساد بمعنى الخروج عن النّظام باطل، فالملزوم وهو تعدّد الآلهة أيضاً باطل ينتج التّوحيد، وهو كون الله واحداً.

ومعنى الآية هكذا: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، لكنّهما لم يفسدا فلم يكن فيهما آلهة، وهذا هو المطلوب.

(٥) وهي المفيدة للظّنّ، لأنّ تعدّد الآلهة ليس قطعي الاستلزام، للفساد لجواز عدم الفساد مع تعدّد الآلهة بأن يتّفقوا.

---

[1] سورة الأنبياء، ٢٢.

دون القطعيّات المعتبرة في البرهانيات(١)، [وقوله(٢): حلفت(٣)، فلم أترك لنفسك(٤) ريبة] أي شكّاً [وليس وراء الله للمرء مطلب] فكيف يحلف به كاذباً [لئن كنت] اللّام لتوطئة القسم [قد بلغت عني وشاية لمبلغك] اللّام جواب القسم [الواشي(٥) أغشّ] من وشاية إذا خان [وأكذب ولكنني كنت امرءً لي جانب(٦) من الأرض فيه] أي في ذلك الجانب [مستراد(٧)] أي موضع طلب الرّزق من(٨) راد الكلأ، [ومذهب(٩)]

والحاصل إنّ هذا الدّليل إقناعي لا برهاني.

(١) أي الأدلة المفيدة لليقين.

(٢) أي قول النّابغة في قصيدة يعتذر فيها إلى النّعمان بن المنذر، وقد كان مدح آل جفنة بالشّام، فتنكّر النّعمان من ذلك المدح، لأنّه كان بينهم وبينه عداوة.

(٣) أي حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا احتقرتك، ولا عرضت عند مدحي آل جفنة بذمّك، أي ما كان قصدي عند مدحي إيّاهم التّعريض بذمّك.

(٤) بسبب الحلف «ريبة»، فحاصل المعنى أنّي لم أبق عندك بسبب اليمين شكّاً في أنّي لست لك بمبغض، ولا عدوّ بل إني باقٍ على إخلاصي ومحبّتي لك الّذي كنت عليه، فلم أترك بسبب هذا اليمين نفسك تتّهمني بأنّي غيّرت إخلاصي لك، وأبدلتك بغيرك، «وليس وراء الله للمرء مطلب» أي هو أعلى المطالب، والحلف به أعلى الأحلاف، فلا ينبغي للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقّق به الصّدق سوى اليمين بالله، إذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصّدق بالحلف به، لأنّه أعظم وأعلى من كلّ شيء، فلا يكون الحالف به كاذباً، فاليمين به كافٍ عن كلّ يمين وقسم.

(٥) وهو المفتن الّذي يذهب بالكلام على وجه الإفساد.

(٦) بمعنى الجهة، أي لي جهة مخصوصة من الأرض لا يشاركني فيها غيري من الشّعراء، وأراد بذلك الجانب من الأرض الاشام.

(٧) أي موضع يتردّد فيه لطلب المعيشة والرّزق من ملوك الشّام يعني آل جفنة.

(٨) والمستراد مأخوذ من راد الكلأ، أي الحشيش، حاصل المعنى: المراد هنا طلب المعروف من ملوك الشّام.

(٩) أي ذهاب لقضاء الحاجات، لكون ذلك الجانب مظنّة الغنى والوجدان.

أي موضع ذهاب للحاجات [ملوك] أي في ذلك الجانب ملوك [وإخوان(١) إذا ما مدحتهم * أحكم(٢) في أموالهم] أي أتصرّف بها كيف شئت. ـ [وأقرب(٣)] عندهم وأصير رفيع المرتبة [كفعلك(٤)] أي كما تفعله أنت [في قوم أراك اصطنعتهم] وأحسنت إليهم [فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا] أي لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إليّ والمنعمين عليّ كما لا تعاتب قوماً أحسنت إليهم فمدحوك فكما أنّ مدح أولئك لا يعدّ ذنباً كذلك مدحي لمن أحسن إليّ، وهذه الحجّة على طريق التّمثيل(٥) الّذي يسمّيه الفقهاء قياساً.

---

(١) إشارة إلى أنّ هؤلاء الملوك متّصفون بالتّواضع، لأنّهم مع اتّصافهم برفعة الملك يصيّرون النّاس إخواناً لهم، ويعاملونهم معاملة الإخوان بسبب تواضعهم.

(٢) مبنيّ للمفعول، أي أجعل حاكماً في أموالهم، ومتصرّفاً فيها بما شئت أخذاً وتركاً.

(٣) أيضاً مبنيّ للمفعول، أي أجعل قريباً منهم بسبب التّوقير والتّعظيم والإعطاء.

(٤) أي يجعلونني حكماً في أموالهم، ومقرّباً لهم رفيع المنزلة عندهم، كما تفعل أنت في قوم أراك اصطنعتهم، أي اصطفيتهم، أي اخترتهم، وأحسنت إليهم «فلم ترهم» أي لم تعدّهم «في مدحهم لك أذنبوا» أي لم تعدّهم مذنبين في مدحهم إيّاك.

(٥) وقد اعترض على المصنّف، حيث مثّل بهذه الأبيات للمذهب الكلامي، مع أنّ مذهب الكلامي كما بيّن في صدر المبحث، هو إيراد حجّة للمطلوب على طريقة أهل الكلام، وذلك بأن يذكر قياس اقتراني أو استثنائي يكون بعد تسليم المقدّمات مستلزمة للمطلوب، وهذه الحجّة المذكورة في هذه الأبيات حسبما بيّن على صورة التّمثيل، وهو تشبيه جزئي بجزئيّ آخر، وهذا هو الّذي يسمّيه الفقهاء قياساً.

وقد أجيب عن هذا الاعتراض بأنّه يمكن ردّ هذا المثال إلى صورة قياس استثنائي بأن يقال: لو كانت مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنباً.

بيان الملازمة اتّحاد الموجب للمدحين، وهو وجود الإحسان، فإذا كان أحد السّببين ذنباً كان الآخر كذلك، ولكن اللّازم هو كون مدح ذلك القوم لك ذنباً باطل، فكذا الملزوم، وهو كون مدحي لآل جفنة ذنباً، فثبت المطلوب وهو انتفاء الذّنب عنّي بالمدح ولزم منه نفي العتب، إذ لا عتب إلّا على ذنب. ويمكن ردّه إلى قياس اقتراني، فيقال: مدحي مدح بسبب الإحسان، وكلّ مدح بسبب الإحسان، فلا عتب فيه، ينتج مدحي لا عتب فيه.

ويمكن ردّه إلى صورة قياس استثنائي، أي لو كان مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنباً، واللّازم باطل فكذا الملزوم. [ومنه] أي ومن المعنوي: [حسن التّعليل(١) وهو(٢) أن يدّعى لوصف علّة مناسبة له(٣) باعتبار لطيف(٤)] أي بأن ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقّة [غير حقيقي(٥)] أي لا يكون ما اعتبر علّة لهذا الوصف علّة له في الواقع، كما إذا قلت(٦): ـ قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم، فإنّه ليس في شيء(٧) من حسن التّعليل. ـ وما قيل(٨):

ودليل الصّغرى الوقوع والمشاهدة، ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك في مادحيه.

(١) أي النّوع المسمّى بحسن التّعليل.

(٢) أي حسن التّعليل.

(٣) أي أن يثبت لوصف علّة مناسبة، ويكون ذلك الإثبات بالدّعوة، ويتضمّن «يدّعى» معنى الإثبات عدّى إلى الوصف باللّام.

(٤) أي ويشترط في كون إثبات العلّة المناسبة للوصف من البديع أن يكون إثبات العلّة المناسبة مصاحباً لاعتبار، أي لنظر من العقل «لطيف» أي دقيق يحتاج فيه إلى تأمّل بحيث لا يدرك المعتبر فيه في الغالب إلّا من له تصرّف في دقائق المعاني وفي الاعتبارات اللّطيفة،

(٥) نعت للاعتبار بمعنى المعتبر، أي يكون غير حقيقي، أي غير مطابق للواقع، بمعنى أنّه ليس علّة في نفس الأمر، بل اعتبر علّة بوجه يتخيّل به كونه صحيحاً، وما يكون من البديع يشترط فيه أن لا يطابق الواقع، فلذلك وصفه بكونه غير حقيقي.

(٦) هذا مثال للمنفي.

(٧) أي في مرتبة من مراتب حسن التّعليل، لأنّ دفع الضّرر علّة في الواقع لقتل الأعادي.

(٨) مبتدأ خبره قوله «غلط»، وحاصله: أنّ بعض الشّرّاح اعترض على المصنّف، فقال: الأولى إسقاط قوله «غير حقيقي» لأن قوله: «باعتبار لطيف» يغني عنه، لأنّ الأمر الاعتباري لا يكون إلّا غير حقيقي، إذ الاعتباري ما لا وجود له في الخارج، والحقيقي ما له وجود في الخارج، وحينئذ فالاعتباري لا يكون إلّا غير حقيقي.

وقال الشّارح في الجواب: إنّ هذا الاعتراض غلط، نشأ ممّا سمعه من أرباب المعقول حيث يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي، مريدين بالاعتباري ما لا وجود له في الخارج، وبالحقيقي ما له وجود في الخارج، ففهم أنّ المراد بالاعتبار الأمر الاعتباري، وأن المراد

من أنّ هذا الوصف، أعني غير حقيقي ليس بمفيد ههنا.

لأنّ الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقي فغلط، ومنشؤه ما سمع أنّ أرباب المعقول يطلقون الاعتباري على ما يقابل الحقيقي، ولو كان الأمر كما توهّم(١) لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع.

[وهو أربعة أضرب:

لأن الصّفة] الّتي ادعى لها علّة مناسبة [إمّا ثابتة(٢) قصد بيان علّتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها، والأولى(٣) إمّا أن لا يظهر لها في العادة علّة]

بقوله: «غير حقيقي»، أي غير موجود في الخارج.

فاعترض، ونحن نقول:

المراد بالاعتبار هنا نظر العقل، لا كون الشّيء اعتباريّاً، أي لا وجود له، والمراد بالحقيقي ما طابق الواقع لا كون الشّيء موجوداً في الخارج.

ولا شكّ أنّ ما نظر له العقل تارة يكون حقيقيّاً، أي مطابقاً للواقع، وتارة لا يكون حقيقيّاً، وحينئذ فقول المصنّف:

«باعتبار لطيف» لا يغني عن قوله: «غير حقيقي».

(١) أي من أنّ الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي، أي ما لا وجود له، «لوجب أن يكون...»، واللّازم باطل كما عرفت، فالملزوم أيضاً باطل.

(٢) أي ثابتة في نفسها «قصد بيان علّتها» بحسب الادّعاء لا بحسب الواقع، لأنّها كما تقدّم آنفاً في صدر المبحث ليست علّة بحسب الواقع.

(٣) أي الثّابتة في نفسها قسمان لأنّها «إمّا أن لا يظهر لها في العادة علّة» أخرى غير الّتي أريد بيانها «وإن كانت» تلك الصّفة الثّابتة «لا تخلو من الواقع» وفي نفس الأمر «عن علّة»، لأن كلّ حكم لا يخلو عن علّة في الواقع غاية الأمر أنّ العلّة الواقعيّة قد تظهر لنا، وتارة تخفى لنا، وذلك لما تقرّر في العلم الأعلى أنّ الشّيء لا يوجد إلا لحكمة وعلّة.

وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علّة [كقوله(١): لم يحك] أي لم يشابه [نائلك] أي عطاءك [السّحاب وإنّما* حمت به] أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوّقه عليها(١) [فيصبيها الرّحضاء(٢)] أي فالمصبوب من السّحاب هو عرق الحمى، فنزول المطر من السّحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علّة، وقد علّله(٣) بأنّه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح، [أو يظهر لها] أي لتلك الصّفة [على غير] العلّة [المذكورة(٤)] لتكون المذكورة غير حقيقيّة، فتكون من حسن التّعليل(٥) [كقوله(٦):

ما به قتل أعاديه ولكن
يتّقي أخلاف ما ترجو الذّئاب

---

(١) أي قول أبي الطّيب، وحاصل المعنى: أنّ عطاء السّحاب لا يشابه عطاءك في الكثرة، ولا في الصّدور عن الاختيار، ولا في وقوعه موقعه المناسب له، لأنّ السّحاب لا اختيار لها في نزول المطر، فقد يكون نزوله في غير موقعه المناسب كما هو المحسوس المشاهد لكلّ أحد.

(٢) أي على السّحاب، أي على نائلها.

(٣) بفتح الحاء وضم الرّاء، وهو عرق المحموم، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: «أي فالمصبوب من السّحاب هو عرق الحمى»، وأما الشّاهد فبيّنه بقوله: «فنزول المطر من السّحاب صفة ثابتة له» في نفسها.

(٤) أي الشّاعر «بأنّه»، أي بأنّ نزول المطر «عرق حماها الحادثة» تلك الحمى «بسبب عطاء الممدوح»، فالعلّة هي الحمى، والصّفة هي نزول المطر، ولا شكّ أنّ استخراج هذه العلّة المناسبة إنّما يحتاج إلى نظر لطيف وتأمّل دقيق، وليست علّة في نفس الأمر وفي الواقع.

(٥) في كلام المتكلّم، وإنّما قيّد العلّة الظّاهرة بكونها غير العلّة المذكورة.

(٦) لما عرفت في أوّل المبحث من أنّه لابدّ في حسن التّعليل من أن لا يكون موافقاً لما في نفس الأمر، وأن لا تكون العلّة حقيقيّة، والعلّة المذكورة حقيقيّة.

(٧) أي قول أبي الطّيب المتنبي، وأمّا الشّاهد فقد بيّنه بقوله: «فإنّ قتل الأعداء أي قتل الملوك أعدائهم إنّما يكون في العادة لدفع مضرّتهم والنّجاة من شرّهم، وخلوص الملك من ضرّهم فقد نفى عليّتها بحصر العليّة في الاتّقاء من خيبة الرّجاء، وعلّله بغير ما هو علّته في

فإنّ قتل الأعداء في العادة لدفع مضرّتهم] وصُفُوّ(١) المملكة عن منازعتهم [لا لما ذكره(٢)] من أنّ طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومحبّة صدق رجاء الرّاجين بعثته على قتل أعدائه، لما علم من أنّه إذا توجّه إلى الحرب صارت الذّئاب ترجو اتّساع الرّزق عليها بلحوم من يقتل من الأعادي، وهذا مع أنّه وصفٌ بكمال الجود وصف بكمال الشّجاعة، حتّى ظهر ذلك للحيوانات العجم. [والثّانية] أي الصّفة الغير الثّابتة الّتي أريد إثباتها [إما ممكنة(٣)، كقوله: يا واشياً(٤) حسنت فينا إساءته(٥)* نجى حذارك] أي حذاري إيّاك.

العادة. فالعلّة هنا في الصّفة الّتي هي قتل الأعادي وهي تحقّق ما ترجوه الذّئاب غير مطابق للواقع.

(١) أي خلوّ المملكة عن منازعتهم.

(٢) وهو أنّ طبيعة الكرم قد غلبت عليه، فصارت محبّته لصدق رجاء الرّاجين لكرمه، هو الباعث له على قتل الأعداء، ومن جملتهم الذّئاب، لأنّه عوّدها إطعامها لحوم الأعداء، فكان من المعلوم أنّه إذا توجّه إلى الحرب صارت الذّئاب راجية له حينئذٍ، ليوسّع عليهم الرّزق بلحوم القتلى من الأعداء.

وكيف كان ففي البيت وصف للممدوح بكمال وصف الجود فيه، ووصفه بكمال الشّجاعة حتّى ظهرت للحيوانات العجم.

فقد تقدم القسمان من الأربعة، أحدهما: ما يكون في الصّفة الثّابتة بلا ظهور علّة أخرى، والآخر: ما يكون فيها مع الظّهور، ثمّ أشار إلى تحقيق القسمين الباقيين فقال: «والثّانية».

(٣) في نفسها مع الجزم بانتفائها لكنّها ممكنة الحصول في ذاتها، فالثّانية وهي غير ثابتة الّتي أريد إثباتها قسمان أيضاً: إما ممكنة أو غير ممكنة. ممكنة كقوله: أي قول الشّاعر وهو مسلم بن الوليد من شعراء الدّولة العباسيّة:

(٤) الواشي النّمّام السّاعي بالكلام بين النّاس على وجه الإفساد.

(٥) هذه الجملة صفة «واشياً» والمراد بإساءة الواشي إفساده وحسن إساءة الواشي هو الصّفة الغير الثّابتة الّتي أريد إثباتها، فعلّله بقوله: «نجى حذارك» أي حذاري إيّاك، أي حسن إساءتك فينا، لأجل أنّ إساءتك أوجبت حذاري منك، فنجى حذارك إنسانيّ، أي إنسان عيني، ويقال له بالفارسيّة: مردمك ديده وچشم.

[إنساني]، أي إنسان عيني [من الغرق، فإنّ استحسان إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف]، أي الشّاعر [النّاس فيه] إذ لا يستحسنه النّاس [عقبه]، أي عقب الشّاعر استحسان إساءة الواشي [بأنّ حذاره منه]، أي من الواشي [نجى إنسانه من الغرق في الدّموع]، أي حيث ترك البكاء خوفاً منه، [أو غير ممكنة، كقوله:

والحاصل:

إنّ إساءتك أوجبت حذاري منك، فلم أبك لئلّا تشعر بأنّي عاشق، فيذهب إلى المحبوبة، فيقول لها كلاماً، ويأتي عندي ويقول كلاماً فيفسد بيني وبني المحبوبة، ولما تركت البكاء نجا إنسان عيني من الغرق في الدّموع.

وأما الشّاهد:

فإنّ استحسان إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف الشّاعر كلّ «النّاس فيه» أي في استحسان إساءة الواشي، حيث «لا يستحسن النّاس» إساءة الواشي، وإن كان ممكناً «عقبه»، أي عقب الشّاعر «استحسان إساءة الواشي بأن حذاره» أي حذار الشّاعر «منه»، أي من الواشي «نجى إنسانه»، أي إنسان عين الشّاعر من الغرق في الدّموع حيث ترك البكاء خوفاً منه، أي من الواشي، وليعلم أن الغرق في الدّموع كناية عن العمى.

فإن قلت: إنّ صحة التّمثيل بهذا البيت متوقّفة على أمرين:

الأوّل: عدم وقوع المعلّل.

والثّاني: كون العلّة غير مطابقة لنفس الأمر، وكلا الأمرين غير ثابت في البيت، لأنّ من ادّعى أنّ إساءة الواشي حسنت عنده لغرض من الأغراض لا يعدّ كاذباً، وحينئذٍ فالصّفة المعلّلة على هذا ثابتة والعلّة الّتي هي نجاة إنسانه من الغرق بترك البكاء لخوف الواشي، لا يكذّب مدعّيها لصحّة وقوعها، وحينئذ لا يكون هذا البيت من هذا القسم، ولا من حسن التّعليل، وذلك لأنّه لمطابقة العلّة لا يكون من حسن التّعليل، ولثبوت العلّة لا يكون من هذا القسم.

قلت: المعتاد أن حسن إساءة الواشي لا يقع من أحد، فعدم وقوع الصّفة مبنيّ على المعتاد وترك البكاء لخوف الواشي، باطل عادةً، لأنّ من غلبه البكاء لم يبال بمن حضر عادةً، سواء كان واشياً، أو غير واشٍ، فدعاوي الشّاعر استحسانات فرضيّة، لأنّ أحسن الشّعر أكذبه، فصحّ التّمثيل بالبيت.

لـو لـم تـكـن نـيّـة الـجـوزاء، خدمته
لـمـا رأيـت عليها عـقـد منتطق(١)]

ومن انتطق، أي شدّ النّطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها: نطاق الجوزاء، فنيّة الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها، كذا في الإيضاح، وفيه(٢) بحث.

---

(١) العقد مصدر بمعنى الشّدّ والرّبط، والمنتطق اسم فاعل أو اسم مفعول، أي منتطق به، وعلى كلا الوجهين مأخوذ من انتطق، أي شدّ النّطاق في وسطه و«الجوزاء» أحد البروج الاثني عشر، وحول الجوزاء كواكب، يقال لها: نطاق الجوزاء.

وحاصل معنى البيت: أنّ الجوزاء مع ارتفاعها لها عزم ونيّة على خدمة الممدوح، ومن أجل ذلك انتطقت، أي شدّت النّطاق لخدمته، فلو لم تنو خدمته ما رأيت عليها نطاقاً شدّت به وسطها.

وأمّا الشّاهد «فنيّة الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة»، لأنّ النّيّة بمعنى العزم والإرادة، يكون ممّن له إدراك، بخلاف غيره، وكيف كان فنيّة الجوزاء خدمة الممدوح غير ممكنة، وهو المقصود هنا.

(٢) أي فيما قاله في الإيضاح بحث حاصله: أنّ أصل (لو) أن يكون جوابها معلولاً لمضمون شرطها، فإذا قلت: لو جئتني أكرمك، كان التّركيب مفيداً أنّ العلّة في عدم الإكرام عدم المجيء، وإذا قلت: لو لم تأتني لم أكرمك، كان التّركيب مفيداً أنّ العلّة في وجود الإكرم الإتيان.

وظاهر المصنّف أنّ المعلول مضمون الشّرط، والعلّة فيه مضمون الجزاء، عكس ما هو مشهور المقرّر في (لو)، ولو أجرى البيت على المقرّر فيها، بأن جعل نية خدمة الممدوح علّة لانتطاق الجوزاء، لكان ذلك البيت من الضّرب الأوّل من الضّربين الأوّلين، لأنّ ثبوت الانتطاق معلوم ومحسوس، لا يحتاج إلى دليل يحصل به العلم بثبوته.

وإذا جعل الانتطاق دليلاً على كون النّيّة خدمة للممدوح كان من الضّرب الأخير من الضّربين الأخيرين، أي كان من الضّرب الرّابع فيصحّ التّمثيل به، وذلك لأنّ كون النّيّة خدمة الممدوح ممّا هو مجهول لا يعلمه، بل لا يقرّ به أحد غير الشّاعر، فحينئذٍ يمكن حمل كلام المصنّف في الإيضاح على هذا القسم بأن يقال: مراده فيه أنّ انتطاق الجوزاء جعل علّة، أي دليلاً على

لأنّ مفهوم هذا الكلام هو أن نيّة الجوزاء خدمة الممدوح علّة لرؤية عقد النّطاق عليها، أعني لرؤية حالة شبيهة بانتطاق المنطقة، كما يقال: لو لم تجئني لم أكرمك، يعني أنّ علّة الإكرام هي المجيء، وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنيّة خدمة الممدوح، فيكون من الضّرب الأوّل، وهو الصّفة الثّابتة الّتي قصد بيان علّتها. وما قيل(١): إنّه أراد أنّ الانتطاق صفة ممتنعة الثّبوت للجوزاء، وقد أثبتها الشّاعر، وعلّلها بنيّة الجوزاء خدمة الممدوح. فهو(٢) مع أنّه مخالف(٣) لصريح كلام المصنّف في الإيضاح ليس بشيء، لأنّ حديث انتطاق الجوزاء(٤) أعني(٥) الحالة الشّبيهة بذلك، ثابت بل محسوس(٦).والأقرب(٧) أن يجعل ـ لو ـ ههنا مثلها في قوله تعالى: [﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ

كون نيّة الجوزاء خدمة للممدوح، فلا يتوجّه عليه ما ذكره التفتازاني بقوله: «وفيه بحث».

(١) أي في الجواب عن المصنّف، وفي ردّ قول المعترض، فيكون من الضّرب الأوّل، وحاصله: أن يجعل البيت على قاعدة اللّغة، ويكون من هذا الضّرب بأن يراد بالانتطاق، الانتطاق الحقيقي، وهو جعل النّطاق الحقيقي في الوسط، لا حالة شبيهة به، ولا شكّ أنّ رؤيته بالجوزاء غير ثابتة.

(٢) هذا ردّ لما قيل، بوجهين: الأوّل مخالفته لما في الإيضاح، والثّاني أنّ المراد بالانتطاق الحالة الشّبيهة به لا الحقيقي.

(٣) لأنّ كلامه صريح في أنّ المعلّل نيّة الخدمة، والعلّة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل.

(٤) الإضافة للبيان.

(٥) أي وحمل الانتطاق على الحقيقي مع قيام القرينة على إرادة خلافه، وهو هيئة إحاطة النّجوم بالجوزاء إحالة للدّلالة عن وجهها فلا وجه له.

(٦) أي فلا يكون من هذا الضّرب.

(٧) أي في تخريج هذا البيت، وحاصل ما ذكره الشّارح أنّ (لو) هنا ليست لامتناع الجواب لامتناع الشّرط، كما هو شائع فيها، بل للاستدلال بانتفاء الجزاء علي انتفاء الشّرط لأنّ الشّرط علّة في الجزاء، فيصحّ الاستدلال بوجود الجزاء على وجود الشّرط، وبعدمه على عدمه، لأنّ وجود المعلول يدلّ على وجود علّته، وعدم وجود المعلول يدلّ على عدم علّته، فالشّاعر

لَفَسَدَتَا﴾[1]، أعني الاستدلال بانتفاء الثّاني على انتفاء الأوّل، فيكون الانتطاق علّة كون نيّة الجوزاء خدمة الممدوح، أي دليلاً عليه، وعلّة للعلم مع أنّه وصف غير ممكن.

[وألحق به] أي بحسن التّعليل [ما بني على الشّك(١)] ولم يجعل منه، لأنّ فيه ادعاءً وإصراراً، والشّك ينافيه(٢).

[كقوله(٣): كأنّ السّحاب الغرّ(٤)] جمع الأغرّ، والمراد السّحاب الماطرة الغزيرة الماء [غيّبن تحتها] أي تحت الرّبا [حبيباً فما ترقا(٥)] الأصل ترقاء بالهمز، فخفّفت، أي ما تسكن [لهنّ(٦) مدامع] علّل على سبيل الشّك نزول المطر من السّحاب بأنّها

جعل الانتطاق دليلاً لنيّة خدمة الجوزاء للمدوح، فاستدلّ بوجود الانتطاق في الخارج على وجود نيّته الخدمة.

والحاصل

إنّ الشّاعر كأنّه ادّعى دعوةً، وهي أنّ الجوزاء قصدها خدمة للمدوح، واستدلّ على ذلك بدليل، وهو لم يكن قصدها الخدمة لما كانت منتطقة، لكن كونها غير منتطقة باطل، لمشاهدة انتطاقها، فبطل المقدّم، وهو لم يكن قصدها الخدمة، فيثبت نقيضه، وهو المطلوب كالآية المباركة، حيث انتفاء الفساد فيها دليل على انتفاء تعدّد الآلهة.

(١) المراد به ما يشمل الظّنّ، إنّما جعل من ملحقاته لا داخلاً فيه، لأنّ المعتبر في حسن التّعليل هو الادّعاء والإصرار في الدّعوى.

(٢) أي ينافي الادّعاء والإصرار.

(٣) أي قول أبي تمّام.

(٤) الغرّ، جمع الأغرّ، والمراد من السّحاب الغرّ، هو السّحاب الماطرة.

(٥) مهموز اللّام، بمعنى سكن يسكن.

(٦) أي للسّحاب «مدامع»، جمع مدمع، ونسبة السّيلان إلى المدامع كنسبة الجريان إلى النّهر.

[1] سورة الأنبياء، ٢٢.

غيّبت(١) حبيباً تحت تلك الرّبا، فهي تبكي عليها(٢). [ومنه، أي ومن المعنوي التّفريع(٣) وهو(٤) أن يثبت لمتعلّق أمر حكم بعد إثباته] أي إثباته ذلك الحكم [لمتعلّق له آخر] على وجه يشعر بالتّفريع والتّعقيب، وهو احتراز عن نحو: غلام زيد راكب وأبوه راكب [كقوله:

أحلامكم(٥) لسقام الجهل(٦) شافية
كما دماؤكم تشفي من الكلب(٧)

---

(١) أي دفنت حبيباً تحت الرّبا، فكأنّ الرّبا قبره، والسّحاب تبكي عليه.

والحاصل إنّ الشّاعر يقول: أظنّ أو أشكّ أنّ السّحاب غيّبت حبيباً تحت الرّبا، فمن أجل ذلك لا تنقطع دموعها، فبكاؤها صفة عللتّ بدفن حبيب تحت الرّبا، ولما أتى بكأنّ أفاد بأنّه لم يجزم بأنّ بكاءها لذلك التّغييب، فقد ظهر أنّه علّل بكاءها على سبيل الشّكّ والظّنّ بتغييبها حبيباً تحت الرّبا.

(٢) أي على الرّبا لأجل الحبيب الّذي تحتها.

وأمّا الشّاهد: فقد علّل على سبيل الشّكّ حيث قال: «كأنّ السّحاب الغر...».

(٣) وهو لغةً جعل الشّيء فرعاً لغيره.

(٤) أي التّفريع هنا أن يثبت لمتعلّق أمر حكم بعد إثبات ذلك الحكم لمتعلّق له آخر، المراد من المتعلّق ما له نسبة وتعلّق يصحّ باعتبارها الإضافة، كما في الأحلام والدّماء في البيت الآتي، حيث صحّ إضافتهما إلى ضمير الجمع المراد به أهل البيت عليهم السلام، والمراد من الحكم المحكوم به كالشّفاء الّذي حكم به على الأحلام والدّماء، فقد ظهر ممّا ذكرناه أنّه لابدّ من التّفريع من تعلّقين منسوبين إلى أمر واحد كغلام زيد وأبوه، فزيد أمر واحد، وله متعلّقان منسوبان أحدهما غلامه، والآخر أبوه، ولابدّ من حكم واحد يثبت لأحد المتعلّقين، وهما الغلام والأب بعد إثباته لآخر، كأن يقال: غلام زيد فرح ففرح أبوه، فالفرح حكم أثبت لمتعلّقي زيد، وهما غلامه وأبوه، وإثباته للثّاني على وجه يشعر بتفريع الثّاني على الأوّل، وكقول الكميت في قصيدة يمدح بها أهل البيت عليهم السلام.

(٥) جمع حلم، كفعل بمعنى العقل، لا حلم كقُفل، بمعنى الرّؤيا.

(٦) وصف بالعلم التّام، والعقل الكامل.

(٧) وصف بكونهم ملوكاً وأشرافاً، والكلب على وزن فرس، شبّه جنون يعرض للإنسان

هو بفتح اللّام شبه جنون يحدث للإنسان من عضّ الكَلب الكَلِبِ، إذ لا دواء له أنجع من شرب دم ملك، كما قال الحماسيّ(١):

بناة(٢) مكارم وأساة(٣) كلم(٤)
دماؤكم من الكَلَبِ الشّفاء

ففرّع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل ووصفهم بشفاء دمائهم من داء الكَلَب، يعني أنّهم ملوك وأشراف وأرباب العقول الرّاجحة. [ومنه] أي من المعنوي [تأكيد المدح بما يشبه الذّم، وهو ضربان(٥):

من عضّة الكلب، الكلب على وزن الكتف، بمعنى الكلب الّذي جنّ من أكل لحم الإنسان، ولا دواء له أنجع وأنفع وأكثر تأثيراً من شرب دم ملك، وقيل: يشق بها رجله، ويؤخذ منه الدّم.

والشّاهد على ما يظهر من كلام الشّارح أنّه فرّع على وصفهم شفاء أحلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب، ووجه تحسين التّفريع أنّه يجعل المتعلّقين مرتبطين في الذّكر، كما أنّهما مرتبطان في المعنى فيتطابق الذّكر والمذكور.

(١) والدّليل على كون دم الأشراف دواء لمرضى عضّ الكلب المجنون قول الحماسي.

(٢) جمع بان، أي أنتم «بناة مكارم»، أي أخلاق حسنة.

(٣) جمع أسّ، وهو المداواة والعلاج.

(٤) جمع كلوم، وهو الجراحة.

وحاصل معنى قول الحماسي: أنتم الّذين تبنون المكارم، وترفعون أساسها بإظهارها، وأنتم الّذين تواسوا، أي تطيّبون الكلم، أي جراحات القلوب من الفقر والفاقة، وغيرهما.

وأمّا الشّاهد في بيت الكميت: «فقد فرّع على وصفهم بشفاء أحلامهم»، أي عقولهم «لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكَلَب».

وبعبارة أخرى أثبت لدمائهم أنّها تشفي من الكَلَب بعد أن أثبت لأحلامهم، أي عقولهم أنّها تشفي من سقام الجهل.

(٥) الأولى أن يقول: وهو ضروب، لأنّه بعد الفراغ من هذين الضّربين، يقول: «ومنه»، أي من تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ ضرب آخر....

أفضلهما(١) أن يستثنى من صفة ذمّ منفيّة عن الشّيء صفة مدح(٢)] لذلك الشّيء [بتقدير دخولها فيها] أي دخول صفة المدح في صفة الذّم [كقوله: ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم*بها فلول] جمع فلّ، وهو الكسر في حدّ السّيف [من قراع(٣) الكتائب] أي مضاربة الجيوش [أي إن كان فلول السّيف عيباً فأثبت(٤) شيئاً منه] أي من العيب [على تقدير كونه منه] أي كون الفلول من العيب، [وهو] ـ أي هذا التّقدير، وهو كون الفلول من العيب [محال]، لأنّه كناية عن كمال الشّجاعة [فهو إثبات] شيء من العيب على هذا التّقدير.

---

(١) أي أبلغهما.

(٢) وبعبارة أخرى أن ينفي عن الممدوح صفة ذمّ، وذلك كنفي العيب في البيت الآتي، ثمّ يستثني من صفة الذّمّ المنفيّة صفة مدح، وذلك كاستثناء فلول السّيوف عن قراع الكتائب «بتقدير»، أي بسبب فرض المتكلّم «دخولها فيها، أي دخول صفة المدح في صفة الذّم»، فليس المراد بالتّقدير ادّعاء الدّخول على وجه الجزم والتّصميم، بل فرض الدّخول على وجه الشّكّ المفاد من التّعليق بأداة الشّرط، وإنّما كان ذلك من تأكيد المدح، لأنّ الاستثناء من النّفي إثبات، فيكون استثناء صفة المدح بعد نفي الذّمّ إثباتاً للمدح، فجاء فيه تأكيد المدح، لأنّ نفي صفة الذّمّ على وجه العموم أوّلاً حتّى لا يبقى ذمّ في المنفي عنه أيضاً مدح.

(٣) القراع بكسر القاف المضاربة بالسّيوف، «الكتائب» جمع كتيبة، وهي الجماعة المستعدّة للقتال من المائة إلى الألف، وتسمّى تلك الجماعة بالجيش، كما أشار إليه بقوله: «أي مضاربة الجيوش».

وأما الشّاهد:

فالعيب صفة ذمّ منفيّة على سبيل العموم والاستغراق، قد استثنى منها صفة مدح، وهو أنّ سيوفهم ذوات فلول، أي إن كان فلول السّيف عيباً ثبت العيب وإلّا فلا.

(٤) أي فأثبت الشّاعر شيئاً من العيب على فرض كون فلول السّيف من العيب، وهو، أي كون الفلول عيباً محال، لأنّه كناية عن كمال الشّجاعة والشّجاعة من الملكات المستحسنة، فكيف يكون عيباً.

[في المعنى تعليق بالمحال(١)]، كما يقال(٢): حتّى يبيّض القارّ وحتّى يلج الجمل(٣) في سم الخياط، [والتّأكيد فيه(٤)] أي في هذا الضّرب [من جهة أنّه(٥) كدعوى الشّيء ببيّنة] لأنّه علّق المدّعى، وهو إثبات شيء من العيب بالمحال، والمعلّق بالمحال محال، فعدم العيب محقّق.[و] من جهة [أنّ الأصل في] مطلق [الاستثناء(٦)] هو [الاتّصال(٧)] أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السّكوت عنه، وذلك لما تقرّر في موضعه من أنّ الاستثناء المنقطع مجاز(٨)،

---

(١) وإنّما قال في المعنى، لأنّه ليس من اللّفظ تعليق أيّ أداة شرط.

(٢) لا أفعله «حتّى يبيّض القار» أي الزّفت.

(٣) أي حتّى يدخل الجمل «في سم الخياط»، أي في ثقب الإبرة، وثبوت هذا الشّرط في المثالين محال، ففعل ذلك الشّيء محال أيضاً.

(٤) أي وتأكيد المدح في هذا الضّرب الّذي هو استثناء صفة مدح من صفة ذم منفيّة على تقدير دخولها فيها.

(٥) أي إثبات المدح في هذا الضّرب «كدعوى الشّيء ببيّنة»، أي كإثبات المدّعى بالبيّنة، أي بالدّليل، لأنّ المتكلّم علّق ثبوت العيب الّذي هو نقيض المدّعى على كون المستثنى عيباً، وكونه عيباً محال، والمعلّق على المحال محال، فيكون ثبوت العيب فيهم محالاً، فيلزم ثبوت نقيضه، وهو عدم العيب الّذي هو المدّعى.

(٦) أي سواء كانت أداته لفظة إلّا أو غيرها، كلفظة غير في البيت، وكلفظة بيد ونحوهما.

(٧) أي كون المستثنى من جنس المستثنى منه.

(٨) يريدون به أنّ استعمال أداة الاستثناء في الاستثناء المنقطع مجاز، وذلك لأنّ وضع الأداة للإخراج، ولا إخراج في المنقطع.

وأمّا إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحاً، كإطلاقه على المتّصل، وقيل: بل المراد إنّ إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع مجاز أيضاً، لأنّ لفظ الاستثناء معناه صرف العامل عن تناول المستثنى هذا، ولكنّ الظّاهر من كلام المصباح هو القول الأوّل، لأنّ الأصل في الاستثناء الاتّصال فيفهم، أوّلاً بناء على الأصل أنّه أريد إخراج ما دخل «ممّا

وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتّصال [فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها]، يعني المستثنى [يوهم إخراج شيء] وهو المستثنى [ممّا قبلها]، أي ما قبل الأداة وهو المستثنى منه، [فإذا وليها]، أي الأداة [صفة مدح]، وتحوّل(١) الاستثناء من الاتّصال إلى الانقطاع [جاء التّأكيد] لما فيه(٢) من المدح على المدح، أي لما في الاستثناء من المدح، والإشعار بأنّه لم يجد صفة ذمّ حتّى يستثنيها، فاضطرّ إلى استثناء صفة كدح، وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع.

[و] الضّرب [الثّاني] من تأكيد المدح بما يشبه الذّم [أن يثبت لشيء صفة مدح تعقّب(٣) بأداة استثناء] أي يذكر عَقِبَ إثبات صفة المدح لذلك الشّيء أداة استثناء

قبلها»، أي ممّا قبل أداة الاستثناء، أعني المستثنى منه

(١) المراد بتحوّله من الاتّصال إلى الانقطاع ظهور أنّ المراد به الانقطاع، فكأنّه قال: فإذا ولي الأداة صفة مدح، وظهر أن المراد بالاستثناء الانقطاع بعدما توهّم الاتّصال من مجرّد ذكر الأداة.

(٢) أي لما في الاستثناء من المدح، أي من زيادة المدح على المدح، فالمدح الأوّل المزيد عليه جاء من نفي العيب على جهة العموم، حيث قال: لا عيب فيهم، إذ من المعلوم أنّ نفي صفة الذّمّ على وجه العموم حتّى لا يبقى في المنفي عنه ذمّ مدح.

والمدح الثّاني المزيد إشعار الاستثناء لصفة المدح بأنّه لم يجد صفة ذمّ يستثنيها، لأنّ الأصل في الإتيان بالأداة بعد عموم النّفي استثناء الإثبات من جنس المنفي وهو الذّمّ، فلمّا أتى بالمدح بعد الأداة فهم منه أنّه طلب الأصل الّذي ينبغي ارتكابه، فلم يجد ذلك الأصل الّذي هو استثناء الذّمّ اضطرّ إلى استثناء المدح، وحوّل الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع.

والحاصل:

إنّ في هذا الاستثناء زيادة المدح على المدح فيحصل التّأكيد والإشعار بأنّه لم يجد صفة ذم حتّى يستثنيها، فاضطرّ إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع.

إلى هنا كان الكلام في الضّرب الأوّل الّذي هو أفضل الضّربين.

(٣) أي تلك الصّفة «بأداة استثناء».

[تليها(١) صفة مدح أخرى له] أي لذلك الشّيء [نحو(٢).. أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش]، بيد بمعنى غير، وهو أداة الاستثناء [وأصل الاستثناء فيه] أي في هذا الضّرب [أيضاً يكون منقطعاً] كما أنّ الاستثناء في الضّرب الأوّل منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه(٣).

وهذا(٤) لا ينافي(٥) كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتّصال، [لكنّه] أي الاستثناء المنقطع في هذا الضّرب [لم يقدّر متّصلاً] كما قدّر في الضّرب الأوّل، إذ ليس هنا صفة ذمّ منفيّة عامّة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها(٦).

---

(١) أي تلي تلك الأداة، وتأتي بعدها صفة مدح أخرى لذلك الشّيء الموصوف بالأولى.

(٢) أي نحو قول النّبي ﷺ، و(بيد) بمعنى غير، لأنّ صحّة التّمثيل مبنيّة على ذلك، وأمّا على ما قاله ابن هشام في المغني من أنّ (بيد) في هذا الحديث حرف تعليل بمعنى من أجل، والمعنى أنا أفصح العرب لأجل أنّي من قريش، فلا يكون من هذا الباب.

(٣) في كلا الضّربين، أما في الضّرب الأوّل فلأنّ المفروض أنّ المراد حسبما بيّنّاه أن يستثنى من العيب خلافه، فلم يدخل المستثنى في المستثنى منه، فيجب أن يكون الاستثناء فيه منقطعاً.

وأمّا في الضّرب الثّاني فلانتفاء العموم في المستثنى منه، فلم يدخل المستثنى في المستثنى منه، وذلك لأنّ كلّ واحد ممّا ذكر في هذا الضّرب قبل أداة الاستثناء وبعدها صفة خاصّة، فلا يكون المذكور بعد الأداة داخلاً فيما قبل الأداة، فيجب أن يكون الاستثناء فيه أيضاً منقطعاً.

(٤) أي كون أصل الاستثناء في هذا الضّرب الثّاني هو الانقطاع.

(٥) وجه عدم التّنافي في أنّ أصالة الانقطاع إنّما هو بالنّسبة إلى خصوص هذا الضّرب الثّاني، وأصالة الاتّصال إنّما هو بالنّسبة إلى مطلق الاستثناء، وذلك كمطلق الحيوان والعقرب، فإنّ الأصل في الأوّل أن يكون بصيراً، وفي الثّانية على ما قيل أن تكون عمياء، فلا يكون بينهما تناف.

(٦) أي صفة الذمّ.

وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متّصلاً في هذا الضّرب [فلا يفيد(١) التّأكيد إلّا من الوجه الثّاني(٢)] وهو أنّ ذكر(٣) أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء ممّا قبلها من حيث إنّ الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتّصال، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التّأكيد. ولا يفيد التّأكيد من جهة أنّه كدعوى الشّيء ببيّنة(٤)، لأنّه مبنيّ على التّعليل بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متّصلاً.

[ولهذا] أي ولكون التّأكيد في هذا الضّرب من الوجه الثّاني فقطّ [كان] الضّرب [الأوّل] المفيد للتّأكيد من وجهين [أفضل].

ومنه] أي ومن تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ [ضرب آخر] وهو أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولاً لفعل فيه معنى الذّمّ [نحو: ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾[1](٥)]، أي ما تعيب منّا إلّا أصل المناقب والمفاخر وهو الإيمان، يقال: نقم منه،

---

(١) أي فلا يفيد هذا الضّرب الثّاني «التّأكيد...».

(٢) أي الوجه الثّاني من الوجهين المذكورين في الضّرب الأوّل.

(٣) حاصله:

إنّ الإخراج في هذا الضّرب من صفة المدح المثبتة فيوهم قبل ذكر المستثنى أنّه صفة مدح أريد إخراجها من المستثنى منه، ونفيها عن الموصوف، لأنّ الاستثناء من الإثبات نفي، فإذا تبيّن بعد ذكره أنّه أريد إثباته له أيضاً أشعر بذلك بأنّه لم يمكنه نفي شيء من صفات المدح عنه، فيجيء التّأكيد.

(٤) لأنّه كونه ﷺ من قريش لا يكون بيّنة على أنّه أفصح العرب.

(٥) وقد أتى في هذا المثال بأداة الاستثناء بعدها صفة مدح، وهي الإيمان والفعل المنفي فيه معنى الذّمّ، لأنّه من العيب، فهو في تأويل لا عيب فينا إلّا الإيمان، إن كان عيباً لكنّه ليس بعيب، وحينئذٍ فلا عيب فينا، فهو بمنزلة «ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم بهنّ فلول»، فيفيد هذا الضّرب ما يفيده الضّرب الأوّل من التّأكيد بالوجهين، وهما أنّ فيه من التّعليق ما هو كإثبات الشّيء بالبيّنة، وأنّ فيه الإشعار بطلب ذمّ فلم يجده، فاستثنى المدح وهو ظاهر.

---

[1] سورة الأعراف، ١٢٦.

وانتقم إذا عابه وكرهه، وهو كالضّرب الأوّل في إفادة التّأكيد من وجهين(١) [والاستدراك] المفهوم من لفظ لكن(٢) [في هذا الباب(٣)] أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ [كالاستثناء(٤) كقوله:

هو البدر(٥) إلّا أنّه البحر زاخراً
سوى أنّه الضّرغام لكنّه الوبل(٦)

فقوله: إلّا وسوى استثناء، مثل: بيد أنّي من قريش، وقوله: لكنّه، استدراك يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضّرب، لأنّ إلّا في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن.[ومنه] أي ومن المعنوي: [تأكيد الذّم بما يشبه المدح(٧)] وهو ضربان: أحدهما(٨)

---

(١) وقد عرفت التّأكيد من وجهين فلا حاجة إلى الإعادة.

(٢) أي الدّال عليه لفظ لكن.

(٣) لم يقل: فيه، لئلّا يتوهّم عود الضّمير إلى الضّرب الأخير خاصّة.

(٤) أي في إفادة المراد، وهو تأكيد الشّيء بما يشبه نقيضه، وحينئذٍ فيراد بالاستثناء المذكور في تعريف الضّربين ما يعمّ الاستدراك، وإنّما كان الاستدراك كالاستثناء في هذا الباب، لأنّهما من واد واحد، إذ كلّ منهما لإخراج ما هو بصدد الدّخول وهماً أو حقيقةً، فإنّك إذا قلت في الاستدراك: زيد شجاع لكنّه بخيل، فهو لإخراج ما يتوهّم ثبوته من الشّجاعة، لأنّ الشّجاعة تلائم الكرم، كما أنّك إذا قلت في الاستثناء: جاء القوم إلّا زيداً، فهو لإخراج ما أوهم من عموم النّاس دخوله، وإن كان الإيهام في الأوّل بطريق الملاءمة، وفي الثّاني بطريق الدّلالة الّتي هي أقوى، فإذا أتى بصفة مدح ثمّ أتى بعد أداة الاستدراك بصفة مدح أخرى أشعر الكلام بأنّ المتكلّم لم يجد حالاً يستدركه على الصّفة الأولى غير ملائم لها الّذي هو الأصل، فأتى بصفة مدح مستدركة على الأولى، فيجيء التّأكيد كما تقدّم في الضّرب الثّاني من الاستثناء.

(٥) أي من جهة الرّفعة والشّرف حال كونه زاخراً، أي مرتفعاً من تلاطم الأمواج، «إلّا أنّه البحر» من جهة الكرم.

(٦) جمع وابل وهو المطر الغزير، «الضّرغام» هو الأسد شجاعة وقوة.

(٧) أي النّوع المسمّى بذلك.

(٨) أي مثل الأوّل في تأكيد المدح بما يشبه الذّم.

أن يستثنى من صفة مدح منفيّة عن الشّيء صفة ذمّ بتقدير(١) دخولها] أي صفة الذّم [فيها]، أي في صفة المدح(٢) [كقولك: فلان لا خير فيه إلّا أنّه يسيء إلى من أحسن إليه(٣).

وثانيهما(٤): [أن يثبت للشّيء صفة ذمّ، وتعقّب بأداة استثناء تليها صفة ذمّ أخرى له] أي لذلك الشّيء، [كقولك: فلان فاسق إلّا أنّه جاهل] فالضّرب الأوّل يفيد التّأكيد من وجهين، والثّاني من وجه واحد.

[وتحقيقهما(٥) على قياس ما مرّ] في تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ.

[ومنه] أي ومن المعنوي، [الاستتباع: وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح

---

(١) أي بواسطة تقدير أو على تقدير...

(٢) ومعلوم أنّ نفي صفة المدح ذمّ، فإذا أثبت صفة ذمّ بعد هذا النّفي الّذي هو ذمّ جاء التّأكيد، كما تقدّم في تأكيد السدح.

(٣) فقد نفيت صفة مدح، وهي الخيريّة، ثمّ استثنيت بعد هذا النّفي الّذي هو ذمّ صفة هي كونه يسيء لمن أحسن إليه، فيجري فيه ما تقدّم في الضّرب الأوّل في تأكيد المدح، لأنّه لما كان فيه تقدير الاتّصال لوجود العموم على أن يكون المعنى لا خير فيه إلّا الإساءة للمحسن، إن كانت خيراً كان فيه التّعليق بالمحال، فيكون كإثبات الذّمّ بالبيّنة، وكان فيه أيضاً من كون الأصل في الاستثناء الاتّصال الإشعار بأنّه طلب الأصل هو استثناء المدح ليقع الاتّصال، فلمّا لم يجده استثنى ذمّاً، فجاء فيه ذمّ على ذمّ بوجه أبلغ.

(٤) أي وثاني الضّربين هنا كالثّاني في تأكيد المدح، «فهو أن يثبت للشّيء صفة ذمّ وتعقّب» تلك الصّفة «بأداة استثناء تليها»، أي تلي تلك الأداة «صفة ذمّ أخرى، كقولك: فلان فاسق إلّا أنّه جاهل»، والاتّصال الّذي يكون معه التّعليق بالمحال لا يوجد فيها أيضاً كما تقدّم، فلا يفيد التّأكيد بالوجه الأوّل، كما في الضّرب الأوّل، وإنّما يفيده بالثّاني وهو أن الاستثناء لما كان أصله الاتّصال فالعدول عن الاتّصال إلى الانفصال يشعر بأنّه طلب استثناء المدح فلم يجده، فأتى بالذّمّ بوجه أبلغ.

فقد تبيّن أن الضّرب الأوّل يفيد بالوجهين، والثّاني يفيد من وجه واحد.

(٥) أي وتحقيق الضّربين في إفادة التّأكيد من وجهين، أو من وجه واحد، «على قياس ما مرّ» في تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ، فراجع.

بشيء آخر، كقوله(١):

نهبت(٢) من الأعمار ما لو حويته
لهنئت الدّنيا بأنّك خالد

مدحه بالنّهاية في الشّجاعة] حيث جعل قتلاه بحيث يخلّد وارث أعمارهم [على وجه(٣) استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدّنيا ونظامها] إذ لا تهنئة لأحد بشيء لا فائدة فيه. قال علي بن عيسى الرّبعي: [وفيه]، أي في البيت وجهان آخران من المدح(٤) أحدهما [أنّه(٥) أنّه نهب الأعمار دون الأموال] كما هو مقتضى علوّ الهمّة(٦)، وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذّكر، والإعراض عن الأموال مع أنّ النّهب بها أليق، وهم

---

(١) أي كقول أبي الطّيّب في مدح سيف الدّولة:

(٢) أي أخذت على وجه القهر والاختطاف «من الأعمار ما لو حويته»، أي لو اشتمل عليه عمرك «لهنئت الدّنيا»، أي لقيل للدّنيا هنيئاً لك «بأنّك» فيها «خالد»،

والشّاهد فيه أنّ الشّاعر قد مدحه بالنّهاية في الشّجاعة إذا كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد في الدّنيا.

(٣) متعلّق بقوله: «مدحه»، والمراد من الوجه كون الدّنيا مهنئة بخلوده لو ورث أعمار المقتولين، وهذا الوجه استتبع، أي استلزم مدحه بكونه سبباً لصلاح الدّنيا ونظامها، حيث جعل الدّنيا مهنأة بخلوده، ولا معنى لتهنئة أحد بشيء لا فائدة منه.

والحاصل إنّ الشّاعر لما مدحه بنهاية الشّجاعة، وجعل خلوده تهنأ به الدّنيا كان مدحه على الوجه المذكور مستتبعاً ومستلزماً لمدحه بكونه سبباً لصلاح الدّنيا وحسن نظامها، لأنّ المراد بتهنئة الدّنيا تهنئة أهلها، فلو لم يكن للممدوح فائدة لأهل الدّنيا ما هنئوا ببقائه إذ لا تهنئة لأحد لا فائدة فيه

(٤) أي غير الاستتباع، فقول التفتازاني «قال علي بن عيسى الرّبعي» إشارة إلى أنّ استخراج هذين الوجهين الآخرين ليس للخطيب كما هو ظاهر المتن، بل هو ناقل لذلك عن الرّبعي، ففيه إشارة إلى الاعتراض على الخطيب.

(٥) أي الممدوح.

(٦) وأنّ همته إنّما تتعلّق بمعاني الأمور دون الأموال، لأنّ الّذي يميل للمال إنّما هو

يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وإن لم يعتبره أئمّة الأصول(١). [و] الثّاني [أنّه لم يكن ظالماً في قتلهم(٢)] وإلّا لما كان للدّنيا سرور بخلوده. [ومنه] أي ومن المعنوي: [الإدماج(٣)] يقال ـ أدمج الشّيء في ثوبه إذا لفّه فيه [وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى] مدحاً كان أو غيره [معنى آخر] وهو منصوب مفعول ثان ليضمن، وقد أسند إلى المفعول الأوّل [فهو] لشموله المدح وغيره [أعمّ من الاستتباع] لاختصاصه بالمدح [كقوله(٤): اقلب فيه] أي في ذلك اللّيل(٥)

ذو الهمة الدّنيّة، فالعدول عن الأموال إلى الأعمار إنّما هو لعلوّ الهمّة، وذلك ممّا يمدح به.

(١) فلا يفيد الحصر عندهم، لأنّه لقب، وهو لا مفهوم له كقولك: على زيد حجّ.

(٢) أي قتل مقتوليه، لأنّه لم يقصد بذلك إلّا صلاح الدّنيا وأهلها، وذلك لأنّ تهنئة الدّنيا إنّما تهنئة لأهلها، فلو كان ظالماً في قتل من قتل لما كان لأهل الدّنيا سرور بخلوده، بل يكون سرورها بهلاكه، ومن المعلوم أنّ كونه غير ظالم مدح، فهم من التّهنئة لاستلزامها إيّاه، فالمدح الأوّل لازم للمعنى الّذي جعل أصلاً، وهو النّهاية في الشّجاعة.

والمدح الثّاني: لازم للمعنى الّذي جعل مستتبَعاً، وهو كونه سبباً لصلاح الدّنيا.

(٣) الإدماج في اللّغة بمعنى أدمج الشّيء في الثّوب إذا لفّ فيه، وهو اصطلاحاً «أن يضمن كلام»، أي أن يجعل المتكلّم الكلام الّذي سيق لمعنى مدحاً كان ذلك المعنى أو غيره، معنى آخر، وهذا أعني معنى آخر «منصوب مفعول ثان ليضمن وقد أسند»، «يضمن» إلى المفعول الأوّل، وهو قوله: كلام.

والحاصل إنّ قوله: «يضمن» على صيغة المبني للمفعول، والنّائب هو «كلام»، وقوله: «سيق لمعنى»، نعت لـ«كلام»، وقوله: «معنى آخر» المفعول الثّاني لـ«يضمن» فهو منصوب به بعد أن رفع المفعول الأوّل بالنّيابة، وقوله: معنى آخر أعمّ من أن يكون مدحاً أو غيره، وفهم من قوله «يضمن» أنّ هذا المعتى الثّاني يعني المعنى الآخر يجب أن لا يكون مصرّحاً به، ولا يكون في الكلام إشعار بأنّه مسوق لأجله، وإلّا لم يكن ذلك من الإدماج.

(٤) أي قول أبي الطّيب.

(٥) عبّر بالمضارع لدلالته على تكرّر تقليب الأجفان ليلاً، وهو دليل على السّهر

[أجفاني كأنّي#أعدّ بها على الدّهر الذّنوبا، فإنّه ضمن وصف اللّيل بالطّول الشّكاية من الدّهر].

[ومنه] أي من المعنوي: [التّوجيه] ويسمّى محتمل الضّدين [وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين] أي متباينين متضادّين كالمدح والذّم مثلاً، ولا يكفي مجرّد احتمال معنيين متغايرين(١) [كقول من قال لأعور: ليت عينيه سواء]، فإنّه يحتمل تمنّي صحّة العين العوراء، فيكون دعاءً له، والعكس فيكون دعاءً عليه.

قال [السّكّاكي: ومنه] أي ومن التّوجيه [متشابهات القرآن باعتبار] وهو احتمالها(٢) لوجهين مختلفين وتفارقه(٣) باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين لأنّ أحد المعنيين في المتشابهات قريب، والاخر بعيد لما ذكره السّكّاكي نفسه من أنّ أكثر متشابهات القرآن من قبيل التّورية والإيهام، ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو أنّ المعنيين في المتشابهات لا يجب تضادّهما.

والأجفان جمع جفن، كفلس، وهو غطاء العين من أعلى وأسفل. كأنّي في حالة تقليبها «أعدّ بها»، أي بالأجفان، أي بتحريكها وتقليبها، فجعل أجفانه كالسّبحة أو الأصابع يعدّ بها على الدّهر «الذّنوبا»، أي ذنوب الدّهر الّتي فعلها معه من تفريقه بينه وبين الأحبّة، ومن عدم استقامة الحالة، فليس المراد ذنوب الشّاعر الّتي فعلها في الدّهر إذ لا معنى لعدّها على الدّهر.

وأمّا الشّاهد: «فإنّه ضمن وصف اللّيل بالطّول»، وهو المعنى المسوق له الكلام أولاً، فأدمج فيه «الشّكاية» من الدّهر، فلو صرّح بالشّكاية أوّلاً لم يكن ذلك من الإدماج.

(١) كأن يقال: رأيت العين في مقام يحتمل العين الجارية والباكية مثلاً على السّواء، فإنّه ليس من التّوجيه، لأنّ المعنيين متغايرين، ولا تضادّ بينهما، وإنّما التّوجيه «كقول من قال لأعور: ليت عينيه سواء»، فإنّه يحتمل تمنّي أن تصير العين العوراء صحيحة، فيكون مدحاً وتمنّي خير، وبالعكس فيكون ذمّاً.

(٢) أي احتمال المتشابهات في الجملة لوجهين مختلفين، فبهذا الاعتبار تكون متشابهات القرآن من التّوجيه.

(٣) أي وتفارق المتشابهات التّوجيه باعتبار آخر، وهو عدم استواء الاحتمالين، يعني لأنّ أحد المعنيين المتشابهين قريب، وهو غير مراد، والآخر بعيد وهو المراد بالقرينة.

[ومنه] أي ومن المعنوي: [الهزل الّذي يراد به الجدّ، كقوله:

إذا ما تميمي أتاك مفاخراً
فقل: عدّ عن ذا كيف أكلك للضبّ(١)]

[ومنه] أي ومن المعنوي: [تجاهل العارف، وهو كما سماه السّكّاكي سوق المعلوم مساق(٢) غيره لنكتة] وقال:(٣) لا أحبّ تسميته بالتّجاهل لوروده في كلام الله تعالى(٤)

وإنّما قلنا: إنّ المتشابهين منهما قريب وبعيد لما ذكر السّكّاكي نفسه من أنّ أكثر متشابهات القرآن من قبيل التّورية والإيهام، ومعلوم أنّ التّورية الّتي هي الإيهام إنّما تتصوّر في معنى قريب وبعيد، كما تقدّم، ويجوز أن يكون وجه المفارقة بين التّوجيه والمتشابهات هو أن المعنيين في المتشابهات لا يجب تضادّهما بخلاف التّوجيه.

وكيف كان فالحقّ أنّ المتشابهات من التّورية لا من التّوجيه لما سبق من اشتراط استواء الاحتمالين فيه، فإذا ثبت في بعضها أنّه يحتمل الضّدين على السّواء كان من التّوجيه.

(١) وأمّا الشّاهد: فهو أنّ قولك للتّميمي وقت مفاخرته بحضورك: لا تفتخر، وقل لي كيف أكلك للضّبّ، هزل ظاهر لكنّك تريد به الجدّ، وهو ذمّ التّميمي ـ بأكله الضّبّ، وأنّه لا مفاخرة مع ارتكابه أكل الضّبّ الّذي لا يرتكبه أشراف النّاس، وعلم من هذا أن الهزليّة باعتبار استعمال الكلام، والجدّيّة باعتبار ما قصد منه.

(٢) المساق مصدر ميمي السّوق، أي سوق المعلوم سوقاً كسوق غيره، أي كسوق المجهول، وذلك بأن يعبّر عنه بما يدلّ على أنّه مجهول، وذلك «لنكتة»، أي لفائدة، وهو متعلّق بتجاهل العارف، فلو عبّر عن المعلوم بعبارة المجهول لا لنكتة كأن يقال: هل زيد في الدّار، حيث يعلم أنّه في الدّار، ولا نكتة في الاستفهام، لم يكن لك من المحسّنات بل يكون لغواً لا يليق بالبلغاء.

(٣) أي قال السّكّاكي أيضاً «لا أحب تسميته...».

(٤) كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾[1]، وتسمية الكلام المنسوب إلى الله تعالى بتجاهل العارف إساءة أدب، بخلاف تسميته بسوق المعلوم مساق غيره، فإنّه أقرب إلى الأدب من الأوّل، وإن كان الغير فيها عبارة عن المجهول، لكنّ دلالتها عليه ليست بصريحة،

[1] سورة طه: ١٧.

[كالتوبيخ في قول الخارجيّة: أيا شجر الخابور] هو نهر من ديار بكر [ما لك مورقاً]، أي ناضراً ذا ورق كأنّك لم تجزع على ابن طريف. والمبالغة في المدح، كقوله:(١)

ألـمـع بـرق سـريٍّ أم ضـوء مصباح
أم ابتـسـامتـهـا بـالـمـنظـر(٢) الضّاحي

فتكون أستر. وأمّا النّكتة فهي كالتّوبيخ في قول الخارجيّة هي ليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد، حين قتله يزيد بن المزيد الشّيباني

أيـا شـجـر الـخـابـور مـالـك مورقاً
كـأنّـك لـم تـجـزع عـلـى ابـن طريف

قال في معجم البلدان: الخابور اسم لنهر كبير بين رأس عين والفرات من أرض الجزيرة، وقال فيه أيضاً: ديار بكر، هي بلاد كبيرة واسعة تنسب إلى بكر بن وائل.

والشّاهد إنّ الشّاعرة تعلم أنّ الشّجر لم يجزع على ابن طريف، لأنّ الجزع لا يكون إلّا من العاقل، لكنّها تجاهلت، فأظهرت أنّه من ذوي العقول، وأنّه يجزع عليه جزعاً يوجب ذبوله، وأنّه لا يخرج ورقه، فاستعملت لفظ كأنّ الدّال على الشّكّ في جزعه، وإذا كان الشّجر يوبخ على عدم الجزع فغيره أحرى بأن يكون موبَخاً.

فالتّجاهل هنا المؤدّي لتنزيل غير العالم منزلة العالم، صار وسيلة للتّوبيخ على كونه مورقاً ناضراً لا ذابلاً، ووسيلة إلى ادّعاء أنّ مآثره بلغت إلى حيث تعلم بها الجمادات، ولولا ذلك التّنزيل والادّعاء لما حسن التّوبيخ.

(١) أي قول البحتري:

(٢) أراد بالمنظر الوجه، والضّاحي هو الظّاهر حسّاً ومعنىً، فإنّه يعلم أن ليس إلّا ابتسامتها، فلما تجاهل وأظهر أنّه التبس عليه الأمر، فلم يدر هل ذلك اللّمعان المشاهد من أسنانها عند الابتسام لمع برق سريّ أم هو ضوء مصباح، أم هو ضوء ابتسامتها الكائنة في منظرها الضّاحي.

أفاد التّجاهل المنزّل منزلة الجهل غاية المدح، وأنّها بلغت إلى حيث يتحيّر في الحاصل منها، ويلتبس المشاهد منها.

وأمّا الشّاهد: فهو أنّ البحتري تجاهل، وادّعى أنّه التبس عليه الأمر، والدّليل على ذلك أنّه بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق، وضوء المصباح.

أي الظّاهر [أو] المبالغة [في الذّمّ كقوله: وما أدري وسوف إخال(١)] أي أظنّ، وكسر همزة المتكلّم فيه هو الأفصح، وبنو أسد تقول: أَخال، بالفتح، وهو القياس [أدري#أقوم آل حسين أم نساء] فيه دلالة على أنّ القوم هم الرّجال خاصّة. [والتّدلّه]، أي وكالتّحيّر والتّدهّش(٢) [في الحبّ في قوله: بالله يا ظبيّات القاع] وهو المستوى(٣) من الأرض [قلن لنا#ليلاي منكنّ أم ليلى من البشر] وفي إضافة ليلى إلى نفسه أوّلاً والتّصريح باسمها(٤) ثانياً استلذاذ(٥)، وهذا أنموذج(٦) من نكت التّجاهل، وهي أكثر من أن يضبطها القلم.

---

(١) تمام البيت:

وما أدري وسوف أخال أدري

أقوم آل حصين أم نساء

والشّاهد في أنّه، أي زهير يعلم أنّ آل حصين رجال لكنّه تجاهل، وأظهر أنّه التبس عليه أمرهم في الحال، ولو كان سيعلم في المستقبل فلم يدر في الحال هل هم رجال أم نساء، فتجاهله المنزّل منزلة الجهل فيه إظهار المبالغة في ذمّهم بأنّهم بحيث يلتبسون بالنّساء في قلّة فائدتهم، فكان هذا التّجاهل إظهار لنهاية الذّمّ وأنّهم بمنزلة النّساء. هذا معنى المبالغة في الذّمّ.

(٢) أي ذهاب العقل بسبب العشق، وبعبارة أخرى يتجاهل العارف للتّدلّه في الحبّ، وذلك كما في قول الحسين بن عبد الله:

بالله يا ظبيّات القاع قلن لنا

ليلاي منكنّ أم ليلى من البشر

والشّاهد في أنّه يعلم أنّ ليلى من البشر، فتجاهلها وأظهر أنّه أدهشه الحبّ حتّى لا يدري هل هي من الظّبيّات الوحشيّة أم من البشر؟! فلذلك سأل الظّبيّات عن حالها.

(٣) أي الأرض المستوية.

(٤) أي باسمها الظّاهر.

(٥) أي استلذاذ أكثر من عدم الإضافة، ومن الإضمار.

(٦) والأنموذج بالهمزة تصحيف، يعني مع كونه تصحيفاً جرى على الألسن، وإنّما قلنا: إنّها أنموذج من نكت التّجاهل، لأنّها أكثر من أن تضبط بالقلم.

[ومنه] أي ومن المعنوي: [القول(١) بالموجب، وهو ضربان: أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير(٢) كناية عن شيء أثبت له]، أي لذلك الشّيء [حكم فتثبتها لغيره]،

فمنها التّعريض، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[١] تعريضاً بأنّهم على الضّلال.

ومنها التّحقير، كقوله المعروف: (ما هذا)، إشارة إلى أنّه أحقر من أن يعرف.

ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغيّة المستفادة من تتبّع تراكيب الشّعراء أو غيرهم.

(١) المراد بالقول الاعتراف، أي اعتراف المتكلّم بما يوجبه كلام المخاطب، وبعبارة أخرى: تسليم المتكلّم دليل الخصم مع بقاء النّزاع إمّا بإثبات مناط مقصوده في شيء آخر، كما في الضّرب الأوّل وإمّا بحمل اللّفظ في كلامه على غير ما قصده، كما في الضّرب الثّاني، وأمّا لفظ الموجب فهو بكسر الجيم، اسم فاعل، لأنّ المراد به كما يأتي غير ما قصده، كما في الضّرب الثّاني، ويحتمل أن يكون بفتح الجيم اسم مفعول، فيكون المراد منه حينئذٍ القول بالحكم الّذي أوجبته الصّفة، أو القول بالمعنى الآخر الّذي يكون للّفظ، فاتّضح بما قدّمنا قوله: «وهو ضربان: أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير».

(٢) كالأعزيّة، فإنّه صفة وقعت في كلام المنافقين «كناية عن شيء»، أي عن فريقهم «أثبت له»، أي لذلك الشّيء، أي لفريقهم «حكم»، والمراد بالحكم في الآية الإخراج، «فتثبتها لغيره»، أي «فتُثبت أنت في كلامك تلك الصّفة»، أي الأعزيّة «لغير ذلك الشّيء»، أي لغير المنافقين، أي الله ورسوله وللمؤمنين «من غير أن تتعرّض لثبوته»، أي ثبوت الحكم، يعني الإخراج «له»، أي للغير، أي الله ورسوله أو المؤمنين «أو نفيه»، أي نفي الحكم عنه، أي عن الغير، «أي من غير أن تتعرّض لثبوت ذلك الحكم»، أي الإخراج «لذلك الغير»، أي لله ورسوله والمؤمنين أو لانتفائه عن ذلك الغير، أي عن الله ورسوله والمؤمنين.

فتحصّل ممّا بيّناه أنّه لو تعرّضت في كلامك للحكم إثباتاً أو نفياً، خرج الكلام عن القول بالموجب، مثلاً: إذا قال خصمك القوي ليخرجنّ القوي من هذه المدرسة الطّلاب الضّعفاء، مريداً بالقوي نفسه مثبتاً له حكم الإخراج، فلو أثبت لنفسك القوّة، ولم تتعرّض لحكم الإخراج بأن تقول ردّاً عليه: أنا القوي، لأنّ الضّعيف اعتماده على الله، كان كلامك حينئذٍ

---

[١] سورة سبأ: ٢٤.

أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصّفة لغير ذلك الشّيء [من غير تعرّض لثبوته له]، أي لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير [أو نفيه عنه نحو: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾[1](١)].

فالأعزّ صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذلّ كناية عن المؤمنين، وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله تعالى في الرّدّ عليهم صفة العزّة لغير فريقهم، وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرّض لثبوت ذلك الحكم الّذي هو الإخراج للموصوفين بالعزّة أعني الله تعالى ورسوله والمؤمنين، ولا لنفيه عنهم.

[والثّاني(٢) حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده] حال كونه خلاف مراده [ممّا يحتمله] ذلك اللّفظ [بذكر(٣) متعلّقه]،

من القول بالموجب، وإن قلت: أنا القوي، وسوف أخرجك من المدرسة بعون الله تعالى لم يكن من القول بالموجب.

(١) فالشّاهد في الآية المباركة هو أنّ الأعزّ صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذلّ هو أيضاً صفة وقعت كناية عن المؤمنين، فأثبتوا لفريقهم المكنّى عنه بالأعزّ حكماً، وهو الإخراج فأثبت الله تعالى في الرّدّ صفة العزّة لغير فريقهم، وهو الله والرّسول والمؤمنون، ولم يتعرّض لثبوت ذلك الحكم الّذي هو الإخراج للموصوفين بالعزّة، ولا لنفيه عنهم، إذ قد تقدّم آنفاً أنّه لو تعرّض لذلك لم يكن من القول بالموجب.

(٢) أي الضّرب الثّاني من القول بالموجب «حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده» ممّا يحتمله احتمالاً حقيقيّاً أو مجازيّاً، فلو كان اللّفظ غير صالح للمعنى الّذي هو خلاف مراده كان الحمل عليه عبثاً لا بديعاً محسّناً للكلام.

(٣) متعلّق بالحمل، والباء فيه للسّببيّة، أي بسبب أن يذكر متعلّق ذلك اللّفظ، والمراد من المتعلّق على ما يظهر من مساق كلامهم مطلق ما يناسب المعنى المحمول عليه، لا خصوص لمتعلّق الاصطلاحي، ممّا تقدّم في بحث متعلّقات الفعل.

---

[1] سورة المنافقون: ٨.

أي إنما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلّق ذلك اللّفظ [كقوله:

قلت ثقلت(١) إذ أتيت مراراً
قال ثقلت كاهلي(٢) بالأيادي(٣)]

فلفظ ـ ـ ثقلت ـ وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤونة، فحمله على تثقيل عاتقه بالأيادي والمنن، بأن ذكر متعلّقه(٤)، أعني قوله: كاهلي بالأيادي. [ومنه] أي ومن المعنوي: [الاطّراد(٥) وهو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره و] أسماء [آبائه(٦) على ترتيب الولادة(٧) من غير تكلّف] في السّبك [كقوله:

إن يقتلوك فقد ثللت(٨) عروشهم
بعتيبة بن الحارث بن شهاب

يقال للقوم إذا ذهب عزّهم وتضعضع حالهم قد ثُلّ عرشهم يعني إن تبجّحوا(٩)

---

(١) بتشديد القاف وضم التّاء إذا أتيت مراراً.

(٢) ما بين الكتفين.

(٣) المنن والنّعم، وحاصل معنى البيت: أنّ الشّاعر يقول لمخاطبه: ثقلت عليك، وحملتك المشقة بإتياني إليك مراراً، فقال له المخاطب: صدقت في كونك ثقلت عليّ، ولكن ثقلت كاهلي بالمنن.

والشّاهد في أنّه قد حمل المخاطب لفظ «ثقلت» على خلاف مراد الشّاعر، أي على تثقيل عاتقه، أي كتفه.

(٤) وهو المفعول مع المجرور، أعني كاهلي بالأيادي.

(٥) أي النّوع المسمّى بالاطّراد، وهو في الأصل تتابع أجزاء الماء وإطّرادها، نقل للكلام السّلس المنسبك السّبك الحسن، فصارت أجزاؤه في حسن تتبّعها وعدم تكلّفها، كأجزاء الماء في اطّرادها، ولذا قال في تعريفه: «وهو أن تأتي بأسماء الممدوح».

(٦) والمراد هنا بالأسماء اثنان فما فوق بدليل المثال.

(٧) أي يؤتى بأسماء الآباء على ترتيب الولادة، بذكر الأب، ثمّ الأب، ثمّ كذلك.

(٨) هو بتاء الخطاب، أي أهلكت، يقال: ثلّهم، إذا أهلكهم، والعروش جمع عرش، يطلق على المقرّ «بعتيبة» أي بقتل عتيبة.

(٩) أي أن يفتخروا.

بقتلك وفرحوا به فقد أثرت في عزهم، وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم(١).فإن قيل: هذا(٢) من تتابع الإضافات، فكيف يعدّ من المحسنات؟ قلنا: قد تقرّر أنّ تتابع الإضافات إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف، والبيت من هذا القبيل، كقوله عليه السّلام: الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم ـ الحديث، هذا تمام ما ذكر من الضّرب المعنوي.

المحسّنات اللّفظيّة

[وأمّا] الضّرب [اللّفظي] من الوجوه المحسنة للكلام [فمنه: الجناس(٣) بين اللّفظين، وهو تشابههما في اللّفظ(٤)] أي في التّلفظ فيخرج التّشابه في المعنى نحو: أسد وسبع، أو في مجرّد العدد، نحو: ضَرَبَ وعَلِمَ، أو في مجرّد الوزن، نحو: ضَرَبَ وقَتَلَ، [والتّام من] أي من الجناس [أن يتّفقا] أي اللّفظان [في أنواع الحروف] فكلّ من الحروف التّسعة والعشرين(٥) نوع، وبهذا(٦) يخرج نحو يفرح ويمرح [و] في

(١) وهو عتيبة بن الحارث.

(٢) وحاصل الإشكال: أنّ هذا البيت من تتابع الإضافات، وهو مخلّ بالفصاحة، كما تقدّم في أول الكتاب، فكيف يعدّ من البديع؟!

لأنّا نقول: إنّما يخلّ بالفصاحة إذا كان فيه ثقل واستكراه، وأمّا إن سلم من الثّقل والاستكراه فهو حسن ولطف، والبيت من هذا القبيل مع أنّه ليس فيه إلّا إضافتان، وكيف يخلّ بالفصاحة إذا سلم من الثّقل، كما في الحديث الشّريف. وهو قوله ﷺ: الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، فإنّه غاية في الحسن والسّلاسة.

هذا تمام الكلام في المحسّنات المعنويّة للكلام.

(٣) أي النّوع المسمّى بالجِناس، وهو في الأصل مصدر جانس كقاتل قتالاً.

(٤) أي فقط.

(٥) كالألف والباء والتّاء إلى الآخر، نوع آخر من أنواع الحروف.

(٦) أي باشتراط الاتّفاق في أنواع الحروف الموجودة في اللّفظين «يخرج» عن الجناس التّام «نحو يفرح ويمرح»، لأنّهما قد اختلفا في الميم والفاء فليس بينهما جناس تام.

[أعدادها]، وبه يخرج نحو السّاق والمساق، [و] في [هيئاتها]، وبه يخرج نحو البَرْد والبَرَد، فإنّ هيئة الكلمة هي كيفيّة حاصلة لها باعتبار الحركات والسّكنات(١)
فنحو ضرب وقتل، على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف، بخلاف ضَرَبَ وضُرِبَ، مبنيّين للفاعل والمفعول، فإنّهما على هيئتين مع اتّحاد الحروف. [و] في [ترتيبها] أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه(٢)، وبه(٣) يخرج نحو: الفتح والحتف، [فإن كانا] أي اللّفظان متّفقان في جميع ما ذكر [من نوع] واحد من أنواع الكلمة [كاسمين] أو فعلين أو حرفين [يسمّى مماثلاً] جرياً على اصطلاح المتكلّمين، من أن التّماثل هو الاتّحاد في النّوع، [نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾[1]] أي القيامة ﴿يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾(٤)] من ساعات الأيّام،

---

(١) الأولى بل الواجب أن يقول: فإنّ هيئة الحروف كيفيّة حاصلة لها باعتبار حركاتها وسكناتها، وتقديم بعضها على بعض، ولا يعتبر في هيئة الحروف حركة الحرف الأخير، ولا سكونه، لأنّ الحرف الأخير عرضة للتّغيّر، إذ هو محلّ الإعراب والوقف، فلا يشترط اتّفاق الكلمتين في هيئة الحرف الأخير.

(٢) وبعبارة أخرى يكون المقدّم والمؤخّر في أحد اللّفظين هو المقدّم والمؤخّر في الآخر.

(٣) أي باشتراط اتّفاق اللّفظين في التّرتيب «يخرج نحو الفتح والحتف»، وذلك واضح، ولا يحتاج إلى البيان، فقد ظهر من جميع ما تقدّم أنّ الجناس التّام يشترط فيه شروط أربعة: وهي الاتّفاق في أنواع الحروف، والاتّفاق في أعدادها، والاتّفاق في هيئتها، والاتّفاق في ترتيبها.

وجه الحسن في هذا القسم، أعني التّام حسن الإفادة، مع أنّ صورته صورة الإعادة، وظاهر الإعادة أنّها تكرار، وقد تقدّم في أوّل الكتاب أنّ التّكرار مخلّ بالفصاحة، والمقام ليس منه إلّا في الصّورة، فحسن لما فيه من حسن الإفادة.

(٤) في الدّنيا «غير ساعة»، أي وقتاً يسيراً «من ساعات الأيّام» الدّنيويّة، والسّاعة اصطلاحاً: هي جزء من أربعة وعشرين جزء يتجزأ بها زمان اللّيل والنّهار، فيكون للّيل منها اثنى عشر، وللنّهار مثلها عدداً، وتختلف كلّ منهما طولاً وقصراً، باعتبار طول كلّ من اللّيل والنّهار وقصره، فيدخل في الطّول ساعات أحدهما ما خرج من ساعات الآخر، وهو إيلاج أحدهما

---

[1] سورة الرّوم، ٥٥.

[وإن كانا(١) من نوعين] اسم وفعل، أو اسم وحرف، أو فعل وحرف [سمّي مستوفى، كقوله(٢):

ما مات من كرم الزّمان فإنّه
يحيى لدى يحيى بن عبد الله(٣)]

لأنه كريم يُحيي اسم الكرم.

في الآخر المشار إليه، بقوله: ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ﴾[١].

والشّاهد في أنّ السّاعة الأولى والثّانية في الآية قد اتّفقتا في نوع الاسميّة، وفي جميع الأوجه السّابقة، إذ لا عبرة بلام التّعريف، فكان الجناس بينهما متماثلاً.

(١) أي وإن كان اللّفظان المتّفقان فيما ذكر، أي في أنواع الحروف، وفي أعدادها وهيئاتها وفي ترتيبها، من نوعين يسمّى الجناس التّام مستوفى، وذلك لاستيفاء كلّ من اللّفظين أوصاف الآخر، وإن اختلفا في النّوع.

(٢) أي كقول أبي تمّام في مدح يحيى بن عبد الله البرمكي:

(٣) وحاصل المعنى أنّ ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزّمان الماضي، فصار كالميّت في عدم ظهوره، فإنّ ذلك الميّت يحيى، أي يظهر ويتجدّد عند يحيى بن عبد الله، يعني أن كلّ ما اندرس فإنّه يظهر ويتجدّد عند هذا الممدوح فقد أطلق الموت على الذّهاب والاندراس مجازاً.

ومحلّ الشّاهد قوله:

فإنّه يحيى لدى يحيى، فإنّ الأوّل فعل، والثّاني اسم رجل، فهذا مثال للاسم والفعل. وأمّا الجناس بين اسم وحرف فهو نحو: ربّ رجل شرب، ربّ رجل آخر، فربّ الأولى حرف جرّ، والثّانية اسم العصير المعلوم.

وبين حرف وفعل نحو:

على زيد على قومه، أي ارتفع عليهم، فعلى الأولى فعل، والثّانية حرف جرّ.

---

[١] سورة الحج ٦١، وسورة لقمان ٢٩، سورة فاطر ١٣، وسورة الحديد ٦.

[وأيضاً] للجناس التّام تقسيم آخر، وهو أنّه [إن كان أحد لفظيه(١) مركّباً] والآخر مفرداً [سمّي جناس التّركيب] وحينئذ [فإن اتّفقا]، أي اللّفظان المفرد والمركّب، [في الخطّ(٢) خصّ] هذا النّوع من جناس التّركيب [باسم المتشابه] لاتّفاق اللّفظين في الكتابة، [كقوله(٣): إذا ملك لم يكن ذا هبة] أي صاحب هبة وعطاء [فدعه]، أي اتركه، [فدولته ذاهبة]، أي غير باقية. [وإلّا] أي وإن لم يتّفق اللّفظان المفرد والمركّب في الخطّ [خصّ] هذا النّوع من جناس التّركيب [باسم المفروق] لافتراق اللّفظين في صورة الكتابة [كقوله(٤):

كـلّـكـم قـد أخـذ الـجـام ولا جـام لنا
مـا الّـذي ضـرّ مـديـر الـجـام لـو جاملنا]

أي عاملنا بالجميل(٥)، هذا إذا لم يكن اللّفظ المركّب مركّباً من كلمة وبعض

---

(١) أي لفظي التّجنيس التّام مركّباً من كلمتين، أو من كلمة وجزء كلمة، كما سيأتي بيان ذلك.

(٢) أي اتّفقا في الخطّ زائداً على ما ذكر، وذلك بأن يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم المركّب، مثل ما يشاهد من مرسوم المفرد، خصّ هذا النّوع من جناس التّركيب «باسم المتشابه»، وذلك لتشابه اللّفظين في الكتابة.

(٣) أي قول أبي الفتح البستّي المنسوب إلى بُست، بلد بسجستان.

والشّاهد في ذاهبة الأولى والثّانية، فالأولى مركّبة من ذا بمعنى صاحب وهبة، بمعنى عطاء، والثّانية مفرد، إذ هو اسم فاعل المؤنّث من ذهب، وكتابتهما متّفقة في الصّورة، فالجناس بينهما متشابه.

(٤) أي قول أبي الفتح البستي:

(٥) أي أنّه لا ضرر عليه في معاملتنا بالجميل، والاستفهام في قوله: «ما الّذي...»، إنكاري فيه عتاب على الحاضرين في المجلس، وتحسّر على حرمانه من الشّرب.

وأمّا الشّاهد: فاللّفظ الأوّل من المتجانسين، وهو جام لنا مركّب من اسم لا وخبرها، وهو المجرور مع حرف الجرّ، والثّاني مركّب من فعل ومفعول، لكن عدّوا الضّمير المنصوب المتّصل، كما بيّن في علم الصّرف، بمنزلة جزء الكلمة، فصار المجموع في حكم المفرد، ولذلك صحّ التّمثيل به لمفرد ومركّب، وإلّا كانا مركّبين.

كلمة، وإلّا خصّ باسم المرفوّ(١) كقولك: أهذا مُصابٌ أم طعم صاب [وإن اختلفا(٢)] عطف(٣) على قوله: والتّامّ منه أن يتّفقا،

---

(١) أخذاً من قولك: رفا الثّوب إذا جمع ما تقطّع منه بالخياطة، فكأنّه رفئ ببعض الكلمة، فأخذنا الميم من طعم ورفّانا بها صاب، فصارت مصاب. المصاب قصب السّكر، والصّاب عصارة شجر مرّ.

والشّاهد: في أن اللّفظ الأوّل من لفظي التّجنيس مركّب من صاب ومن ميم في طعم، بخلاف الثّاني منهما فإنّه مفرد، وهما غير متّفقين في الخطّ.

ووجه حسن الجناس التّام مطلقاً إنّ صورته صورة الإعادة، وهو في الحقيقة للإفادة.

(٢) حاصله: أنّ ما تقدّم فيما إذا كان اللّفظان متّفقين في أنواع الحروف، وعددها، وهيئتها، وترتيبها، فإن يكونا متّفقين في ذلك فهو أربعة أقسام، لأنّ عدم الاتّفاق في ذلك إمّا أن يكون بالاختلاف في أنواع الحروف فقطّ مع الاتّفاق في الثّلاثة الأخر، أو في عددها فقطّ كذلك، أو في هيئتها فقطّ كذلك، أو في ترتيبها فقطّ كذلك، ويختصّ كلّ قسم منها باسم، يأتي بيانه في المتن.

وإنّما قيدنا الاختلاف بواحد من الأمور الأربعة المذكورة مع الاتّفاق في الثّلاثة الأخر، لأنّهما لو اختلفا في اثنين من ذلك المذكور من الأمور الأربعة، أو أكثر، يعني في الثّلاثة فقطّ، حتّى لم يبق الاتّفاق إلّا في النّوع والعدد دون الهيئة والتّرتيب كبَرَحَ بمعنى ذهب، ورَبِحَ مثلاً، أو في النّوع والهيئة دون العدد والتّرتيب، كقبر ورقبة، أو في النّوع والتّرتيب دون العدد والهيئة، كرجم ورجيم، أو في العدد والهيئة دون النّوع والتّرتيب، كرحم وحمق، أو في العدد والتّرتيب دون النّوع والهيئة، كضرب وشرف، أو في التّرتيب والهيئة دون النّوع والعدد، كاستمدّ بتشديد الدّال، ومرّ بتشديد الرّاء.

فهذه الصّور السّتّ كلّها فيما كان الاختلاف في اثنين من الأمور الأربعة لم تعد تلك الصّور من باب التّجنيس لبعد التّشابه بينهما.

(٣) أي فهو من قبيل عطف الجملة الفعليّة الشّرطيّة على جملة اسميّة، لأنّها في تأويل الشّرطيّة المناسبة لهذه، إذ كأنّه يقول: إن اتّفق اللّفظان في جميع الأوجه السّابقة فهو التّامّ، فيناسب أن يقال هنا: وإن اختلفا...

أو على(١) محذوف، أي هذا إن اتّفقا، وإن اختلف لفظا المتجانسين [في هيئات الحروف فقطّ] أي واتّفقا في النّوع والعدد والتّرتيب [يسمّى] التّجنيس [محرّفاً] لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة الأخرى، والاختلاف قد يكون بالحركة.

[كقولهم: جبّة(٢) البرد جنّة البرد] يعني لفظ البرد بالضّمّ والفتح، [ونحوه(٣)]، في أن الاختلاف في الهيئة فقطّ قولهم: [الجاهل إما مفرط أو مفرّط(٤)] لأنّ الحرف المشدّد لما كان يرتفع اللّسان عنهما(٥) دفعة واحدة كحرف واحد عُدَّ حرفاً واحداً، وجعل التّجنيس ممّا الاختلاف فيه في الهيئة فقطّ.

ولذا قال: [والحرف المشدّد] في هذا الباب [في حكم المخفّف]، واختلاف الهيئة في ـ مفرط ومفرّط ـ باعتبار أنّ الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح.

---

(١) أي فيكون من عطف جملة فعليّة على فعليّة.

(٢) أي الجبّة المأخوذة من البرد، أي الصّوف «جنّة البرد»، أي وقاية البرد.

ومحلّ الشّاهد: البُرد والبَرد، فإنّهما مختلفان في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة الباء، لأنّها في الأوّل ضمّة، وفي الثّاني فتحة، وأمّا لفظا الجبّة والجنّة فمن التّجنيس اللّاحق لا المحرّف.

(٣) أي نحو قولهم: جبّة البرد وجنّة البرد في كونه من التّجنيس المحرّف، لكون الاختلاف في الهيئة قولهم: (الجاهل إما مفرط أو مفرّط).

(٤) والفاء في الأوّل مفرط المخفّف ساكنة، وفي الثّاني وهو مفرّط المشدّد مفتوحة.

(٥) ضمير «عنهما» راجع إلى الحرف المشدّد، وإنّما ثنّي باعتبار أنّ المشدّد بمنزلة الحرفين، وكيف كان فلمّا كانت هيئة اللّسان والضّمّ في النّطق بالحرف المشدّد ليست كهيئتها في النّطق بحرفين منفكّين، عدّ الحرف المشدّد حرفاً واحداً، وجعل الاختلاف منحصراً باختلاف الهيئتين مع الاتّفاق في نوع الحروف وعددها وترتيبها، فمفرط ومفرّط من ناحية هذه الأمور الثّلاثة متّفقان، وجهة اختلافهما في الهيئة فقطّ، فإنّ الفاء في مفرط المخفّف ساكنة، ومن مفرّط المشدّد مفتوحة، لأنّهما في الكتابة شيء واحد، وأنّ المشدّد يرتفع اللّسان عنهما دفعة واحدة، ولهذا جعل من التّجنيس الّذي لم يقع الاختلاف إلّا في الهيئة لا في العدد.

[و] قد يكون الاختلاف بالحركة والسّكون جميعاً [كقولهم: البدعة شَرَك الشِّرْك(١)]، فإنّ الشّين من الأوّل مفتوح، ومن الثّاني مكسور، والرّاء من الأوّل مفتوح، ومن الثّاني ساكن.

[وإن اختلفا] أي لفظا المتجانسين [في أعدادها] أي أعداد الحروف، بأن يكون في أحد اللّفظين حرف زائد أو أكثر إذا سقط حصل الجناس التّام [سمّي الجناس ناقصاً] بنقصان أحد اللّفظين عن الآخر.

[وذلك] الاختلاف [إمّا بحرف] واحد [في الأوّل مثل: ﴿وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ

---

(١) فاجتمع فيه اختلافان: أحدهما الاختلاف في الحركة، فإنّ الشّين في الأوّل يعني شَرك مفتوح، ومن الثّاني يعني الشِّرك مكسور، والثّاني أنّ الرّاء في الأوّل مفتوح، ومن الثّاني ساكن.

فتحصّل على مجموع ما أوضحناه: أنّ الاختلاف في الأوّل أعني جبّة البرد جنّة البرد بالحركتين، وفي الثّاني أعني مفرط ومفرّط، الحركة والسّكون في الثّالث اجتمع الأمران، ثمّ إنّ البدعة عبارة عن إدخال ما ليس من الدّين، أو لم يعلم أنّه من الدّين في الدّين، وبعبارة أخرى الحدث في الدّين بعد كماله، فيقولون في مقام التّحذير من ذلك.

البدعة شَرك الشِّرك الأوّل، معناه شبكة الصّياد، والثّاني بكسر الشّين وسكون الرّاء، هو الكفر بالله، وحاصل المعنى أنّ اتّخاذ البدعة ديدناً وعادة يؤدّي إلى الوقوع في الكفر بالله تعالى، كما أنّ نصب الشّبكة للصّيد يؤدّي عادة لوقوع الصّيد فيها، هذا تمام الكلام في القسم الأوّل من الأقسام الأربعة.

وأما القسم الثّاني فهو ما ذكره بقوله:

«وإن اختلفا في أعدادها»، أي وإن اختلف لفظا المتجانسين في أعداد الحروف، بأن يكون حرف أحدهما أكثر من الآخر، بحيث إذا حذف الزّائد اتّفقا في النّوع والهيئة والتّرتيب، فحينئذ سمّي الجناس ناقصاً لنقصان أحد اللّفظين عن الآخر، وهو ستّة أقسام، لأنّ الحرف الزّائد إمّا حرف واحد أو أكثر، وعلى التّقديرين فالزّائد إمّا في الأوّل، أو في الوسط، أو في الأخير فيحصل من ضرب الاثنين في الثّلاثة ستّة.

﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴿٣٠﴾﴾[1](١)]، بزيادة الميم.

[أو في الوسط نحو ـ جَدّي جَهدي(٢)] بزيادة الهاء، وقد سبق أنّ المشدّد في حكم المخفّف.

[أو في الآخر كقوله(٣): يمدّون من أيد عواص عواصم] بزيادة الميم، ولا اعتبار بالتّنوين(٤)، وقوله: من أيد، في موضع مفعول ـ يمدّون ـ على زيادة ـ من ـ كما هو مذهب الأخفش(٥).

أو على كونها للتّبعيض كما في قولهم ـ هزّ من عطفه وحرّك من نشاطه(٦) أو على أنّه صفة محذوف،

---

(١) فالميم في المساق زيد أوّلاً، والباقي تجانس لمجموع المقابل.

(٢) الجَدّ بفتح الجيم، الغنى والحظ، وإما الجِد الّذي هو أبو الأب، فليس بمراد هنا، والجَهد بفتحها المشقّة والتّعب، والتّركيب يحتمل وجهين:

أحدهما أن يكون المعنى أنّ حظّي وغناي من الدّنيا مجرّد إتعاب النّفس في المكاسب من غير وصول إليها، ويكن تشكّياً وإخباراً بأنّه لا يحصل من سعيه على طائل.

والآخر أن يكون المعنى أنّ حظّي من الدّنيا، وغنايّ فيهما هو بمشقّتي وجهدي لا بالوراثة عن الأب والجدّ، ويكون إخباراً عن السّعي.

(٣) أي قول أبي تمّام.

(٤) أي في عواص وذلك لأنّه في حكم الانفصال أو بصدد الزّوال بسبب التّوقّف أو الإضافة «يمدّون» أي يريدون أو يجرّون.

(٥) حيث جوّز زيادة «من» في الإثبات خلافاً لجمهور النّحويين حيث جوّزوا زيادتها في النّفي دون الإثبات.

(٦) أي هزّ بعض العطف، لأنّ العطف الشّق، والعضو المهزوز منه الكتف مثلاً، وحرّك بعض الأعضاء الّتي يظهر بتحريكها نشاطه، وهزّ العطف كناية عن السّرور، لأنّ المسرور يهتزّ فصارت الهزّة ملزومة للسّرور، وكذا تحريك النّشاط.

---

[1] سورة القيامة، ٢٩و٣٠.

أي يمدّون سواعد من أيدٍ(١) عواص، جمع عاصية(٢) من عصاه، ضربه بالعصا، وعواصم من عصمه حفظه وحماه. ـ

وتمامه: تصول(٣) بأسياف قواض(٤) قواضب(٥)، أي يمدّون أيدياً ضارباتٍ للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة.

[وربّما سمّي] هذا القسم الّذي تكون الزّيادة فيه في الآخر [مطّرفاً](٦).

---

(١) أي كائنة من أيدٍ، فمن للتّبعيض، فكأنّه قيل: يمدّون السّواعد الّتي على بعض الإيد.

(٢) مأخوذ من عصاه، وهو في الأصل بمعنى «ضربه بالعصا»، والمراد هنا ضربه بالسّيف، وقيل مأخوذ من العصيان، وهو خلاف الطّاعة، فالمعنى أنّ تلك الأيدي عاصية للأعداء، والمراد توصيف تلك الأيدي بالشدّة والقوّة، لأنّها لقوّتها عاصية لا تطيع من أراد منعها من البطش على الأعداء.

وأمّا للأصدقاء فهي «عواصم» مأخوذ من «عصمه» بمعنى «حفظه وحماه»، فحاصل المعنى أنّ الممدوحين يمدّون للضّرب يوم الحرب، أي ضاربات للأعداء، وحاميات للأولياء.

والشّاهد: في زيادة حرف في الآخر، أعني «عواصم».

(٣) «تصول» من الصّولة، بمعنى الشّجاعة والهجوم على الأعداء.

(٤) جمع قاضية مأخوذ (من قضا عليه)، أي حكم عليه، يعني أنّ تلك الأيدي حاكمات على الأعداء بالهلاك والدّمار.

(٥) جمع قاضبة مأخوذ (من قضبة)، أي قطعة، يعني أنّ تلك الأيدي قاطعة لرقاب الأعداء، والشّاهد في زيادة الباء في آخر قواضب.

(٦) أي سمّي هذا القسم مطرفاً أيضاً، كما سمّي ناقصاً، وإنّما يسمّى بذلك لتطرّف الزّيادة فيه، أي لكونها في الطّرف، أي في الآخر.

ووجه حسنه أنّه يوهم قبل ورود آخر الكلمة، كالميم من عواصم، أو الباء من قواضب، أنّها أي الكلمة أي عواص وقواض، هي نفس الكلمة الّتي مضت، وإنّما أتى بها تأكيداً لفظيّاً للأولى، حتّى إذا تمكّن آخرها، أي الميم من عواصم، والباء من قواضب، في نفسك ووعاء سمعك، انصرف عنك ذلك التّوهم، فتعرف أنّها ليست تأكيداً للأولى، بل هي كلمة أخرى أتى بها لمعنى آخر، وحصل لك فائدة بعد اليأس من تلك الفائدة، فهي كنعمة غير مرتقبة.

وإمّا بأكثر] من حرف واحد(١) وهو عطف على قوله: إمّا بحرف، ولم يذكر من هذا الضّرب إلّا ما تكون الزّيادة في الآخر، [كقولها(٢)] أي الخنساء، [إنّ البكاء هو الشّفاء من الجوى] أي حرقة القلب [بين الجوانح] بزيادة النّون والحاء. ـ

[وربّما سمّي هذا] النّوع [مذيلاً(٣)، وإن اختلفا]، أي لفظا المتجانسين [في أنواعها]، أي أنواع الحروف [فيشترط أن لا يقع] الاختلاف [بأكثر من حرف] واحد، وإلّا لبعد بينهما التّشابه(٤) ولم يبق التّجانس، كلفظي نَصَرَ ونَكَلَ.

[ثمّ الحرفان] اللّذان وقع بينهما الاختلاف [إن كانا متقاربين] في المخرج(٥) [سمّي] الجناس [مضارعاً، وهو] ثلاثة أضرب: لأنّ الحرف الأجنبي(٦) [أمّا في الأوّل(٧)

---

(١) قوله: «وإمّا بأكثر» عطف على قوله: «إمّا بحرف واحد».

(٢) أي قول الشّاعرة، وهي الخنساء أخت صخر في ردّ كلام من لامها على البكاء عليه، «إن البكاء هو الشّفاء * من الجوى»، وهو حرقة القلب الكائن «بين الجوانح»، جمع جانحة، وهي ضلع الصّدر.

والشّاهد:

أنّ الجوانح زيد فيه ما يماثل الجوى منه النّون والحاء، وإذا أسقطت النّون والحاء صار الباقي مساوياً للجوى، فكان من التّجنيس النّاقص.

(٣) لأنّ الزّيادة كانت في آخره كالّذيل.

(٤) فيخرجان عن التّجانس «كلفظي نصر ونكل» فيما كان الحرف المشترك فيه في الأوّل.

(٥) بأن كان حلقيين أو شفويين، أو من الثّنايا العليا، فالمراد من التّقارب الاتّحاد في المخرج.

(٦) أي المخالف لمقابله.

(٧) أي في أول اللّفظين.

كنحو بيني وبين كنى(١) ليل دامس(٢)، وطريق طامس(٣).

أو في الوسط(٤) نحو: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾[١].

أو في الآخر(٥) نحو: الخيل معقود بنواصيها الخير(٦)]. ولا يخفى تقارب الدّال والطّاء، وكذا الهمزة والهاء، وكذا اللّام والرّاء.

[وإلّا] أي وإن لم يكن الحرفان متقاربين [اسمّي لاحقاً. وهو أيضاً إمّا في الأوّل نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾[٢]]. الهمز الكسر(٧)، واللّمز الطّعن، وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض النّاس والطّعن فيها،

---

(١) معنى الكنى في الأصل السّتر، والمراد هنا البيت أو المنزل، يعني بيني وبين منزلي أو بيتي، وليل دامس.

(٢) ـ الدّامس شديد الظّلمة.

(٣) الطّامس الدّاثر مطموس العلامات، الّذي لا يتبيّن فيه أثر يهتدى به.

والشّاهد فيه: أنّ الدّال في دامس، والطّاء في طامس حرفان مختلفان، إلّا أنّهما متقاربان في المخرج، لأنّ مخرج كلّ واحد منهما اللّسان مع أصل الأسنان، وقد وقعا في أول اللّفظين.

(٤) أي في وسط اللّفظين المتجانسين، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾.

والشّاهد في: «ينهون وينأون» فإنّ الهمزة والهاء حرفان مختلفان، إلّا أنّهما متقاربان في المخرج، إذ كلّ منهما من حرف الحلق، وقد وقعا في الوسط.

(٥) أي في آخر اللّفظين.

(٦) إلى يوم القيامة، **والشّاهد**: في اللّام من الخيل، والرّاء من الخير، فإنّهما حرفان مختلفان، إلّا أنّهما متقاربان في المخرج، لأنّ مخرج كلّ منهما الحنك واللّسان، وقد وقعا في آخر اللّفظين المتجانسين.

(٧) قال في الكشّاف الهمز الكسر، واللّمز الطّعن، وحاصله: إن هُمَزة مأخوذة من الهمز، وهو الكسر، وكذا اللّمزة مأخوذة من اللّمز، بمعنى الطّعن، أي في المحسوسات وغيرها، ثمّ شاع استعمال الهمز في الكسر في أعراض النّاس، وكسر العرض هتكه، وإبطاله بإلحاق العيب بصاحبه، كما شاع استعمال اللّمز في الطّعن في الأعراض بأن يلحق العيب بصاحبها.

---

[١] سورة الأنعام: ٢٦.

[٢] سورة الهمزة: ١.

وبناء فُعلة(١) يدلّ على الاعتياد(٢) [أو في الوسط نحو: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾[1](٣)].

وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر(٤)، فإنّهما شفويتان، وإن أريد بالتّقارب أن تكون بحيث تدغم إحداهما في الأخرى،

والشّاهد:

في «همزة ولمزة» فإنّ بينهما جناساً لاحقاً، لأنّ الهاء واللّام متباينان ومتباعدان في المخرج، لأنّ الهاء من أقصى الحلق، واللّام من طرف اللّسان، ووقعا في أول اللّفظين المتجانسين.

(١) أي بضم الفاء وفتح العين.

(٢) **فلا يقال:** فلان ضحكة ولا لعبة، إلّا لمن كان ملازماً لذلك بحيث صار عادة له، لا لمن وقع منه ذلك في الجملة.

(٣) فتفرحون وتمرحون بينهما جناس الإلحاق، لاتّحاد نوع حروفهما إلا الميم والفاء وهما غير متقاربين في المخرج.

(٤) لأنّ التّقارب في المخرج موجود بين الفاء والميم، إذ هما شفويّتان معاً إلّا أنّ الفاء من طرف الأسنان العليا مع باطن الشّفة السّفلى، والميم من باطن الشّفتين، ولا يخرجهما ذلك عن كونهما شفويّتين، وقد يجاب بأنّ جناس التّقارب لا يكفي حتّى يوجد نوع خاص منه، كأن يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف ما، وهنا افترق الموضعان لما علمت فالأولى لهذا البحث أن يمثّل بنحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[2]، لأنّ الدّال والهاء متباعدتان مخرجاً، إذ الأولى من اللسّان مع أصول الأسنان، والثّانية من الحلق.

---

[1] سورة الغافر، ٧٥.

[2] سورة العاديات: ٧و٨.

فالهاء والهمزة(١) ليستا كذلك [أو في الآخر نحو: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ﴾[١](٢).

وإن اختلفا] أي لفظا المتجانسين [في ترتيبهما] أي ترتيب الحروف بأن يتّحد النّوع والعدد والهيئة، لكنّ قدم في أحد اللّفظين بعض الحروف، وأخّر في اللّفظ الأخر [سمّي] هذا النّوع [تجنيس القلب نحو: حسامه فتح لأوليائه وحتف لأعدائه(٣)، ويسمّى قلب كلّ] لانعكاس ترتيب الحروف كلّها.

[ونحو: اللّهمّ استر عوراتنا، وآمن روعاتنا. ويسمّى قلب بعض(٤)] إذ لم يقع الانعكاس إلّا بين بعض حروف الكلمة [فإذا وقع أحدهما] أي أحد اللّفظين المتجانسين تجانس القلب [في أوّل البيت و] اللّفظ [الآخر في آخره سمّي] تجنيس القلب حينئذٍ [مقلوباً مجنّحاً] لأنّ اللّفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله: لاح أنوار الهدى من كفّه في كلّ حال(٥).

---

(١) في المثال السّابق، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾، ليسا كذلك، أي الإدغام بينهما مع أنّهما حلقيتان.

(٢) فالأمر والأمن متّفقان، إلّا في الرّاء والنّون وهما غير متقاربين مخرجاً، هذا ما أراده الخطيب في المقام.

لكنّ الكلام في مخرج الرّاء والنّون كالكلام في مخرج الفاء والميم في المثال السّابق من حيث الاختلاف.

(٣) الشّاهد في فتح وحتف، فإنّ الفاء والتّاء في كلّ واحد منهما وقعت بعكسها في الآخر، ويسمّى هذا القسم قلب الكلّ.

(٤) فإنّ الانعكاس إنّما وقع في العين والواو وحدهما، وأما الألف والتّاء والنّون، فإنّها في محالّها، ويسمّى هذا الضّرب قلب بعض، والوجه فيه ظاهر.

(٥) فقوله:

«حال» قلب لقوله: «لاح»، و«لاح» في أوّل البيت، و«حال» في آخره، كأنّهما جناحان له، ولهذه المناسبة سمّي مقلوباً مجنّحاً.

---

[١] سورة النّساء: ٨٣.

[وإذا ولي(١) أحد المتجانسين] أيّ تجانس كان ولذا ذكره باسمه الظّاهر دون المضمر، المتجانس [الآخر سمّي] الجناس [مزدوجاً ومكرّراً أو مردّداً نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[١](٢)] هذا في التّجنيس اللّاحق وأمثلة(٣) الأخر ظاهرة ممّا سبق.[ويلحق بالجناس شيئان: أحدهما أن يجمع اللّفظين الاشتقاق(٤)] وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتّفاق في أصل المعنى [نحو: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾[٢]]

---

(١) أي وقع بإزاء مجانسه الآخر سمّي هذا الجناس صاحب هذه الخاصّيّة «مزدوجاً ومكرّراً ومردّداً» لكونهما زوجين متلاصقين، وبما أنّ أحد المتجانسين شكيل صاحبه من عامّة النّواحي أو أكثرها، فكأنّه قد كرّر، وردّد.

(٢) فقوله تعالى: ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ فيه جناس لاحق، لاختلاف السّين والنّون في نوع الحروف وفي المخرج أيضاً.

(٣) أي أمثلة الأقسام الأخر ظاهرة ممّا سبق، فمثال التّام أن يقال: تقوم السّاعة في ساعة، ومثال المحرّف أن يقال: هذه لك جبّة وجنّة من البرد للبرد، ومثال النّاقص قولهم: جَدّي جَهدي، ومثال المقلوب: أن يقال: هذا السّيف للأعداء والأولياء حتف وفتح.

ثمّ أشار إلى شيئين ليسا من الجناس الحقيقي، ولكنّهما ملحقان في كونهما ممّا يحسن به الكلام الحسن كحسن الجناس، فقال: «ويلحق بالجناس شيئان».

(٤) أي أن يكون اللّفظان مشتقّين من أصل واحد، ثمّ المراد بالاشتقاق هنا هو الاشتقاق الّذي ينصرف إليه اللّفظ عند الإطلاق، وهو الاشتقاق الصّغير المفسّر بتوافق الكلمتين في الحروف الأصول مع التّرتيب والاتّفاق في أصل المعنى، فقوله: «في الحروف الأصول» خرج به الاشتقاق الأكبر، كالثّلب والثّلم، وقوله: «مع التّرتيب» خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجبذ، والرّق والرّقم، وقوله: «والاتّفاق في أصل المعنى» خرج به الجناس التّامّ، لأنّ المعنى فيه مختلف ولذا لم يكن هذا جناساً بل ملحقاً به، لأنّه لابدّ في الجناس من اختلاف معنى اللّفظين.

---

[١] سورة النّمل: ٢٢.

[٢] سورة الرّوم: ٤٣.

فإنّهما مشتقّان من قام يقوم(١).

[والثّاني أن يجمعهما] أي اللّفظين [المشابهة(٢)، وهي ما يشبه الاشتقاق] وليس باشتقاق، فلفظة ما موصولة أو موصوفة.

وزعم بعضهم أنّها مصدريّة(٣) أي إشباه اللّفظين الاشتقاق. وهو غلط لفظاً(٤) ومعنىً، أمّا لفظاً فلأنّه جعل الضّمير المفرد في ـ يشبه ـ للّفظين، وهو لا يصحّ إلّا بتأويل بعيد(٥) فلا يصحّ عند الاستغناء عنه.

وأمّا معنىً فلأنّ اللّفظين(٦) لا يشبهان الاشتقاق، بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق، بأن يكون في كلّ منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف(٧) أو أكثرها لكن لا

---

(١) أي على المذهب الكوفي، ومن مصدر (قام يقوم) وهو القيام بناءً على التّحقيق من أنّ الانشقاق من المصادر كما هو مذهب البصريّين، وفي الأطول أقم مشتقّ من القيام، وهو الانتصاب، والقيم المستقيم المعتدل الّذي لا إفراط فيه ولا تفريط.

(٢) المراد بالمشابهة الأمر المتشابه، فهو مصدر بمعنى اسم فاعل بدليل تفسيرها بقوله: «وهي ما يشبه الاشتقاق»، أي وهي اتّفاق يشبه الاشتقاق أو الاتّفاق الّذي يشبه الاشتقاق، وليس باشتقاق، يعني يشبه الاشتقاق الصّغير وليس باشتقاق صغير.

(٣) أي الحامل له على ذلك إبقاء المشابهة على حقيقتها، فلمّا أبقاها على حقيقتها من المصدريّة احتاج إلى جعل «ما» الّتي فسّرت بها المشابهة مصدريّة.

(٤) أي بيان الغلط من جهة اللّفظ «فلأنّه جعل الضّمير» أي المستتر المفرد في «يشبه» راجعاً إلى اللّفظين، لأنّه جعل فاعل «يشبه» اللّفظين، وهما مثنّى، فيلزم رجوع الضّمير المفرد للمثنّى وهو غلط لفظاً.

(٥) أي وهو كون الضّمير عائداً على اللّفظين باعتبار تأويلهما بالمذكور، أي إشباه ما ذكر من اللّفظين الاشتقاق، وهذا تكلّف لا يحمل عليه اللّفظ مع إمكان الحمل على غيره، بدون تكلّف.

(٦) ذاتيهما لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما في شيء يشبه الاشتقاق كما هو واضح.

(٧) أي كالآية المتقدّمة حيث يكون في القيّم جميع ما في (أقم).

يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق، [نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾[١](١)]، الأوّل من القول، والثّاني من القلا.

وقد يتوهّم أنّ المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير، وهذا أيضاً غلط، لأنّ الاشتقاق الكبير هو الاتّفاق في الحروف الأصول دون التّرتيب، مثل القمر والرّقم والمرق، وقد مثّلوا في هذا المقام بقوله تعالى: [﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[٢](٢)] ولا يخفى أن الأرض مع ﴿أَرَضِيتُم﴾ ليستا كذلك(٣). ـ

[ومنه] أي ومن اللّفظي(٤) [ردّ العجز على الصّدر، وهو(٥) في النّثر أن يجعل أحد اللّفظين المكرّرين] أي المتّفقين في اللّفظ والمعنى [أو أحد المتجانسين]، أي المتشابهين في اللّفظ دون المعنى.

---

(١) أي من الباغضين، فإنّ بين «قال والقالين» ما يشبه الاشتقاق فإنّه يتوهّم في بادئ الرّأي، وقبل التّأمل أنّهما مشتقان من أصل واحد، أعني القول مثل: قال والقائلين، لكنّهما ليسا كذلك، فإنّ قال من القول، والقالين من القلي، فالأوّل أجوف واوي، والثّاني ناقص يائي، لكنّهما جامعان لأكثر الحروف، أعني القاف واللّام.

(٢) أي وما مثّلوا به وهو «الأرض وأرضيتم» ولم تتّفق فيهما الأصول، لأنّ الهمزة في «الأرض» أصليّة، وفي «أرضيتم» للاستفهام لا أصليّة، هذا مع وجود التّرتيب في الحروف فيهما.

(٣) أي ليس من الاشتقاق الكبير لوجود التّرتيب فيه، إذن لا يكون المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير، لأنّ هذا المثال لا يصلح له، بل يكون المراد به ما يشمله ويشمل غيره.

(٤) أي من أنواع البديع اللّفظي، هو النّوع المسمّى برد العجز على الصّدر.

(٥) أي ردّ العجز على الصّدر يكون في النّثر، وفي النّظم، فهو في النّثر أن يجعل أحد اللّفظين المكرّرين وهما متّفقان لفظاً ومعنىً أو أحد المتجانسين، وهما المتشابهان في اللّفظ دون المعنى.

---

[١] سورة الشّعراء: ١٦٨.

[٢] سورة التّوبة: ٣٨.

[أو الملحقين بهما(١)] أي بالمتجانسين يعني اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق [في أوّل الفقرة(٢)] وقد عرفت(٣) معناها [و] اللّفظ [الآخر(٤) في آخرها] أي آخر الفقرة، فتكون الأقسام أربعة، [نحو: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾[1]] في المكرّرين [ونحو(٥): سائل اللّئيم يرجع ودمعه سائل].

---

(١) أي بالمتجانسين والملحقين بالمتجانسين قسمان، ما يجمعهما الاشتقاق، وما يجمعهما شبه الاشتقاق.

(٢) متعلّق بأن يجعل أي هو في النّثر أن يجعل في أول الفقرة أحد المذكورين من تلك الأنواع.

(٣) راجع قسم الإرصاد من البديع المعنوي.

(٤) أي ويجعل اللّفظ الأخير منهما «في آخرها»، أي في آخر تلك الفقرة، والفقرة في أصلها اسم لعظم الظّهر، استعيرت للحلى المصنوعة على هيئته، ثمّ أطلقت على كلّ قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها.

ففي ردّ العجز على الصّدر في النّثر أربعة أقسام:

لأنّ اللّفظين الموجود أحدهما في أوّل الفقرة والآخر في آخرها، إمّا أن يكونا مكرّرين، أو متجانسين، أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق، أو ملحقين بهما من جهة شبه الاشتقاق، فهذه أربعة أتى المصنّف بأمثلتها على هذا التّرتيب، فقال: القسم الأوّل، وهو ما يوجد فيه أحد المكرّرين في أول الفقرة والآخر في آخرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾.

والشّاهد:

هو اللّفظان المكرران وهما (أن تخشى وتخشاه) وقع أحدهما في صدر الفقرة، وثانيهما في آخرها.

(٥) قولهم:

«سائل اللّئيم» أي طالب المعروف من الرّجل الموصوف باللآمة والرّذالة «يرجع ودمعه سائل» فسائل في أول الفقرة وسائل في آخرها متجانسان، لأنّ الأوّل من السّؤال، والثّاني من

---

[1] سورة الأحزاب: ٣٧.

في المتجانسين [ونحو: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾] في الملحقين اشتقاقاً [ونحو: ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾] في الملحقين بشبه الاشتقاق.

[و] هو [في النّظم أن يكون أحدهما] أي أحد اللّفظين المكرّرين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقاً أو شبه اشتقاق [في آخر البيت و] اللّفظ [الآخر في صدر المصراع الأوّل أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثّاني] فتصير الأقسام ستّة عشر حاصلة من ضرب أربعة(١) في أربعة،

السّيلان، وضمير معه راجع إلى السّائل في المشهور، ويحتمل الرّجوع إلى اللّئيم، وهو أبلغ من ذمّ اللّئيم، حيث لا يطيق السّؤال، هذا هو القسم الثّاني، والقسم الثّالث وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين، من جهة الاشتقاق في أوّل الفقرة والآخر في آخرها، نحو قوله تعالى:

﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾[١]، فبين (استغفروا) و(غفّاراً) شبه التّجانس باشتقاق، لأنّ مادّتهما المغفرة، ولفظ (استغفروا) هو أوّل الفقرة في كلام نوح ولفظ قلت لحكايتها.

والقسم الرّابع: وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة شبه الاشتقاق في أوّل الفقرة والآخر في آخرها نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾[٢] فبين (قال) و(القالين) شبه اشتقاق، وبه ألحقا بالمتجانسين فهذه أربعة أقسام من ردّ العجز على الصّدر الّذي يوجد في النّثر

(١) وهي أقسام المكرّرين والمتجانسين والملحقين اشتقاق والملحقين بشبه الاشتقاق في أربعة أقسام محالّ اللّفظ المقابل للذّي في العجز، وتلك المحالّ على صدر المصراع الأوّل وحشوه وعجزه، وصدر المصراع الثّاني، وقد مثّل المصنّف للمتكرّرين بأربعة أمثلة، وللمتجانسين بأربعة، وللملحقين اشتقاقاً بأربعة، ولم يمثّل للملحقين بشبه الاشتقاق إلّا بمثال واحد، ساقه في أثناء أمثلة للملحقين اشتقاقاً فمجموع ما ساقه من الأمثلة ثلاثة عشر، وأهمل ثلاثة، وسنذكر ما أهمله المصنّف من الأمثلة الثّلاثة عند ذكر مثال الملحقين بشبه الاشتقاق تكميلاً للأقسام.

---

[١] سورة نوح: ١٠.
[٢] سورة الشّعراء: ١٦٨.

والمصنّف أورد ثلاثة عشر مثالاً، وأهمل ثلاثة. [كقوله(١):

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه
وليس إلى داعي النّدى بسريع]

فيما يكون المكرّر الآخر في صدر المصراع الأوّل [وقوله:

تمتّع من شيم عرار نجد
فما بعد العشيّة من عرار]

فيما يكون المكرّر الآخر في حشو المصراع الأوّل، ومعنى البيت استمتع بشمّ عرار نجد، وهي وردة ناعمة صفراء طيّبة الرّائحة، فإنّا نعدمه إذا أمسينا لخروجنا من أرض نجد ومنابته. [وقوله: ومن كان بالبيض الكواعب] جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثدياها للنّهود [مغرماً] مولعاً [فما زلت بالبيض القواضب]، أي السّيوف القواطع [مغرماً] فيما يكون المكرّر الآخر في آخر المصرع الأوّل.

---

(١) أي وهذا البيت للإقيشر الأسدي من شعراء الدّولة الأمويّة، والنّدى العطاء، يعنى بابن العمّ نفسه هذا مثال لأوّل أقسام المكرّر، وهو سريع الثّاني في آخر المصراع الثّاني، والأوّل في أوّل المصراع الأوّل.

فالشّاهد فيه واضح، وهو أوّل الأقسام من اللّفظين المكرّرين.

وحاصل المعنى: هذا المذموم سريع إلى الشرّ واللأمة في لطمه وجه ابن العمّ، وليس بسريع إلى العمل بما يدعى إليه من النّدى، أي الكرم.

القسم الثّاني من أقسام المكرّر، وهو ما يكون فيه المكرّر الأوّل منهما في حشو المصراع الأوّل في قول الشّاعر، وهو الصّمّة بن عبد الله القشيري:

تمتّع من شيم عرار نجد
فما بعد العشيّة من عرار

ومعنى البيت أنّه يأمر بالاستمتاع بشمّ عرار نجد، وهي وردة ناعمة صفراء طيّبة الرّائحة، لأنّ الحال يضطرّهم إلى الخروج من نجد ومنابته عند المساء بالسّفر عنها، والشّاهد في لفظ عرار وقع في حشو المصراع الأوّل، وهو مكرّر مع عرار العجز.

القسم الثّالث: وهو ما يكون المكرّر الأوّل في آخر المصرع الأوّل كقول أبي تمّام:

ومن كان بالبيض الكواعب مغرماً
فما زلت بالبيض القواضب مغرماً

[وقوله: وإن لم يكن إلّا معرّج ساعة(١)] هو خبر كان، واسمه ضمير يعود إلى الإلمام المدلول عليه في البيت السّابق وهو:

ألِمّا على الدّار الّتي لو وجدتُها
بها أهلها ما كان وحشاً مقيلها

[قليلاً] صفة مؤكّدة لفهم القلّة من إضافة التّعريج إلى السّاعة، أو صفة مقيّدة، أي إلّا تعريجاً قليلاً في ساعة [فإنّي نافع لي قليلها] مرفوع فاعل نافع، والضّمير للسّاعة، والمعنى قليل من التّعريج في السّاعة ينفعني ويشفي غليل وجدي، وهذا فيما يكون المكرّر الآخر في صدر المصراع الثّاني.[وقوله(٢): دعاني] أي أتركاني(٣)

والشّاهد في أن مغرم الأوّل وقع في آخر المصراع الأوّل، وهو مكرّر مع (مغرماً) في العجز، والمغرم بالشّيء هو المولع به، والكواعب جمع كاعب، وهي الجارية حين يبدو، أي يظهر ثديها في الارتفاع، والقواضب جمع قاضب، وهو السّيف القاطع.

وحاصل المعنى أنّ من كانت لذّته في مخالطة البنات الكواعب، فلا ألتفت إليه لأنّي ما زلّت لذّتي بمخالطة السّيوف القواطع واستعمالها في الحروب.

(١) وتمام البيت:

وإن لم يكن إلّا معرّج ساعة
قليلاً فإنّي نافع لي قليلها

والشّاهد في أن قليلاً الأوّل وقع في صدر المصراع الثّاني، وهو مكرّر مع قليلها في العجز، والمعرّج بفتح الرّاء اسم مصدر من عرّج، وهو خبر لاسم كان الّذي هو ضمير يعود على الإلمام الّذي هو النّزول بالشّيء المفهوم من البيت السّابق.

والمعنى إنّي أطلب منكما أيّها الخليلان أن تساعداني في الإلمام بالدّار الّتي ارتحل عنها أهلها فصارت القيلولة فيها والنّزول فيها موحشة، وأنا لو وجدت أهلُها فيها ما كان مقيلها موحشاً، وإن لم يكن ذلك النّزول وذلك التّعريج إلّا شيئاً قليلاً، فهو نافع لي، يذهب بتذكّر الأحباب فيه بعض همّي، ويشفي غليلي ويرفع حزني.

هذا تمام الكلام في أقسام المكرّرين وأمثلتها. ثمّ شرع في أمثلة المتجانسين وهي أربعة أيضاً.

(٢) أي قول القاضي الأرجاني من شعراء الدّول الأمويّة.

(٣) أي هذا التّفسير إشارة إلى أنّ «دعاني» تثنية دع فعل أمر من ودع يدع، بمعنى ترك

[من ملامكما سفاها] أي خفّة وقلّة عقل [فداعي الشّوق قبلكما دعاني] من الدّعاء، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الأوّل، [وقوله(١): وإذا البلابل] جمع بلبل، وهو طائر معروف [أفصحت بلغاتها(٢) فانف(٣) البلابل] ـ جمع البلبال وهو الحزن، [باحتساء(٤) بلابل] جمع بلبلة بالضّم وهو إبريق فيه الخمر. وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعني البلابل الأوّل في حشو المصراع الأوّل لا صدره، لأنّ صدره هو قوله: وإذا،

يترك، لا تثنية دعا يدعو بمعنى طلب يطلب.

والشّاهد في «دعاني» الواقع في صدر المصراع الأوّل، و«دعاني» الواقع في آخر البيت، وهما ليسا مكرّرين بل متجانسين، لأنّ الأوّل كما تقدّم بمعنى أتركاني، والثّاني بمعنى ناداني.

(١) أي قول أبي منصور الثّعالبي من شعراء الدّولة العباسيّة.

(٢) أي خلصت لغاتها من اللّكنة وجادت، فلم يلحن، أي لم يغلط، والمراد بلغاتها النّغمات الّتي تصدر منها جعل كلّ نغمة لغة.

(٣) فعل أمر من نفي ينفي.

(٤) الاحتساء معناه الشّرب، وحاصل المعنى: أنّه إذا ـ حرّكت البلابل بنغماتها الحسان الخالصة من اللّكنة أحزانك وأشواقك، حيث إنّ الصّوت الحسن يحرّك الأحزان والأشواق، فانف وباعد عنك تلك الأحزان بالشّرب من أباريق الخمر.

والشّاهد باعتبار لفظ البلابل الأوّل الواقع في حشو المصراع الأوّل، والبلابل الآخر الواقع في آخر المصراع الثّاني. هذا هو مثال القسم الثّاني.

والثّالث ما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأوّل هذا ما أشار إليه بقوله «فمشغوف بآيات المثاني» هو القرآن «ومفتون برنّات المثاني».

والشّاهد في أن المثاني الأوّل وقع في آخر المصراع الأوّل، والثّاني في العجز، وهما متجانسان إذ المراد بالمثاني الأوّل القرآن، لأنّه تثنّى فيه القصص والوعد والوعيد، ويطلق لفظ المثاني على الفاتحة منه، لأنّها تثّنى في كلّ ركعة.

والمراد بالمثاني الثّاني أوتار المزامير لأنّها طاقات تثنّى إلى ضمّ بعضها إلى بعض، ورنّاتها نغماتها.

[وقوله: فمشغوف بآيات المثاني] أي القرآن [ومفتون برنّات المثاني] أي بنغمات أوتار المزامير الّتي ضمّ طاق منها إلى طاق، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأوّل [وقوله(١): أمّلتهم(٢) ثمّ تأمّلتهم(٣) فلاح] أي ظهر [لي أن ليس فيهم فلاح] أي فوز ونجاة، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثّاني. [وقوله: ضرائب] جمع ضريبة، وهي الطّبيعة الّتي ضربت للرّجل وطُبع عليها [أبدعتها في السّماح*فلسنا نرى لك فيها ضريبا(٤)]، أي مثلاً، وأصله المثل في ضرب القداح(٥) وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقاً في صدر المصراع الأوّل،

---

(١) أي قول القاضي الأرجاني.

(٢) أي رجوتهم.

(٣) أي تفكّرت في أحوالهم هل هم ممّن يرجى خيره أوّلا، «فلاح لي» بعد التّأمّل أنّهم ليس فيهم فلاح.

والشّاهد: في أنّ فلاح الأوّل وقع في صدر المصراع الثّاني، وفلاح الثّاني في آخر البيت، هذا المثال هو المثال الرّابع.

ثمّ شرع في أمثلة الملحقين اشتقاقاً وهي أربعة: فالأوّل منها وهو ما يكون فيه الآخر منهما في صدر المصراع الأوّل كقوله: «ضرائب».

(٤) وحاصل معنى البيت أنّك أبدعت عادات وسجايا في السّماح والكرم، فلسنا نرى لك في سائر النّاس مثلاً في تلك العادات والسّجايا.

والشّاهد في أنّ ضرائب في أوّل المصراح مشتقّ ممّا اشتقّ فيه لفظاً ضريباً الّذي في العجز فبينهما الإلحاق اشتقاقاً.

ووجه كونهما ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أنّ (ضرائب وضريباً) يرجعان لأصل واحد وهو الضّرب.

(٥) القداح السّهام جمع قِدح، وهو سهم القمار، وإضافة ضرب من إضافة الصّفة للموصوف. يريد أنّه المثل من القداح المضروبة، وهي سهام الميسر، فكلّ واحد منها يقال له ضريب، فهو في الأصل مثل مقيّد ثمّ أريد به مطلق مثل.

والمثال الثّاني ما يكون فيه المشتقّ الآخر منهما في حشو المصراع الأوّل وقد أشار إليه

[وقوله:

إذا المرأ لم يخزن عليه لسانه
فليس على شيء سواه بخزان(١)]

أي إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه ممّا يعود ضرره إليه فلا يحفظه على غيره ممّا لا ضرر له فيه، وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً في حشو المصراع الأوّل. [وقوله: لو اختصرتم من الإحسان زرتكم*والعذب] من الماء [يهجر للإفراط في الخصر(٢)] أي في البرودة، يعني أنّ بُعدي عنكم لكثرة إنعامكم عليّ. وقد توهّم بعضهم أنّ هذا المثال مكرّر حيث كان اللّفظ الآخر في حشو المصراع الأوّل، كما في البيت الّذي قبله، ولم يعرف أن اللّفظين في البيت السّابق ممّا يجمعهما الاشتقاق، وفي هذا البيت ممّا يجمعهما شبه الاشتقاق.

بقوله: «إذا المرأ لم يخزن... »، وهو لامرء القيس بن حجر.

(١) أي إذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه، ولم يحفظه ممّا يعود ضرره إليه، فلا يخزنه على غيره، ولا يحفظه ممّا لا ضرر له فيه بطريق أولى، لأنّه لم يتحافظ فيما يضرّه، فكيف فيما لا يضرّه! وإنّما يضرّ غيره.

والشّاهد في لفظ «يخزن» الواقع في حشو المصراع الأوّل، ولفظ «خزان» الواقع في آخر البيت ممّا يجمعهما الاشتقاق مع اتّفاق المعنى فيهما، فيكونان ملحقين بالمتجانسين بالاشتقاق، وإنّما كانا ملحقين من جهة الاشتقاق، لأنّ «يخزن وخزان» يرجعان لأصل واحد وهو الخزن فهما مشتقّان منه.

(٢) ولا يخفى أنّ هذا البيت مثال للملحقين بشبه الاشتقاق، وقد ذكر المصنّف مثالاً واحداً للملحقين بشبه الاشتقاق قبل استكمال أربعة أقسام الملحقين بالاشتقاق، وكان مقتضى التّرتيب تأخيره هذا المثال بعد استكمال أمثلة أقسام الملحقين بالاشتقاق، ومن هنا ظهر فساد توهّم بعضهم بأنّ هذا المثال مكرّر.

والشّاهد في أنّ بين قوله: «اختصرتم» و«الخصر» شبه الاشتقاق، ولو باعتبار تبادر كونهما من مادّة واحدة.

وحاصل المعنى: لو تركتم كثرة الإحسان «زرتكم» لكن أكثرتم من الإحسان فهجرتكم، ولا غرابة في ذلك لخروج إحسانكم عن حدّ الاعتدال، فأنا أستحي من المجيء

والمصنّف لم يذكر من هذا القسم إلّا هذا المثال، وأهمل الثّلاثة الباقية وقد أوردتها في الشّرح، أوقوله:

فـــدع الـوعـيـد فـمـا وعـيــدك ضائري
أطـنـيـن أجـنـحـة الـذّبـابـة يضيرا

عندكم، لأنّه لا قدرة لي على القيام بحقّ شكر نعمائكم الكثيرة عليّ، فالبيت مدحٌ لهم.

وهذا مثال لما وقع أحد الملحقين بشبه الاشتقاق في آخر البيت، والآخر في حشو المصراع الأوّل، كقوله: «اختصرتم» لتقدّم «لو» عليه.

ثمّ رجع المصنّف إلى تكميل أمثلة الملحقين اشتقاقاً، وأمّا الثّالث من الملحقين اشتقاقاً، وهو ما يكون الآخر منهما في آخر المصراع الأوّل.

فكقول الشّاعر:

فـــدع الـوعـيـد فـمـا وعـيــدك ضائري
أطـنـيـن أجـنـحـة الـذّبـابـة يضير

فبين ضئر ويضير اشتقاق ملحق، والأوّل منهما في آخر المصراع الأوّل، والثّاني في العجز، والمعنى إنّ وعيدك، أي أخبارك بأنّك تنالني بمكروه دعه، فإنّه لا يجديك معي شيئاً، لأنّه بمنزلة طنين، أي صوت أجنحة الذّباب، وذلك الطّنين لا يبالي به، فكذا وعيدك.

وأما الرّابع من الملحقين اشتقاقاً، وهو ما يكون فيه الأخر من الملحقين في صدر المصراع الثّاني فكقوله:

وقـد كـانـت الـبـيض الـقـواضـب فـي الوغى
بـواتـر وهـي الآن مـن بـعـده بتر

(الوغى) أي الحرب، (بواتر) قواطع، (بتر) بمعنى مقطوع الفائدة.

والشّاهد: في أنّ البواتر في صدر المصراع الثّاني، والبتر في العجز، وهما مأخوذان من مادّة البتر، وهو القطع، والمعنى أنّ السّيوف البيض القواضب، أي القواطع من ذاتها كانت في الحروب قواطع لرقاب الأعداء من استعمال الممدوح إيّاها لمعرفته لذلك، وتدرّبه وشجاعته، وهي الآن بعد موته (بتر) إلى مقطوعة الاستعمال، إذ لم يسبق بعده من يستعملها كاستعماله.

وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً وهو ـ ضائري ـ في آخر المصراع الأوّل. [وقوله: وقد كانت البيض القواضب في الوغى] أي السّيوف القواطع في الحرب [بواتر] أي قواطع لحسن استعماله إيّاها [فهي الآن من بعده بتر] جمع أبتر إذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله، وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً في صدر المصراع الثّاني.

وأمّا ما أورده الشّارح من بقيّة أمثلة الملحقين بشبه الاشتقاق، فهي قول الحريري:

ولاح يلحى على جري العنان إلى

ملهى فسحقاً له من لائح لاح

فالشّاهد: في أن لاح الأوّل الواقع في صدر المصراع الأوّل فعل ماض ليلوح بمعنى ظهر، والثّاني اسم فاعل من لحاه، بمعنى شتمه، وبينهما شبه اشتقاق.

وحاصل معنى البيت: أنّه ظهر الشّيب يلومني على جري خيل الشّهوات إلى أماكن اللّهو واللّذات، فبعداً له من ظاهر لائم.

هذا هو المثال الثّاني من أمثلة الملحقين بشبه الاشتقاق.

والمثال الثّالث: وهو ما دفع الملحق الآخر في آخر المصراع الأوّل، هو قول الحريري أيضاً:

ومطّلع إلى تلخيص عاني

ومضطلع بتلخيص المعاني

والشّاهد: في أن الأوّل، أي المعاني الواقع في آخر المصراع الأوّل مأخوذ من عنى يعنى، بمعنى قصد يقصد، والثّاني أي العاني الواقع في آخر البيت مأخوذ من عنا يعنو، بمعنى أسر يأسر، وبينهما شبه اشتقاق.

والمثال الرّابع: وهو ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثّاني هو قول الآخر أي قول غير الحريري:

لعمري لقد كان الثّريّا مكانه

ثَرَاءً فأضحى الآن مثواهُ في الثّرى

وحاصل المعنى: إنّي أقسم بعمري أنّه كانت الثّريا مكانه من حيث الثّروة، أي الغنا، فإنّه يقال في العرف لمن صار غنيّاً وذا ثروة: أنّه أضحى في الثّريّا، أي ارتفع مكانته فصار الآن

[ومنه] أي ومن اللّفظي [السّجع(١) وهو تواطؤ الفاصلتين من النّثر على حرف واحد] في الآخر [وهو(٢) معنى قول السّكّاكي هو] أي السّجع [في النثر كالقافية في الشّعر] يعنى(٣) أنّ هذا مقصود كلام السّكّاكي ومحصوله، وإلّا(٤) فالسّجع على التّفسير المذكور بمعنى المصدر أعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير. وعلى كلام السّكّاكي هو نفس اللّفظ المتواطئ الأخير في أواخر الفِقَرِ، ولذا ذكره السّكّاكي بلفظ الجمع وقال: إنّها في النّثر كالقوافي في الشّعر، وذلك لأنّ القافية لفظ في آخر البيت، إمّا الكلمة نفسها، أو الحرف الأخير منها، أو غير ذلك، على تفصيل

مثواه، أي مسكنه في الثّرى، أي في الأرض، أي مات ودفن في الأرض.

والشّاهد: في أنّ الثّراء الواقع في صدر المصراع الثّاني ناقص واوي، لأنّه مأخوذ من الثّروة، بمعنى الغنى والثّرى الثّاني ناقص يائي، فهما لا يرجعان إلى أصل واحد في الإشقاق، لكنّه يتبادر في بادىء الرّأي أنّهما يرجعان إلى أصل واحد فهما من الملحقين بشبه الاشتقاق.

هذا تمام أمثلة ردّ ـ العجز على الصّدر، ثمّ أشار إلى نوع آخر من البديع اللّفظي.

(١) قد يكون بمعنى اسم المفعول فيكون المراد منه الكلمة المسجوعة، وقد يكون بمعناه المصدري، فيكون المراد منه توافق الكلمتين، وإلى هذا المعنى المصدري أشار بقوله: «وهو تواطوء الفاصلتين من النّثر على حرف واحد» أي توافقهما على حرف واحد.

(٢) أي السّجع بالمعنى المصدري معنى كلام السّكّاكي «أعني السّجع في النّثر كالقافية في الشّعر» من جهة وجوب التّواطؤ في كلّ على حرف في الآخر.

(٣) أي المصنّف، «أنّ هذا» أي تفسير السّجع بالتّواطؤ المذكور محصول كلام السّكّاكي وفائدته، لا أنّه عينه، وذلك أنّ تسمّية السّكّاكي السّجع بالقافية إنّما هو لوجود المعنى المصدري، أعنى التّوافق في كلّ واحد منهما.

(٤) أي وإن لم نقل أنّ هذا التّفسير بالتّواطؤ هو المقصود من كلام السّكّاكي، بل قلنا: إنّه عينه، فلا يصحّ لأنّ السّجع على التّفسير المذكور بمعنى المصدر، أعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، وإن كان صحيحاً في نفسه، ومن الأقوال في المقام إلّا أن كلام السّكّاكي يدلّ على أنّ السّجع نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة دون تواطؤ الفاصلتين، كما ذكره الشّارح، «ولذا ذكره السّكّاكي» أي ولأجل كون السّجع عند السّكّاكي هو نفس اللّفظ المتواطئ لا

المذاهب، وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الأبيات على حرف واحد.فالحاصل إنّ السّجع قد يطلق على الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار توافقها الكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى، وقد يطلق على نفس توافقها، ومرجع المعنيين واحد(١). [وهو] أي السّجع [ثلاثة أضرب: مطرف(٢) إن اختلفتا] أي الفاصلتان [في الوزن نحو: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾[1]] فإنّ الوقار والأطوار مختلفان وزناً(٣)، [وإلّا] أي وإن لم يختلفا في الوزن [فإن كان ما في إحدى القرينتين(٤)] من الألفاظ [أو] كان [أكثره] أي أكثر ما في إحدى القرينتين [مثل ما يقابله من] القرينة [الأخرى(٥) في الوزن(٦) والتّقفية] أي التّوافق على الحرف الأخير [فترصيع(٧)

المعنى المصدري وهو التّواطؤ، ذكره السّكّاكي بلفظ الجمع حيث قال: «إنّها»، أي الأسجاع في النّثر كالقوافي في الشّعر.

والسّجع لا يجمع إلّا إذا كان بمعنى اللّفظ، ولو أراد المصدر لعبّر بالإفراد، لأنّ المصدر لا يجمع فتعيّنت إرادة اللّفظ من السّجع، وهذا دليل على أنّ السّجع عند السّكّاكي بمعنى اللّفظ لا بمعنى المصدر.

(١) أي وهو التّوافق المذكور، فإنّ المعنى الثّاني نفس التّوافق، والأوّل الكلمة من حيث التّوافق فهو المسمّى في الحقيقة.

(٢) أي الأوّل منها يسمّى المطرف إن اختلفت الفاصلتان في الوزن العروضي مع الاتّفاق في التّقفية إلى الحرف الأخير. نحو قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾.

(٣) فإنّ ثاني «وقاراً» متحرّك، وثاني «أطواراً» ساكن.

(٤) أي الفقرتين، سمّيت بذلك لأنّها تقارن الأخرى.

(٥) أي مثل ما يقابله من الألفاظ الكائنة في القرينة الأخرى، يعني ما عدا الفاصلتين، لأنّ الموضوع حصول الموازنة في الفاصلتين، فلا معنى لإدراجه في هذا الاشتراط.

(٦) متعلّق بـ«مثل» لأنّه في معنى مماثل.

(٧) أي فالسّجع الكائن على هذه الصّفة يسمّى ترصيعاً، تشبيهاً له بجعل إحدى

---

[1] سورة نوح: ١٣و١٤.

نحو: فهو يطبع الأسجاع بجوهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه] فجميع ما في القرينة الثّانية موافق لما يقابله من القرينة الأولى، وأمّا لفظ ـ فهو ـ فلا يقابله شيء من الثّانية(١). ولو قال بدل الأسماع الآذان كان مثالاً لما يكون أكثر ما في الثّانية موافقاً لما يقابله في الأولى(٢).[وإلّا(٣) فهو متوازٍ]، أي وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فهو السّجع المتوازي [نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾[1](٤)]، لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتّقفية جميعاً.

اللّؤلؤتين في العقد في مقابلة الأخرى، المسمّى لغة بالتّرصيع، وكان الأولى للمصنّف أن يقول: فمرصّع، على صيغة اسم المفعول، ليناسب قوله: «مطرف»، فمثال مساواة جميع الألفاظ في القرينين قول الحريري «فهو» أي الواعظ «يطبع» أي يزيّن «الأسجاع بجواهر لفظه» الشّبيه بالجوهر «ويقرع» أي يدقّ، أي يؤثّر في الأسماع بزواجر وعظه، شبّه الأسماع بأبواب تقرع بالأصابع لتفتح. فالمعتبر في التّرصيع مساواة القرينة للأخرى بعد توافق فاصلتهما وزناً وتقفية.

ومحلّ الشّاهد: أنّ وعظه فاصلة موازنة للفاصلة الأولى، وهي لفظه، فخرج السّجع حينئذٍ عن كونه مطرفاً، ثمّ إنّ كلّ كلمة من القرينة الأولى موافقة لما يقابلها من القرينة الثّانية وزناً وتقفية، وذلك لأن يطبع موازن ليقرع، والقافية فسمعها العين، والأسجاع موازن للأسماع والقافية، فيهما العين أيضاً، وجواهر موازن لزواجر والقافية فيهما الرّاء.

(١) فلذلك قلنا: إنّ ذلك مثال لمساواة جميع الألفاظ.

(٢) وذلك لعدم توافق الأسماع والآذان في الوزن والتّقفية، إذ وزن أسجاع أفعال، وليس وزن آذان الآن أفعال وإن كان وزنه في الأصل أفعال.

(٣) أي وإن لم يكن ما في إحدى القرينتين ولا أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى فهو مما يقال له السّجع المتوازي وهو الضّرب الثّالث.

(٤) الشّاهد في «سررٌ وأكواب» فإنّهما مختلفان في الوزن والتّقفية جميعاً، وهو واضح. لأنّ لفظ «فيها» لا يقابله لفظ من الأخرى، وسررٌ وهو نصف ما بقي، لأنّ العبرة هنا بالألفاظ دون نفس الحروف يقابله من الأخرى أكواب، وهو نصف الأخرى وهما مختلفان وزناً وتقفيةً معاً كما لا يخفى.

---

[1] سورة المرسلات، ١٠و٢.

وقد يختلف الوزن فقط نحو: [﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا﴾[١](١)].وقد تختلف التّقفية فقط كقولنا: حصل النّاطق والصّامت، هلك الحاسد والشّامت(٢).[قيل: وأحسن السّجع ما تساوت قرائنه نحو: ﴿فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾[٢](٣)، ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾، ثمّ]، أي بعد أن لا تتساوى قرائنه، فالأحسن [ما طالت قرينته الثّانية(٤)

(١) الشّاهد: في «عرفاً وعصفاً» لأنّهما مختلفان وزناً فقط، أمّا «المرسلات والعاصفات» فقد يقال: إنّهما أيضاً مختلفان وزناً متّفقان تقفية، لأنّ وزن مرسلات مفعلات، ووزن عاصفات فاعلات، والتّقفية في كلّ منهما التّاء، فهما أيضاً من أقسام المتوازي.

وفيه نظر لأنّ المعتبر من الوزن في المقام الوزن العروضي لا الوزن الصّرفي، والمراد من الوزن العروضي، كما قرّر في محلّه، هو الموافقة في عدد الحركات والسّكنات وترتيبها، سواءً كانت موافقة في شخص الحركات أيضاً، كضارب ويضرب أم لا، كناصر وينصر، فعلى هذا يكون «المرسلات» موافقاً للعاصفات وزناً وتقفية، فهما من أقسام التّرصيع لا المتوازي.

(٢) الشّاهد في «حصل وهلك» فإنّهما مختلفان تقفيةً متّفقان وزناً، وكذا النّاطق والحاسد. وأمّا «الصّامت والشّامت» فهما متّفقان وزناً وتقفيةً. وذلك لوجود اتّفاق الفاصلتين في جميع أقسام السّجع فلا تغفل.

(٣) هذه قرينة ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ قرينة أخرى، ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ قرينة أخرى أيضاً، فهذه القرائن الثّلاث متساوية في كون كلّ واحدة منها مركّبة من لفظين، والسّدر شجر معروف، وهو كثير في بعض بلاد العرب، والمخضود الّذي لا شوك له «وطلح» وهو شجر موز، والمنضود الّذي نضد بالحمل، أي الثّمر من أسفله إلى أعلاه.

(٤) بشرط أن لا يكون طول الثّانية متفاحشاً، وذلك بأن لا تكون الزّيادة أكثر من ثلاثة ألفاظ، وإلّا كان قبيحاً، ومحلّ القبح إذا وقعت القرينة الثّانية الطّويلة بعد فقرة واحدة.

أمّا لو كانت الثّانية الطّويلة بعد فقرتين فأكثر فلا قبح، لأنّ الأوّلين أو أكثر حينئذٍ بمنزلة قرينة واحدة.

[١] سورة نوح: ١٣و١٤.

[٢] سورة الواقعة: ٢٨.

نحو: ﴿خُذُوهُ﴾[١](١) ﴿فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾] من التصلية(٢).

[ولا يحسن أن يؤتى بقرينته] أي يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى [أقصر منها] قصراً [كثيراً] لأنّ السّجع قد استوفى أمده في الأوّل بطوله، فإذا جاء الثّاني أقصر منه كثيراً يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها.

وإنّما قال: كثيراً، احترازاً عن نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۝١ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾[٢](٣).

[والأسجاع(٤) مبنيّة على سكون الأعجاز] أي أواخر فواصل القرائن، إذ لا يتم التّواطؤ والتّزاوج في جميع الصّور إلّا بالوقف والسّكون [كقولهم: ما أبعد ما فات،

---

(١) هذه قرينة ﴿فَغُلُّوهُ﴾ هذه قرينة ثانية، وهما متساويتان من حيث الألفاظ فهذا مثال لما وقعت الطّويلة بعد قرينتين.

(٢) وهي الإحراق بالنّار.

(٣) فإنّ الأولى مع حرف الجرّ والاستفهام تسع كلمات، والثّانية ستّة.

والحاصل:

إن القصر كالزّيادة إلى ثلاث لا يضرّ، إذ المضرّ هو الزّيادة بأكثر من الثّلاث.

(٤) أي الألفاظ المسجعة، فالمصدر بمعنى اسم المفعول، وذلك لأنّ قوله: «مبنيّة على سكون الأعجاز» لا يلائم المعنى المصدري لأنّه التّوافق والتّوافق أمر معنوي لا عجز له حتّى يسكن.

فحاصل الكلام في المقام:

أنّ أصل الألفاظ المسجعة أن تكون ساكنة الأعجاز، أي الأواخر، أي أواخر فواصل القرائن، لأنّ الغرض من السّجع هو التّوافق بين الفواصل، ولا يتمّ ذلك الغرض إلّا بالوقف والبناء على السّكون.

---

[١] سورة الحاقّة: ٣٠.

[٢] سورة الفيل: ١و٢.

وأقرب ما هو آت] إذ لو لم يعتبر السّكون لفات السّجع، لأنّ التّاء من ـ فات ـ مفتوح(١)، ومن ـ آتٍ ـ منوّن(٢) مكسور.

[قيل: ولا يقال في القرآن أسجاع(٣)] رعاية للأدب وتعظيماً له، إذ السّجع في الأصل هدير الحمام ونحوه، وقيل: لعدم الإذن الشّرعي(٤).

وفيه نظر، إذ لم يقل أحد بتوقّف أمثال هذا على إذن الشّارع، وإنّما الكلام في أسماء الله تعالى [بل يقال] للأسجاع في القرآن، أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة [فواصل.

وقيل: السّجع غير مختص بالنّثر، ومثاله في النّظم قوله: تجلّى به رشدي، وأثرت] أي صارت ذا ثروة [به يدي(٥)، وفاض(٦) به ثمدي] هو بالكسر الماء القليل، والمراد

---

(١) أي بالفتحة البنائيّة.

(٢) أي منوّن بتنوين العوض.

(٣) يعني أنّه ينهى عنه ولكن لا لعدم وجود السّجع في القرآن بل لرعاية الأدب والتّعظيم، وتنزيهه عن تصريح بما أصله يكون في الحيوانات العجم، لأنّ السّجع في الأصل هدير الحمام أي صوتها، أو تصويت النّاقة.

والحاصل:

إنّ كلاً من هدير الحمام وتصويت النّاقة يقال له: السّجع، في اللّغة، فيمنع من إطلاقه على كلام الله المجيد، ولذا رؤوس الآيات فواصل، ولم تسمّ أسجاعاً.

(٤) أي قيل: إنّ النّهي عن إطلاق السّجع على القرآن لعدم الإذن الشّرعي.

وأجاب الشّارح عنه بقوله:

«وفيه نظر» إذ لم يقل أحد بتوقّف إطلاق السّجع على القرآن على إذن الشّارع، وإنّما الخلاف في أسماء الله تعالى، هل يحتاج في إطلاقها إلى إذن الشّارع أو لا؟

(٥) أي صارت يدي بهذا الممدوح ذات ثروة، أي كثرة مال.

(٦) أي سال «به» أي بالممدوح «ثمدي» وهو هنا المال القليل، وأصله أن يستعمل في الماء القليل، «وأَوْرَى» بفتح الهمزة والرّاء «به زندي» أي صار ذا وَرى، أي صار زندي ذا نار، وذلك لأنّ من معاني الهمزة في باب الإفعال الصّيرورة، نحو: أثمر الشّجر، أي صارت ذات ثمرة.

ههنا المال القليل [وأورى] أي صار ذا وَرى [به زندي(١)] فأمّا أُورِي بضم الهمزة وكسر الرّاء ـ على أنه متكلّم المضارع من ـ أوريت الزّند أخرجت ناره ـ فتصحيف(٢)، ومع ذلك يأباه الطّبع(٣).[

ومن السّجع على هذا القول] أي القول بعدم اختصاصه بالنّثر [ما يسمّى التّشطير، وهو جعل كلّ من شطري البيت سجعة مخالفة لأختها] أي للسّجعة الّتي في الشّطر الأخير(٤)، وقوله: سجعة، في موضع المصدر، أي مسجوعاً سجعة، لأنّ الشّطر نفسه ليس بسجعة، أو هو مجاز بتسمّية للكلّ باسم جزئه. [كقوله(٥): تدبير معتصم بالله منتقم* لله مرتغب في الله]
أي راغب فيما يقرّبه من رضوانه، [مرتقب] أي منتظر ثوابه أو خائف عقابه(٦)، فالشّطر الأوّل سجعة مبنيّة على الميم، والثّانية سجعة مبنيّة على الباء.[ومنه] أي ومن اللّفظي، [الموازنة وهي تساوي الفاصلتين] أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين(٧)، أو من المصراعين(٨).

---

(١) البيت لأبي تمّام، والضّمير في قوله: «تجلّى» لنصر المذكور في البيت السّابق.

(٢) أي تغيير لشكل الكلمة، لأنّها بفتح الهمزة والرّاء لا بضمّ الهمزة وكسر الرّاء.

(٣) لأنّ الضّماير قبله للغيبة، فالسّياق يقتضي أن يكون هذا للغيبة أيضاً.

(٤) وذلك بأن لا يتوافقا في الحرف الأخير، وبعبارة واضحة إنّ التّشطير أن يجعل كلّ مصراع من البيت مشتملاً على فقرتين، والفقرتين في المصراع الأوّل مخالفتين في التّقفية للفقرتين للمصراع الثّاني.

(٥) أي قول أبي تمام يمدح المعتصم حين فتح عموريّة.

(٦) أو كليهما على ما هو صفة المؤمنين، والشّاهد: في أنّ الشّطر الأوّل سجعة مبنيّة على الميم، والثّاني على الباء، وقوله: «تدبير» مبتدأ، وخبره في البيت الثّالث، وهو قوله:

لم يرم قوماً ولم ينهد إلى بلد
إلّا تقدّمه جيشٌ من الرّعب

(٧) فيما إذا كان الكلام نثراً.

(٨) فيما إذا كان الكلام نظماً، واستعمال الفاصلة حينئذٍ مجاز، لأنّه استعمال في غير ما وضع له في الاصطلاح.

[في الوزن دون التّقفية، نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ۝ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾[1]] فإنّ مصفوفة ومبثوثة متساويتان في الوزن لا في التّقفية(١)، إذ الأولى على الفاء والثّانية على التّاء، ولا عبرة بتاء التّأنيث في القافية على ما بيّن في موضعه، وظاهر قوله: دون التّقفية، أنّه يجب في الموازنة عدم التّساوي في التّقفية حتّى لا يكون نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ۝ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾[2]، من الموازنة(٢).

ويكون بين الموازنة والسّجع مباينة إلّا على رأي ابن الأثير، فإنّه يشترط في السّجع التّساوي في الوزن والتّقفية، ويشترط في الموازنة التّساوي في الوزن دون الحرف الأخير فنحو: شديد وقريب، ليس بسجع،

---

(١) لأنّ التّقفية في الأوّل على الفاء، وعلى التّاء في الثّاني، إذ لا عبرة بتاء التّأنيث على ما بيّن في علم القوافي، فإنّهم قالوا في ذلك العلم: إنّ تاء التّأنيث ليست من حروف التّقفية.

(٢) لوجود التّوافق في التّقفية، وشرط الموازنة عدم الاتّفاق فيها، وتباين اللّوازم يقتضي تباين الملزومات، فتكون النّسبة بين السّجع والموازنة هي التّباين.

ويحتمل أن يكون الكلام على تقدير، أي يشترط في الموازنة التّوافق في الوزن دون اشتراط التّوافق في التّقفية، وإذا لم يشترط فيه التّوافق في التّقفية جاز أن تكون مع التّقفية وعدمها بشرط اتّحاد الوزن، وعليه فيكون بينها وبين السّجع العموم من وجه، لأنّه شرط فيه اتّحاد التّقفية بلا شرط اتّحاد الوزن، فيصدقان في نحو: ﴿سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ۝ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ لوجود الوزن والتّقفية معاً، وينفرد السّجع بنحو ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾[3] لوجود التّقفية فيكون سجعاً، دون الوزن فلا يكون موازنة.

وتنفرد الموازنة بنحو:

﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ۝ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾، لوجود الوزن، فيكون موازنة، دون التّقفية فلا يكون سجعاً.

---

[1] سورة الغاشية، ١٥و١٦.

[2] سورة الغشية، ١٣و١٤.

[3] سورة نوح، ١٣و١٤.

وهو أخصّ من الموازنة(١).

[وإذا تساوى الفاصلتان] في الوزن دون التّقفية، [فإن كان ما في إحدى القرينتين] من الألفاظ [أو أكثره مثل ما يقابله من] القرينة [الأخرى في الوزن] سواء كان يماثله في التّقفية أو لا [خصّ] هذا النّوع من الموازنة [باسم المماثلة] وهي لا تختصّ بالنّثر كما توهّمه البعض من ظاهر قولهم: تساوي الفاصلتين(٢)، ولا بالنّظم على ما ذهب إليه البعض، بل تجري في القبيلين، فلذلك أورد مثالين نحو قوله تعالى: [﴿ وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[1](٣).

وقوله: مها الوحش] جمع مَهَاة، وهي البقرة الوحشيّة [إلّا أنّ هاتا] أي هذه النّساء [أوانس(٤)، - [قنا الخطّ(٥) إلّا أن تلك] القنا(٦) [ذوابل]، وهذه النّساء نواضر.

---

(١) فإنّه لا يشترط في الموازنة التّساوي في التّقفية، كما يشترط في السّجع فتكون الموازنة أعمّ من السّجع.

(٢) أي بناءً على أنّ الفاصلتين يختصّان بالنّثر غافلاً عن إطلاقهما على ما في الشّعر توسّعاً، وهنا توهّم اختصاص الموازنة بالنّظم، لأنّه أنسب بوزنه باسم الموازنة، وهذا التّوهّم سخيف في الغاية، لأنّ الاسم لا تحقّق مدلوله كلفظ الموضوع لبعض الأشقياء.

(٣) والشّاهد: في أنّ بين الآيتين تقفية، فيكون هذا المثال ردّاً للتّوهّمين المتناقضين، هذا في النّثر، وأمّا مثال النّظم فهو قول أبي تمّام في مدح نسوة «مها الوحش»، أي بقر الوحش، أي هذه النّسوة كمها الوحش في سعة الأعين، وسوادها وجمال أعضائها.

(٤) أي يأنس بهنّ العاشق دون الوحشيّات، فزدن في الفضل بهذا المعنى.

(٥) وهنّ أيضاً «قنا الخطّ» في طول القدّ واستقامته، و«القنا» جمع القناة، وهي الرّمح، والخطّ موضع باليمامة، وهو خطّ هجر تنسب إليه الرّماح المستقيمة.

(٦) أي تلك الرّماح «ذوابل» جمع ذابل من الذّبول ضد النّعومة، ففضّلن الرّماح بكونهنّ نواعم لا ذوابل، فالنّساء هؤلاء كمها الوحش، وزدن بالأنس، وكالقنا وزدن بالنّضارة والنّعومة.

والشّاهد في أن مها من المصراع الأوّل موازن للقنا من المصراع الثّاني، وأوانس من الأوّل موازن للذّوابل من الثّاني، ولكن هاتا في الأوّل، وتلك في الثّاني غير متوازنين، فهذا مثال من الشّعر لما تساوى فيه الجُلّ، ومثال ما تساوى فيه الكلّ قول أبي تمّام:

---

[1] سورة الصّافّات، ١١٧و١١٨.

والمثالان ممّا يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى، لعدم تماثل ـ آتيناهما وهديناهما ـ وزناً وكذا ـ هاتا وتلك ـ ومثال الجميع قول أبي تمام:

فاحجم لمّا لم يجد فيه مطمعا
وأقدم لما لم يجد عنك مهربا

وقد كثر ذلك في الشّعر الفارسي، وأكثر مدائح أبي الفرج الرّومي من شعراء العجم على المماثلة، وقد اقتفى الآنوري أثره في ذلك.[ومنه] أي ومن اللّفظي: [القلب] وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته، وبدأت بحرفه الأخير إلى الأوّل كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام، ويجري في النّثر والنّظم [كقوله:

مودّته تدوم لكلّ هول
وهل كلّ مودّته تدوم(١)

في مجموع البيت، وقد يكون ذلك في المصراع كقوله: أرانا الإله هلالاً أنارا(٢)،

فاحجم لمّا لم يجد فيه مطمعا
وأقدم لما لم يجد عنك مهربا

ولا شكّ أن كلّ لفظ من المصراع الأوّل موازن لما يقابله من المصراع الثّاني، والمعنى أنّ هذا الأسد لما لم يجد فيك لقوّتك عليه طمعاً في تناولك فأحجم، ولما عرف أنّه لا ينجو منك أقدم دهشاً، فإقدامه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النّجاة لا للشّجاعة وهذا النّوع هو تساوي الكلّ هو الأحسن.

(١) فإنّك إذا بدأت بالميم من تدوم في آخر المصراع الثّاني، ثمّ بما قبله وهكذا إلى أن وصلت إلى الميم من مودّته في أوّل المصراع الأوّل، كان الحاصل مجموع هذا البيت، ولكن مع التّصرف، وإلّا فلا يحصل ما كان قبل القلب، هذا كلّه في النّظم، وأمّا في النّثر فما أشار إليه «وفي التّنزيل... ».

(٢) فإنّه قد ذكر المقلوبين معاً لأنّك إن بدأت بحرفه الأخير ثمّ بما قبله وهكذا، إلى ان وصلت إلى الحرف الأوّل كان الحاصل المصراع الآخر، وهو عين هذا المصراع ولكن مع التّصرف كما عرفت، فتدبّر.

وفي التّنزيل: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾[1]، و(١) ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[2]]، والحرف المشدّد في حكم المخفّف، لأنّ المعتبر هو الحروف المكتوبة.

وقد يكون ذلك في المفرد نحو: سلس(٢) وتغاير القلب بهذا المعنى(٣) لتجنيس القلب(٤) ظاهر فإنّ المقلوب ههنا(٥) يجب أن يكون عين اللّفظ الّذي ذكر بخلافه(٦) ثمّة، ويجب ثمّة(٧) ذكر اللّفظين جميعاً بخلافه ههنا. ـ

[ومنه] أي ومن اللّفظي: [التّشريع(٨)]ويسمّى التّوشيح وذا القافتين أيضاً [وهو بناء البيت على قافيتين يصحّ المعنى عند الوقوف على كلّ منهما] أي من القافيتين.

---

(١) لكنّ الواو خارج عن التّمثيل.

(٢) هو بفتح اللّام وكسرها، فالأوّل مصدر والثّاني وصف.

(٣) أي بالمعنى المذكور «وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته... ».

(٤) أي وهو أن يقدّم في أحد اللّفظين المتجانسين بعض الحروف، ويؤخّر ذلك البعض في اللّفظ الآخر، أي مثل: اللّهمّ استر عوراتنا وآمن روعاتنا.

(٥) أي في القلب بالمعنى المذكور.

(٦) أي بخلاف تجنيس القلب.

(٧) أي يجب في تجنيس القلب أن يذكر اللّفظ الّذي هو المقلوب مع مقابله كما في عوراتنا وروعاتنا، بخلاف القلب هنا فيذكر اللّفظ المقلوب وحده.

(٨) ولـمّا كان في هذا الاسم نوع من قلّة الأدب، لأنّ أصل التّشريع عند أهله تقرير أحكام الشّرع، وهو وصف لله تعالى أصالة، ووصف لرسوله ﷺ نيابة، فالأحسن أن يسمّى باسم آخر قال: «ويسمّى التّوشيح»، وهو في الأصل التّزيين باللآلئ ونحوها. ويسمّى ذا القافيتين أيضاً، والتّسمية الأخيرة أدلّ وأصرح في معناه، وأقرب لقوله: «وهو بناء البيت على قافيتين يصحّ المعنى» أي يكون المعنى تاماً بحيث يصحّ السّكوت عليه، كما بيّن في تعريف الكلام.

---

[1] سورة الأنبياء، ٣٣.

[2] سورة المدّثّر، ٣.

فإن قيل(١): كان عليه أن يقول: يصحّ الوزن والمعنى عند الوقوف على كلّ منهما، لأنّ التّشريع هو أن يبني الشّاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أيّ القافيتين وقفت كان شعراً مستقيماً.

قلنا(٢) القافية إنّما هي آخر البيت، فالبناء على قافيتين لا يتصوّر إلّا إذا كان البيت بحيث يصحّ الوزن ويحصل الشّعر عند الوقوف على كلّ منهما، وإلّا لم تكن الأولى قافية [كقوله(٣): يا خاطب الدّنيا] من خَطَب المرأة [الدّنيّة] أي الخسيسة [أنّها* شرك الرّدى] أي حبالة الهلاك [وقرارة الأكدار] أي مقرّ الكدورات، فإن وقفت

---

(١) ولما علم من قول الماتن «وهو بناء البيت...» أنّ هذا القسم من الحسن اللّفظي مختصّ بالشّعر، والشّعر لا يستقيم، بل لا يصحّ إلّا بالوزن، وهو لم يذكره في التّعريف.

اعترض عليه بما أشار ـ إليه الشّارح بقوله: «وكان عليه أن يقول: يصحّ الوزن والمعنى عند الوقوف على كلّ منهما» لأنّه يجب في التّشريع أن يكون مستقيماً على أيّ القافيتين وقفت، لأنّهم فسروا التّشريع بأن يبني الشّاعر أبيات القصيدة حال كونها ذات قافيتين على بحرين من البحور الّتي ذكرت في علم العروض بطريق التّفصيل، «أو على ضربين» أي قسمين من بحر واحد.

والحاصل أن يبني الشّاعر جميع أبيات القصيدة أو بعضها على قافيتين فعلى أيّ القافيتين وقفت كان شعراً مستقيماً من حيث الوزن وتامّاً من حيث المعنى.

(٢) إشارة إلى الجواب، وحاصل الجواب أنّ لفظ القافيتين مشعر باشتراط الوزن مع صحّة المعنى، لأنّ القافية لا تكون إلّا في البيت فيستلزم تحقّق القافية تحقّق استقامة الوزن، لأنّ القافية لا تسمّى قافية إلّا مع استقامة الوزن، وعليه لا يرد أنّه بقي على المصنّف ذكر الوزن، لأنّه مفهوم من ذكر القافية، فلا حاجة إلى التّصريح به.

(٣) أي الحريري «يا خاطب» من خطب المرأة، أي مأخوذ من خطب فلان المرأة، أي أراد أن يتزوّجها، «الدّنيّة» صفة الدّنيا، «أنّها» أي الدّنيا «شرك الرّدى» أي شبكة الموت.

فلهذا البيت قافيتان إحداهما كالرّدى والثّانية دار. وعلى أيّهما وقفت يصحّ معنى البيت، وبناء البيت على قافيتين أقلّ ما يجب في التّرشيح، ولا يقتصر عليه كما يشعر به التّسمّية بذي القافيتين.

على الرّدى، فالبيت من الضّرب الثّامن من الكامل(١)، وإن وقفت على ـ الأكدار ـ فهو من الضّرب الثّاني منه(٢) والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت إلى أوّل ساكن يليه(٣)، مع الحركة الّتي قبل ذلك السّاكن، فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ ـ الرّدى ـ مع حركة الكاف من ـ شرك ـ والقافية الثّانية هي من حركة الدّال من ـ الأكدار ـ إلى الآخر، وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلّف.

ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشّعر الفارسي، وهو أن تكون الألفاظ الباقية بعد القوافي الأوّل بحيث إذا جمعت كانت شعراً مستقيم المعنى. [

ومنه] أي ومن اللّفظي: [لزوم ما لا يلزم(٤)]، ويقال له الإلزام، والتّضمين(٥) والتّشديد(٦)، والإعنات(٧) أيضاً. [وهو(٨) أن يجيء قبل حرف الرّوي]، وهو الحرف الّذي تبني عليه القصيدة، وتنسب إليه، فيقال: قصيدة لاميّة، أو ميميّة، مثلاً، من ـ رَوَيْتُ الحبل إذا فتلته ـ لأنّه يجمع بين الأبيات كما أنّ الفتل يجمع بين قوى الحبل،

---

(١) وأصله كما في علم العروض متفاعلن ستّ مرّات، وأنّه يسدّس على الأصل تارةً، ويربّع أخرى، والتّفصيل في محلّه.

(٢) أي من الكامل.

(٣) أي أوّل ساكن قبله.

(٤) وإنّما سمّي بذلك، لأن المتكلّم شاعراً كان أو ناثراً ألزم على نفسه شيئاً لم يكن لازماً له.

(٥) أي يقال له «التّضمين» أيضاً، وذلك لتضمينه، أي المتكلّم قافيته ما لا يلزمها.

(٦) أي ويقال له: «التّشديد» أيضاً، لإيقاع المتكلّم نفسه في شدّة.

(٧) أي يقال له (الإعنات) أيضاً، لإيقاع المتكلّم نفسه في عنت ومشقّة.

(٨) أي لزوم ما لا يلزم المسمّى بما ذكر «أن يجيء قبل حرف الرّوي» أو يجيء قبل «ما في معناه»، أي قبل ما في معنى الرّوي «من الفاصلة» بيان لما، وأطلق الفاصلة على الحرف الّذي هو في معنى الرّوي، وهو الحرف الّذي تختم به فاصلة من الفواصل. فإطلاق الفاصلة على الحرف الأخير الّذي تختم به الفاصلة من باب إطلاق الجزء على الكلّ.

أو من ـ رويت على البعير، إذا شددت عليه الرّوَاء ـ وهو الحبل الّذي يجمع به الأحمال. [أو ما في معناه]، أي قبل الحرف الّذي هو في معنى حرف الرّوي [من الفاصلة] يعني الحرف الّذي وقع في فواصل الفِقَر موقع حرف الرّوي في قوافي الأبيات، وفاعل ـ يجيء ـ هو قوله: [ما ليس بلازم في السّجع] يعني أن يؤتى قبله بشيء لو جُعل القوافي، أو الفواصل أسجاعاً(١) لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشّيء(٢)، وتمّ السّجع بدونه.فمن زعم أنّه كان ينبغي أن يقول ما ليس بلازم في السّجع أو القافية ليوافق قوله: قبل حرف الرّوي أو ما في معناه، فهو لم يعرف معنى هذا الكلام(٣).

---

(١) أي لو جعل القوافي أو الفواصل أسجاعاً، بأن حوّلت القوافي عن وزن الشّعر، وجعلت أسجاعاً، وكذلك الفواصل إذا غيّرت عن حالها، وجعلت أسجاعاً آخر لم يلزم الإتيان بذلك الشّيء.

(٢) والحاصل إنّ قوله: «ما ليس بلازم في السّجع» معناه أنّه لو حوّلنا القافية في النّظم، أو الفاصلة في النّثر إلى السّجع لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشّيء، فليس معناه أن السّجع الآن موجود في النّثر حتّى يختصّ التّعريف بالنّثر فقطّ، ولا يشتمل النّظم.

(٣) أي لم يعرف معناه المراد منه، والحاصل إنّ هذا المعترض فهم أنّ مراد المصنّف بالسّجع الفواصل.

فاعترض عليه وقال: كان الأولى له أن يزيد القافية بأن يقول ما ليس بلازم في السّجع، أي الّذي يكون في الفواصل، ولا في القافية الّتي تكون في الشّعر ليوافق قوله: «قبل حرف الرّوي أو ما في معناه»، وهو حرف السّجع.

فردّ الشّارح على هذا المعترض، بما حاصله: أنّ هذا المعترض لم يفهم مراد المصنّف، لأنّه ليس مراده بالسّجع الفواصل، وإنّما مراده أنّ الفواصل والقوافي لزوم ما لا يلزم فيها، هو أن يجيء بشيء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشّيء، تلك القوافي، ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعاً، وتحويلها إلى خصوص السّجع، ويدلّ على أنّ ما فهمه ذلك المعترض ليس مراد المصنّف إتيانه بالسّجع اسماً ظاهراً، إذ الفواصل والأسجاع من واد واحد، فلو أراد المصنّف ما ذكره لكان المناسب أن يقول: ما ليس بلازم فيهما، بالإضمار، أي في الفاصلة والقافية.

ثمّ لا يخفى أنّ المراد بقوله(١): يجيء قبل كذا ما ليس بلازم في السّجع، أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر أو فاصلتين أو أكثر، وإلّا ففي كلّ بيت أو فاصلة يجيء قبل حرف الرّوي، أو ما في معناه ما ليس بلازم في السّجع كقوله:

قـفـا نـبـك مـن ذكـرى حـبـيـب ومنزل
بسقط الـلّـوى بين الـدّخـول فحومل(٢)

قد جاء قبل اللّام ميم مفتوحة، وهو ليس بلازم في السّجع، وقيل: حرف الرّوي أو ما في معناه، إشارة إلى أنّه يجري في النّثر والنّظم [نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[1](٣)]،

---

(١) وحاصله: أنّ المراد بقول المصنّف: أن يجيء قبل حرف الرّوي أو قبل ما يجري مجراه، ما ليس بلازم في السّجع أن يؤتى بما ذكر في بيتين أو في فاصلتين فأكثر، كما سيأتي في التّمثيل فإنّه لو لم يشترط وجوده في أكثر من بيت أو فاصلة لم يخل بيت ولا فاصلة منه، لأنّه لابدّ أن يؤتى قبل حرف الرّوي أو ما يجرى مجراه بحرف لا يلزم في السّجع، فقوله مثلاً:

قـفـا نـبـك مـن ذكـرى حـبـيـب ومنزل
بـسـقـط الـلّـوى بـيـن الـدّخـول فحومل

قد جيء قبل الرّوي الّذي هو اللّام في حومل بميم، وهي حرف لا يلزم في السّجع، وعليه يكون من هذا النّوع باعتبار الإتيان بما لا يلزم، وليس كذلك باعتبار كونه في بيت واحد، وليس في بيتين فحينئذٍ لو وقع مكان الميم حرف آخر لما تضعضع سجع البيت المذكور، والسّقط منقطع الرّمل، حيث يستدقّ من طرفه، واللّوى رمل يعوج ويلتوي، والدّخول وحومل موضعان.

(٢) والشّاهد في أن الميم ليست بلازمة في سجع هذا البيت وحده ومنقطعاً عن إخوانه من سابق أو لاحق، فلو أبدل بحرف غيره لصحّ أيضاً.

(٣) والشّاهد: في أن الرّاء في ﴿تَقْهَرْ﴾ و﴿تَنْهَرْ﴾ بمنزلة الرّوي جيء قبلها بالهاء المفتوحة في الفاصلتين، وشيء من الفتحة، والهاء لا يلزم في السّجع لتحقّق السّجع بين (تظفر وتسخر) وبين (تبصر وتغفر).

وأمّا التزام ما لا يلزم في النّظم فكقوله:

---

[1] سورة الضّحى، ٩و١٠.

فالرّاء بمنزلة حرف الرّوي، ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السّجع بدونها نحو: فلا تقهر ولا تسخر.

[وقوله: سأشكر عمراً إن تراخت منيّتي أيادي] بدل من عمراً [لم تمنن وإن هي جلّت] أي لم تقطع، أو لم تخلط بمنّة وإن عظمت وكثرت.

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه
ولا مظهر الشّكوى إذ النّعل زلّت

زلّة القدم والنّعل كناية عن نزول الشّرّ والمحنة [رأى خلتي] أي فقري [من حيث يخفى مكانها] لأنّي كنت أسترها عنه بالتّجمّل [فكانت] أي خلتي [قذي عينيه حتّى تجلّت] أي انكشفت وزالت بإصلاحه إياها بأياديه، يعني من حسن اهتمامه جعله كالدّاء الملازم لأشرف أعضائه حتّى تلاقاه بالإصلاح، فحرف الرّوي هو التّاء، وقد جيء به قبله بلام مشدّدة مفتوحة، وهو ليس بلازم في السّجع لصحّة السّجع بدونها نحو: جلّت ومدّت ومنّت وانشقّت، ونحو ذلك، [وأصل الحسن في ذلك كلّه(١)]،

سأشكر عمراً إن تراخت منيّتي
أيادي لم تمنن وإن هي جلّت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه
ولا مظهر الشّكوى إذ النّعل زلّت

وأمّا الشّاهد في هذه الأبيات فحرف الرّوي فيها هو التّاء، وقد جيء قبلها بلام مشدّدة مفتوحة، ومجيء تلك اللّام ليس بلازم في تحقّق السّجع لتحقّق السّجع في نحو: جلّت ومدّت ومنّت وانشقّت، ونحوها، مما اختلف الحرف الّذي قبل التّاء، ولو كانت الحركة في ذلك أيضاً مختلفة، ففي كلّ من الآية والأبيات لزوم ما لا يلزم.

والأبيات لعبد الله بن الزّبير الأسدي في مدح عمرو بن عثمان بن عفّان، وهو من شعراء الدّولة الأمويّة.

(١) إلى هنا كان الكلام في بيان أقسام اللّفظي من المحسّنات، فلمّا فرغ الخطيب من ذلك أراد أن يشير إلى وجه الحسن بهذه المحسّنات اللّفظيّة، أي إلى الشّيء الّذي لابدّ أن يحصل حتّى يحصل الحسن بهذه المحسّنات اللّفظيّة، فالمراد من الأصل في

أي في جميع ما ذكر من المحسّنات اللّفظيّة [أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس] أي لا أن تكون المعاني توابع للألفاظ، بأن يؤتى بالألفاظ متكلّفة(١) مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت، كما فعله بعض المتأخّرين الّذين لهم شغف بإيراد المحسّنات اللّفظيّة، فيجعلون الكلام كأنّه غير مسبوق لإفادة المعنى، ولا يبالون بخفاء الدّلالات(٢) وركاكة المعنى(٣)، فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب، بل الوجه أن تترك المعاني على سجيّتها(٤)، فتطلب لأنفسها ألفاظاً تليق بها، وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة، ويتميّز الكامل من القاصر. وحين رتّب الحريري مع كمال فضله في ديوان الإنشاء عجز، فقال ابن الخشّاب: هو رجل مقاماتيٌّ، وذلك لأنّ كتابه(٥) حكاية تجري على حسب إرادته، ومعاينه تتبّع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة، فأين هذا من كتاب من أمر به في قضيّة، وما أحسن ما قيل في التّرجيح بين الصّاحب(٦) والصّابي(٧) أنّ الصّاحب كان يكتب كما يريد، والصّابيّ كان يكتب كما يؤمر، وبين الحالّتين بَونٌ بعيد، ولهذا قال قاضي قُم ـ حين كتب إليه الصّاحب: أيّها القاضي بقم، قد عزلناك فقم ـ: والله ما عزلتني إلّا هذه السّجعة.

قوله: «وأصل الحسن» هو الشّرط، وإطلاق الأصل على الشّرط جائز، لتوقّف المشروط على الشّرط، كتوقّف الفرع على الأصل، فقال: «وأصل الحسن في ذلك كلّه»، يعني في الضّرب اللّفظي من المحسّنات، «أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني»، وذلك بأن تكون المعاني هي المقصودة بالذّات، والألفاظ تابعة لها، «دون العكس»، أي لا أن تكون المعاني توابع الألفاظ، وذلك لأنّ المعاني إذا تركت على طبيعتها طلبت لأنفسها ألفاظاً تليق بها، فيحسن اللّفظ والمعنى جميعاً.

(١) أي متكلّفة فيها غير متروكة على سجيّتها، أي طبيعتها.

(٢) إذا كانت الألفاظ مجازات أو كنايات.

(٣) إذا كانت الألفاظ حقائق فلابدّ للمتكلّم أن يجعل مراعاة المعاني أصلاً، ومراعاة الألفاظ فرعاً حتّى يتميّز الكامل من القاصر، والفاضل من الجاهل.

(٤) أي طبيعتها.

(٥) يعني به مقاماته المشهورة وهو اسم الكتاب.

(٦) الصّاحب هو إسماعيل بن عباد وزير آل بُوَيْه.

(٧) الصّابي هو اسم إبراهيم بن هلال صاحب ديوان الرّسائل زمن عزّ الدّولة بن بُوَيْه،

[خاتمة(١)]

للفنّ الثّالث [في السّرقات الشّعريّة وما يتّصل بها] مثل الاقتباس والتّضمين والعقد والحلّ والتّلميح [وغير ذلك] مثل القول في الابتداء والتّخلص والانتهاء. وإنّما قلنا: إن الخاتمة من الفنّ الثّالث دون أن نجعلها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثّلاثة كما توهّمه غيرنا، لأنّ المصنّف قال في الإيضاح في آخر بحث المحسّنات اللّفظيّة: هذا ما تيسّر لي بإذن الله جمعه وتحريره من أصول الفنّ الثّالث.

وبقيت أشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنّفين، وهو قسمان:

أحدهما: ما يجب ترك التّعرض له لعدم كونه راجعاً إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلاً فيما سبق من الأبواب.

وكلاهما من كتّاب الدّولة العباسيّة.

هذا تمام الكلام في المحسّنات اللّفظيّة.

(١) قبل الخاتمة من الكتاب، فالكتاب مرتّب على مقدّمة، وثلاثة فنون وخاتمة، وقال الشّارح:

إنّها من الفنّ الثّالث، وللكتاب أجزاء أربعة، وهي المقدّمة والمعاني، والبيان، والبديع، والخاتمة من الرّابع وهو البديع، وتمسّك في صدق دعواه، بأنّه قال المصنّف في الإيضاح: هذا ما تيسّر لي بإذن الله تعالى جمعه، وتحريره من أصول الفن الثّالث.

وبقيت أشياء يذكرها، أي في علم البديع بعض المصنّفين، منها ما يتعيّن إهماله، إمّا لعدم دخوله في فنّ البلاغة، يعني به ما يشتمل الثّلاثة على خلاف ما يتبادر منه، نحو ما يرجع إلى التّحسين في الخطّ دون اللّفظ، مع أنّه لا يخلو عن التّكلّف، يعني لا يتيسّر بدون تكلفة، لجعل المعنى تابعاً للّفظ، مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخطّ.

ويجري مجرى هذا أن يؤتى بقصيدة أو رسالة حروفها كلّها منقوطة، أو كلّها غير منقوطة، أو حرف بنقط وحرف بدونه، هذا ممّا لا يجب التّعرض به لعدم كونه راجعاً إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة في ذكره، لكونه داخلاً فيما سبق من ـ الأبواب كالتّذييل والتّكميل المذكورين في باب الإطناب والإيجاز والمساواة، والسّرقات الشّعريّة وما يتّصل بها ممّا لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة.

والثّاني: ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السّرقات الشّعريّة وما يتّصل بها(١). [اتّفاق القائِلَيْنِ(٢)]، على لفظ التّثنية [إن كان في الغرض على العموم(٣) كالوصف بالشّجاعة]، والسّخاء وحسن الوجه والبهاء(٤)، ونحو ذلك(٥). [فلا يعدّ] هذا الاتّفاق(٦) [سرقة]، ولا استعانة(٧)، ولا أخذاً(٨)، أو نحو ذلك ممّا يؤدّي هذا المعنى(٩).

---

(١) أي بالسّرقات الشّعريّة مثل الاقتباس والتّضمين والحلّ والعقد، وغير ذلك، ويأتي بيان كلّ واحد من المذكورات.

(٢) هذا بصيغة التّثنية، والمراد من أحدهما القائل المأخوذ منه، ولو كان متعدّداً، والمراد من الآخر الأخذ، أعني الّذي أخذ من ذلك القائل، ولو كان هذا الأخذ متعدّداً.

(٣) أي مشتملاً على العموم، أو بناءً على عموم الغرض وشموله للبلغاء غير مختصّ ببليغ دون بليغ. وقوله: «في الغرض» متعلّق بـ «اتّفاق»، وقوله: «إن كان في الغرض على العموم» يتضمّن أمرين أحدهما: كون الاتّفاق في نفس الغرض لا في الدّلالة عليه، وثانيهما: كون الغرض عامّاً وقابل الأوّل بقوله: وإن كان في وجه الدّلالة، أي وإن كان اتّفاق القائلين في الدّلالة على الغرض.

(٤) وهو الحسن مطلقاً، أي سواء تعلّق بالوجه أو بغيره.

(٥) كرشاقة القدّ، أي اعتدال القامة، وكالذّكاء والبلادة ونحو ذلك من الأوصاف الّتي يثبتها عامّة المتكلّمين لمن أرادوا أن يثبتوها له.

(٦) أي فلا يعدّ اتّفاق القائلين في التّوصيف بهذه الأوصاف «سرقة»، ولو كان كلام القائل المتأخّر مطابقاً لكلام القائل المتقدّم.

(٧) أي ولا يعدّ أيضاً «استعانة»، بأن يقال: إنّ المتأخّر من القائلين استعان في التّوصيف بالصّفات المذكورة بالمتقدّم من القائلين.

(٨) أي ولا يعدّ أيضاً «أخذاً»، بأن يقال: بأنّ المتأخّر أخذ ذلك من المتقدّم.

(٩) كالانتهاب والإغارة والغصب والمسخ، ونحو ذلك من الأسماء الّتي يأتي بيانها مفصّلاً.

والحاصل إنّ اتّفاق القائلين في توصيف شخص بوصف من الأوصاف المذكورة ـ لا يعدّ سرقة، ولا غيرها من الأسماء.

[لتقرّره] أي تقرّر هذا الغرض العام(١)، [في العقول والعادات] فيشترك فيه(٢) الفصيح والأعجم والشّاعر والمفحم. [وإن كان] اتّفاق القائلين [في وجه الدّلالة] أي طريق الدّلالة على الغرض(٣) [كالتّشبيه والمجاز والكناية، وكذكر هيئات تدلّ على الصّفة لاختصاصها(٤)

---

(١) أي التّوصيف بالأوصاف المذكورة في «العقول والعادات» فلا يختصّ اختراع ذلك بعقل مخصوص حتّى يكون غيره آخذاً ذلك منه، ولا بعادة في زمان مخصوص حتّى يكون أهل زمان آخر أخذاً من أهل ذلك الزّمان.

(٢) أي «و» بسبب تقرّر ذلك في العقول والعادات «يشترك فيه»، أي في الغرض على العموم «الفصيح والأعجم» وهو ضدّ الفصيح و(الشّاعر والمفحم) وهو بفتح الحاء ضد الشّاعر، أي من لا قدرة له على الشّعر.

والحاصل أنّه إذا كان جميع العقلاء والمتكلّمين متساويين في ذلك الغرض لتقرّره في عقولهم فلا يكون أحدهم أقدم حتّى يقال: إنّ الأخير أخذ منه.

إلى هنا كان الكلام فيما كان اتّفاق القائلين في الغرض على العموم حسبما فصّلنا فيقع الكلام فيما كان اتّفاق القائلين في وجه الدّلالة على الغرض أي في طريقها عليه.

(٣) بأن يكون أحد القائلين دلّ على الغرض بالحقيقة «كالتّشبيه» بالنّسبة لإثبات الغرض الّذي هو ثبوت وجه الشّبه أو فائدته، والآخر كذلك أو دلّ عليه أحدهما بالتّجوز أو الكناية، والآخر كذلك، ثمّ عطف على قوله: «كالتّشبيه»، قوله: «وكذكر هيئات»، أي ذكر أوصاف «تدلّ على الصّفة» الّتي هي الغرض.

(٤) أي اختصاص تلك الهيئات «بمن»، أي بموصوف «هي»، أي تلك الصّفة الّتي هي الغرض «له» إلى ذلك الموصوف، فيلزم أن تكون تلك الهيئات مستلزمة للصّفة الّتي هي الغرض والانتقال من الملزوم إلى اللّازم كناية، فعلم أنّ ذكر الهيئات داخل فيما يقابل الحقيقة الممثّل لها بالتّشبيه، وذلك المقابل هو مطلق التّجوّز الشّامل، ثمّ مثّل لذكر الهيئات لينتقل منها إلى الغرض، فقال: «كوصف الجواد»، أي ذات الجواد لا من حيث ما يشعر بالجود «بالتّهلل»، أي يكون الوجه فرحاً مسروراً «عند ورود العفاة» جمع عاف، وهو السّائل، فإنّ هذه الهيئات، أعني كون الإنسان متهلّل الوجه، وكون ذلك التّهلل بسبب، وكون ذلك السّبب هو ورود السّائلين ينتقل منها إلى الوصف بالجود، فالوصف بالهيئات لذات الجواد لينتقل

بمن هي له] أي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبت تلك الصّفة له [كوصف الجواد بالتّهلّل عند ورود العفاة] أي السّائلين جمع عافٍ [و] كوصف [البخيل بالعبوس] عند ذلك [مع سعة ذات اليد] أي المال، وأمّا العبوس عند ذلك مع قلّة ذات اليد فمن أوصاف الأسخياء، [فإن اشترك(١) النّاس في معرفته] أي في معرفة وجه الدّلالة [لاستقراره فيهما(٢)]، أي في العقول والعادات [كتشبيه الشّجاع بالأسد(٣) والجواد بالبحر فهو كالأوّل]، أي فالاتّفاق في هذا النّوع من وجه الدّلالة(٤)،

منه إلى وصفه بالجود، لا بما يشعر بالجود حتّى يكون الانتقال غير مفيد، ويجري مجرى ذلك ذكر الهيئة الواحدة، وإنّما جمع باعتبار كون الجمع أظهر كما في مضمون المثال، أو باعتبار الوقائع، «و» كوصف «البخيل بالعبوس» وهو تلوّن الوجه تلوّناً يدلّ على الاغتمام عند ورود العفاة «مع سعة ذات اليد»، أي وصفه بالعبوس لأجل ذلك في وقت وجود سعة ذات اليد، أي الغنى وكثرة المال، فإنّ ذكر هذه الهيئات، أعني كونه عبوساً، وكون ذلك عند ورود العفاة، وكون ذلك عند سعة اليد يدلّ على البخل، فهذا من الدّلالة الكناية أيضاً، وإنّما قيّد بوجود سعة ذات اليد، لأنّ العبوس عند ذلك، هو الدّال على البخل، وأمّا العبوس عند الفقر فهو يدلّ على الجود، لأنّ عبوسه يدلّ على تأسّفه على ما فات من مراتب السّخاء بعدم وجدان المال.

وأمّا البخيل فهو يرتاح لذلك العذر ويطمئنّ به فلا يتصوّر منه العبوس.

(١) هذا دليل جواب الشّرط في قوله: «وإن كان في وجه الدّلالة»، وجواب الشّرط محذوف، تقديره ففيه تفصيل، «فإن اشترك... ».

(٢) أي بحيث صار متداولاً بين الخاصّة والعامّة.

(٣) أي في الشّجاعة، وكتشبيه البليد بالحمار في البلادة، وتشبيه الوجه الجميل بالقمر في الإضاءة، والمراد بالتّشبيه الكلام الدّالّ عليه ليكون لفظاً كما مرّ.

(٤) بيان لهذا النّوع، أي الّذي هو الاتّفاق في وجه الدّلالة على الغرض.

كالاتّفاق في الغرض العامّ في أنّه لا يعدّ سرقة، ولا أخذاً [وإلّا] أي وإن لم يكن يشترك النّاس في معرفته(١)، [جاز(٢) أن يدعى فيه]، أي في هذا النّوع من وجه الدّلالة [السّبق والزّيادة(٣)] بأن يحكم بين القائلين فيه بالتّفاضل، وأنّ أحدهما فيه أكمل من الآخر، وأنّ الثّاني زاد على الأوّل أو نقص عنه. [وهو] أي ما لا يشترك النّاس في معرفته من وجه الدّلالة على الغرض(٤)، [ضربان] أحدهما [خاصّي في نفسه غريب] لا ينال إلّا بفكر [و] الآخر [عامّي تصرّف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة كما مرّ(٥)] في باب التّشبيه والاستعارة من تقسيمها إلى الغريب الخاصّي، والمبتذل العامّي الباقي على ابتذاله، والمتصرّف فيه بما يخرجه إلى الغرابة.[فالأخذ والسّرقة(٦)]،

---

(١) أي معرفة طريق الدّلالة على الغرض بأن كان لا يصل إليه كلّ أحد لكونه ممّا لا ينال إلّا بفكر بأن كان مجازاً مخصوصاً، أو كناية، أو تشبيهاً على وجه لطيف.

(٢) أي صحّ أن يدعى فيه...، بخلاف ما تقدّم فإنّه لا يصحّ أن يدعى فيه ذلك.

(٣) يحتمل أنّ المراد بالسّبق التقدّم، أي جاز أن يدّعى أنّ أحدهما أقدم، والآخر أخذه من ذلك الأقدم، وجاز أن يدّعي زيادة أحدهما على الآخر فيه، وإنّ أحدهما فيه أكمل من الآخر، وعلى هذا فالعطف مغاير، وظاهر الشّارح هو الاحتمال الثّاني لأنّ قوله: «بأن يحكم...»، يشير إلى أنّه ليس المراد بالسّبق مجرّد التقدّم في الزّمن، بل السّبق لعلوّ المرتبة والكمال.

(٤) كالدّلالة بالتّشبيه، والدّلالة بالتّجوّز الخاصّ «ضربان»، أي نوعان أحدهما «خاصّي في نفسه غريب» لا يدركه من ذاته إلّا الأذكياء كتشبيه الشّمس بالمرآة في كفّ الأشلّ، فنحو ذلك غريب لا يدرك إلّا بفكر صائب، وتأمّل صادق، والآخر «عامّي» يدركه كلّ أحد في أصله لكن «تصرّف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة كما مرّ»،

(٥) بيان كلا الضّربين «في باب التّشبيه والاستعارة»، وقد تقدّم تفصيل ذلك مع الأمثلة المذكورة ثمّة، فراجع.

(٦) أي الأخذ الّذي هو السّرقة في الجملة من أيّ قسم هو، أعني سواء كان من قسم وجه الدّلالة، أو من دقّة المعنى فقط. «نوعان»، أي ينقسم أوّلاً إلى نوعين «ظاهر» بأن يكون لو عرض الكلامان على أيّ عقل حكم بأنّ أحدهما أصله الآخر بشرطه المعلوم «وغير ظاهر» بأن يكون بين الكلامين تغيير محوج في كون أحدهما أصله الآخر إلى تأمّل.

نوعاها أي ما يسمّى بهذين الاسمين [نوعان: ظاهر وغير ظاهر، أمّا الظّاهر(١) فهو أن يؤخذ المعنى كلّه إمّا]، حال كونه [مع اللّفظ كلّه أو بعضه، أو] حال كونه [وحده] من غير أخذ شيء من اللّفظ.

[فإن أخذ اللّفظ كلّه من غير تغيير لنظمه] أي لكيفيّة التّرتيب والتّأليف الواقع بين المفردات [فهو مذموم لأنّه سرقة محضة، ويسمّى نسخاً(٢) وانتحالاً(٣)].

---

(١) أي وأمّا الأخذ بالظّاهر من النّوعين «فهو أن يؤخذ المعنى كلّه» مع ظهور أنّ أحدهما من الآخر، وإنّما زدنا ذلك القيد لأنّ غير الظّاهر منه أخذ المعنى أيضاً، لكن مع خفاء، والذّوق السّليم يميّز ذلك في الأمثلة، وهو حينئذ ثلاثة أقسام، لأنّ أخذ المعنى كلّه إمّا أن يكون مع أخذ اللّفظ كلّه، أو يكون مع أخذ بعضه، أي أخذ بعض اللّفظ وترك البعض، أو يكون مع أخذ المعنى وحده بدون أخذ شيء من اللّفظ أصلاً، بل يبدّل جميع الكلام بتركيب آخر، ولا يدخل في هذا تبديل الكلمات المرادفة بما يرادفها مع بقاء النّظم، لأنّه كما سيأتي في حكم أخذ اللّفظ كلّه، فالمراد بأخذ المعنى وحده تحويله إلى صورة أخرى تركيباً وإفراداً، كما سيأتي في الأمثلة.

وحاصل الكلام في المقام:

أنّ النّوع الظّاهر ينقسم إلى أقسام التّقسيم الأوّل أن يؤخذ المعنى كلّه إمّا مع اللّفظ كلّه، أو بعضه، أو يؤخذ المعنى وحده، ثمّ الضّرب الأوّل وهو أخذ المعنى مع اللّفظ كلّه أو بعضه قسمان، لأنّ المأخوذ مع المعنى إمّا كلّ اللّفظ أو بعضه، إمّا مع تغيير النّظم أو دونه، فهذه عدّة أقسام أصل الأقسام على ما ذكر خمسة لكن يشعب منها فروع أُخر، ولهذا لم يعيّن عدد الأقسام، وأشار إليها بقوله: «فإن أخذ اللّفظ كلّه من غير تغيير لنظمه».

(٢) وإنّما سمّي بذلك لأنّ القائل الثّاني نسخ كلام غيره، أي نقله ونسبه لنفسه، فهو مأخوذ من قولهم: نسخت الكتاب، أي نقلت ما فيه إلى كتاب آخر.

(٣) أي يسمّى أيضاً «انتحالاً» لأنّ الانتحال في اللّغة ادّعاء شيء لنفسك، أي أن تدّعي أنّ ما لغيرك لك يقال: انتحل فلان شعر غيره، إذا إدّعاه لنفسه.

كما حكى عن عبد الله بن الزّبير أنّه فعل ذلك(١)، بقول معن بن أوس: إذا أنت لم تنصف أخاك]، أي لم تعطه النّصفة، ولم توفه حقوقه(٢)، [وجدته*على طرف الهجران] أي هاجراً لك مبتذلاً بك وبأخوتك [إن كان يعقل*ويركب حدّ السّيف] أي يتحمّل الشّدائد تؤثّر فيه تأثير السّيوف وتقطّعه تقطيعهما [من أن تضيمه] أي بدلاً(٣) من أن تظلمه [إذا لم يكن عن شفرة السّيف] أي عن ركوب حدّ السّيف وتحمّل المشاقّ(٤)،

---

(١) أي فعل الأخذ والسّرقة بقول معن بن أوس.

(٢) أي لم تعط أخاك الانصاف وتوفية الحق.

(٣) التّفسير إشارة إلى أن كلمة «من» للبدل، والحاصل أنّ العاقل يتحمّل الأمور الشّاقّة الّتي تؤثّر فيه تأثير السّيف مخافة أن يلحقه العار والضّيم، متى لم يجد عن ركوب الأمور الشّاقّة مبعداً ومعدلاً، أي لا طريق للخلاص عن العار والضّيم إلّا ارتكاز تلك الأمور.

ومحلّ الشّاهد يتّضح فيما حكى عن عبد الله بن الزّبير أنّه فعل السّرقة بقول معن بن أوس، وأمّا تفصيل الحكاية، فقد حكى أنّ عبد الله بن الزّبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين:

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته

على طرف الهجران إن كان يعقل

فقال له معاوية لقد شعرت يا أبا بكر، أي لقد صرت شاعراً بعدي مع علمي بأنّك غير شاعر، لأنّك قبل أن أفارقك لم تقل شعراً، ولم يفارق عبد الله المجلس حتّى دخل معن بن أوس فأنشد قصيدته الّتي أوّلها:

لعمرك ما ادري وإنّي لأوجل

على أيّنا تغدو المنيّة أوّل

واستمرّ على إنشاد القصيدة حتّى أتمّها وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله بن زبير، وقال: ألم تخبرني أنّهما لك فقال: اللّفظ له والمعنى لي، وبعد فهو أخي من الرّضاعة، وأنا أحقّ بشعره، هذا اعتذار من ابن الزّبير في سرقته البيتين، ونسبتهما لنفسه، ومعلوم أنّ هذا الاعتذار أبرد من الثّلج.

(٤) عطف تفسيري على ركوب حدّ السّيف يشير بهذا إلى أنّه ليس المراد بركوب حدّ

[مزجل] أي مبعدٌ، فقد حكى أنّ عبد الله بن الزّبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين، فقال له معاوية لقد شعُرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتّى دخل معن بن أوس المُزنيّ فانشد قصيدته الّتي أوّلها:

لعمرك ما ادري وإنّي لأوجل(١)

على أيّنا تغدو المنيّة أوّل

حتّى أتمّها وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله بن الزّبير وقال: ألم تخبرني أنّهما لك، فقال: اللّفظ له والمعنى لي، وبعد فهو أخي من الرّضاعة، وأنا أحقّ بشعره [وفي معناه] أي في معنى ما لم يغيّر فيه النّظم [أن يبدّل بالكلمات كلّها(٢) أو بعضها(٣)، ما يرادفها] يعني أنّه أيضاً مذموم وسرقة محضة، كما يقال في قول الحطيئة:

دع المكارم(٤) لا ترحل لبغيتها

واقعد فإنّك أنت الطّاعم الكاسي

ذرِ المآثر لا تذهب لمطلبها

واجلس فإنّك أنت الآكل اللّابس

السّيف معناه الحقيقي، وإنّما المراد به تحمل ذلك، فكأنّه قال: ويركب ما هو بمنزلة القتل بالسّيف.

(١) وجملة: وإنّي لأوجل، معترضة بين أدري ومفعولها وهو قوله: على أيّنا، وتغدو بالغين بمعنى تصبح.

(٢) أي في بيت الحطيئة، فإنّه بدلت كلماته كلّها.

(٣) أي كما في بيت امرئ القيس، فإنّه قد بدلت بعض كلماته.

(٤) البيت مقول قول الحطيئة، وقوله: «ذر المآثر..» مقول «يقال»، وقوله: «دع المكارم»، أي دع طبلها، و«المكارم» جمع مكرمة بمعنى الكرامة، والبغية بكسر الباء وضمّها، كما في المختار، بمعنى الحاجة والطّلب، وقوله: «الطّاعم الكاسي» أي الآكل المكسوّ.

والمعنى لست أهلاً للمكارم والمعالي فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة، وهي مطلق الأكل والسّتر باللّباس، فإنّك تناله بلا طلب يشقّ، كطلب المعالي.

والشّاهد: في أنّه قد بدّل كلّ لفظ من البيت الأوّل، بمرادفه، فذر مرادف لدع، والمآثر مرادف للمكارم، ولا تذهب مرادف لقوله: «لا ترحل»، وقوله: «لمطلبها»

وكما قال امرؤ القيس:

وقـوفـاً بـهـا صـحـبـي عـلـيّ مطيّهم
يـقـولـون لا تـهـلـك أسـى وتجمّل

فأورده طرفة في داليته(١)، إلا أنه أقام ـ تجلّد ـ مقام ـ تجمّل، [وإن كان] أخذ اللّفظ كلّه [مع تغيير لنظمه(٢)] أي نظم اللّفظ [أو أخذ بعض اللّفظ] لا كلّه [سمّي] هذا الأخذ [إغارة(٣) ومسخاً(٤)] ولا يخلو(٥) إمّا أن يكون الثّاني أبلغ من الأوّل، أو دونه أو مثله [فإن كان الثّاني أبلغ] من الأوّل [لاختصاصه(٦) بفضيلة] لا توجد في الأوّل، كحسن

مرادف لبغيتها، واجلس مرادف لاقعد، والآكل مرادف للطّاعم، واللّابس مرادف للكاسي. وأمّا قوله: «فإنّك أنت» فمذكور في البيتين باللّفظ.

(١) وقوفاً بها صحبي عليّ مطيّهم
يـقـولـون لا تـهـلـك أسـى وتجلّد

والشّاهد: في أنّ هذا البيت بيت امرئ القيس، ولم يزد فيه على تبديل تجمّل بتجلّد ووقوفاً من الوقف الّذي هو الحبس بدليل تعدّيه إلى المطيّ، لا من الوقوف اللّازم بمعنى اللّبث، وعلى بمعنى لأجل، أي قفا نبك في حال وقوف أصحابي مراكبهم لأجلي قائلين لا تهلك أسى، أي من فرط الحزن وشدّة الجزع، وتجمّل أي اصبر صبراً جميلاً، أي وادفع عنك الأسى بالتّجمّل، أي الصّبر الجميل فأورده طرفة قوله، إلّا أنّه أقام تجلّد مقام تجمّل، فهذا مثال لتبديل بعض الكلمات بما يرادفه.

(٢) والمراد بتغيير النّظم هنا أن يدلّ على المعنى الأوّل، أو على بعضه بوجه آخر، بحيث يقال: هذا تركيب آخر، والشّاهد: في أنّ هذا هو المراد ما يأتي من الأمثلة، ثمّ ما يكون بتغيير النّظم إمّا أن يكون مع أخذ كلّ اللّفظ، أو مع أخذ بعض ذلك اللّفظ.

(٣) وإنّما سمّي بذلك، لأنّ القائل الثّاني أغار على كلام القائل الأوّل فغيّره عن وجهه.

(٤) ويسمّى أيضاً «مسخاً»، لأنّه بدّل صورة كلام الغير بصورة أخرى، والمسخ في الأصل تبديل صورة بصورة أقبح.

(٥) أي ما يسمّى إغارة، على ثلاثة أقسام: لأنّ ذلك الكلام الثّاني المسمّى بالإغارة إمّا أن يكون أبلغ من الأوّل فيكون مقبولاً غير مذموم، أو يكون أدنى فهو مذموم غير مقبول، أو يكون مثل الأوّل فهو أبعد من الذّمّ وأقرب إلى القبول. فأشار الشّارح إلى هذه الأقسام على هذا التّرتيب.

(٦) أي لاختصاص الثّاني عن الأوّل «بفضيلة».

السّبك(١)، أو الاختصار(٢) أو الإيضاح(٣) أو زيادة معنى [فممدوح(٤)] أي فالثّاني مقبول. [كقول بشّار: من راقب النّاس(٥)]، أي حاذرهم [لم يظفر بحاجته*وفاز بالطّيّبات الفاتك(٦) اللّهج(٧)] أي الشّجاع القتّال الحريص على القتل، [وقول سلم] الخاسر(٨) بعده [من راقب النّاس مات غمّاً(٩)] أي حزناً وهو مفعول أو تمييز [وفاز باللذّة الجسور] أي الشّديد الجرأة، فبيت سلم أجود سبكاً وأخصر لفظاً.

[وإن كان] الثّاني [دونه] أي دون الأوّل في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الأوّل [فهو] أي الثّاني [مذموم كقول أبي تمّام] في مرثيّة محمّد بن حميد:

هيهات لا يأتي الزّمان بمثله
إنّ الزّمان بمثله لبخيل

وقول أبي الطّيّب: [أعدى الزّمان سخاؤه(١٠)] يعني تعلّم الزّمان منه السّخاء

---

(١) بأن يكون خالياً عن التّعقيد اللّفظي والمعنوي.

(٢) أي الاختصار المناسب للمقام مثلاً.

(٣) أي الإيضاح المحتاج إليه، أو زيادة معنى، فالكلام الثّاني ممدوح مقبول، لأنّ تلك الفضيلة أخرجته إلى نوع من البداعة والتّجديد.

(٤) أي إن اختصّ الثّاني بمثل بعض هذه الفضائل، فذلك الثّاني ممدوح مقبول.

(٥) أي راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه، وفيما يبتغون فيقدم عليه، «لم يظفر بحاجته» كلّها، لأنّه، ربّما كرهها النّاس فيتركها لأجلهم فتفوت مع شدّة شوقه إليها.

(٦) أي الجريء الشّجاع.

(٧) أي الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة، قتلاً كان أو غيره.

(٨) وسمّي خاسراً لأنّه ورث مصحفاً من أبيه، فباعه، فاشترى به عوداً يضرب به.

(٩) أي لم يصل لمراده فيبقى مغموماً من فوات المراد، ويشتدّ عليه الغمّ كشدّة الموت.

والشّاهد في أنّ بيت سلم أجود سبكاً لكونه في غاية البعد عن موجبات التّعقيد من التّقديم والتّأخير ونحوهما. و«أخصر لفظاً»، لأنّه أقام لفظ الجسور مقام مجموع لفظي «الفاتك اللّهج»، فالسّلم أخذ بعض اللّفظ مع كون كلامه أبلغ من كلام بشّار.

(١٠) وهناك مصراع ثانٍ لبيت أبي الطّيّب، وهو قوله: ولقد يكون به الزّمان بخيلاً.

وسرى سخاؤه إلى الزّمان [فسخا به] وأخرجه من العدم إلى الوجود، ولولا سخاؤه الّذي استفاده منه لبخل به على الدّنيا واستبقاه لنفسه، كذا ذكر ابن جنّي. وقال ابن فَوْرَجَة(١): هذا تأويل فاسد، لأنّ سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى، وإنّما المراد سخا به عليّ وكان بخيلاً به عليّ، فلمّا أعداه سخاؤه أسعدني بضمّي إليه وهدايتي له، لما أعدى سخاؤه [ولقد يكون به الزّمان بخيلاً]، فالمصراع الثّاني مأخوذ من المصراع الثّاني(٢) لأبي تمّام على كلّ من تفسيري ابن جني وابن فورجة، إذ لا يشترط(٣) في هذا النّوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلاً كما توهمه البعض، وإلّا لم يكن مأخوذاً منه على تأويل ابن جنيّ أيضاً، لأنّ أبا تمّام علّق البخل بمثل المرثي، وأبا الطّيّب بنفس الممدوح هذا، ولكن مصراع أبي تمّام أجود سبكاً، لأنّ قول أبي

والشّاهد: في أنّ المصراع الثّاني من بيت أبي الطّيّب مأخوذ من المصراع الثّاني لبيت أبي تمّام، وظاهر أنّ الأوّل أحسن من الثّاني، لأنّ الثّاني عبّر بصيغة المضارع، والمناسب صيغة الماضي بأن يقال: ولقد كان به الزّمان بخيلاً.

(١) وحاصل الخلاف بين الشّيخين: أن قوله: «فسخا به» معناه على ما قال ابن جنّي: فجاد به على الدّنيا بإيجاده من العدم، وعلى ما قال ابن فَوْرَجَة: فجاد به عليّ، وأظهره لي، وقد زيّف ابن فَوْرَجَة ما قاله ابن جنّي: بقوله «هذا تأويل فاسد»، لأنّ سخاء الشّخص غير موجود لا يوصف بالعدوى، أي بالسّريان للغير.

فالمعنى أنّه أعدى سخاه بعد وجوده الزّمان فسخا به عليّ وأسعدني بوصاله.

وبعبارة أخرى إنّما المراد أنّ الممدوح كان موجوداً سخيّاً وإن كان الزّمان بخيلاً بالممدوح عليّ، أي بإظهاره لي وهدايتي له، فلمّا أعدى سخاؤه الزّمان سخا الزّمان بذلك الممدوح عليّ، بضمّي إليه وهدايتي له، فالموصوف بالعدوى ليس سخاء شخص غير موجود، بل سخاء شخص موجود.

(٢) إشارة إلى محلّ الشّاهد الّذي عرفته.

(٣) جواب عن إشكال، وحاصل الإشكال أنّ بين المصراعين مغايرة من حيث المعنى، لأنّ معنى مصراع أبي تمّام ـ أنّ الزّمان بخيل بوجود مثل الممدوح، ومعنى مصراع أبي الطّيّب أنّ الزّمان بخيل بإيجاد ذلك الممدوح أو بإيصاله إلى الشّاعر،

فالبخل في الأوّل متعلّق بالمثل، وفي الثّاني متعلّق بنفس الممدوح، ومع هذا التّغاير

الطّيّب ـ ولقد يكون ـ بلفظ المضارع لم يقع موقعه، إذ المعنى على المضيّ.

فإن قيل(١): المراد لقد يكون الزّمان بخيلاً بهلاكه، أي لا يسمح بهلاكه قطّ لعلمه بأنّه سبب لصلاح العالم، والزّمان وإن سخا بوجوده وبذله للغير لكن إعدامه وإفناؤه باقٍ بعد في تصرّفه.

قلنا(٢): هذا تقدير لا قرينة عليه، وبعد صحّته، فمصراع أبي تمّام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التّكلّف [وإن كان] الثّاني [مثله]، أي مثل الأوّل [فأبعد]، أي فالثّاني أبعد [من الذّمّ، والفضل للأوّل كقول أبي تمّام: لو حار] أي تحيّر في التّوصل إلى إهلاك النّفوس [مرتاد المنيّة]، أي الطّالب الّذي هو المنيّة على أنّها إضافة بيان [لم يجد*إلّا الفراق على النّفوس دليلاً، وقول أبي الطّيّب:

لـــولا مـفـارقـة الأحـبـاب مـــا وجدت
لـهـا الـمـنـايـا إلـــى أرواحـنـــا سبلا(٣)]

فكيف يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر!

وحاصل الجواب:

أنّه لا يشترط في هذا النّوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلاً، فلا يشترط في هذا النّوع من الأخذ الاتّحاد من كلّ وجه، بل يكفي الاتّحاد من بعض الوجوه كما هناك، لأنّهما مشتركان في أصل البخل وإن اختلفا من جهة متعلّقه.

(١) أي في الجواب عن كون بيت أبي الطّيّب دون بيت أبي تمّام، وحاصله: أنّا لا نسلّم أنّ بيت أبي الطّيّب دون بيت أبي تمّام، لأنّ كلام أبي الطّيّب على حذف مضاف، أي ولقد يكون بهلاكه الزّمان بخيلاً، وهلاكه استقباليّ وحينئذٍ فالتّعبير بالمضارع واقع في موقعه.

(٢) هذا ردّ للجواب المذكور، وحاصل الرّدّ أنّ تقدير المضاف لا قرينة عليه.

(٣) والشّاهد: في أنّ أبا الطّيّب قد أخذ من كلام أبي تمّام المعنى كلّه مع بعض الألفاظ كالمنيّة والفراق والوجدان، وبدّل بالنّفوس الأرواح.

والحاصل من معنى البيتين يرجع إلى شيء واحد، وهو أنّه لا دليل للمنيّة على النّفوس إلّا الفراق، أي فراق الأحبة فالثّاني أبعد عن الذّم من الثّاني من القسم الثّاني. قوله: «مرتاد» اسم فاعل من الارتياد بمعنى الطّلب، وإضافته إلى المنيّة بيانيّة، فالمنيّة الّتي هي الطّالبة للنّفوس، كالرّائد الّذي يطلب الماء والكلأ.

الضّمير في ـ لها ـ للمنيّة وهو حال من ـ سبلا ـ والمنايا فاعل ـ وجدت ـ وروى ـ يد المنايا ـ فقد أخذ المعنى كلّه مع لفظ المنيّة والفراق والوجدان، وبدّل بالنّفوس الأرواح. [وإن أخذ المعنى وحده(١) سمّي] هذا الأخذ [إلماماً(٢)]، من ـ ألمّ إذا قصد ـ وأصله من ألمّ بالمنزل إذا نزل به. [وسلخاً(٣)] وهو كشط الجلد عن الشّاة ونحوها، فكأنّه كشط عن المعنى جلداً وألبسه جلداً آخر، فإنّ اللّفظ للمعنى بمنزلة اللّباس.

[وهو(٤) ثلاثة أقسام كذلك] أي مثل ما يسمّى إغارة ومسخاً. لأنّ الثّاني إمّا أبلغ من الأوّل، أو دونه، أو مثله.

[أوّلها] أي أوّل الأقسام(٥)، وهو أن الثّاني أبلغ من الأوّل [كقول أبي تمّام: هو] الضّمير للشّأن(٦) [الصّنع] أي الإحسان، والصّنع مبتدأ خبره الجملة الشّرطيّة، أعنى قوله: [إن يعجل فخير وإن يرث(٧)] أي يبطؤ [فللرّيث في بعض المواضع أنفع].

---

(١) أي من دون أن يأخذ كلّ الألفاظ أو بعضها.

(٢) مأخوذ من ألـمّه إذا قصده، لأنّ الشّاعر الثّاني يقصد إلى أخذ المعنى من الشّاعر الأوّل.

فقوله:

«وإن أخذ المعنى وحده» عطف على قوله: «وإن أخذ اللّفظ».

(٣) وهو نزع الشّيء عن الشّيء، فكان لفظ الثّاني نزع المعنى من اللّفظ الأوّل.

وقال الشّارح: النّزع هو كشط الجلد عن الشّاة، واللّفظ للمعنى بمنزلة الجلد، فكأنّه كشط من المعنى جلداً، وألبسه جلداً آخر، هذا والسّلخ جاء بكلا المعنيين.

(٤) أي السّلخ «ثلاثة أقسام كذلك» أي مثل ما سمّي إغارة ومسخاً، يعني أنّ الثّاني إمّا أبلغ من الأوّل، أو دونه، أو مثله، فهذه الأقسام الثّلاثة عين الأقسام الثّلاثة المتقدّمة.

(٥) وهو ما يكون ممدوحاً لكون الثّاني أبلغ من الأوّل.

(٦) هو مبتدأ أوّل، «الصّنع» مبتدأ ثان، خبره الجملة الشّرطيّة، أعني قوله: «إن يعجل فخير»، والمبتدأ الثّاني وخبره خبر ضمير الشّأن.

(٧) مأخوذ من راث ريثاً، أي بطؤ بطئاً، بمعنى تأخّر تأخّراً.

والأحسن أن يكون ـ هو ـ عائداً إلى حاضر في الذّهن(١)، وهو مبتدأ خبره الصّنع والشّرطيّة ابتداء كلام، وهذا(٢) كقول أبي العلاء:

هـو(٣) الهجر حتّى ما يلمّ خيال(٤)
وبعض صدود الزّائرين وصال

وهذا(٥) نوع من الإعراب لطيف لا يكاد يتنبه له إلّا الأذهان الرّاضة(٦) من أئمّة الإعراب، [وقول أبي الطّيّب: ومن الخير بطء سيبك] أي تأخّر عطائك [عنّي أسرع السّحب في المسير الجهام(٧)]

---

(١) أي الأفضل أن يكون ضمير «هو» راجعاً إلى ما هو متعقّل في الذّهن، يفسّره ما أُخبر به عنه، ولا يصحّ أن يكون للشّأن لأنّ خبره مفرد.

(٢) إشارة إلى الإعراب الثّاني، وهو عدم كون الضّمير للشّأن.

(٣) والشّاهد في أنّه لا يصحّ أن يكون الضّمير هنا للشّأن، إذ خبر ضمير الشّأن جملة، ولا جملة في قوله: «هو الهجر... ».

(٤) يلمّ بمعنى ينزل، والمعنى حتّى ما ينزل خيال من المهاجر، وإنّما كان بعض صدود الزّائرين وصالاً، لأنّ فيه لقاء على كلّ حال.

(٥) أي هذا الإعراب، أعني جعل الضّمير عائداً على حاضر في الذّهن «لطيف...».

(٦) أي المرتاضة والممارسة لصناعة الإعراب.

والحاصل إنّ الضّمير في بيت أبي تمّام يحتمل أن يكون ضمير الشّأن، ويحتمل أن يكون عائداً على متعقّل في الذّهن، وأمّا في بيت أبي العلاء فيتعيّن أن يكون عائداً على متعقّل في الذّهن، ولا يجوز أن يكون ضمير الشّأن، لأنّ ما بعده لا يصلح للخبريّة عنه، لأنّه مفرد، وضمير الشّأن إنّما يخبر عنه بجملة، هذا تمّام الكلام في بيت أبي تمّام، وأمّا الكلام الثّاني فهو قول أبي الطّيّب ومن الخير بطوء سيبك، أي تأخّر عطائك «عنّي أسرع السّحب في المسير الجهام».

(٧) بفتح الجيم، أي السّحاب الّذي لا ماء فيه، والشّاهد في أنّه قد اشترك البيتان في المعنى، أي في أن تأخّر العطاء يكون خيراً وأنفع، ولكن بيت أبي الطّيّب أبلغ وأجود، لأنّه زاد حسناً بضرب المثل له بالسّحاب، فكأنّه دعوى ببيّنة وبرهان، إذ كأنّه يقول: العطاء

أي السّحاب الّذي لا ماء فيه، وأمّا ما فيه فيكون بطيئاً ثقيل المشي، فكذا حال العطاء، ففي بيت أبي الطّيّب زيادة بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسّحاب. ـ [وثانيها] أي ثاني الأقسام(١) وهو أن يكون الثّاني دون الأوّل(٢)، [كقول البحتري: وإذا تألّق] أي لمع [في النّدى(٣)] أي في المجلس [كلامه المصقول] المنقّح(٤)، [خلت] أي حسبت [لسانه من عضبه] أي سيفه القاطع(٥).[وقول أبي الطّيّب(٦)]:

كأنّ ألسنهم في النّطق قد جعلت
على رماحهم في الطّعن خرصانا]

كالسّحاب، فبطء السّحاب في السّير أكثر نفعاً، وسريعها كالجهام أقلّها نفعاً، فكذلك العطاء فكان تأخّر العطاء أفضل من سرعته.

وإلى هذا أشار الشّارح بقوله: «ففي بيت أبي الطّيّب زيادة بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسّحاب».

(١) أي ثاني الأقسام الثّلاثة.

(٢) أي دون الأوّل في البلاغة والحسن.

(٣) وهو على وزن فعيل كما في الصّحاح، وفي القاموس كفتى، وهو مجلس القوم ما داموا فيه، فإن تفرّق القوم فليس بندي.

(٤) أي الخالصّ المصفّى من كلّ ما يشينه.

(٥) أي فقد شبّه البحتري لسان الممدوح بالسّيف القاطع، والجامع بينهما التّأثير.

(٦) هذا هو القول الثّاني، قوله: «في النّطق»، أي في حال النّطق، ففي الكلام حذف مضاف، قوله: «في الطّعن»، أي جعلت خرصانا على رماحهم عند الطّعن، أي الضّرب بالقنا.

وأمّا الشّاهد: فبيت أبي الطّيّب دون بيت البحتري، لأنّه قد فاته ما أفاده البحتري بلفظ تألّق، والمصقول من الاستعارة التّخييليّة، حيث أثبت التّألق والصّقالة للكلام، أي لكلام الممدوح كإثبات الأظفار للمنيّة، ويلزم من هذا التّشبيه كلامه في النّفس بالسّيف القاطع، وهو استعارة بالكناية حسب ما تقدّم في محلّه.

جمع خرص بالضّمّ والكسر، وهو السّنان، يعني ـ أن ألسنتهم عند النّطق في المضاء والنّفاذ تشابه أسنّتهم عند الطّعن، فكأنّ ألسنتهم جعلت أسنّة رماحههم، فبيت البحتري أبلغ لما في لفظي ـ تألّق والمصقول ـ من الاستعارة التّخييليّة، فإنّ التّألق والصّقالة للكلام بمنزلة الأظفار للمنيّة، ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسّيف، وهو استعارة بالكناية. [وثالثها] أي ثالث الأقسام، وهو أن يكون الثّاني مثل الأوّل(١).

[كقول الإعرابي] أبي زياد:

[ولــم يــك(٢) أكــثـر الـفـتـيـان(٣) مالا
ولــكــن أرحــبــهــم ذراعا(٤)]

أي أسخاهم، ويقال فلان رَحْبُ الباع والذّراع ورحيبهما، أي سخيّ. [وقول أشجع: وليس] أي الممدوح يعني جعفر بن يحيى [بأوسعهم] الضّمير للملوك [في الغنى*ولكن معروفه] أي إحسانه [أوسع] فالبيتان متماثلان، هذا ولكن لا يعجبني ـ معروفه أوسع(٥) ـ

---

(١) أي في البلاغة والحسن.

(٢) بحذف نون يكون في الجزم لكثرة استعماله.

(٣) وبالكسر جمع فتى، بمعنى السّخي، الذّراع بالكسر طرف المرفق إلى طرف الاصبع الوسطى والسّاعد.

(٤) وحاصل المعنى أنّ الممدوح لم يكن أكثر الأقران مالاً أو إبلاً، ولكن كان أرحبهم ذراعاً، وفي الأساس فلان رحب الباع والذّراع، ورحيبهما، أي سخي، والكلام الثّاني قول أشجع، يمدح جعفر بن يحيى:

ولــيــس بــأوســعــهــم فــي الغنى
ولــكــن مــعــروفــه أوسع

أي إحسانه أوسع من معروفهم وإحسانهم. والشّاهد: في أن القولين متماثلان في الحسن والبلاغة لا فضل لأحدهما على الآخر، وذلك لاتّفاقهما على إفادة أنّ الممدوح لم يزد على الأقران بالمال، ولكنّه فاقهم في الكرم والإحسان.

(٥) لأنّه يدلّ على كثرة الكرم بطريق الحقيقة، أمّا قول البحتري ـ أرحبهم ذراعاً ـ فيدلّ عليه بطريق المجاز، وهو أبلغ من الحقيقة.

[وأمّا غير ظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان] أي معنى البيت الأوّل ومعنى البيت الثّاني [كقول جرير: فلا يمنعك من أرب] أي حاجة [لحاهم] جمع لحية يعني كونهم في صورة الرّجال [سواء ذو العمامة والخمار] يعني أن الرّجال منهم والنّساء سواء في الضّعف(١). [وقول أبي الطّيّب(٢):

ومـــن فـــي كـــفّـــه مـــنـــهـــم قناة
كـــمـــن فـــي كـــفّـــه مـــنـــهـــم خضاب]

واعلم أنّه يجوز في تشابه المعنيين اختلاق البيتين نسيباً(٣) ومديحاً وهجاءً وافتخاراً، ونحو ذلك، فإنّ الشّاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس(٤) لينظّمه احتال(٥) في إخفائه فغيّره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته. وإلى هذا أشار بقوله: [ومنه] أي من غير الظّاهر [أن ينقل المعنى إلى محلّ آخر(٦)

---

(١) أي فلا مقاومة للرّجال منهم على الدّفع عن النّساء منهم.

(٢) في مدح سيف الدّولة بن حمدان، فتعبير جرير عن الرّجل بذي العمامة كتعبير أبي الطّيّب عنه بمن في كفّه منهم قناة، وكذا تعبير جرير عن المرأة بذات الخمار، كتعبير أبي الطّيّب عنها بمن في كفّه منهم خضاب. ومحلّ الشّاهد القولان متشابهان في المعنى من حيث إفادة كلّ منهما أنّ الرّجال منهم في الضّعف كالنّساء.

وهذا المثال مثال لغير الظّاهر، والذّوق السّليم شاهد بذلك. لأنّ غير الظّاهر أن يكون إدراكه يحتاج إلى تأمّل، وهذا الضّابط موجود في المثال.

(٣) مأخوذ من نسب ينسب من باب ضرب يضرب، وهو كما يأتي وصف الجمال أو غيره، كالأدب والافتخار والشّكاية وغير ذلك.

(٤) أي المعنى الّذي يريد أن يسرقه من الشّاعر الأوّل.

(٥) أي فعل الحيلة في إخفاء الاختلاس والسّرقة، فغير لفظ المعنى المختلس، ونقله عن نوعه من النّسيب أو المدح، أو غير ذلك، وصرفه عن وزنه وقافيته، كلّ ذلك لغرض إخفاء الأخذ والسّرقة.

(٦) أي ينقل المعنى من موصوف إلى موصوف آخر.

كقول البحتري: سلبوا] أي ثيابهم،

[وأشرقت الدّماء عليهم
محمرّة فكأنّهم لم يسلبوا]

لأنّ الدّماء المشرقة كانت بمنزلة الثّياب لهم(١). [وقول أبي الطّيّب(٢): يبس النّجيع عليه] أي على السّيف [وهو مجرّد(٣) عن غمده فكأنّما هو مغمّد] لأنّ الدّم اليابس بمنزلة غمد له، فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السّيف. [ومنه] أي من غير الظّاهر [أن يكون معنى الثّاني أشمل] من معنى الأوّل [كقول جرير:

إذا غضبت عليك بنو تميم
وجدت النّاس كلّهم غضابا

لأنّهم يقومون مقام كلّهم(٤)) [وقول أبي نوّاس:

وليس على الله بمستنكر
أن يجمع العالم في واحد(٥))

فإنّه يشمل النّاس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير. [ومنه] أي من غير الظّاهر، [القلب، وهو أن يكون معنى الثّاني نقيض معنى الأوّل، كقول أبي الشّيص:

أجد الملامة في هواك لذيذة
حبّاً لذكرك فليلمني اللّوم

---

(١) أي ساترة لهم كاللّباس.

(٢) في وصف السّيف يبس النّجيع أي الدّم المائل إلى السّواد.

(٣) أي: والحال أن السّيف خارج عن غمده «فكإنّما هو مغمّد»، أي مجعول في الغمد، لأنّ الدّم اليابس صار بمنزلة غمد له، فنقل المعنى من موصوف، أعني القتلى والجرحى إلى موصوف آخر، أعني السّيف.

والشّاهد: في أن أبا الطّيّب سرق المعنى من البحتري لكنّها سرقة خفيّة.

(٤) أي كلّ النّاس، فمعنى هذا البيت أنّ بني تميم بمنزلة النّاس جميعاً في الغضب.

(٥) والشّاهد: في أنّ أبا نواس سرق المعنى من جرير، ولكنّ الأوّل، أي بيت جرير يختصّ بعض العالم وهو النّاس، وبيت أبي نوّاس يشمل النّاس وغيرهم، وذلك لأنّ العالم اسم لما

وقول أبي الطّيّب: أأحبّه]، الاستفهام للإنكار(١)، والإنكار باعتبار القيد الّذي هو الحال أعني قوله: [وأحبّ فيه ملامة] كما يقال: أتصلي وأنت محدث(٢) على تجويز واو الحال في المضارع المثبت، كما هو رأي البعض أو على حذف المبتدأ، أي وأنا أحبّ، ويجوز أن تكون الواو للعطف، والإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين، أعني محبّته ومحبّة الملامة فيه [أن الملامة فيه من أعدائه] وما يصدر عن عدوّ المحبّوب يكون مبغوضاً، وهذا نقيض معنى بيت أبي شيص، لكن كلّ منهما باعتبار آخر(٣). ولهذا قالوا: الأحسن في هذا النّوع أن يبيّن السّبب(٤). [ومنه] أي من غير الظّاهر [أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كقول الأفوه(٥)

سوى الباري تعالى، أي جميع المخلوقات فيشمل النّاس وغيرهم، فيكون أشمل.

(١) فهو في معنى لا أحبّه، والشّاهد في أنّ معنى بيت أبي الطّيّب نقيض معنى بيت أبي الشّيص، لأنّ أبا الطّيّب يدعّي بغض اللّوم في المحبوب، وأبا الشّيص حبّ اللّوم فيه. إلّا أن التّناقض بينهما بحسب الظّاهر، وإن شئت قل: إنّ التّناقض عرفي لا منطقي، لأنّ علّة حبّ اللّوم في كلام أبي الشّيص اشتمال اللّوم على ذكر المحبوب، وهذا محبوب له، وعلّة كراهة اللّوم في كلام أبي الطّيّب صدوره من عدوّ المحبوب، والصّادر من عدوّ المحبوب مبغوض.

(٢) فالمنكر وقوع الصّلوات مع الحدث، لا وقوع الصّلوات من حيث هي، كما أنّ المنكر هنا حبّ المحبوب مع حبّ ـ الملامة من أعدائه، لا حبّ المحبوب من حيث هو.

(٣) هذا إشارة إلى ما ذكرناه من التّناقض هنا ليس حقيقيّاً.

(٤) أي يبيّن العلّة في الكلامين المتناقضين بحسب الظّاهر والعرف، كما في البيتين المذكورين، وذلك لأجل أن يعلم أنّ التّناقض بينهما ليس منطقيّاً، بل بحسب الظّاهر والعرف، أي بحسب الصّورة لا بحسب الحقيقة. وذلك لاختلاف العلّة فيهما.

(٥) وهو في اللّغة الواسع الفم، أو طويل الأسنان بحيث خرجت من الشّفتين، ومن غير الظّاهر أن يؤخذ بعض المعنى من كلام الشّاعر الأوّل، ويضاف إلى ذلك البعض المأخوذ ما يحسنه.

وبعبارة أخرى:

يأخذ الشّاعر الثّاني من كلام الشّاعر الأوّل بعض المعنى لا كلّه، لكن لا يقتصر الشّاعر الثّاني على ذلك البعض المأخوذ من الأوّل، بل يضيف إليه ما يحسنه.

وترى الطّير على آثارنا(١) رأي عين(٢)] يعني عياناً [ثقة] حال أي واثقة، أو مفعول له ممّا يتضمّنه قوله: على آثار، ـ أي كائنة على آثارنا لوثوقها [أن ستمار] أي ستطعم من لحوم من نقتلهم(٣).

[وقول أبي تمّام: وقد ظللت(٤)] أي ألقي(٥) عليها الظّل وصارت ذوات ظلّ [عقبان(٦) أعلامه(٧) ضحى(٨) بعقبان طير في الدّماء نواهل] من نهل إذا روى نقيض عطش [أقامت] أي عقبان الطّير [مع الرّايات] أي الأعلام وثوقاً بأنّها ستطعم لحوم القتلى(٩)

---

(١) أي تبصر وراءنا تابعة لنا.

(٢) وإنّما أكّد ترى بقوله: رأي عين، لئلّا يتوهّم أنّ الطّير بحيث ترى لمن أمعن النّظر بتكلّف، «ثقة» مصدر، كعدة، وهو «حال» من الطّير، أي حال كون تلك الطّير «واثقة» بأنّها ترزق من لحوم من يقتله من الأعداء.

(٣) أي ستطعم تلك الطّير من لحوم قتلى الأعداء.

(٤) بالبناء للمفعول.

(٥) أيضاً بالبناء للمفعول، «الظّل» نائب فاعله.

(٦) بكسر أوّله جمع عقاب، وهو طير عظيم، وإضافته إلى «أعلامه» من قبيل إضافة المشبّه به إلى المشبّه، كما في لجين الماء، ووجه الشّبه التّلوّن والفخامة.

(٧) أي أعلامه الّتي هي كالعقبان في سرعة وصولها إلى الخصم واصطياده للخصم.

(٨) جمع الضّحوة، بمعنى امتداد النّهار.

(٩) فعقبان الطّير من شدّة اختلاطها مع الرّايات وقربها منها صارت كأنّها من الجيش إلا أنّها، أي عقبان الطّير لم تقاتل، أي لم تباشر القتال، وهذا استدراك على ما يتوهّم من قوله: «كأنّها من الجيش»، أنّها قاتلت مع الجيش، فدفع هذا التوهّم إلا أنّها لم تقاتل.

وكيف كان فكان الكلام إلى هنا في إجمال معنى البيتين، وأمّا المفاضلة بينهما وبيان الشّاهد فيهما، وإنّ الثّاني أخذ بعض المعنى من الأوّل، وأضاف إلى البعض ما يحسنه ما أشار إليه الشّارح، «فإنّ ابا تمّام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأي العين»، يعني أنّ أبا تمّام لم يأخذ، أي لم يأت بشيء من معنى قول الأفوه: رأي العين.

والحاصل إنّ أبا تمّام زاد على الأفوه من حيث البلاغة والحسن بثلاثة أشياء:

حتّى كأنّها من الجيش إلّا أنّها لم تقاتل، فإنّ أبا تمّام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه: رأي عين] الدّالّ على قرب الطّير من الجيش بحيث ترى عياناً لا تخيّلاً، وهذا مما يؤكّد شجاعتهم وقتلهم الأعادي [و] لا بشيء من معنى [قوله: ـ ثقة أن ستمار] الدّالّ على وثوق الطّير بالميرة(١) لاعتيادها ذلك، وهذا أيضاً مما يؤكّد المقصود(٢)، قيل: إنّ قول أبي تمّام ـ ظللت ـ إلمام، بمعنى قوله: رأي عين ـ لأنّ وقوع الظّلّ على الرّايات مشعر بقربها من الجيش، وفيه نظر(٣)إذ قد يقع ظل الطّير على الرّاية وهو في جو السّماء بحيث لا يرى أصلاً.نعم لو قيل: إنّ قوله: حتّى كأنّها من الجيش، إلمام بمعنى قوله: رأي عين، ـ فإنّما تكون من الجيش إذا كانت قريبا منهم مختلطاً بهم، لم يبعد الصّواب.[لكن زاد] أبو تمّام [عليه] أي على الأفوه زيادات محسّنة للمعنى المأخوذ من الأفوه، أعني تساير الطّير على آثارهم [بقوله: إلّا أنّها لم تقاتل، وبقوله: في الدّماء نواهل، وبإقامتها مع الرّوايات حتّى كأنّها من الجيش، وبها] أي وبإقامتها مع الرّايات حتّى كأنّها من الجيش [يتمّ حسن الأوّل(٤)]

الأوّل: إلّا أنّها لم تقاتل، والثّاني: في الدّماء نواهل، والثّالث: إقامتها مع الرّايات حتّى كأنّها من الجيش.

(١) أي بالطّعام.

(٢) أعني وصفهم بالشّجاعة والاقتدار على قتل الأعادي، والمشار إليه لقوله: «هذا»، هو كون الطّير قريباً من الجيش بحيث يرى معاينة ممّا يؤكّد المعنى المقصود للشّاعر، وهو وصفهم بالشّجاعة والاقتدار على قتل الأعادي.

(٣) حاصله: أنّ وقوع ظلّ الطّير على الرّايات لا يستلزم قربه منها بدليل ظلّ الطّير يمرّ بالأرض، والحال إنّ الطّير في الجو بحيث لا يرى.

(٤) من الزّيادات الثّلاث في كلام الخطيب، أعني قوله: إلا أنّها لم تقاتل، لا الأوّل في كلام أبي تمّام، لأنّه في كلامه آخر البيت.

والحاصل إنّ قول أبي تمّام ـ أقامت مع الرّايات حتّى كأنّها من الجيش موجب لتماميّة حسن قوله إلّا أنّها لم تقاتل لأنّه لو ترك أقامت مع الرّايات حتّى كأنّها من الجيش، وقيل: ظللت عقبان الرّايات بعقبان الطّير إلّا أنّها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع، أي قوله: إلّا أنّها لم تقاتل «ذلك الحسن» الّذي مع ذكر قوله أقامت مع الرّايات حتّى كأنّها من ـ الجيش،

يعني قوله: إلّا أنّها لم تقاتل، لأنّه لم يحسن الاستدراك الّذي هو قوله: إلّا أنّها لم تقاتل، ذلك الحسن إلّا بعد أن تجعل الطّير مقيمة مع الرّايات معدودة في عداد الجيش حتّى يتوهّم أنّها أيضاً من المقاتلة، هذا هو المفهوم من الإيضاح(١).

وقد قيل معنى قوله: وبها، أي بهذه الزّيادات الثّلاث يتمّ حسن معنى البيت الأوّل [وأكثر هذه الأنواع(٢)] المذكورة لغير الظّاهر، [ونحوها مقبولة(٣)] لما فيها من نوع تصرّف(٤) [بل منها] أي من هذه الأنواع [ما يخرجه حسن التّصرف(٥)

لأنّ إقامتها مع الرّايات حتّى كأنّها مع الجيش موهم أنّها أيضاً تقاتل مثل الجيش، فيحسن هذا الاستثناء المنقطع، لأنّ مفاده الاستدراك الّذي هو في الاصطلاح دفع التوهّم النّاشئ من الكلام السّابق، وهو من المحسّنات المعنويّة.

(١) أي أنّ المفهوم من الإيضاح أنّ ضمير قوله: «وبها»، راجع لإقامتها مع الرّايات حتّى كأنّها من الجيش، والمراد من الأوّل هو الأوّل من الزّيادات، ويحتمل أن يكون الضّمير راجعاً إلى مجموع الزّيادات الثّلاث، فيكون قوله: «وبها يتمّ حسن الأوّل» أنّ بهذه الزّيادات الثّلاث «يتمّ حسن معنى بيت الأوّل»، أي المعنى الّذي أخذ أبو تمّام من بيت الأفوه، وهو تساير الطّير على آثارهم واتّباعها لهم في الزّحف.

(٢) وهي خمسة.

(٣) التّأنيث باعتبار إضافة المرجع، أعني أكثر إلى المؤنّث أعني هذه.

(٤) وهذا التّعليل يقتضي قبول جميع أنواع غير الظّاهر للتّصرّف لاستوائها فيه، فكان الأولى للمصنّف أن يقول: «وهذه الأنواع مقبولة».

(٥) أي حسن تصرف الشّاعر الثّاني، بحيث يخرج من الابتذال إلى الغرابة فبهذا الحسن يخرج كلام الشّاعر من قبيل الاتّباع، أي من كونه تابعاً، أي من كونه سرقة، ومأخوذاً من الشّاعر الأوّل «إلى حيّز الابتداع» إلى الإحداث والابتكار، فيصير كأنّه غير مأخوذ من الشّاعر الأوّل.

من قبيل الاتّباع إلى حيز الابتداع، وكلّ ما كان أشدّ خفاء(١)]، بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الأوّل إلّا بعد مزيد تأمّل [كان أقرب إلى القبول] لكونه أبعد من الاتّباع، وأدخل في الابتداع. [هذا] أي الّذي ذكر في الظّاهر وغيره من ادّعاء سبق أحدهما وأخذ الثّاني منه، وكونه مقبولاً أو مردوداً، وتسمية كلّ بالأسامي المذكورة [كلّه] إنّما يكون [إذا علم أنّ الثّاني أخذ من الأوّل] بأن يعلم أنّه كان يحفظ قول الأوّل حين نظم، أو بأن يخبر عن نفسه أنّه أخذه منه(٢) وإلّا(٣) فلا يحكم بشيء من ذلك [لجواز أن يكون الاتّفاق(٤)] في اللّفظ والمعنى جميعاً، أو في المعنى وحده [من قبيل توارد الخواطر، أي مجيئه على سبيل الاتّفاق من غير قصد إلى الأخذ]. كما يحكى عن ابن ميّادة(٥) أنّه أنشد لنفسه.

مفيدٌ ومتلافٌ(٦) إذا ما أتيته
تهلّل(٧) واهتزّ اهتزاز المُهَنّدِ

---

(١) من مأخوذ آخر بأن يتصرّف فيه بحيث لا يعرف أنّ الكلام الثّاني مأخوذ من الكلام الأوّل، إلّا بعد مزيد تأمّل، كان أقرب إلى القبول ممّا ليس كذلك، لكونه بسبب شدّة الخفاء، والتّصرّف فيه بإدخال اللّطائف المزيدة أبعد من الأخذ والسّرقة وأدخل في الابتداع.

(٢) أي من الشّاعر الأوّل.

(٣) أي وإن لم يعلم ذلك لا يحكم بسرقة الثّاني من الأوّل وأخذه منه.

(٤) أي اتّفاق القائلين في اللّفظ والمعنى جميعاً، أو في المعنى وحده، من قبيل توارد الخاطر إلى مجيئه على سبيل الاتّفاق من غير قصد من الشّاعر الثّاني إلى الأخذ من الأوّل.

(٥) مَيّادة اسم امرأة، أمة سوداء، وهي أمّ الشّاعر، فهو ممنوع من الصّرف للعلميّة والتّأنيث.

(٦) أي هذا الممدوح يفيد الأموال للنّاس أي يعطيها لهم، ويتلفها على نفسه.

(٧) التّهلّل طلاقة الوجه، والاهتزاز التّحرّك، والمهنّد السّيف المصنوع من حديد الهند، الحطيئة اسم لشاعر معلوم.

والشّاهد:

في اتّفاق البيتين من دون أخذ هذا البيت من بيت الشّاعر الأوّل.

فقيل له: أين يذهب بك؟ هذا للحطيئة، فقال: الآن علمت أنّي شاعر، إذ وافقته على قوله: ولم أسمعه، [فإذا لم يعلم(١)] أنّ الثّاني أخذ من الأوّل [قيل: قال فلان كذا وسبقه إليه فلان، فقال كذا] ليغتنم بذلك فضيلة الصّدق، ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النّقص إلى الغير. وممّا يتّصل بهذا الرّأي بالقول في السّرقات [القول في الاقتباس والتّضمين والعقد والحلّ والتّلميح] بتقديم اللّام على الميم من ـ لمحه إذا أبصره ـ وذلك لأنّ في كلّ منها أخذ شيء من الآخر.

[أمّا الاقتباس(٢) فهو أن يضمن الكلام، نظماً كان أو نثراً، [شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنّه منه] أي لا على طريقة أنّ ذلك الشّيء من القرآن أو الحديث، يعني على وجه لا يكون فيه(٣) إشعار بأنّه منه، كما يقال في أثناء الكلام: قال الله تعالى كذا، وقال النّبي عليه السّلام كذا، ونحو ذلك، فإنّه لا يكون اقتباساً، ومثّل(٤)

---

(١) أي أنّ الشّاعر الثّاني أخذ من الشّاعر الأوّل «قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان» سواء كان القول الثّاني مخالفاً للقول الأوّل من بعض الوجوه أم لا، وإنّما يقال ذلك، ولا يقال:

إنّ الثّاني أخذ وسرق من الأوّل، «ليغتنم بذلك» القول، أي بقول: «قال فلان كذا، وسبقه إليه فلان» فضيلة الصّدق والاحتراز عن الكذب، لأنّه لو قيل: إنّ الثّاني سرق من الأوّل، وأخذ منه لم يؤمن أن يخالف الواقع.

(٢) لغة فهو أخذ النّار من معظمها، وأمّا اصطلاحاً «فهو أن يضمن...».

(٣) أي في تضمين ذلك ـ الشّيء «إشعار بأنّه» أي ذلك الشّيء من القرآن أو الحديث، وهذا الشّرط احتراز عمّا يقال في أثناء الكلام: قال الله تعالى كذا، وقال النّبي صلى الله عليه وآله كذا، ممّا يراد به نفس كلام الله أو النّبي أو أحد الأئمة المعصومين عليهم السلام فإنّ شيئاً من ذلك لا يكون اقتباساً اصطلاحاً.

(٤) أي ومثّل الخطيب في هذا الكتاب بأربعة أمثلة، لأنّ الاقتباس إمّا من القرآن أو من الحديث، وعلى التّقديرين فالكلام إما منثور أو منظوم.

للاقتباس بأربعة أمثلة: لأنّه إمّا من القرآن أو الحديث، وكلّ منهما إمّا في النّثر، أو في النّظم. فالأوّل [كقول الحريري: فلم يكن إلّا كلّمح البصر أو هو أقرب(١) حتّى أنشد فاغرب]. والثّاني(٢) مثل [قول الآخر: إن كنت أزمعت] أي عزمت [على هجرنا، من غير ما جرم(٣) فصبر جميل].

وإن تبدّلت بنا غيرنا
فحسبنا الله ونعم الوكيل(٤)

[و] الثّالث(٥) مثل [قول الحريري: قلنا شاهت الوجوه] أي قُبّحت، وهو لفظ الحديث على ما روى أنّه لما اشتدّ الحرب يوم حنين أخذ النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم كفّاً من الحصباء فرمى به وجوه المشركين، وقال: شاهت الوجوه، [وقُبّحَ] على المبني للمفعول، أي لُعن، من ـ قبحَه الله ـ بالفتح، أي أبعده عن الخير [اللّكع]، أي اللّئيم [ومن يرجوه].

---

(١) والشّاهد:

في أنّه اقتبس من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[١].

(٢) أي ما كان من القرآن في الكلام المنظوم.

(٣) أي من غير ذنب صدر منّا إليك، فصبر جميل، أي فأمرنا معك صبر جميل.

والشّاهد:

في أنّه اقتبسه من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نبيّنا وعليه أفضل الصّلاة والسّلام: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٢]

(٤) قوله:

«فحسبنا الله ونعم الوكيل»، مقتبس من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[٣].

والبيتان لأبي القاسم بن الحسن الكاتبي من شعراء الدّولة العباسيّة.

(٥) أي ما كان من الحديث في الكلام المنثور، والشّاهد: في أنّ «شاهت الوجوه» مقتبس من الحديث، وهو قول النّبي «شاهت الوجوه».

---

[١] سورة النّحل: ٧٧.

[٢] سورة يوسف: ١٨، و٨٣.

[٣] سورة آل عمران: ١٧٣.

[و] الرّابع(١) مثل [قول ابن عبّاد: قال] أي الحبيب [لي إن رقيبي سيّء الخلق فداره] من المداراة، وهي الملاطفة والمجاملة، وضمير المفعول للرّقيب. [قلت: دعني وجهك، الجنّة حفّت بالمكاره] اقتباساً من قوله عليه السلام: «حفّت الجنّة بالمكاره، وحفّت النّار بالشّهوات»، أي أحيطت، يعني لابدّ لطالب جنّة وجهك من ـ تحمّل مكاره الرّقيب، كما أنّه لابدّ لطالب الجنّة من مشاقّ التّكاليف. [وهو] أي الاقتباس [ضربان] أحدهما [ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدّم] من الأمثلة [و] الثّاني [خلافه] أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي.

[كقول ابن الرّومي:

لئن أخطأت في مدحك
فما أخطأت في منعي
لقد أنزلت حاجاتي
بواد غير ذي زرع]

هذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ﴾[١]، لكن معناه في القرآن وادٍ لا ماء ولا نبات(٢). وقد نقله ابن الرّومي إلى جَناب(٣) لا خير فيه ولا نفع [ولا بأس بتغيير يسير] في اللّفظ المقتبس [للوزن أو غيره، كقوله:] أي كقول بعض المغاربة(٤)

---

(١) أي ما كان من الحديث في الكلام المنظوم، والشّاهد: في أنّ لفظ داره مقتبس من الحديث، إذ هذا اللّفظ يذكر في الأحاديث.

(٢) وهو أرض مكة المشرّفة.

(٣) بالفتح الفناء، والجانب أيضاً كذا في المصباح: لا خير فيه ولا نفع، وليس هذا معناه في القرآن.

(٤) أي عند وفاة بعض أصحابه قد كان، أي وقع ما خفت أن يكون، إنّا إلى الله راجعونا، وفي القرآن ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾[٢]، فحذف ممّا في القرآن ثلاثة أشياء:

أحدها: اللاّم من (لله)،

---

[١] سورة إبراهيم، ٣٧.

[٢] سورة البقرة، ١٥٦.

[قد كان] أي وقع [ما خفت أن يكونا*إنّا إلى الله راجعونا]، وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

[وأمّا التّضمين فهو أن يضمّن الشّعر(١) شيئاً من شعر الغير(٢)]، بيتاً كان أو ما فوقه أو مصراعاً، أو ما دونه، [مع التّنبيه عليه] أي على أنّه من شعر الغير [إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء(٣)] وبهذا(٤) يتميّز عن الأخذ والسّرقة. [كقوله:] أي كقول الحريري يحكي ما قاله الغلام الّذي عرضه أبو زيد للبيع:

[علـى إنـي سـأنـشـد عـنـد بيعي
أضـاعـونـي وأي فـتـى أضاعوا(٥)]

المصراع الثّاني للعرجيّ، وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر. اللّام في ـ ـ ـ ليوم ـ لام التّوقيت، والكريهة من أسماء الحرب، وسداد الثّغر بكسر السّين لا غير، سدّه بالخيل والرّجال، والثّغر موضع(٦) المخافة من فروج البلدان، أي أضاعوني في وقت الحرب، وزمان سدّ الثّغر، ولم يراعوا حقّي أحوج ما كانوا إليّ، وأيّ فتى، أي كاملاً من الفتيان أضاعوا، وفيه تنديم وتخطئة لهم، وتضمين المصراع بدون التّنبيه لشهرته كقول الشّاعر:

والثّاني: (إنّا) من إليه،

والثّالث: الضّمير المجرور في (إليه)، وهذا المقدار من الحذف تغيير يسير بالنّسبة إلى مجموع ما في القرآن.

(١) فخرج النّثر، فلا يجري فيه التّضمين.

(٢) خرج ما إذا ضمّن شيئاً من نثر الغير، فلا يسمّى تضميناً بل عقداً كما يأتي عن قريب.

(٣) أي إن لم يكن ذلك الشّعر المضمّن مشهوراً عند البلغاء بأنّه لفلان الشّاعر، وإن كان ذلك الشّعر المضمّن مشهوراً بذلك، فلا حاجة إلى التّنبيه.

(٤) أي بهذا القيد، أي باشتراط التّنبيه عليه إذا كان غير مشهور يتميّز التّضمين عن الأخذ والسّرقة.

(٥) فنبّه بقوله: سأنشد على أن «المصراع الثّاني» لغيره، لأنّه من البيت الأوّل من كلام العرجي، والعرج بسكون الرّاء، هو موضع بطريق مكّة.

(٦) وبعبارة أخرى: الموضع الّذي يخاف منه هجوم العدو كذا في المصباح.

قد قلت لما اطّلعت وجناته
حول الشّقيق الغضّ روضة آس
أعذاره السّاري العجول توقّف
ما في وقوفك ساعة من بأس(١)

المصراع الأخير لأبي تمّام.

[وأحسنه] أي أحسن التّضمين [ما زاد على الأصل] أي شعر الشّاعر الأوّل [بنكتة(٢)] لا توجد فيه [كالتّورية] أي الإيهام [والتّشبيه في قوله: إذا الوهم أبدى] أي أظهر - [لي لماها] أي سمرة شفتيها [وثغرها*تذكّرت ما بين العذيب وبارق، - ويذكرني] من الإذكار [من قدّها ومدامعي*مجرّ عوالينا ومجرى السّوابق] انتصب - مجرّ - على أنّه مفعول ثان ليذكرني، وفاعله ضمير يعود إلى الوهم وقوله:

تذكّرت ما بين العذيب وبارق
مجرّ عوالينا ومجرى السّوابق(٣)

---

(١) البيتان لأبي خاكان أبي العباس أحمد بن إبراهيم، وجناته: خدوده، الشّقيق: ورد أحمر، استعارة لموطن الحمرة في خدّه. الآس: الرّيحان. وروضة الآس: استعارة للشّعر النّابت في جانبي وجهه. الغضّ: الطّري، والسّاري: السّاير باللّيل، وقد وصف بذلك، لاشتماله على مثل سواده، والشّاهد في أنّ المصراع الأخير لأبي تمّام، ولم ينبّه على ذلك بشيء.

(٢) أي يشتمل البيت أو المصراع المضمّن بالفتح في شعر الشّاعر الثّاني على لطيفة لا توجد في شعر الشّاعر الأوّل، «كالتّوريّة»، وهي كما تقدّم في المحسّنات المعنويّة أن يذكر لفظ له معينان قريب وبعيد، ويراد البعيد، وأنّه يسمّى إيهاماً أيضاً.

(٣) والشّاهد: في أن المصراع الثّاني من كلّ من البيتين، أعني هذا البيت والبيت السّابق مأخوذ من أبي الطّيّب، وأصلهما في كلام أبي الطّيّب هكذا:

إذ الوهم أبدى لي لماها وثغرها
تذكرت ما بين العذيب وبارق
ويذكّرني من قدّها ومدامعي
مجرّ عوالينا ومجرى السّوابق

مطلع قصيدة لأبي الطّيّب، والعذيب وبارق موضعان، و ـ ما بين ـ ظرف للتّذكّر، أو للمجر والمجرى اتّساعاً في تقديم الظّرف على عامله المصدر أو ـ ما بين ـ مفعول تذكّرت، ومجر بدل منه، والمعنى أنّهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين، وكانوا يجرون الرّماح عند مطاردة الفرسان، ويسابقون على الخيل، فالشّاعر الثّاني أراد بالعذيب تصغير العذب، يعني شفة الحبيبة، وببارق ثغرها التّشبيه بالبرق، وبما بينهما ريقها، وهذا توريّة، وشبه تبختر قدّها بتمائل الرّمح، وتتابع دموعه بجريان الخيل السّوابق، [ولا يضرّ] في التّضمين [التّغيير اليسير] لما قصد تضمينه، ليدخل في معنى الكلام، وكقول الشّاعر في يهودي به داء الثّعلب(١):

أقــول لـمـعـشـر غـلـطـوا وغضوا
مـن الـشّـيـخ الـرّشـيـد وأنكروه
هـو ابـن جـلا وطـلاع الثّنايا
مـتـى يـضـع الـعـمـامـة تعرفوه(٢)

البيت لسُحيم بن وثيل، وهو ـ أنا ابن جلا ـ على طريقة التّكلّم، فغيّره إلى طريقة الغيبة، ليدخل في المقصود [وربّما سمّي تضمين البيت فما زاد] على البيت(٣)،

وأخذ هذا الشّاعر المصراع الأوّل منه، وجعله مصراعاً ثانياً لبيته الأوّل، وأخذ المصراع الثّاني منه، وجعله مصراعاً ثانياً لبيته الثّاني، فاشتمل كلّ من المصراعين على التّوريّة والتّشبيه، حيثما يأتي في كلام التفتازاني حيث أراد أبو الطّيّب من (العذيب وبارق) معنييهما القريبين، أي الموضعين المعروفين فهذا الشّاعر أراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين، لأنّه جعل العذيب تصغيراً للعذب، وعنى به شفة الحبيبة، وببارق ثغرها الشّبيه بالبرق، وبما بينهما ريقها، وشبّه تبختر قدّها بتمايل الرّمح، وجريان دمعة الشّاعر بجريان الخيل السّوابق، فزاد هذا الشّاعر أبي الطّيّب بهذه النّكتة، أي التّوريّة والتّشبيه، فصار أحسن.

(١) هو مرض يسقط الشّعر من الرّأس فيصير أقرع.

(٢) هما لضياء الدّين موسى بن ملهم، الكاتب من شعراء الدّولة العباسيّة، واليهودي هو الرّشيد عمر الفُوّي، و«غضّوا» مأخوذ من غضّ البصر. وحاصل المراد: أنّ النّاس غلّطوا، ولم يعرفوا هذا اليهودي الأقرع الّذي أظهر رأسه الّذي لا شعر عليه ليعرفوه. وأمّا الشّاهد في قول سحيم فبيّنه التفتازاني بقوله: «فغيّره» سحيم إلى طريق الغيبة ليدخل في المقصود، وقد كان في الأصل بطريق التّكلّم، في: أنا واضع.

(٣) كتضمين بيتين أو أكثر استعانة.

[استعانة، وتضمين المصراع فما دونه إيداعاً(١)]، كأنّه أودع شعره شيئاً قليلاً [ورفوا] كأنّه رفا خرق شعره بشيء من شعر الغير. ـ [وأمّا العقد فهو أن ينظّم نثر] قرآناً كان أو حديثاً أو مَثَلاً، أو غير ذلك، [لا على طريق الاقتباس] يعني إن كان النّثر قرآناً أو حديثاً، فنظّمه إنّما يكون عقداً إذا غيّر تغييراً كثيراً، أو أشير إلى أنّه من القرآن أو الحديث، وإن كان غير القرآن والحديث فنظّمه عقد كيفما كان، إذ لا يدخل فيه للاقتباس [كقوله(٢):

مـــا بـــال مـــن أوّلـــه نطفة
وجـــيـــفـــة آخـــره يفخر]

الجملة حال أي ما باله مفتخراً [عقد قول علي رضي الله عنه: وما لابن آدم والفخر، وإنّما أوّله نطفة وآخره جيفة].[وأمّا الحلّ فهو أن ينثر نظم] وإنّما يكون مقبولاً إذا كان سبكُهُ مختاراً لا يتقاصر عن سبك النّظم، وأن يكون حسن الموقع غير قلق(٣).[كقول بعض المغاربة(٤) فإنّه لما قبحت فعلاته، وحنظلت نخلاته] أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة [لم يزل سوء الظّن يقتاده] أي يقوده إلى تخيّلات فاسدة، وتوهّمات باطلة [ويصدّق] هو [توهّمه الّذي يعتاده] من الاعتياد [حلّ قول أبي الطّيّب:

إذا ســاء فــعــل الــمــرء ســاءت ظنونه
وصـــدق مـــا يـــعـــتـــاده مـــن توهّم(٥)]

---

(١) لأنّ الشّاعر الثّاني قد أودع شعره شيئاً من شعر الشّاعر الأوّل، وهو بالنّسبة إلى شعر الشّاعر الثّاني قليل في ضمن أشعاره الكثيرة، ويسمّى أيضاً رفواً، لأنّ الشّاعر الثّاني رفا خرق شعره بشعر الشّاعر الأوّل.

(٢) أي قول أبي العتاهية، والشّاهد: في أنّ أبا العتاهية عقد قول علي عليه السلام: وما لابن آدم والفخر، وإنّما أوّله نطفة، وآخره جيفة، يتنفّر عنه أهله وعشيرته.

(٣) وذلك بأن يكون مطابقاً لما تجب مراعاته في البلاغة مستقرّاً في مكانه الّذي يستعمل فيه من الذّمّ أو المدح ونحوهما.

(٤) في ذمّ شخص له سوء الظّن بالنّاس لقياس غيره بنفسه.

(٥) وحاصل المعنى أن هذا الرّجل الأحمق لما كان قبيحاً في نفسه، وخبيث النّفس في ذاته، وقاس النّاس على نفسه، فيظنّ بالنّاس كلّ قبيح، فصارت هذه الصّفة القبيحة يقوده

يشكو(١) سيف الدّولة، واستماعه لقول أعدائه. [وأمّا التّلميح] صحّ بتقديم اللّام على الميم من ـ لمحه إذا أبصر ونظر إليه ـ وكثيراً ما تسمعهم يقولون ـ لمح فلان هذا البيت فقال كذا، وفي هذا البيت تلميح إلى قول فلان ـ وأمّا التّمليح بتقديم الميم على اللّام بمعنى الإتيان بالشّيء المليح، كما مرّ في التّشبيه والاستعارة، فهو ههنا غلط محض، وإن أُخذ مذهباً(٢). [فهو أن يشار] في فحوى الكلام(٣)، [إلى قصّة أو شعر] أو مثل سائر [من غير ذكره] أي ذكر كلّ واحد من القصّة أو الشّعر، وكذا المثل، فالتّلميح إمّا في النّظم أو في النّثر، والمشار إليه في كلّ منهما إمّا أن يكون قصّة أو شعراً أو مَثَلاً، وتصير ستّة أقسام، والمذكور في الكتاب مثال التّلميح في النّظم إلى القصّة والشّعر [كقوله:

فــو الله مــا أدري أأحـــلام نائم
ألـمّت بنا أم كـان فـي الـرّكـب يوشع(٤)]

إلى ما لا حاصل له في الخارج من التّخيّلات الفاسدة، والأفكار الكاسدة، فيصدق في هذه الأمور، فيعمل على مقتضى توهّمه وتخيّلاته، فهذه المعاني الّتي في كلام بعض المغاربة حول قول أبي الطّيّب:

إذا سـاء فـعـل الـمـرء سـاءت ظنونه
وصـــدق مـــا يـعـتـاده مـــن توهّم

(١) أي يشكو أبو الطّيّب من سيف الدّولة، واستماعه لقول أعدائه، أي إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فيسيء ظنّه بأوليائه، وصدّق ما يخطر بقلبه من التوهّم على أتباعه.

(٢) أي قيل: إنّه والتّمليح شيء واحد، وفسر بما هنا.

(٣) أي في أثنائه، وقيل: إن «في» بمعنى الباء، والمراد الإشارة بقوّة الكلام وقرائنه الّتي يشتمل عليها.

(٤) هو لأبي تمّام، و«ألـمّت» بمعنى نزلت، وقبله:

لـحقـنـا بـأخـراهـم وقـد حــوّم الهوى
قـلـوبـاً عـهـدنـا طـيـرهـا وهـي وقّعُ
فــردّت عـلـيـنـا الـشّـمـس والـلّـيـل راغمٌ

وصف لحوقه بالأحبّة المرتحلين، وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة اللّيل، ثمّ استعظم ذلك، واستغرب وتجاهل تحيّراً وتدلّهاً، وقال: أهذا حلم أراه في النّوم، أم كان في الرّكب يوشع النّبي عليه السّلام، فردّ الشّمس [إشارة إلى قصّة يوشع عليه السّلام واستيقافه الشّمس] على ما روي من أنّه قاتل الجبّارين يوم الجمعة، فلمّا أدبرت الشّمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم، ويدخل السّبت، فلا يحل له قتاله فيه، فدعا الله تعالى، فردّ له الشّمس حتّى فرغ من قتالهم. [وقوله: لعمرو] اللّام للابتداء، وهو مبتدأ [مع الرّمضاء] أي الأرض الحارّة الّتي ترمض فيها القدم، أي تحترق، حال من الضّمير في أرقّ [والنّار] مرفوع معطوف على عمرو ـ أو مجرور معطوف على الرّمضاء [تلتظى] حال منها، وما قيل: إنّها صلة على حذف الموصول، أي النّار الّتي تلتظى تعسّف لا حاجة إليه [أرقّ] خبر المبتدأ من ـ رقّ له إذا رحمه [وأحفى] من حَفيَ عليه تلطّف وتشفّق [منك في ساعة الكرب، أشار إلى البيت المشهور] وهو قوله: [المستجير] أي المستغيث [بعمرو عند كربته] الضّمير للموصول، أي الّذي يستغيث عند كربته بعمرو [كالمستجير من الرّمضاء بالنّار] وعمرو هو جسّاس بن مرّة، وذلك لأنّه لما رمى كُلَيباً، ووقف فوق رأسه، قال له كليب: يا عمرو أغثني بشربة ماء، فأجهز عليه، فقيل: المستجير بعمرو ـ البيت.

الضّمير في أخراهم ولهم للأحبّة المرتحلين، وإن لم يجر لهم ذكر في اللّفظ.

والشّاهد: في أنّ أبا تمّام أشار إلى قصّة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشّمس، أي طلبه وقوف الشّمس، فإنّه روي أنّه قاتل الجبّارين يوم الجمعة، فلمّا أدبرت الشّمس خاف أن تغيب الشّمس، قبل أن يفرغ منهم، ويدخل السّبت، ولا يحلّ قتالهم فيه، فدعا الله تعالى فردّ له الشّمس حتّى فرغ من قتالهم، وفي بعض الرّوايات أن الشّمس غربت وردّت له بعد غروبها. هذا تمّام الكلام في التّلميح إلى القصّة. وأمّا التّلميح إلى الشّعر فهو قول أبي تمّام:

لعمرو مع الرّمضاء والنّار تلتظى
أرقّ وأحفى منك في ساعة الكرب

والشّاهد أن الشّاعر أشار إلى البيت المشهور:

المستجير بعمرو عند كربته
كالمستجير من الرّمضاء بالنّار

[فصل] من الخاتمة في حسن الابتداء والتّخلص والانتهاء [ينبغي للمتكلّم] شاعراً كان أو كاتباً [أن يتأنّق] أي يتتبّع الأنَقَ الأحسـن، يقال ـ تأنّق في الرّوضة إذا وقع فيها متتبّعاً لما يونقه، أي يعجبه [في ثلاثة مواضع من كلامه حتّى تكون] تلك المواضع الثّلاث [أعذب لفظاً] بأن تكون في غاية البعد عن التّنافر والثّقل(١)، [وأحسن سبكاً] بأن تكون في غاية البعد عن التّعقيد(٢)، والتّقديم والتّأخير الملبس(٣)، وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة(٤) والمتانة(٥) والرّقّة والسّلاسة(٦)، وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكتسي(٧) اللّفظ الشّريف المعنى السّخيف، أو العكس، بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم [وأصحّ معنى] بأن يسلم من التّناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف، ونحو ذلك، [أحدها(٨) الابتداء]، لأنّه أوّل ما يقرع السّمع، فإن كان عذباً حسـن السّبك صحيح المعنى أقبل السّامع على الكلام فوعى(٩) جميعه،

المستجير أي المستغيث أي الّذي يستغيث عند كربته بعمرو، كالمستجير من الرّمضاء بالنّار، أي كالفارّ من الأرض الرّمضاء إلى النّار.

(١) ومخالفة القياس، وإنّما قال: «في غاية البعد»، لأنّ أصل البعد عن ذلك يرجع إلى علم المعاني لا إلى علم البديع.

(٢) المراد به التّعقيد المعنوي، ولذلك عطف عليه التّقديم والتّأخير الملبس وهو التّعقيد اللّفظي.

(٣) أي الموجب للالتباس والاشتباه، وهو إشارة إلى ضعف التّأليف المتقدّم في أوّل الكتاب.

(٤) أي لا يكون بعضها ركيكاً.

(٥) أي في القوّة.

(٦) تفسير للرّقّة.

(٧) بيان لقوله: «وأن تكون المعاني مناسبة لألفاظها».

(٨) أي أحد المواضع الثّلاثة.

(٩) أي حفظ جميعه لرغبة السّامع فيه واستلذاذه باستماعه.

وإلّا أعرض(١) عنه، وإن كان الباقي في غاية الحسن، فالابتداء الحسن في تذكار الأحبّة والمنازل، [كقوله:

قـفـا نبـك مـن ذكـرى حبـيـب ومنزل
بسقط(٢) الـلّـوى بين الـدّخـول فحومل]

السّقط منقطع الرّمل حيث يدّق، واللّوى رمل معوج ملتوٍ، والدّخول وحومل موضعان، والمعنى بين أجزائه الدّخول(٣)،

[و] في وصف الدّار [كقوله(٤):

قـصـر عـلـيـه تـحـيّـة وسلام
خلعت عليك جمـالـهـا الأيّام(٥)]

خلع عليه، أي نزع(٦) ثوبه وطرحه عليه، [وينبغي أن يتجنّب في المديح ما

---

(١) أي أعرض السّامع عنه ورفضه لقبحه، وإن كان الباقي في غاية الحسن واللطّافة.

(٢) السّقط مثلث السّين بمعنى عند، وهو منقطع الرّمل، أي الموضع الّذي ينقطع فيه الرّمل، واللّوى رمل معوجّ يلتوى، أي يميل بعضه على بعض، الدّخول وحومل موضعان معروفان عند العرب.

والشّاهد في المصراع الأوّل من البيت فإنّه أحسن فيه لأنّه أفاد فيه ثلاثة أمور:

أوّلها: أنّه وقف واستوقف.

وثانيها: أنّه بكى واستبكى.

وثالثها: أنّه ذكر الحبيب والمنزل، كلّ ذلك بلفظ لا تعقيد فيه، ولا تنافر ولا ركاكة، ولكنّها مطابق لمقتضى الحال.

(٣) لأنّ ـ بين ـ لا تدخل إلّا على متعدّد.

(٤) أي وحسن الابتداء في وصف الدّار كقول أشجع السّلمي، قصر عليه البيت...

(٥) هو لأشجع السّلمي من شعراء الدّولة العباسيّة، والرّواية ـ نثرت ـ بدل خلعت، وهو من قصيدة له في مدح هارون الرّشيد.

(٦) هذا التّفسير إشارة إلى أنّه ضمّن خلع معنى طرح، فعدّاه إلى المفعول الثّاني بعلى، وفي الأساس خلع عليه إذا انتزع ثوبه، وطرحه عليه.

يتطيّر به(١)]، أي يتشاءم به [كقوله: موعد أحبابك بالفرقة غد] مطلع قصيدة لابن مقاتل الضّرير(٢)، أنشدها للدّاعي العلوي فقال له الدّاعي: موعد أحبابك يا أعمى، ولك المثل السّوء(٣)، [وأحسنه] أي أحسن الابتداء [ما ناسب المقصود] بأن يشتمل على إشارة إلى ما سبق الكلام لأجله [ويسمّى] كون الابتداء مناسباً للمقصود(٤)، [براعة الاستهلال] من برع الرّجل إذا فاق أصحابه في العلم أو غيره، كقوله(٥) في التّهنئة،

بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا]

وكوكب المجد في أفق العلا صعدا

مطلع قصيدة لأبي محمد الخازن يهنّئ الصّاحب بولد لابنته [وقوله(٦) في المرثيّة: هي الدّنيا تقول بملء فيها* حذار حذار]، أي احذر [من بطشي] أي أخذي

والشّاهد في جعل جمال الأيّام لباساً له، تشبيه له في الشّرف بالكعبة لأنّه الّذي يلبس من بين البيوت.

(١) يستفاد منه، أي من موجبات حسن الابتداء إيراد ما يتفاءل به.

(٢) هو أحد شعراء الجبال في الدّولة العباسيّة.

(٣) أي لا موعد أحبابي يعني، والشّاهد: في أنّه قال له الدّاعي حين تشاءم بما ذكر موعد أحبابك: أنت يا أعمى، ولك المثل السّوء، أي الحال القبيح.

(٤) أي يسمّى في الاصطلاح براعة الاستهلال، وهو مأخوذ من برع الرّجل براعة إذا فاق أصحابه في العلم وغيره، هذا معنى البراعة، وأمّا الاستهلال فهو في الأصل عبارة عن أوّل ظهور الهلال، وقيل: أوّل صوت الصّبي حين الولادة وأوّل المطر، ثمّ استعمل لأوّل كلّ شيء، وحينئذٍ فمعنى قولهم للابتداء المناسب للمقصود براعة الاستهلال، استهلال بارع، أي ابتداء فائق على غيره من الابتداءات الّتي ليست مشيرة إلى المقصود.

(٥) أي قول أبي محمد الخازن في التّهنئة، يهنّئ الصّاحب بولد لابنته، يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود، فإنّه كوكب سماء المجد، جعل المجد كالسّماء، وأثبت له كوكباً هو المولود.

(٦) أي قول أبي الفرج السّاوي «في المرثيّة»، أي مرثيّة فخر الدّولة.

الشّديد، [وفتكي] أي قتل فجأة، مطلع قصيدة لأبي الفرج السّاوي يرثي فخر الدّولة.

[وثانيها] أي ثاني المواضع الّتي ينبغي للمتكلّم أن يتأنّق فيها.

[التّخلّص] أي الخروج [ممّا تشبّب الكلام به] أي ابتدئ وأفتتح، قال الإمام الواحدي رحمه الله: معنى التّشبيب ذكر أيام الشّباب واللهو والغزل(١).

وذلك يكون(٢) في ابتداء قصائد الشّعر، فيسمّي ابتداء كلّ أمر تشبيباً، وإن لم يكن في ذكر الشّباب [من تشبيب] أي وصف للجمال [وغيره]، كالأدب والافتخار والشّكاية وغير ذلك(٣)، [إلى المقصود(٤)، مع رعاية الملاءمة(٥)، بينهما(٦)]، أي بين ما تشبّب به الكلام وبين المقصود، واحترز بهذا(٧) عن الاقتضاب، وأراد بقوله: التّخلّص(٨)، معناه اللّغوي، وإلّا(٩)

---

(١) وسائر ما يعتاده الإنسان في شبابه.

(٢) غالباً في ابتداء قصائد الشّعر، ثمّ نقل من هذا المعنى الخاصّ فسمّي ابتداء كلّ أمر تشبيباً، وإن لم يكن في ذكر أيّام الشّباب، وإلى هذا المعنى العامّ أشار الخطيب بقوله: «من تشبيب».

(٣) كالهجو والمدح والتّوسل.

(٤) متعلّق بالتّخلص إلى المقصود ممّا بدئ به الكلام.

(٥) أي المناسبة.

(٦) أي بين ما شبّب به الكلام، وبين المقصود الأصلي من الكلام.

(٧) أي بقوله مع رعاية الملاءمة بينهما عن الاقتضاب، وهو كما يأتي عن قريب الانتقال ممّا شبّب به الكلام إلى ما يلائمه.

(٨) الّذي هو من قبيل المعرّف، بفتح الرّاء، أراد به المعنى اللّغوي وهو مطلق الخروج والانتقال.

(٩) أي وإن لم يرد به المعنى اللّغوي بأن أراد المعنى الاصطلاحي، فالتّخلّص في الاصطلاح هو عين الانتقال ممّا افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما، فيلزم شبه تعريف الشّيء بنفسه، أو التّكرار.

فالتّخلّص في العرف هو الانتقال ممّا أفتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة، وإنّما ينبغي أن يتأنّق في التّخلّص، لأنّ السّامع يكون مترقّباً للانتقال من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون، فإن كان حسناً متلائم الطّرفين(١)، حرّك من نشاطه وأعان على إصغاء ما بعده وإلّا(٢) فالبعكس.

فالتّخلّص الحسن [كقوله: يقول في قومس] اسم موضع [قومي وقد أخذت منا السّري] أي أثّر فينا السّير باللّيل، ونقص من قوانا [وخطا المهريّة] عطف على السّري لا على المجرور في ـ منا ـ كما سبق إلى بعض الأوهام، وهي جمع خطوة، وأراد بالمهريّة الإبل المنسوبة إلى مَهرَةَ بن حيدان أبي قبيلة [القود] أي الطّويلة الظّهور والأعناق، جمع أقود، أي أثّرت فينا مزاولة السّري، ومسايرة المطايا بالخطا، ومفعول ـ يقول ـ هو قوله: [أمطلع الشّمس تبغي] أي تطلب [أن تؤمّ] أي تقصد [بنا فقلت كلّا] ردع للقوم وتنبيه [ولكن مطلع الجود].

[وقد ينتقل منه] أي ممّا تشبب به الكلام [إلى ما يلائمه ويسمّى] ذلك الانتقال [الاقتضاب(٣)]، وهو في اللّغة الاقتطاع والارتحال، ـ [وهو] أي الاقتضاب [مذهب العرب ومن(٤) يليهم من المخضرمين]، بالخاء والضّاد المعجمتين، أي الّذين أدركوا الجاهليّة، والإسلام مثل لبيد، قال في الأساس: ناقة مخضرمة أي جُدِعَ نصف أذنها، ومنها المخضرم الّذي أدرك الجاهليّة والإسلام(٥)،

---

(١) أي متناسب الطّرفين، وهما المنتقل منه، أي ما افتتح به الكلام، والمنتقل إليه، أي المقصود.

(٢) أي وإن لم يكن الافتتاح حسناً بسبب عدم الملاءمة «فبالعكس»، أي لا يصغى إلى كلامه في الابتداء، ولو أتي بعده بكلام حسن.

(٣) وهو في اللّغة الاقتطاع والارتحال، أي الإتيان بالشّيء استئنافاً بغتةً، أطلق على الإتيان بالكلام بعد آخر بلا ربط، ومناسبة لانقطاع الأوّل عن الثّاني.

(٤) أي ومذهب من يليهم من المخضرمين.

(٥) أي وسمّي بذلك لأنّه لما فات جزء من عمره في الجاهليّة، فكأنّه قطع نصفه، أي ما هو كالنّصف من عمره، لأنّ ما صادف به الجاهليّة، وكان حاصلاً منه فيها ملغى لا عبرة به كالمقطوع.

كإنّما قطع نصفه حيث كان في الجاهليّة [كقوله:

لـــو رأى الله أنّ فـــي الـشّـبـيـب خيراً

جـاورتـه الأبــــرار(١) فـــي الخلد شيبا]

جمع أشيب، وهو حال من الأبرار، ثمّ انتقل(٢)، من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه، فقال: [كلّ يوم تبدى] أي تظهر [صروف اللّيالي*خلقاً من أبي سعيد غريباً] ثمّ كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين، أي دأبهم وطريقتهم، لا ينافي أن يسلكه الإسلاميون ويتبعوهم في ذلك، فإنّ البيتين المذكورين لأبي تمّام، وهو من شعراء الإسلاميّة في الدّولة العباسيّة.

وهذا المعنى مع وضوحه قد خفي على بعضهم حتّى اعترض على المصنّف بأن أبا تمّام لم يدرك الجاهليّة، فكيف يكون من المخضرمين(٣)؟!

[ومنه] أي من الاقتضاب [ما يقرب(٤) من التّخلّص]،

---

(١) والمراد بالأبرار خيار النّاس، والمعنى أنّه لو كان في الشّبيب خير لأنزل الله الأبرار في الجنّة حال كونهم شيباً، لأنّ الأليق أنّ الأبرار يجاورونه على أحسن حال، ولأنّ الجنّة دار الخير والكرامة.

(٢) أي انتقل أبو تمّام بطريق الاقتضاب من هذا الكلام إلى ما يلائمه فقال:

كـــلّ يـــوم تـبـدي صـــروف اللّيالي

خـــلـــقـــا مـــن أبـــي ســعــيــد غريباً

فإنّه انتقل من ذمّ الشّبيب في البيت الأوّل إلى مدح أبي سعيد، بأنّه تبدى، أي تظهر منه اللّيالي خلقاً، أي طبايع وأخلاقاً حسنة غريبة، لا يوجد لها نظير من أمثاله، والشّاهد فيه أنّه لا مناسبة بين مضمون البيتين.

(٣) أي إنّ أبا تمّام ليس من المخضرمين، فما صدر منه ليس من الاقتضاب.

وحاصل الجواب عن هذا الاعتراض: أنّ المصنّف لم يقل: بأنّ الاقتضاب مختصّ بالعرب الجاهليّة والمخضرمين، بل إنّه مذهب لهم، وهذا ليس معناه بأنّه لا يصدر إلّا منهم.

(٤) أي يشبه «من التّخلّص» الاصطلاحي، وهو الانتقال على وجه المناسبة كما تقدّم.

في أنّه يشوبه شيء من المناسبة [كقولك بعد حمد الله ـ أمّا بعد] فإنّه كان كذا وكذا(١)، فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثّناء إلى كلام آخر من غير ملاءمة بينهما، لكنّه يشبه التّخلّص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله، بل قصد نوع من الرّبط على معنى مهما يكون من شيء بعد الحمد والثّناء فإنّه كان كذا وكذا[قيل وهو] أي قولهم بعد حمد الله ـ أمّا بعد ـ هو [فصل الخطاب].

قال ابن الأثير: والّذي أجمع عليه المحقّقون من علماء البيان أنّ فصل الخطاب هو ـ أمّا بعد ـ لأنّ المتكلّم يفتتح كلامه في كلّ أمر ذي شأن بذكر الله تعالى وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له فصّل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: ـ أمّا بعد(٢)

وقيل: فصل الخطاب، معناه الفاصل من الخطاب، أي الّذي يفصل بين الحقّ والباطل، على أنّ المصدر بمعنى الفاعل، وقيل المفصول من الخطاب، وهو الّذي يتبيّنه من يخاطب، أي يعلمه بيّناً لا يلتبس عليه، فهو بمعنى المفعول [وكقوله تعالى:] عطف على قولك بعد حمد الله، يعني من الاقتضاب القريب من التّخلّص ما يكون بلفظ ـ هذا ـ كما في قوله تعالى، بعد ذكر أهل الجنّة [﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾[1]]، فهو اقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط، لأنّ الواو للحال، ولفظ هذا إمّا خبر

---

(١) أي فإنّ فيه شائبة من المناسبة، وهو اقتضاب من جهة أنّه انتقال من الحمد والثّناء إلى كلام آخر بلا ربط معنوي، ولا ملائمة بين الطّرفين، ووجه وجود شيء من شائبة المناسبة فيه أنّه لم يؤت معه بالكلام الثّاني فجأة من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بين الطّرفين.

(٢) والحاصل إنّ لفظ أمّا بعد، كما تقدّم في ديباجة الكتاب، بمعنى أن يقع في الدّنيا شيء وقع مني كذا وكذا، فمعنى الكلام أنّ ذلك الكذا مربوط بكلّ شيء وواقع على وجه اللزّوم واليقين بعد الحمد والثّناء، لأنهما شيء من الأشياء ولما كان معنى الكلام هذا، فأفاد ارتباط ما بعد أمّا به، فلا يقال: إنّه لم يرتبط بما قبله، أي بأمّا بعد، فأشبه التّخلّص فكان قريباً من التّخلّص.

---

[1] سورة ص: ٥٥.

مبتدأ محذوف، [أي الأمر هذا] والحال كذا [أو] مبتدأ محذوف الخبر، أي [هذا كما ذكر، و] قد يكون الخبر مذكوراً مثل [قوله:] بعد ما ذكر جمعاً من الأنبياء عليهم السّلام، وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنّة وأهلها [﴿هَٰذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾[1]] بإثبات الخبر أعني قوله ـ ذكر ـ وهذا مشعر بأنّه في مثل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ﴾ مبتدأ محذوف الخبر.

قال ابن الأثير لفظ هذا، في هذا المقام من الفصل الّذي هو أحسن من الوصل(١)، وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر. [ومنه] أي من الاقتضاب القريب من التّخلّص [قول الكاتب(٢)]، وهو مقابل للشّاعر عند الانتقال من حديث إلى آخر [هذا باب(٣)]، فإنّ فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر بغتةً.

[وثالثها] أي ثالث المواضع الّتي ينبغي للمتكلّم أن يتأنّق فيها، [الانتهاء] لأنّه آخر ما يعيه(٤) السّمع، ويرتسم في النّفس، فإن كان حسناً مختاراً تلقّاه السّمع(٥)، واستلذّه حتّى جبر ما وقع فيما سبقه من التّقصير وإلّا(٦) كان، على العكس حتّى ربّما أنساه

---

(١) لأنّ لفظ هذا ينبّه السّامع على أنّ ما يلقى إليه بعده كلام آخر، والمقصود منه غير المقصود من الأوّل، فلم يؤت بالكلام الثّاني فجأةً حتّى يشوّش على السّامع استماعه لعدم المناسبة، وأمّا التّخلّص بغير هذا فليس فيه هذا التّنبيه، فلذا كان أحسن.

(٢) أي الّذي يأتي بكلام غير منظوم، لأنّ الكاتب في الاصطلاح مقابل الشّعر.

(٣) أي باب المفعول مثلاً، فإنّ فيه نوع ارتباط لأنّه يشعر بأنّه أي الكاتب انتقل من غرض إلى آخر.

(٤) أي يحفظه.

(٥) أي بالقبول، فتعود ثمرة حسنه إلى مجموع الكلام بالقبول والمدح.

(٦) أي وإن لم يكن الانتهاء حسناً أعرض السّامع عن الكلام وذمّه، وذلك ممّا قد يعود على مجموع الكلام بالذّم، لأنّه ربّما أنسى محاسنه السّابقة قبل الانتهاء فيعمّه الذّم.

المحاسن الموردة فيما سبق، فالانتهاء الحسن [كقوله(١): وإنّي جدير]، أي خليق [إذا بلغتك بالمنى] أي جدير بالفوز بالأماني(٢)، وأنت بما أمّلت منك جدير، فإن تولني] أي تعطني [منك الجميل فأهله] أي فإنّت أهل لإعطاء ذلك الجميل [وإلّا(٣) فإنّي عاذر] إيّاك [وشكور(٤)]، لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح، أو من المطايا السالفة. [وأحسنه] أي أحسن الانتهاء [ما آذن بانتهاء الكلام] حتّى لا يبقى للنّفس تشوّق إلى ما وراءه [كقوله(٥):

بقيت بقاء الدّهر يا كهف أهله
وهذا دعاء للبريّة شامل]

لأنّ بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم، وهذه المواضع الثّلاثة ممّا يبالغ المتأخّرون في التّأنق فيها، وأمّا المتقدّمون فقد قلّت عنايتهم بذلك [وجميع فواتح السّور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها] من البلاغة، لما فيها من التّفنّن(٦).

---

(١) أي كقول أبي نوّاس.

(٢) أي بما أتمنّى منك، لأنّي شاعر مشهور عند النّاس بمعرفة الشّعر والأدب.

(٣) أي وإن تولني منك الجميع، فإنّي عاذر إيّاك من هذا المنع.

(٤) أي شكور لما صدر عنك من الاستماع إلى المدح، فلا يمنعني من شكر السّابق عدم تيسير اللّاحق.

والشّاهد في المصراع الأخير، أي فإنّي عاذر وشكور فإنّه يدلّ على انتهاء الكلام بقبول العذر من دون سخط، حيث أظهر الشّكر، وإن لم يحصل له العطاء.

(٥) قيل: إنّه لأبي العلاء المعرّي، وقيل: إنّه للمتنبّي، والّذي يؤذن فيه بالانتهاء الدّعاء، لأنّ العادة جرت على انتهاء الكلام به، وإنّما أذن هذا الدّعاء بانتهاء الكلام لأنّه من المتعارف أن يختم الكلام بالدّعاء، فإذا سمع السّامع لم يتشوّق إلى شيء وراءه، وأمّا كون هذا شاملاً للبريّة، فقد بيّنه التفتازاني بقوله: (لأنّ بقاءك سبب لكون البريّة في أمن ونعمة وصلاح حال بسبب رفع الخلاف والتّنازعات فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم على بعض وبلوغ كلّ واحد بما هو صلاحه) والمراد بالبريّة النّاس، وما يتعلّق بهم.

(٦) أي الإتيان بالفنون المختلفة، أي المعاني المختلفة المطابق كلّ منها لما نزل له المفيد لأكمل ما ينبغي فيه.

وأنواع الإشارة(١)، وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات، وغير ذلك ممّا وقع موقعه وأصاب محزّه، بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة.

وكيف لا وكلام الله سبحانه وتعالى في الرّتبة العليا من البلاغة، والغاية القصوى من الفصاحة، ولما كان هذا المعنى ممّا قد يخفى على بعض الأذهان لما في بعض الفواتح والخواتم من ذكر الأهوال والأفزاع، وأحوال الكفّار، وأمثال ذلك.

أشار إلى إزالة هذا الخفاء بقوله: [يظهر ذلك بالتأمّل مع التّذكّر لما تقدّم] من الأصول والقواعد المذكورة في الفنون الثّلاثة الّتي لا يمكن الاطّلاع على تفاصيلها وتفاريعها إلّا لعلام الغيوب، فإنّه يظهر بتذكّرها أن كلاً من ذلك وقع موقعه بالنّظر إلى مقتضيات الأحوال، وإن كلاً من السّور بالنّسبة إلى المعنى الّذي يتضمّنه مشتملة على لطف الفاتحة، ومنطوية على حسن الخاتمة.

ختم الله تعالى لنا بالحسنى، ويسّر لنا الفوز بالذّخر الأسنى، بحقّ النّبي وآله الأكرمين، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) أي اللطائف المناسب كلّ منها لما نزل لأجله، ومن خوطب به ما يقصر عن كنه وصفه العبارة، وذلك كالحمد لله تعالى المفتتح به أوائل بعض السّور، وكالابتداء بالنّداء في مثل: يا أيّها النّاس، يا أيّها الّذين آمنوا، وكالابتداء بحروف التّهجّي في بعض السّور، فإنّ أمثال هذه الابتداءات يوقظ السّامع ويحرّضه على الاستماع إلى ما يلقى إليه، وكالابتداء بالجمل الاسميّة والفعليّة لنكت يقتضيها المقام.

وكان الفراغ من كتابة (دروس في البلاغة) خامس عشر من شهر رجب عام ١٤٢٦ هجري في سوريّة ـ دمشق ـ جوار عقيلة بني هاشم السّيدة زينب عليها السلام.

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله علي سيدنا محمد وعلى آله الطّاهرين وأصحابه المنتجبين.